بسم الله الرحمن الرحيم

المجلد الحادى عشر

الانتخابات البرلمانية

(فى مصر)

١٩٩٠

الجزء الثانى

اعداد مركز المحروسة للمعلومات
٤ ش ٩ب المعادى ت ٣٧٥٢٠٣٣

نبضات

الظاهرة الجديدة فى انتخابات مجلس الشعب المقبلة هى المبالغ الطائلة التى ينفقها بعض المرشحين . فالعديد منهم قد تجاوز المليون جنيه فى الدعاية الانتخابية . والمليون جنيه مازال فى مصر مبلغا كبيرا ، ويجاوز الحدود المالوفة والمعقولة .

وهذا الانفاق الباهظ من اجل عضوية مجلس الشعب خطير ، ومثير للقلق ، ولافت للنظر ويستوجب العديد من التساؤلات .

فالمفروض ان عضوية مجلس الشعب تكليف وعبء ومشقة . والاصل فيها انها لتمثيل الشعب والدفاع عن المصلحة العامة . ومن يقدم نفسه لهذه الخدمة الوطنية هو فدائى يتقدم الصفوف مضحيا بجهده ووقته ومصالحه . ومن يكن هذا شانه لا يقبل فكرة شراء اصوات الناخبين ورشوتهم .

ومن ناحية اخرى نجد ان انفاق الملايين فى الرشاوى الانتخابية لا يمكن ان يصدر من شخص كسب امواله من جهده ومن عرق جبينه . ولا يمكن ان يكون قد ورثها عن اهله . فمثل هذه الأموال تكون عزيزة على صاحبها . ويصعب عليه تبذيرها بسفه فى مغامرة قد تصيب وقد تخيب .

وغالب الظن ان تكون هذه الثروات ملوثة المصدر . فقد تكون من تجارة المخدرات او زراعتها . وقد تكون من الاتجار فى اللحوم الفاسدة . او من العمولات والاختلاسات والرشاوى واكل اموال الناس بالباطل .

وصاحب المال الحرام ، الذى ينفق الملايين لشراء اصوات الناخبين ، يسعى لمجلس الشعب من اجل الحصانة لتغطية جرائمه وخطاياه . ومن اجل استثمار عضوية المجلس فى تسهيل الصفقات وعمل التشهيلات بالمقابل المناسب .

وهكذا يسترد النائب غير المحترم اضعاف اضعاف ما انفقه . وتصبح النيابة عن الامة تجارة رابحة تدر على صاحبها الدخول الوفيرة . وكل ذلك على حساب الشعب المسكين الذى يقاسى ويلات التضخم والحرمان .

وهكذا يكون اليوم اسود من البارحة ، وغدا اكثر سوادا من اليوم . فمجلس الشعب السابق كان تشكيله مخالفا للدستور . ولكنه كان يضم من الكفاءات المشهود لها سواء من جانب الحزب الحكومى او من جانب احزاب المعارضة .

اما عن المجلس القادم ، فسيولد ميتا وفاقدا لكل اعتبار او احترام . فلم تشهد مصر مجلسا نيابيا يضم هذا الخليط من العورات والمثالب . فاعضاؤه بعضهم من مليونيرات المخدرات واللحوم الفاسدة والصفقات المشبوهة . وبعضهم من اسوأ من يوصفون بالعمال والفلاحين . وبعضهم محاسيب من كان بيدهم الترشيح . وبعضهم من الانتهازيين الآبقين من احزاب المعارضة التى قاطعت الانتخابات . حيث تسللوا يوما إلى هذه الاحزاب للانضمام إلى قوائمها والنجاح على مبادئها . واليوم ينتهزون الفرص للتملق للسلطة وإفهامها انهم لها وضد من يعارضها جذريا .

يضاف إلى ذلك خلو المجلس القادم من تمثيل السيدات والاقباط والمعارضة الحقيقية والكفاءات النادرة من امثال الدكتور صوفى ابوطالب والدكتور ايهاب اسماعيل كما سبق ان استبعد من الترشيح الرجل الفاضل النظيف المغفور له المستشار احمد موسى .

عندما تقرر حل مجلس الشعب السابق ، لاح فى الافق امل كبير فى حياة سياسية مستقرة متوازنة ، تبدا بها ديمقراطية حقيقية . ولكنه امل قد تبدد بفعل الحمقى مراهقى السياسية وتجارها .

د. نعمان جمعة

كتمان للشهادة أم تزييف لارادة الأمة ؟!

بقلم : د. ابراهيم دسوقى أباظة

قال الأستاذ خالد محمد خالد فى مقاله امس بصحيفة " الاخبار " ، ان التصويت فى الانتخابات شهادة .. ومن يقاطع الانتخابات كمن يكتم الشهادة سواء بسواء ..

ووجه الخطورة فى هذا الراى انه صادر عن عالم كبير ، نكن له التقدير وفى قضية مصيرية هى قضية الانتخابات .

ولست فى تخصص الأستاذ خالد ولا فى مكانته ، ولكننى -كمشتغل بالسياسة والقانون- اتساءل واستفسر انطلاقا من اعتقاد اراه صوابا فى الشرع . فتشبيه الشهادة بالتصويت قياس مع الفارق لانه تاثيم لفعلين مختلفين فى الطبيعة ومتباينين فى الاثر .. فالمساواة فى الحكم بين كتمان الشهادة والامتناع عن التصويت فى انتخابات عامة يستحيل التسليم به عقلا ونقلا لان الشهادة تمثل إدلاء بوقائع لمسها الشاهد بحواسه او هى الحقيقة كما يتصورها .. بينما التصويت فى انتخابات عامة هو فى واقعه عملية اختيار بين عدد من المرشحين او الاحزاب ، يقوم بها الناخب وهو يُعمل إرادته ويحكم عقله فى هذا الاختيار .. وقد ينجح فى اختياره وقد يفشل وقد تقره الاغلبية على هذا الاختيار فيفوز مرشحه المفضل او لا يقره فيفوز غيره بعضوية البرلمان .. وهكذا يبدو الاختلاف فى طبيعة كل من العمليتين .. عملية الشهادة وعملية الانتخابات ، وهذا الاختلاف الواضح فى طبيعة كل من العمليتين يؤدى إلى اختلاف اساسى فى الاثر والنتيجة المترتبة على ممارسة كل منهما ..

فالشاهد الذى يدلى بالشهادة الصحيحة إنما ينصف انسانا ويحقق عدلا .. وبالإنصاف والعدل ينتظم المجتمع وتستقيم اموره . وكتمان الشهادة فى هذه الحالة إثم كبير لأنه قد يؤدى إلى مناصرة المغتصب على صاحب الحق وبالتالى إيقاع الظلم بالناس وهذا ما يأباه الإسلام على المسلم وترفضه كل الشرائع السماوية .. فهذه النتيجة الخطيرة هى التى تجعل من كتمان الشهادة مع قدرة الإدلاء بها ذنبا كبيرا بل وجريمة لا تغتفر حتى ولو علم الشاهد ان شهادته سوف تزور او لن يؤخذ بها لأنه رفع عن كاهله واجبا دينيا ودنيويا يلتزم به أمام خالقه وامام مجتمعه . اما الامتناع عن التصويت ومقاطعة الانتخابات فى حالة تاكد الناخب من اتجاه الحاكم إلى تزويرها فهو فرض واجب يلتزم به المواطن وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية ، فالشريعة تستوجب نصا وروحا عدم الطاعة لولى الأمر فى معصية ، والمعصية هنا هى تزوير الانتخابات ، وبالتالى اغتصاب إرادة الأمة .. ومقاطعة الانتخابات فى هذه الحالة من الافراد والاحزاب .. هى امتناع عن مسايرة الطغيان .. ورفض للتستر على استبداده ، واضفاء الشرعية على تصرفاته .. ومعنى ذلك ان الإقبال على الانتخابات والامتناع عن مقاطعتها مع التاكد من تزويرها إثم عظيم .. بل كبيرة من الكبائر التى تحرمها الشريعة لأنها فى ابسط تعبير تعين الظالم على ظلمه ، والباغى على بغيه ، وتسهّل لأولى الامر طريق الغواية والشر ليزدادوا استبدادا وفجرا .

وقد جربت الأحزاب الانتخابات العامة مرتين وطالبت ولى الامر بإجرائها وفقا للأصول المرعية ولكنه لم يستجب لمطالب الاحزاب .. ولم يذعن للاصول الشرعية ، فحق على الاحزاب ان تمتنع عن المشاركة فى جريمة إغتصاب إرادة الامة ، وان تتوقف عن مخادعة الراى العام بعدما رفض ولى الأمر مطالب الأحزاب فى انتخابات نزيهة واستغل مشاركتها فى برلمانين متتاليين للادعاء بالديمقراطية والاستمرار على النهج الاستبدادى الذى يقود الامة إلى الهاوية .

والسؤال الذى نضعه الآن امام الاستاذ خالد محمد خالد : إذا كان التصويت فى الانتخابات العامة سوف يستخدم لتغطية عورة طاغوت نظام حاكم وإضفاء الشرعية الزائفة عليه .. افليس فى هذه النتيجة المتوقعة مضرة خطيرة تلحق بمصالح الامة وتستوجب من الناخب الإمساك عن التصويت ؟!

وإذا لم يكن الامر كذلك فما السبيل إذن لرد نظام الحكم إلى طريق الحق بعدما رفض مجرد بحث مطالب المعارضة فى انتخابات نزيهة ؟ هل نخرج عليه بسلاحنا ام نقاطعه باصواتنا ؟! الا يكفى تزوير الانتخابات والامتناع عن تنفيذ احكام القضاء التى تصحح التزوير ؟؟ وبالمناسبة ما حكم الشرع فى مثل هذه الجرائم ؟!

الا تكفى ست سنوات كاملة من المهازل الانتخابية والبرلمانية للتاكد من العبث بإرادة الامة والتدليس بالديمقراطية لمواصلة الطغيان والاستبداد ؟!

أليست المقاطعة هى اضعف الايمان فى مثل هذه الظروف ؟!.. افيدونا افادكم الله .. ودمتم نصيراً للحق .

المصدر : الأخبار
المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٣ نوفمبر ١٩٩٠

دعوة موجهة الى المسلمين والاقباط

حتى لا تفقد أمتنا ذاكرتها

من كان ينتخب الاقباط لعضوية البرلمان ؟

كتب عبدالوارث الدسوقى :

هذه دعوة كريمة وواعية توجهها السيدة منى مكرم عبيد الى كل جماهير شعبنا : مسلمين وأقباطا .. حتي لاتفقد امتنا ذاكرتها وتصاب بعمي الالوان فتختلط عليها الامور ، ولا تستبين ـ معها ـ الرشد من الضلال .

هذه الدعوة يحملها كتابها الجديد بكل مايفيض به من حب للوطن ، وفناء فيه ، حتى ذهب مثلا ومثالا ، وبرهانا ودليلا على ان الدين يعنى محبة الوطن والمواطنين ، وقوة دفع للتخلص من كل الوان التخلف والاستعمار وبناء حياتنا ودولتنا على اسس متينة من الحب والعلم والايمان .

ان من حق الهيئة المصرية العامة للكتاب التى قامت بنشر هذا الكتاب ان تفخر به وان تفاخر ، فانه ليس مجرد كتاب قامت منى مكرم عبيد بجمع مادته واعداده للنشر ـ وهو جهد مشكور لها ومقدور ـ ولكنه وثيقة مضيئة عاشها مكرم عبيد قرابة سبعين عاما على ارض مصر ، يؤكد فى كل يوم منها هذا البرهان المتجدد على وحدة المشاعر ، ووحدة الوطن ، ووحدة المصير بين ابناء هذا الشعب من المسلمين والمسيحيين ، بل ومن اليهود ايضا على هذه الارض الطيبة .. ارض الاديان الثلاثة بهذا المفهوم الذى يجمع بينها ـ على اختلافها ـ وهو رفعة الوطن ، والفداء من اجله ، وتقبيح العدوان والفداء فى مقاومته ..

ان كتاب : مكرم عبيد .. « كلمات ومواقف » هو ايضا كما تقول الاستاذة منى مكرم عبيد فى مقدمته : « محاولة منها لكى تعيد مكرم عبيد للاسماع والابصار ، ليس لانه مكرم عبيد ، ولكن لانه احد الرجال المصريين الذين وهبوا حياتهم لقضية وطنهم ، وكانوا صورة من صور النقاء الوطنى ، وهو الامر الذى لم يختلف عليه احد من انصاره او خصومه .

والكتاب محاولة ـ ايضا ـ لمتابعة امينة لاطوار حياة الرجل السياسية ، ومواقعه الفكرية ، ورؤاه الاجتماعية ، وليس من سجل افضل من ذلك الذى يستخرج من فم رجل عرف بالامانة حتى انه كان من بين القابه التى كان يلقبه بها معاصروه : « مكرم النزيه »

سيرة .. ومسيرة

والكتاب مجموعة من المقالات والخطب والبيانات والمرافعات فى شتى المجالات والقضايا السياسية والدينية والاجتماعية تدل على مكرم عبيد ، وعلى موقعه الذى اختاره لنفسه وبنفسه ، فى القلب من هذا الشعب رافعا شعاره : « نحن مسلمون وطنا ـ مسيحيون دينا »

ولم يكن هذا الشعار مجاملة وليس من المحسنات اللفظية كما يظن آخرون ، ولكنه ـ وكما يقول الرجل الفاضل الاستاذ ابراهيم فرج : « تعبير عن فهم حقيقى للتفاعل بين الاسلام والمسيحية فى ظل وحدة اللغة فى هذه المنطقة من العالم ، انها تعبر عن الاخاء الكامل بين المسلمين والمسيحيين فى وطن واحد وفى اطار مصالح واحدة دائمة ومصير واحد »

ان سيرة مكرم عبيد مسيرة مباركة الغدوات ميمونة الروحات فوق ارضنا الطيبة ينبغى التعرف على مسالكها ودروبها : رفيقا وابنا لسعد زغلول ،

: « مكرم عبيد .. كلمات ومواقف » . وتوحد معه ،

منفيا ومعتقلا ، وزيرا ومحاميا ، زعيما وصحفيا ، كاتبا واديبا ، مجاهدا وفدائيا ، وشخصية فذة وعبقرية لاتتكرر في دنيا الناس كثيرا .

كتاب .. يثير الشجون

لقد اثار هذا الكتاب منى الشجون وانا اقرأ مقالا في جريدة « وطنى » للاستاذ انطون سيدهم ومقالا آخر في جريدة « الاهالى » للاستاذ ممدوح بشرى ويصا ، اهمهما واقلقهما ان ترشيحات الحزب الوطنى لانتخابات مجلس الشعب الذى يجرى الاستعداد لها الآن شملت ٤٤٠ مرشحا بينهم اثنان فقط من الاقباط !

وقال عمنا انطون : الم يكن من الاكرم عدم ترشيح الحزب للاقباط ؟ واشار اخونا ويصا الى ذلك ورأى انه كان يجدر بالحزب ان يقدم مرشحيه من الاقباط في الدوائر التى تتميز بكثافة سكانية قبطية كشبرا مثلا ..

وانا هنا لا ادافع عن ترشيحات الحزب الوطنى ولى عليها ملاحظات وتحفظات واعتراضات لا مجال هنا للحديث عنها ، ولكنى اود ان اسأل الاستاذ انطون والاستاذ ويصا : منذ متى كان الناس في بلدنا ينتخبون مرشحا على اساس دينى .. واذا كان ذلك كذلك فهل يكون صوابا ؟

واسألهما ايضا : من هؤلاء الذين كانوا يدفعون بمكرم عبيد الى مقعده في البرلمان ؟ وهل الاغلبية في قنا من الاقباط ؟

ان ناخبى مكرم عبيد في قنا اغلبهم من المسلمين ، وليسوا من عامة المسلمين ، ولكن من اشرافهم وارفع قبائلهم وكانوا ينتخبون مكرم عبيد القبطى ولاينتخبون ابن عمهم وقريبهم الشريف المسلم !!

انطون .. يعرف

من الذى وقف وراء ويصا واصف وسينوت حنا ، وفخرى عبدالنور ، ووهيب دوس ولويس اخنوخ فانوس ، وابراهيم فرج ، وكامل يوسف صالح وعزيز مشرقى وغيرهم وغيرهم .. ودفع بهم الى مقاعدهم في المجالس النيابية والتشريعية المختلفة .. اهم الاقباط ؟ .. ام المسلمون والاقباط معا ؟

لعل اخانا ويصا لايعرف ذلك ، ولكن الذى لاشك فيه ان عمنا انطون يعرفه ، ويعرف - كما يقول - ان الاحزاب المختلفة منذ سنة ١٩٢٣ كانت ترشح الاقباط مع اخوانهم المسلمين ، وكان عدد كبير منهم يدخل المجالس النيابية مشتركين مع اخوانهم المسلمين في توجيه سياسة الدولة ، بل وكان الكثير منهم يترأسون سواء في مجالس النواب او مجالس الشيوخ المتوالية .

نعم .. نحن معك في هذا .. ولذلك فان ماتشكو منه ليس هو المشكلة ، ولكنه مظهر من مظاهرها ، او اثر من آثارها ..

المشكلة ياسيدى هى ان العمل السياسى في بلدنا مصاب بالكساح من طول ماوضعوه في الزنزانة لعشرات السنين ، حتى بعدما تم الافراج عنه لاحقوه وتابعوه بسلسلة من الاجراءات التى لم تدع له فرصة للنمو الطبيعى ، ولاتجربة الخطأ والصواب بالتسيير الذاتى او الجهود الذاتية .

ان العمل السياسى في بلدنا مازال يتعثر ويحبو ، ويشق طريقه لاهث الانفاس مشدود الاعصاب ، من تعود ماتعرض له من الصيغ التلفيقية والتوفيقية ، واخضاعه لقيادات شغلت مواقعها السياسية عن طريق وظيفتها الحكومية !!

ماتشكو منه ياعم انطون يشكو منه المسلمون ايضا ، وليس الاقباط فقط ، ولكن الست ترى معى ان مجال العمل السياسى يتخلص من سلبياته شيئا فشيئا ، وانه في ظل نظام مبارك اخذ يتعافى ويسترد صحته وقدرته على النشاط والتأثير والفعالية ؟ وان المسألة مسألة وقت ، وصدق في النيات واخلاص في العمل ؟

ثرثرة .. في انهار الملح

ان كل مظاهر العمل السياسى عندنا يمكن ان نسميها « ثرثرة » تذكرنى بقصيدة للشاعر المبدع كمال عمار في ديوانه : انهار الملح » تحت عنوان : « ثرثرة رجل منفرد » يقول فيها :

تسألنى :

مابال حديقتنا
كفت هذا العام عن الاثمار ؟
والظل ارتد ..
واضحى كالنجم السيار
قاص وقريبا ؟
تسألنى ؟
حسنا ساجيب ..
وان كان القول يسوء ..
ذلك انا صلينا من غير وضوء
وزعمنا ان اطهر من حبات الثلج .
وكذبنا ..
حتى صارت اعيننا من غير جفون
حتى لما رحنا تسعى للحج ..

صرنا نخدع ملاح الزورق
حتى لانعطيه الدينار !

تسألنى : مابال حديقتنا؟
كفت هذا العام عن الاثمار ؟
ذلك شيء لايزعجنى
حتى لو انبتت الأحجار .

إلى آخر هذه القصيدة المترعة بالمرارة والألم ، والتى يكشف فيها كمال عمار عن صور متعددة للاكاذيب

بطرس غالى يحتفل باول السنة الهجرية

كان بطرس غالى باشا رئيس النظار اول مسئول مصرى يتخذ قرارا بالاحتفال بأول السنة الهجرية وجعل هذا اليوم أجازة رسمية في مصر تعطل فيها الدواوين .

وكان نص القرار يقول : « بمناسبة أول السنة الهجرية الجديدة ستقفل نظارات الحكومة مصالحها يوم السبت اول المحرم سنة ١٣٢٧ - ٢٣ يناير ١٩٠٩ .

قبطيان في الأزهر لدراسة اللغة العربية

كان الاديب الشاعر تادرس بك وهبى محبا للغة العربية وعلومها الى حد دفعه الى ان يندس متخفيا بين طلبة الازهر لحضور دروسها والاستماع الى كبار علماء الأزهر وهم يلقون دروسهم فيها .

يقول الاستاذ رياض سوريال في كتابه : « المجتمع القبطى في مصر » : وظل يتابع هذه الدروس حتى انكشف أمره فاشهروا عليه سلاح ذلك الزمن .. ولكن فضيلة الاستاذ الاكبر شيخ الجامع الازهر تداركه فانقذه وطيب خاطره ، واذن بقبوله لمتابعة حلقات دروس الازهر وهو وزميله الاستاذ ميخائيل عبدالسيد مؤسس جريدة الوطنى .

فى مجتمعنا .. والاباطيل التى ترتدى ثوب القداسة !!

وهذا هو السبب

نعم مازال العمل السياسى يثرثر عندنا ، ولم يستقم على الطريق بعد ، وهذا هو السبب فى انه لم يظهر على المسرح السياسى بعد ثورة ٢٣ يوليو شخصيات متميزة ومؤثرة تقود الجماهير والاحزاب قيادة سليمة وواعية ..

رجاء الى عمنا انطون واخينا ويصا وكل المخلصين من ابناء هذا الوطن اقباط ومسلمين ان نتجاوز هذه المظاهر ونتجنب المخاطر ، وان نغوص فى الاعماق بحثا عن كل مايوحد صفنا ويجمع كلمتنا ويقودنا على الطريق الصحيح .

فلنتذكر مكرم عبيد مثلا وكتيبة الفرسان الوطنيين حوله ، واغلبهم من المسلمين ، بل من كبار علماء المسلمين الذين شكلوا معه حزب «الكتلة الوفدية » وفى مقدمتهم الشيخ على بك هانى نقيب المحامين الشرعيين حينذاك والشيخ عبدالرحيم فودة احد ابرز زعماء شباب الازهر والشيخ رياض هلال الاستاذ بكلية اللغة العربية وكان عالما واعدا ومبشرا قضى وهو فى شرخ الشباب ..

بل لقد كان شيخنا الدكتور عبدالمنعم النمر احد المرشحين فى انتخابات مجلس النواب على لائحة الكتلة الوفدية وفى احدى دوائر شبرا معقل الاقباط كما يقولون !!

الجنازة الوحيدة .. فى مصر

ولنتذكر ان مكرم عبيد كان الرجل الوحيد فى مصر الذى شارك فى تشييع جنازة الشيخ حسن البنا فى هذا اليوم الاسود العصيب الذى مشت فيه نساء اسرة البنا وحدهن لارجل معهن الا مكرم عبيد والشيخ عبدالرحمن البنا والد الامام الشهيد ، وقد احاطت بالجنازة ثلة من الجنود شاكى السلاح خوفا من .. من ايه ؟ لست ادرى فقد كان كل اعضاء جماعة الاخوان المسلمين فى المعتقلات والسجون !! ان اهل مصر لم يروا من قبل جنازة شيعها النساء وحدهن .. الا هذه الجنازة !!

ولنتذكر - والشىء بالشىء يذكر - ان الشيخ البنا رحمه الله عندما راى تشكيل هيئة استشارية لمكتب الارشاد وهو اعلى هيئة تنظيمية للإخوان المسلمين ، ضم الى هذه الهيئة الاستاذ وهيب دوس الى جوار الدكتور عبدالوهاب عزام الذى كان اول سفير لمصر فى باكستان والدكتور محمد حسن العشماوى الذى تولى وزارة التعليم بعد ذلك .

وفى راى الشيخ الباقورى ان الشيخ حسن البنا باختياره لوهيب دوس عضوا فى هذه اللجنة كان يريد أن يعلن على الملأ ان نظام الحكم فى الاسلام يتسع لغير المسلمين لشغل المناصب العليا والمناسبة فيه .

املنا .. وشكرنا

لاتزعل ياعم انطون سيدهم فان المسلمين يألمون كما تألمون ، وهم بريئون من التعصب براءة الذئب من دم ابن يعقوب ، وهم يستنكرون معكم - ومن منطلق عقيدى دينى - اى ظلم او حيف يقع او يحيق بقبطى واحد ، وهم يعتقدون ان الكنيسة القبطية مجد مصرى قديم يحرصون عليه ويعتزون بدورها ويفخرون .

تعال ياعم انطون ويا اخى بشرى ويصا .. وياكل الاقباط والمسلمين على ارض مصر لنتساند ونتكاتف لنخلص العمل السياسى من كل معوقاته ومن كل اثار الكساح الذى اصيب به ، ولن يكون ذلك الا بالمشاركة المتفهمة الواعية والتى ترتفع فوق الجراح والسهام الخاطئة ، بل والمتعمدة ، ولنقبل جميعا اقباطا ومسلمين - على الانتخابات التشريعية والنقابية والمحلية ، وليضع كل مناضل نفسه فى الموقع المناسب له فى معركة البناء .

واملنا كبير فى عهد مبارك الذى لم يتجبر او يتغطرس او يمن او يمتن ، والذى يحمل معنا وعنا هموم الوطن .

وشكرنا عظيم لمنى مكرم عبيد التى فتحت امامنا صفحات لياليـنا البيض من خلال اعادتنا لمكرم عبيد : الشخص والرمز ، او اعادته الينا .. هذا العود الحميد والمحمود .

وغدا تشرق الشمس وتغرد العصافير .

رسالة إلى الناخب المصرى ...

مقاطعة الانتخابات .. موقف ايجابي ويعبر عن رفض المجالس المصطنعة

المقاطعة صرخة

فى وجه الاعتداء على الدستور واستمرار القوانين المقيدة للحريات

بقلم : أحمد نبيل الهلالى المحامى

الى الناخب المصرى .. اتوجه بهذه الكلمات ، ولم تبق سوى ايام معدودات على موعد عرض مسرحية الانتخابات الكوميدية . والناخب المصرى هو الضحية الحقيقية لتزييف الانتخابات ، وهو البطل الحقيقى فى معركة مقاطعة الانتخابات . إذ ان إرادته هى المستهدفة بالتزييف . كما ان إرادته .. هى القادرة على احباط مخطط التزييف .

ولقد تعودنا من الناخب المصرى ، فى الاستفتاءات والانتخابات السابقة . عزوفا عن المشاركة فى اى (مولد .. صاحبه غايب) .

ولكن الناخب المصرى مطالب هذه المرة ، بان يعلن للجميع ، انه الغائب الذى قرر ان يكون غيابه ، حضورا حاسما .

ففى السابق كان الناخب المصرى يدير ظهره فى صمت ابلغ من الكلام .. لموالد الانتخابات ، تعبيرا عن الاحباط ، والياس ، والكفر بالمؤسسات المصنوعة المفروضة عليه .

اما اليوم ، فنتوقع منه مقاطعة من نوع جديد ، تعكس احساسه بقوته ، وادراكا لقدرته على انتزاع حقوقه وحريته ، وتحقيق التغيير الذى ينشده ، وصنع الغد الذى طال انتظاره .

ان الشعوب من حولنا شرقا وغربيا ، تنفض عن نفسها غبار السلبية وتنزل الى الشارع السياسى لتعلى كلمتها ، ولتعلى إرادتها ، ولتستعيد حقوقها السليبية .

وشعبنا فى مصر لايقل عن هذه الشعوبب قوة ولا قدرة .

لذلك ادعوك ايها الناخب المصرى ، لتكون مقاطعتك فى هذه المرة ايجابية ، واعلن فى ٢٩ نوفمبر القادم ، على مسمع ومراى من العالم ، ان صوتك ملكك وحدك ، وانه غير قابل للبيع او الشراء ، او التزوير او التزييف .

ستجد من يقول لك .. ما الداعى للمقاطعة ، والحكومة قد قطعت على نفسها عهدا بان توفر للعملية الانتخابية النزاهة والحيدة ، والامور تسير فى حرية وامان !

قل لهم ، انك لن تنخدع بمثل هذه الاقاويل «فسوابق» الحكومة ، تنبىء عن «لواحقها» ، ثم اى امان يتحدثون عنه فى ظل سيف الطوارىء المسلط على الرقاب .. وصلاحيات الطوارىء التى سمحت خلال ايام قليلة باعتقال ثلاثة آلاف مواطن على سبيل الاشتباه ، وتفتيش أكثر من ٢٥ الف شقة دون أذون من النيابة العامة .. وإحالة ما يزيد على الف مواطن للمحاكمة فى أمام محاكم أمن الدولة فى قضايا سياسية عفا عليها الزمن ؟!

واى امان يتشدقون به فى ظل مسلسل

التصفيات الجسدية وحمامات الدم التى ترتكب فى الشوارع والميادين وداخل البيوت الآمنة ؟!

وأية نزاهة يتوقعونها ، فى ظل الاصرار على عدم توافر أية ضمانات جدية ، وإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية بشكل مغرض يسهل ارتكاب التزوير من المنبع ؟

ستجد من يقول لك : أية مقاطعة يدعونك اليها ، فى انتخابات تجرى على أساس الانتخاب الفردى ويتنافس فيها ما يقرب من ثلاثة آلاف مرشح على كسب ثقتك ؟

قل لهم : ان الكيف ، وليس الكم هو مقياس فشل او نجاح المقاطعة ، فالعبرة ليست بعدد المرشحين «الأفراد» ، وإنما العبرة بحجم القوى السياسية ، المقاطعة والمشاركة وثقلها الجماهيرى ووزنها الانتخابى .

ستجد من يقول لك أية مقاطعة ، ينادى بها دعاة المقاطعة ، ولهم جميعا أنصار فى قوائم المرشحين ؟ فمن بين من تقدم للترشيح عشرات من اعضاء حزب الوفد وحزب العمل وحزب الأحرار ، كما ان اليسار يخوض المعركة صراحة من خلال قائمة حزب التجمع والمتحالفين معه ؟!

قل لهم .. العبرة بالمواقف الرسمية للأحزاب والقوى التى قررت المقاطعة وليس بالتصرف الفردى لهذا العضو او ذاك خروجا على القرار الحزبى .. فالنغمات النشاز لا تصنع الالحان ، كما ان موقف حزب التجمع وشركائه من اليساريين لا يجب أن يحسب على اليسار المصرى ككل .

ففى اليسار المصرى قوى ابت على نفسها أن تقوم بدور (المحلل) أو ورقة التوت التى تستر جريمة تزييف ارادة الشعب ، ورفضت أن تشارك فى صفقة انتخابية مع الحزب الحاكم .. أو ان تخدم على مثل هذه الصفقة .

ستجد من يقول لك .. المقاطعة انعزال عن الجماهير .. وهروب من المواجهة ..

قل لهم .. بل المقاطعة التقاء مع ارادة (الاغلبية الصامتة) التى تشكل الغالبية الساحقة من الناخبين .

والمقاطعة هى بداية مواجهة مع الذين اعتادوا الاعتداء على الدستور .. وهى معركة لن تبلغ نهايتها باعلان نتائج المسرحية الانتخابية .. فهى نقطة انطلاق لنضال يجب أن يتواصل بعد ٢٩ نوفمبر حتى يتحقق انهاء حالة الطوارىء .. والغاء التشريعات المقيدة للحرية ، وتوفير الضمانات الانتخابية الفعالة .. واسقاط المولود غير الشرعى الذى ستتمخض عنه الطبخة الانتخابية .. تماما كما سقط (السلف) غير الصالح .

المقاطعة صيحة فى وجه العدوان على الدستور .. تقول للمعتدى قف مكانك .. فلم يعد جائزا بعد الآن ، مرور اى انتهاك للدستور بغير حساب او عقاب ، ولقد آن الأوان للمطالبة بمحاكمة كل من شارك بشكل او آخر فى ارتكاب جرائم الاعتداء على الدستور بصياغة واقرار وإصدار القوانين التى قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستوريتها .

أيها الناخب المصرى .. ان مسئوليتك كبيرة .. وأنت أهل لها ولتتحمل معك كل القوى الشريفة مسئوليتها ايضا .

على المرشحين الشرفاء .. الذين خاضوا معركة الانتخابات ، أن ينسحبوا من هذه المعركة الصورية ، حتى لا تصبح مشاركتهم بعملية تنفس صناعى تطيل عمر الأوضاع المنافية للديمقراطية .

وعلى كل القوى السياسية التى تنشد إرساء ديمقراطية حقيقية فى بلادنا، أن تاخذ معركة المقاطعة ماخذ الجد .. بحيث تتحول من مانشتات صحافية الى معركة جماهيرية تخاض وسط الجماهير ، وبواسطة الجماهير .

واخيرا .. فليوحد دعاة (المقاطعة) صفوفهم .. ولينزلوا الى الشارع السياسى وتوجيه الجماهير

المحروسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢١ نوفمبر ١٩٩٠

ترشيحات الحزب الوطنى تصيب الوحدة الوطنية

طالعتنا الصحف القومية فى الاسبوع الماضى بقوائم الترشيح للحزب الوطنى فى انتخابات مجلس الشعب المقبلة والتى اصابت المصريين عامة والاقباط خاصة بخيبة امل ذلك ، ان القائمين على الترشيحات قد خالفوا تعليمات السيد الرئيس حسنى مبارك الذى يحرص دائما وفى كل مناسبة على ترسيخ الوحدة الوطنية ومراعاة مشاعر ابناء الوطن الواحد ، وفى هذا الوقت بالذات التمس لسيادته العذر لكثرة مشاغله ومسئولياته الجسام فى تلك الظروف الصعبة والدقيقة التى تمر بها امتنا العربية .

ولكن لى ان اسال واتساءل بدهشة بالغة السيد الدكتور يوسف والى امين عام الحزب والسيد الاستاذ كمال الشاذلى امين التنظيم بالحزب :

هل نضبت مصر من القيادات والشخصيات العامة القبطية حتى يختاروا اثنين من مجموع الاقباط ويتجاهلوا شخصيات عامة لايمكن تجاهلها امثال الدكتور بطرس غالى والدكتور ميلاد حنا وكثيرون آخرين وهل هذا هو الحجم الحقيقى وهل هذا هو مقام الاقباط فى مصر .

اتمنى من السادة المسئولين ان يضعوا الامور فى نصابها الصحيح قبل ان يفوت الاوان وحتى لا يتهموا الاقباط بعد ذلك بالسلبية والاحجام عن المشاركة فى الحياة السياسية وحتى يظل الاقباط على وطنيتهم الصادقة التى كانوا عليها مع زعيم الامة الوفدية سعد زغلول حتى لا يلاموا من احد إذا عادوا الى سلبيتهم وقاطعوا الانتخابات اسوة بالقوى الوطنية الاخرى .

بل وعدم المشاركة فى الحياة السياسية برمتها ونسال الله العون والتوفيق لمصرنا العزيزة .

ممدوح رمزى المحامى

لا .. لمرشحى الحزب الوطنى

بقلم : عصمت الهوارى

وكيل نقابة المحامين

الخميس القادم ... هو يوم المساءلة والحساب .. انه اليوم الموعود .. وشاهد مشهود .. يومئذ ترى وجوها عليها خزى وعار .. اولئك الذين اوتوا كتابهم بشمالهم لا تقرا فيه إلا صفحات سوداء تكشف عن سوء ما كانوا يصنعون ، يومئذ يقول الشعب فيهم كلمته القاضية ، بئس ما صنعوا فى ايامهم الماضية ، فكل مسئول اقام من نفسه طاغية ، فهل نتوقع منهم خيرا فى اربع سنوات آتية ؟.. انهم يخطئون إذ يحسبون ان ذاكرة الشعب غائبة غير واعية .. إلا ان جموع الشعب تقف لهم اليوم مرصادا ، وما لهم اليوم يرفعون شعارات تعلن انهم يريدون استكمال المسيرة .. مسيرة عاجزة فاشلة .. فقد كتبوا على مصر ان تتاخر ويتقدم غيرها .. وفرضوا على ابنائها الفقر والقهر والبؤس والشقاء !!

ان للشعب اليوم حقا ان يسالهم ويحاسبهم ، لماذا تسوقنا اقدامنا الى الوراء وتسوق غيرنا الى الامام ؟.. ولماذا نتجرع المعاناة ويعيش غيرنا رغد الحياة ؟.. ولماذا تدهورت الاخلاق وانهزمت القيم ؟.. ولماذا اضطربت موازين العدل الاجتماعي واختلت ؟.. ولماذا زيفت ارادة الشعب وعطلت ؟.. ولماذا ضاعت اموالنا وبددت ؟.. ولماذا تكاثرت الجرائم وانتشرت ؟.. ومن المسئول عن ذلك كله ؟.. هل هى حكومة الحزب الوطنى التى تملك سلطة الحكم ومقاليده ، ام انه الشعب المقهور الذى لا يملك من امر نفسه شيئا ؟.

إن الشعب وهو يعلنها مدوية عالية لا لمرشحى الحزب الوطنى ، انما يقول الحق من اجل مصرنا التى نحن لها جميعا فداء .. ولكن حكومة ذلك الحزب تسير فى طريق العجز والفشل ، فلا حلول جادة لاقتحام مشاكل الجماهير .. ولا ترشيد فى الانفاق الحكومى .. ولا تفكير فى انقاذ الشعب من آلام تطحنه .. وعذاب يسحقه .. فلنسال اولئك الذين يستجدون من الشعب ثقته ، هل زرتم المقابر التى اتخذ منها الاحياء سكنا ؟ وهل وقف احدكم فى صفوف العذاب امام الجمعيات التعاونية بحثا عن كسرة خبز او قدر من ارز ؟ وهل سار اى منكم على قدميه فى الازقة والحارات والشوارع فادرك ان السير فيها مصيبة وكارثة ؟.. وهل تذكر اى منكم حديث امير المؤمنين عمر بن الخطاب عندما كان يردد : (ووالله لو ان دابة فى صحراء الشام تعثرت لسئل عمر يوم القيامة لماذا لم يمهد لها الطريق ؟) .. وهل حاسب اى مسئول حكومته عن القروض الفاحشة التي بلغت مئات المليارات من الدولارات فى اى وجه صرفت ؟.. وهل تمكن واحد من اولئك المتحكمين ان يوقف زحف سرطان ارتفاع الاسعار الذى يهدد كل بيت ؟.. وهل تحرك مسئول واحد احتجاجا على تلك الخلاعة التى تقتحم بيوتنا من خلال البث التليفزيونى ؟.. لقد تجمدت حكومة ذلك الحزب الوطنى فاصبح واجبا على الشعب ان يصرخ فى وجوههم : كفاكم عبثا بمصر وآمالها .. وكفاكم استخفافا بشعبها الطيب الذى تتحكمون فيه .. ولئن كنتم تتباهون وتتفاخرون بمسيرة حكمكم التى مضت ، فان الشعب اليوم يلعن تلك المسيرة ويرفضها .. ويطلب منكم ان تقرضوه قرضا حسنا بان تنفضوا من حوله !!

إن الذين يطلبون اليوم ثقة الشعب والتاييد .. ويرتدون عباءة الحزب الوطنى .. انهم انفسهم الذين زيفوا الخريطة الزراعية فصوروا لنا اليابس اخضر .. والجفاف الزراعي نعيما وخيرا .. ولنسالهم اليوم : اين هى النهضة الزراعية التى انتم بها تتفاخرون ؟.. واين هى الوفرة الزراعية التى كانت تنعم بها مصر قبل ان ترى وجوهكم الكالحة ؟.. واياكم ان تقولوا ان هذه ارضنا تنبت للناس تفاحا واعنابا ، وكان عليكم ان تقولوا ان هذه ارضنا تنتج قمحا يطعمنا .. وقطنا نصنع منه الكساء .. افلا تعقلون ؟!

اننا نتحدى ان يعلن مرشحو الحزب الوطنى انهم ضد قانون الطوارىء والقوانين المقيدة للحرية .. نتحداهم ان يطلبوا اشراف القضاء الكامل على كافة مراحل الانتخابات .. نتحداهم ان يطلبوا تطهير التشريعات من كل نص يقيد حريات الانسان المصرى .. نتحداهم ان يعلنوها انهم مع حرية الشعب فى اقامة الاحزاب بغير قيود .. ومع الشعب فى حرية اصدار الصحف بغير معوقات .. ومع الشعب فى تحرير الصحافة الحكومية من تبعيتها للسلطة، وانى على يقين انهم لن يعلنوا شيئا من ذلك .. فصار على الشعب ان يصيح فى وجوههم : لا والف لا لمرشحى حزب يخوض الانتخابات ليس من اجل الحكم .. ولكن من اجل التحكم !!

فى الصميم :

●● اعظم نضال من اجل الحرية .. تحرير الحرية من كل قيد .. فالحرية المقيدة هى عبودية مؤكدة ..

●● إن طهارة الانتخابات ليست دليلا على حضارة الامة فحسب .. وانما هى شرفها الذى ينبغى ان يصان ..

ظل و نور

المستقلون الذين يخوضون المعركة الانتخابية لمجلس الشعب غاضبون من الراديو والتليفزيون والسبب ان اجهزة الاعلام لم تعاملهم فى هذه المعركة كما تعامل بقية الاحزاب ولم تتح لهم فرصة التعبير عن برامجهم الانتخابية من خلال ميكرفون الراديو او شاشة التليفزيون .

واذا كانت وجهة نظر المستقلين تستحق التوقف والنظرة بعين الاعتبار الا انهم المسئولون عن هذا الموقف فعلى الرغم من وجود اسماء كبيرة لها شأنها فى عالم السياسة بين صفوف المستقلين الا ان الغالبية العظمى من بقية الاسماء تخوض هذه المعركة اما من باب الوجاهة او التسلية او الاعتياد على دخول الانتخابات « اى انتخابات » مجردة عادة .. او ادمان والدليل على ذلك حجم التنازلات الهائل الذى يحدث يوميا !!

ولو ان الراديو والتليفزيون فتح الباب للمستقلين وهم يزيدون على الالف ليدلى كل منهم ببرنامجه الانتخابى لرأينا وسمعنا العجب وسيكون اغلبه كلاما مكررا ومعادا سئم منه جمهور الناخبين فى الشارع فالكل لاهم له سوى التلاعب بمشاكل الناس والاتجار بها ولاهم له سوى ان يكون صاحب الصوت العالى « والغاية هنا تبرر الوسيلة » وهو المبدأ الذى اخترعه مكيافيلى السياسى الشهير سىء السمعة !!

فى حالة استجابة اجهزة الاعلام « لكل » المستقلين فى التعبير عن برامجها فان الناس ستبيع الراديو والتليفزيون !!

فتحى عبدالمقصود

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٤ نوفمبر ١٩٩٠

قلم رصاص

الأحزاب وهذه الانتخابات

في الساعة الخامسة من مساء يوم ١٩ الماضى انتهى موعد تقديم التنازل عن الترشيح للانتخابات المقرر اجراؤها يوم الخميس القادم ٢٩ نوفمبر . وبلغ مجموع الذين تنازلوا عن الترشيح ٢٦٤ مرشحا يضاف اليهم ٣٨ مرشحا استبعدتهم اللجان القضائية في مختلف المحافظات . واصبح عدد المرشحين هو ٢٧٣٠ مرشحا .

وفي تقديرى اصبح امام الاحزاب التسعة في مصر مهمة تقويم الموقف مرتين .. مرة الان بعد ان تحدد عدد المرشحين ، ومرة ثانية بعد اعلان نتائج هذه الانتخابات التى القت بظلالها على الاحزاب بدرجات متفاوتة ولكن بنتائج لايمكن اغفالها في المعسكرين .. معسكر المعارضة ومعسكر الحكومة على السواء .

واذا نظرنا الى معسكر المعارضة وجدناه هذه المرة لم يتخذ موقفا موحدا من الانتخابات . قاطع الانتخابات حزب الوفد الجديد ، وحزب العمل الاشتراكى ، وحزب الاحرار ، وجماعة الاخوان المسلمين . وشارك في الانتخابات من احزاب المعارضة حزب التجمع ، وحزب مصر الفتاة ، وحزب الامة ، والحزب الاتحادى الديمقراطى ، وحزب الخضر . اى ان المعارضة ازاء الانتخابات اصبحت فريقين .. فريقاً يقاطع الانتخابات وفريقاً يشارك الحزب الوطنى الديمقراطى هذه الانتخابات . وكان اهم رد فعل لهذا الاختلاف في صفوف المعارضة هو موقف حزب العمل من حزب التجمع الذى اعتاد في الماضى ان يشارك الفريق الاكبر من المعارضة في مواقفه . وقد اتهم حزب العمل حزب التجمع بعقد صفقة مع الحكومة مشيرا بذلك الى امكانية تمرير عدد من مرشحى التجمع في هذه الانتخابات حفاظا على الشكل وهو وجود عناصر من المعارضة في المجلس القادم .. ورد حزب التجمع على حزب العمل بانه حزب الصفقات منذ تاسيسه وامتد هجوم التجمع الى عدد من رموز الاخوان المسلمين . على اية حال فان هذا الموقف الجزئى داخل المعارضة لم يتصاعد وانهمك الجميع في مجريات امور الانتخابات .

وكان الجميع يترقبون الموقف ويتساءلون ماذا يكون موقف الاحزاب المختلفة من الاعضاء الذين لايلتزمون بقرارات احزابهم وخاصة ان الاحزاب ستبنى نفسها من خلال المعارك الجزئية . ولم يتردد حزب الوفد الجديد في ان يتخذ الموقف التنظيمى الحاسم رغم قسوته على اعضاء لهم تاريخهم ووضعهم في الحزب .. وقرر (الوفد) فصل ٣٢ عضوا ، ثم فصل ١٠ اعضاء آخرين . واصدر حزب العمل قرارا بفصل ١٠ من اعضائه الذين خالفوا قرار الحزب بمقاطعة الانتخابات ، وهذا القرار يعد جراة من حزب العمل الذى تعرض لاكثر من انشقاق في صفوفه . اما جماعة الاخوان المسلمين فيبدو انها متماسكة تنظيميا ، ويبدو ان المنتمين اليها جميعا التزموا بقرار الجماعة مقاطعة الانتخابات . وعلى كثرة ماتردد حول ترشيح عدد كبير من الاخوان كمستقلين فان جريدة واحدة لم تنشر خبرا واحدا عن اسم اى شخص من الاخوان رشح نفسه مستقلا . وهذا يؤكد ماعرفت به الجماعة من التماسك العضوى والالتزام بقرارات المستويات العليا . وعلى خلاف هذا الموقف كان موقف حزب الاحرار الذى لم يلتزم اعضاؤه تماما بقرار المقاطعة ولم يتخذ منهم موقفا تنظيميا .

وتعرض الحزب الوطنى الديمقراطى وهو الحزب الحاكم لظاهرة غريبة في هذا المجال اذ ان عددا ملحوظا من اعضائه رشحوا انفسهم كمستقلين ولم يتخذ الحزب ازاءهم موقفا تنظيميا .. لم يفصل مرشحا واحدا ، مما شجع الكثيرين من اعضاء الحزب الوطنى ليرشحوا انفسهم كمستقلين على امل ان تبقى عضويتهم في الحزب بعد نجاحهم او فشلهم في الانتخابات . وفي احصائية نشرتها احدى الصحف ان مجموع المستقلين المرشحين وصل الى (١٥١١) مرشحا منهم (٧٨٩) من الحزب الوطنى وهو عدد يفوق عدد المرشحين من الاحزاب الاخرى ومن المستقلين غير الاعضاء في الاحزاب المختلفة . وهذا العدد الكبير من اعضاء الحزب الوطنى الذين رشحوا انفسهم كمستقلين يدل على عدم هيبة الحزب التنظيمية لدى الاعضاء على الرغم من وجود الحزب في السلطة ، وعلى الرغم من الامكانيات التى يقدمها للاعضاء .

وليست هذه هى المشكلة الوحيدة التى تعرض لها الحزب الوطنى في تجربة الانتخابات الاخيرة ، وانما هناك مشكلات اخرى لفتت الانظار مثل عدم الاهتمام بترشيح اعداد معقولة من ضباط يوليو الذين يتناقص دورهم اكثر فاكثر ، وترشيح (٤) سيدات منهن الوزيرة آمال عثمان ، وترشيح (٣) من الاقباط . ولم يستطع المتحدثون الرسميون وغير الرسميين باسم الحزب الدفاع عن موقف الحزب هذا فيما عدا كلام يقال لاوزن منطقياً او واقعياً له . وقد تناولت اقلام كثيرة هذه المواقف . وتناولنا هنا موضوع (الاقباط والبرلمان) ولانريد ان نفتح في الظروف الحالية ملف الاقلية . ومن الطريف ان متحدثا رسميا باسم الحزب الوطنى كان رده في موضوع ترشيح قبطيين اثنين هو ان الحزب الوطنى قد رشح ثلاثة اقباط وليس اثنين وكان المشكلة هى اثنان ام ثلاثة . وظهرت دعوة لقيام حزب نسائى يعنى بشئون المراة وقد تجد هذه الدعوة مبررا لها في موقف الحزب الوطنى والاحزاب الاخرى التى لم تهتم بترشيح عدد معقول من النساء في الانتخابات .

وفي ظل هذه الانتخابات عادت مسالة الدعم للاحزاب من جديد . ويذكر القارىء موقفنا المبكر من هذه المسالة اذ اننا نرفض منذ البداية مسالة الدعم المالى من اموال الاتحاد الاشتراكى ، وقد طالبنا من قبل بإعادة اموال الاتحاد الاشتراكى للشعب فهو صاحبها وذلك في صورة مستشفيات او مدارس ، وطالبنا الاحزاب التى قامت على الدعم (فيما عدا الوفد) ان ترد الاموال التى اخذتها اذ ان قواعد هذه الاحزاب غير مقتنعة بمبدا اخذ الدعم من الحكومة ثم الهجوم على الحكومة . وقد وافقت لجنة الاحزاب السياسية على تقديم ٤٠ الف جنيه للتجمع ، و٢٥ الف جنيه لحزب الامة ، و١٥ الفا لحزب مصر الفتاة ، و١٠ آلاف لحزب الخضر ، و٥ آلاف جنيه للحزب الاتحادى الديمقراطى ، وطبعا خرج الحزب الوطنى الديمقراطى بنصيب الاسد من هذا الدعم والذى تحيط به اقوال وشائعات كثيرة حول ابواب انفاقه .

على اية حال فان ظروف الانتخابات الحالية سوف تكون لها في المستقبل آثار بعيدة المدى في الحياة السياسية المصرية وعلى وضعية الاحزاب والقوى السياسية ، فليس من المتصور الا يكون لهذا العدد الكبير من المرشحين المستقلين ، والا يكون لمقاطعة الانتخابات ، والا يكون لمواقف الحزب الوطنى السلبية من عناصر يوليو ومن المراة المصرية ومن الاقباط ، والا يكون لقرارات الفصل من عدة احزاب شملت عددا هاما من اعضائها ، ليس من المتصور الا يكون لهذه العناصر جميعها تاثيرا في الحياة السياسية المصرية .

لمعى المطيعى

المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ ديسمبر ١٩٩٠

ديمقراطية زائفة.. ام معارضة غائبة

تأتى الانتخابات ويحدث التحالف المعتاد بين صفوف المعارضة حيث يتجمع الشامى مع المغربى والملحد مع المتشدد دينياي واليسار الرأسمالية مع انصار البروليتاريا والليبرالية .. مجرد خلط سياسى لايحدث الا فى مصر ثم تبدأ الحناجر فى الصياح فى نغمة متفق عليها للمطالبة بنفس مطالب الانتخابات الفائتة وهى : تغيير الدستور .. تعديل قانون الانتخابات بحيث يتضمن اشرافا قضائيا كاملا لضمان نزاهة الانتخابات .. الغاء قانون الطوارىء .. تطبيق قواعد الشريعة الاسلامية والتلويح والغمز واللمز بأن فى تجاهل النظام لمطالب القاعدة الشعبية كما يعتقدون مبعثا لانشقاق طوائف الشعب ويبرهن على ممارسة ديمقراطية شكلية زائفة تعبر عن حكم الفرد والحزب الواحد وهو ما يعنى ان القاعدة لاتساير القمة ثم يدخلون الانتخابات بعد ذلك .

والجديد هذه المرة تمثل فى اصرار غالبية احزاب المعارضة على مقاطعة الانتخابات مع الزج ببعض عناصرها للترشيح كمستقلين وخروج البعض الاخر من تلك الاحزاب عن دائرة التحالف وعلى الرغم من العودة للنظام الفردى الا انهم يعتبرون ذلك تغييرا فى الشكل فقط دون الجوهر لكونه لم يسفر عن جديد لضمان نزاهة العملية الانتخابية .

وامام هذه المتغيرات فى المواقف تبرز مجموعة من الاعتبارات :

□ أولا : يستشعر المعارضون وانصارهم المناخ الديمقراطى الذى يسود بلادنا من خلال كتاباتهم التى كانت تعد فى عهود سابقة منشورات مناوئة لنظام الحكم تستوجب اقصى العقاب فضلا عن مصادرة تلك الجرائد واغلاق مقارها لان ما يوجهونه من عبارات والفاظ خرجت عن المحظور تجاه النظام الحاكم اذا ما قذفوا بها فى مواجهة اى نظام عربى يرغبون .. لاتشك لحظة فى قيام ذلك النظام بارسال نعوشهم غير مسببة الوفاة فقد اغراهم ما نتمتع به من حرية الرأى على الخروج عن اداب الحوار فتساوت لديهم الامور العادية مع القضايا القومية ، فالاصرار على الصمت والتعتيم لكل انجاز ووضع حلول مثالية للسلبيات يعجز عن الاتيان بها فلاسفة المثالية القدامى (سقراط - افلاطون - ارسطو) فالممارسة الديمقراطية بمصر لازالت تخطو خطواتها الاولى التى لم يجرؤ على اتخاذها أى نظام عربى ومن الاجحاف مقارنتها بالدول ذات الباع الطويل فى الديمقراطية التى تتفوق فى كم المثقفين والعاملين لديها بينما نتفوق فى نسبة الاميه .. وادعياء العمل يقدسون الوقت ونتفنن فى اضاعته .. يقدرون الكفاءة مدعمة بخبرات الماضى ونحترم الاقدمية البالية التى قد تجىء بأشخاص غير قادرين على استيعاب الحاضر والتخطيط للمستقبل خطواتهم جريئة مستقبلية وخطواتنا متخبطة مرتعشة لذا فالصوت الانتخابى لدى تلك الدول اهميته القصوى فلا يمنح الا للقادر على العمل والانجاز ولا يجدى مع هؤلاء اساليب الاستجداء والاستعطاف والوعود البراقة للمرشحين الذين يحنثون بها بعد ذلك



بقلم الدكتور

محمد عبد المنعم عبد الخالق

فابداء الراى فيمن يدخل لخطر المجالس المهيمنة على اصدار القوانين غير خاضع للسيطرة او الاغراء لان مؤدى ذلك سحب المقعد البرلمانى ممن لايستحق فلا يدهشنا بعد ذلك اعتذار سيدة امريكية لرئيس دولتها عن الادلاء بصوتها للحزب الحاكم ورسوب رئيسة وزراء الهند فى انتخابات تمت تحت اشرافها فمن الطبيعى فى ظل ذلك ان يتواجد فى تلك الدول مجالس نيابية قوية ومعارضة محل احترام الجميع وهذا يؤكد على ضرورة تزامن الخطوات الديمقراطية التى تشهدها البلاد مع اساليب محو الامية السياسية حتى لا يكون اتجاهنا الديمقراطى اتجاها اعمى . مدعاه لاستغلال الجاهلين .

□ ثانيا : مقاطعة غالبية المعارضة وانصارها للانتخابات فى باطنه خشية هؤلاء من ان تلفظهم الجماهير رسميا باشخاصهم بعد ان تسبب نظام القائمة فى دخول بعض العناصر المعارضة لمجالس نيابية سابقة وهى لا تصلح للوقوف بجوار مقعد المجلس لا الجلوس عليه فلم نشعر بوجود تلك الاحزاب التى اولت اهتمامها للمبارزات الكلامية الهابطة فيما بينها وبين حزب الاغلبية والنظام الحاكم فى الوقت الذى لاتهتم فيه الجماهير الا بمن يعمل على رفع المعاناة عن كاهلها .. و فى ظاهرة الاستناد لعدم دستورية قانون الانتخابات الذى سيأتى بمجلس سيكون محلا للطعن فيه دستوريا مما يهدد بقاءه واستمراره فلا يجدى معه السعى لدخوله ، كما ان فى المقاطعة تشجيعا لبعض عناصرهم القليلة فى اوساط الجماهير والنقابات المهنية للاستمرار فى المطالبة بمطالب المعارضة فقد تصور المعارضون وانصارهم عند رؤيتهم لظلالهم ان القاعدة الجماهيرية تشايعهم فى مطالبهم فطالبوا بالاشراف القضائى الكامل تمسكا خاطئا بالدستور الذى اوجب تواجد اجهزة معنية معاونة لهذا الاشراف وبخاصة فى الدوائر الفرعية والقول بغير ذلك مؤداه انتداب قضاه من الخارج أو اجراء الانتخابات فى عدة ايام ثم كيف يتم التزوير فى صناديق خاوية من اصوات الجماهير واذا جزمنا بذلك فليفسر لنا هؤلاء كيف دخل كثيرون منهم فى المجالس السابقة ؟

□ ثالثا : فضلت المعارضة الدخول من النوافذ والابواب مفتوحة فدفعت ببعض عناصرها للترشيح كمستقلين فى محاولة لجس نبض الجماهير ازاء هذه المعارضة فان لم يوفقوا بدأت نبرات التشكيك فى نزاهة الانتخابات وسواء كان المقصد فى حالة دخول هؤلاء المجلس الجديد ارتدادهم لهويتهم الحزبية السابقة أم تفضيلهم البقاء كمستقلين خشية فقدانهم لمقاعدهم البرلمانية فان خروجهم على قرار المقاطعة قد احدث تصدعا فى تلك الاحزاب لانه يعنى عدم قناعتهم بجدية مبررات تلك الاحزاب فى المقاطعة وممارستها السابقة التى تعارضت مع ما اعلنت من برامج فاذا كانت تلك الاحزاب غير مقنعة لمن بداخلها وليست موضع ثقتهم فكيف يمكن لها ان تحوز ثقة واحترام الناخبين ؟.

□ رابعا : المطالبة بالغاء قانون الطوارىء لايلقى اهتمام احد الا الذين يصرون على مخالفته من المتطرفين لذا فهو مطلب ملح ودائم لانصار هؤلاء فهذا القانون ليس بدعة مصرية ولكنه أصبح وسيلة تأخذ بها غالبية دول العالم لمكافحة الارهاب من منطلق ايمانها بأن توفير الامن والاستقرار لمواطنيها يأتى فى المقام الاول قبل الغذاء . فلمصلحة من هذه المواقف فى هذا الوقت

الذى تمر به المنطقة العربية بمحك خطير ولماذا الاصرار على العودة بالبلاد الى عهود عفا عليها الزمن فى وقت نسعى فيه لخطوات ديمقراطية اوسع واكبر ونأمل فيه بمجىء مجلس برلمانى قوى يضم عناصر قادرة على العطاء ومعارضة حقيقية لا سطحية . موضوعية لا شكلية تؤمن بالعمل والانجاز لا ادعاء وتكون موضع احترام الجماهير لا مبعثا لنفورها واشمئزازها وعنوانا للممارسة الديمقراطية التى يحرص رئيس الدولة على استمرارها وتدعيمها .

المصدر : السياسي

التاريخ : ٥ نوفمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تقرير عن الانتخابات

هذه الانتخابات تختلف عن اى انتخابات سابقة سواء قبل الثورة او بعدها ..

وابرز نقطة خلاف هى موقف بعض المستقلين ممن كانوا اعضاء فى حزب الاغلبية .. انهم لايتخذون موقفا معاديا من حزبهم .. بل بعضهم كتب على اللافتات الداعية لانتخابه انه يرشح نفسه على مبادىء الحزب الوطنى وهم يقولون علنا .. انهم من الحزب .. وسيعودون اليه اذا ما نجحوا بل هم واثقون ان قيادة الحزب ستعيد من تكون قد فصلته لخروجه عن النظام

والمعركة فى الدائرة التى يكون فيها مرشح رسمى للحزب ومرشح مستقل حزبى ايضا .. تبدو طريفة . جدا لانه لايوجد اى خلاف سياسى بين الطرفين .. وانما ينحصر الخلاف فى مزايا شخصية .. ومحاولة اكتساب عواطف العمد والمشايخ

وهاص المؤتمر وباظ الاجتماع !

والمعركة الانتخابية الحالية تبدو المنافسة غير ذات طابع حزبى فى اغلب الدوائر فالحزب الوحيد ذو التاثير النسبى الذى دخل الانتخابات هو حزب التجمع اليسارى .. بحوالى ٣٥ مرشحا .. اى فى اقل من عشر عدد الدوائر ..

وبعض هؤلاء المرشحين مراكزهم قوية ويشكلون القوى المنافسين للحزب الوطنى مثل لطفى واكد فى الشرقية وخالد محيى الدين فى كفر شكر وابو العز الحريرى فى الاسكندرية ودكتور مختار السيد فى امبابة ومختار جمعة فى اسوان

ومن الملاحظ انه فى الدوائر التى يوجد بها مرشحون من التجمع لاتوجد منافسة حادة بينهم وبين مرشحى الحزب الوطنى فى معظم الدوائر .. اى المعركة بينهم هادئة وتلتزم بتقاليد الادب مع انه فى جميع الانتخابات الماضية كان مرشحو الحزب الوطنى يعتبرون ان مرشحى التجمع هم الد الاعداء .. والعكس بالعكس ..

والسبب فى تقديرى انه حتى فى الدوائر القيادية للحزب الوطنى لايوجد معارضة لفكرة ان يصل عدد محدود من اعضاء حزب التجمع الى البرلمان حتى يكون للبرلمان نوع من التعبير الديمقراطى حتى لاتتحقق دعوى احزاب المعارضة

ويلاحظ فى الحقيقة ان وزير الداخلية الحالى قد سمح بحرية حركة نسبية للمرشحين .. فالسرادقات تعقد .. والمسيرات تمضى فى الدوائر .. واجتماعات المقاهى مستمرة .. والمنشورات تتدفق بمئات الالوف .. رغم ان وزير الداخلية عنده حجة وجود جماعات الارهاب التى يمكنها ان تستخدم وسائل ارهابية لافساد جو الانتخابات ..

والحقيقة انه يحسب لنظام حسنى مبارك كله اجراء الانتخابات اصلا فى ظل الظروف الحرجة الحالية وهى خطر الحرب فى الخليج ووجود قوات مصرية خارج البلاد قد تشتبك فى اى يوم فى حرب ..

لقد اصبحنا مثل الولايات المتحدة التى اجرت انتخابات الكونجرس وهى على ابواب حرب فى الخليج ولها حشود على بعد ١٥ الف كيلو متر تستعد لتلك الحرب !

ومن الملاحظ ان موضوع حرب الخليج ليس مادة للدعاية الانتخابية فى ٩٠٪ من الدوائر ويذكر الامر عرضا .. وانما البرامج واحاديث المرشحين والناخبين تنصب على الاوضاع الداخلية وخاصة المشاكل الاقتصادية

ونتيجة لعدم اشتراك حزب العمل فان الدعاية الانتخابية على اساس اسلامى التى كانت موجودة فى انتخابات ١٩٨٧ ليست موجودة فلن تجد شعارات مثل الاسلام هو الحل .. فهيا الى العمل .. اللهم الا فى عدد قليل من الدوائر التى دخلها مرشحون يتعاطفون مع التيار الاسلامى ..

ورغم عدم دخول حزبى الوفد والعمل والاحرار فى الانتخابات فان هناك ظاهرتان تكشفان عن نوع من الاشتراك الضمنى فى هذه الانتخابات ..

● اولا بعض اعضاء هذه الاحزاب رشح نفسه فى الانتخابات مخالفا لقرار قيادة الحزب وهو طبعا يامل فى قبول الحزب لعضويته اذا مانجح .

● ثانيا انه تعقد فى الدوائر صفقات بين بعض المرشحين ومراكز التأثير فى جماهير الوفد والعمل فى تلك الدوائر لتاييد مرشح ما ..

وفى الدوائر التى لايوجد بها مرشحون من حزب التجمع .. تجد تسابقا بين المرشحين المستقلين بالذات حتى من انصار التيار الدينى لمحاولة كسب تاييد العناصر المؤيدة للتجمع .. فهناك اعتقاد عام بين المرشحين لاحظته وهو ان اعضاء التجمع رغم قلتهم عناصر نشطة ومؤثرة ومتحركة .. وبدون تكاليف !

وكرموز فى الاسكندرية بين ابو العز الحريرى الذى يتمتع تقليديا بتاييد اهالى المنطقة من العمال مثله .. ومع عدد لايقل عن اربعة من المرشحين الاقوياء بنفوذهم واموالهم !

وهناك دائرة الاسماعيلية حيث المعركة حادة بين صبرى مبدى مرشح الحزب الوطنى الرسمى وسوسن كيلانى ويؤيد صبرى مبدى حزب التجمع ومعظم العناصر العامة فى النقابات المهنية لدور صبرى الوطنى والديمقراطى البارز من زمان طويل .

ويلاحظ اخيرا فى هذه الانتخابات انه قد تم استبعاد عشرات من المرشحين .. كما قبلت طعون عديدة .. لم تحدث فى اى انتخابات من قبل مما يعكس احساس الناس بالمناخ الديمقراطى فى البلاد بحيث رشح كثيرون من عينة من هب ودب انفسهم !!

ورايى ان الانتخابات ستجرى حرة فعلا .. ولكن استعدوا من الان لتلاعب هنا وهناك .. وصيحات شكوى .. لكنى اتنبا ان يقترن اسم محمد عبد الحليم موسى بانتخابات نزيهة لاول مرة منذ ايام المرحوم ممدوح سالم ومبروك للناجحين مقدما !!

عبد الستار الطويلة

الموقف المتناقض للحزب الناصري:

يقاطع الانتخابات علنا.. ويؤيد مرشحيه سرًا!

بالرغم من قرار الحزب الاشتراكى العربى الناصرى (تحت التأسيس) بمقاطعة انتخابات مجلس الشعب الحالية الا انه اعطى الضوء الاخضر لاى عضو من الحزب فى ان يرشح نفسه على مسئوليته الشخصية: وقد اثمر هذا القرار عن تقدم مالايقل عن ١٠ مرشحين من ابرز القيادات الناصرية ..

ولكن الحزب يراهن على اربعة مرشحين وهم نبيل نجم فى دائرة الزيتون وأحمد شهيب فى مصر الجديدة وضياء الدين داود فى دمياط ومحمد عقل فى الدقهلية وبعد وجود مؤشرات جماهيرية تؤكد تفوق هؤلاء المرشحين ـ هذا ما اكده فريد عبد الكريم مؤسس الحزب واضاف بان قرار المقاطعة يرجع الى سببين رئيسيين :

- الاول : عدم وجود الامكانيات المادية اللازمة لتمويل الدعاية الانتخابية للمرشحين
- الثانى : عدم ضمان نجاح المرشحين فى ظل عدم توافر الضمانات الانتخابية كما يدعى وعلى الرغم من ذلك يرحب مؤسس الحزب بدخول رموز ناصرية للمجلس

حزب الأحرار « المقاطع » يساند مرشحيه !



مصطفى كامل مراد

علمت « السياسى » ان مجلس رئاسة حزب الاحرار اصدر تعليماته الى اللجنة الانتخابية المركزية بالحزب وامانات الحزب فى المحافظات باستئناف نشاطهم فى الدعاية الانتخابية وحشد القواعد لتأييد مرشحى الحزب فى مختلف الدوائر ومن المعروف ان مايزيد على ٣٠ عضوا فى حزب الاحرار يخوضون المعركة الانتخابية الحالية رغم قرار قيادتهم بمقاطعة الانتخابات تضامنا مع احزاب المعارضة الاخرى..

ومن ناحية اكد مصدر قيادى بارز فى الامانة العامة للحزب بأن الحزب اكتفى بالمقاطعة الشكلية للانتخابات وذلك خوفا من فشل مرشحيه فى كسب ثقة الناخبين بسبب تدهور شعبيته فى السنوات الاخيرة .

الوفد يحاسب رؤساء لجان المحافظات

تعقد لجنة تقييم الآداء لحزب الوفد الجديد اجتماعا موسعا هذا الاسبوع للنظر فى امر رؤساء لجان المحافظات والذين قاموا بتأييد المرشحين الذين خرقوا قرار الحزب بمقاطعة الانتخابات وكذلك رؤساء اللجان الذين شاركوا فى الحملات الانتخابية لمرشحين أخرين دون اخذ موافقة الحزب ..

وقد صرح مصدر قيادى من داخل اللجنة بان اللائحة الداخلية للحزب تقضى فى حالة خروج العضو على قرار الحزب باحد أمرين : الاول اما بفصل العضو مهما كانت صفته فصلا نهائيا اذا ثبت تعمده .

والثانى : تجميد عضويته

المصدر : وطنى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ نوفمبر ١٩٩

انتخاب اعضاء اقباط فى مجلس الشعب ضرورة قومية

بانتهاء الاستعمار التركى للشرق بدات مصر تتحرر من الفكر الذى اقام الدولة على اساس دينى محض وكان يقسم الشعب الى « مسلمين » مواطنين ـ حسب المفهوم الحديث ـ و « غير مسلمين » اجانب ـ او مواطنين من الدرجة الثانية ، لا يتمتعون بالحقوق التى يتمتع بها المسلمون .

ثم جاءت الثورة الفرنسية تنشر مبادىء الحرية والمساواة والقومية ، فهزت ضمير مصر وايقظت عقلها . وكان اول من نادى بهذه المبادىء من المصريين هو الشيخ رفاعة الطهطاوى بعد عودته من بعثته الدراسية بفرنسا فى القرن ١٩ . وكان ان ارتكز فكره السياسى على ثلاث دعائم هى القومية المصرية والديمقراطية الليبرالية ، والدعوة الى الاخذ باسباب ومقومات الحضارة الحديثة . وهى مبادىء كان لها اثر عميق فى توحيد الشعب المصرى وتعميق ولائه للوطن .

وخطت عملية اتحاد المصريين الفعلى والقانونى ـ على اختلاف اديانهم ـ خطوة هامة عام ١٨٥٥ بالغاء الجزية التى كانت تفرض على الاقباط باعتبارهم ـ رعايا ـ للفاتح العربى ، فصاروا بذلك مع اخوانهم المسلمين امة واحدة بعد أن كانوا امتين .

ويجىء دور المفكر الوطنى احمد لطفى السيد ليضع نظرية متكاملة عن ـ الامة المصرية ـ ذات الخصائص المميزة لها ويذهب هذا المفكر والرائد الوطنى المصرى الى حد مهاجمة فكرة الجامعة الاسلامية ـ التى قامت عليها الدولة العثمانية ـ مبينا انها ذريعة لسيطرة امة على بقية الامم تحت ستار الدين ، فيقول : كان من السلف من يقول بان ارض الاسلام وطن لكل المسلمين . وتلك قاعدة استعمارية ، ينفع التحدى بها كل امة مستعمرة ، تطمع فى توسيع املاكها ونشر نفوذها « ١ » .

وتستمر ، بعد ذلك عملية الانصهار القومى هذه بمساعدة الزعماء مصطفى كامل ، ثم سعد زغلول الذى كان يؤكد اثناء معركة انتخابات ١٩٢٣ على ـ الاتحاد المقدس بين الصليب والهلال ـ عندما كان يوصى الجماهير قائلا : اعلموا انه ليس هناك اقباط ومسلمون ، ليس هناك الا مصريون فقط . ان الاقباط كانوا ولا يزالون انصارا لهذه النهضة وقد ضحوا كما ضحيتم .. لولا وطنية الاقباط واخلاصهم الشديد لتقبلوا دعوة الاجنبى لحمايتهم وكانوا يفوزون بالجاه والمناصب بدل النفى والاعتقال ، ولكنهم فضلوا أن يكونوا مصريين معذبين ، محرومين من المناصب والجاه يسامون الخسف ، ويذوقون الموت والظلم على ان يكونوا محميين باعدائهم واعدائكم . « ٢ » .

على ان هذه الخطوات الجبارة نحو التلاحم بين العنصرين المسلم والقبطى لم تحرمن عرقلة صنعها بعض المتعصبين من ذوى الافق الضيق بمحاولاتهم حرمان الاقباط من حقوقهم الوطنية . ولقد نجح هؤلاء ـ مع الاسف الشديد ـ فى مسعاهم على مر السنين ، ومع انتشار افكارهم فى جسم مصر .

ونحن هنا بمناسبة انتخاب مجلس الشعب الجديد نرى أن تعيين اعضاء منهم اقباط فى مجلس الشعب لاتخدم الوطن بل تضره .. فهم ليسوا نوابا عن دوائر انتخابية معينة موجودة على خريطة مصر ، ولا هم يمثلون حزبا .

واذا كان اختلاف الدين ـ كما تنص كل الدساتير التى منحتها مصر منذ دستور ١٩٢٣ ـ لا يجب ان يؤثر على تمتع اى مصرى بالحقوق المدنية ، والسياسية ، فان حرمان الاقباط من المشاركة الفعلية فى الحياة السياسية من خلال التمثيل النيابى يكون منافيا لهذه الدساتير ، هذا بالاضافة الى مخالفته لكل المواثيق الدولية .

ان الاقباط جزء كبير من الامة المصرية ولا يعقل ان يحرموا او يعزلوا من الحياة السياسية المصرية ، واذا كان للاقباط حق التصويت فلابد ان يكون لهم حق التمثيل .

نعم ان تمثيل الاقباط ـ باعتبارهم مصريين ـ ليس امتيازا ـ ولكنه حق واساسى لتحقيق مبدأ المساواة السياسية بين كل المصريين . وهو امر يبرهن على ان الاقباط جزء فعال وحى فى جسم الامة المصرية .

المصدر : وطني
التاريخ : ٢٥ نوفمبر ١٩٩٠

بقلم :
نبيل عزيز عبد الملك
دبلوم الدراسات التاريخية
من جامعة ماكجيل بمونتريال

ان تمثيل الاقباط فى مجلس الشعب وكل الهيئات الاخرى ليس مطلبا جديدا كما انه ليس مطلبا طائفيا كما يدعى مثيرو الفتن . فقد طالب به المصريون مسلمين واقباطا على مدى ما يقرب من سبعين سنة .

اننا نقدم هنا للجيل الحاضر ، وللمسئولين ماقاله المرحوم على المنزلاوى أحد اعضاء لجنة صياغة دستور ١٩٢٣ فى تاييد تمثيل الاقباط الذى نادى به زميله توفيق دوس . لقد قال المنزلاوى

— ان تمثيل الاقباط لا ضرر فيه بل فيه نفع عظيم . اذا تقرر هذا المبدا فان الاكثرية تقول للاقلية : اما وعددك مبعثر فى البلاد واخشى الا تمثل فى الانتخابات بسبب ذلك مع انى فى حاجة للاسترشاد برايك والانتفاع بذوى المواهب السياسية من ابنائك ، فانا اضمن لك مراكز معدودة فى البرلمان بنسبة عددك .. هذا ما يجب على الاكثرية ان تقرره حرصا على مصلحة وطننا العزيز «(٣)» .

فهذه الدعوة المتفتحة نحو الاخر ، والمعبرة عن اتساع الافق والثقة ، والرغبة فى التعاون الصادق من اجل خير الوطن بكل من فيه من مواطنين ، والتى نادى بها بعض المسلمين المخلصين ، هى دعوة لسياسة وطنية تاخذ بها بلدان العالم المتحضر ، بل ان اعتى بلدان العالم فى التفرقة العنصرية — وهى جنوب افريقيا — قد بدات فى تنفيذها .

لقد نجح الشعب المصرى — مرة اخرى — فى العودة الى طريق الديمقراطية .. فهاهى الاحزاب السياسية المختلفة تتسابق فى كسب الشارع السياسى والمشاركة فى ادارة امور الوطن ، ومصالح كل مواطنيه . وهى احزاب لكل المواطنين ، والمفروض انه ليس منها مايقوم على اساس دينى اوطائفى .

ان اولى مسئوليات الاحزاب نحو الوحدة القومية الصادقة والفعالة هى تهيئة المناخ العام المساعد على انتخاب ممثلين اقباط فى مجلس الشعب وبقية المجالس المحليه ، وهذا هو محك قوة الحزب ووطنيته وفعاليته فى تحريك وتوحيد ضمير الامة . وهذا هو معيار الزعامة القوية التى تستطيع تغيير سلوك الجماهير — كما فعل الرواد — الكبار — من امثال سعد زغلول ومكرم عبيد وغيرهم ممن خلدت اسماؤهم فى التاريخ الوطنى .

ان الهدف من تكوين المجالس النيابية ليس هو مجرد خلق هيئة لرسم السياسة ولكن لخلق هيئة تشرك اكبر عدد من الناخبين فى عملية صنع سياسة البلاد .. كما ان طريقة اشتراك الناخبين تبين مدى التزام النظام بمفهوم العدالة

من هنا نقول ان تعيين اعضاء اقباط فى مجلس نيابى لا يعنى الا معاملة الاقباط كافراد خارج جسم الامة المصرية التى يمثلها نواب منتخبون . وبالتالى فان تخصيص عدد مناسب من مقاعد مجلس الشعب تشغل بنواب اقباط عن طريق الانتخاب المباشر هو ضرورة قومية .

تبقى نقطة أخيرة ولكنها هامة .. وهى كيف يصل مرشحون اقباط الى مجلس الشعب ؟

فاذا تقرر هذا المبدا فلا شك ان لدى مصر من العقول القادرة على صياغة الطريقة السليمة اللازمة لتحقيق ذلك .. ولدى المصريين جميعا من الوعى باهمية توحيد صفوف الشعب ، وما فى وجدانهم من مشاعر واحدة ازاء الوطن الواحد الذى يضمهم جميعا بوشائج قوية كانت سياجا يحمى مصر ودرعا ضد الاخطار التى تفرق .

نقول ازاء كل ذلك .. ماكان احرانا الا نتخلف عن المعطيات التى كان يمكن ان تقدمها الانتخابات التى تجرى حاليا .. من وحدة الصف .. وتلاحم الارادة .. بدلا من المرارة التى حدثت نتيجة تجاهل الاقباط فى كشوف المرشحين لشرف تمثيل مصر كلها .

المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٥ نوفمبر ١٩٩٠

وقت للكلام .. ووقت للعمل

اهمية الانتخابات ليست فقط فى انها فرصة لتجديد مجلس الشعب واختيار عناصر افضل قادرة على القيام بالوظائف الدستورية الرئيسية للمجلس : التشريع ، والتوجيه ، والرقابة ، ولكنها قبل ذلك فرصة بالغة الأهمية امام النخبة من المثقفين والسياسيين . وأمام قاعدة الجماهير فى كل مدينة وقرية ، وفى كل شارع وموقع لاعادة التفكير ، وإعادة التقييم لكل ما يتعلق بحاضر الوطن ومستقبله ، وكل ما يتصل بالأهداف والوسائل والممارسات ، وبلورة استراتيجية للعمل الوطنى تعبر عن متغيرات الحاضر وتوقعات المستقبل .. هى دون شك فرصة امام كل مواطن للتفكير بصوت عال ، وللكلام بحرية ، ليقول نعم او لا ، إن لم يستطع ان يقولها فى صندوق الانتخابات فيمكن ان يقولها فى الاجتماعات الانتخابية ، وفى وجه المرشحين ، وباعلى صوت .!

رجب البنا

الانتخابات فرصة قومية عامة للكلام دون محاذير لانه من الطبيعى أن يعقبها فترة اقرب الى الصمت ليتفرغ الجميع للعمل وفقا لما توصلوا اليه من إتفاق عام عبرت عنه نتائج هذه الانتخابات . ولكن الظاهر للمراقب حتى الآن ان الجميع لم يستغلوا فرصة الكلام كما يجب .

وكان المفروض ان تستفيد المعارضة من هذه الفرصة لتطرح قضاياها الأساسية فى حوار واسع بين الجماهير .. إن كانت قضيتها هى المطالبة بالمزيد من الديمقراطية ، والغاء قوانين مشبوهة او سيئة السمعة ، او المحاسبة على وقائع وحالات فساد محددة ، او الاعتراض على سياسات الحكومة الاقتصادية والتشريعية ، فهل هناك فرصة افضل من هذه الفرصة .؟ ولكن بعض احزاب المعارضة ضيعت على نفسها ـ وعلينا ـ هذه الفرصة التى كانت ستفيد الوطن كله ـ اغلبية واقلية ـ وفضلت البقاء بعيدا عن المعركة تحت إدعاء الترفع عن خوض معركة لها عليها اعتراضات ، فاعطت بذلك الفرصة لمن يقول ان المعارضة فى الحقيقة تهربت من المواجهة ، وإنها تدرك ان حجمها لايزيد عن صوت عال فى صحافتها ولكن صوتها فى الواقع الحى بين الجماهير لايكاد يصل او يؤثر . وإن كنت لا اظن ان ذلك صحيح على اطلاقه ، الا اننى اثق ان احزاب المعارضة التى قاطعت الانتخابات اخطات فى حسابلتها ، وانها خسرت وسوف تخسر باتخاذها قرارا اقرب الى الانتحار السياسى ، لان ابتعاد اى حزب سياسى عن الجماهير فى هذه المناسبة بالذات خسارة ليس من السهل تعويضها ، ولأن قرار المقاطعة فى حقيقته اقرب الى قرار بالتجميد والابتعاد عن الموقع الفاعل . والمؤثر فى إدارة الحياة السياسية وتنازل عن الوجود فى اقوى واعلى منبر ، وهو مجلس الشعب ـ مهما قيل او يقال عنه ـ وقد سبق لحزب الوفد ان اتخذ قرارا بتجميد نشاطه ثم اكتشف بعد فوات الوقت ان ذلك كان خطا منه ، وانه حين تجمد خسر ، ولو تحرك لظل حيا واكتسب حياة اكبر .

فالانتخابات كانت فرصة للمعارضة لتوجيه نقد منظم لسياسات الحكومة ولايجاد وعى حقيقى بين الجماهير من خلال تلاحم الآراء ، والحوار المباشر ، واللقاءات وجها لوجه ، هذا الوعى كان سيفيد المعارضة والحكومة ، بصرف النظر عن نتائج الانتخابات فى ذاتها ، كان يمكن ان تضع المعارضة البذور هذه المرة ، وتكون معركتها « خميرة » للمرات القادمة ، وكانت ستكسب ارضا جديدة فى القرى والحوارى لم يسبق لها ان وصلت اليها . ومن خلال الجدية فى المعركة الانتخابية كنا سنصل الى بلورة برنامج قومى للاصلاح الاقتصادى والسياسى والاجتماعى يمثل قوة ضغط على الحكومة ويؤدى الى تعديل سياساتها الى ما هو افضل ، وفى ذلك مصلحة للوطن إن لم يحقق مصلحة لحزب معارض بعينه .

وكانت الانتخابات ايضا فرصة امام الحكومة وهى تواجه الجدية والتحدى من المعارضة لان تدافع عن نفسها ، وتتراجع عن بعض مواقفها ، وتعدل مواقف اخرى ، وتحدد بعض المفاهيم الغامضة .. كان من الممكن من خلال الهجوم والدفاع ان تذوى افكار ، وتصمد افكار ، وتنبت افكار جديدة ، ويتحقق لنا بذلك سر من أسرار حيوية الامم . لكن إنسحاب بعض احزاب المعارضة جعل الحكومة وحزبها يدخلان المعركة بحديث منفرد ، بلا حوار ، ولا اشتباك فكرى ، ولا تفاعل سياسى حقيقى ، واكتسبا بذلك ثقة تجعلهما غير مضطرين لبلورة شىء ، او تعديل شىء ، اوالتراجع عن شىء . وبذلك اهدرت الاحزاب المنسحبة فرصة ، قد لاتكون لمصلحتها مائة فى المائة ، لكنها لمصلحة الوطن بهذه النسبة . ومن هنا ظهر ذكاء احزاب المعارضة التى دخلت المعركة والتى سوف تستفيد كثيرا بوجودها فى الساحة فى هذه اللحظة ونامل ان تفوز قياداتها ورموزها فى الوصول الى مجلس الشعب لتمارس دورها وتحقق الديمقراطية التى لا تتحقق الا بجناحين : الاغلبية والمعارضة .□

على اية حال ، لاتزال هناك بضعة ايام يمكن لاحزاب المعارضة الاستفادة بها دون ان تقع فى خطا المبالغة فى تقدير حجمها ، فمن مظاهر المرض النفسى ان يضع فرد (او جماعة) لنفسه

تقديرا اكبر من حجمه الحقيقى ويطالب الآخرين بان يعاملوه على اساسه والا اتهمهم بشتى التهم ، ولذلك يضع علماء النفس والاجتماع التقدير الواقعى للذات من ابرز علامات الصحة النفسية ، والانتخابات هى الفرصة ليتعرف كل حزب على حجمه الحقيقى فى المجتمع كما هو فى الواقع وليس كما يتصور .

ليس هدفى ان الوم الاحزاب المنسحبة ، فهى حرة ، ولها حساباتها ، ولكن هدفى ان اقول ثلاث كلمات :

● إنه يمكن الاستفادة من الوقت الباقى للمشاركة بالراى والحوار والتاثير فى الراى العام وممارسة حق من الحقوق السياسية الاساسية لايمثل التخلى عنه « شطارة » .

● إننا نحتاج الى اثراء الكلام الدائر الآن بطرح افكار ايجابية قابلة للتنفيذ ، وبدائل ممكنة للسياسات القائمة ، ووقائع بالدليل عن الاخطاء والانحرافات التى تحتاج الى حسم .

● ان تتنبه الاحزاب الى ان هناك وقتا للكلام ووقتا بعد ذلك للعمل يحتاج الى درجة من التركيز والتفرغ ، ودرجة من الصمت ، وإذا زاد فيه الكلام تحول الى حملة للتشويش والتعطيل .. واخشى ان تفيق بعد فوات الوقت هذه الاحزاب التى قررت الصمت فى وقت الكلام ، فتبدأ فى الكلام والصخب فى وقت التفرغ للعمل ، فتعطل مرحلة العمل . كما عطلت مرحلة الكلام ، وتكون بذلك قد اساءت فى الحالين □

قاطعوا الانتخابات ترشيحاً واقتراعاً

يستجدى الآن الحزب الوطنى ، حزب الوفد للدخول فى انتخابات مجلس الشعب واذا كان الحزب الوطنى يدعى شعبيته الجارفة فى الشارع المصرى لماذا يصر على استجداء احزاب المعارضة للدخول فى الانتخابات ؟ . فاذا كان له هذه الشعبية فلا يضيره عدم دخول احزاب الاقلية كما يدعى . واذا كان له هذه الشعبية ، لماذا كل هذا الخوف الشديد من قانون يمنع تزوير الانتخابات عن طريق الاشراف الفعلى للقضاء على العملية الانتخابية بالكامل ؟ ولماذا كل هذا الاصرار على قانون انتخابات يتحقق من تنفيذه ضمان تزوير الانتخابات لمصلحته ؟

ثم ماهو الدليل على حضور اكثر من ٨ ملايين ناخب فى استفتاء حل مجلس الشعب ؟ . هل وقع او بصم كل ناخب امام اسمه فى جداول الناخبين ؟ . ولماذا يصر النظام على عدم توقيع او بصم الناخب امام اسمه فى الجداول ؟ .

ومن المعروف انه يجرى توقيع او بصم الناخب امام اسمه فى جداول الناخبين فى اى انتخاب فى مصر غير انتخاب المجالس النيابية ، وآخرها انتخاب عميد معهد الاورام القومى . ولماذا يصر النظام على عدم التوقيع فى الاستفتاءات او فى انتخاب مجلس الشعب ؟ لايوجد اجابة على هذا السؤال غير اصرار النظام على التزوير رغم انف المصريين .

اننى اطالب كل المصريين المخلصين ان يمتنعوا عن ترشيح انفسهم او يسحبوا اوراق ترشيحهم فى حالة قيامهم بذلك ، وبذلك يتم تعرية النظام من رداء الديمقراطية الذى يلبسه زورا وبهتانا . وما يسمى بمرشح مستقل انما هو خدعة كبرى وذلك لانه يجبر على الانضمام للحزب الوطنى وذلك باستدعائه امام المحافظ الذى يتبع دائرته ويخيره بين الانضمام للحزب الوطنى او عدم تنفيذ اى مطالب له لابناء دائرته .

واذا كان اغلب الشعب المصرى يقاطع الانتخابات بفطرته السليمة ، (كما قال وزير داخلية سابق ان حضور الانتخابات لايتجاوز ٩ ـ ١٠ فى المائة من الناخبين " جريدة الأهرام منذ عدة اسابيع " لماذا يرشح بعض المصريين انفسهم الا لتحقيق منفعة خاصة لهم والاتجار بمشاكل المواطنين واناشد المواطنين مقاطعة حضور الانتخابات تماما وتكون هذه بداية التخلص من نظام غير ديمقراطى اقتنص الحكم بالقوة وبتزوير ارادة الشعب فى كل الانتخابات .

ولن تحل مشاكل المواطنين قبل الاصلاح السياسى الكامل . فالمشكلة الاقتصادية لن تحل الا بعد الاصلاح السياسى فلن يجرؤ اى مصرى او اجنبى على استثمار امواله واقامة المشاريع لتشغيل المواطنين فى ظل حكم شمولى ، وبذلك لن تحل مشكلة البطالة فى ظل هذا النظام . وبالمثل لن تحل مشكلة الاسكان لنفس هذا السبب . وكل مشاكل مصر مرتبطة باتباع النظام الديمقراطى الكامل قبل استطاعة حلها .

عزيزى المواطن : سيظل ابنك بدون عمل ولن يجد مسكنا فى وجود هذا النظام ، فتعاون مع المعارضة فى مقاطعة الانتخابات . وسوف تحكم المحكمة الدستورية ان شاء الله بحل المجلس القادم بعد دورة او دورتين على الاكثر ، وذلك لان الانتخاب غير دستورى طالما لم يتم الاقتراع تحت اشراف القضاء كما ينص الدستور . وفى ذلك الوقت سوف تبادر احزاب المعارضة للدخول فى الانتخابات التى سوف تكون تحت الاشراف الكامل للقضاء ولن تجد مرشحا واحدا يرضى بترشيح نفسه تابعا للحزب الوطنى . وكما قال احد الشخصيات المعروفة فى العمل العام الجدى ، ان الانضمام للحزب الوطنى خسارة للدنيا والآخرة .

د. مدحت خفاجى

علامة استفهام ؟

لست ادرى ما اذا كنت تصدقنى اذا قلت لك اننى ازداد كل يوم اعتزازا بانتسابى الى حزب الخضر المصرى .

فنحن على موعد بعد ثلاثة ايام لتدلى بصوتك فى الانتخابات . وحزب الخضر له مرشحون وكل المرشحين يقولون كلاما جميلا ويعدون وعودا براقة ويجعلون من ماء البحر طحينة خالصة .

غير اني اصدقك القول - بصرف النظر عن الانتخابات ونتيجتها - ان حزب الخضر يحظى من العالم الخارجي باهتمام يفوق اهتمام الداخل به عشرات المرات .

فلا يكاد يمر يوم الا واحدى الصحف الاجنبية او الاذاعات او محطات التليفزيون تطلب منا معلومات عن هذا الحزب الاول من نوعه فى العالم الثالث .

وهم يسالوننا : كم عدد اعضاء الحزب ؟.

ونحن نقول كل يوم ان كل مصرى يتعرف على اهداف الحزب ورسالته يبادر بالاتصال بنا ويسجل اسمه كعضو عامل فى الحزب ، ونحن فخورون بان يتجمع الناس حول الهدف الذى نؤمن به ولا ينتظرون ان نذهب اليهم بل يعتبرون انفسهم شركاء لنا تلقائيا .

وصدق اولا تصدق اننا نوزع على اربعة اعضاء بارزين فى الحزب مواعيد استقبال مندوبى الصحف والاذاعات والتليفزيون لان عددهم يزيد عن جهد رجل واحد .

والحمد لله !..

عبدالسلام داود

المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢٦ نوفمبر ١٩٩٠

« حدوتـــــه »

● يلجأ المرشحون المستقلون .. بالمحافظين بجلالة قدرهم .. يديرون المعركة الانتخابية لصالح مرشحي الحزب الوطني .. فلا يخلو مؤتمر شعبي للحزب .. والا كان المحافظ ضيف الشرف في هذا المؤتمر .. ويعلن على الملا .. بانه «محافظ وطني» وينسى المحافظ انه محافظ لكل المواطنين .. وانه مخول اليه سلطات رئيس الجمهورية في محافظته .. وأي محافظ لايدير المعركة الانتخابية للحزب الوطني بمفرده .. ولكن جميع اجهزته الشعبية وموظفيه مكلفون في الانتخابات بخدمة مرشحي «الوطني» . فنجد المحافظين .. قد خرجوا من ثوبهم الهادىء المتزن .. وبداوا يمرون مع مرشحي الحزب الوطني .. والاعجب من ذلك ان هؤلاء المحافظين .. مازالوا على قمة السلطة في محافظاتهم . فكل محافظ يقف في سرادق كبير اعدته المحافظة من اموال الشعب .. لينادوا الجماهير بمساندة مرشح حزبهم .

● ولما كانت كل التصريحات الحكومية الاخيرة تؤكد ان الانتخابات حرة ونزيهة .. ولقد جاء آخر تصريح للرئيس مبارك شخصيا .. بانه لافرق بين حزب وحزب آخر .. ومرشح ومرشح آخر .. وقال بالحرف الواحد .. كلهم جميعا مصريون شرفاء ..

● من هنا فان تدخل المحافظين في الدعاية الانتخابية لصالح مرشحي «الوطني» بذاته هو اهدار لحق كفله الدستور للمواطنين .. وهو تكافؤ الفرص - والتي نصت عليه المادة ٩١ من الدستور المصري .

● لذلك اذا كانت هناك عدالة انتخابية وان الحكومة قد اخذت كلام الرئيس مبارك ماخذ الجد فان المستقلين يتقدمون بالدعوة للمحافظين في جميع المحافظات .. وسوف تعد لهم سرادقات فخمة من جيوبهم الخاصة .. وليست من اموال الشعب للدعوة لبرامجهم الانتخابية .. طالما ان جميع المرشحين مصريون ١٠٠٪

● انما ان يقف محافظ ويعتلي منبرا او منصة ويخطب في الناخبين .. ويستخدم سلطاته على التنفيذيين في بلد .. ارتفعت فيه نسبة الأميين ليدعو لمرشحي «الحزب الوطني فقط» فهذا مانرفضه ولان ذلك في حد ذاته يعتبر تزويرا وضغطا وارهابا انتخابيا !!

● لذلك فانا اطالب باستقالة الوزارة قبل اى انتخابات برلمانية مقبلة .. على ان تتولى وزارة انتقالية هذه الفترة الانتخابية . وهنا ستكون الانتخابات الفريدة .. انتخابات حقيقية لاانتخابات حكومية !!

ليلى عبدالسلام

سؤال !

انتخابات مجلس الشعب القادمة لم ولن تزور وسوف يحترم اباطرة الحزب الوطنى ارادة الجماهير فلم التزوير ؟ فالحزب الوطني مرشح ضد الحزب الوطنى والعملية آخر حلاوة وعين الحسود فيها عود .

الآن تحقق مراد الحزب الوطني وتخلصوا من النواب المشاكسين المعارضين الذين اعتادوا تعكير صفو مزاج الحزب الوطني ولقد احسست منذ البداية ومنذ اعلان المعارضة مقاطعتها للانتخابات ان الحزب الوطني حريص كل الحرص على استمرار هذه المقاطعة والدليل على ذلك ان كافة الاوساط السياسية تنبات بان الحزب الوطنى سوف يستجيب لمطالب المعارضة حتى تنفرج الازمة وتتراجع المعارضة عن المقاطعة الا ان المعلومات المؤكدة التى عرفتها مؤخرا واكدت صحة وجهة نظرى بان الحزب الوطنى حريص على هذه المقاطعة حتى لا ينكشف المستور والفساد فى المجلس القادم هو ما جاء على لسان يوسف والى الامين العام للحزب الديمقراطى فى محاولة منه لتجميل الصورة المشوهة للحزب امام القيادة السياسية بان المعارضة قد عرفت اخيرا حجمها الطبيعى وان فرضها للانتخابات سوف يعرضها للحرج لان الحزب الحاكم يتمتع بشعبية ساحقة والامانة تفرض على ان اعلن والكلام ليوسف والى هو ان مقاطعة المعارضة للانتخابات لم ولن تغير شيئا فالمجتمع كره المعارضة التى اعتادت النقد دون ان تحاول فى اية مرة ان تقدم الحلول لمشكلات مصر ومن هنا ارى عدم الاهتمام بهذه المقاطعة حتى لا تعطى للامور حجما اكبر لا تستحقه . اما الحقيقة التى يجب ان يعرفها الجميع هو ان غياب المعارضة عن البرلمان فيه مصلحة كبيرة لشخص امين عام الحزب الوطنى لانه يعلم جيدا بانهم هناك فى المعارضة وفى حزب معارض كبير كانوا يعدون عدة استجوابات حول السياسة الزراعية .

ومن هنا فان يوسف والى فعل هنا كما فعل شمشون عندما هدم المعبد . فالمصلحة الشخصية هى الاساس فى التعامل عنده ومن هنا غابت المعارضة عن الانتخابات ولكن ستبقى « صحفها » تتابع الاخطاء والفضائح والكوارث التى اوقعنا فيها منظرو وسياسيو الحزب الوطنى .

ليس غائبا عن عقول الشعب المصرى فشل السياسات الحكومية والا لتحسنت ظروف الناس المعيشية وهو الامر الاخذ فى التدهور يوما بعد يوم حتى فقد هذا الشعب الامل فى الاصلاح لان هناك وزراء قد سجلوا مناصبهم الوزارية فى الشهر العقارى وامضوا فى مناصبهم الوزارية ما يقرب من عشر سنوات دون ان يحققوا اهداف الشعب وكان الوزارات هى « لعبة » او حقل تجارب يفعل لها ما يشاء ويطبق فيها كل نظرياته وافكاره حتى وان كانت « هبلة » وثبت فشلها .

ولكن ماذا نفعل ما باليد حيلة فليس من حقنا ان نشكل يوما الوزارة او حتى المشاركة فى حكم البلاد لصالح العباد لاننا لا نملك القوة التى يملكونها ولكن لن يضيع حق وراءه مطالب على راى الارامل ! !

هشام طنطاوى

حسبي الله

الحمار ... يطلب الحماية

المعركة الدائرة الآن على اشدها بين حكومة الرجل المسالم عاطف صدقي واحزاب المعارضة حول الانتخابات القادمة ليست بالمعركة الجديدة وانما هي معركة متجددة صاحبت وتصاحب كل مناسبة من مناسبات الانتخاب والاستفتاء والتهمة المعلقة دائما على رقبة الحكومة هي تهمة التزوير .... ولكثرة ماتنطلق الاقلام من عقالها لتتناول هذه القضية او هذه التهمة كدت ان انصرف عن الكتابة عنها لولا الحاح الذكريات التي عاصرتها منذ طفولتي في مناسبة الانتخابات فقد اذكر انني سمعت خطابا لزعيم من زعماء الامة يقول فيه « لو انني رشحت لانتخابات مجلس النواب حمارا لانتخبتموه » ويعلم الله انني لم افهم حينئذ مايعنيه الزعيم وسألت ابي عن المعنى وكان من عشاق الزعيم فقال لي : انها مبالغة في الثقة بالنفس وانصياع الاتباع والمريدين لكل مايطلبه الزعيم - ولم احسن الفهم يومها ولكنني انسقت في خيالات طفولتي وسألت نفسي : لو كان مايقوله الزعيم حقا لكان من الطريف ان يكون بين صفوف النواب « حمار منتخب » وقد كنت على عكس الاخرين احترم « الحمار » لاسباب كثيرة ليس هذا اوان ذكرها ..... وقد شاهدت بالفعل في ذلك الحين مظاهرة من اتباع الزعيم تتقدمها عربة كارو كبيرة يعلوها « حمار » يلوك في فمه برسيما وجموع المتظاهرين تهتف قائلة « أحيه يانسيم .. يابو عقل تخين ... » وقد تآلف علينا الانتخابات منذ صدور دستور ١٩٢٣ بل وقبلها في انتخابات اللجنة التشريعية وفي كل مرة كانت المعارضة ترمي الحكومة بتهمة التزوير والتزييف . قرابة عشرين معركة انتخابية دارت منذ ذلك الحين بعضها في عهد الملكية وبعضها في رحاب الثورة وكلها لم يسلم من التهمة وللحق اقول ان واحدة منها سلمت من الاتهام في عهد ماقبل الثورة وهي المعركة التي ادارها يحيى باشا ابراهيم وكان رئيسا للوزارة ووزيرا للداخلية فسقط فيها وفاز عليه مواطن من الجماهير . وواحدة اخرى في عهد الثورة ادارها المرحوم ممدوح سالم بصفته واجمع الكل على انها انتخابات بريئة نزيهة .... وقد كانت هناك صور في التزوير في الانتخابات تسترعي الانتباه وتستحق الاعجاب منها ماحدث عام ١٩٣٠ في الانتخابات التي دعا اليها وادارها اسماعيل باشا صدقي وخرج منها حزبه الصغير باغلبية بالغة الدقة وهي ٦٧,٥٪ وكان بوسعه ان يرفعها الى اكثر من ذلك ولكنه لفرط ماعرف عنه من الذكاء لم يشأ ان يصدم المواطنين برقم كبير لايصدق مع ضمان الاغلبيتين المطلوبتين المطلقة اي النصف زائدا واحد واغلبية الثلثين على خلاف ماجرى ابان الثورة المباركة على عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر حين اجريت الانتخابات لمجلس الامة وجاءت له الاغلبية بنسبة ٩٩,٩ ٪ وهي نسبة تدخل في باب المستحيلات حتى اصبحت تضرب مثلا على السذاجة ..... ومع ذلك فلست مع احزاب المعارضة التي اعلنت مقاطعتها لانتخابات مجلس الشعب القادم مهما كانت الاسباب والتعلات . وقد تحدثت في ذلك مع رئيس حزب الاحرار - ولست من اتباعه او حوارييه - ولكني اعربت له عن مخالفتي لاى الاحزاب التي اعلنت مقاطعتها للانتخابات ونعتها بالسلبية في هذا الوقت الذي يستدعي الحرص على المشاركة في تحقيق ديمقراطية حقيقية بانتخاب مجلس شعب يعبر عن كل الاتجاهات والاراء التي تدور بين جموع هذا الشعب ودرء للعودة الى نظام الحكم الشمولي والحزب الواحد .... فلذا به يذكرني بما حدث في تزوير في الانتخابات التي تمت على عهد الرئيس المغفور له السادات واسقطت الحكومة فيها رئيس حزب الاحرار وكذلك اسقطت قائدا من قيادات الثورة عامدة متعمدة مع سبق الاصرار والترصد .... وهو امر قد حدث بالفعل ولكنه لاينهض في ظني مبررا للتخلف عن المشاركة في المعركة الانتخابية بمختلف الاسلحة المشروعة .... والله ولي التوفيق .

حسن عبد المنعم

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢٦ نوفمبر ١٩٩٠

هموم انتخابية

في دائرتي الانتخابية يقوم مرشح الحزب الوطني باغرب انواع الدعاية حيث يختزل دعايته كلها في توزيع صوره واحدة ، مجرد صورة ، له وهو يصافح الرئيس مبارك ..

البسطاء في الاحياء الشعبية مثل العسال والعطار وغيرهما ، تنطلي عليهم الخدعة ، فيتصورون ان المرشح صديق شخصي للرئيس ، وتطير بهم الاحلام على جناح الرياح ، فهذا يحلم بان يهمس المرشح في اذن صديقه الرئيس ، باعفاء ابنه من التجنيد ، وهذا يحلم بمهمة اخرى تتضمن علاوة ، والبعض يحلمون بهمسة اطول تحيل الخرائب الى حدائق والازقة الى ميادين ..

هل انحدر مستوى المرشحين من الحزب الوطني الى هذا المستوى ، وهل اصبح الرئيس مادة للدعاية الانتخابية ، وما هو المطلوب بالضبط من المنافسين ، هل المطلوب منهم ان يدخلوا السيد الرئيس في المعركة ، وان يوجهوا سهامهم اليه ..

ان هذا غير وارد بالتاكيد فالجميع لا يختلفون عن الرئيس مبارك ، اما الحزب الوطني فهو امر اخر ، وهو في تقديري عبء على كاهل الرئيس مبارك ، وهم يحمله ضمن هموم عدة ..

في قريتي تختلف الصورة ، لكنها تحمل نفس الابعاد ، فدعاية الحزب الوطني قائمة على فكرة (اوكازيون المخالفات) .. الذين خالفوا في توريد رؤوس البتلو مقابل ما حصلوا عليه من اعلاف مدعومة سيعفون من الغرامة ، مقابل انتخاب اعضاء الحزب ..

الذين خالفوا في توريد الارز لا جناح عليهم من اجل عيون الحزب .. والاخطر من ذلك والاشد مرارة هو إعفاء المخالفين بالبناء على الارض الزراعية ..

اهكذا تكون السياسة الرشيدة ..

تدمير الارض الزراعية والبناء عليها .. والقضاء على مستقبل الاجيال ممكن ومقبول ومسموح به من اجل انتصار انتخابي ..

ما هي الرسالة التي يود الحزب الوطني ان ينقلها الينا .. اذا كان الهدف هو إصدار اعلان باسم الحزب الذي ينجح باى اسلوب فقد وصلت الرسالة .. واذا كان الهدف هو الاعلان انه حزب مخالفة القانون فقد تحقق الهدف ..

واذا كان الهدف هو مصلحة مصر ، فالامل كبير في ان تكون اولى خطوات الرئيس بعد الانتخابات ، هى اعادة النظر في الحزب باكمله ، هيكلا واسلوبا ، حتى يصبح حزبا جديرا بحكم مصر ، ويجعل اسم مبارك رئيسا له ..

ويا اعضاء الحزب الوطني الاجلاء ..

لا تظلموا مصر ، ولا تظلموا مبارك ، فالانتخابات تفوت ، لكن جيلا كاملا ، اذا استمر العدوان على الارض الزراعية سيموت مش كده والا إيه ؟ !



بقلم : الدكتور فرج فوده

المصدر : الأحرار
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦ نوفمبر ١٩٩٠

صحيفة سوابق الحزب الوطني

لا .. لمرشحى الحزب الوطنى

الخميس القادم هو يوم المساءلة والحساب . إنه اليوم الموعود .. وشاهد ومشهود .. يومئذ ترى وجوها عليها خزى وعار .. اولئك الذين أوتوا كتابهم بشمالهم لا تقرا فيه الا صفحات سوداء عن سوء ماكانوا يصنعون .. يومئذ يقول الشعب فيهم كلمته القاضية .. بئس ما صنعوا فى ايامهم الماضية ... فكل مسئول أقام فى نفسه طاغية .. فهل نتوقع منهم خيرا فى خمس سنوات آتية ... إنهم يخطئون إذ يحسبون أن ذاكرة الشعب غائبة غير واعية ... الا أن جموع الشعب تقف لهم اليوم مرصادا ... يحجب عنهم ثقته وتاييده ... وما لهم اليوم يرفعون شعارات تعلن انهم يريدون إستكمال المسيرة ... مسيرة عاجزة فاشلة ... فقد كتبوا على مصر أن تتاخر ويتقدم غيرها ... وفرضوا على أبنائها الفقر والقهر والبؤس والشقاء ...!!

إن للشعب اليوم حقا أن يسألهم ويحاسبهم .. لماذا تسوقنا اقدامنا الى الوراء وتسوق غيرنا الى الامام ؟..

ولماذا نتجرع المعاناة ويعيش غيرنا رغد الحياة ؟. ولماذا تدهورت الاخلاق وإنهزمت القيم ؟.. ولماذا إضطربت موازين العدل الاجتماعى وإختلت ؟.. ولماذا زيفت ارادة الشعب وعطلت ؟.. ولماذا ضاعت أموالنا وبددت ؟... ولماذا تكاثرت الجرائم وإنتشرت ؟ .. ومن المسئول عن ذلك كله ؟... هل هى حكومة الحزب الوطنى التى تملك سلطة الحكم ومقاليده ، أم إنه الشعب المقهور الذى لايملك من أمر نفسه شيئا ؟...

إن الشعب وهو يعلنها مدوية عالية لا لمرشحى الحزب الوطنى ، إنما يقول الحق من اجل مصرنا التى نحن لها جميعا فداء ... ولكن حكومة ذلك الحزب تسير فى طريق العجز والفشل ... فلا حلول جادة لاقتحام مشاكل الجماهير ... ولا ترشيد فى الانفاق الحكومى ... ولا تفكير فى إنقاذ الشعب من آلام تطحنه ... وعذاب يسحقه ... فلنسأل اولئك الذين يستمدون من الشعب ثقته ... هل زرتم المقابر التى إتخذ منها الأحياء سكنا ؟... وهل وقف أحدكم فى صفوف العذاب أمام الجمعيات التعاونية بحثا عن كسرة خبز او قدرا من أرز ؟.. وهل سار أى منكم على قدميه فى الأزقة والحارات والشوارع فأدرك أن السير فيها مصيبة وكارثة ؟... وهل تذكر أى منكم حديث أمير المؤمنين عمر بن الخطاب عندما كان يردد والله لو أن دابة فى صحراء الشام تعثرت لسئل عمر يوم القيامة لماذا لم يمهد لها الطريق ؟... وهل حاسب اى مسئول حكومته عن القروض الفاحشة التى بلغت مئات المليارات من الدولارات فى أى وجه صرفت ؟... وهل تمكن واحد من اولئك المتحكمين أن يوقف زحف سرطان إرتفاع الأسعار الذى يهدد كل بيت ؟.... وهل تحرك مسئول واحد إحتجاجا على تلك الخلاعة التى تقتحم بيوتنا من خلال البث التلفزيونى ؟...

لقد تجمدت حكومة ذلك الحزب الوطنى فأصبح واجبا على الشعب أن يصرخ فى وجوههم ... كفاكم عبثا بمصر وآمالها .... وكفاكم استخفافا بشعبها الطيب الذى تتحكمون فيه ... ولئن كنتم تتباهون وتفاخرون بمسيرة حكمكم التى مضت ... فإن الشعب اليوم يلعن تلك المسيرة ويرفضها ... ويطلب منكم أن تقرضوه قرضا حسنا بأن تنفضوا من حوله ...!!

إن الذين يطلبون اليوم ثقة الشعب والتأييد ، ويرتدون عباءة الحزب الوطنى ... إنهم أنفسهم الذين زيفوا الخريطة الزراعية فصوروا لنا اليابس أخضر .. والجفاف الزراعى نعيما

يا قوم ... هل حسبتم أن مزارع الثعالب والخيول التى تتولون تربيتها فليعلم شعب مصر أن الحزب الوطنى الذى يتقرب ويقترب مستجديا اليوم الثقة والتأييد ، لم يدرك أن الانسان المصرى هو القاعدة البشرية التى تنطلق منها مصرنا العظيمة ... ولم يدرك كذلك أن كل ما نعانيه من ازمات ، وكل ما ادركنا من عثرات ، وكل ما تجرعناه من هزائم ونكسات ، وكل ما اصابنا من كوارث ، وكل ما



بقلم : عصمت الهوارى
وكيل نقابة المحامين

لحقنا من مصائب .. كل ذلك كان عنه الحزب الوطني مسئولا .. فقد إتخذوا من الانسان المصرى أداة للتصفيق والهتاف لا للابتكار والابداع ...

إننا نتحدى أن يعلن مرشحو الحزب الوطنى أنهم ضد قانون الطوارىء والقوانين المقيدة للحرية ... نتحداهم أن يطلبوا إشراف القضاء الكامل على كافة مراحل الانتخابات .... نتحداهم أن يطلبوا تطهير التشريعات من كل نص يقيد حريات الانسان المصرى ... نتحداهم أن يعلنوا ان حرية الشعب فى إقامة الاحزاب بغير قيود ... ومع الشعب فى حرية إصدار الصحف بغير معوقات ... ومع الشعب فى تحرير الصحافة الحكومية من تبعتها للسلطة ... وإنى على يقين أنهم لن يعلنوا شيئا من ذلك ... فصار على الشعب ان يصيح فى وجوههم ... لا والف لا لمرشحي حزب يخوض الانتخابات ليس من أجل الحكم ولكن من أجل التحكم ...!!

فى الصميم

● ● اعظم نضال من اجل الحرية ... تحرير الحرية من كل قيد ... فالحرية المقيدة هى عبودية مؤكدة ...!!

● ● إن طهارة الانتخابات ليست دليلا على حضارة الأمة فحسب ... وإنما هى شرفها الذى ينبغى ان يصان ... !!

(الزفة الكدابة)

لست ادرى لماذا كل هذه الزيطة الإعلامية حول عملية الانتخابات ، فالمرشحون هم من الحزب الوطنى والمستقلون من الحزب الوطنى والناجح من المستقلين سيعود الى الحزب الوطنى وليست هناك انتخابات بالصورة التى نريدها او الصورة التى كنا نتمناها لمصر .. فلقد غابت المعارضة عن الانتخابات واصبحت الصورة المتوقعة لشكل مجلس الشعب صورة مضحكة جدا ومن المؤكد ان عصرا للشعارات سوف يولد مع المجلس الجديد .

اننى انصح بصرف جوينتات سميكة لكل عضو جديد تسلم له مع شهادة العضوية حماية على ايدى اعضاء برلمان الحزب الوطنى من التصفيق .

الذى يحدث الان فى شوارع القاهرة شىء مضحك .. فليست هناك انتخابات وبالرغم من ذلك فحجم الدعاية اكبر بكثير من الاعوام السابقة .

والسبب هو عقدة الذنب لدى مرشحى الحزب الوطنى كلهم يريدون ان يقولوا توجد انتخابات فى كل مكان حتى وان غابت المعارضة .

ونحن نسأل اين هى هذه الانتخابات واين هم المرشحون ولماذا تخلص الحزب الوطنى من المرشحين المحجوبين عقب وفاة د/رفعت المحجوب وتمكن كل صاحب امر ونهى من تحقيق وعده لأقاربه واصهاره من دخول البرلمان وعلى سبيل المثال شريف عمر ود/ حسن معبد والشاطر يفهم صلة القرابة والمصاهرة وكله على كله لما تشوفوا قله .. والف مبروك ياحزب وطنى مجلس الشعب الملاكى ! !

شفيق محمد جاد
الامين العام المساعد لحزب الاحرار

٢٢ مرشحا يخوضون المعركة الانتخابية على مبادىء حزب الأحرار رغم المقاطعة

برنامجنا يحقق للشعب المصرى الرفاهية . الديمقراطية . الحرية . سيادة القانون

البرنامج الانتخابى المعلن من مبادىء الأحــرار والذين رشحوا أنفسـهم من أجل تطبيقه

والذين رشحوا أنفسـهم من أجل تطبيقه

الشريعة الأسلامية هى المصدر الأساسى للدستور والقانون

حرية الفكر والرأى والعقيدة .. واحترام كافة الأديان

اسـتقلال الصحافـة ووسـائل الاعـلام وتدعيمهـا

تدعيم الأزهر الشريف وأن يكون اختيار شيخ الأزهر والمفتى بالانتخاب ...

حرية رأس المال الخاص فى الأستثمار فى كافة المجالات

تدعيم القطاع العام مع تركيز استثماراته على الصناعات الثقيلة والأستراتيجية وتطوير إدارته

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢٦ نوفمبر ١٩٩٠

المرشحون على مبادىء حزب الأحرار خرجوا على قرار المقاطعة .. لماذا ؟

رشحنا أنفسنا على برنامج الأحرار لأنه يحقق مطالب الجماهير

ملامـــح مـن بـرنامـج حـزب الأحـــرار

١ـ الشريعة الاسلامية هى المصدر الوحيد للدستور والقانون وتطبيق الشريعة الإسلامية هدف الحزب.

٢ ـ حرية الفكر والرأى والعقيدة وإحترام كافة الاديان السماوية وتأكيد حق المواطنين فى الاجتماع للتعبير عن رأيهم

٣ ـ تدعيم الأزهر الشريف وأن يكون اختيار فضيلة شيخ الأزهر وفضيلة المفتى بالانتخاب والتوسع فى انشاء الجامعات والمعاهد والمكتبات الدينية ومن بينها جامعة الفسطاط الاسلامية ونواتها كلية الدعوة الاسلامية بجامع عمرو بن العاص

٤ ـ الحوار الديمقراطى داخل الحزب ومع التنظيمات والاحزاب السياسية الاخرى فى الداخل والخارج

٥ ـ فض الصراع الطبقى على ان تتم ازالة التناقضات عن طريق الحوار الديمقراطى الحر

٦ ـ الاستقلال الكامل للسلطة القضائية وفصلها عن السلطة التنفيذية

٧ ـ استقلال الصحافة ووسائل الاعلام المختلفة وتدعيمها تأكيدا لحريتها وفاعليتها ولتصبح مرآة للرأى العام

٨ ـ تدعيم القطاع العام مع تركيز استثماراته على الصناعات الثقيلة والاستراتيجية وتطوير اداراته وتمكينه من أداء دوره القيادى فى التنمية الاقتصادية

٩ ـ حرية رأس المال الخاص فى الاستثمار فى كافة المجالات بالمشاركة والتنافس مع رأس المال العام والتعاونى فى اطار خطة التنمية على أن يؤدى التزاماته قبل المجتمع وبدون استغلال

١٠ ـ مساواة المستثمر المصرى مع المستثمر العربى والاجنبى فى الاعفاءات الضريبية

١١ ـ تعديل هيكل الضرائب وتصاعدها بما يخفف العبء على فئات الشعب الكادحة وتشجيع الاستثمار الخاص مع اعادة النظر فى سياسة الضرائب الجمركية ورسوم الانتاج

١٢ ـ التخطيط المرن على مستوى الدولة بما فى ذلك مشروعات القطاعين العام والخاص

١٣ ـ تدعيم النقابات المهنية وتأكيد حقها فى تحديد مستويات الاجور مع ربطها بالانتاج

١٤ ـ أعادة النظر فى هيكل الأجور والاسعار بما يتماشى مع معدلات التضخم وتكاليف المعيشة

١٥ ـ دعم حقوق العمال والفلاحين وتأكيد كافة مكاسبهم فى الادارة والمشاركة فى الارباح

١٦ ـ تطوير اساليب الزراعة والرى وميكنتها والتركيز على إعادة النظر فى التركيب المحصولى ووضع سياسة سعرية عادلة للمحاصيل الزراعية مع السماح بالمنافسة مابين القطاع العام والتعاونى الخاص فى تسويقها

جميع المرشحين يؤكدون قناعتنا ببرنامج الحزب وإلحاح الجماهير علينا بالنزول لخوض المعركة الانتخابية ... هي السبب الرئيسى وراء دخولنا الانتخابات رغم قرار المقاطعة من الحزب ونحن على ثقة كاملة من أن برنامج الحزب فيه الخلاص من جميع المشكلات والأزمات المزمنة التى يعانى منها المواطنون لذلك خضنا الانتخابات من أجل المواطنين ومن اجل تحقيق برنامج الحزب الذى يخلص مصر من مشاكلها المزمنة

١٧ - تطوير التعاونيات فى مجالات الانتاج الزراعى والصناعى والاسكانى والاستهلاكى ومدها بالخبرات الفنية والادارية مع تمويلها بالقروض الميسرة

١٨ - فى اطار الشريعة الاسلامية يتم تطوير قوانين الاسرة ووضع الاسس للبناء السليم للفرد وتحصل المراة (نصف المجتمع) على كافة حقوقها المشروعة مع المحافظة على مكانتها ورسالتها

١٩ - حرية الشباب فى التعبير عن رأية ودفعة لممارسة حقوقة السياسية والاجتماعية فى صناع مستقبله

٢٠ - تحرير الارض العربية المحتلة وتاكيد حق الشعب الفلسطينى فى اقامة وطنة وتقرير مصيرة

٢١ - التطوير المستمر لتنظيم وتسليح القوات المسلحة ورفع الكفاءة القتالية لها ضمانا لقواتها ومسايرتها للعصر وفقا لاحدث اساليب القتال

صوتك أمانة لا تعطيه إلا .. لمن يستحقه موعدنا الخميس القادم ٢٩ نوفمبر أمام صناديق الاقتراع

٢٢ ـ العناية بالتصنيع والانتاج الحربي بالتعاون مع الدول العربية بغرض الوصول الى تحقيق نسبة معقولة ومقبولة في الاكتفاء الذاتي في التسليح الى جانب اكتساب الخبرة وتطويرها

٢٣ ـ التطوير المستمر لاجهزة الامن والشرطة والاهتمام باستتباب الامن بتوفير الطمانينة للشعب حتى ينطلق في العمل والحركة في كافة المجالات على ان تظل السلطة بمنأى عن اى تدخل او ضغط يقيد الحريات

٢٤ ـ الكشف عن الاهمال والانحراف والتسيب والكسب غير مشروع والقضاء عليها قضاءتاما مع التطبيق السليم لاسلوب الثواب والعقاب والعمل في حزم ويقظة لحماية المال العام

٢٥ ـ توفير المسكن الملائم لجميع فئات الشعب والعمل على توفير أراضي ومواد البناء مع الاخذ بالاساليب الحديثة والمتطورة للبناء

٢٦ ـ التوسع في تطبيق التامين الصحي ليشمل كافة المواطنين ورفع مستوى الخدمات الصحية وتوفير الاجهزة الطبية والاهتمام بالتدريب وتشجيع الجمعيات والأفراد على انشاء المستشفيات الخاصة

٢٧ ـ مد مظلة المعاشات والتامينات الاجتماعية وتدبير الموارد اللازمة لها

٢٨ ـ تطوير الحكم المحلي بما يحقق اللامركزية ويخلق القيادات والمجالس المحلية والشعبية بالانتخاب لتمارس السلطة وتتحمل مسئولياتها

٢٩ ـ تنظيم الهجرة والعمالة الخارجية وعقد اتفاقات مع الدول المضيفة بما يحفظ مستويات الاجور.

٣٠ ـ مجانية التعليم وتطوير وسائله ومناهجه ونوعياته ويحقق اهداف خطة الدولة مع تشجيع القطاع الخاص على انشاء دور التعليم بما فيها الجامعات الاهلية

٣١ ـ محو الأمية هدف قومي تجند من اجلة جميع الامكانيات المتاحة

٣٢ ـ تدعيم جامعة الدول العربية والعمل على قيام وحدة عربية شاملة على اساس من التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي

٣٤ ـ دعم التكامل الاقتصادى العربي والسوق العربية المشتركة وانشاء السوق العربية المالية وصندوق النقد العربي وتوطئة لاصدار الدينار العربي

٣٥ ـ تدعيم العلاقات مع الدول الاسلامية والدول الافريقية ودول عدم الانحياز

٣٦ ـ علاقات خارجية متوازنة مع الكتلتين العظميين والانفتاح السياسي مع باقي دول العالم بما يحقق مصالح الوطن

٣٧ ـ احترام مواثيق الامم المتحدة والعمل على تطبيقها

المصدر : الأحرار

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ نوفمبر ١٩٩٠

من مبادئ الأحرار التى أخذت بها الحكومة

ساهم حزب الأحرار بجهد كبير فى اثراء الحياة السياسية والحزبية فى مصروللحزب العديد من الآراء والأفكار التى استفادت منها حكومات مصر المختلفة على مر العصور وعملت بها بالفعل لصالح الوطن والشعب وغيرت من سياساتها لما لهذه الآراء والمطالب من اهمية من اجل تحقيق التنمية والازدهار لمصرنا الحبيبة ويرى الأستاذ مصطفى كامل مراد أن برنامج حزب الاحرار يرتكز الى العديد من النقاط التى تؤدى الى تطوير الحياة السياسية والاقتصادية فى مصر

فيرتكز برنامج حزب الأحرار على تشجيع القطاع الخاص للاستثمار فى كافة المجالات بهدف خلق المنافسة بينه وبين القطاع العام .. مما يترتب عليه تخفيض تكاليف الانتاج وتحسين الجودة .. كما أنه ينادى بعدم الاحتكار فيما يترتب عليه من آثار سيئة سواء فى جودة السلع أو فى تحسين الخدمة .. أو فى تكاليف انتاج السلعة او الخدمة على السواء ..

ويؤكد برنامج الأحرار على ضرورة خفض الضرائب والرسوم الجمركية بمعايير علمية بهدف تحقيق زيادة الاستثمار وبالتالى زيادة الانتاج وما يترتب على ذلك من زيادة النقد وتقليل العجز فى ميزان المدفوعات وفى الموازنة العامة للدولة مما يؤدى الى خفض معدلات التضخم اى ارتفاع الاسعار ..

كما أن برنامج الاحرار يؤكد على ضرورة اعطاء الدعم نقدا وليس عينا .. أى الغاء النقد العينى تدريجيا مع زيادة الاجور بحيث تصبح الأجور فى مصر تمثل الواقع .. وكذلك اسعار السلع والخدمات .. وهذا بدوره يؤدى الى خفض الاستهلاك وزيادة المدخرات ..

كما أن برنامج حزب الاحرار يؤكد على ضرورة تشجيع مشروعات الشباب عن طريق الاعلان عنها وعن دراسات الجدوى الخاصة بها وتوفير القروض الميسرة لهذه المشروعات مع اعفائها لمدة عشر سنوات من كافة انواع الضرائب .. وفى مجال العمالة الخارجية فان الحزب يرى تشجيع العمل فى الخارج وخاصة للشباب مع الغاء كافة القيود المفروضة على السفر والرسوم التى يدفعها العاملون فى الخارج او اى غرائم أخرى .

كما يؤكد البرنامج ايضا على ضرورة تطوير الصناعات الهندسية حتى نستطيع انتاج كافة انواع محركات السيارات والموتوسيكلات ثم القدرة على انتاج كافة أجزاء المحركات والمعدات الهندسية الثقيلة .. وفى مجال الزراعة فان الحزب يرى ضرورة وضع خطة وبرنامج لترشيد الرى مما يؤدى الى زيادة المساحة المزروعة وتوثيق ذلك مع الدورة الزراعية والتركيب المحصولى بما يحقق اعلى انتاج زراعى ممكن وباقل تكلفة مع العناية الكبرى ببرنامج تحسين التربة والصرف المغطى واختيار وانتاج او استيراد البذور ذات الانتاج العالى وخاصة فى مجال القمح والذرة والفول والبذور النباتية والبذور الزيتية .. كما أن البرنامج يرى ضرورة التوسع فى برنامج الميكنة الزراعية ومناقشة تحقيق العدالة بين المالك والمستأجر .. كما انه يرفض مبدأ التسعير الجبرى للمحاصيل الزراعية او نظام التوريد المتبع فى بعض المحاصيل او القيود التى توضع على نقل المحاصيل بين المحافظات لأن ذلك لا يشجع المنتج الزراعى على زيادة انتاجه ..

وفى مجال التعليم فان الحزب يركز على تشجيع القطاع الخاص فى هذا المجال وعلى انشاء الجامعات الأهلية وقد استجابت الحكومة لذلك فعلا .. كما أنه يرى الغاء القيود المفروضة على عدد مرات الرسوب وتمكين الطالب من الامتحان من الخاضع لأى عدد من مرات الرسوب طالما يؤدى الرسوم المطلوبة مع التيسير على الطلاب بالنسبة للتحويل من دراسة الى اخرى او من مجال الى مجال آخر فى التعليم بحيث لا توجد اى مرحلة منتهية .. كما لا يوجد اى قيود على الاستمرار فى اى نوع من الدراسة العلمية او النظرية سواء فى المرحلة الثانوية او الجامعية .

كما يرى الحزب ضرورة مراجعة التشريعات المصرية وتنقيتها من المواد التى تخالف احكام الشريعة الاسلامية ..

وفى مجال السياسة الخارجية فان برنامج الاحرار يركز على ضرورة السير فى طريق الوحدة العربية مع تطوير الجامعة العربية لتتمشى مع اوضاع العالم العربى الراهنة .

واحترام قرارات الامم المتحدة ومواثيقها والمساهمة

الفعالة في منظماتها المختلفة بالاضافة الى اهمية السير في طريق الوحدة الافريقية عن طريق تكثيف جهودها في تنظيم الوحدة الافريقية وبقيام مصر بدورها البارز في مجتمع دول عدم الانحياز .. وفي المؤتمر الاسلامي او في مجال الدول الاسلامية مع ايجاد علاقات قوية مع الدول العظمى بما يحقق مصالح مصر المتبادلة مع هذه الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول السوق الاوروبية والاتحاد السوفيتي واليابان .

ويركز برنامج حزب الأحرار في مجال الديمقراطية على اهمية مراجعة الدستور المصري وحذف المواد التي تعطي لرئيس الجمهورية سلطات بلا حدود .. وكذلك المواد التي تحرم مجلس الشعب من تعديل الموازنة العامة والغاء المادة الخاصة بالمدعي العام الاشتراكي وان يكون رئيس الجمهورية ونائبه بالانتخاب وليس بالاستفتاء مع تاكيد استقلال القضاء بحيث يصبح سلطة ثابتة مستقلة لها رئيسها واعضاؤها وقوانينها المنظمة لها والغاء منصب وزير العدل ليصبح وزير دولة لشئون القضاء .. والغاء ندب المستشارين والقضاة في الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة لما في ذلك من تعارض مع مبدأ استقلال القضاء مع إلغاء القوانين السيئة السمعة والغاء حالة الطوارىء التي لم تعد ضرورة .. وتعديل قوانين انتخاب مجلسي الشعب والشورى لتصبح بالدوائر الفردية بدلا من القوائم النسبية او المطلقة وقد استجابت الحكومة لذلك .. وتعديل قوانين مباشرة الحقوق السياسية بحيث يشرف القضاء اشرافا حقيقيا مع الاقتراع وأن يوقع الناخب امام اسمه او يبصم مع تقديم ما يثبت شخصيته ..

وكذلك حرية تكوين الأحزاب واصدار الصحف وتحويل الصحف القومية الى ملكية الشعب الحقيقية بحيث تتحول الى شركات مساهمة تملك لكافة العاملين في جمهورية مصر بحيث تختار الجمعيات العمومية لهذه الصحف رؤساء تحريرها حتى لا يعينوا من قبل الحكومة عن طريق مجلس الشورى .

إن برنامج حزب الأحرار برنامج واقعي وعملي وسهل ويتمشى مع طبيعة المواطن المصري وعقليته وقد تاكد ذلك على مدى خمسة عشر عاما منذ قيام المنابر السياسية في سنة ٧٥ وسياق ذلك ان الحكومة قد استجابت فعلا الى عديد من النقاط التي وردت في برنامج الاحرار في كافة مجالات العمل والانتاج مثل :

- رفع الأجور سنويا بمعدلات تتماشى مع معدلات التضخم .
- السماح بانشاء جامعات أهلية .
- الأخذ بفكرة انشاء السوق النقدية المصرفية جزئيا .
- احتساب الاستثمار باسعار العملات الحرة على اساس الاسعار المعلنة لسعر الصرف الأجنبي لسعر البنك المركزي وليس على اساس سعر ثابت وهو ٧٠ قرشا للدولار كما كان متبعا قبل الأخذ بفكر حزب الأحرار .
- اعادة جدولة الديون المصرية لتخفيف اعباء الاقساط والفوائد المستحقة سنويا مع اعطاء فترة سماح يتنفس فيها الاقتصاد المصري من اعباء الديون .
- الغاء التسعيرة من على الخضر والفاكهة مما يترتب عليه زيادة معدلات الانتاج والصادرات .
- الغاء نظام توريد جزء من المحاصيل الحقلية للحكومة فيما عدا القطن
- تطوير علاقة المالك والمستاجر في الزراعة عن طريق زيادة القيمة الايجارية لتحقيق العدالة بين المالك والمستاجر .
- انشاء علاقات تسوية في كافة المجالات مع الاتحاد السوفيتي بعد ان كانت الحكومة تسير على سياسة تحجيم العلاقات معه .
- السماح للمواطنين بتملك الاراضي الصحراوية بغير قيود بهدف استصلاحها وزراعتها وما يتطلبه ذلك من تعديل القانون رقم ١٠٠ لسنة ٦٤ الخاص بالاراضي الصحراوية .
- الغاء الدعم تدريجيا مع زيادة الأجور اى الأخذ بفكرة الدعم النقدي بدلا من الدعم العيني للحد من الاستهلاك .
- الاعلان عن مشروعات صغيرة للشباب وتوفير التمويل الميسر لها .
- تطوير القطاع العام وانشاء الشركات القابضة وبيع بعض اسهم شركات القطاع العام للمواطنين .
- تعديل قوانين انتخاب مجلسي الشعب والشورى لتصبح بالدوائر الفردية بدلا من القوائم النسبية او المطلقة .

الصفحة الأخيرة

د . على الدين هلال

المستقلون وانتخابات ١٩٩٠

تحدثنا في الاسبوع الماضي عن ظاهرة المستقلين في الانتخابات المصرية ، وقلنا أنها ليست ظاهرة جديدة ، وانما هي احدى سمات الحياة السياسية المصرية . واوضحنا بالارقام ان عدد المستقلين يفوق عدد المرشحين الحزبيين ، وكان هناك مستويين لأى انتخابات برلمانية في بلادنا ، او خطا بين الأحزاب المتنافسة بعضها وبعض ، وثانيها بين مجمل المرشحين الحزبيين وأولئك المستقلين .

فمن هم هؤلاء المستقلون ؟ الحقيقة انهم لا يمثلون فئة واحدة ، وانما ثلاث فئات على الاقل .

● الفئة الأولى ، وتضم عناصر حزبية ولكن احزابها لم تدرجها على قائمة الانتخابات التي يناصرها الحزب فقامت بتحدى قرار الحزب ودخول الانتخابات ، أى أنها تنافس مرشح الحزب الذى تنتمي اليه

● الفئة الثانية ، تشمل أيضا عناصر حزبية ولكن الاحزاب التي تنتمي اليها قررت مقاطعة الانتخابات ، فلم تلتزم بقرار حزبها ، ولا أحد يعرف بالضبط عما اذا كان ترشيحهم هو خروج عن ارادة الحزب ام أنه بالتنسيق معه

● والفئة الثالثة ، هم المستقلون فعلا بمعنى ان عناصرها ليسوا اعضاء في حزب من الأحزاب القائمة

وضخامة عدد المستقلين بهذا الشكل ، وبالذات من الفئة الثالثة يطرح أسئلة هامة عن مدى تمثيل الأحزاب السياسية القائمة للقوى السياسية والاجتماعية في البلاد وللعناصر ذات التأثير والنفوذ كما يثير التساؤل حول سلامة قرار حزبي الوفد والعمل بمقاطعة الانتخابات فمن حجم المرشحين المستقلين يتضح أن هذه المقاطعة لم تلق استجابة لان درجة التنافس الانتخابي بين المرشحين عالية .

ومن أهم القضايا التي يجب البحث فيها من الآن هي مستقبل الاعضاء المستقلين في مجلس الشعب ولا نريد ان يحدث ما حدث في انتخابات ١٩٧٦ عندما تكالبت الاحزاب لضم النواب المستقلين الى صفوفها .

وانتهى الامر بأن العناصر المستقلة انخرطت فى المجموعات الحزبية فى البرلمان وهذا ليس فى صالح التطور الديمقراطى فى مصر .

الامر الاكثر فائدة هو أن تلتزم الاحزاب بعدم ضم أى نائب نجح فى الانتخابات الى صفوفها ، فهذا اولا اجدر بكرامة اى حزب . فليس سليما ان يضم المرشح الذى تحدى قرار قيادته اذا كنا نريد لقرارات الأحزاب أن تكون موضع احترام ومصداقية .

ومن ناحية أخرى ، فان بقاء مجموعة المستقلين سوف يفتح الباب لتكوين احزاب جديدة ، احزاب لا تنشأ من خلال معارك قانونية وأحكام قضائية ، وليس لها رصيد فعلى فى الشارع ، ولكن أحزاب ينشؤها اولئك الذين اثبتوا قدراتهم السياسية ونجحوا فى الوصول الى مقاعد البرلمان .

والتطور الديمقراطى فى بلادنا يحتاج الى دعم الاحزاب وتاكيد نظمها الداخلية . والجرى وراء النواب المستقلين لضمهم الى هذا الحزب او ذاك فيه إخلال بهذا المعنى فوجود المستقلين داخل البرلمان يفتح الباب لبروز أحزاب جديدة .

المهم ان تتفق كل الاحزاب على ذلك لأن فى ذلك مصلحة حقيقية لدعم التطور الديمقراطى .

الأهرام الاقتصادى

المصدر : الشعب
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٧ نوفمبر ١٩٩٠

الاشراف الصورى للقضاة

شهادة قاض

● بمناسبة الانتخابات المحدد لاجرائها يوم الخميس ١٩٩٠/١١/٢٩ لانتخاب أعضاء مجلس الشعب الجديد حسب قرار رئيس الجمهورية الصادر بهذا الشأن .

وكانت الاحزاب والتنظيمات الشعبية القوية المتواجدة بين الناس ولها فى نفوس أكثر الشعب مكان وأنصار كثيرون . قد قاطعت الانتخابات لعدم توافر الحد الأدنى من الضمانات خاصة ١ ـ ضرورة الاشراف القضائى الكامل على العملية الانتخابية .

٢ ـ أن لايكون رئيس الجمهورية رئيسا لاحد الاحزاب حتى لاتتحول الدولة باجهزتها الى ذلك الحزب الذى يرأسه الرئيس . ٣ ـ أن تكون الدفاتر الانتخابية صحيحة ومعبرة عن الذين لهم حق الانتخاب . ٤ ـ أن تتولى اجراء الانتخابات حكومة محايدة مؤقته .

● وقد صدر قرار رئيس الجمهورية بقانون لتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية وقانون مجلس الشعب . ولم يأت بجديد سوى جعل انتخابات أعضاء مجلس الشعب حسب النظام الفردى .

● وقد درجت الحكومة ووزارة الداخلية منذ قيام الثورة وحتى الآن على اتباع اجراء خطير أوضحه فيما يلى :

ـ من المعلوم أن رئاسة اللجان العامة الانتخابية تكون لاحد القضاة ومقر هذه اللجان العامة فى مراكز وأقسام الشرطة أو نقطة الشرطة مركز الدائرة الانتخابية .

واللجان الفرعية تكون رئاستها لاحد الموظفين بالدولة .

وقد دأبت الحكومة ووزارة الداخلية من وقت طويل وحتى الآن . على تعيين وجعل القاضى رئيس اللجنة العامة . هو نفسه رئيس اللجنة الفرعية رقم ١ التى توجد عادة بمركز أو قسم الشرطة أو مركز الدائرة الانتخابية العامة .

فيقوم بعمل رئاسة اللجنة الفرعية طوال اليوم الانتخابى ولايعرف شيئا عما يدور باللجان الفرعية المبعثرة فى أنحاء الدائرة .

هذا العمل بجعل القاضى ـ رئيس اللجنة العامة ـ رئيسا لاحدى اللجان الفرعية والذى درجت عليه وزارة الداخلية منذ أكثر من عشرين عاما وحتى الآن أرادت به الحكومات المتتالية لثورتنا الرشيدة ذبح الاشراف الرمزى للقضاة على الانتخابات وجعله إشرافا إسميا .

٤ ـ وقد كنت بنفسى رئيسا لاحدى اللجان العامة الانتخابية فى عديد من الانتخابات وفى ذات الوقت كنت معينا رئيسا للجنة الفرعية رقم ١ . التى تكون بديوان شرطة المركز . وكنت لا أعرف شيئا عما يجرى باللجان الفرعية الكثيرة المنتشرة فى انحاء الدائرة الانتخابية إلا حين فرز الصناديق التى أتى بها .

كذلك كان رؤساء اللجان العامة . يرأس كل منهم أيضا اللجنة الفرعية رقم ١ فى دائرته . هذا يحدث من قيام الثورة حتى آخر انتخاب تم .

٥ ـ والسؤال الذى أريد أن أوجهه الى رئيس الجمهورية والى وزير الداخلية :

هل سيكون القاضى رئيس اللجنة العامة فى انتخابات مجلس الشعب القادمة . معينا فى نفس الوقت رئيسا للجنة الفرعية رقم ١ . او اللجنة الفرعية رقم ٢ . أو أى من اللجان الفرعية .

أم أن القاضى رئيس اللجنة العامة سوف يكون متفرغا للاشراف الفعلى على الانتخابات فى اللجان الفرعية بانحاء الدائرة الانتخابية العامة . التى تقع فى أكثر من خمسين قرية . وتخصص له سيارة وحراسة وقوة مرافقه .

٦ ـ واذا كانت الاجابة ان القاضى رئيس اللجنة العامة سوف يعين فى الانتخابات القادمة لمجلس الشعب . رئيسا لاحدى اللجان الفرعية . فانني أدعو الله أن يرفع عنا مانحن فيه من البلاء وأوجه نداء الى رئيس الجمهورية والحكومة ووزير الداخلية ـ للرأفة بهذا الشعب المقهور . وأن يتقوا ربهم الذى اليه المصير .

وسوف يأتى لمصر رئيس ـ ولو بعد حين يرفع اسمها ويحترم إرادة الناس . ولايطغى . ويقيم العدل بينهم .. سوف يأتى لمصر ولد . اللهم عجل بهذا الولد .

محمد حسين فرحات الديك

القاضى بالمحاكم الابتدائية سابقا
المحامى بالاستئناف العالى ببلبيس

مشاغبات

موسم الرشاوى الانتخابية

لان ذيل التليفزيون لا يمكن ان ينعدل حتى لو علقنا فيه قالبا من الطوب، فقد عز عليه ان يلتزم الحياد فى المعركة الانتخابية الباهتة، التى يتنافس فيها الحزب الحاكم، مع حكومة الحزب، وهكذا لم يجد بين الناخبين من يستفتيهم فيمن ينتخبون، إلا هؤلاء الذين لا يعرفون من الكلام، إلا القول بانهم سينتخبون النائب الذى ينتمى للحزب الذى ينجز، ويقدم الخدمات للدائرة، وهى عبارات دعاية مباشرة، لمرشحى الحزب الوطنى، اذ المفهوم بداهة ان امكانيات الانجاز محصورة فى يد الحكومة وذيولها ومحاسيبها ونوابها الشرعيين وغير الشرعيين !

وكما يحدث عادة فى كل موسم للانتخابات العامة، فقد حلت الحكومة الكيس، وقررت أن تمنح الناخبين البقشيش، وان تضرب عرض الحائط بنصائح صندوق النقد الدولى بعدم الاسراف، فاندفع المتنفذون من مرشحيها ـ وفى مقدمتهم الوزراء ومديرو المصالح العامة ـ يذيعون آلاف التصريحات، ويفرقعون الاف الوعود، ويوقعون مئات الشيكات القابلة للصرف من ميزانية الدولة، تعلن جميعها اقرار هذا المشروع او ذاك، وتدعم هذا المركز الشبابى أو ذاك، وتبصم ـ فى السرادقات الانتخابية ـ على أوراق بنقل موظف، أو ترقية عامل، او استثناء ناخب من شروط القبول فى كلية، بل ان مجلس الوزراء، بجلالة قدره، سوف يجتمع صباح اليوم ـ وقبل ٤٨ ساعة فقط من اجراء الانتخابات، لاصدار عدد هائل من القرارات للتيسير على المواطنين، على راسها زيادة مدة تسديد القروض التعاونية من ٣٠ سنة الى ٤٠ سنة .

ومع ان القسم الاكبر من هذه الوعود الانتخابية، اشبه بكلام الليل المدهون بالزبدة، يطلع عليه نهار نتيجة الانتخابات فيسيح، إلا ان المنهج الذى ختفى وراءه، ذو دلالة على العقلية التى تحكمنا، والاسلوب الذى تصر على ان تحكمنا به، وهو اسلوب ينهار فى كل انحاء الدنيا، ومع ذلك فان حكومتنا الذكية حريصة على ان تواصل ممارسته، لانها تصر على ان ينهار على راسها !.

والاسلوب التقليدى الذى يتبعه الحزب الوطنى فى كسب المعارك الانتخابية، يقوم على التزوير والبلطجة، وتقفيل الدوائر، واغتصاب اصوات الذين انتقلوا الى رحمة الله ـ باعتبار انه حزب ميت يمثل نوابه سكان الجبانات، اما استخدام «الرشاوى الانتخابية» و«تحزيب الخدمات» فهو الاحتياطى الاستراتيجى الذى يلجا اليه مرشحو الحزب، اذا ما تصدى لهم منافسون اقوياء، قادرون على تاديب بلطجيته، وهو اسلوب يفسد العلاقة بين المؤسسات السياسية فى الوطن، ويعقد اوضاعها، ويخل بالمساواة بين المواطنين، ذلك ان الخدمات العامة تمول من اموال دافعى الضرائب، وليس من اموال مرشحى الحزب، وينبغى ان تقدم للمواطنين كافة، طبقا لشروط موضوعية وخطط موضوعة سلفا، وللدوائر كلها، طبقا لاولويات احتياجاتها، فليس من العدل فى شىء، ان يحصل مركز شباب الظاهر على دعم استثنائى لان سى عبدالاحد مرشح فى الدائرة، او ان تلغى اقسام من مناهج مدارس السيدة زينب لمجرد ان سى فتحى سرور عاجز عن النجاح بدون رشوة، او ان تدخل الكهرباء هذه القرية، قبل تلك، لان سى زفت هو مرشح الحزب الوطنى فيها !

واستخدام الخدمات العامة بهذا الاسلوب الذى يستهدف رشوة الناخبين، يضر بالوطن ابلغ الاضرار، لانه يضر بوعى المواطنين بمعنى الانتخابات العامة، ويشيع بين كل ناخب على حدة الظن بان النائب الصالح، هو النائب الذى يقدم له خدمات شخصية، فيجد وظيفة لابنه، او سريرا فى مستشفى لابيه، وهو اسلوب يشيع بين ناخبى كل دائرة، الظن بان النائب المثالى، هو الذى يخدم المنطقة الجغرافية التى ينوب عنها، وهو ما ينتهى بان يسعى الجميع للاستثناء الشخصى او الجغرافى، على حساب المصلحة العامة او المشتركة، ويضر بوحدة الوطن، ووحدة الشعب .. وينتهى بأن يعزف كثيرون من الكفاءات العامة، التى لا تتقن هذا الاسلوب، عن خوض المعارك الانتخابية، لتقتصر على «المشهلاتية» ومحترفى التطواف بمكاتب المسئولين، والمتخصصين فى علوم «الواسطة» !

ولان الحكومة، تحتكر حتى الآن، الخدمات العامة، فليس من المتوقع ان يؤدى استخدام هذه الرشاوى الانتخابية ، إلى أى تداول للسلطة ، او تغيير فى وجوه النواب الذين يعطيهم الحزب الحاكم، حق الإشراف على توزيع الخدمات، ويقصر عليهم حقوق الوساطات والرجاوات، وفك العكوسات البيروقراطية !..

والمنطق الدستورى والديمقراطى، ينطلق من الافتراض بان النائب، لا ينوب عن شخص او دائرة، او حتى عن حزب، بل هو ينوب عن الامة بمجملها، فمهمته هى مناقشة السياسات العامة، والتعبير عن رايه فيها، وممارسة الرقابة على تنفيذها، وهو يفعل ذلك باسم الشعب كله، ولمصلحته كله، مما يتطلب خصائص تختلف عن الشائع من مميزات الاغلبية العظمى من مرشحى الحزب الوطنى، الذين يفتقرون لاى رؤية سياسية، ويعجزون عن ابداء اى راى ناضج، فى اية قضية عامة، ويكررون كالببغاوات خطب الرئيس، او مقالات صحف الحكومة، والذين لم يعرف عنهم اى موقف يكشف عن انهم لهم رؤية ذاتية، فى اطار حزبهم، او حكومتهم تنير لها السبيل، او تمنعها من المزالق .

ان انجازات الحزب الوطنى التى يتفاخر بها، ليست فى حاجة الى تفنيد، لان واقع الحياة المريرة التى يعيشها الناس كفيل بتكذيب كل ما يدعيه الحزب الوطنى فى هذا المجال، اما انجازه الحقيقى ـ غير افقارنا ـ فهو تخريبه للديمقراطية، الذى لن يكف عنه، إلا بعد ان ينهار معبد «الاله آمون» على راس الكهنة واكلى السحت، ومهرجى السلاطين !

صلاح عيسى

قانون فاشل رحل .. وقانون حل على شاكلته

● شرع النظام قانونا للانتخابات منذ عدة سنوات وقد حرص النظام ان ياتى القانون محققا بالدرجة الأولى سيطرة حزب الحكومة ممثلا فى وزارة الداخلية بقواتها المتعددة ، بطريقة او باخرى ، على جميع مراحل العملية الانتخابية ويكون إشراف الهيئة القضائية فيها صوريا على غير مانصت المادة ٨٨ من الدستور حيث نصت على : يحدد القانون الشروط الواجب توافرها فى اعضاء مجلس الشعب ويبين احكام الانتخاب والاستفتاء ، على ان يتم الاقتراع تحت إشراف اعضاء من هيئة قضائية : وواضح من هذه المادة بمالايدع مجالا للشك والقيل والقال بان النص والروح لهذه المادة الزم سلطات الدولة بان يكون الاقتراع ، وهو امر هام فى العملية الانتخابية ، وبالتالى على نتيجة الانتخاب تحت إشراف اعضاء هيئة قضائية . وحينما توجب هذه المادة الاشراف القضائى فلا يمكن ان يكون المقصود به هو الاشراف الصورى بل يكون المقصود الاشراف الدقيق على جميع مراحل العملية الانتخابية ، وعليه فاى قانون انتخاب يصدر دون ان يحقق ماالزمت به هذه المادة كل السلطات يكون قد احدث شرخا خطيرا فى العملية الانتخابية وفى نزاهة الانتخابات واعطى فرصة للتلاعب الذى سوف يترتب عليه مشاكل لاحصر لها ..

فالقانون الجديد وان جاء متضمنا الاشراف القضائى لم يكن قاطعا وحاسما بالاشراف الدقيق على كل مراحل العملية الانتخابية وبهذا يكون قد فتح ثغرات ، لم يلزم فيها الاشراف القضائى على اهم مرحلة من مراحل العملية الانتخابية وهى عملية الاقتراع فى اللجان الفرعية .. مما يستبين معه ان نية الحكومة غير سليمة .. الامر الذى بات واضحا بان النظام اصبح عاجزا عن اعداد قانون للانتخابات يتفق مع الدستور نصا وروحا يتحقق معه انتخابات حرة نزيهة يشكل على اساسها مجلس شعب صحيح يستقر مكانه المدة المقررة له وهى خمس سنوات ..

ويقينى لو ان هؤلاء الذين يعدون القانون يهدفون حقيقة إلى إجراء الانتخابات فى جو تسوده الحرية والديمقراطية والنزاهة المطلقة ، لما وجدوا اية صعوبة فى صياغة واختيار المواد التى تحقق تلك الاهداف . ولو انهم عرضوا هذا القانون على الاحزاب لاخذ الراى فى مشروع القانون . دون ان تنفرد الحكومة به او تتكتم على فحواه ، ولو انهم اخذوا راى الهيئة القضائية .. ولو انهم اخذوا راى نقابة المحامين واساتذة الجامعات من القانونيين .. ولو ان النظام تخلى عن حرصه الشديد ، وتمسكه بالنزعة التى تسيطر عليه من شانها الا قانون للانتخابات ، إلا إذا جاء محققا لسيطرة الحزب الحاكم على الانتخابات بهدف الحصول على الاغلبية الساحقة لمجلس الشعب . ومن هنا ياتى دور ترزية القوانين . ومن هنا تاتى القوانين غير الدستورية ومن هنا تاتى المشاكل والصراعات بين سلطات الدولة ..

وقبل ان يستقر الراى على مشروع القانون يلزم ان نضع فى الاعتبار المعوقات التى واجهت العملية الانتخابية فعصفت بنزاهتها على مدى الممارسة الطويلة فى الانتخابات . ذلك لكى نتداركها عند وضع مشروع القانون . وسوف اذكر ماكان يحدث فى الانتخابات من معوقات اهمها بصفة خاصة فى مرحلة الاقتراع وهى :

١ ـ حرمان المواطنين المعارضين لمرشحى الحكومة من دخول اللجنة للادلاء باصواتهم . فإذا اصر احدهم على الدخول فيمنع بالقوة ، وبالاعتداء عليه بالضرب إذا تطلب الامر من جانب فتوات حزب الحكومة او من جانب جهاز الامن المنحاز إلى الحكومة .

٢ ـ كثيرا من الاحوال مايذهب الناخب إلى اللجنة الفرعية المقيد بها اسمه ليدلى بصوته ولم يحن بعد وقت قفل اللجنة فيقال له «خلاص انت انتخبت واللجنة شطبت» ..

٣ ـ إذا اراد المرشح ان يقدم شكواه إلى القاضى نتيجة لتعسف اللجنة وعدم حياد اجهزة الامن فلا يستطيع ، لبعد مقر اللجنة الرئيسية عن مقر اللجنة الفرعية ، وإذا استطاع ان يصل إلى مقر اللجنة الرئيسة التى يراسها فربما لايجد القاضى بالمقر واذا وجد القاضى ، فلا يستطيع القاضى ان ينصفه فى الوقت المناسب الامر الذى يبين ان اشراف القاضى فى هذه المرحلة الهامة وهى مرحلة الاقتراع إشراف صورى ..

٤ ـ إذا وقف احد مندوبى المرشحين من غير مرشحى حزب الحكومة بحزم لمنع التزوير فإنه يطرد من مقر اللجنة ولايستطيع القاضى ان ينصفه للاسباب سالفة الذكر .. فتكون الفرصة مهياة امام مندوب مرشح الحكومة لتسويد بطاقات الانتخاب لصالح مرشح حزب الحكومة ..

٥ ـ إن هذا الجبروت من جانب الحزب ، يرهب الناخبين من الذهاب إلى لجان الاقتراع فينفرد وكلاء مرشحى الحكومة بتسويد بطاقات الانتخاب لصالح حزب الحكومة .

● إن هذه المعوقات تمكن حزب الحكومة من الاغلبية الساحقة فى مجلس الشعب وهو المطلوب ..

● ومن هنا تظهر الاهمية القصوى لان يراس اللجان الفرعية قضاة . إن مجرد وجودهم فى اللجان يمنع هذه الفوضى ويؤمن نزاهة العملية الانتخابية ويكشف مناورات الحكومة وحزبها فى التلاعب بها .. وهذا هو المبرر الهام لعدم الاستجابة إلى مطلب المعارضة بضرورة إشراف الهيئة القضائية فى جميع مراحل العملية الانتخابية ..

الفريق مدكور أبوالعز

الوفد ومقاطعة الانتخابات

ان قرار الوفد الذى نبت من الامة بزعامة «سعد زغلول ـ مصطفى النحاس ـ فؤاد سراج الدين» ليكون وكيلها ينطق باسمها ويعبر عن ارادتها بمقاطعة الانتخابات القادمة التى هى امتداد للانتخابات السابقة المزورة والمزيفة بحكم المحكمة الدستورية العليا .. هذا القرار هو تعبير صادق عن امانى الامة وامالها .. فرئيس الدولة رئيس للحزب الوطنى ، والمحافظون اعضاء بهذا الحزب والانتخابات ستجرى فى ظل قانون الطوارىء المسلط على رقاب الشعب ، وقانون الانتخاب غير دستورى ويخلو من الضمانات الكافية لنزاهة الانتخابات ، والنتيجة اعلنها مسبقا وزير الداخلية بتصريحه انه يتحدى ان تحصل احزاب المعارضة على عدد من المقاعد يساوى العدد السابق فى المجلس المنحل .

لقد شاهدنا من الانتخابات المزيفة والملفقة .. انتخابات صدقتها الحكومة وكذبها الشعب لانه شاهدها ولمسها بنفسه بل وعاشها ومل منها ونفرها هى انتخابات نيابية هزيلة مريضة تستوجب الرثاء ولا تستحق الاحترام .. تشيع القلق وتمنع الاستقرار وتهز الحكومات التى تعتمد عليها وتترنح كلما هبت الرياح اوقامت العواصف او اشتدت الاعاصير .

حدث ذلك لكى يظل الحكم وراثيا وابديا وهو اعتداء وعدوان على ارادة الشعب لكن الوفد الذى تالف فى ميدان الجهاد من الامة ولم يتألف من السلطة هدفه حق مصر فى حياة حرة كريمة ودستور يعطى الشعب الحق فى ان يحكم نفسه بنفسه ويمنح افراده كل حقوق الانسان الحر .

ورأينا فى تاريخنا الحديث احزابا ضمت مثل هذه النوعيات وكلها ماتت بالسكتة القلبية ولم تعش لتموت بالشيخوخة لان الاحزاب التى تولد فى احضان السلطة تنتهى بنهاية السلطة اما الاحزاب التى تولد فى احضان الشعوب فتعيش طويلا لان الشعوب لا تموت .

ابراهيم عاشور

عضو لجنة الوفد بالاسكندرية

أولاد البلد

سلبية الناس في الانتخابات

لاحظت حالة من السلبية واللامبالاة من اولاد البلد تجاه الانتخابات التى ستجرى بعد ايام . الذى أكد لى ذلك إنه نادرا ما تسمع الناس العاديين فى أحاديثهم الخاصة يتحدثون عن الانتخابات . كان الأمر لايعنيهم ، او كانها ستجري فى بلد اخر غير بلادنا ! !

ولا أتوقع أن يكون هناك اقبال من الناخبين للادلاء باصواتهم . على الرغم من أننى متاكد ان مانشيتات الصحف الحكومية ستكون : الملايين يتوجهون الى صناديق الاقتراع ! والتلفزيون كعادته سيذهب الى اللجان . ويوقف المتواجدين فى طابور ! ! ليصور مدى الاقبال الشعبى الساحق الذى لم يسبق له مثيل ! !

وسلبية الناس لها أسبابها المعروفة . فالجماهير ساخطة على النظام كله بسبب فشله فى تحسين مستوى حياتهم ، وارتفاع الاسعار اصبح عبئا ثقيلا على رجل الشارع أدى الى ازدياد معاناته اليومية . فالحياة مرهقة صعبة يشكو منها الملايين من أولاد البلد .

والحزب الحاكم السبب فى كل هذا البلاء جاثم على انفاسنا . لا أمل فى أخراجه من الحكم عن طريق المنافسة الحرة بين الاحزاب فى انتخابات شريفة . ومن الواضح إنه فى هذه المرة يلاعب نفسه ! ! بعد أن قاطعت احزاب المعارضة الرئيسية هذه اللعبة احتجاجا على سلوك الحزب الذى يضمن أن يفوز فى كل مرة بأى طريقة ووسيلة ليستمر فى حكم مصر المنكوبة به ! !

والعديد من المرشحين عن الحزب الوطنى ليسوا فوق مستوى الشبهات .

بل أن بعضهم معلق فوق رؤوسهم قضايا متهمين فيها . ومع ذلك لم يتوان الحزب عن ترشيحهم ! ! والمنافسون لحزب السلطة لايقلون عنه فى السوء ! ! فالغالبية العظمى منهم أما منشقون عن الحزب الذى لم يرشحهم .

او من فئة القطط السمان المتخمين بالفلوس الذين افسدوا وعربدوا . وينعمون بحياة مقرفه فاجرة على حساب ملايين الناس المسحوقة ! !

والى جانب هؤلاء واؤلئك يوجد اناس تجاوزهم الزمن من الشيوعيين واهل اليسار . لم يفكروا فى تطوير انفسهم . ورغم ان زمن الاشتراكية ولى .

والشيوعية سقطت حتى فى قلاعها الحصينة . لكنهم مايزالون . محلك سر . عند ارائهم العتيقة مثل مهزلة الـ ٥٠ ٪ للعمال والفلاحين التى يتمسك بها الحزب الحاكم ايضا رغم أن المظلوم فى مصر لم يعد العامل أو الفلاح . بل الموظف المسحوق الذى فقد مكانته واصبح فى خبر كان يلهث وراء لقمة عيشه ! ! لكن اهل اليمين فى الحزب الحاكم وزمرة اليسار والشيوعيين مصرون على التمسك بنظم بالية باعتبارها من منجزات الثورة الخالدة ! ! وهكذا يتعاون اهل اليمين واليسار على ظلم العباد وخراب البلاد .. لك الله يامصر

محمد عبد القدوس

المحروسة
المصدر : الشعب
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٧ نوفمبر ١٩٩٠

قيادات التحالف الاسلامى .. لماذا قاطعوا الانتخابات ؟

□ د . محمد حبيب عضو بالمجلس السابق ورئيس نادى أعضاء هيئة تدريس أسيوط : قاطعت الانتخابات للأسباب الآتية :

● رفض النظام الحاكم مطالب المعارضة والقيادات الفكرية والنقابات واساتذة الجامعات والقضاة فى توفير الضمانات لحيدة الانتخابات ونزاهتها .

● الاصرار على فرض مجلس شعب هزلى لايعبر عن توجهات الشعب فى الرقابة الحقيقية للسلطة التنفيذية للدولة والموافقة على تطبيق الشريعة الاسلامية .

● انعدام الثقة بين الشعب والنظام الحاكم مما أصابها بالتصدع السياسى والانهيار الاقتصادى والتردى الاجتماعى

■ فؤاد شوشان نائب حزب العمل فى البحيرة : موقف المقاطعة هو الموقف السليم ولن تستمر التجربة الديمقراطية فى ظل حكم الطوارىء .. ولاندرى لماذا يخاف الحزب الحاكم إذا كان بالفعل حزب الاغلبية المكتسحة .. لماذا يخاف من اشراف القضاء ؟ ولماذا يخشى الانتخابات النزيهة ؟ ! إلا اذا كان يدرك حقيقة انه حزب أقلية من المنتفعين الذين يلوذون بالسلطة .

□ ناجى الشهابى : كان ضمن الناجحين فى المجلس السابق ولم يسمح له التزوير الحكومى بالدخول

قاطعنا الانتخابات لكى نقيم دعائم الديمقراطية والحرية فى مصر .. وليعلم الرئيس مبارك ان المعارضة رجالها قد عقدوا العزم على تحويل الديكور الديمقراطى الذى يتبناه إلى حياة ديمقراطية كاملة .. ونحن نعلم أن هذا يتطلب جهادا شاقا ونحن قد جهزنا انفسنا لذلك .. ولن يتوقف جهادنا حتى ناتى بمجلس يعبر عن الشعب لا مجلسا للتصفيق والموافقة .

□ محمد على الديب : عضو بالمجلس السابق عن دائرة كوم حمادة والدلنجات وايتاى البارود : الانتخابات كما أفهمها هى أن يصطفى الشعب من يسند اليهم عظائم الامور وإذا تاكد لى أنه يحال بين الشعب وهذا الاصطفاء فلا يكون ثمة معنى لكلمة الانتخابات اللهم إلا اذا أريد بها التقليد الذى لاروح فيه .

ولقد عاصرت انتخابات كثيرة فتبينت أنها تجرى على اساس أن يفوز بالاغلبية حزب بعينه ..

ان الانتخابات تعنى قدح الزند بين قطعتين متكافئتين فى الصلابة ليتولد من ذلك الشرارة التى تضىء أمانى الناس فاذا كان هناك اصرار على عدم تكافؤ العناصر فإن من العبث انتظار الشرارة ومن العبث انتظار النور .

هانى عمارة

المستقلون .. مفاجأة الانتخابات في الجيزة !

كتب عمرو الخياط :

المرشحون المستقلون في الجيزه هم مفاجأه الانتخابات .. استطاعوا من خلال انجازاتهم السابقه وشعبيتهم ان يصبحوا منافسين اقوياء لمرشحى الحزب الوطنى ... واشعلوا المعركه واجلوا اعلان النتائج حتى فرز اخر صندوق .!

في بولاق الدكرور اطلق الناخبون على المرشح المستقل اسماعيل هلال (فئات) . لقب المرشح المفاجاة .. فخدماته السابقه من خلال عمله رئيسا لكهرباء الدقى زادت من شعبيته بدرجه كبيره واضاف اليها خدمات جديده طوال المعركه الانتخابيه من بينها اقامة محولات كهربائيه جديده في منطقه الوراق وتركيب شبكه ارضيه .

وفي الحوامدية يتحدث الناخبون عن محمد الفقى(فئات)الذى تبرع بمبلغ ٢٠٠ الف جنيه لمد خط مياه جديد من جزيرة الذهب لخدمة ابوالنمرس وترسا ومنيل شيحه .. كما انشأ سبع مدارس وقام بتجديد بعض المساجد .

وفي اوسيم تبرع توفيق شقوير (فئات) بتجديد مراكز الشباب في الدائره وتوفير الادوات الرياضيه والملابس لاعضائها .. كما تبرع بقطعه ارض لبناء مدرسه جديده .

وفي منشاه القناطر تقف الانجازات السابقه في مجال تنمية الاداره الصحيه سندا قويا للدكتور قطب فازورة مدير الصحه بالمنطقه .

وفي دائرة كرداسة يخوض المعركة الانتخابية حسين الزمر (فئات) وهو من منطقة ناهيا التي تضم ١٢ الف صوت انتخابي .. وفيها يتمتع بشعبية كبيرة .. قام بدعم المنشآت الرياضية فيها ويعتبر منافسا خطيرا لمرشحي الحزب الوطني .

خطوط فاصلة

حقًا .. شر البلية مايضحك ..!!

لقد ذهب «المجاهد» ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل يوم الأحد الماضى إلى محافظة الشرقية للالتقاء بالقيادات الحزبية .. وبعد انتهاء جولته أدلى بتصريحات صحفية ..! هذه «النكته» .. نشرتها أمس صحيفة الشعب ..!

● ● ●

أى قيادات تلك التى التقى بها .. وحزبه منشق على نفسه .. وقد تشتت أعضاؤه ، وتمزقت العلاقات فيما بينهم .. وآثر الكثيرون السلامة بعد أن ضربوا عرض الحائط بآراء ، وتوصيات ، وأفكار «شكرى» المتطرفة ..!! بل وحرص بعضهم على خوض المعركة الانتخابية . لكى يثبتوا له بأن كلماته قد باتت خالية المعنى .. عديمة المضمون ..؟!

ومن هم الصحفيون الذين أدلى لهم بالتصريحات ..؟؟

إن الوسط السياسى والصحفى يعرف تماماً ان تصريحات ابراهيم شكرى التى تنشر فى صحيفة الشعب ، وبياناته التى يطلقها بين آونة وأخرى .. هى من صياغة رئيس تحرير الصحيفة ، ونادرا مايعرف «المجاهد الكبير» عنها شيئا .. لأنها لم تخرج من فمه أصلا ..!!

(ملحوظة) : طبعا الموقف هنا .. عكس مايجرى فى حزب الوفد ..!

● ● ●

لكن مادام «شكرى» قد قبل على نفسه أن ينسب إليه مالايقول .. فنحن نؤكد له أن استمراره فى التعلق بأحبال صدام حسين «الدائبة» .. سوف تظل آثارها السيئة .. تطارده طوال البقية الباقية من حياته .. وليعلم يقينا بأن شعب مصر لن يغفر له أبدا هذا الموقف مهما قدم من مبررات ، وحجج واهية .

● ● ●

ايضا .. إن مزاعم رئيس حزب العمل بشأن مقاطعة الانتخابات لاتستند إلى براهين مقنعة .. ولعله حكم بنفسه على مدى الفشل الذى يطارده يوماً بعد يوم من خلال زيارته لمحافظة الشرقية التى يدعون انه قام بها للالتقاء بالقيادات الحزبية ..!

فالواقع يقول .. إن ابراهيم شكرى لم يجد من يجتمع بهم .. بعد أن انصرفت الغالبية العظمى عنه .. وبعد أن سمع بأذنيه الناس وهم يصفونه بصفات مخجلة أجد حرجا فى ذكرها .. احتراما لكبر سن الرجل ..!!

● ● ●

لقد اتهم ابراهيم شكرى الحكومة بتزوير الانتخابات – التى لم تتم أصلا – وبأنها لم تعط حتى مجرد كلمة «شرف» بعدم التزوير !!

وهكذا يقع .. ومعه رئيسا حزبى الوفد ، والأحرار فى «الفخ» ..!! حيث اعترف جميع الذين خاضوا المعركة الانتخابية – التى تنتهى رسميا اليوم – بأنه لم تحدث شبهة تدخل واحدة من جانب الحكومة ، وأنهم مارسوا حقهم كاملاً فى الدعاية بشتى صورها دون قيد ، أو ضغط ..!!

أما ترديد بعض الألفاظ بهدف التلاعب بمشاعر الناخبين أو المرشحين فيكفى أن رئيس الجمهورية أكد مرارا على الملأ كله .. أن كل المرشحين سواء .. ولا ميزة لواحد على الآخر .. والكلمة النهائية . للجماهير صاحبة الحق الوحيد .. إذ ليست هناك مصلحة أبدا فى أن يفوز شخص معين .. أو حزب معين .. لأن الوطن .. وطن الجميع .

● ● ●

وفى النهاية أقول للمجاهد ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل ، وزملائه الذين ساروا على نفس الطريق وامتنعوا عن دخول الانتخابات .. لقد كشفكم حكم القضاء العادل الذى صدر أمس .. وأوضح بما لايدع مجالا للشك .. بأن عدم مشاركتكم يرجع إلى ضعف موقفكم ، وعدم قدرتكم على تحقيق أدنى معدلات الفوز .. لأسباب عديدة أنتم أول من يعرفها جيدا .

لقد رفضت محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة الدعاوى التى قدمت بشأن تقسيم الدوائر الانتخابية ، وتعيين رؤساء اللجان من غير أعضاء الهيئات القضائية واستندت فى حكمها إلى بنود الدستور .. وحتى تتعلم

احزاب المعارضه من الدرس - رغم قسوته - يجب أن تفهم جيدا تفسير المحكمة بالنسبة لعملية الاشراف على الانتخابات والذى قضت به على كل المزايدات .

●●●

وفى النهاية تبقى كلمة :

إذا كان مجلس الشعب السابق قد اختفي عن الوجود بناء على حكم قضائى .. فانى أعتقد أن المجلس الجديد يبدأ عهده تحت مظلة قانونية تحميه من أية شوائب ، أو نزعات ذاتية .

ولقد شاء القدر أن تخسر أحزاب المعارضة .. المعركة التى أرادت اشعالها - دون وجه حق - فى الوقت المناسب .. (قبل موعد إجراء الانتخابات بـ ٤٨ ساعة) .. ومكروا ومكر الله .. والله خير الماكرين .

سمير رجب

المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٨ نوفمبر ١٩٩٠

ضرورة تلاقى المسجد والشارع السياسى

مهندس / زين السماك

قمت بعمل بحث اجتماعي طريف لعينة من تلاميذ المشروع التعليمي لمسجد سيدى على السماك بالاسكندرية شمل سكان شياخة غيط العنب وغربال من خلال مايسمى بوثيقة التعارف ، وهي ورقة يحررها التلميذ عند الالتحاق تبين اسمه ، وعنوانه ووظيفة ولى امره ومرتبه ، وعدد افراد الاسرة وعدد حجرات المسكن الخ والهدف من البحث التعرف على الاسر الفقيرة لامكان تقديم المساعدة لها من أموال الزكاة والصدقات لمن يستحق دون احراج او ضوضاء ... ولكن خرجت من البحث بمعلومة مدهشة ... فقد تبين أنه كلما زاد عدد افراد الاسرة قلت حجرات المسكن ، فالأسرة المكونة من ثمانية أطفال تسكن فى حجرة واحدة والإسرة المكونة من طفلين او ثلاثة تسكن فى ثلاث او اربع حجرات ... ومنطقة غربال على هذا المستوى كثيفة السكان ومعظم سكانها من وجه قبلي وتحكمهم العصبيات المتمثلة فى الجمعيات .

وللجمعيات كلمة قوية على اعضائها ويشهد الله ان الرجال والنساء ـ يحملون بطاقات انتخابية ويمارسون حقهم الانتخابي لتعميق الديمقراطية مرة كل خمس سنوات تمثل فترة انعقاد دورات مجلس الشعب ... والحقيقة انه من الصعب على أى مرشح ان يفوز فى هذه الدائرة الا بثقة الجمعيات والعصبيات معا ... وهذا يوضح مدى الصعوبة والسهولة فى آن واحد ... ومع ذلك قبلت الترشيح فى هذه الدائرة لانني عشت فيها منذ ولادتي حتى بلغت ثمانية وعشرين عاما ـ ثم تزوجت وسكنت بجهة الرمل حيث عثرت على مسكن ملائم ايجاره تسعة جنيهات ولم يكن ايجاره رخيصا منذ أكثر من عشرين عاما ... وهكذا وجدت نفسي فى غربال وغيط العنب حيث يوجد المركز الاسلامي لسيدى على السماك والذى أتواجد فيه مساء كل يوم وحتى ساعة متأخرة من الليل منذ أكثر من عشرين عاما ، وقد تخطيت الان الثانية والخمسين من عمرى ، لم أتخلف يوما عن التواجد فى المكان الذى شهد ولادتي وكم أنا سعيد بهذه الانتخابات التي أتاحت لى رؤية وجوه قديمة اتخيل بعضها منذ الطفولة وانطق باسماء رفقاء طفولتي ... وتزيد سعادتى اكثر لان مهمتي الأولى هي بث الوعي الديني والوعي السياسي جنبا الى جنب .

وأهل غربال يحبون رجل الدين ويقدرونه تماما فترى المساجد الكثيرة والكنائس ايضا وفى داخلي امل هو توعية أبناء دائرتي ومن أجل هذا قررت ان أخوض الانتخابات كل دورة من أجل هذا السبب فقط .

وفى اهل غربال أدب دفين يعيش فى نفوس الصعايدة ، فقلوبهم بيضاء ، وحينما يحبون ، يحبون بكل حرارة واكتشفت ان لى رصيدا كبيرا فى قلوبهم دون أن أدرى ، وكلما التقيت باحدهم يقول لى انه يحضر الدرس الديني الذى القيه بالمسجد واخر يقول ان ابني فى حضانة سيدى على السماك وثالث يقول : حضرت فى المركز الاسلامي بقاعة .

المناسبات سواء لحضور فرح او لتقديم عزاء .

أما شوارع غربال فهى تحمل أسماء انجذب اليها مثل شارع الحجيج وشارع ـ الكعبة وشارع الصوفى ، وشارع المهدى العباسي الخ ... أما تخطيط شوارع غربال بالمقارنة بشوارع العجمي فشيء ملفت للنظر حيث الشوارع العريضة المنظمة والشوارع الضيقة الطويلة والتي لاتسدها مبان لتصبح حارة سد مثلما يحدث فى احدث منطقة بالاسكندرية وهى منطقة العجمي الذى تحول الى منطقة اسكان جديدة فى غرب الاسكندرية ... ويعاني أهالى غربال وخاصة الشباب من البطالة ومعظمهم يقومون بالاعمال المتصلة بالبناء ، كما يعمل بعضهم فى حرفة الصيد ... ولهم مشاكل محزنة سوف أتحدث عنها فيما بعد ... وتتجسم مشاكل الاسكان بما لايتلاءم مع الشريعة الاسلامية حيث يوجد أكثر من اسرة تسكن فى شقة واحدة نتيجة لأزمة الاسكان ، ويترتب على ذلك مشكلة الزواج ، وهذه ايضا لا تتلاءم مع الشريعة الاسلامية ، وهذا يوضح ضرورة تلاقى المسجد والشارع السياسى من أجل الدفاع عن الفضيلة والاخلاق والانسانية

فهل ستستوعب غربال الدرس وتخرج الى حيز الوجود وتشارك فى العمل السياسي وتزحف نحو مقار الاحزاب السياسية حتى يكون لها كلمة فى عالم الديمقراطية ..... ؟ هذا أملى وبالله والتوفيق ..

الفقــراء يقاطعــون الانتخابــات

الحزب الوطنى لم يقدم شيئا للكادحين ويطمع أن ينتخبوه !

الغالبية العظمى من افراد الشعب المصرى يقاطعون الانتخابات ، لان واقعهم المرير يملى عليهم هذه المقاطعة ويفرضها فرضا .. فهم يستنفدون كل ماوهبهم الله من وقت وطاقة ، فى الكفاح لمجرد البقاء على قيد الحياة ! وهناك عبارة شهيرة تقول ان من لا يملك قوته لا يملك قراره .. والواقع يقول ان موظف الحكومة لا يستطيع ان يسد رمقه ويعول اسرته بمرتبه الشهرى الا لايام قليلة من الشهر وفى حدود المستلزمات الضرورية فحسب .. فما بالك بالعاطل الذى ليس له عمل او دخل من اى نوع ؟! هل يملك ايهما اتخاذ قرار بالذهاب الى صناديق الاقتراع ، واختيار المرشح الذى يمثله فى مجلس الشعب القادم .. خاصة وهو يعرف ان هذا المرشح ـ لو نجح ـ لن يغير من الواقع شيئا ، ولن يختلف الحال بعد الانتخابات عما كان قبلها .. ستبقى المعاناة مستمرة ، والجوع مخيما ، الى الحد الذى يجبر بعض الاسر على شراء اطراف الطيور والدواجن ـ الارجل والرءوس ـ لانهم لا يستطيعون ان يدخلوا فى طائفة مستهلكى اللحوم الحقيقية ! ورغم انه من العبث ان نسال هؤلاء عن موقفهم من الانتخابات ، الا اننا لا نهدف بهذا التحقيق سوى تسجيل حقيقة العلاقة بين الشارع وصناديق الانتخاب .

● على باب احد محلات بيع الطيور والدواجن ، انتظرت ساعات لالتقى ببعض الذين يترددون عليه لشراء بقايا ذبح وتنظيف الفراخ البيضاء ، والتى تتكون من رءوس وارجل الدواجن التى باعها التاجر فى الصباح .. وهؤلاء الزبائن لا يحضرون الا بعد ان ينتصف النهار ، حيث يكون التاجر قد تمكن من تجميع كمية كافية من هذه المخلفات .

● دخلت سيدة تسحب فى يدها طفلة صغيرة .. عرفها البائع على الفور ، واسرع يناولها كيسا به كمية من بقايا الدواجن المذبوحة .. هى ايضا كانت تعرف الثمن دون ان تسال ، فناولت النقود للبائع .. وخرجت مسرعة ! استوقفتها لاسالها :

● لماذا «رجول» الفراخ فقط ؟

ـ لاننى لا استطيع ان اشترى الفرخة باكملها .

● هل تذهبين الى صناديق الانتخاب ؟

ـ ولماذا اذهب .. هل يدفعون لنا نقودا هناك ؟

● لا طبعا .

ـ اذن لا داعى للذهاب .. نحن نريد ان نعيش وخلاص !!

وتركتنى مسرعة الى منزلها لتطهو لاولادها «رجول الفراخ» .

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٨ نوفمبر ١٩٩٠

ارتفاع الأسعار واستمرار الأزمات وراء المقاطعة

تحقيق :
ممدوح حسن

● رجل في الخمسين .. دخل المحل .. ابتسم للبائع .. وتمت عملية التبادل المعتادة ، اخذ كيس البقايا ودفع النقود ، ثم اسرع بالخروج .. وجهت اليه نفس السؤال . هل تذهب الى صناديق الانتخاب ؟ .. اجاب الرجل في ملل ظاهر :

ـ هل تعتقد ان لدى وقتا للبحث في تاريخ المرشحين وتتبع انجازاتهم السابقة اذا كان لأحدهم انجازات سابقة . حتى يمكنني ان اختار اصلحهم ؟ ان اليوم باكمله لا يكاد يتسع للبحث عن لقمة العيش . وسواء كانت هناك انتخابات او لم تكن .. وسواء كان هناك مجلس شعب او لم يكن .. فسيبقى هناك الكثيرون من امثالي لا يتذوقون طعم اللحم الا في بقايا الفراخ .. وستظل احوال الفقراء تتدهور ، وتسير من سيىء الى اسوأ .. هل سمعت عن احد نواب حزب الاغلبية كلف نفسه زيارة سكان المقابر والعشش ؟.. واذا كانت مثل هذه الزيارة قد حدثت . فهل تمكن احد من اصلاح احوالهم وتلبية مطالبهم ؟!

اما محمد عبداللطيف . الموظف بالتليفونات فيقول :

ـ انا موظف ابلغ من العمر ٥٠ عاما واحصل على مرتب ١١٢ جنيها واعول اربعة اولاد منهم ابن تخرج في كلية التجارة ويجلس في المنزل دون عمل منذ عام ٨٦ وحاولت مرارا الحصول له على عمل حتى يتحمل معى المسئولية ولكن للاسف الشديد اغلقت جميع الابواب في وجهه .

فكيف افكر في الانتخابات . وهذه حالتى ان لقمة العيش احب الى من المجلس ونوابه .

ـ اما على عبدالحميد جابر الذى يعمل فراشا في احدى المدارس فيقول : بصراحة ان الذين يذهبون لصناديق الانتخابات وتقفون وتهللون للمرشحين هم بعض المنتفعين . فبعض المرشحين يدفعون ملايين من اجل الحصول على الاصوات وغالبا ما يستحوذ عليها هؤلاء المنتفعون لاغلاق صناديق الانتخابات لصالح من يدفع اكثر ولكننا كفقراء اذا طرقنا باب احدهم لمساعدتنا في توفير فرصة عمل او اى شىء آخر كان الرفض وعدم المقابلة هو الاجابة التى نلقاها .

اين طعام الفقراء

ويصرخ سيد كرارة ـ عاطل ـ في وجهى قائلا

ـ كيف نؤيد المرشحين الذين سوف يكونون اعضاء بمجلس الشعب وهم الذين يقررون في مجلسهم ارتفاع الاسعار اذ لا يوجد عضو تحت القبة يدافع عن الفقراء الذين لا يجدون سلعة واحدة تناسب دخلهم البسيط فاقل كيلو خضراوات يباع الآن بخمسين قرشا واقل وجبة طعام للاسرة المصرية بـ ٥ جنيهات .

ولذلك فقد اصبح الفقراء الآن لا يجدون من يدافع عنهم وينادى بانقاذهم من الدمار الذى يعيشونه وسط المقابر والعشش

مجروح من الحكومة

تركت هؤلاء بهمومهم واحلامهم التى لم تتحقق وانتقلت الى المقابر التى امتلأت عن اخرها بالسكان ، وامام احدى الحجرات كانت تجلس اسرة صغيرة تتكون من رجل وزوجته وبناته الثلاث ، جلست معهم وسألت الرجل هل تذهب لصناديق الانتخابات ؟

ـ اجاب عبد المعطى فودة الموظف بالصرف الصحى : كيف تكون لى نفس لأذهب للصناديق انا مجروح من سياسة الحكومة ولا اجد من يداوى جراحى اننا سكان المقابر حاولنا مرارا وتكرارا الحصول على شقة فلم نتمكن من ذلك لان السكن للاغنياء فقط واصحاب الوساطات فكيف تطالبنى بعد ذلك ان اذهب للانتخابات ؟!

تتدخل في الحديث ابنته سنية فتقول : اننى في مدرسة تجارية اذهب واعود من المدرسة بعيدا عن زميلاتى حتى لا يعلمن حقيقة مسكنى وقد تقدم لى احد المدرسين بالمدرسة لخطبتى ولكنه عندما علم حقيقة سكنى في المقابر تراجع عن فكرته وهكذا سوف نعيش ونموت في المقابر دون ان يسمع مسئول واحد صرخاتنا وصرخات اطفال ولدوا ونشأوا مع الاموات وسوف يلقون حتفهم معهم دون ان يتحرك احد وكأننا نعيش في كوكب آخر .

وتركت مأساة الاسرة الصغيرة لاجد مأساة اخرى لـ «محمد عبدالجواد» الذى قال : قاطعنا الانتخابات بعد مقاطعتنا اللحوم بجميع انواعها منذ عام ١٩٨٤ فبعد ان ارتفعت الاسعار وخاصة في المواد الغذائية بنسب لا تقل عن ٥٠٪ بدأت اتخلى عن بعض احتياجاتى الكثيرة وكذلك احتياجات الاسرة في سبيل ان نعيش مستورين . وليس عندى وقت للانتخابات ولا لغيرها .

ويقول عبدالسلام الجندى ـ عاطل ـ كيف اذهب لصناديق الانتخابات والحكومة لم توفر لى فرصة عمل بسيطة اعيش منها على الاقل بدلا من الجلوس في المنزل لقد طرقت ابوابا كثيرة للالتحاق بعمل ولكن للاسف لاننى من الطبقة الكادحة التى تعيش تحت خط الفقر فانى لم اجد عملا فقبل ان نذهب لصناديق الانتخابات علينا ان نبحث عن عمل نأكل منه لقمة العيش .

وبعدما التقينا بالفقراء والبؤساء توجهنا الى د. محمد نبهان خبير الامم المتحدة وعميد الخدمة الاجتماعية السابق الذى تساءل : كيف يذهب هؤلاء الفقراء الكادحون الذين يعيشون تحت خط الفقر لصناديق الانتخابات وهم لا يفكرون الا في رحلة البحث عن لقمة العيش بعيدا عن رياح الانتخابات التى لا يستفيدون ولا يحققون منها اى مكاسب ، مهما نجح مرشح الدائرة فانه لن يفكر يوما ما باقامة مؤتمر شعبى وسط مقابرهم لرفع روحهم المعنوية والوقوف على مشاكلهم ولكن الكل يبحث عن مصلحته الشخصية فقط ليظل كل في مكانه سكان الاحياء الراقية في اماكنهم وسكان المقابر في مقابرهم وسكان العشش في الشوارع ولذلك انقسم المجتمع المصرى لشرائح كثيرة اغلبها من هؤلاء الكادحين الذين يحسون بالظلم الواقع عليهم واقل رد فعل لهم هو تجاهل صناديق الانتخابات والابتعاد عن ابداء الرأى لأن الحكومة لا تسمع لهم منذ نشأتهم .

واذا كانت هذه فئة تمتنع عن الادلاء باصواتها فان هناك فئات كثيرة من الشعب تترك مولد الانتخابات لاصحابه لان حياتهم التى يعيشونها اصبحت مرهقة للغاية فماذا قدمت الحكومة لهم وما النوايا التى بادرت بها الحكومة لارضاء هذه الفئة والحقيقة ان جميع الازمات التى تعانى منها مصر مازالت متفاقمة دون حل كالمواصلات والاسكان ونقص الغذاء وارتفاع اسعار السلع كل هذه الامور كفيلة بمقاطعة هؤلاء الفقراء الكادحين الذين يتذكرون المساوىء لحكومة الحزب الحاكم مع كل لحظة وفي كل آن .

إشراف القضاء على الانتخابات شرط لزوم .. وكفاية ..

قربت الساعة .. على الانتخابات .. والمعارك طاحنة .. ويتواتر الحديث عن روايات .. ووقائع .. تفوق الوصف والخيال .. وكاننا نعيش فى عالم الادغال ،، فى القرن العشرين .. وبعيدا عن الدستور والقانون ، فاننا نعيش تجربة طاحنة غريبة وكانها من الافلام الروائية التى يحلق بنا الكاتب فى الخيال فيتصور المعارك والمتناقضات شرسة فى عالم الانتخابات .. حيث يبلغ عدد اللجان الفرعية فى بعض الدوائر الانتخابية مائة لجنة فرعية وبعضها يزيد .

وبحسبة بسيطة من خبراء الانتخابات والتزوير فانه لابد ان يختار المرشح مندوبا له بكل لجنة فرعية .. ويختار كذلك مندوبا آخر احتياطيا ليكون مستعدا عند افتعال اية مشاجرة مع المندوب الاصلى داخل اللجنة الفرعية ، ومع المندوبين كذلك ثلاثة على الاقل من الفتوات لحماية اية معركة مفتعلة .. او لافتعال اية معركة .. وعلى ذلك فان على المرشح ان يجمع خمسمائة فرد لتغطية لجانه الفرعية وحماية التزوير ..

والسؤال لماذا ؟؟ لان بعض المرشحين يريدون التزوير .. والبعض الاخر يخشون التزوير .. او ممن يقفون ضد التزوير .. فالمرشحون شديدو التنافس خاصة بعد ان اكد السيد الرئيس حسنى مبارك ان التزوير ياتى من المرشح او الناخب .. وان على المرشحين انفسهم ان يمنعوا ذلك ..

هكذا حضرات السادة فان المرشحين معذورون فيما يفكرون ويفعلون .. وسيقف الامناء مكتوفى الايدى ازاء هذه الصورة البشعة من الشرائم الخطرة ..

لهذا كان الدستور اسبق فى ان يتفادى ذلك كله .. لهذا تكلف الحكومة بان تمنع التزوير اذا ما اتبعت حكم الدستور بان تعهد بمباشرة واشراف القاضى على الانتخاب فى « اللجان الفرعية » لان القضاة هم الامل .. والملاذ الاول والاخير . فلو ان القاضى تراس اللجنة الفرعية واشرف على لجنة الانتخاب .. او الاقتراع كما سماها الدستور ، لاطمان المرشحون الامناء .. ولا نـدثر المرشحون المزورون .. لهذا كان على الحكومة وجوبا - إذا ما راعت فى الانتخابات النزاهة والحيدة .. ان تعهد باشراف القضاء على اللجان الفرعية ، وهذا التزام بحكم الدستور .. ولان الحكومة لم تفعل .. وفعلت غير ذلك .. فعهدت باشراف عدد من غير القضاة بالاشراف على اللجان الفرعية .. وهو موضوع طعن امام المحكمة الدستورية العليا لم يفصل فيه بعد - لذلك فان المرشحين فى خضم هائل من محترفى التزوير والمتربصين ضد التزوير وهى معارك ضخمة تقف ضد العمل السياسى الشريف فى مصر ، وقد يكون تعمدا لابعاد الشرفاء ان يقدموا حياتهم للعمل العام تطوعا وضريبة لمصر .. وهو الاصل فى العمل العام تضحية . وبذل وعطاء حسبة لمصر ولابناء مصر .

لهذا اقولها شهادة للتاريخ - وقبل اعلان نتيجة الانتخاب - ان اشراف القضاة على الانتخابات باللجان الفرعية شرط لازم وفقا للدستور .. وكاف بذاته لتحقيق النزاهة والحيدة وليدرأ تنافس المزورين .. ويشفق ويطمئن الامناء والشرفاء... ويفرز اعضاء بمجلس الشعب ممثلين حقيقيين امناء على مصالح هذا الشعب الكريم الطيب .

انها حقا شهادة منى للتاريخ .. فاشراف القضاة على الانتخاب باللجان الفرعية شرط لزوم .. وكفاية .. وهنا فقط يتحقق الأمل والرجاء لعمل سياسى امين ويتحقق معه امل مصر .. وكل المصريين .

د. شوقى السيد

المصدر : الوفد
التاريخ : ٢٨ نوفمبر ١٩٩٠
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● أمين عام الحزب الحاكم يواصل توزيع الرشاوى الانتخابية .. من خزانة الدولة !

● مصر خسرت ١,١ مليار جنيه «رشاوى إنتخابية» عام ١٩٨٧ .. والمأساة تتكرر فى الانتخابات الحالية

ضاعت ٣٠٠ ألف فدان من أخصب الأراضى بسبب السياسة الزراعية الفاشله

● وزير الزراعة أصدر قرارات وزارية متضاربة لصالح المعتدين على الأراضى الزراعية !

تحقيق :
أسامة هيكل

اصدر الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة ، والامين العام للحزب الحاكم ، عددا من التصريحات ، تدخل جميعها فى نطاق الرشاوى الانتخابية ، فقد وعد بالتصالح مع المعتدين على الاراضى الزراعية ، وحتى الذين دخلوا السجون بتهمة التعدى على الاراضى الزراعية ، سوف يشملهم التصالح ، وبذلك تعود

الى الأذهان تفاصيل المأساة التى دارت وقائعها قبل انتخابات ١٩٨٧ ، حيث تم التصالح فى ١١٠ آلاف جنحة تعدى فى عمق الاراضى الزراعية خارج الكردونات السكنية للقرى ، وكانت جملة الغرامات المستحقة من هذه الجنح ـ على أقل تقدير ـ ١,١ مليار جنيه ، عدا ٣٠٠ الف فدان ، فقدتها مصر من اخصب الاراضى الزراعية ، تزيد قيمتها على

١٠ مليارات جنيه .. وقد اغتنم المعتدون الفرصة وثبتوا اقدامهم على الاراضى المعتدى عليها ، وضاعت على الدولة

هذه المليارات ، والغريب ان الدكتور يوسف والى تنازل عن هذه الاموال ، وكأنها امواله الخاصة ولا علاقة لها بالخزانة العامة !

●● صدر القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ، بشأن حماية الرقعة الزراعية ، وكان ينص على حظر اقامة اية منشآت مبنية على الاراضى الزراعية بدون ترخيص ، وعلى ان يعاقب كل من يعتدى بالتجريف او التبوير او انشاء مبان ، بالحبس من شهر حتى ٦ اشهر مع الشغل ، وغرامة تتراوح ما بين ١٠٠ حتى ٢٠٠٠ جنيه مصرى . على ان تزال المبانى المخالفة على نفقة المعتدى .

ثم اكتشفت الحكومة ان هذا القانون لم يحقق الغرض منه ، لان العقوبات فيه لا تتناسب مع فداحة الجريمة ، ولان تجريف الفدان يعود بصافى ربح يتراوح ما بين ٣٠٠ - ٥٠٠ الف جنيه . مما ادى الى تكوين عصابات من المجرمين العتاة ، تخصصت فى هذا النوع من العمل الاجرامى المدمر .

●● وحينما تولى الدكتور محمود داود منصب وزير الزراعة عام ١٩٨٣ ، تقدم بمشروع قانون لرفع حد العقوبة الواردة فى القانون من ٦ اشهر الى سنة ، على ان تتراوح الغرامات من ١٠ آلاف جنيه حتى ٥٠ الف جنيه ، مع الازالة على نفقة الدولة .. وصدر القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بهذا المعنى ، ومازال معمولا به حتى الآن .. وقد حرمت المادة ١٥٢ من هذا القانون اقامة مبان على الاراضى الزراعية او اتخاذ اية اجراءات لتبويرها وبيعها قطعا للبناء .. وبموجب هذا القانون ، قامت كل الجمعيات الزراعية بقرى مصر ، بتحرير محاضر ٣٠ سكرتارية ، لكل من يعتدى على الارض الزراعية ، وبالتالى يقدم المعتدى الى المحاكمة ، حيث توقع عليه الجزاءات المنصوص عليها فى هذا القانون !!

كما ورد بنفس المادة ان من اقاموا مبانى داخل كردونات القرى قبل انتهاء التصوير الجوى للجمهورية فى ١٥ ابريل ١٩٨٥ ، وسوف يستثنون من العقوبات الواردة بالقانون ، طبقا لما سيصدر بتحديده قرار وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير التعمير ، كما يستثنى من هذا الحظر الاراضى الواقعة فى زمام القرى اذا اقام عليها المالك سكنا خاصا به ، او مبنى يخدم ارضه ، وهذا ايضا فى نطاق الحدود التى يصدر بها قرار وزير الزراعة .

وتغير الموقف !!

ولكن - دون مبررات مقبولة - اصدر الدكتور والى ، وزير الزراعة تعليماته بايقاف تحرير محاضر للمعتدين على الاراضى الزراعية ، قبل انتخابات عام ١٩٨٧ ، وفعلا توقف تحرير المحاضر ، فزادت فرصة عصابات التجريف فى القيام بعمليات تبوير وتجريف وتقسيم فى الاراضى الزراعية .. كما امر الدكتور يوسف والى فى نفس الوقت بعمل حصر للمحاضر المحررة ضد المعتدين على الاراضى الزراعية داخل وخارج كردونات القرى .. فاتضح ان العدد الاجمالى لهذه المحاضر ١٤٦ الف حالة ، ونشر خبر رسمى فى جميع الصحف القومية يقول ان الحكومة فى سبيل التصالح مع المعتدين على الاراضى الزراعية ، حتى الذين حررت ضدهم محاضر واحيلوا للمحاكمة ..

وبناء عليه بدأت المحاكم تؤجل اصدار الاحكام فى هذه القضايا بل ان بعض المحاكم اصدرت احكامها فعلا ببراءة بعض المعتدين ، او بايقاف تنفيذ عقوبات الحبس والغرامة ، فى بعض الوقائع التى ارتكبت قبل نشر الخبر فى الصحف ، مما ترتب عليه خروج بعض هؤلاء المعتدين من السجون .. وعلى سبيل المثال حكمت الدائرة ١٦ امن دولة الكلية بمحكمة جنوب القاهرة حضوريا فى ٢٦ نوفمبر ١٩٨٦ بتأييد الاحكام الصادرة على احد المتهمين فى ٨ جنح خاصة بالبناء على ارض زراعية بالقلج ، مركز الخانكة ، وبدون ترخيص ، وكان الحكم يقضى بحبسه فى كل منها ٣ اشهر مع الشغل ، وغرامة ١٠ آلاف جنيه ، مع الازالة .. ودخل المتهم السجن فى نفس يوم صدور الحكم .. وحينما نشرت الاخبار الخاصة باحتمالات التصالح مع المعتدين على الاراضى الزراعية ، تقدم المتهم بالتماس الى نفس الدائرة يطلب فيه ايقاف تنفيذ عقوبات الحبس لحين الفصل فى الطعون بالنقض .. فاصدر رئيس الدائرة ١٦ امن دولة الكلية قراره بايقاف تنفيذ عقوبة الحبس ، وجاء فى الحيثيات ان الحكومة فى سبيل التصالح فى ١٤٦ الف جنحة مقامة على المعتدين على الاراضى الزراعية .

هذا .. علما بأن القانون يقصر التصالح على التعديات الواقعة داخل الحيز العمرانى للقرى ، اما الاراضى الزراعية خارج هذا الحيز فينطبق عليها دائما العقوبات المنصوص عليها فى القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ، وقانون التخطيط العمرانى رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ .

كما جاء فى حيثيات الحكم ان هناك اتجاها لتعديل تشريع قانون حماية الرقعة الزراعية رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ .

وانتشرت جرائم الاعتداء على الاراضى الزراعية على نطاق واسع جدا طمعا فى الحصول على ما تدره من ارباح ، إذ ان فدان الارض الزراعية الذى كان لا يزيد سعره على ١٥ الف جنيه ، اصبح سعره بعد تبويره وتقسيمه قطعا للبناء حوالى ٣٠٠ - ٥٠٠ الف جنيه !! والمعتدون اصبحوا يرتكبون هذه الجرائم تحت ظل وحماية وزارة الزراعة ..

... وبهذا القرار الذى اصدره الدكتور والى ، من اجل الحصول على اصوات عام ١٩٨٧ فى انتخابات مجلس الشعب ، يكون مناقضا لنفسه ، حيث انه قد اصدر قراره الوزارى رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ ، وجاء فى مادته رقم ١٥٢ ، وتحديدا فى الفقرتين ب ، هـ .. ان الوزير سوف يصدر قرارا بتحديد الاراضى الداخلة فى النطاق العمرانى للقرى التى وقع عليها الاعتداء دون ترخيص ، وجاء فى المادة الخامسة من هذا القرار : ان مالك الارض يستثنى من الجزاءات المنصوص عليها فى قانون الزراعة ، اذا كان قد اقام سكنا خاصا به فى زمام القرية ، على ان يلتزم بالشروط ، وهى عدم وجود سكن خاص آخر به او بأسرته داخل القرية ، والا تزيد مساحة السكن على ٢٪ من مجموع حيازات المالك ، وبحد اقصى قيراطان مع استقرار الوضع الحيازى للمالك لفترة لا تقل عن سنتين زراعيتين ، ومع ذلك وبرغم انه اصدر هذا القرار ، إلا انه اصدر قراره الوزارى رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨٧ ، والذى نص فى مادته الاولى على انه يجوز لمن اقام بناء على الارض الزراعة بالقرى قبل التصوير الجوى المحدد للحيز العمرانى للقرى فى ١٥ ابريل ١٩٨٥ ، ان يتقدم بطلب الحصول على ترخيص بالبناء ، وذلك خلال ٦ اشهر من تاريخ العمل بهذا القرار .. وقد ورد فى المادة الثانية من هذا القرار : انه يتحتم على مديريات الزراعة البت فى الطلبات التى تقدم اليها خلال شهر على الاكثر ، ويمنح الترخيص اذا كان البناء قد اقيم داخل الحيز العمرانى للقرى وفقا لما اشارت اليه المادة رقم «١» .

وقد اتضح من الحصر الذى قامت به ادارة حماية الاراضى الزراعية بالوزارة ، ان التعديات داخل كردونات القرى بلغت ٣٦ الف جنحة من مجموع التعديات الكلى

وهو ١٤٦ الف جنحة فى ذلك الوقت .. وهذا يعنى ان الـ ١١٠ الاف حالة تعدى الباقية . وقعت خارج كردونات القرى وفى

عمق الاراضى الزراعية ، ومن هنا يتحتم توقيع العقوبات القانونية على هؤلاء المعتدين ، ولكن اصحاب الاراضى الزراعية فوجئوا فى اواخر فبراير ١٩٨٧ ، بصدور قرار وزارى جديد رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٧ ، ينص على انه يتحدد الحيز العمرانى للقرى بالكتلة السكنية التى كشف عنها التصوير الجوى فى ١٥ ابريل ١٩٨٥ ، ولم تحدد هذه المادة . هل تتضمن هذه الكتلة السكنية المبانى التى اقيمت

فقط داخل كردون القرى او المبانى داخل وخارج الكردون !!

القرارات .. متضاربة !!

والمؤكد ان المبانى المخالفة التى اقيمت على الاراضى الزراعية خارج كردون القرى ظهرت فى التصوير الجوى الذى تم فى ١٩٨٥/٤/١٥ ، وعلى ذلك فان هذا القرار يتعارض بصورة مباشرة مع ما جاء بقانون الزراعة رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ، وقانون التخطيط العمرانى رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ ، لان كلا من هذين القانونين لا يستثنى من العقوبات الخاصة بالاعتداءات على الاراضى الزراعية ، إلا من اقام مبانى على الاراضى الزراعية داخل الحيز العمرانى للقرى .. وبناء عليه فان الذين كانوا قد اعتدوا على الارض الزراعية خارج كردونات القرى قبل التصوير الجوى ، تقدموا بطلبات للحصول على تراخيص تصالح من مديريات الزراعة المختصة ، وعددهم ١١٠ الاف معتد .. وكان المفروض ان يعاقب كل منهم بالحبس مع الشغل مدة لا تقل عن ٦ اشهر وغرامة لا تقل عن ١٠ الاف جنيه ، اى ان اجمالى الغرامات المستحقة للخزانة العامة من هذه الجنح يصل على اقل تقدير ١١٠ مليارات جنيه !

ثم اتضح ان بعض الادارات الزراعية بالمراكز وادارات حماية الاراضى بمديريات الزراعة ، رفضت قبول الطلبات الخاصة بتراخيص التصالح المقدمة ممن قاموا بتبوير الاراضى الزراعية خارج كردونات القرى ، او اقاموا مبانى بدون ترخيص على هذه الاراضى ، وقام المسئولون بالمديريات بتوقيع تاشيرات على هذه الطلبات تفيد بانها غير قانونية ، ولا يمكن قبولها ، لان الاعتداءات وقعت على اراض زراعية خارج الكردونات!! ولكن يبدو ان هؤلاء المسئولين تعرضوا لضغوط شديدة من جانب ادارة حماية الاراضى الزراعية بالوزارة والتى تتبع مكتب الوزير، كى تصدر المديريات التراخيص المطلوبة بناء على القرار الوزارى رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٧، وذلك على الرغم من ان هذا القرار يعتبر باطلا قانونا لانه يخالف مانص عليه القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣، والقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢.. والمعروف ان اى قرار وزارى يكون لائحة تنفيذية للقانون، واذا تعارض معه يعتبر باطلا!!

ولاشك ان القانون لايبيح لوزير الزراعة او لاية جهة حكومية ان يصدر تراخيص تصالح لمبان مخالفة اقامها المعتدون على الاراضى الزراعية على الاراضى الواقعة خارج كردونات القرى.

وقد ترتب على هذه التصرفات المخالفة لقانون حماية الرقعة الزراعية ان ظلت المبانى التى اقيمت بدون تراخيص قائمة كما هى، ولم تتم ازالتها حتى الان.. كما ترتب على ذلك فقد اكثر من ٣٠٠ الف فدان من اخصب اراضى الوادى، بسبب اقامة مبان عليها بدون تراخيص ومن المستحيل تماما تعويض مثل هذه المساحة.

وقد اصدر الدكتور والى حينما ـ تولى الوزارة لاول مرة عدة تصريحات تفيد بان مصر قد فقدت اراضى زراعية نتيجة الاعتداءات المستمرة عليها بالتجريف او التبوير او البناء، تزيد على ثلث مليون فدان، تتخطى قيمتها ١٠ مليارات جنيه، وهذه الاراضى ايضا يتعذر تعويضها تماما.

واذا اضفنا الى ما سبق فشل الاجهزة المختصة فى استصلاح الإراضى الصحراوية، فان النتيجة الحتمية نقص الرقعة الزراعية الخصبة فى وادى النيل باكثر من ٤٠٠ الف فدان.. وترتب على ذلك ان زادت اسعار السلع الغذائية بشكل مخيف، وليست مبالغة ان اكثر من ٦٠٪ من المواطنين المصريين من ذوى الدخل المحدود اصبحوا غير قادرين على تدبير احتياجاتهم اللازمة لغذائهم اليومى!! وهذا يعنى ان اكثر من نصف سكان مصر يعانون الجوع، والنسبة فى تزايد مستمر!!

التاريخ يعيد نفسه!

والان، واثناء انتخابات ١٩٩٠، وبعد مرور اكثر من ٣ سنوات كاملة يعود الدكتور يوسف والى مرة اخرى ليغدق على المعتدين على الاراضى الزراعية «التنازلات» عن حقوق الدولة التى يتصرف فيها وكانها ملكه الخاص فخسرت مصر ما لا يقل عن ١،١ مليار جنيه غرامات مستحقة للخزانة المصرية، بخلاف قيمة الارض الضائعة والتى لاتقل عن ١٠ مليارات جنيه على اقل تقدير.. فاصدر مؤخرا تصريحات تفيد انه فى سبيله للتصالح مع المعتدين على الاراضى الزراعية وحتى المسجون منهم فى هذه القضايا سوف يخرج من السجون وبذلك يكون الدكتور والى قد اعاد نفس القصة، ونسى ان القانون لم يعط له حق التنازل عن اموال الدولة سواء بوصفه وزيرا للزراعة او نائبا لرئيس الوزراء او حتى امينا عاما للحزب الوطنى الحاكم!!

المصدر : الوفد
التاريخ : ٢٨ نوفمبر ١٩٩٠

أحمد أباظة لـ «الوفد» :

قرار مقاطعة الانتخابات ليس هروبا من المواجهة ولكنه اعتراض على ممارسات غير دستورية من جانب الحكومة

بادر الوفد – في اعقاب حل مجلس الشعب السابق – إلى اعلان مقاطعته للانتخابات القادمة ، نظرا لانعدام الضمانات الضرورية والاساسية التي تكفل حيدة العملية الانتخابية ونزاهتها ، حيث تجرى في ظل قانون الطوارىء ، وفي غيبة الإشراف القضائي الكامل على جميع مراحلها ، ووفقا لكشوف وجداول تضم اسماء الموتى والمهاجرين والمجندين !! وكان هذا القرار مثار جدل ونقاش في الشارع السياسي .. ايدته الاغلبية العظمى من جماهير الشعب التي تحرص على ان يكون اعضاء مجلس الشعب ممثلين حقيقيين لهم .. ورأى البعض ان الوفد بهذا القرار يهرب من مواجهة يخشى عواقبها .. فاين الحقيقة ؟ ولماذا قاطع الوفد الانتخابات ؟ انه سؤال يتفرع عنه عدد اخر من الاسئلة والاستفسارات ، يجيب عليها – من خلال هذا الحوار – الاقتصادي الكبير ، احمد اباظة ، نائب رئيس حزب الوفد ، ونائب رئيس مجلس ادارة البنك المصرى الخليجي .

الحكومة لم تقدم تبريرا مقنعا لرفض الضمانات التى طالبت بها المعارضة

المجلس القادم سيكون بلا فاعلية فليس من حقه تعديل الميزانية أو حجب الثقة عن الحكومة

● رغم ان قرار الوفد بمقاطعة الانتخابات حظى بتاييد جانب كبير من الراى العام ، فقد اعتبره البعض هروبا من المواجهة .. فما اسباب ومبررات قرار المقاطعة من وجهة نظركم ؟

ـ اجاب احمد اباظة نائب رئيس حزب الوفد قائلا :

ـ تقدم «الوفد» بعدد من الضمانات لنزاهة الانتخابات القادمة ، ولم تستجب الحكومة لأى منها ، فقد طالبنا اشراف القضاء على اللجان النوعية من خلال مراكز الاقتراع ، فينخفض عدد اللجان الفرعية من ٢٣ الف لجنة الى ٥ الاف لجنة فقط .. كما طالبنا تنمية كشوف الناخبين من الوفيات والمجندين والمهاجرين من واقع بيانات السجل المدنى .. كما طلبنا ان يكون الانتخاب بالبطاقة الشخصية مع توقيع او بصمة الناخب .. وطلبنا ايضا الغاء قانون الطوارىء اثناء الانتخابات على اقل تقدير .

فقالوا ان هذه الضمانات لم تكن موجودة قبل ذلك ، ولكننا نرد عليهم بان التزوير لم يكن موجودا قبل ذلك .. وقد كنا على استعداد للتنازل عن هذه الضمانات ، فى حالة اجراء الانتخابات تحت اشراف حكومة محايدة .. ومن قبل لم تكن الحكومات تتدخل فى الانتخابات ، ولم تكن بطاقات الانتخابات تزور ، وكان الناخب يدخل لجنة الانتخابات وهو يشعر كما لو انه يدخل فى المسجد .

●● هل لـ «الوفد» مواقف سابقة ، قاطع فيها الانتخابات ؟! .

ـ انسحب الوفد من انتخابات اكتوبر ١٩٤٤ ، حيث قاطع الوفد الانتخابات اعتراضا على اقالة حكومة النحاس باشا .

●● ما تقييمكم للمجالس البرلمانية فى اطوارها المتعاقبة .. وهل قامت فى السنوات الاخيرة بدورها كما ينبغى ؟!

ـ قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ ، كانت مكافاة العضو ٤٠ جنيها شهريا فقط ، اما الآن فمكافاة العضو ٥٠ جنيها عن كل جلسة بخلاف مكافاة ١٠٠ جنيه شهريا . وكلها معفاة من الضرائب ، ولا اعرف سببا معقولا لرفع الضرائب عنها !!. ومجلس الشعب لا يملك حاليا حق تعديل الميزانية ، ولا يملك سحب الثقة من وزير ما أو وزارة ما .. فضلا عن ان هناك ميزانيات محظورا على المجلس مناقشتها اصلا .. ووظيفة المجلس الاساسية هى النظر فى الميزانيات ومنح أو سحب الثقة من الحكومة .. اذن فالمجالس الآن وظيفتها تنحصر فى اعطاء مرتبات ومكافات لاعضائها .. بخلاف الخطا الواقع حاليا بين كثير من الاعضاء الذين يجمعون بين عضويتهم للمجلس وبين وظائفهم فى القطاع العام !!

والمصريون متساوون فى الحقوق والواجبات .. فاذا فرضنا ان هناك خمسة مرشحين ، بين طبيب ومهندس ومحام وتاجر وعامل ، دخلوا جميعهم الانتخابات ، وجاءت نتيجة الطبيب ٥٠ الف صوت ، والمهندس ٣٠ الف صوت ، والمحامى ٢٠ الف صوت والتاجر ١٠ آلاف صوت ، فى حين حصل العامل على صوت واحد فقط ، ستكون النتيجة دخول الطبيب والعامل نائبين فى مجلس الشعب دون النظر الى ان المحامى والمهندس والتاجر حصلوا على اصوات تفوق عدد اصوات العامل بكثير جدا وهذا ما يوجبه القانون الذى يفرض وجود ٥٠٪ فئات و٥٠٪ عمالا وفلاحين .

والاصل فى الدستور ، هو ان المصريين متساوون فى الحقوق والواجبات ، فكيف نحرم من فاز باصوات اكثر من ان يكون ممثلا للشعب فى المجلس بسبب صفته ؟!!

والمجلس حاليا لا يقوم بواجباته الاساسية ، ويكتفى بنظر الموضوعات القليلة الاهمية ، ففى الوقت الذى يرقد فيه مشروع قانون العلاقة بين المالك والمستاجر فى ادراج المجلس منذ عام ١٩٨٥ ؛ يقوم المجلس بالموافقة على رفع بدل الجلسات من ٣٠ الى ٥٠ جنيها فى اقل من ١٠ دقائق !!

وهناك ٤٠٪ من اعضاء المجلس ، يعملون بالحكومة والقطاع العام ، فكيف يجمعون بين الصفتين ؟.. واذكر هنا واقعة حدثت مؤخرا ، فقد ضبط احد موظفى الدولة ـ وهو فى نفس الوقت عضو بالمجلس ـ ويتقاضى من وظيفته الحد الاقصى المقرر للحوافز و«الاوفرتايم» فى

حين انه لا يباشر مهام هذه الوظيفة ولا يوقع مطلقا بحضوره الى جهة العمل .

رسالة الوفد مستمرة !

● سالت احمد اباظة عن الموقف بعد المقاطعة ، وكيف سيواصل الوفد اداء رسالته السياسية دون ان يكون له ممثلون في مجلس الشعب ؟ فاجاب :

- سيعرض الوفد فكره من خلال جريدة «الوفد» والندوات السياسية والاقتصادية التي ينظمها .. ويجدر بي هنا القول بأن الوفد لم تكن الفرصة متاحة له في المجلس كي يؤدي رسالته كما ينبغي ، او يدلي برايه .. فقد تحدثت مع الدكتور المحجوب عام ١٩٨٤ ، حينما كنت عضوا بالمجلس ، وقلت له انني حضرت مجالس نيابية منذ الاربعينات ، ولم أر «سيركا» كهذا !!

● وماذا عن فصل بعض الاعضاء الذين خالفوا قرار الهيئة العليا ورشحوا إنفسهم في الانتخابات ، هل سيترتب على قرار الفصل ان يفقد الحزب عدداً من اعضائه ذوي الثقل السياسي ؟

- الاعضاء المفصولون ليس لهم اي ثقل سياسي ، والقرار الذي إتخذ نهائي ، ولا رجعة فيه حتى الآن !!

● ما تصوركم للمجلس القادم ، وحجم تواجد الرأي الآخر فيه ، ومدى فاعلية المعارضة في الممارسة البرلمانية خلال المرحلة القادمة ؟

- المجلس القادم سوف يعطي فرصة اكبر للمستقلين اذا مرت الانتخابات دون تزوير ، وهذا مستحيل !!

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٨ نوفمبر ١٩٩

اضبط

بطاقات انتخابية مزورة !

دعوى جديدة لوقف انتخابات مجلس الشعب

كتب ـ حمدى شفيق :

حصلت «الوفد» على بطاقات انتخابية جديدة ، قام بعض مرشحى الحزب الوطنى بإعدادها لعمال المصانع وموظفى المصالح الحكومية الواقعة فى نطاق دوائرهم ، ليقوم الموظفون والعمال بالتصويت لصالحهم ، رغم قيدهم بجداول الناخبين فى دوائر أخرى ! تبين أن مرشحى الحزب الوطنى فى حلوان والظاهر ومدينة نصر ، استخرجوا البطاقات المزورة ، بعد إعداد كشوف جديدة لاضافة العمال والموظفين إلى دوائرهم بالمخالفة للقانون . ترتب على ذلك تكرار البطاقات الانتخابية للشخص الواحد فى عدة دوائر ! يقضى قانون مباشرة الحقوق السياسية ، بعقوبتى الحبس والغرامة لمن أبدى رأيه فى لجنة تختلف عن اللجنة المقيد بها اسمه ، أو أبدى رأيه منتحلا اسم غيره ، أو شارك فى الانتخاب والاستفتاء أكثر من مرة . وقد أقام أمس حسن أمين المحامى ، دعوى عاجلة لوقف الانتخابات فى الدائرتين ٢٣ و٢٤ بالقاهرة ـ حلوان ، بسبب إعداد بطاقات انتخابية لجميع العاملين بالمصانع الحربية ليصوتوا لصالح الدكتور جمال السيد وزير الانتاج الحربى . ونتج عن ذلك وجود بعض الناخبين الذين يحملون بطاقتين أو ثلاث بطاقات فى دائرتين وأكثر . وأكد الطاعن حدوث انهيار خطير فى البناء القاعدى للناخبين ، مما يهدر مبدأ تكافؤ الفرص ، ويقضى على الانتخابات بالبطلان .

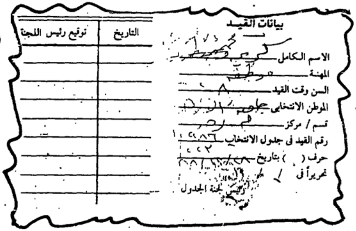
نداء إلى وزير الداخلية

وحول نفس الموضوع وردت إلينا من الدكتورة كريمة كريم أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة الأزهر رسالة جاء فيها :

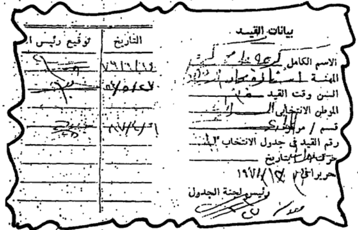
فوجئت كما فوجىء الجميع من أعضاء هيئة التدريس والعاملين بكلية التجارة (بنات) جامعة الأزهر ، بإدارة الكلية تسلمنا بطاقات انتخابية إصدار ديسمبر ١٩٨٨ الصادرة من قسم شرطة مدينة

٤٣٤

البطاقات المزورة .. وصلت إلى أساتذة وموظفى جامعة الأزهر



البطاقة الصحيحة



البطاقة المزورة

نصر . وكل البيانات المثبتة بهذه البطاقات غير صحيحة ، اللهم إلا البيان الخاص بجهة العمل ، وهو جامعة الأزهر ! هذا علما بان غالبيتنا يحملون بالفعل بطاقات انتخابية مقيدة على اللجان التابعة لمحال إقامتهم . وما حدث عندنا فى كلية التجارة ، حدث ايضا فى كليات اخرى بنفس الجامعة . وهذا يعنى إصدار الآلاف من بطاقات الانتخاب المكررة (ولا اقول المزورة) ، كلها فى دائرة واحدة (مدينة نصر) باسماء اعضاء هيئة التدريس والعاملين بجامعة الأزهر !!

والسؤال الآن : كيف تصدر هذه البطاقات لمواطنين يحملون بالفعل بطاقات انتخابية صالحة ولم يتم طلب تعديلها او تحويلها ؟ اعرف ان صدور اكثر من بطاقة انتخابية لنفس المواطن امر مخالف للقانون . ولكن من الذى يتحمل مسئولية المخالفة فى هذه الحالة ونحن لم نطلب بطاقات اضافية ؟ ان معنى ذلك ان هذه الفئة من العاملين واعضاء هيئة التدريس فى جامعة الأزهر حاملى البطاقتين يمكنهم إما الإدلاء باصواتهم مرتين ، وهذا مخالف للقانون ، أو الاكتفاء بالادلاء مرة واحدة ، فى محل إقامتهم بالطبع ، تاركين الفرصة لمن يشاء فى دائرة مدينة نصر لاستخدام اصواتهم المستجدة هناك حسب هواه !!

وبما ان هذا الأمر يعتبر عملاً شائنا مخالفا للقانون وهادما للديمقراطية ، فإنى اتوجه بالنداء إلى وزير الداخلية للتدخل بصفته لايقاف العمل بهذه البطاقات المزورة الصادرة من قسم مدينة نصر باسم العاملين واعضاء هيئة التدريس فى جامعة الأزهر . كما اطلب ايضا من سيادته كمواطنة مصرية غيور على مصلحة بلدها التحقيق فى هذه الواقعة لمنع تكرارها . فكيف امكن إصدار بطاقات انتخاب لالوف العاملين بالجامعة دون علمهم ، وكيف تم الحصول على اسمائهم والبيانات الخاطئة الخاصة بهم ؟

كما اتوجه بالنداء ايضا إلى رؤساء وامناء الأحزاب التى لها مرشحون فى دائرة مدينة نصر ومصر الجديدة إلى التحقيق فى هذه الواقعة لمعرفة من من المرشحين وراء هذا العمل الشائن ومساءلته حزبيا . فاختيار الحزب لمرشحيه إنما هو تشريف لهم وعليهم فى المقابل ان يكونوا اهلا لهذا الشرف فيحافظوا على اسم وسمعة الحزب الذى ينتمون اليه . وعلى انجاح التجربة الديمقراطية الذين هم اصلا مرشحون باسمها . وتختتم الدكتورة كريمة رسالتها قائلة : انى على ثقة بان رئيس الجمهورية ، ورئيس الوزراء ، ووزير الداخلية حريصون اشد الحرص على نزاهة الانتخابات وانجاح التجربة الديمقراطية فى مصر . ولذا رأيت ان اضع هذه الواقعة تحت بصرهم وسمعهم.

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٨ نوفمبر ١٩٩٠

المستقلون ينفخون فى رماد « القبلية » باسوان !

٣ دوائر انتخابية فقط فى اسوان .. يعتمد المرشحون هناك على القبلية .. لذلك خص الحزب الوطنى قبيلة الجعافرة وحدها بخمسين فى المائة من مقاعد اسوان بثلاثة مرشحين ، بينما رشح الحزب نوبيين ، وواحدا من العبابدة .. الامر الذى آثار بعض القبائل الاخرى لذلك فالمعركة الانتخابية ملتهبة ، ينفخ فى رمادها المستقلون ، حيث وصل اجمالى المرشحين لستة مقاعد ٥٤ مرشحا .. ويعترف اللواء قدرى عثمان محافظ اسوان بالدور الكبير للقبلية . وهذا امر واقعى يجب الاعتراف به والتعامل معه ، مشيرا الى انه كمحافظ مسئول عن تدعيم مرشحى الحزب بدون التعرض او المساس بالمرشحين الاخرين ، بينما يقول احمد الشريف رئيس المجلس المحلى الشعبى ان انتخابات ٩٠ سوف تكون نزيهة فلا مصلحة لاحد فى التزوير ، وسوف يطبق ابناء اسوان عكس القاعدة المعروفة بأن العملة الرديئة تطرد الجيدة !

ويعلق الدكتور جابر عوض عميد المعهد العالى للخدمة الاجتماعية على تركيبة المجتمع الاسوانى بقوله لقد حدثت تغيرات كان يجب مراعاتها عند اختيار المرشحين فالجيل الجديد اكثر علما وتطلعا ، الا ان الترشيحات اعطت للقبائل اكثر من ٥٠ ٪ رغم انها لا تملك الا ثلث الاصوات ، اما الدكتور محمود الجوهرى نائب رئيس جامعة القاهرة فيقول ان الانتخابات عادة ماتفرز عيوب المجتمع التقليدى ، مما يعكس آثارا سلبية فى المشاركة والانتماء ، بينما يدافع الدكتور محمد المغربى امين الحزب الوطنى بقوله ان قرار اعادة تقسيم الدوائر خفض عدد المقاعد من ٨ الى ٦ مما صعب تمثيل كافة الفئات !

موفق ابو النيل

المعركة الانتخابية ١ الايجابيات والسلبيات!

بقلم : ابراهيم نافع

المعركة الانتخابية التى ستختتم اولى مراحلها غدا .. لها ايجابيات ولها سلبيات ككل معركة انتخابية ديمقراطية فى اى مكان من العالم .. لكن ايجابياتها فى تقديرى اكثر جدا مما يحسب عليها من سلبيات .

وابدأ السلبيات .. فاقول ان اهمها هو ماكشفت عنه من موقف بعض الأحزاب المعارضة التى آثرت مقاطعتها بدعوى ان الحكومة لم تستجب لمطالبها فى قانون الانتخابات .

وهو موقف لم تنجح الاحزاب التى اتخذته فى ان تجمع حوله كل الأحزاب المعارضة .. فشارك حزب التجمع وشاركت احزاب اخرى .. بل وتمرد عليه عدد كبير من اعضاء احزاب الوفد والعمل والاحرار وتقدموا للمعركة مستقلين او منشقين .

□ □ وموقف الانسحاب .. ليس هو افضل المواقف فى الممارسة الديمقراطية .. لأنه ممارسة سلبية لحق التعبير عن الراى .. أما المشاركة والكفاح من اجل التغيير الديمقراطى فهما موقف المشاركة الايجابية .. وهو الموقف الذى اختاره حزب التجمع والأحزاب الأخرى التى شاركت .. كما انه محاولة لفرض الراى ولىّ الذراع لفرض مطالب معينة مهما كان موقفنا معها أو ضدها .. لهذا فإن الخاسر فى موقف الانسحاب هو الأحزاب التى سيتوارى صوتها وستفقد منابرها فى المجلس الجديد .. لا معركة الانتخابات وحدها .

اما الايجابيات فى رايى فهى كثيرة واهمها هو ظهور مجموعة من الشخصيات المستقلة التى يمكن ان نصفها بانها شخصيات محترمة وتتمتع بالقبول لدى الجماهير لمواقف سابقة او لحسن السيرة والسمعة او للمكانة الاجتماعية والعلمية الكبيرة .. ووجود هذه الشخصيات وبعضها يخوض الانتخابات لاول مرة ، وبعضها يعود إلى المعركة بعد فترة غياب ، يرفع مستوى المشاركة ويؤكد ارتباط هذه الشخصيات بالنظام بغض النظر عن اى اختلافات مشروعة فى وجهات النظر .

□ □ ان المستقلين الذين شاركوا فى الانتخابات سواء أكانوا غير مرتبطين بأحزاب سياسية أم منشقين على قرارها بالمقاطعة ، أم خارجين على الالتزام الحزبى بترشيح غيرهم - يشعرون بأن المعركة مفتوحة للجميع .. وان كل الضمانات متوافرة لكل من شارك بغض النظر عن الانتماءات أو عدم الالتزام بترشيحات حزب الأغلبية ، بدليل وجود بعض المعارك الساخنة فى بعض الدوائر بين هؤلاء الذين رشحوا

أنفسهم ـ وهم أصلا من أعضاء الحزب الوطني ـ ضد من رشحهم الحزب في دوائرهم .. لأن المعركة تجرى بلا قيود وبلا تدخلات حكومية .. وهو مايشهد به المعارضون قبل المؤيدين .

□ □ ان الوزراء الذين خاضوا المعركة يدخلونها فعلا مجردين من صفاتهم الرسمية .. ويخوضون معاركهم الخاصة كباقى المرشحين ويدافعون عن أنفسهم في وجه حملات انتخابية ضارية ضدهم بدون أدنى اعتبار لمناصبهم الوزارية .. وبعضهم يخوض معارك قاسية للفوز بثقة المواطنين .

★ ★ انه يمكن القول بأن المرشحين في الدوائر المختلفة يمثلون الى حد كبير معظم الأحزاب والتيارات السياسية والفكرية السائدة في المجتمع المصرى ، بالرغم من المقاطعة الرسمية من أحزاب الوفد والعمل والاحرار ، بسبب كثرة عدد المستقلين والمنشقين عن هذه الاحزاب في الانتخابات ، وان كنا قد تمنينا ان يكون هذا التمثيل كاملا لمشاركة كل الأحزاب وكل التيارات .

ولعلى لاأكون مغاليا اذا قلت ان مقاطعة احزاب الوفد والعمل والأحرار للانتخابات لم تخل من فائدة في جانب هام كشفت عنه المعركة الانتخابية بالنسبة لقضية الديمقراطية .. ذلك ان هذه المقاطعة التى لم نكن نرجوها قد افسحت المجال واسعا امام عناصر شابة ووجوه جديدة لتدخل غمار التجربة ، وبالتالى اتسعت دائرة الاهتمام بالعمل العام والتفاعل مع قضايا مصر ومصيرها بين الأجيال الجديدة من الشباب .

فالملاحظ انه في تجربة الانتخابات السابقة التى شارك فيها حزبا الوفد والعمل كانت غالبية مرشحى الحزبين من الوجوه القديمة والعناصر التى طال عليها الأمد في العمل السياسى .. ولايستطيع الحزبان ترشيح غيرهم نظرا لنفوذهم الحزبى او لتاثيرهم داخل تنظيمات الحزبين ، وبالتالى فقد كان معظمهم ينتمون الى اجيال الماضى وليس الى اجيال المستقبل . ثم شيء آخر اعتبره من ايجابيات هذه المعركة رغم ظروف المقاطعة هو انه مادام الترشيح مفتوحا بلا قيود حزبية بالنسبة للجميع فان التحالفات الانتخابية ، و « التربيطات » التكتيكية لجمع الاصوات او تبادلها وفقا لاسلوب نظام القائمة القديم .. لم يعد ممكنا فيما بين هذه الأحزاب او فيما بينها وبين التيارات الدينية او غيرها ، لأن كل حزب او تيار اصبح يضن باصواته على غير مرشحيه ، ومن هنا فانه اذا دخل حزب ما هذه المعركة فسوف تكشف حجمه الحقيقى داخل المجتمع .. وعلى الساحة السياسية .. بغض النظر عن حجمه الذى يصوره للرأى العام اعلامه النشيط .

□ □ ومن هنا تأتى هذه المفارقة السياسية التى شهدتها الانتخابات الحالية فحزب التجمع الذى لايدعى اعلامه انه يمثل اغلبية جماهير الشعب المصرى ، قد اختار المشاركة واعيا انه لم يستطع في ظل الانتخابات بالقائمة أن يحصل في أى مرة على نسبة ٨ ٪ من الأصوات وأن أقصى ما استطاعه هو نسبة ٤ ٪ في حين أنه يستطيع في ظل الانتخابات الفردية المفتوحة للجميع أن يحصل على عدد من المقاعد بترشيح عدد

من كوادره السياسية والاقتصادية والاجتماعيه فى عدد محدود من الدوائر التى يحظى فيها بنصيب من السمعة الطيبة والثقل السياسى .

ومن هنا كان منطقيا مع نفسه حين قرر المشاركة فى الانتخابات وعدم الالتزام بموقف الأحزاب الثلاثة فى المقاطعة ، وبالرغم من أنه حزب معارض له برنامج ومنهج ورؤية واضحة مختلفة عن رؤى الحكومة .

وأنا لست ممن يعتبرون خروج عدد من أعضاء حزب الاغلبية على حدود الالتزام الحزبى باصرارهم على ترشيح انفسهم بعد أن تخطتهم ترشيحات الحزب ظاهرة سلبية بصفة عامة ، وان كانت من وجهة نظر الالتزام الحزبى تعد كذلك ، واسبابى فى ذلك ان اصرارهم على الاشتراك فى المعركة قد اضفى عليها نوعا من الحيوية داخل الدوائر التى رشح حزب الاغلبية فيها بعض رجاله .. وان ذلك يخلق نوعا من المنافسة الشريفة بين المرشحين لصالح عملية الاختيار السليم ، والصالح العام فى النهاية .

ويبقى بعد ذلك الدور الفاصل فى كل انتخابات سياسية .. وهو دور الناخب .. وعنه اواصل حديثى غدا بمشيئة الله .

المحروسة
المصدر : الأهرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٨ نوفمبر ١٩٩٠

انتخابات بلا تزوير .. ولكن !

غدا الخميس ، سوف تجرى الانتخابات البرلمانية في مصر ، ومنها سيبرز مجلس جديد للشعب يفترض انه سيمثل رأى الأمة - السلطة التشريعية - في مرحلة دقيقة على المستويات المختلفة ، المصرية والعربية والدولية ، تشهد أحداثا جساما .. وبذلك تستمر مصر في ممارسة نظامها البرلماني الذى عرفته ابتداء من عام ١٨٦٦ حين ادخل الخديو اسماعيل ملامح الحكم الديموقراطي.. بتكوين مجلس شورى النواب ، الذى سرعان ماسقط بدخول قوات الاحتلال البريطاني مصر في أعقاب هزيمة الثورة العرابية .. ليتبعه مجلس شورى القوانين ..

صلاح الدين حافظ

ورغم ان مصر ظلت طوال تلك الفترة - الطويلة مقارنة بكل دول العالم الثالث - تمارس عبر الانتخابات ، ديموقراطية ، على مقاسها ، تزدهر احيانا ، وتنتكس احيانا اخرى .. إلا ان اصرارها على المضى قدما - رغم كل الانتكاسات - في دعم ديموقراطيتها ، حتى المحدودة والمحكومة ، يعتبر انجازا مهما ، وان كانت مصر بكل تراثها وتركيبها السياسى والفكرى ، تستحق ماهو افضل وما هو اعمق في باب الديموقراطية ..

حسنا .. ستجرى الانتخابات البرلمانية الجديدة غدا .. بعد حل المجلس السابق بحكم من المحكمة الدستورية العليا ، وبعد تعديل متعجل لقانون الانتخابات المطعون فيه .. لكننا نتوقع ان تكون انتخابات هادئة ، وربما فاترة لأسباب موضوعية كثيرة ، رغم ان الظروف المصرية والعربية والدولية - التى تلهبها ثورة الديموقراطية في كل مكان - كانت تحتم ان تكون الانتخابات مثيرة وجاذبة لكل القوى السياسية والاجتماعية . تحفل بالتنافس الديموقراطي اكثر مما تحفل بروح الانفراد والاحتكار . تنتعش بالحيوية الحزبية ، اكثر مما تقع في قبضة البيروقراطية السياسية او الادارية !

والأسباب الموضوعية التى نعنيها ، ملخصها يدور حول خلو الساحة الانتخابية في ٢٢٢ دائرة ، خلوا شبه كامل من المنافسة الحقيقية والفعلية ، بين مرشحين مختلفى الآراء والمواقف والانتماءات والبرامج الحزبية الحقيقية .. فعلى الرغم مما هو معروف من ان عددا لا بأس به من المستقلين ، او الحزبيين - غير الملتزمين باحزابهم ، ومن ممثلى الأحزاب الصغيرة ، قد رشحوا انفسهم ضد مرشحى الحزب الوطنى ، إلا أن الواقع الفعلى يقول ان ثلاثة احزاب معارضة رئيسية هى الوفد والعمل والأحرار ، ومعهم القيادة الرسمية لجماعة الاخوان المسلمين ، قد قاطعوا الانتخابات بشكل علنى ، فلم يبق امام الحزب الوطنى الحاكم ، من منافسين سوى احزاب التجمع ، والخضر ، ومصر الفتاة والأمة ... فضلا عن المستقلين والمنشقين عن احزابهم المقاطعة ..

ومعنى هذا ، وبلا استباق متسرع للنتائج ، فان المتوقع ان يفوز مرشحو الحزب الوطنى - المسنود تماما بحكومته التى تدير الانتخابات - باغلبية قد تتعدى التسعين في المائة ، بينما قد يفوز بعض رموز الأحزاب الصغيرة المشاركة والمستقلون ، باعداد ضئيلة ، يفترض انها ستشكل المعارضة في البرلمان الجديد ، بعد ان كان عدد النواب المعارضين في المجلس السابق يصل الى نحو مائة نائب !

معنى هذا فصولا ، ان « اللعبة الديموقراطية » لن تكتمل فصولها ، ولن تجرى على قواعد راسخة ، طبقا لما هو معروف شرقا وغربا .. فالحزب صاحب الأغلبية ، سوف يزداد تحكما وانفرادا بفضل زيادة اغلبيته الساحقة ، في حين انه لايحتاج عمليا إلا للأغلبية البسيطة ، لكى يحكم منفردا ، وقد كانت في متناوله ، ولو قنع وفعلها لازداد شعبية وتقديرا ، لكنه فضل ان يزداد مقاعد ، حتى على حساب الآخرين ..

● من المسئول عن هذا الوضع المنتظر.. الحزب الوطنى الحاكم الذى يزداد شراهة ، أم الأحزاب المعارضة التى قاطعت بعدما طلبت مطالب محددة لم يستجب لها احد .. فحسبت حسبتها وراهنت رهانها فانسحبت من اللعبة ، على أمل ان تضغط على حزب الاغلبية وان تحرج حكومته ، فيتراجعان في اللحظة الاخيرة !!!

●● الحقيقة .. ان الطرفين مسئولان ، بل ان كل الأطراف الحاكمة والمعارضة والمقاطعة والمشاركة ، والسلبية والايجابية هى المسئولة بقدر ماهى الخاسرة .. خاصة في وقت كان متاحا بكل ظروفه وتعقيداته لابراز تجربة ديموقراطية نظيفة تشد اليها انظار العالم .. فضلا عن مساعدتها في دعم الاستقرار .

لقد جاءت حسبة الحزب الحاكم خاطئة ، بسبب روح السيطرة والرغبة في الانفراد بكل شىء - كالانفراد بتعديل قانون الانتخاب ومباشرة الحقوق السياسية مثلا - وبسبب رفض الاقتناع بان مبدأ تداول السلطة وتبادل المواقع مبدأ ديموقراطى اصيل .. وجاء رهان الأحزاب المقاطعة خاسرا ، ليس فقط بسبب

« صمود » الحزب الحاكم ضد ضغوطها واحراجاتها ، ولكن ايضا بسبب ضعفها وهشاشة قواعدها وقياداتها معا ، رغم تجربتها القديمة والحديثة ، ورغم صحافتها الاعلى صوتا من كل الاصوات ، ورغم صراخها الدائم بانها الممثل الحقيقى للامة !!

بقيت نقطة اخيرة .. لقد بدا بعض المرشحين ـ من غير اعضاء الحزب الحاكم ـ يشكو من احتمالات تزوير الانتخابات فى هذه الدائرة او تلك .. استباقا للفشل ، او تخويفا لمحترفى التزوير ..

لكننا نعتقد ان هذه الانتخابات الرتيبة بالذات ، قد تكون واحدة من قلائل الانتخابات ، التى لن تعرف التزوير بشكله المتعارف عليه .. والسبب بسيط للغاية ، وهو انه لاحاجة للتزوير اصلا .. فليست هناك منافسة قوية مثيرة تستحق جهد التزوير ومتاعبه وسمعته السيئة فى الشارع كما فى المحاكم !!

ومن ثم فقد اصابنى الياس . من تطوير الفكرة التى سبق ان طرحتها علنا ، بتكوين لجنة او هيئة ، تضم عددا محدودا من كبار المفكرين والمثقفين الديموقراطيين والسياسيين المستقلين ، لمراقبة الانتخابات ، واصدار « شهادة ضمير » للراى العام .. تعلن فيها رايها .. هل جرت الانتخابات البرلمانية الجديدة ، بنظافة ونزاهة وحيدة .. ام ان لعنة التزييف « الموروثة » قد طاردتها .. كالعادة ؟.. حسنا .. سنحتفظ بحقنا فى تكوين « لجنة الضمير الديموقراطى »، هذه ، لحين اجراء انتخابات اخرى ، تشارك فيها كل القوى والاحزاب ويتحمس لها الجميع فيشاركون .. دعونا نامل ونحلم !..

●●●

■■ خير الكلام : قال افلاطون :

اذا خدمت ملكا ، فلا تطعه فى معصية .. بارائك !

المصدر : الأهالي

التاريخ : ٢٨ نوفمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

« أحداث الارهاب » وانتخابات مجلس الشعب

كثر الحديث خلال السنوات الاخيرة عن أهمية تطوير دور « المجتمع المدني » في الحياة السياسية والثقافية للبلاد للحد من طغيان الدولة والتدخل المفرط لاجهزتها الادارية والامنية والاعلامية في الحياة اليومية للمواطنين والمجتمع عموما . ويستتبع ذلك بالضرورة توسيع رقعة الحريات الأساسية المتاحة للمواطن المصرى وتطوير ومبادرات التنظيمات السياسية والاهلية في عمليات صنع القرار والمساءلة الشعبية .

يمكن تعريف « المجتمع المدني » على أنه مجموعة المؤسسات والأنشطة والفعاليات التي تحتل مركزا وسيطا بين الوحدات « الأسرية » و « العائلية » — أي الوحدات الاجتماعية الاساسية التي تشكل الخلايا الأساسية للمجتمع — من ناحية ، وبين الدول ومؤسساتها وأجهزتها الرسمية ، من ناحية أخرى . ومفهوم « المجتمع المدني » — رغم شيوعه في كتابات عدد من مثقفينا مؤخرا — فهو مفهوم تبلور أساسا في الفكر الغربي منذ نهاية القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر لدى فيرجسون (١٧٦٧) وهيجل (١٨٢٧) . بيد أن هذا المفهوم قد أخذ دفعة قوية ومنحى جديدا في كتابات المفكر الايطالي اليساري أنتونيو جرامشي في بداية هذا القرن ، إذ عرف جرامشي الرقعة التي يحتلها مايسمى « بالمجتمع المدني » على أنها تلك المساحة الوسيط التي تشغلها الانشطة والمبادرات الفردية والجماعية « الأهلية » ، التي تقع بين الاجهزة والمؤسسات « ذات الطبيعة الاقتصادية البحتة » (أي وحدات « قطاع الاعمال ») ، من ناحية ، وبين أجهزة الدولة الرسمية ومؤسساتها ، من ناحية أخرى .

وبالطبع ، يقع ضمن هذا الحيز : أنشطة الاحزاب السياسية « غير الممولة » من السلطة ، وأنشطة الروابط والنقابات والجمعيات المهنية ، والنقابات العمالية ، وإتحادات الطلبة ، والنوادى والجمعيات الخيرية ، والمنتديات الثقافية ، والمعارض الفنية ، والصالونات الأدبية .... إلخ .

محمود عبد الفضيل

ولذا فإن نقيض « المجتمع المدني » المزدهر هو القمع الاداري والسياسي والذي يأخذ شكل الرقابة على المطبوعات ، مصادرة حرية الاجتماع والحديث ، والارتكان الى القوانين المقيدة للحريات . كذلك فإن تطوير ممارسات وآليات « للاحتواء الرسمي » للمبادرات والتنظيمات الصادرة عن « المجتمع المدني » يؤدي إلى شل وتشويه وتعويق حركة المجتمع المدني . وفي نفس الاتجاه ، نجد أن استخدام مؤسسات ومقررات نظم التعليم الرسمي وكذا أدوات

الاعلام الرسمى من صحافة وتليفزيون واذاعة للترويج لآراء ومفاهيم تؤدى إلى تزييف وتغييب وعى المواطن .. إنما يؤثر بوضوح على حرية تشكيل آراء العلم (« أو الرأى العمومى » على حد تعبير رفاعة رافع الطهطاوى) .

ولذا فإننا نجد ترحيبا متزايدا لدى الأوساط السياسية والشعبية لتعدد وتزايد مؤسسات « المجتمع المدنى » فى مصر خلال السنوات الأخيرة ، لتحد من ذلك التراث الطويل لنظام الحكم القائم على تهميش وشل دور وفاعلية منظمات وآليات « المجتمع المدنى » فى الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية فى البلاد . إذ تظل مؤسسات وتنظيمات « المجتمع المدنى » هى « الرئة الطبيعية » التى يتنفس من خلالها المجتمع والمواطن ، ودونها يصاب المجتمع بالاختناق وضيق التنفس .

ثنائية «المجتمع المدنى» ومنظماته

ثنائية « المجتمع المدنى » ومنظماته .

نظرا للنشأة الغربية لمفهوم « المجتمع المدنى » ، لم يلتفت عدد كبير من المحللين إلى أنه لايوجد فى مصر « مجتمع مدنى » واحد .. بل « مجتمعان » !

الاول ، هو ذلك « المجتمع الفوقى » الظاهر للعيان .. الذى يضج بالحديث والحركة من خلال مطبوعاته ونشراته واجتماعاته وندواته ، وفيه يستعرض المثقفون وعناصر الصفوة (ذوى التكوين الثقافى والمهنى الرفيع) عضلاتهم الفكرية ويبارزون فيه بعضهم البعض بأحدث ماوصل إليه العصر من زاد وعتاد فكرى . ذاك هو « مجتمع النخبة المدنية » ، وهو مجتمع زاخر « بالحركة الكلامية » ، تتفاعل عناصره مع بعضها أفقيا ، ويلتقى أفراده – رغم إختلاف مشاربهم وإتجاهاتهم الفكرية – فى وئام وسلام فى سرادقات العزاء وعلى موائد الافراح . ولكنه مجتمع – رغم نزاهة وكفاءة العديد من أفراده – قلما يتفاعل ويتعايش رأسيا مع « الناس اللى تحت » فى الأحياء الشعبية والقرى والكفور والنجوع .

وفى المقابل ، نجد أن هناك « مجتمع مدنى » آخر تحتى صامت ، يهمس بالنكتة وينطق فى مجالسه بالحكمة الشعبية البسيطة . هذا المجتمع المدنى « التحتى » يلف ريف المدن الكبرى ، وأحياء الاسكان العشوائى فى المناطق الحضرية ، ويضم ويمتد على طول خط صعيد مصر . وهذا المجتمع المدنى « التحتى » له هو الآخر مؤسساته وتنظيماته ، وعلى رأسها : الزوايا والتكايا ، الطرق الصوفية وحلقات الذكر ، والمناسبات الاجتماعية التقليدية التى تجمع بين أفراده فى لقاءات يومية عفوية ، ودون دعوة رسمية أو إعلان مسبق . وسلاح هذا المجتمع المدنى « الموازى » هو الكلمة المنطوقة والمهموسة ، فهموم الحياة اليومية وحجم الانهاك الجسدى والمعنوى لايتيح لأفراده ترف قراءة « الكلمة المطبوعة » ، فهو يستمع لخطيب مسجده ، أو لأحاديث معلم مدرسة الناحية ، أو لتجليات شاب متعلم فصيح اللسان ، أو لشريط كاسيت .

ولقد نجح تيار الجماعات الاسلامية – على إختلاف مسمياتها – فى إختراق هذا المجتمع المدنى « الموازى » ، ونجح فى الالتحام والاحتماء به فى ريف المدينة وفى الأحياء العشوائية فى المدن الكبرى وفى مراكز وقرى الوجه القبلى ، على النحو الذى تفصح عنه تحقيقات البوليس والنيابة ، بدءا من حادثة المنصة عام ١٩٨١ وإنتهاء بحادثة إغتيال الدكتور المحجوب عام ١٩٩٠ . فالصراع الدائر بين جنبات مجتمعنا ليس كما تصوره الصحافة الرسمية ، وكأنه صراع بين جماعات إرهابية مسلحة « ضلت الطريق » وبين مجتمع مدنى « نظامى » يعرف طريقه ، بل هو صراع إجتماعى وفكرى خطير يهدد بشرخ عميق فى بنية المجتمع وكيان الوطن .

إذ أن هذا الصراع هو – فى واقع الامر – صراع بين « المجتمع المدنى الفوقى » الذى يتمتع بالكثير من ثمار النمو والازدهار المالى والتحديث ، من ناحية ، وبين « المجتمع المدنى » الذى يئن بالجراح والشكوى . إنه صراع بين مايمكن تسميتهم بـ « المستوعبون » فى بنية الاقتصاد والمجتمع الحديث « الانفتاحى » ، وبين « المستبعدين » الذين يعيشون على هامش المجتمع والاقتصاد الوطنى ، ويقومون بأعمال هامشية متقلبة الدخل .. ويعجزون عن إشباع حاجاتهم الاساسية من توظف ، وإسكان ، وصحة ، وأمان .

فليس عبثا إذن أن نجد أحياء مثل « عين شمس » و « بولاق الدكرور » و « حى المنيرة الغربية » و « ريف الهرم » بمدينة القاهرة الكبرى – تمثل المرتع الخصيب لنشاط الجماعات الاسلامية المتطرفة . وليس صدفة أيضا ، أن نجد قرى ومراكز محافظات الفيوم ، وبنى سويف ، والمنيا وأسيوط ، وسوهاج ، وقنا تشكل المصدر الاساسى لتجنيد شباب الجماعات الاسلامية « المتعلم » و « المدرب على السلاح » ، والذى يعبر عن سخط قاع المجتمع الذى خرج من بين أعطافه ، ليقود عمليات تكفير المجتمع المدنى « الفوقى » ويسعى لاغتيال رموزه من حكام وساسة ومثقفين على السواء .

إنه لشرخ عظيم حقا فى كيان الوطن ووجدان المجمتع ، لابد من تداركه قبل فوات الاوان ، فليس « بالاجراءات الامنية » يتم اقتلاع جذور المشكلة .

المجتمع المدنى والانتخابات الجديدة لمجلس الشعب

فى ضوء ماسبق ، يبرز التساؤل : اين تقع إنتخابات مجلس الشعب الجديد من حركة « المجتمع المدنى المصرى » بشقيه الفوقى والتحتى ؟

فى تقديرى : أن مجلس الشعب « القادم » (مثله فى ذلك مثل أى « مجلس شعب » سابق أو لاحق) – رغم أهميته التشريعية الكبرى – يحتل فى ظروف بلادنا رقعة محدودة للغاية من مساحة الطموحات الديمقراطية لشرائح إجتماعية واسعة من الناس .

لاتحيلوا الاوراق لرئيس الجمهورية

في مناخ لايسوده العقل ، ولم تتحدد بعد ملامح الديمقراطية ، يتوجع فكر المثقفين وهم يمتخضون لولادة الانسان الجديد في عصر تتجاوز فيه البشرية كل رواسب وعقد الماضي ..

ان صناعة انسان القرن الواحد والعشرين قد بدأت من الآن حيث أزيلت الأسوار الوهمية الفاصلة بين الشعوب وتحرر الجميع من عبادة صنم الفرد ، وأطاحت الشعوب بكل معوقات الحرية والديمقراطية . وأمام هذه التغيرات ، أصبح من البديهي ضرورة استخدام أدوات العصر لتتمكن البشرية من العبور للمستقبل دون اعاقة الالتفات للوراء الا للعبرة والتجاوز .

من هذه المقدمة نعيد قراءة « البرواز » الذى جاء بجريدة الاهالي في ١٤/١١/٩٠ « نداء لرئيس الجمهورية من أقباط مصر » للقارىء ممدوح بشري بخصوص الانتخابات الحالية لمجلس الشعب .

ابتدأ « النداء » باظهار معاناة الاقباط على أرض الكنانة ، ثم أوفى عرضا للوحدة والاندماج بين الأقباط والمسلمين بصيغة « الماضي » ، حتى حينما ذكر حقيقة استخدام ماء النيل للجميع ، وتنفس الهواء واشراقة الشمس ، كانت أيضا من ماثر « الماضي » !

وحدد « النداء » القضية في إحجام ترشيح الحزب الوطني لعدد مناسب من الأقباط وبالاخص في دوائر الكثافة القبطية الاكبر ! فانهم جميعا من مؤيدى الحزب الوطني !

كما يؤكد « النداء » بانه منذ نشاة البرلمان وهناك تخصيص لمقعد قبطي لتلك الدائرة !

ويختتم « النداء » بالرغبة في الحفاظ على الوحدة وعدم التفرقة ، وانقاذا لشعبية الحزب الوطني بالتماس اعادة النظر في الترشيحات مع تعيين ممثلين اقباط عن تلك الدوائر ضمن القرار الجمهوري !

وفي الحقيقة فانه أمام هذا « النداء » المثير نود تسجيل بعض الملاحظات التي تنبع من ضمير وطني صادق :

أولها شكلي ، حيث يرفع أحد المواطنين نداء لرئيس الجمهورية من أقباط مصر دون تفويض أو توكيل .. !

ولقد اعترضنا في مواقف مختلفة على كل من يتصور أنه يتحدث باسم الاقباط مهما كان وضعه .

ان الاقباط كمواطنين مصريين لايتحدث باسمهم أحد ، فهم ليسوا حزبا أو تجمعا لاقلية مغلوب على أمرها ، بل هم مواطنون عاديون سواء دخلوا البرلمان او لم يدخلوه .

وان كان ثمة تفويض شعبي قبطي لرئاسته الدينية ، فإنه يتعلق بامور أخرى تخص العقيدة والايمان وهما ليسا مطروحين على بساط البرلمان .. !

وأقباط مصر كغيرهم ، يطرحون قضاياهم السياسية والوطنية عبر القنوات الشرعية ومن خلال كل التنظيمات القائمة التي يستطيع كل مصرى اقتحامها بالوسائل الشرعية كمواطن صالح .

وثاني الملاحظات ، جوهري .. اننا نرفض التمثيل الديني في المجلس وفقا لمناطق الاكثرية كما يرسم « النداء » . ولن نقبل إدعاء « النداء » بتاييد هذه الاكثرية من أقباط دائرة بعينها للحزب الوطني حتى يرضى مسئولو الحزب عنهم فيرشحون لهم واحدا منهم !

فالاقباط كغيرهم ، أعضاء في كل الاحزاب أو مستقلون لاينتظرون الوصاية والرضى الحزبي . والغيرة الوطنية لاتحتاج الى تدعيم رئاسي .

ويعز علينا وصف دعائم المحبة والود بين أفراد الوطن الواحد بصيغة الماضي ، لان المحبة لن تموت أبدا وهى قائمة فعلا بين الجميع . وأعداء المحبة هم أعداء أنفسهم ، وأعداء أهل دينهم ، وأعداء الوطن كله ...

إن الاقباط المثقفين على وعي بعدم زجهم طرفا في مواقف غريبة متطرفة يتعرض لها الوطن كله ، ولن يتخذون منها أداة للشكوى العنصرية ..

كما نرفض الكارثة الاخرى البديلة التي اختتم بها « النداء » بالتماس التعيين .

نقول كارثة لان التعيين يعني مزيدا من تاكيد الطائفية ، وتعني في المقام الاول عجز القبطي عن اجتياز الامتحان الشعبي في الانتخاب . وبدلا من بث الوعي الحضاري في اختيار الافضل دون الانتباه الى موضوع الدين ، يعود بنا « النداء » الى تاكيد التخلف ..

نحن وفي ظل عالم يتغير فيه كل شيء وبسرعة فاقت كل الحدود ، هل يظل الناس يحتكمون بعقلية الماضي ؟

مهندس أمير حبيب

الديمقراطية.. والأمن.. المقاطعة.. مصادرة للرأى..

بقلم: محفوظ الانصارى

- الشعب المصرى . يبدأ صباح اليوم «الخميس» عملية اختيار ممثليه فى مجلس الشعب

● بينما بعض احزاب المعارضة مازال على موقفه من الانتخابات والدعوة لمقاطعتها ..

- الرئيس مبارك ، اعلاء لاحكام القضاء ، واحتراما للقانون ، وصونا للدستور .. يحل مجلس الشعب السابق ، ويصلح عورة بنود قانون الانتخابات ..

● فى حين .. تظل «لعبة» الطعن ، والمشاكسة .. وهواية «التقاضى» .. و«رياضة» التفسير والاجتهاد والشرح على المتون ، وللنصوص ، مندفعة فى طريقها بلاهوادة .. وبلاتوقف

قبل تعديل القانون وقبل صدوره ..

بعد صدوره ، وقبل العمل به أو قيام المجلس ..

- اللواء محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية يؤكد النزاهة والحيدة .. يتحدى ادارة اية انتخابات سابقة ، بمثل نظافة وحرية انتخابات عام ٢٩٩٠ .

● فى الوقت الذى تواصل فيه «صواريخ» المعارضة مطلقة نيرانها ، وسمومها ، المليئة بالاتهامات ، وبالتزوير وبالتدخل على حين تدعى موقف العصيان والتمرد وعدم المشاركة ..

- بعض القوى السياسية ، وبعض الاحزاب المعارضة ، تقسم بأغلظ الايمان ، انها نفضت نفسها بعيدا عن لعبة الانتخابات .. وغسلت ايديها منها .. وتطالعنا كل يوم باسماء وقوائم من «قرر الحزب» فصلهم من عضويته ، لخروجهم على الالتزام الحزبى ..

● هذا .. والحقائق والارقام تؤكد عكس ذلك .

تؤكد ان حوالى ٣٠٠ مرشح هم من احزاب المعارضة المقاطعة للانتخابات ، يخوضون وبعنف المعركة . وبتأييد علنى وخفى من قواهم السياسية ، ومن احزابهم . بالمال ، وباللافتات والتجمعات والسرادقات ..

تخوض هذه القوى والاحزاب السياسية «المقاطعة» المعركة ، تحت «عنوان المستقلين»

واذا جاز لنا ان نقدم بعض الارقام التى كشف لنا عنها وزير الداخلية نقول :

● ان مرشحى الوفد «المستقلين .!!» ٨١ مرشحا .
● ومرشحو العمل «المستقلين .!!» ٦٩ مرشحا .
● مرشحو الاخوان المسلمين «المستقلين .!!» ١٥ مرشحا ..
● مرشحو الجماعات الدينية «المستقلين ..!!» ١٠ مرشحين
● مرشحو حزب الاحرار «المستقلين .!!» ٣٥ مرشحا

هذه هى الملامح العامة للصورة بجانبيها :
- جانب الحقيقة
- وجانب الزيف

والتى ستحاول قراءتها بقليل أو كثير من التحليل المعمق ومن خلال لقاء صريح جاد وممتع مع اللواء عبد الحليم موسى . وكبار مساعديه ، ورجاله الذين يتولون الاشراف على واحدة من اهم المعارك البرلمانية فى تاريخ مصر .. هذا اللقاء الذى تواصل لاكثر من ٤ ساعات ..

● ● ●

الانتخابات النيابية فى العالم .. خاصة ماتجرى منها على اساس التعددية الحزبية ، وليس على اساس الحزب الواحد ، لها اكثر من وظيفة واكثر من هدف ..

واذا كان المبدأ الاساسى للانتخاب ، هو الاختيار الحر ، والانتخاب المستقل ، ارادة وقرارا ..

فلايصح مطلقا ، ان تتحول الارادة الحرة ، أو القرار والخيار المستقل ، عقابا يمارس ضد النـاس .. ضد الجماهير .. وضد الوطن .. وتحت أى مسمى ، أو تحت أى ادعاء ، حتى وان كان «طعنافى ذمة الحكم» ، أو « اتهاما مسبقا » لايقوم على دليل بتزوير أو تدخل لم يقع بعد .. حيث لم تبدأ عملية الاقتراع ..

واذا كان من حق كل حزب سياسى - حاكم أو معارض - ومن حق القوى السياسية ، ان تسعى إلى الوصول للحكم - وهو حق دستورى ديموقراطى لاجدال فيه - اذا كان هذا حقها .. فليس من حقها على الاطلاق ، ان تفرض وصاية أو تصادر حقا مقدسا .. لابد وان يمارس بالايجاب ، وليس ابدا بالسلب ..

لابد وان يمارس هذا الحق .. حق الانتخاب وحـق الترشيح ، بالعمل ، بالمواجهة ، بالتصدى ، وبالاعلان الصريح ، رأيا وقولا واختيارا ..

فبناء الديموقراطية .. وترسيخ وتثبيت قيمها ، لايقوم ، ولايشتد عوده بالمقاطعة ، أو بالادعاء ، مهما كانت درجة الاثارة فى الشعارات المستخدمة ، والاتهامات الموجهة لهذا الطرف أو ذاك ..

غرس السلوك الديموقراطى وزرع قيم الديموقراطية فى عقول ونفوس الشعب يحتاج إلى رعاية ، وإلى تربية ..

يحتاج إلى تثبيت الامل يقينا فى وجدان الناس
يحتاج إلى شد العزائم ، بالمثابرة والاصرار والاقتحام الواضح ، وضوح شمس النهار ..
يحتاج منا جميعا إلى الخروج .. كل شاهرا «صوته» حازما حاسما فى اختياره .. مع هذا وضد ذاك ..
لايحتاج ابدا إلى تقاعس ..
لايحتاج إلى بلادة أو «ترنح» يبقى الناس فى بيوتها بلامشاركة ، بلاتفاعل أو انفعال ..
فتجارب الشعوب .. افرادا وجماعات ، هى زادها وسلاحها .. هى رصيدها فى صنع المستقبل ..
وفى تشكيل المصير ، وضرب المستحيل ..
التجارب ، لدى الافراد والجماعات ، هى السماد الذى يغذى النبت ، ويورق الزرع وينضج الثمار ..
والتجارب التى نعنيها ، مليئة بالانتصار ، والانكسار .. مليئة بالدروس ، التى يفرزها العمل والسعى ، والحركة الدءوبة المتطورة ..
المؤسف .. انه يبدو ، وكأن تجارب بعض قوانا واحزابنا السياسية ، قد «ربطت» أو توقفت عند تكنيك واحد ، أو فكرة واحدة .. تعتمد على الخديعة .. تعتمد على العمل بوجهين ..
- موقف معلن يتمثل فى مقاطعة عالية الصوت ..
- وممارسة «مستحية» أو خجولة ، تتسلل ، تحت توصيفات «المستقلين» أو الشاردين المتمردين ..

● ● ●

والسؤال .. هل صحيح ان حزبى الوفد والعمل ، وغيرهما قد اعلنا المقاطعة ، خوفا من تدخل الحكومة ، أو من تزوير الداخلية ..؟!!
ام ان مصدر الخوف شىء اخر ..؟!
بكل تأكيد الشىء الاخر هو السبب ..
● هذا «الاخر» بعضه واضح صريح ، ومعروف ، وهو تجنب الاحتكام إلى الشعب ، والبعد عن هذا الضوء الكاشف لاحجام الاحزاب والقوى السياسية فى الشارع المصرى ..
● بعضه «الاخر» ، غير مرئى .. حسابات ، بعضها «مشبوه» أو مستورد .. وبقيتها تكتيكات «تحتية» ، تفسح المجال «للعمل السرى» وللعمل غير المشروع .. بقيتها عمل فى الظلام ، يستهدف الاستقرار والبناء السليم والمنظم لهذا البلد ..
والا .. لماذا كل هذا الاصرار على المقاطعة ، وقد حرص رئيس الجمهورية ، على ان يؤكد الحيدة ، والحرية وعدم التدخل ..؟!
لماذا وقد حرص مبارك على ان يلتقى بزعيم الوفد فؤاد سراج الدين . عله يمسك باللمحة أو المبادرة ، ويعيد النظر فى موقفه .. عله يدخل فى حوار بناء مع الرئيس حول الضمانات اذا اراد ..
وحول تمكين النهج الديموقراطى وحمايته ..

وحول ضرورة تعبئة كاملة ومن كل القوى ، توقظ الوعى ، وتزيل «الوخم» وتفتح ابواب الامل وتثرى تجارب الناس ، بالمشاركة ، والمنافسة الشريفة ..؟!

لماذا الاصرار على المقاطعة .. وقد قرر مبارك الا يشارك بقلمه فى «شطب» اسم مرشح من قوائم حزبه .. وقد قرر الا يفرض رأيا أو يسمح لاحد من حزبه ان يفرض هذا الرأى ..؟

لماذا وقد اعلن مبارك ، ان الاسماء المعلنة من الحزب الوطنى ، ليست الا قوائم أو اسماء للاسترشاد ، لا للفرض والتمسك ..

ثم ترك الباب مفتوحا لمن يريد ان يدخل المعركة مستقلا ، ودون عقاب .. ودخل من حزب الحكومة بموجب هذه السماحة اكثر من ٧٨٩ مرشحا اخرين أى ضعف عدد من اختارتهم امانة الحزب ..؟!

وعلى اية حال وايا كانت الاسباب ، التى دفعت بعض القوى والاحزاب السياسية فى مصر إلى المقاطعة والدعوة لها .. ثم التسلل فى الوقت نفسه عن طريق المستقلين ..

فالذى لاشك فيه .. ان مثل هذا السلوك ، سلوك غير ديموقراطى .. ويبدو ان سنوات الغياب بالعزل ، أو بالحرمان من الديموقراطية فى ظل الحزب الواحد ، مازالت «رابضة» ببصماتها على بعض العقول ..

حتى وان تحدثوا بالعكس .. وحتى وان تشدقوا بالديموقراطية ..

واغلب الظن ، ان رياح الديموقراطية ، التى اخذت تهب على العالم ، مكتسحة امامها كل بقايا التسلط والفردية والوصاية ومصادرة الحقوق .. هذه الرياح لن تسمح للادعاءات الجديدة ان تسيطر ، أو تسود أو تسلب حق الناس فى الترشيح والانتخاب والممارسة ، حتى وان تمسحت بمسوح الحرية وارتدت لباس الديموقراطية ..

●●●

ثم يبقى السؤال .. لماذا كانت وستكون انتخابات اليوم ، واحدة من اهم الانتخابات التى جرت فى مصر على اساس التعددية والحرية الفردية والحزبية ..؟!

بكل الوضوح .. مصر والعالم يمران بمرحلة من اخطر المراحل ، واكثرها حسما ..

مرحلة يتشكل ويتخلق فيها عالم جديد بنظام جديد واحكام جديدة ...

والمسألة .. اما ان نكون جزءا من هذا العالم الجديد أو لانكون ..

احد شروط المشاركة .. بل اهمها هو ، الديموقراطية بكل ماتحمل وتعني من حرية ، من تقدم ، من علم ، ومن بناء للفرد وللمجتمع والامة ..

الديموقراطية .. بما تعنيه من حماية لحقوق الانسان ..

حقه فى القول والتعبير والاختيار والعمل ..

حقوق الانسان الفرد فى المجتمع ، المندمج معه ، المتفاعل مع

قضاياه .. وليس الخارج عليه ، المعتدى على حقوق الغير ، او المدمر ، المكفر للجماعة ..

بهذا المفهوم .. تدخل امم بكاملها ، وبقوتها ، وعظمتها وسلاحها ، هذه الحظيرة الدولية الجديدة ..

تدخل مشاركة .. تتعلم وتتقدم وتتعاون ..

تأخذ وتعطى .. ومشوارها طويل ..

فالديموقراطية ، والحرية ، ليستا قرارا يصدر أو رغبة تعلن ، أو نوايا ، تنثر هنا وهناك .. انما هى قناعة ، ونظام وممارسة ، تخلق جميعها تراكما ذهنيا ووجدانيا ينعكس سلوكا طبيعيا ، دون «صنعة» ودون ادعاء .. ودون تشدق بكلمات فارغة من أى مضمون ..

والديموقراطية بهذا المعنى .. ليست دعوة جامحة ، غير منضبطة .. تنتهى بالفوضى ..

انما هى نظام يحمى المجتمع .. ويحمى افراده وجماعاته ..

الديموقراطية قواعد وقوانين ، تقود الامم ، بتفاعل خلاق بين الفكر والخيال والعلم .. تفاعل بين الاراء والاجتهادات دون طغيان أو احتكار .. هى احتكام للناس يحرسه القانون وتصونه النظم .. فيتحقق الامن للديموقراطية وللناس ..

ولهذا كله .. فواجب الممارسة فريضة .. والصوت امانة لابد من ادائها .. بعيدا عن الوصاية .. وبعيدا عن المصابرة ..

محفوظ الأنصارى

قبل بدء التصويت.. وزير الداخلية «للجمهورية»

كل الأحزاب والتيارات.. فى الانتخابات اليوم

٨١ مرشحا للوفد - ٦٩ للعمل - ٣٥ الأحرار

٢٥ مرشحاً للإخوان والجماعات الإسلامية

مبارك منحاز لكل المرشحين

نزاهة إنتخابات ٩٠ تتحدى ماقبلها

حصانة للجان الإنتخاب.. ولا تدخل للشرطة

أعلن اللواء محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية، ان انتخابات مجلس الشعب اليوم تتم بمشاركة جميع الاحزاب والقيادات السياسية التى أعلنت ظاهرياً مقاطعتها للانتخابات .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الجمهورية
التاريخ : ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠

وزير الداخلية.. فى حوار «للجمهورية» الاسبوعى

أكبر إشراف قضائى على الإنتخابات فى تاريخ مصر

مشاركة التجمع شجاعة ومرشحوه شعبيون

قدمنا للأحزاب كل المعلومات الأمنية عن مرشحيها

رفضت ترشيح الحزب لى.. إلتزاماً بالحياد

اشترك فى الحوار:
محفوظ الأنصارى
سعد هجرس
محمود نافع
حسن الشايب
أعده للنشر:
حسن عامر
تصوير:
ابراهيم عمر

وأكد وزير الداخلية فى حديث خاص « للجمهورية » قبل ساعات من بدء التصويت ، أن الرئيس حسنى مبارك منحاز لكل المرشحين باعتبارهم مصريين .

وقال ان هناك ٨١ مرشحا لحزب الوفد ، لم يفصل الحزب من عضويته سوى ٤١ منهم ، وهناك ٦٩ مرشحا من حزب العمل و٣٥ من حزب الاحرار و١٥ مرشحا للاخوان و٦ مرشحين للجماعات الاسلامية .

وقال الوزير إننى أتحدى بنزاهة إنتخابات اليوم ، أى إنتخابات سابقة وأضاف ان الاشراف القضائى على هذه الانتخابات لم يحدث له مثيل فى تاريخ الانتخابات المصرية وان لجان الانتخاب لها حصانة ولا تدخل للشرطة .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠

اليوم .. يوم الانتخابات التشريعية ..

يوم إمتحان الامة بكل أطرافها : المواطنون . السلطات المحلية والقضائية . المرشحون . الاحزاب .. والصحافة .. والتليفزيون ..

لكن وزير الداخلية يواجه وحده أصعب الامتحانات .

أخطر المسائل المطروحة عليه :

كيف يؤمن إرادة الشعب وإختياراته . وحماية القانون من العبث والتلاعب ..

كيف يكون أمينا . محايدا . نزيها . حاميا للنظام وغير منحاز ..

كيف يؤدى مهمته بعيون لا ترى إلا بالامر . ولا يسمع إلا بالطلب ، ولا يتكلم إلا بالتعليمات . لا يتغافل عن الالاعيب الانتخابية الموروثة والمستحدثة . ويردع المتلاعب . ويحمى الشريف . ويفصل فى الشكاوى الكيدية والمكائد .. يمنع الاشتباكات المشحونة بالحريق . ويطفىء نيران المصالح . ويهدىء المنافسات المسمومة . ويحمى المعتدى .. والمعتدى عليه ..

كيف يصون الاصوات . وصناديق الاقتراع وحقوق الناخبين وإختياراتهم .. والمرشحين وحقوقهم .

وأيا كان الاداء .. فإن الجزاء فى إنتظاره دائما .. إتهامات وشكوك . عليه أن يتلقاها بصبر الصابرين . وحلم المؤمنين . وشجاعة الرجال .

□ المهمة مستحيلة . أليس كذلك ؟

- لا .. ليست مستحيلة بعون الله وقدرته ..

□ كيف ولماذا ؟!

ويبدأ الحوار مع اللواء محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية ليمتد أربع ساعات .. عشية إمتحانه .. وإمتحان الامة !

□ قلنا له : سمعناك كثيرا تقول ان إنتخابات ١٩٩٠ مختلفة عن غيرها .. ماذا تعنى بالضبط ؟!

● ● أجاب : نعم الانتخابات مختلفة شكلا ومضمونا .. من حيث الشكل فهى تجرى بنظام الترشيح الفردى لا بنظام القوائم الحزبية . ومن حيث المضمون فإن الوزارة تلتزم بالقانون والحياد .. وعدم الانحياز لحزب الحكومة أو أحزاب المعارضة . أو التحيز لمرشح ضد الاخر ..

□ قلنا له : ما تقوله بالضبط سمعناه من كل وزراء الداخلية السابقين ؟!

● ● قال : أنا أعنى ما أقول . ستكون إنتخابات نزيهة ومحايدة بعون الله . كل الناس تتحدث عن إنتخابات ممدوح سالم عام ١٩٧٦ .. سوف تكون إنتخابات ١٩٩٠ .. بنفس النزاهة . وربما تفوقت عليها أيضا .

إنحياز الرئيس

□ سألناه : كيف تكون الوزارة محايدة .. ووزيرها عضو فى حكومة حزبية ؟!

● ● أجاب : أنا عندى تعليمات واضحة من رئيس الجمهورية .

قال لى : الانتخابات أمانة ستحاسب عليها يوم القيامة .

وقال لى أيضا : كل المرشحين مصريين .. وأنا كرئيس للدولة منحاز لكل المصريين . لست منحازا للحزب الوطنى .. بل منحاز لكل الاحزاب . ثم ان ترشيحات الحزب الوطنى إرشادية فقط .. والقرار النهائى للناخبين . ولابد أن نحترم إرادتهم ..

من ناحية أخرى . أنا راجل التزم بكلمتى . مستعد أدافع عنها حتى النهاية . وأنا ملتزم باجراء إنتخابات حرة ونزيهة مهما كان الثمن ..

□ قلنا له : تحدثت عن إختلاف إنتخابات ١٩٩٠ من حيث الشكل .. أى باعتبارها إنتخابات فردية بعد عشر سنوات من إنتخابات القوائم النسبية .. هل هناك صعوبات فى الانتقال من القوائم إلى الفردى ؟!

● ● اجاب : انا لا أجد صعوبة . الصعوبة تعانى منها أحزاب المعارضة . ولهذا سارعت باتهام الوزارة أنها تستعد لتزوير الانتخابات . أنا قلت بالتحديد ، أن الانتخابات بنظام القوائم النسبية كان أفضل لاحزاب المعارضة . لانها كانت تستطيع بمجموع الاصوات على مستوى الجمهورية أن تدخل البرلمان .. الان المسألة لن تكون سهلة . لان الفائز يحتاج إلى الاغلبية المطلقة . وفرصة النجاح بهذا المعيار أقل بالتأكيد ..

بمجرد أن قلت هذا الكلام صرخت المعارضة .. « اشهدوا ياناس .. وزارة الداخلية تستعد للتزوير » ..

طيب ماهى مصلحتى فى تزوير الانتخابات ..

أنا رفضت أن تكون لى مصلحة مباشرة عندما رشحنى الحزب الوطنى .. قلت للحزب .. كيف أكون محايدا .. ومرشحا فى الوقت نفسه .

وعندما علم الرئيس مبارك بهذا الموقف شجعني .. وقال لي أنت على صواب ..

أعباء الحياد

□ قلنا له .. إجابتك فتحت الطريق لطرح موضوع ترشيح الوزراء . ألا تشعر انهم عبء على حياد الوزارة ؟!

● ● أجاب : لا أبدا . أنا فكرت في المسألة جيدا . وفي تقديري ان ترشيح الوزراء عملية مقبولة بالنسبة للنظام البرلماني الديمقراطي ..

المفروض طبقا لهذا النظام أن تشكل الوزارة من أعضاء من البرلمان . لكن نظامنا الدستوري لاينص على ذلك بحرفيته ولا يمانع في وجود وزراء برلمانيين . ووزراء غير برلمانيين .

من هذا المنظور .. لا أرى عيبا .. أو عبئا في ترشيح الوزراء . لكن المهم أن أكون حريصا في حماية حرية الاداء عند التصويت . وأن أمنع تماما أى عملية ضغط أو إستغلال نفوذ للتصويت لصالح أحد المرشحين حتى لو كان وزيرا .

وأعتقد أن وزارة الداخلية لها تجارب في هذا المجال . فقد أشرفت على إنتخابات أسفرت عن عدم فوز بعض الوزراء ..

ومع ذلك استمر هؤلاء الوزراء في اداء مهامهم الوزارية دون تأثر بالنتيجة .. لان أداء المهام الوزارية . أمر يختلف تماما عن قضية الانتخابات ونتائجها .

□ قلنا له : لكن الوزارة تتحمل عبئا خاصا بالنسبة للوزراء المرشحين .. سواء السابقين أو الحاليين .. واحيانا يكون العبء سلبيا . كما هو حادث بالنسبة لاحمد رشدى . وحلمى الحديدى ؟!

● ● أجاب : وماذا حدث مع الاثنين ؟!

□ قلنا له : هناك مثلا تعليمات لرجال الامن بعدم مساندة أحمد رشدى أو الظهور معه .

أما الحديدى .. فقد تعرض للاعتداء بالضرب دون أن يحميه الامن ؟!

● ● قال : أحمد رشدى هو الذى يتجنب الظهور مع رجال الامن . رغم انه وزير داخلية سابق . ومستهدف . وعليه حراسة . لكنه لايحب ان يبدو أمام الناخبين في حماية الامن . وقد اتصل بى وأكد لى انه يقدر تماما جهد الوزارة . وانه ملتزم وحريص على أمن المعركة الانتخابية . أما واقعة الاعتداء على الدكتور حلمى الحديدى فهى غير صحيحة بالمرة

ضمانات ضد العبث

□ قلنا له : نحن نصدق تماما أنك ملتزم بنزاهة الانتخابات . لكن ماهى الضمانات ضد عبث الاخرين ؟!.

● ● أجاب : الضمانة الاولى . الناخب ذاته . المواطن . صاحب الصوت الانتخابى . لابد أن يمارس حقه . يذهب إلى اللجنة . ويعطى صوته لمن يستحقه ..

ان ذهاب المواطن إلى اللجنة الانتخابية يكشف لنا عن وقائع كثيرة . ربما يكشف له ان إسمه غير مسجل . أو ان هناك أسماء غير حقيقية مدرجة بجداول الناخبين . أو ان إسمه تم تسديده في الصندوق دون أن يعرف .. هذه بعض المصائب الخفية في العملية الانتخابية .. وهى مصائب مسئول عنها المواطن أولا . لا وزارة الداخلية

□ سألناه : من المسئول عمليا عن صحة الجداول الانتخابية .. وزارة الداخلية أم المواطن ؟!

● ● أجاب : لا .. المواطن .. وللاسف المواطن لايمارس حقه . ويحملنا كثيرا من المشكلات ..

□ كيف ؟!.

● ● قال : المفروض طبقا للقانون أن تفتح الجداول الانتخابية للحذف والاضافة من أول ديسمبر حتى نهايته من كل عام . كل مواطن بلغ السن القانونى للانتخاب يسجل إسمه . لكن هذا لايحدث بمعدلات عالية .

والمفروض أن وزارة الصحة تخطرنا كل عام بأسماء الراحلين عن عالمنا حتى يتم إزالة اسمائهم من الكشوف . وهذا يحدث أحيانا . وأحيانا لا يحدث .. أو تأتى كشوف الموتى بعد الموعد القانونى ..

بعد ذلك تعلن جداول الناخبين في مديريات الامن . ومقرات الجمعيات الزراعية . والسجل المدنى . وأقسام الشرطة . ومن حق أى مواطن أن يقدم طعنا . إذا رأى خللا أو خطأ بالجداول الانتخابية .. وتتولى لجنة قضائية خاصة النظر فيما يقدم من طعون . لكننى أعتقد أن المواطن المصرى لايمارس هذا الحق على نطاق واسع . لايراجع الجداول . ولايطعن ..

فقط يشايع الاقوال الشائعة أن وزارة الداخلية تزور الجداول . وتحتفظ بها بأسماء الموتى .. وتستخدم هذه الاصوات لصالح مرشحى الحكومة .

والحقيقة واضحة .. أن سلبية المواطن هى سبب المشكلات . وهى التى تعطى فرصة للطعن في ذمة الوزارة .

جريمة العمدة

□ قلنا له : سمعنا أن مشكلة الجداول الانتخابية ليست في الحذف والاضافة فقط .. بل في تكرار الاسماء في أكثر من جدول ؟!

● ● اجاب : لايحدث ذلك .. إلا في حالات إستثنائية ونادرة . وضبطنا بعضها ..

آخر الوقائع التى ضبطناه : أن أحد العمد في إحدى القرى أضاف إلى الجداول أسماء كل أبناء القرية الذين هاجروا منها إلى القاهرة والاقاليم الاخرى . وأضاف للقوائم أسماء كل نساء القرية .

فعل ذلك تحسبا لانتخابات العمدية .

لكن النص القانونى يحمى الجداول الانتخابية . ضد تكرار الاسماء . ويقضى أنه في حالة نقل أحد الاسماء من جدول إلى جدول اخر ، على صاحب المصلحة أن يتقدم بطلب كتابى . للجهتين . بحيث يلغى إسمه من الجداول القديمة . ويضاف إلى الجداول الجديدة .

□ قلنا له .. حتى عملية النقل يبدو أنها معرضة للتلاعب . فقد سمعنا أن أحد الوزراء نقل أصوات العاملين في الشركات التابعة له إلى دائرته الانتخابية ؟!

●● قال : هذا محظور في فترة الانتخابات . ولا أعتقد أن النقل تم الان . ربما تم العام الماضى . أو قبل الشروع فى الانتخابات شهور أو أيام .

النص القانونى يقضى بإمكانية نقل الصوت الانتخابى من دائرة إلى أخرى طوال العام .. باستثناء فترة الانتخابات .

دائرة الضمانات الاخرى

□ قلنا له .. ما هى الضمانات الاخرى إذا كان المواطن سلبيا . ولا يشكل الضمانة الرئيسية لصحة الانتخابات ؟!

●● أجاب : إذا كنتم تقصدون الضمانات القضائية فأنا أطمئنكم . لقد إتفقنا مع وزارة العدل على إنتداب ٢٠٨٧ قاضيا للاشراف على عملية الانتخابات فى مراحل التصويت والفرز وإعلان النتيجة .

هذا العدد يشكل أكبر قوة قضائية تم إنتدابها للاشراف على الانتخابات فى تاريخ مصر حتى الان .

وتقضى الخطة بأن يتولى القضاة الاشراف على اللجان العامة .. واللجان الفرعية أيضا . وأن يتحرك القاضى بين عدد من الدوائر الفرعية فى حدود خمسة كيلو مترات .

ببساطة سيكون فى إمكان القاضى الانتقال بين لجنة وأخرى فى حدود ٢٠ إلى ٣٠ دقيقة .

ولم نكتف بذلك ، بل إتخذنا ضمانا آخر .. بإنتداب رجال الادارات القانونية بالحكومة والقطاع العام لكل لجان التصويت والفرز .

الضمانات من المنبع

□ قلنا له : لماذا لاتمتد الضمانات إلى المنبع .. أى إلى مرحلة إختيار المرشحين . فلا تقبل أوراق ترشيح الاميين أو من تحوم حولهم شبهات قوية ؟!

●● أجاب : فكرة الضمانات من المنبع ضد الدستور ..

الدستور صريح جدا . كل مواطن له الحق في ترشيح نفسه للمواقع التمثيلية بشرط إنتفاء الموانع القانونية . ومع ذلك فإن الحزب الذى طلب بيانات أمنية عن مرشحيه .. قدمت له البيانات اللازمة . بل وحذرت فى بعض المواقف من ترشيح عناصر معينة . قلت إن عليها شبهات تجارة مخدرات او إنحرافات . بل وحذرت أيضا أن بعض المرشحين سيصدر بحقهم أحكام نهائية أثناء المعركة الانتخابية وحدث هذا . وبعضهم سيقبض عليه جنائيا أثناء المعركة الانتخابية .. وحدث هذا أيضا .

لكن المهم أن بعض الاحزاب أخذت بتحذيراتى .. البعض الاخر لم يأخذ بها . والنتيجة اننا نرى بعض المرشحين تحوم حولهم الشبهات .

□ سألناه : لماذا لم ترفض الداخلية اوراق ترشيحهم ..؟!

●● أجاب . قلت لكم ممنوع دستوريا . ثم ان القانون يؤكد ان المتهم برىء حتى تثبت ادانته .. وتنص اجراءات الترشيح على ان يتقدم المرشح بصحيفة احوال جنائية والصحيفة لاتذكر الشبهات ولكنها تذكر فقط الاحكام .

□ قلنا له : وماذا عن المرشحين الاميين ؟!

قال : بصراحة وبعد ٣٨ عاما بعد الثورة والتعليم المجانى المفروض الا نسمح للمواطن الامى بالادلاء بصوته الانتخابى .

اما بالنسبة للمرشحين فهناك شرط امتحان القراءة والكتابة ونحن نجرى هذا الامتحان لكل مرشح كما ان لجان الطعون تستطيع الفصل فى الحالات الاخرى ..

ومرة اخرى وبعد ٣٨ عاما من التعليم المجانى .. المفروض ان يكون المرشح حاصلا على الاعدادية كحد ادنى .. اما القراءة والكتابة .. فهو شرط مضحك ..

□ سألناه : كيف تقبل الاحزاب ذاتها ترشيح الاميين ؟!

●● اجاب : الاحزاب عاوزه عضوية .. عاوزة طوابير ولهذا تقبل كل من يتقدم لها .

طبعا انا لا اطعن فى شرف او كفاءة الاميين بالعكس .. بعض هؤلاء من أشرف الناس .. واكثرهم رجولة وشهامة .. ويتمتعون بشعبية واسعة .. ولهذا ترشحهم الاحزاب .. وكثيرا مايفوزون فى الانتخابات .

الدعاية كنز لايفنى

□ سألناه : بالشعبية وحدها ام بالفلوس .. والدعاية ؟!

●● اجاب : لا بالشعبية .. لانهم اكثر الناس خدمة للناس واكثر ارتباطا بقواعدهم الشعبية .

□ قلنا له : لكن هناك من ينجح بالفلوس ؟!

قال : بالرشوة يعنى

□ قلنا : لا .. بالانفاق الهائل على المعركة الانتخابية ..

●● قال : طبعا هذا ضد القانون .. لان النص يلزم كل مرشح الا تزيد نفقاته عن خمسة الاف جنيه

□ قلنا له : لكن بعض المرشحين او اغلبهم يتجاوزون الرقم بمعدلات كبيرة .. كيف تضبطون اذن عملية الانفاق ؟!

●● اجاب : انا من حيث المبدا كنت ضد فكرة الحد الاقصى للانفاق على المعركة الانتخابية لكن المستشارين القانونيين فى الوزارة لهم راى اخر أن نضع الحد الاقصى كحاجز ضد الانفاق الخارجى على احد المرشحين .. وهذا طبعا كلام معقول .. لان الحرية الانتخابية تسمح للقوى الاجنبية ان ترى ان من صالحها تمويل بعض المرشحين .

ومع ذلك فمن الصعب حصر نفقات الحد الادنى .. احيانا يلجأ المرشح الى انصاره لكى يطبعوا له المنشورات والمطبوعات الخاصة به .. واحيانا يقيم السرادقات باسم انصاره ايضا .. وينطبق هذا على الذبائح والولائم وغيرها من مظاهر البذخ التى نراها احيانا .. اذن المسالة صعبة .. لكن يجب ان تكون تحت الرقابة .

غياب الشعارات الرنانة

□ قلنا له : نلاحظ ان المعركة الانتخابية هادئة .. وليست حادة .. باستثناء بعض الحوادث القليلة هل المقاطعة الحزبية سبب فى هذا الهدوء ؟!

●● قال : عن اية مقاطعة تتحدثون . كل الاحزاب مشتركة بعناصر مستقلة .

الاخوان المسلمون .. ورغم انهم تنظيم غير شرعى .. لهم ١٥ مرشحا .

الجماعات الاسلامية الاخرى .. رغم انهم يرفضون البرلمان .. ويعتبرونه رجسا من عمل الشيطان لهم ١٠ مرشحين الوفد له ٨١ مرشحا .. وقد اعترف باربعين منهم عندما اصد قرارا بفصل ٣٤ عضوا دفعة واحدة ثم ١٢ دفعة ثانية

الاحرار له ٣٥ مرشحا واخيرا العمل له ٦٩ مرشحا
اين المقاطعة اذن ؟..

□ قلنا : كيف تسمح لعضو الاخوان والجماعات الاسلامية بالترشيح رغم انهم يشكلون تنظيمات غير شرعية ؟!

●● اجاب : اعود مرة اخرى واقول الدستور صريح جدا من حق كل مواطن ان يرشح نفسه .. مادام خاليا من الموانع القانونية .

وقد دخل الاخوان مجلس الشعب فى المرات السابقة تحت عباءة الوفد والعمل . والاخوان فى الانتخابات الفردية لايحتاجون عباءة .. بل تقدموا للترشيح كمستقلين ..

□ قلنا له : اذا كان الاخوان مرشحين بالفعل لماذا لاترى شعارهم الدائم «الاسلام هو الحل» ..

●● أجاب : لانهم اتكشفوا .. الناس اكتشفت ان الاخوان يوظفون الاسلام فى عمل دنيوى . وهذا حرام .

الاسلام الصحيح بعيد عن كل هذه الترهات .

□ سألناه : كيف تتعامل الداخلية مع هؤلاء المرشحين ؟!

●● أجاب : لهم ما للاخرين من حقوق .. وعليهم ما على الاخرين من واجبات . قانون تنظيم الدعاية الانتخابية يسمح بالندوات والمؤتمرات والسرادقات والملصقات ولايسمح فقط بالمسيرات .

وهذا الاستثناء وضعناه تحفظا ضد الصدامات المحتملة بين مسيرات المرشحين .

احزاب المقاطعة

□ سألناه : بخبرتك السياسية لماذا قاطعت المعارضة الانتخابات ؟!

●● أجاب : المسأله ان المعارضة كانت تكسب جيدا فى اطار القوائم النسبية لكن فى ظل الترشيح الفردى .. من الصعب عليها ان تحقق ماكانت تحصل عليه .

واعتقد انها اخطأت بقرار المقاطعة .. اذا كان الحزب يسعى لتولى السلطة وهذا من حقه .. فان الممارسة البرلمانية جزء من ممارسة السلطة ومن صناعة القرارات .

واذا لم تحصل المعارضة على الاغلبية التى تمكنها من تشكيل الوزارة .. فانها تستطيع من خلال الممارسة البرلمانية ان توسع قاعدتها الانتخابية بالقدر الذى يضمن لها مزيدا من المقاعد فى المدة التالية .. لكن المقاطعة فى تقديرى هروب من المسئولية .

□ سألناه : ماهى حسابات حزب التجمع الذى لم يقاطع الانتخابات ؟!

●● أجاب : اعتقد ان قرار الحزب بالمشاركة فى الانتخابات قرار شجاع ومسئول .. ويعرف قواعد الممارسة الديموقراطية كما انه حزب له مواقف واضحة وآراء واضحة وله مرشحون يتمتعون بشعبية واسعة فى دوائرهم الانتخابية .

سلوك المحافظين

□ سألناه : بماذا تفسر مواقف بعض المحافظين فى الانتخابات الا بشكل هذا تدخلا وانحيازا ؟!

●● قال : المحافظون ليسوا فى دائرة اختصاصى .. ولاعلاقة لى بتدخلاتهم .

□ قلنا له : لكن بعضهم يفسد حياد الانتخابات .. لانهم يناصرون بعض المرشحين ضد البعض الاخر ؟!

●● قال : اسألوا وزارة الحكم المحلى .

□ قلنا له : ان بعض المحافظين ياخذون موقف العداء من مرشحى الحزب الوطنى .. منهم مثلا محافظ الدقهلية الذى يشن حمله ضد سعد الشربينى ؟!

●● قال : المفروض ان سعد الشربينى يتقدم بشكوى او بمذكرة للسلطات حتى تفصل فى الامر .

□ قلنا له : ماهى فى تقديرك حسابات بعض المحافظين .. وبعض المرشحين من خارج الحزب الوطنى

●● أجاب : مواقف شخصية .. وربما حسابات ومصالح

ميراث ظالم

□ قلنا له لماذا تتعرض الداخلية للشكوك من جانب المرشحين .. ولاتتعرض وزارة العدل لنفس الشكوك .. رغم ان الوزيرين اعضاء فى وزارة واحدة ؟!

قال : هذا ميراث قديم . والغريب فى الامر ان اعضاء السلك القضائى يخرجون من نفس الوعاء العلمى للشرطة .. كلانا يدرس القانون . وكثيرا مايتحول الضباط الى قضاة ووكلاء نيابة و مستشارين .

□ قلنا له : الانتخابات اليوم . وقد التزمت ورتبت لها ضمانات قضائية كافية .. ماهو دور الشرطة اذن ؟!

●● أجاب : الحياد الكامل التعليمات الى الضباط صريحة جدا اللجنة الانتخابية لها حصانة .. تحميها الشرطة . ولاتتدخل الا بتعليمات من رئيس اللجنة او القاضى .. بهذا التصور يظل الضباط والجنود خارج اللجنة .. ولايدخلونها الا بطلب .. او لفض الاشتباكات بين المتنافسين او لحماية اللجنة من اى اعتداء .

مهمتنا اذن حماية عملية التصويت .. وتامين اختيارات الشعب .. وحقوق المرشحين .

ومهمتنا ايضا حماية عملية الفرز .. واعلان ادارة الدولة .

فى هذا الاطار ممنوع تماما عمليات البلطجة والاعتداء على المرشحين او الناخبين او اعضاء اللجان وممنوع تقفيل اللجان وتسديد الخانات وغيرها من الاساليب والوسائل المفسده للعملية الانتخابية .

□ قلنا له : لم يبق الا ساعات على الانتخابات .. وعادة ماتدعى المعارضة ان الداخلية اعتقلت مندوبى المرشحين .. هل حدث هذا ؟!

●● أجاب : اتحدى بلاغا واحدا . حول اعتقال مندوب واحد .. لمرشح واحد

أمن البعد

□ قلنا له : الا تعتبر المعركة الانتخابية صعبة . لانها تجرى فى ظروف غير طبيعية داخليا

[←]

وخارجيا .. وبالذات تهديدات الارهاب فى الداخل وازمة الخليج فى الخارج ؟!

● ● أجاب : طبعا .. المعركة صعبة لكن الحمد لله .. كل شىء يمضى فى طريقه المرسوم .. وانا الحقيقة اتعامل مع كل معركة بالوسائل والاجراءات المناسبة .

الانتخابات عملية ديموقراطية .. ان ينتقى ويختار الشعب ممثليه .. هى جوهر الديموقراطية .

هنا نتعامل بالضوابط القانونية والسياسية .

اما الارهاب .. فله وسائل اخرى للتعامل .. حتى لايتعرض امن البلد للتهديد او المغامرات .

□ قلنا له : اعلنت قبل اغتيال الدكتور المحجوب عن اعتقال ١٢ مجموعة ارهابية .. من اين جاءت هذه المجموعات .. من الداخل ام من الخارج .

● ● أجاب : من الداخل وتبين ان بعض هذه المجموعات تعمل لحسابها والبعض الاخر لحساب دول اجنبية .

□ سالناه : وماهى قصة الجريمة الاسرائيلية والفتاة التى ضبط بحوزتها ملابس عسكرية مصرية ؟!

● ● قال : البنت المالية الاصل تحمل الجنسية الاسرائيلية وتبين انها مشتركة فى اعداد فيلم سينمائى داخل اسرائيل وكانوا يحتاجون لملابس عسكرية مصرية وقد سرقتها او حصلت عليها بطريقة او باخرى وبعد ان تحققنا من هذه المعلومات افرجنا عنها .

لبركه فى الصحافة

□ سألناها : وهل اعتقلتم كل العناصر المشتركة فى حادث الاتوبيس الاسرائيلى ؟!

● ● أجاب : الوزير بانفعال شديد البركة فيكم .. فى الصحافة المتابعة الصحفية الساخنة والمتصلة سهلت الطريق لهروب اثنين وتقديم القضية للنيابة بدونهما كم اتمنى ان يهمد الصحفيون شويه حتى تكتمل القضايا !!

□ سالناه : ماهو الدرس المستفاد من عملية الانقاذ النشطه التى قمت بها مؤخرا بعد اغتيال الدكتور المحجوب لغنى انقاذ امن البلد ؟!

● ● أجاب: انا لا اوافق على استخدام لفظ انقاذ .. لاننا نعمل طوال الوقت على تامين امن البلد ومع ذلك اكتشفت واقعتين على درجة عالية من الاهمية :

- الاولى : ان الجماعات الارهابية اصبحت عالية التدريب وهناك ادلة واعترافات على ان الجماعات تتلقى تدريبا فى الخارج .

اكتشفت ايضا ان وزارة الداخلية ليس لديها رجل امن هذه حقيقة وليست نكته .

لاتتصوروا ان رجل البوليس الذى يحرس الشارع المصرى .. رجل امن حقيقى .. ابدا هذا مجند يقضى فى الشرطة فترة التجنيد الاجبارى ويتقاضى ٦ جنيهات شهريا ولايشعر باى ولاء لوزارة الداخلية ويقضى فترة التجنيد وعينه على نهاية الخدمة .. يحصى الايام يوما بيوم ..

انا بالعكس فى حاجة الى رجل امن .. يشعر ان ولاءه ومستقبله وحياته معتمدة على الداخلية .

□ سألناه : وكيف ستوفر هذه النوعية ؟!

● ● أجاب : انتهينا من عرض قانون جديد للشرطة مهمته الاساسية فتح باب التطوع والتدريب لتشكيل الفرق الخاصة بالشرطة المتطوع سياتى اختيارا ويحترف عمل الشرطة حيا .. ويعتبره مستقبله .. وساتولى تدريبه بكفاءة عالية وسيكون هذا النوع من المتطوعين الركيزة الاساسية لتشكيلات الامن .

□ سالناه : وماذا ستعطيه من حوافز ومرتبات ؟!

● ● اجاب : المشروع يقضى بمنح مرتبات تبدا بـ ٨٠ جنيها ترتفع الى ١٢٠ جنيها .. ويشترط ان يكون المتطوع حاملا للاعدادية على الاقل ..

□ سالناه : ومن اين تمويل المشروع ؟!

● ● اجاب : التمويل جاهز ولاتوجد مشكلة بالعكس . انا فى تقديرى ان هذا النوع من رجل الامن المتخصص يختصر التكدس الوظيفى الذى نعانى منه ان رجل الامن المتخصص بولائه يساوى ٢٠ مجندا .. واذا كان مرتب المجند ٦ جنيهات .. فان الحصيلة ١٢٠ جنيها هى مرتب الرجل المتخصص .

الداخلية والقضاء

□ قلنا له : هل تتصور ان ايجاد رجل الامن المتخصص ينهى مشكلة التطرف .. اننا نشعر ان هناك مشكلة اخرى تتعلق بالعلاقة بين الداخلية والقضاء فالداخلية تجتهد فى الكشف عن قضايا التطرف بينما يصدر القضاء احكاما بالبراءة او بالافراج .. ونجرح هذه العناصر يعودون على الفور الى نفس الممارسات الارهابية .

● ● أجاب : هذا صحيح .. ومع احترامى الشديد لنزاهة القضاء وقدسيته .. الا ان الامر يبدو غريبا فى عيون المراقبين وقد سئلت مرارا عن واقعة محددة .. كيف يحكم ببراءة مجموعة من الشباب ضبطوا

واعترفوا بقتل ١٢٠ ضابطا وجنديا عام ١٩٨١ . كما ضبط بحوزتهم كميه هائلة من الاسلحة واعترفوا بحيازتها ..

ان حيازة السلاح بدون ترخيص جريمة يعاقب عليها القانون .. ومع ذلك خرج هؤلاء .. واعادوا تشكيلاتهم .. وعاثوا فى الارض فسادا - واشترك بعضهم فى حوادث الاغتيالات المروعة التى وقعت اخيرا ..

وفى نفس الوقت يلقى بالاتهام الى مرمى الداخلية ويقدم ٤٥ من الضباط للمحاكمة بتهمة التعذيب ..

قانون بلا عصا

□ قلنا له : اذا كانت هذه العناصر عالية الخطر .. لماذا لاتتحفظ عليها انت بقانون الطوارىء ؟!

● ● اجاب : قانون الطوارىء يتضمن اجراءات محددة .. ولاتسمح الا بالاعتقال شهرا .. والتجديد شهرا اخر وبقرار من المحكمة . وفى كثير من الاحيان لاتوافق المحكمة على التجديد .

□ سألناه : هل يعني هذا انك فى حاجة الى محاكم خاصة للتطرف والمتطرفين .. او انك فى حاجة الى قانون لمكافحة الارهاب كما هو الحال فى معظم الدول الان ؟!

● ● اجاب : لسنا فى حاجة عمليا الى قانون لمكافحة الارهاب .

□ قلنا : بعد كل هذه الشواهد والمعلومات .. هل تتوقع أن تنجح وزارة الداخلية وحدها فى مكافحة الارهاب ؟!

● ● اجاب .. بالتأكيد لا .. الارهاب ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية .. وبالتالى لابد ان تشترك كل اجهزة الدولة فى خطة المواجهة ولى تجربة محدودة وناجحة فى مجال المواجهة الشاملة .

عندما عينت محافظا لمحافظة اسيوط .. اجريت دراسة عن اسباب اتساع ظاهرة التمرد والارهاب والتطرف وجدت ان هناك شبابا تخرجوا فى الجامعة ولم يعثروا على عمل لمدة خمس سنوات وجدت شبابا بلا مسكن وجدت شوارع بدون صرف صحى او خدمات كهرباء ومياه .

وبرؤية المواجهة الشاملة بدأنا بتدبير العمل للشبان ثم بتدبير المساكن، ثم بتحسين الخدمات وخلال اقل من عامين كانت ظاهرة التطرف والارهاب .. قد اختفت .. أو تقلصت ..

نحن فى حاجة الى المواجهة الشاملة على مستوى الجمهورية وان يؤدى كل مسئول دوره .. وكل ضابط دوره .. بمنطق ان الامن لايتجزأ .

وانا لااتصور ان المواجهة تنجح اذا ظلت اوكار العشش والمناطق العشوائية تنتشر من القاهرة الى المدن الاخرى .. وبالعكس .

فى هذه المناطق ينمو الارهاب والتطرف ويجد البيئة المناسبة للانتشار .

وفى هذه المناطق المواجهة الامنية مستحيلة كيف تطارد هؤلاء الناس .. وانت تحت سيطرتهم تماما .

□ قلنا له : لاول مرة نسمع وزير الداخلية يشكو .. وكنا فى العادة نسمع الشكو ضد وزير الداخلية .. وفى مقدمة شكاوي الناس عدد المعتقلين !!

● ● اجاب : القانون حاسم جدا . لايسمح بالاعتقالات طويلة المدى . وفى ان قانون الطوارىء لم يزد عدد المعتقليم عن ٧٠٠ عنصر انخفضت مع بداية توليتى الوزارة الى ٤٠٠ عنصر .. وعادت الى المستوى القديم بعد ان تفجرت الحوادث الاخيرة .

□ سألناه : كيف تتعامل مع تقارير منظمة العفو الدولية .

● ● اجاب : اقرأها بانتظام واناقش المسئولين الدوليين والمحليين .. واسألهم فى كل مرة انتم تركزون كثيرا فى الدفاع عن المتهمين .. ولم أقرأ مرة واحدة كلاما للدفاع عن المجني عليه .. ابتداء من الوطن .. الى المرأة والطفل الى المصالح العامة ..

اليس من حق المجنى عليه ان يجد من يدافع عنه .

□ سألناه : لماذا اعيدت بعض القضايا للمحاكمة ومنها مثلا قضية ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ أن احد المتهمين اصبح قاضيا الان .. كيف يحاكم ؟!

● ● اجاب بتلقائية : والله برىء - انا غير مسئول عن اعادة المحاكمة ..

المصدر : الـــوفـد

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠

أسوأ المجالس في تاريخ مصر

بقلم : جمال بدوى

لم تشهد مصر خلال تاريخها النيابي هبوطا في مستوى الأداء الانتخابي كما تشهد هذه الأيام .. ولم يعرف الشعب المصرى انحطاطا في التعامل بين المرشحين كما شهد ولمس خلال المعركة الدائرة الآن بين مرشحي الحزب الوطني والمنشقين عليه .. ولقد عرف تاريخ المعارك الانتخابية في مصر بعض أحداث الشغب والعنف . ولكن المعركة الحالية اضافت إلى العنف اشكالا جديدة لم يسبق لها مثيل ، فلم نسمع قبل الآن عن مرشحين يتراشقون عن طريق المنشورات العلنية بالسباب والشتائم ، ويتبادلون الاتهام بهتك الاعراض وممارسة الرذيلة وما يجرى داخل الشقق المفروشة . ولم نشهد مرشحين يطوفون المدن والقرى على راس عصابات من الغوغاء والمجرمين والصبية والقرداتية والاراجوزات ولابسى الطراطير والخرق المرقعة والزار وأصحاب الوجوه الملطخة بالأصباغ (!!) حتى تحولت المعركة الانتخابية إلى سيرك وضيع او غرزة كبيرة تفوح منها رائحة الفسق والفجور والعبث والتهريج .. وحدث ولا حرج عن ملايين الجنيهات التي أنفقت على المهرجانات والمساخر والمهازل التى تجرى باسم الدعاية الانتخابية .. وحدث ولا حرج عن الوف الجنيهات التى دفعت من أجل الترشيح في قائمة الحزب الحاكم .

●● هؤلاء هم المرشحون الذين تطلب الحكومة من الشعب أن يذهب اليوم لانتخابهم ليصبحوا غدا نوابا ـ عن الشعب ـ محترمين ، وليجلسوا تحت قبة البرلمان ليصنعوا لنا القوانين والتشريعات ، ويحاسبوا الوزراء .. وينتقدوا الحكومة ويسحبوا الثقة منها إذا انحرفت (!!)

●● هؤلاء هم المرشحون الذين سيصبحون غدا قدوة للشعب وحراسا للفضيلة والأخلاق والقيم الرفيعة .. وهم النماذج والمثل الذين سوف يقتدى بهم الشباب ، ويحتذى خطاهم ويسير على نهجهم (!!)

●● هؤلاء هم المرشحون الذين هبطوا الى مستويات متدنية في التنافس على مقاعد مجلس الشعب ، فتصارعوا كما تتصارع الوحوش النهمة على قطعة اللحم ، فكيف بهم بعد ان يتربعوا على هذه المقاعد ، وكيف يصدق الشعب انهم نواب ومحترمون ، ومعظمهم مطعون في ذمته وشرفه وسمعته ، بالوثائق والمستندات والاحكام وقرارات الاتهام الصادرة من النيابة العامة ، وصحيفة السوابق المتداولة بين الناس ، وكيف نثق في ذمة هؤلاء الناس بعد ان سقط عنهم الاعتبار ، وزالت عنهم شروط الشرف والنزاهة ، بمقتضى المنشورات العلنية التى يوزعونها على الكافة .

●● هؤلاء هم النواب الذين سيتمتعون غدا بالحصانة البرلمانية ـ ليس من اجل حماية آرائهم ومعتقداتهم من بطش الدولة ، كما تقضي المبادىء البرلمانية ـ ولكن من اجل حماية انفسهم من ملاحقة بوليس الآداب .. وشرطة مكافحة المخدرات ، وضباط مكافحة التهريب والتهرب الضريبي ، وضباط مكافحة الاتجار في العملة (!!)

●● هؤلاء هم النواب الذين سيرسمون مستقبل مصر خلال السنوات الخمس القادمة ، إذا قدر لهذا المجلس ان يعيش ولا يلفظ انفاسه مبكرا بعد ان ينكشف المستور ، وتسقط ورقة التوت عن اسوأ المجالس النيابية في تاريخ مصر .

ومن المؤسف حقا ان المحافظين وكبار المسئولين وامناء الحزب الوطني شاركوا في هذه المسخرة ، ولعبوا ادوارا مكشوفة لتزكية الصراع الهابط بين المرشحين ، وكل منهم يعمل لحسابه الخاص ، ويكافح من اجل إنجاح ذيوله واتباعه حتي يكون له ظهر في مجلس الشعب ، وحتى يوفي بالأموال التي دفعت ثمنا للترشيح ، ومنهم من قبض قبل ان ينتقل إلى رحمة الله ، ثم نجح اصحاب المال في استرداد اموالهم من الورثة ، ولو كان في هذا ...

حساب وعقاب ، لعوقب الذين جعلوا من عضوية مجلس الشعب سبيلا إلى الإثراء الفاحش .

●● إنها حقا مهزلة تثير الحزن والأسى والقرف ..

والمسئول الاول عنها هو الحزب الحاكم ، الذى حفر هذا المستنقع امام نفايات لا تحظى بالثقة والاحترام ، وجعل من المعركة الانتخابية بورصة للإثراء الحرام ، والإنفاق الحرام ، وتركهم يعيثون فسادا ويلطخون وجه الحياة السياسية بالعبث والتهريج والفساد ..

●●●

لقد انفرد الحزب الوطنى بالملعب بعد ان نجح فى «تطفيش» احزاب المعارضة ، واضطرها إلى مقاطعة الانتخابات . وباختفاء المعارضة انعدم الصراع السياسى بين المرشحين ، وحل محله الصراع الشخصى او العائلى ، وتحولت المعركة الانتخابية إلى حرب غوغائية تحت راية الحزب الوطنى ، الذى لم يجد من يصده او يردعه او يراقبه ، وترك له الحبل على الغارب ليعبث بمقدرات الدولة ، ويسخر إمكانياتها الإعلامية والتنفيذية لخدمة بعض المحظوظين ، ثم ينهب الاموال ويبذرها فى شكل رشاوى انتخابية لصالح افراد هربوا من سطوة القانون ، فوجدوا الحماية والملاذ فى احضان الحزب الحاكم ، وها هم يستعدون للقفز إلى مجلس الشعب (!!)

●● فما هو الهدف من كل ذلك العبث ؟

هل الهدف ان يكفر الناس بالنظام الديمقراطى ، ويفقدوا الثقة فى جدوى الانتخابات والبرلمانات ؟

وماذا بعد ان يكفر الناس بقيمة الديمقراطية ؟ هل المطلوب ان يؤمنوا بالدكتاتورية باعتبارها طوق النجاة من هذا الهزل ؟ هل المطلوب عودة الشمولية بكل اثقالها وقيودها واغلالها ؟

إن كل المسالك التى تسير فيها حكومة الحزب الوطنى تؤدى إلى هذه النتيجة .. وما اسواها من نتيجة .. وما اتعسها من حياة !

نبضات

لقد ثبت بما لايدع مجالا لاى شك ، سلامة قرار احزاب المعارضة بمقاطعة انتخابات مجلس الشعب التى تتم اليوم ، فوقوف هذه الاحزاب خارج هذه المعركة الانتخابية اظهر عيوب نظامنا السياسى ونظامنا الانتخابى ، واثبت حاجتنا الماسة إلى اصلاح جذرى نعيد فيه ترتيب الامور ووضعها فى نصابها الصحيح .

فى هذه المعركة بالذات بدا الجميع يئن ويقاسى من النصوص سيئة الصياغة وسيئة المضمون . وضحايا الانتخابات السيئة فى هذه المرة سيكونون من المستقلين ومن اعضاء الحزب الحكومى ومن الادقين من احزاب المعارضة .. هؤلاء الضحايا سيروون للقاصى وللدانى ماتعرضوا له من اهوال ، وهم ليسوا من احزاب المعارضة حتى يمكن لابواق الحكومة ان تصفهم بانهم موتورون او مخربون .

فمثلا بدا المرشحون الشرفاء يتخوفون ، بل يلمحون تحرك المرشحين من اصحاب الملايين الملوثة ، لشراء ذمم اعضاء اللجان الانتخابية ، فهم من صغار الموظفين الذين اضناهم العوز والحاجة . وبالامس كانت الحكومة تشترى ذممهم بخمسة جنيهات وكيلو كباب فى رغيف عيش شامى ، اما اليوم فإن مليونيرات الانتخابات يستطيعون شراء ذمة عضو لجنة الانتخابات بمظروف فيه الف جنيه .

والشاعر يقول «إذا كان رب البيت بالدف ضاربا ـ فشيمة اهل البيت الزمر والرقص» ، فلقد تمكنت حكومات الاتحاد الاشتراكى وخليفاتها من تسميم الابار ، واصبح من الصعب تخليص الابار من السموم .

فمنذ وقت طويل وهذه الحكومات تفرض على الشعب نظاما ومناخا انتخابيا ظاهره الديمقراطية وحقيقته حكم الفرد الواحد وحكم الحزب الواحد الذى يحصل بجميع الوسائل على الاغلبية الساحقة لمقاعد المجلس النيابى .

هذه الحكومات الظالمة ارست ودعمت اسلوب التزوير وتزييف ارادة الامة ، بحيث اصبحت القاعدة هى الانفصال الكامل بين ارادة الشعب وبين الاوراق التى تحشر فى صناديق الانتخاب والنتيجة التى يتم اعلانها .

لقد استقر فى وجدان كل من يشارك ويشرف على الانتخابات فى مصر ، انها عبارة عن طرد مندوبى المرشحين ، ثم انفراد لجنة الانتخاب بالكشوف وبطاقات الانتخاب ، ثم تسويدها او التاشير عليها لصالح الحزب الحكومى .

وهكذا اصبح السلوك العام هو الاتجاه الى السيطرة المادية على اللجنة وعلى بطاقات الانتخاب ، هذه السيطرة قد تكون بالشرطة او بمجموعات البلطجية او بشراء ذمم لجان الانتخاب ولجان الفرز ، ومن ينجح فى هذه السيطرة المادية ببعض هذه الوسائل او بها جميعا ، يضمن النجاح بمقعد مجلس الشعب .

وكما ان الحكومة تستطيع هذه السيطرة بإمكانياتها العامة ، فإن اثرياء اللحوم الفاسدة والعمولات والرشاوى ، يستطيعون هذه السيطرة باموالهم .

وهنا تظهر لكل ذى عينين اهمية وقيمة مطالبة الشعب بإشراف القضاء الكامل على العملية الانتخابية. منذ الادلاء بالاصوات حتى تمام الفرز .

سيرد المرتزقة من ابواق الحكومة باستحالة إشراف القضاء ماديا ، لان قضاة مصر سبعة الاف . بينما يصل عدد اللجان الإنتخابية إلى ثلاثة وعشرين الف لجنة .

ونرد على هذه الابواق بالاتى : لو ضمت كل لجنة الف ناخب بدلا من خمسمائة ، اصبح عدد اللجان احد عشر الفا فقط . ولو تجمعت جميع لجان الدائرة فى مقر واحد ، وتجمع كل خمس لجان فى قاعة كبيرة يجلس فى منتصفها على منصة عالية قاض يشرف على اللجان الخمس ، لكان الاحتياج إلى الفين او ثلاثة الاف قاض فقط وهو عدد متوافر والحمد لله .

الحلال بين والحرام بين . والاستقامة واضحة والاعوجاج واضح . وحكامنا يفضلون الاعوجاج لانه يريحهم .

د . نعمان جمعة

الانتخابات .. وحق الوصاية !

بقلم : الدكتورة كاميليا شكرى

إن اساس الديمقراطية الحقيقية .. هو حكم الشعب بالشعب .. ويحتم ذلك تداول الحكم والسلطة فيما بينه .. وغير ذلك يعنى البعد عن الجوهر ، ومحاولة التغطية على انظمة شمولية تختفى وراء لافتات للديمقراطية .. والأخيرة بعيدة كل البعد عن تلك الانظمة وبريئة منها !!

فنحن نرى فى الدول التى تتمتع بديمقراطية حقيقية ان الزعامة السياسية نفسها .. تبتعد بمحض إرادتها لتفسح الطريق امام فعاليات سياسية أخرى .. يكون عندها الجديد الذى تضيفه خدمة للمصالح العليا لبلادهم . وموقف السيدة تاتشر رئيسة الوزراء البريطانية ليس بعيدا عن الذاكرة الآن .. حيث فضلت ترك المنصب برغم انها حصلت على اغلبية .. ولكنها لم تكن بالاغلبية المطلقة التى ارادتها لنفسها .

وهذه الحقائق .. من المؤكد انها ليست غائبة عن الحزب الوطنى الحاكم .. ولكن فى تجاهلها ضمانا لبقاء سلطة الحكم فى يديه ، وإقصاء الفاعليات ، والأحزاب المعارضة الكبرى .. الموجودة على الساحة السياسية المصرية عنها .. ولكن بذلك يهدر حق الشعب فى مشاركة حقيقية لتحمل مسئوليات الوطن والسير والتقدم بها .

وفى معركة الانتخابات الحالية ـ التى سيتم الادلاء باصوات الناخبين فيها اليوم ـ نجد ان الحزب الوطنى الحاكم أعطى لنفسه حق الوصاية الكاملة على الشعب المصرى .. مهدرا واقعه ونسيجه الموحد المتجانس الذى تميز به المجتمع المصرى عن غيره من المجتمعات فى الدول الاخرى .. مما اتاح له على مر السنين العيش فى امن وسلام اجتماعى .

وفى اغفال الواقع المصرى الكثير الذى يمكن ان يشار اليه .. ولكن كمثال صارخ هو ما جرى من تقليص وجود المراة المصرية على الخريطة السياسية للحزب الحاكم بحيث رشح اربع سيدات فقط .. وبالطبع هذا العدد قابل للتناقص ، إذا اسفرت نتائج الانتخابات عن عدم حصول بعضهن على القدر اللازم من الاصوات التى تكفل الفوز بمقعد فى مجلس الشعب .. وهذا بالتاكيد وارد .. وحتى إذا خصص للمراة نصيب من مقاعد التعيين العشرة .. أو حتى كلها ، فما زال العدد اقل من ان يمثل واقع المراة المصرية تمثيلا حقيقيا .. ومن الغريب ان ارتفعت مبررات من الحزب الوطنى .. اقل ما توصف به أنها اعذار اقبح من التجاهل نفسه .. كان يقال فى تبرير ذلك انه حرص من الحزب على حماية المراة من شراسة المعركة الانتخابية الفردية .. فلم تدرج الاعداد الكافية على قائمة الترشيحات ، إشفاقا عليها !!

ومما لا شك فيه ان ذلك يثير التساؤل : لماذا هذا الإشفاق ؟! فى حين كفل الدستور للمراة المساواة فى الواجبات والحقوق ، وكان الأجدر ان تعطى فرصتها الكاملة لتمارس بنفسها واقع التجربة وخاصة انها عضو عامل فى الأحزاب السياسية ولابد انها قادرة على مواجهة التزامات العمل السياسى وتبعاته .. وإلا لماذا كان الاختيار لهذا العدد المحدود .. هل لانهن قادرات على مواجهة المعارك الانتخابية دون غيرهن من عضوات الحزب ؟!

إن الحزب الوطنى ينفرد بالحكم ، ويعتبر انه لابد من تطويع كل امكانات الدولة لخدمة اغراضه ، ومساندته ، وإن استمرار السلطة بين يديه امر مفروغ منه .. وإن مجرد التفكير فى تداولها امر غير وارد ولن يسمح بحدوثه !!

وفى سبيل ذلك انفردت الحكومة بوضع قانون الانتخابات الجديد .. مطعون على دستوريته ومرفوع امره الى القضاء . وكان التجارب السابقة من حل المجالس النيابية كانت غير كافية .. بالاصرار فى السير على نفس المنهج .

كذلك فإن الأسلوب والسلوك الانتخابى الذى ساد فى معظم الدوائر الانتخابية .. لم يسبق له مثيل من قبل فى اى انتخابات برلمانية سابقة اجريت فى مصر !!

فبالرغم من تهيئة امكانات الدولة لمساندة مرشحى الحزب الوطنى .. فالمنافسة حادة وغير مقبولة بينهم وبين الاعداد الكبيرة التى تجاهلت الالتزام الحزبى ورشحت امامهم .. فاصبحت وسائل الدعاية مغالى فيها وغير معقولة او مقبولة .. فالزفات والمؤتمرات التى يحضرها مسئولون مواقعهم تفرض عليهم الابتعاد عن مساندة اى مرشح ، وكذلك التنافس على رفع أعداد لا حصر لها من لافتات معظمها تقدم من مؤسسات او افراد تابعين للوزراء المرشحين .. وليس لها تفسير إلا انها إهدار لاموال كان يفترض لها ان توظف لخدمة فئات الشعب المطحونة .. بدلا من التاكيد على إظهار الولاء ، والتنافس عليه .. لمن فى يدهم تصريف امور الدولة .

وكذلك بدلا من أن يكون المحور الذى يتحرك عليه المرشح هو عرض مبادئه وافكاره واسلوب انجاز الأهداف .. توجه الكثيرون إلى مختلف وسائل الدعاية بدون مراعاة للذوق الحضارى الذى كان له ان يسود .. فالصوت الاعلى كان للمنافسات والمنازعات الحادة للمرشحين بالرغم من ان معظمهم اعضاء حزب واحد هو الحزب الحاكم !!

وان التاريخ سيسجل لاحزاب المعارضة الكبرى وهى الوفد والعمل والأحرار انها نات بنفسها عن خوض انتخابات مطعون فى دستورية قانونها ، وفرض الحزب الحاكم وصايته عليها وقامت على تجاهل فاعلية الشعب الحقيقية !!

مرشحو الحكومة طردوا مندوبى المستقلين والمنشقين وتلاعبوا بالصناديق

الناخبون يتفرجون على مهزلة انتخابات الحزب الوطنى

لجان الانتخاب خاوية باستثناء البلطجية ومحترفى التزوير

قاطع الشعب الانتخابات وأثبت انه أذكى من الاعيب الحزب الوطنى وحكومته . وانتهى أمس الفصل الثانى من مسرحية الانتخابات الهزلية التى يعرضها الحزب الوطنى وحكومته لتلفيق مجلس شعب محكوم عليه بالموت قبل ميلاده . كان الفصل الأول مليئا بالتصرفات الهزلية .. الطبل والزمر، والسب والضرب، ومسيرات الصبية والهتيفة، والشعارات البلهاء التى تؤكد أن الديمقراطية التى يريدها الحزب الوطنى، ويمارسها فى مصر لم تصل بعد الى مستوى " أولى حضانة " ! وقبل بداية الفصل الثالث تحت قبة مجلس الشعب نقدم شهادة واقعية للمجلس القادم من خلال تقارير محررى " الوفد " عن سير الانتخابات أمس .

شارك فى التغطية
حمدى شفيق
على خميس
منتصر جابر
أسامة هيكل
كمال عمران
محمود شاكر
ممدوح حسن
نيفين ياسين

ظلت لجان الانتخابات طوال امس شبه خالية من الناخبين . ورغم سيل الملصقات واللافتات والمنشورات، ورغم زعيق الميكروفونات ومشاجرات المرشحين - رغم ذلك كله لم تشارك فى التصويت سوى نسبة ضئيلة من الناخبين البالغ عددهم ١٦ مليون ناخب، ولم يقبل على اللجان سوى عائلات المرشحين وشلل المنتفعين . اما القطاع العريض من الناخبين فقد قرر مقاطعة الانتخابات لانه تاكد ان المجلس القادم بلا فائدة بل ستكون كارثة على الحياة النيابية والسياسية فى مصر .

وقد اكدت الجماهير رفضها التام للمشاركة فى المهزلة الانتخابية، وظهر ذلك فى الدوائر الانتخابية بقليوب وشبرا الخيمة وساحل روض الفرج ومنطقة شبرا حيث خلت اللجان الانتخابية من المواطنين وبدا الامر كما لو أن هناك اضرابا عاما منظما عن الدخول فى هذه المهاترات التى تمت تحت اسم انتخابات مجلس الشعب .

وارجع المواطنون عزوفهم عن المشاركة، الى التاريخ الطويل لحكومات الحزب الحاكم فى تزوير الانتخابات وتزييف ارادة الناخبين .

● ففى قسم اول شبرا الخيمة الذى يضم حوالى ١٧ لجنة انتخابية منها ١١ لجنة للرجال و٦ لجان للسيدات يبلغ مجموع الاصوات فيها اكثر من ١٦ الف صوت خلت معظم لجانها من المواطنين فى اعلان صامت عن المقاطعة .

● وتعد لجان السيدات بشبرا الخيمة مرتعا للعب فى الاصوات لصالح الحزب الحاكم مثلها مثل كل لجان السيدات بالمحافظات .

● وفى مدرسة ٦ اكتوبر بشبرا الخيمة والتى تضم ٥ لجان انتخابية للسيدات يبلغ عدد الاصوات ٢٥٠٠ صوت وبذلك تعد من اكبر اللجان فى شبرا الخيمة .. اكد رئيس احدى اللجان بالمدرسة ان المخالفات القانونية عديدة منها تصويت السيدات بلا بطاقات انتخابية بل وبدون بطاقات تحقيق شخصية !! وهذا ما نرفضه جملة وتفصيلا رغم كل ضغوط المندوبين . وقد اعلن رؤساء اللجان بكل وضوح رفضهم لاية تجاوزات حتى نهاية اليوم اما بعد ذلك فهناك من يتولى المسئولية حسب ضمائرهم ! وللاسف فان العملية الانتخابية لاتتم مكتملة بسبب ضعف اقبال الجماهير على الحضور الى اللجان ومباشرة حقوقهم السياسية .

اصوات الرجال

● اما فى مدرسة الشرقاوية الاعدادية بشبرا الخيمة والتى تضم ٥ لجان ويبلغ عدد اصواتها ٥ الاف صوت .. فقد ساد الهدوء التام .. فلا يوجد من ينتخب او يُنتخب ! رغم ارتفاع مجموع الاصوات بالمقارنة الى اللجان الاخرى، كانت صورة مصغرة لكل مايحدث فى لجان المحافظات من مقاطعة الجماهير حيث اشار رئيس احد اللجان بالمدرسة الى ضعف اقبال المواطنين على التصويت، وان المواطنين، فى موقفهم هذا يعبرون عن وجهة نظرهم فى هذه الانتخابات .. وان كل مايقال عن الديمقراطية والنزاهة لا اساس له من الصحة .. فالكشوف مليئة باسماء المسافرين والمجندين ويرجع ذلك الى قدم الكشوف وعدم تجديدها، حيث تلاحظ خلوها من الشباب الذين يمثلون قطاعا كبيرا من الشعب فكل المترددين حتى الآن من كبار السن .

واكدت الجماهير ان اسباب عزوفها عن المشاركة المعاناة والتضليل فى البحث عن الاسماء فى الكشوف، وتغير مقار اللجان بعيدا عن محال الاقامة .

● وفى لجنة الضمان الاجتماعى بشبرا الخيمة ويبلغ مجموع اصواتها حوالى ١٥٠٠ صوت .. تلاحظ ايضا ضعف الاقبال على التصويت، كما حدث فى لجنة الناصر التجريبية الابتدائية رغم كثرة الضجيج والصياح خارج اسوارهما .

روض الفرج والساحل

● وفى لجنة مدرسة شبرا الابتدائية وبها

● شهدت اللجان الفرعية بنزلة البطران وكفر الجبل وكفر كعبيش بالهرم، وبعض لجان الطالبية، عمليات تزوير سافر منذ الصباح الباكر لصالح مرشحى الحزب الوطنى .

وتم طرد مندوبى مجدى ابو طالب خطاب المرشح المستقل من اللجان المذكورة، وتسويد البطاقات بشتى السبل لصالح محمد البطران وحسنين سلام مرشحى الحكومة .

● وفى مدرسة خالد بن الوليد الاعدادية بنات ووراق العرب بنين بمركز امبابة زورت معظم بطاقات ابداء الراى وخاصة بطاقات السيدات التى جهز الحزب الوطنى كمية ضخمة منها لاعطائها لبعض المأجورين لتسديدها ووضعها فى الصناديق !!

● وفى لجنة السيدات بمدرسة اطلس بالوراق نشبت معركة عنيفة بين مندوبى مرشح الحزب الوطنى، ومندوبة احد المرشحين المستقلين بسبب السماح بدخول السيدات بدون بطاقات شخصية، وتكرار دخول السيدة الواحدة عشرات المرات للتصويت لصالح الحزب الوطنى !!

● وفى اللجنة رقم ٣٠ بمدرسة الناصرية الابتدائية فى منطقة بين السرايات بالدقى لم يحضر حتى الساعة الواحدة ظهرا سوى ١٩ ناخبا من اجمالى المقيدين بجداول اللجنة وعددهم ٧٠٢ ناخب، ولوحظ وجود مندوبين عن مرشحى الحزب الوطنى فقط، بينما لم يمثل باقى المرشحين سوى مندوب واحد غلبوه على امره وسددوا البطاقات لصالح الحزب الحاكم !!

اربع لجان ـ ٣٢٠٠ صوت ـ اكد الناخبون ان العملية الانتخابية تسير على طريقة البلطجية ففى خارج اللجان ، وقف مندوبو المرشحين المستقلين وهم فى حالة شديدة من الهياج والغضب ، لأن انصار مرشحى الحزب الوطنى طردوهم ومنعوهم من متابعة العملية الانتخابية .

وقد تأكد احد المرشحين المستقلين ان منافسه من الحزب الوطنى من ابناء الصعيد ، وهو فى نفس الوقت احد كبار التجار بروض الفرج .. مرشح الحزب الوطنى احضر افرادا من قبيلة واهل بلدته ، ليقوموا بالهتاف والدعاية له ، وايضا للتصدى لمنافسيه بالقوة ، وتهديد الناخبين بالضرب اذا لم يعطوا اصواتهم لمرشح الحزب الوطنى !

وارجع مندوبو المرشحين المستقلين عدم اقبال الناخبين على اللجان ، الى عدم اقتناعهم بسير العملية الانتخابية بطريقة سليمة نتيجة لسيطرة اتباع مرشحى الحزب الحاكم على اللجان بالقوة .

● ومن داخل لجنة مدرسة شبرا الاعدادية التى تضم ٤ لجان ـ ٣٥٠٠ صوت ـ كانت اللجان خاوية تماما الا من بعض اتباع مرشحى الحزب الحاكم الذين تكتلوا حول صحفى باحدى صحف المعارضة لقيامه بتصوير اللجان واجراء حديث مع أحد مندوبى المستقلين بعد طرده من اللجنة .. وكان المندوب يصرخ " اين الديمقراطية " لانهم طردوه بالقوة والتهديد من داخل اللجنة .. وكان الخوف يسيطر على الجميع لما اضفاه اتباع مرشحى الحزب الحاكم من خوف ورهبة على المكان الذى احاطوه بسياج من البلطجية !

● وفى احدى اللجان التى تحتوى كشوفها على اسماء ٩٠٠ ناخب من إجمالى الناخبين بالمدرسة لم يتم اثبات حضور سوى ٢٥ ناخبا فقط داخل الكشوف واكد رؤساء اللجان أن عدم اقبال الناخبين يرجع اساسا لوعيهم بان كل مايحدث ليس الا ديكورا للعملية الانتخابية وانهم يعلمون مسبقا بنتيجة الانتخاب .

ولم يتعد عدم الناخبين الذين تقدموا للانتخاب، فى اللجان ٣٠ ناخبا بكل لجنة رغم ان أقل اللجان عددا يضم ٨٠ صوتا !

اللجان خالية

، فى دائرة شرق القاهرة ـ اكبر الدوائر الانتخابية بالقاهرة من حيث كثافتها السكانية ـ كان واضحا تماما ان مقاطعة الانتخابات سلوك جماعى من جانب جماهير المواطنين ، حيث كانت اللجان خالية ، ونادرا وعلى فترات زمنية متباعدة ما يدخل ناخب للادلاء بصوته ، حتى ان المندوبين اصابهم السأم . كما شاعت الاخطاء فى الكشوف الانتخابية ، وعجز بعض الناخبين بحثا عن الاستدلال على أسمائهم ، مما اضطرهم للانصراف دون الادلاء باصواتهم . وبين العدد القليل جدا من الناخبين الذين ذهبوا الى اللجان ، اختفى تماما عنصر الشباب من الجنسين ، وبصفة عامة ظهر واضحا عدم الاقبال على اللجان الانتخابية ، وفاق عدد حاملى اللافتات الدعائية أمام اللجان ، عدد الناخبين !!

● ففى مدرسة الثانوية التجارية بنين ـ اكبر اللجان الانتخابية بالزيتون حيث تشتمل على تسع لجان انتخابية ـ كان الاقبال ضعيفا جدا على عكس ما توقع المرشحون ، كما كانت هناك اخطاء عديدة فى أسماء الناخبين بالكشوف الانتخابية . منعتهم من الادلاء باصواتهم . فغادروا اللجان وهم على قناعة تامة بانهم سيجدون من يدلى نيابة عنهم باصواتهم !

وقد فوجىء الناخب «احمد سيد محمد حسن» الذى يحمل بطاقة انتخابية رقم «٩٣٩» بان رقمه فى كشف الانتخاب مسجل امامه إسم شخص اخر يدعى «احمد محمد محمد» ، ومنعوه بالتالى من الادلاء برايه ، ولم يجد من يرشده إلى التصرف الصحيح فى هذه الحالة ، لأن هناك «لخبطة» فى جميع الكشوف كما قالوا له . وذكر ان هناك العديد من الناخبين لم يدلوا باصواتهم فى نفس اللجنة نتيجة للاخطاء فى الاسماء بالكشوف . فلم يتمكنوا من الادلاء باصواتهم

المصدر : الوفد

التاريخ : ٣٠ نوفمبر ١٩٩٠

● وفي لجنة «٦٠» بمدرسة سراي القبة الاعدادية بنات ، اعترض وكيل احد المرشحين لمخالفة باقي الوكلاء لقرار النيابة الذي يقضي بعدم وضع ملصقات دعائية داخل اللجان ، واضطرت الشرطة للتدخل ونزع الشارات والملصقات التي تستهدف التأثير على الناخبين ، رغم ان اللجنة كانت خالية تماما من الناخبين !

● كما خلت لجنة هيئة النقل العام بمنطقة السواح من اي مرشح ، او ناخب على السواء . كما علم بعض المرشحين المستقلين بخلو لجانهم من مندوبيهم الأمر الذي أثار مخاوفهم من «اللعب» في الكشوف وتقفيل الصناديق .

● كما فوجيء المرشح «غريب نصر الدين» عن حزب التجمع بدائرة الزيتون «عمال» بتغيير رقمه الانتخابي الى رقم «١٠» بدلا من «٩» . واضطر إلى الاعلان عن هذا التغيير في الميكروفون ، بعد ان تسبب ذلك في احداث مشكلة عند الناخبين نتيجة الفوضى التي اتسمت بها الاجراءات التنظيمية للانتخابات .

● وفي لجنة مدرسة العقاد الابتدائية بالمطرية عجز الناخبون عن الادلاء باصواتهم نتيجة الاخطاء العديدة في الكشوف ، وكان ذلك مثار شكوى عامة لدى الناخبين ، وذكر الناخب «عبده ابراهيم» انه يحمل بطاقة انتخابية رقم «١١٩٩» ولم يجد اسمه في لجنة العقاد ، وذهب الى مدرسة عمر المختار الابتدائية فلم يجد اسمه ايضا ونصحه رجال الأمن بالعودة الى منزله !

● وفي لجنة مدرسة الطبري الاعدادية بنين بمصر الجديدة .. قام مرشحو الحزب الوطني الديمقراطي بتجميع عدد كبير من انصارهم امام اللجان وخارجها ، واصطفوا في طوابير «وهمية» استعدادا لوصول الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء الذي جاء ليدلي بصوته وسط زفة حزبية ، يرافقه الدكتور مصطفى كمال حلمي والدكتور يسري مصطفى حيث ادلى الثلاثة باصواتهم ، وبمجرد ان غادروا اللجنة انفض المولد وخلت اللجنة من الناخبين تماما كسائر اللجان .

● وفي لجنة مدرسة مصر الجديدة النموذجية للبنات ادلى الرئيس حسني مبارك والسيدة قرينته بصوتيهما يرافقهما الدكتور عبدالأحد جمال الدين الذي ترك دائرته الانتخابية لمرافقة موكب الرئيس .

كله في خدمة الوزير !

● وفي دائرة السيدة زينب مارس الحزب الوطني وزبانيته هوايتهم المفضلة في اجبار موظفي الهيئات والمصالح الحكومية وشركات القطاع العام على المشاركة الاجبارية في عمليات التصويت وتسخيرهم في الدعاية الانتخابية لمرشحي الحزب الوطني . امام لجنة مدرسة السنية الاعدادية لفت نظرنا عدد كبير من اطفال المدارس يحملون صورة وزيرهم احمد فتحي سرور .. وداخل اللجنة لم نجد ناخبين ، وانتظرنا اكثر من ١٠ دقائق ولم يات احد مع ان المدرسة تحولت الى مظاهرة دعائية ابطالها اطفال المدارس وبلطجية المنطقة .. بالاضافة الى سيارات مؤسستي دار الهلال وروز اليوسف واتوبيسات المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم ..

● وأمام وزارة التعليم العالي وجدنا مظاهرة نسائية من موظفات الوزارة .. وكانت الساعة الحادية عشرة صباحا ، اجبروهن على النزول للادلاء باصواتهن للأب الروحي «فتحي سرور» .. قليلات منهن نفذت الأوامر والغالبية العظمى ذهبت الى المنازل دون تصويت . وكان واضحا ان وزارة التعليم اعطت موظفيها إجازة لمساندة الوزير فتحي سرور !

● أمام لجنة مدرسة نوبار الابتدائية اوقفنا امين شرطة وجندیان ، منعونا من الدخول !! وقفنا خارج اللجنة نرقب حركة الناخبين اكثر من ربع ساعة وطوال هذه المدة لم تدخل اللجنة الا سيدة واحدة !

● وفي لجنة مدرسة الخديو اسماعيل بالمنيرة ادلى وزير الداخلية عبدالحليم موسى بصوته في الساعة الثانية عشرة ظهرا وسط إجراءات امنية مشددة .. ومنع اى مواطن من دخول اللجنة إلا بعد تفتيشه ومعرفة هويته ، وتم غلق الشارع تماما ومنع مرور السيارات .. وانتظرنا لنرصد حركة الناخبين فلم نر ناخبا واحدا يتقدم إلى اللجنة بالرغم من انها تقع وسط أكثر أحياء القاهرة ازدحاما . وقد جلس اعضاء اللجنة يضحكون من البطالة !!

● اثناء وقوفنا امام احدى اللجان .. وجدنا رجلا مسنا يبدو عليه التعب والأسى سالناه : انتخبت من ؟

قال : لن انتخب أحدا سوى بيتي واولادي ! لن اشارك في الانتخابات لأنني ضد الشعارات ، وهذه الانتخابات ليس لها داع ، فاحزاب المعارضة غائبة عن الساحة والحزب الوطني ينافس نفسه .. والمرشحون يتقاتلون من أجل مصالحهم الشخصية فهم مصابون بحب الظهور وليس لخدمة المواطنين كما يدعون .

تزوير بالجملة في الجيزة

كانت المهزلة اكثر بشاعة في دوائر محافظة الجيزة التي شهدت تزويرا سافرا بالجملة بدأ منذ الصباح في بعض الدوائر !!

ووضح منذ البداية ان الحزب الوطني يصر على اتباع ذات الاساليب الملتوية في تزييف ارادة الامة بكل الوسائل غير

المشروعة .. وظهر ايضا منذ وقت مبكر ان معظم الناخبين قرروا مقاطعة الانتخابات ذات النتيجة المعروفة مقدما كالعادة . ولعبت مقاطعة احزاب المعارضة الرئيسية للانتخابات، وعدم الاستجابة للمطالب الشعبية بتوفير ضمانات الحياد والنزاهة الدور الاكبر في عدم اقبال الناخبين على الادلاء باصواتهم .

اقتصر التواجد بمقار اللجان الفرعية على رؤساء واعضاء اللجان من موظفي الحكومة والقطاع العام، ومندوبي مرشحي الحزب الوطني وانصارهم، وبعض رجال الشرطة، وقلة ضئيلة من مندوبي المرشحين المستقلين ومندوبي مرشحي الاحزاب الصغيرة التي شاركت في الانتخابات . وفي عدد كبير من اللجان طرد «البلطجية» المسلحون بالعصي والهراوات والسكاكين والمسدسات مندوبي المرشحين المستقلين خارج اللجان، وتم تسويد البطاقات لصالح مرشحي الحزب الوطني !! حدث هذا في اغلب الدوائر، بالاضافة الى ان الحضور، خاصة في لجان السيدات كان يتم بدون بطاقة شخصية رغم اوامر القضاة المشددة بعدم السماح لغير حاملي البطاقات الشخصية او جواز السفر بالتصويت، بالاضافة الى التحقق من وجود اسم الناخب في كشوف اللجنة . وكان لعجز المرشحين المستقلين عن توفير العدد الكافي من المندوبين في اللجان الفرعية اثره الخطير على مجرى العملية الانتخابية .

والواقع ان الشرط «التعجيزي» الذي وضعه قانون الانتخابات «المشبوه» بان يكون المندوب في اللجنة الفرعية من بين الناخبين المقيدين بجداولها، تسبب في تسهيل عمليات التزوير، لان الحزب الوطني بإمكانيات الحكومة الهائلة يستطيع ان «يدفع» مقابلا مغريا لماجورين يقبلون تمثيله في اللجان الفرعية وتزوير جميع البطاقات لصالحه .

وفي شوارع الجيزة لم يكن هناك اي تاثير للانتخابات على المارة الذين لم يعباوا حتى بالتساؤل عن سير عملية الاقتراع، وكانت اللا مبالاة هي الطابع العام، باستثناء اقارب المرشحين وانصارهم، و«البلطجية»، و«الهتيفة» الماجورين !! ويكفي ان نذكر بعض الأمثلة من واقع سير الانتخابات في عدد من اللجان :

- في لجنة مدرسة الاورمان بشارع التحرير بالدقي منع انصار مرشحي الحزب الوطني المرشحين المستقلين وانصارهم من مجرد دخول مقر اللجنة الفرعية المنعقدة بالمدرسة، وبالطبع فان النتيجة معروفة منذ الآن !!
- لجنة النظافة والتجميل بمنطقة بين السرايات اثبت مرتضى منصور المرشح المستقل حدوث عدة وقائع تزوير، وتقدم شكوى الى رئيس اللجنة العامة بهذا الصدد .
- في اللجنة رقم ٣٧ شياخة ابراهيم الشافعي بملحقية المعلمين بالدقي لم يحضر سوى ١٥ ناخبا فقط حتى الساعة الواحدة ظهرا ـ من اجمالي عدد الناخبين بها ويبلغ ٩٢٣ .
- في اللجنة ٧٢ بالمدرسة الثانوية الصناعية بامبابة حضر حتى الواحدة ظهرا ٢١ ناخبا فقط من اجمالي ٩١٨ ناخبا !!
- وفي اللجنة ٧١ حضر ٢٦ من ٤٩٤ ناخبا مقيدا بجداول اللجنة وشكا الموظفون المنتدبون للقيام باعمال اللجنة ـ من احدى محافظات الصعيد ـ من المعاملة السيئة التي قوبلوا بها، واكدوا انهم اضطروا لافتراش الجرائد على الارض بقسم استقبال المستشفى العام لان الحكومة لم توفر لهم حتى مكان المبيت، وتركوهم بلا طعام او نقود، وطالبوا بمضاعفة الاجر المقرر عن انتدابهم للاشراف على التصويت، وهو ١٠ جنيهات فقط لرئيس اللجنة، و٨ جنيهات لامين اللجنة عن الايام الاربعة التي يضطرون الى قضائها حتى انتهاء الانتخابات !!
- وفي مدرسة ابو الهول القومية بالجيزة لم يحضر سوى ١٣ ناخبا حتى ظهر امس، وعجز اغلب المرشحين عن توكيل مندوبين لهم باللجنة فخلا الجو لمندوبي المرشح الحكومي !
- ونفس الامر تكرر في لجان مدرسة الامل الابتدائية بالمدبح ومدرسة وجيه بغدادي، حيث جلس اعضاء اللجان يدخنون ويشربون الشاي والقهوة ويتسامرون مع مندوبي الحزب الوطني انتظارا لحضور الناخبين !!
- في اللجنة ٣٤ بمدرسة الشهيد احمد عبدالعزيز ببولاق الدكرور حضر ١٧ شخصا من ٦٣٢ ناخبا مقيدا باللجنة.

الجماهير

تقاطع الانتخابات

مندوبو «الوفد» يسجلون مهزلة الانتخابات فى المحافظات

نجحت المعارضة وفشلت الحكومة فى اقناع الجماهير بالانتخابات

٥ ٪ نسبة الذين أدلوا بأصواتهم وبقيت اللجان خالية طوال النهار

وقائع المهزلة الانتخابية التي جرت في القاهرة لم تختلف ابدا عما جرى في المحافظات ، ولا نبالغ في القول انها لم تكن صورة طبق الأصل لما جرى في القاهرة وحسب وإنما صورة مماثلة تماما لعمليات التزوير الفاضح التى جرت في انتخابات ٨٤ و٨٧ .. ومن خلال جولة كاملة لمحررى «الوفد» في جميع محافظات مصر نكتشف وقائع المهزلة .. التى كان ابرز ملامحها غياب الجماهير غيابا شبه تام عن صناديق الانتخاب .. والمحاولات المستميته لمرشحى الحزب الحاكم لترغيب وترهيب المواطنين لحملهم قسرا للادلاء باصواتهم لصالح مرشحى الحزب الوطنى .

لجأ الحزب الى احدث الاساليب في تزييف وتزوير الانتخابات .. فرغم تاكيدات وزارة الداخلية بعدم المسلس بجداول الناخبين بالحذف او الاضافة منذ الاعلان عن حل مجلس الشعب الا انه قد ثبت قيام مرشحى الحزب الوطني بالتلاعب في هذه الجداول قبل بدء الانتخابات بوقت كاف، حيث اضافوا اليها عشرات الالوف من المواطنين واستخرجوا لهم بطاقات معنونة باسم الحزب الوطنى الديمقراطي ومدونا بها اسم الناخب واللجنة الجديدة التابع لها ورقم القيد في الجدول والدائرة التي سيدلى بصوته فيها وذلك في لجان انتخابية ليست في موطنهم الاصلي، وقد حصلت «الوفد» على عشرات الالوف من هذه البطاقات تطالب مواطنى القليوبية والشرقية وغيرهم بالادلاء باصواتهم في دوائر مختلفة كالقاهرة والجيزة وذلك تحت شعار التيسير عليهم وتجنيبهم مشقة السفر الى الاقاليم لممارسة حقهم النيابي، وقد وزعت هذه البطاقات على عشرات من الاطباء وموظفى هيئة النقل العام ومصلحة الكيمياء وشركات التامين وقد تاكد لـ «الوفد» ان هؤلاء المواطنين ليس من حقهم ابداء رايهم في هذه الدوائر لانها ليست موطنهم الانتخابي الاصلي فعلى سبيل المثال استخرجت بطاقة للعامل السيد يونس محمد العامل بمستشفى هيئة النقل العام وموطنه الانتخابي في «أسنيت» دائرة كفر شكر، والمرشح فيها خالد محيي الدين امين عام حزب التجمع وذلك ليدلى بصوته في دائرة قصر النيل المرشح فيها حلمى المراغي وعبدالعزيز مصطفى عن الحزب الوطنى حيث قيد في جداول ناخبي الدائرة برقم ٥٩٣ باللجنة «٢٤» بالمدرسة الناصرية . كما ان السيدة انجيل ميخائيل وتعمل عاملة تليفون بمستشفى هيئة النقل العلم والتى احيلت على المعاش قبل عامين وموطنها الانتخابي العباسية ارسلت اليها بطاقة مماثلة تحمل ارقام اللجنة ٢٨ في مبنى مصلحة الكيمياء برقم قيد ٦٨٩ في دائرة قصر النيل، كما وصلت للطبيب حسن حسين صلاح الدين مصطفى والذى يعمل بالمملكة العربية السعودية منذ عامين بعد حصوله على اجازة بدون مرتب بطاقة رقم ٣٣٤ على اللجنة رقم ٢٥ ومقرها المدرسة الناصرية، اما عيسى عبدالرحيم ابراهيم من مركز كفر شكر أسنيت قليوبية فقد وصلته بطاقة رقم ٢٦ ليدلى بصوته في ذات المدرسة ايضا وادرج اسمه من جديد في جداول الناخبين تحت رقم ٧٥٢ والسيد محمد يوسف العامل بمستشفى هيئة النقل العام والذى فصل من الهيئة والذى يقطن باحدى قرى محافظة الشرقية «مسقط راسه» فقد ارسلت اليه بطاقة مماثلة ليدلى بصوته في اللجنة رقم ٢٤ في المدرسة الناصرية ورقمه الانتخابي الجديد ٥٩٣ .

اتوبيسات للشحن

وقد اكد بعض العاملين بشركات التامين وهيئة النقل العام ان مرشحى الحزب الوطنى في هذه الدوائر قد اعدوا اتوبيسات جهزت خصيصا لنقلهم تباعا من منازلهم الى مقار اللجان، كما اعدوا لهم وجبات ساخنة جاهزة ترغيبا للمواطنين على الذهاب للادلاء باصواتهم وعدم مقاطعة الانتخابات وقد التقت الوفد بالعديد من المواطنين الذين حصلوا على هذه البطاقات والذين رفضوا هذا التزوير الفاضح . كما اكد محمد بهاء الدين محمد نائب رئيس اللجنة النقابية للعاملين بشركة اسمنت طره انه حصل على العشرات من هذه البطاقات .

تعليمات للتزوير

كما علمت «الوفد» ان مندوبى الحزب الوطنى داخل اللجان لديهم تعليمات نهائية بتسريد البطاقات الانتخابية لهؤلاء المواطنين في حالة عدم ذهابهم للادلاء باصواتهم في تلك الدوائر . كما انه قد تم الاتفاق مع بعض رؤساء اللجان على تسهيل عملية ابداء الراى عن طريق شخص يحمل هذه البطاقة حتى ولو لم يكن صاحبها الاصلى ودون ان يثبت شخصيته لرئيس اللجنة .

من جانب اخر لجا بعض مرشحى الحزبي الوطنى الى حيلة قديمة ومعروفة وهى تزوير بطاقات الناخبين الاصليين واستبدال اسماء مندوبى الحزب الوطنى باسمائهم .. ليدلوا باصواتهم نيابة عنهم وقد استخرجت عشرات الالوف من هذه البطاقات لموظف يدعى حمدى فرحات والبطاقة مقيدة برقم قيد في جدول الانتخاب ٥٣٦٣ والغريب ان الناخب يبلغ من العمر ثلاثة وخمسين عاما في حين ان المزورين الذين استخرجوا له هذه البطاقة حرروها بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٥ ولا تعليق !

ورغم المحاولات المستميتة من جانب مرشحى الحزب الوطنى لدفع المواطنين للمشاركة في التزوير واتخاذهم كستار لتغطية التزييف الفاحش الا ان الجماهير في مختلف المحافظات قد رفضت المشاركة في هذه المهزلة .

سخط شعبى في بورسعيد

ومن بورسعيد كتب محرر «الوفد» عن حالة السخط الشعبى التى سادت بين جماهير المحافظة .. والتى انعكست على لجان الانتخابات التى شوهدت خاوية يلفها صمت كصمت القبور .. في حين امتلات الشوارع بضجيج وعجيج وميكروفونات شماشرجية الحزب الوطنى في محاولة يائسة لايهام الراى العام بان الحزب الوطنى يخوض معركة انتخابية شرسة مع من ؟ وفي ظل غياب المعارضة وعلى راسها الوفد عن المشاركة في هذه المهزلة لسنا ندرى هذا وقد شوهدت عشرات السيارات التى ملات الشوارع منذ الصباح الباكر وهى محملة بالصبية والاطفال يغنون تاييدا لمرشحى الحزب الوطنى ورغم هذا لم تتعد نسبة الاقبال الجماهيرى على التصويت اكثر من ٦٪ في اغلب الدوائر .

تزوير عيني .. عينك

وقد تاكد لمندوب «الوفد» حدوث عمليات التزوير الفاضحة «عيني عينك» داخل لجان بورسعيد .. ففى لجنة مدرسة بورسعيد الاعدادية بنين رقم ٢٨ «دائرة العرب» تحدى رئيس اللجنة كل مندوبى الاحزاب الصغيرة المشاركة في الانتخابات ومندوبى المرشحين المستقلين وقام بتسديد البطاقات لصالح مرشحى الحزب الوطنى مما اضطر البدرى فرغلى مرشح التجمع الى تقديم بلاغ للمستشار القضائي المشرف على اللجنان الانتخابية في الدائرة .

كما اجبر مرشحو الحزب الوطنى مندوبى اللجان - عدا مندوبى الحزب الوطنى الشهير بحزب سوابق - على مغادرة لجنة مدرسة ناصر الاعدادية بنات بذات الدائرة حتى ان مرشح الحزب الحاكم نفسه جلس يتابع داخل اللجنة المذكورة اعداد الناخبين ويحسب الاصوات التى سيحصل عليها في تلك اللجنة وكان ذلك في حوالى الواحدة والنصف ظهرا .. اما في مدرسة احمد عرابى الابتدائية بذات الدائرة تندنى الحزب الوطنى الى حد تعيين استنجار بلطجى للتعرض للمواطنين واجبارهم على التصويت لصالح الحزب الوطنى علنا واغرائه بتقديم مبالغ كبيرة له اذا اعطى صوته لمرشحيه .. وفي دوائر اخرى تمت عملية الترغيب على التصويت لصالح الحزب الوطنى بطريقة المزاد .. ففى الصباح الباكر كانت اسعار الصوت ٢٠ جنيها .. وتدرجت في الارتفاع حتى وصلت

مع مقاطعة الجماهير للمهزلة الى سبعين جنيها .

طرائف .. من بور فؤاد

ومن الطرائف التى حدثت فى بور فؤاد ان مدير احدى المدارس ببورسعيد والذى يشغل منصب وكيل مجلس محل حى بور فؤاد اصطحب معه هيئة تدريس مدرسته فى سيارات لتاييد مرشحى الحزب وعند طلبه الادلاء باصواتهم فوجىء بان جميعهم لا يحملون بطاقات انتخابية !

وفى السويس ذكر محرر الوفد ان الجماهير قاطعت الانتخابات مقاطعة شبه تامة . كما وصف ما جرى فى دائرة الاربعين بانه عبارة عن «انتخابات قبلية تسيطر عليها العصبيات والعائلات السويسية» . حيث حشدوا اعدادا كبيرة من المواطنين للذهاب الى صناديق الانتخابات وان كانت العملية برمتها لم تزد نسبة الاقبال فيها على ٣٪ على اكثر تقدير .

وفى الشرقية تشير كل التوقعات الى اكتساح الدكتور طلبة عويضة المرشح المستقل «فئات» لكل منافسيه وهو ما اصاب انصار الحزب الوطنى بالذهول مما دفعهم الى اختلاق وافتعال المشاجرات مع انصار د . عويضة وفى دائرة ديرب نجم ١١٦٠ الف ناخب - ١٦٠ لجنة انتخابية، احتدم الصراع بين مرشحى الحزب الوطني والمستقلين وتشير التوقعات الى تقدم د . مصطفى السعيد «فئات - مستقل» على مرشحى الحزب الوطنى، حيث اندفعت جموع فلاحى الدائرة لاعطائه اصواتهم وتتحدث دائرة ديرب نجم عن المشاجرة النسائية التى وقعت بين السيدات المؤيدات للدكتور السعيد والمؤيدات لمرشح الحزب الوطنى .. وقد اكد شهود عيان للوفد لجوء مرشحى الحزب الوطنى لاساليب جديدة ورخيصة فى ارهاب المواطنين حيث نثروا فى وجوه الناخبين «بودرة مثيرة للدموع» لدفعهم للفرار خارج اللجان .. بالاضافة الى اطلاق الاعيرة النارية فى الهواء امام مقار اللجان على مرأى ومسمع من اجهزة الامن . كما اكد شهود العيان ايضا ان فتحى عبدالمقصود - احد رجالات المرحوم رفعت المحجوب . قام بتسديد البطاقات الانتخابية لصالح الحزب الوطنى .

فى دائرة الزرقا

وفى دمياط اكد محرر «الوفد» ان مرشح الحزب الوطنى فاروق شباتة الذى رشح خلفا للدكتور رفعت المحجوب رئيس المجلس المنحل حاول رشوة الناخبين بنفسه، وذلك بتوزيع الاموال على المنازل وقد استنكر مواطنو دائرة «الزرقا» هذه التصرفات الممجوجة مؤكدين لـ «شباتة» ان اصواتهم اكبر من ان تباع وتشترى، من جانب اخر علمت الوفد ان مشاجرات عنيفة قد وقعت بين انصار مرشحى الحزب الوطنى وانصار المرشحين المستقلين وان تدخل اهل الخبرة للحيلولة دون وصول الامر الى الشرطة .

غريبة !!

وفى دائرة القنايات شرقية علمت الوفد ان التعليمات الصادرة للجهات التنفيذية فى الدائرة بأن تجرى عملية الانتخابات تحت الاشراف الكامل للقضاء تنفذ ونفى محرر الوفد وجود اى محاولات للتدخل فى سير العملية الانتخابية .. فيما خلا بعض الاحتكاكات بين انصار المرشحين سيطرت عليها قوات الامن المركزى .

انتخابات ساخنة فى دائرة شقيق رئيس الوزراء !

وشهدت مدينة طوخ معركة ساخنة لم تشهدها من قبل بعد دخول المستشار عادل صدقى المعركة مستقلا عن الفئات ضد منافسه الوحيد عطية الفيومى مرشح الحزب الوطن والبرلمانى السابق لدورات مجلس الشعب السابق والذى يرتكز على منصبه فى الحزب الوطنى ومنصب ابنه الدكتور محمد عطية الفيومى رئيس المجلس الشعبى بالقليوبية وامين الحزب الوطنى ايضا ، ويعتمد فى دعايته ونجاحه فى الانتخابات على قريته «الحصة» وكفر الحصة التى تضم ١٥ الف صوت .

دماء فى الدقهلية

وفى الدقهلية نشبت مشاجرة حادة بين ابراهيم البشلاوى احد مؤيدى اللواء سعد الشربينى وبين وحيد رمضان شقيق احد المرشحين المنافسين وذلك امام لجنة الساحة الشعبية بالمنصورة . وقد اطلق

انصار المرشح المنافس للشربيني الاعيرة النارية مما ادى الى اصابة احد الاشخاص ويدعى نبيل السيد ونقل للمستشفى فى حالة خطيرة . كما ضبط السلاح المستخدم فى الحادث والذى تبين انه مرخص بحمله .

وفى كفر الشيخ وبلجنة كفر الشرفا قام احد انصار المرشح المستقل ابراهيم عويضة «فئات» باطلاق الرصاص فى الهواء لارهاب المواطنين، وقد صادرت اجهزة الأمن سلاحه وهو طبنجة برتا «عيار ٩ مللى» بدون ترخيص .

تمزيق البطاقات داخل اللجان

وفى الغربية بلجنة شرشابه مركز زفتى قام مؤيدو المرشح المستقل د . سامى محمود جاب-الله باختطاف بطاقات ابداء الرأى بعد اقتحام اللجنة وحاولوا تمزيقها ردا على تزوير الحزب الوطنى للانتخابات فى بعض اللجان الاخرى .. وقد سيطر رجال الشرطة على الموقف قبل ان يتفاقم .. وقرر قاضى اللجان حصر اعداد بطاقات الرأى الممزقة .. وتزويد اللجنة ببطاقات بديلة .

تصرف فريد

وفى المنوفية وفى تصرف فريد فى نوعه ذهب اللواء احمد رشدى وزير الداخلية السابق المرشح مستقل فئات فى بركة السبع الى قرية «جنزور» مسقط رأس مرشح المنافس «السيد حماد - مرشح الحزب الوطنى».وحيا أهالى القرية الذين احتشدوا للقائه هاتفين لمرشح قريتهم واكد رشدى لاهالى القرية انه نما الى علمه قيام السيد حماد بتزوير انتخابات بعض القرى وأن انصاره طالبوا بأن يرد بالمثل ولكنه ليس من هذا الطراز وانه لا يمكنه ان يزور ولو صوت واحد ولا يسمح بهذا ابدا .

وفى الفيوم انخفضت ايضا نسبة الاقبال الجماهيرى على اللجان وقد تم طرد مندوبى المرشحين المستقلين فى مختلف الدوائر خارج المقار الانتخابية وتزايدت عمليات التزوير والتزييف بكثافة لصالح مرشحى الحزب الوطنى خاصة فى قرية هواره التى شهدت اعتداء شاذا من جانب انصار الحزب الحاكم على المرشحين المستقلين ومنهم سامى عبدالتواب فرجانى كما قام بلطجية حمادة طنطاوى مرشح الحزب الوطنى بالاعتداء على محمد احمد معتوق مندوب احد المرشحين واوسعوه ضربا .. كما ان جهاز محافظة الفيوم تدخل بشكل سافر فى الدعاية لمرشحى الحزب الوطنى -ووصل الامر الى حد تقديم الاطعمة الفاخرة لرؤساء اللجان للمشاركة فى المهزلة وانهائها لصالح الحزب الوطنى .

فى المحلة الكبرى

لاول مرة فى تاريخ المعارك الانتخابية، تشهد مدينة المحلة الكبرى هدوءا لم تعهده من قبل، فلم يعهد الشعب المصرى مدينة المحلة ذات المائة الف عامل، وذات المعارك الانتخابية الملتهبة لم يعهدها ناعسة او نائمة . كما حدث فى انتخابات امس، فمنذ صباح امس وشوارع المدينة خالية تماما الا من بعض الصبية الذين يحملون لافتات المرشحين، ومنذ الصباح ايضا اللجان الانتخابية خاوية تماما الا من مندوبى اللجان ومندوبى المرشحين، بعد ان عزف الناخبون عن المشاركة فى هذه الانتخابات . هذه الصورة الغريبة على مجتمع المحلة الكبرى . كانت تتجسد لنا داخل كل لجنة نزورها،

تشتيت الأصوات فى بسيون

وفى الغربية شهدت دائرة بسيون هدوءا تاما اثناء سير العملية الانتخابية ففى دائرة بسيون حدث تفاوت فى اقبال الناخبين برغم اطنان المنشورات التى اغرقت الدائرة وغابة اللافتات التى كست كل الشوارع .. والملاحظ لأول وهلة ان عدم خوض احزاب المعارضة للمعركة الانتخابية قد القى بظلاله على العملية الانتخابية .. فضعف اقبال الجماهير .. وان التزمت الشرطة بالحياد الكامل بين المرشحين ، حيث اصدر العميد سيد زمزم مامور مركز بسيون تعليمات مشددة لافراد الشرطة بعدم الاقتراب من اللجان . وقصر دورهم على حفظ الامن والنظام فقط .

ويؤكد محرر الوفد حدوث تفاوت فى اقبال الناخبين من قرية لأخرى كما ان كثرة عدد المرشحين لعضوية «مجلس العيلة الجديد» ادت الى تشتيت الاصوات .. كما لوحظ ان اهالى القرى قد اعطوا اصواتهم للمرشحين من ابناء القرية بصرف النظر عن انتمائهم السياسى . من ناحية اخرى تشير التوقعات الى احتدام المنافسة على مقعد الفئات بين د. احمد داود المرشح مستقل فئات وفاروق خلف مرشح الحزب الوطنى بينما يتقدم محمد حسين المراسى المرشح مستقل (فلاح) على منافسيه .

تلاعب فى اعداد البطاقات

ومن البحيرة قال محرر الوفد : ان الاقبال كان ضعيفا للغاية من جانب الناخبين ، وقد تفاوتت نسبة الحضور فى الدوائر ما بين ٥ و٢٪ وان زادت فى بعض المناطق بسبب تدخل العمد والمشايخ فى الانتخابات وتاثيرهم على الفلاحين .

وفى دمنهور نجحت خطة الحزب الوطنى فى تشتيت الناخبين .. حيث تم تغيير اماكن اللجان الانتخابية .. مما ادى الى معاناة المواطنين فى البحث عن اسمائهم فى الكشوف .. وبمجرد ان عثروا على هذه الاسماء اكتشفوا خلوها من اسمائهم رغم انهم يحملون بطاقات انتخابية . وقد اكد بعض الناخبين «للوفد» ان هناك نقصا فى اعداد بطاقات الرأى ففي اللجنة رقم ٩ بالمدرسة الثانوية الميكانيكية بلغ نحو ١٧ بطاقة ونحو ٦٦ بطاقة فى المدرسة الثانوية الزراعية بينما زادت اعداد البطاقات فى المدرسة الثانوية العسكرية .

وفى مركز طوخ تم نقل لجنتين من الحصة لضمان عدم التزوير الى مركز شرطة طوخ لحراسة اللجان والسيطرة على اى معركة تحدث بين المتنافسين .

كما تاكد لـ«الوفد» تقفيل صناديق انتخاب «زاوية غزال» والبالغ عددها ١٤٠٨٠ وقد قدم المرشحون المستقلون بلاغات بتزوير الانتخابات للمستشار التضامنى فى الدائرة .

- صدرت التعليمات «من فوق» لمحافظ المنوفية بان يعتبر نفسه فى اجازة مفتوحة .. وحتى اشعار آخر !
- مرشح الفئات عن الحزب الوطنى فى شبرا ارسل كميات كبيرة من الكباب والكفتة الى جميع موظفى الحكومة الذين تولوا الاشراف على اللجان الانتخابية ..!!
- اطلق عيد فرغلى احد مؤيدى صبرى مبدى مرشح الحزب الحاكم فى الاسماعيلية الرصاص على مؤيدى المرشحين المستقلين واصيب شخصان فى الحادث نقلا للمستشفى فى حالة خطيرة .
- فى شمال سيناء فوجىء المواطنون بتدوين مرشحى انصار الحزب الوطنى لكلمة «تنازل» امام اسماء بعض المرشحين الذين لم يعلنوا تنازلهم فى الانتخابات .
- فى دمياط لجأ انصار د. الزيات الى تقفيل الصناديق لصالحه .. فى حين زور انصار ضياء الدين داود الصناديق الانتخابية لصالحه .. محدش احسن من حد .
- فى قرية الروضة بدمياط اعتدى انصار ضياء الدين داود المرشح المستقل على مندوب جريدة الوفد بدمياط وقاموا بضربه وتحطيم كاميرا التصوير الخاصة به وقدم المندوب بلاغا الى رئيس نيابة فارسكور الذى تولى التحقيق .
- وفى دائرة الخازندار قبضت اجهزة الامن على مندوب جريدة الشعب «صلاح توفيق» ووجهت اليه النيابة تهمة اقتحام لجنة انتخابية .
- وفى دائرة «الظاهر» اكد المرشح فاروق الصايغ «مستقل» انه تم طرد جميع مندوبى اللجان من الدخول الى المقار الانتخابية ورغم تعليمات المستشار القضائى للدائرة لم يسمح رئيس اللجنة الا بدخول ستة مندوبين . وذكر ان السيدات من ابناء الدائرة قمن بالتصويت باسمائهن فى كل اللجان واكثر من مرة .. وكان الحزب الوطنى قد اعد لهن اتوبيسات لتوصيلهن الى مقار الانتخابات قد ساهم ناظر مدرسة دى لاسال فى عملية التزوير بجهد مشكور !

المعركة اكتسبت طابع العنف في بعض المحافظات

الاسماعيلية: اطلاق النار على مبرى مبدى وضبط حالات تزوير

- الجيزة : مرتضى منصور يعتدى على رئيس اللجنة
- قنا : اصابة ٢٢ شخصا واغلاق لجنتين
- دمياط : مصرع ٣ واصابة ٣٨ واحراق ٨ سيارات
- البحيرة : الغاء انتخابات ٣ لجان بدمنهور وكوم حمادة

الغربية : معارك بالنبابيت واختطاف رهائن بزفتى

تابع الأحداث

كمال عبد الجابر
جمال عقل حسن الشايب لبنى وحيد
محمد خضر عاصم بسيونى مجاهد خلف
السعيد الشيطى رمضان أغا كمال جبر
عبد الحكيم الامير باهى الروبى محمد سرحان
عبد الستار العيسوى مصطفى عبده
محمد فوده نادر عماره

تميزت انتخابات مجلس الشعب التى جرت امس بالهدوء رغم شدة وضراوة المنافسة بين المرشحين .. ولم تقع سوى حوادث متفرقة .. كان بعضها عنيفا وادى لخسائر فى الارواح بين قتلى وجرحى وصدر قرار اعتقال لنجار اعتدى على رائد شرطة واختطف انصار احد المرشحين رهائن من انصار مرشح اخر

فى الاسماعيلية وقعت مشادات عنيفة بين انصار مرشح الحزب الوطنى صبرى مبدى والمرشح المستقل محمد عطية .. واطلق انصار عطية الرصاص على صبرى مبدى فأخطأوه واصابوا اثنين من انصاره .

توتر الموقف بعد الحادث خاصة فى لجنتى مدرسة المحطة ومدرسة الفتح حيث تبادل انصار المرشحين اطلاق الرصاص ووقعت مشاجرات بالايدى بين انصار المرشحين فى لجان حى منشية الشهداء .

لزم المحافظ عبدالمنعم عمارة مكتبه حتى لايتهم بالتحيز لاحد المرشحين والتف انصار المرشح محمد عطية حول عادل مبدى شقيق صبرى مبدى وحاولوا الاعتداء عليه فتدخلت الشرطة وفضت المشاجرة .

وحاول عادل مبدى اقتحام لجنة الانتخابات فتصدت له الشرطة وضبطت معه مسدسا مرخصا .

تم القبض على عدد من المتهمين فى حوادث اطلاق النار وامر احمد مصطفى رئيس نيابة قسم الاسماعيلية « اول » بحبس عيد امام فرغلى (٣٥ سنة - تاجر » ٤ ايام على ذمة التحقيقات . وتحريز السلاح المستخدم .

وامرت النيابة بضبط واحضار محمد قرنى وشهرته (ميمى) لاشتراكه مع فرغلى فى اطلاق النار . تم سؤال سيد سالم الوحش المصاب بطلق نارى .. ولم تتمكن النيابة من سؤال صلاح قرنى لخطورة اصابته .

حالات تزوير

وضبط القاضى المشرف على انتخابات لجنة الشئون الاجتماعية بالاسماعيلية ٣ حالات تزوير بلجنة السيدات .. وذلك بناء على بلاغ من سوسن الكيلانى المرشحة المستقلة .

تم ضبط عوضيه مصطفى عباس وسامية سيد صابر وكريمة مصطفى عبداللطيف يحاولن دخول اللجنة ببطاقات مزورة ويعملن بشركة الدواجن ويرأسها عمرو ابوزيد شقيق احمد ابوزيد مرشح الحزب الوطنى (عمال) .

الدرب الاحمر

فى الدرب الاحمر بالقاهرة وقعت مشادات بين انصار المرشحين نتيجة التوتر النابع من ضراوة المنافسة وسيطرت الشرطة على الموقف .

المرأة الضحية

فى الجيزة وقبل انتهاء الناخبين من الادلاء بأصواتهم بنصف ساعة بلجنة قرية جرزا بالعياط .. لقيت زينب الخولى مصرعها بثلاث رصاصات استقرت فى بطنها ولفظت اخر انفاسها اثناء محاولة اسعافها بمستشفى العياط العام .

كشفت تحريات العميد محمد فودة رئيس مباحث الجيزة أن القتيلة من انصار اللواء عصام عويس ضابط شرطة سابق ومرشح مستقل بدائرة العياط واحتدم النقاش بينها وبين المناصرين لمنافسه عمر عطية فاطلق عليها سعد ابو امام وابنه محمد الرصاص ولاذا بالفرار .

اسرع الى هناك اللواء نبيه عبدالسلام مفتش مباحث وزارة الداخلية والعميد محمد ابراهيم مدير مباحث الجيزة وانتشرت قوات الامن عن قرب وسيطرت على الموقف .. وتوالى المباحث جمع المعلومات وضبط الجناة والسلاح المستخدم فى الحادث .

بلطجة

واعتدى مرتضى منصور (مرشح مستقل) عن دائرة الدقى والعجوزة بالضرب المبرح على زكريا حافظ محمد سبله (مدرس اعدادى بالفيوم) رئيس لجنة مدرسة بين السرايات ..

انهال عليه باللكمات فأصابه بعدة كدمات قبل انتهاء الانتخابات بساعة واحدة ..

امر المستشار رئيس لجنة الدقى بتحرير محضر بالواقعة تمهيدا للتحقيق مع المعتدى عقب انتهاء فرز الاصوات .

انصار البطران

وفى لجنة مدرسة الحليمية بنزلة السمان بالهرم .. اقتحم انصار محمد البطران (وطنى) اللجنة وحاولوا وضع صور فوتوغرافية للبطاقات الانتخابية داخل الصندوق .. تصدت

لهم قوات الامن بناء على طلب رئيس اللجنة .. وفشلت محاولتهم ..

وفى لجنة منشية البكارى حاول افراد من عائلة الدالى دعوة العائلات لمقاطعة الانتخابات لعدم ترشيح الحزب احدا من العائلة الا ان محاولتهم باءت بالفشل واقبل افراد العائلات للادلاء بأصواتهم .

اصابات ببنى سويف

فى بنى سويف تبادل انصار المرشحين اطلاق الرصاص ودارت معارك بالشوم فى بعض الدوائر .

قال اللواء ابراهيم محمد سرحان مساعد وزير الداخلية لامن بنى سويف ان انصار سعد عبود « مستقل » وعلى عبدالله مبروك « وطنى » فى مركز ببا اشتبكوا وتبادلوا اطلاق النار واصيب الطفل مبروك نافع فى ساقه وسيطرت الشرطة على الموقف .. وتم العثور على طلقات فارغة و٣ بنادق خرطوش .

وفى مركز الفشن تبادل انصار على عبدالفضيل « وطنى » وعبدالمنعم حلبش « مستقل » اطلاق الرصاص مما ادى لاصابة ٤ جنود بقوات الامن باصابات طفيفه .

التصويت بالاكراه

● اقتحم عمر محمد يوسف « ٢٥ سنة » موظف تحت التمرين بالجهاز المركزى للمحاسبات مقر لجنة المدرسة الابتدائية بمركز ناصر قبل انتهاء الانتخابات بعشر دقائق وتهجم على رئيس اللجنة ثم استولى على ٨٧ بطاقة ابداء رأى محاولا تسليمها لانصار المرشح المستقل محمد تمام الشخيبى للتأشير عليها لصالحه دون حملهم بطاقات انتخابية .

تمكنت قوات الامن من ضبط المتهم والبطاقات قبل وضعها فى صندوق الانتخابات وتولت النيابة التحقيق .

متطرفو المنيا

فى مدينة ملوى بالمنيا وامام مسجد الشيخ عيسى بشارع المدارس اصيب ضابط و٤ جنود و٤ من الجماعات المتطرفة فى اشتباك بالرصاص .

كانت ٣ سيارات شرطة فى طريقها لمركز ديرمواس لتأمين عملية الانتخابات فاشتبك المتطرفون مع رجال الشرطة لاعتقادهم انهم جاءوا للقبض عليهم .. وحطم المتطرفون زجاج السيارات فاصيب الملازم امين طنطاوى و٤ جنود و٤ متطرفين هم حافظ احمد وصلاح الدين مهنى وفرغلى عبدالهادى وربيع مفتاح ..

وتم ضبط ٦ من المتطرفين هم محمود عبدالحميد وحسين رمضان وعلاء زين وياسر عبدالصمد وناصر عبدالصمد وناصر عبدالهادى .

انتقل المحافظ اللواء عبدالحميد بدوى واللواء عبدالمنعم الصيرفى مدير الامن لمكان الحادث وتولت النيابة التحقيق .

٢١ مصابا

فى قرية العوامرية مركز ابو طشت قنا اصيب ٢١ مواطنا باعيرة نارية اثر تبادل اطلاق الرصاص بين المرشحين .. ونقل المصابون الى المستشفى فى حالة خطيرة .

كانت الاشتباكات قد وقعت بين انصار المرشحين عبدالعزيز محمد عبدالرحيم « وطنى » ومصطفى سباق وطلعت رسلان « مستقلان »

انتقل الى مكان الحادث المستشار عبدالرحيم نافع محافظ قنا واللواء سمير البشلاوى مدير الامن وتمت السيطرة على الموقف وتواصل النيابة التحقيق .

اغلاق لجنتين

وقرر رئيس لجنة الانتخابات اغلاق اللجنتين ٦٥ ، ٦٧ بقرية ابنود .

كان يوسف صديق « وطنى » من دائرة قفط قد ابلغ بان مؤيدى د . محمود مصطفى « مستقل » اطلقوا الرصاص على انصاره واستولوا على اللجنتين وسودوا البطاقات لصالح مرشحهم .

تم ضبط اثنين وبحوزتهما بندقية خرطوش .

فى قرية ابو دياب غرب مركز دشنا اصيب عبدالمريد حسن باصابات خطيرة اثر ضربة بشومة على رأسه .. واتهم المصاب رئيس مجلس المدينة ونصر الدين عبدالظاهر بالاعتداء عليه لتأييده مختار عثمان وفايز ابوالوفا مرشحى الحزب الوطنى .

فى فارسكور بدمياط اصيب ٤١ شخصا باصابات مختلفة نتيجة تبادل اطلاق النار بين انصار المرشح ضياء الدين داود « مستقل » ومنافسه محمد خليل قويطه « وطنى » .. اثر تردد شائعات عن فوز مرشح الحزب الوطنى .

ووقع اشتباك فى نفس الدائرة بين المواطنين ورجال الشرطة عندما حاول انصار ضياء داود اغلاق قرية الروضة فى وجه منافسيهم واصيب فى الاشتباك ٣ ضباط وعدد من المواطنين وتمت السيطرة على الموقف .

وقالت اخر الانباء الواردة من فارسكور ان ٣ اشخاص قد توفوا متأثرين بجراحهم وهم عطية غراب وزغلول عبدالواحد وابراهيم عبدالعزيز وهناك جثث لقتلى اخرين لم تعرف هويتهم .

وطوقت قوات الامن قرية الروضة مسرح المعارك .

وفى الزرقا شهدت لجان الناصرية وشرباص مشاجرات بالعصى بين انصار المرشحين د . حلمى الحديدى وخاله د . ثروت بدوى .

كما شهدت لجان مجلس المدينة والمعلمات والاعدادية الحديثة مشاجرات بين انصار محمد شتيته « مستقل » ويوسف رخا « وطنى » واسفرت احداث لجان دمياط عن احراق ٣ سيارات لورى تابعة للامن المركزى و٥ سيارات ملاكى .. واصيب العقيد علوى اسماعيل مفتش شرطة بمديرية الامن .. والرائد سمير شحاته رئيس نقطة شرطة الروضة .

فى المنوفية وقبل انتهاء الانتخابات بساعة حاول بعض المواطنين تقفيل اللجان .. بخاصة لجنتى الابتدائية الحديثة والاعدادية الحديثة بقرية جنزور ـ بركة السبع .. ولكن مندوبى المرشحين ورئيس اللجنة تصدوا لهم واسرعت قوات الامن لتأمين اللجنتين .

احمد رشدى فى بيته

وظل اللواء احمد رشدى وزير الداخلية الاسبق والمرشح المستقل ببركة السبع فى منزله ولم يقم بالمرور على

اللجان .. وقال ان المواطنين هم الذين يدلون باصوا[illegible] هم الامناء على سير العملية الانتخابية .

فى اسيوط توفى امس بعد الادلاء بصوته عبدالله همام عبدالله .. بالبدارى وهو احد اقطاب عائلة النواصر المتهم بعض افرادها بقتل سيد زناتى مرشح الوطنى .. وتبين ان الوفاة نتيجة ازمة قلبية وتم الدفن وسط اجراءات امن مشددة .

اختطاف رهائن

فى زفتى بالغربية توقفت الانتخابات ببلدة شرشابة قرية المرشح المستقل محمود سالم جاب الله لمدة ساعتين .. حيث قام انصار المرشح بتمزيق البطاقات الانتخابية وتحطيم نوافذ اللجان والاعتداء على رؤسائها .

وفى شبراملس بزفتى وقعت مشادة بين انصار المرشح عمر ابو حسين والمرشح ممدوح الجوهرى .

وفى كفر السحيمية اعتدى انصار الجوهرى ومحمود سالم جاب الله على بعض المنافسين .

وفى لجنة رفتى اختطف خمسة من انصار الجوهرى مندوب المرشح عمر ابوحسين واعتدوا عليه واستولوا على ساعته واحتجزوه عدة ساعات .

الغاء لجان

فى البحيرة اقتحم انصار مرشحى الحزب الوطنى لجنتين بكفر غلين بكوم حمادة وحاولوا اغلاق الصناديق لحساب محمد عبدالمطلب جبريل مرشح الحزب الوطنى .

حدث تبادل لاطلاق النيران بين انصار المرشحين واصيب ٢ باصابات خفيفة .

القى القبض على محمد عبدالفتاح حسن من انصار الوطنى .

امر المستشار عبدالبديع احمد عبدالفتاح رئيس الدائرة بالغاء اللجنتين .

فى لجنة قرية النديبة مركز دمنهور اقتحم انصار المرشح عيسى ناجى نوار « وطنى » اللجنة وحاولوا الاستيلاء على احد الصناديق وتمكن رجال الامن من محاصرة اللجنة .

امر المستشار عبدالله بسيونى بالغاء اللجنة .

٦ طائرات من ليبيا للمشاركة فى الانتخابات

كتب - حسن الرشيدى

قامت شرطة مطار القاهرة بتيسير انهاء اجراءات الركاب القادمين أمس لتمكينهم من الادلاء باصواتهم وصلت ٦ طائرات قادمة من طرابلس والخرطوم وابوظبى وعمان ما بين الساعة الثانية والرابعة مساء .. صرح اللواء رضا عبدالعزيز مدير أمن المطار بأنه تم تخصيص مجموعات عمل لانهاء اجراءات القامين لتيسير ادلائهم بالاصوات فى المواعيد

فاكسيميلى .. للقاهرة

قرر اللواء كمال منصور محافظ مطروح تشغيل سنترالات مطروح والضبعة والحمام وسيدى برانى طوال ٢٤ ساعة ولحين اعلان النتائج واستخدام اجهزة الفاكسيملى بالمصالح الحكومية بمطروح لارسال النتائج أولا بأول الى القاهرة .

البطاقة الصحفية .. اثبات للشخصية

اعترض مندوب حزب التجمع فى لجنة قسم شرطة مطروح على البطاقة الصحفية للزميل احمد المندوه الصحفى بالاخبار اثناء ادلائه بصوته الانتخابى وطالب باثبات ذلك فى محضر وبعرضه على المستشار القضائى المشرف على الانتخابات بمطروح قرر الاعتراف بالبطاقة الصحفية كاثبات للشخصية وان الصحافة سلطة رابعة فوق كل السلطات وليست بحاجة الى خاتم النسر كما ادعى مندوب التجمع .

المصدر : المصـــــــور
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ نوفمبر ١٩٩٠

الانتخابات اليوم

بقلم دكتور: يونان لبيب رزق

تحت القبة .. مستقلون !

استفحال ظاهرة وجود المستقلين في الانتخابات الاخيرة ، وما يستتبع هذا من احتمال "وجود بارز" لهؤلاء في البرلمان المصرى القادم امر يقتضى تقليب صفحات التاريخ بحثا عن اصول الظاهرة في محاولة لتفسيرها .. لعل وعسى !

وقبل هذا التقليب ينبغى الاعتراف بان هذه الظاهرة لا تاتى - شانها في ذلك شان اى ظاهرة تاريخية اخرى - منقطعة الصلة عن ظواهر اخرى محيطة ..

فهى لا تاتى مثلا منقطعة الصلة عن "وجود حزبى" ظاهر ومحدد بحكم ان هؤلاء مستقلون عن هذا الوجود ، وعدم وجود الاحزاب يعنى ببساطة انه لا مجال للحديث عن مستقلين وغير مستقلين تحت القبة ، فالكل عندئذ سواء !

ثم ان هذه الظاهرة متصلة على الجانب الآخر "بحياة حزبية نشطة" ، بمعنى ان هناك "علاقة عكسية" بين النشاط الحزبى وبين استفحال الظاهرة ، سواء تم تحجيم هذا النشاط بإرادة رجال الأحزاب انفسهم او بإرادة آخرين !

اضافة الى ذلك فان هذه الظاهرة ابنة شرعية احيانا وغير شرعية في اغلب الأحوال ، للفهم الصحيح أو الخاطىء ، لنوعية العلاقة التى من المفروض ان تقوم بين العمل الشعبى ، ممثلا في الأحزاب وبين المؤسسة التشريعية ، خاصة عندما تنبثق مؤسسة تنفيذية كبرى مثل الوزارة عن هذه المؤسسة الاخيرة .

يتصل ايضا الصراع على مقعد تحت القبة" من اولئك من غير المنتمين للاحزاب برزمة من المفاهيم الخاطئة التى شاعت في العمل السياسى ، ورغم ما اشرنا اليه من استفحال اخير للظاهرة فان مثل هذه المفاهيم كانت سائدة ومنذ وقت طويل ، وهى كلما مر الوقت ازدادت انتشارا وازدادت سوءا كالأمراض الوبائية ، وبدلا من محاصرتها منذ وقت مبكر فان مرور مثل هذا الوقت ياتى في صالحها .. صالح المفاهيم المغلوطة في البحث عن مكان تحت القبة !

ويثير الدهشة ان تمر السنون منذ ان نشا النظام البرلمانى في مصر عام ١٨٦٦ م ، فياتى المحتلون ويذهبوا ، وتسقط عروش وتقوم جمهوريات ، وتختفى قوى اجتماعية وتحل قوى اجتماعية جديدة .. وكما يقول البعض تمر مياه كثيرة تحت الجسور مما هو مفروض ان يستتبعه قدر من التغيير ، ويأتى فعلا التغيير ، ولكن في الاتجاه المعاكس !

مجالس الأعيان

ويظلم الكثيرون التاريخ البرلمانى

المصرى عندما يتحدثون عن نشاته الاولى ويرون انه قد ولد ولادة مبتسرة بحكم انه لم ينبثق عن منافسة حزبية وانما تكون من "العمد والمشايخ" من أهل الريف ووجوه المدن واعيانها ، وكان هذا التكوين اشبه بالاختيار منه بالانتخاب ، فيما ارتاوه ، وهم بهذا قارنوا بينه وبين المجالس النيابية التى كانت قائمة فى الامم البرلمانية العريقة مثل انجلترا وفرنسا وقت نشوئه ، وهو ظلم واى ظلم !

اذ تؤكد متابعة تاريخ تلك المجالس انها عندما نشات قبل المجلس المصرى باكثر من خمسة قرون قد نشات من اولئك الذين احتلوا نفس مكانة الشيوخ والعمد والوجوه والاعيان بمسميات اخرى .. لوردات وبارونات وما الى ذلك من القاب العصور الوسطى الاوربية ، وكان هؤلاء ، وبعد تطورات اقتصادية واجتماعية طويلة هم الذين صنعوا الاحزاب التى تدافع عن مصالحهم ودخلوا من خلالها المجالس النيابية ، وشىء قريب من هذا كاد يحدث فى مصر ابان السنوات السبع السابقة على قيام الحرب العالمية الاولى (١٩٠٧ - ١٩١٤) .

ففى خلال تلك السنوات عرفت الساحة السياسية المصرية ظهور العديد من الاحزاب ، الحزب الوطنى الذى اسسه مصطفى كامل ، وحزب الامة الذى انشاه مجموعة الاعيان المصريين ، وحزب الاصلاح على المبادىء الدستورية الموالى للقصر ، وكانت نسبة كبيرة من اعضاء المجلسين النيابيين القائمين اعضاء فى تلك المجالس ، وكان متوقعا ان نشهد السيناريو البرلمانى الذى حدث من قبل فى الامم البرلمانية العتيدة .. ولكن لم يحدث !

الاسباب عديدة التى ادت الى عدم الحد ث ، فالتاريخ لا يكرر نفسه بحكم اختلاف الظروف ..

فحتى يمكن ان تدخل الاحزاب الناشئة المجالس النيابية القائمة كان مطلوبا حد ادنى من استقلالية هذه المجالس ، وهو الامر الذى لم توفره لها سلطات الاحتلال ، وهو ايضا ما فطن اليه الحزب الوطنى الذى طالب بمجالس نيابية حقيقية ، وليست تلك المجالس الصورية ، وهو ما رفضه الانجليز بتصميم . اذن فوجود قوة استعمارية قد حال دون اكتمال السيناريو ، وهو ما لم يحدث فى الامم البرلمانية الاوربية .

إضافة الى ذلك فان فكرة الصراع الاجتماعى التى نشات فى احضانها عملية التنافس الحزبى حول دخول البرلمانات كانت غائبة عند بعض اطراف العمل السياسى ، وكانت من قبيل الترف الذى لا تحتمله قوى وطنية رات ان ذلك مما يمزق الصف الوطنى ويمكن من استمرار الوجود الاحتلالى .

الجماعة السياسية الوحيدة التى فطنت الى هذه الحقيقة كانت حزب الامة من "الاعيان والوجهاء والمثقفين" ، فقد وجد هؤلاء انهم بعد تشكيل حزبهم يستحوذون على الاغلبية داخل الجمعية العمومية (١٩ من بين الـ ٤٦ عضوا المنتخبين) ، واغراهم ذلك على الدخول بحزبهم الى الجمعية ، وهو ما لم يسمح به النظام والذى اكدته وقائع جلسة مجلس شورى القوانين المنعقدة فى ٣١ يناير عام ١٩١٠ .

فقد حدث فى هذه الجلسة ان كان النقاش يدور حول طرد صحفى من رجال الحزب الوطنى ، وعندما وقف على باشا شعراوى وكيل حزب الامة وعضو المجلس يؤيد هذا الطرد ذكر انهم لا يعتبرون المسالة مسالة حزبية مطلقا فساله الرئيس عما يقصد "بنحن" فقال اقصد اعضاء حزب الامة الموجودين بالمجلس فقال الرئيس : لا يوجد فى المجلس احزاب مختلفة فلم يعلق شعراوى باكثر من طلبه باسمه وباسم اخوانه ترك الكلام فى هذا الموضوع ، واستمر هذا الترك لنحو عقد ونصف !

حزبيون برلمانيون

فيما هو معلوم فقد ارسى دستور عام ١٩٢٣ المبدا الديمقراطى بعلاقة عضوية بين الاحزاب والبرلمان ، ومنذئذ ورغم

تقلب الأوضاع فقد استمر هذا المبدأ معمولا به حتى عام ١٩٥٢ .

ويبدو مدى التمسك بهذا المبدأ من رصد ظاهرة عرفتها الحياة السياسية خلال تلك الحقبة .. ظاهرة انشاء احزاب فى ظروف بعينها للاستيلاء على البرلمان ، وهى سياسة اختطها قصر عابدين فى عهد الملك فؤاد على وجه الخصوص .

حدث هذا مرتين ، اولاهما عام ١٩٢٥ بانشاء "حزب الاتحاد" لدخول الانتخابات التى كان مزمعا ان تجرى فى مارس من نفس العام ، والثانية اواخر عام ١٩٣٠ عندما اسس صدقى "حزب الشعب" ليدخل به الانتخابات التى جرت على اساس الدستور الجديد الذى ارتبط باسمه .

ويبدو من هذه الظاهرة كانه لم يعد هناك مكان "للمستقلين" فى البرلمانات الحزبية التى تكونت خلال ذلك العهد ، وهو ما لم يتحقق ، اذ تقول الاحصاءات بغير ذلك !

أول الانتخابات - والتى ظهرت نتيجتها فى ٢٥ يناير عام ١٩٢٤ - تقول إن المستقلين قد فازوا بستة مقاعد من ٢١٤ تشكل مجموع مقاعد البرلمان ، ورغم ما يبدو من محدودية هذا العدد فقد جاء هؤلاء فى المرتبة الثالثة بعد الاحرار الدستوريين الذين لم يفوزوا إلا بتسعة مقاعد !

انتخابات عام ١٩٢٦ التى جرت على ضوء تقسيم الدوائر بين الحزبين الكبيرين ، الوفد والأحرار الدستوريين ، ورغم ذلك فاز المستقلون بعشرين مقعدا .

انتخابات عام ١٩٣٠ حصل المستقلون فيها على ١٥ مقعدا ، وجاءوا بعد الوفد مباشرة ، خاصة ان الأحرار الدستوريين فضلوا الا يخوضوا المعركة الانتخابية بعد تجربة محمد محمود المريرة .

اما الانتخابات التى جرت فى مايو عام ١٩٣١ على اساس دستور صدقى فقد حصل المستقلون فيها على ١٨ مقعدا من مجموع مقاعد مجلس النواب البالغة ١٥٠ مقعدا .

انتخابات ١٩٣٦ حصل المستقلون على عشرة مقاعد وجاءوا فى الموقع الثالث بعد الوفد والاحرار ، وكان أكبر عدد من المقاعد حصل عليه المستقلون فى انتخابات عام ١٩٣٨ التى حصلوا خلالها على ٦٢ مقعدا من مجموع المقاعد البالغة ٢٦٤ مقعدا .

فى انتخابات عام ١٩٤٥ حصل المستقلون على ٢٩ مقعدا ، وفى انتخابات عام ١٩٥٠ حصلوا على ٣٠ مقعدا .

انتخابات شخصية

باختصار كان المستقلون موجودين فى كل البرلمانات التى تشكلت خلال الفترة التى يصطلح البعض على تسميتها بالفترة الليبرالية فى التاريخ المصرى المعاصر ، سواء فى ظل دستور عام ١٩٢٣ او فى ظل دستور عام ١٩٣٠ وسواء فى ظل انتخابات حرة (١٩٢٤) او انتخابات مزيفة (١٩٣٨) ، وسواء فى عهد الملك فؤاد او فى عهد الملك فاروق !

صحيح انه قد تراوحت نسبة وجودهم بين ٣ فى المائة واكثر من ٢٣ فى المائة لكنهم كانوا موجودين دوما وهى ظاهرة تتطلب تفسيرا .

يتطوع المندوب السامى البريطانى فى القاهرة بتقديم جانب من هذا التفسير فى اعقاب انتخابات عام ١٩٢٤ ، اذ يسجل :

"كانت المسائل الانتخابية شخصية بالدرجة الأولى ولم تكن هناك تلك الخلافات الحزبية العميقة التى تميز الانتخابات فى الغرب وتقسم الناخبين ، ولم يكن امام هؤلاء بدائل بالنسبة للبرامج الحزبية ، وغلب الطابع الشخصى على الخطب الانتخابية" !

اذن فغلبة الفردية وغياب البرامج كانا وراء صنع الظاهرة ، وفى تقديرنا انهما مازالا موجودين !

تسجل دار المندوب السامى سببا آخر لوجود المستقلين فى البرلمان المصرى عام ١٩٢٥ ، فيما ارتآه اللورد لويد من وجود عدد غير قليل من المترددين Waverers بين الانضمام للوفد والانحياز للحكومة ، وقد صنع هؤلاء ازمة شهيرة فى تاريخ البرلمان المصرى عندما تخلى بعضهم عن تردده ، او استقلاله ، وانضم للوفد مما دفع بالحكومة الزيورية الى حل البرلمان بعد أقل من ثمانى ساعات من انعقاده !

وقد تراوح وجود المستقلين في الانتخابات المصرية خلال تلك الحقبة تبعا لقوة زخم الحركة الوطنية . فبينما كان يتآكل هذا الوجود بشكل ظاهر مع ارتفاع موجة المد الوطني فانه فيما نلاحظه من تضاؤل نسبتهم في انتخابات علم ١٩٢٤ كان يتضخم على نحو ملحوظ مع انحسار هذه الحركة وانصراف المصريين الى مشاحناتهم الداخلية . وما يستتبع ذلك من سيادة مناخ الـ "انا" .

وفي هذا الصدد لا يمكن انكار دور المصالح الخاصة في صناعة ظاهرة المستقلين في الانتخابات المصرية . وهو دور لايمكن فصله عن الخريطة الاجتماعية الاقتصادية لمصر . سواء قبل عام ١٩٥٢ أو بعده .

فالملكية الزراعية الكبيرة والنفوذ الاسرى وبقايا النظام القبلي في مناطق بعينها على الخريطة المصرية كانت اقوى كثيرا من اية تطورات سياسية عرفتها البلاد . اذ تؤكد دراسة المناطق التي جاء منها المستقلون انها كانت المناطق التي يتوافر فيها عنصر او اكثر من العناصر السابقة !

وبينما تؤدي غالبية الأسباب التي دفعت بالمستقلين الى الجرى وراء مكان "تحت القبة" الى ادانة هذه الظاهرة . فان هناك سببا واحدا على الأقل يدعو الى التعاطف معها خلال الفترة السابقة على عام ١٩٥٢ ..

السبب ظاهر في وجود فئة من المصلحين الذين رأوا ان احتفاظهم باستقلاليتهم هو السبيل الأمثل لبث دعاويهم الاصلاحية من تحت القبة . وهي دعاوى كانت لا تحتملها برامج أو تراكيب الأحزاب القائمة . ويقدم الداعية الاصلاحي المشهور "مريت غالي" النائب في برلمان ١٩٥٠ - ١٩٥٢ نموذجا على ذلك . من خلال مطالبته بتحديد الملكية الزراعية في مارس عام ١٩٥٠ .

بيد ان ذلك يمثل استثناء عن القاعدة . وهو الاستثناء الذي تؤكده ظاهرة تنقل المستقلين بين حزب وآخر تبعا لما قد يحققه هذا التنقل من مصالح خاصة . وتبعا ايضا لغياب دور فعال في حفظ التوازن بين القوى الحزبية داخل البرلمان . وهو دور كان "المستقلون" مؤهلين للقيام به ولكن لم يفعلوا !

غياب المستقلين

لنحو ربع قرن (١٩٥٢ - ١٩٧٦) توقف وجود المستقلين في البرلمان المصري . الأمر الذي يعزى لغياب الوجود الحزبي تحت القبة نتيجة لسيادة نظام الحزب الواحد .

عادت الظاهرة الى الوجود في الانتخابات التي اجريت خلال العام الاخير حين جرت أول انتخابات تنافست فيها المنابر الثلاثة . وقد حصل المستقلون على ٤٨ مقعدا او ما يعادل ١٤ في المائة من جملة مقاعد مجلس الشعب .

كان المستقلون موجودين ايضا في انتخابات عام ١٩٧٩ وان كانوا قد حصلوا على عدد اقل من المقاعد هذه المرة .. عشرة مقاعد فقط .

وبينما يشترك المستقلون في هاتين المرتين في الظاهرة السلبية التي تبدت في انضمام اغلبيتهم لحزب الحكومة . مصر في المرة الأولى والوطني الديمقراطي في المرة الثانية . فان ثلة منهم قد دفعت قدرا كبيرا من اسباب الحيوية في عروق المجلس الأول على رأسها المستشار ممتاز نصار والدكتور القاضي .

ومعلوم ان هذه المجموعة من المستقلين كانت وراء السبب الذي دفع الرئيس السادات الى حل المجلس الأول من جراء ارتفاع اصواتهم المعادية لسياسته الداخلية والخارجية بهدف التخلص منهم في انتخابات جديدة فقدت حيدة ونزاهة الانتخابات الأولى . ولعل ذلك كان وراء انحسار وجودهم تحت القبة في الانتخابات الثانية .

ومرة اخرى يعود غياب المستقلين من تحت القبة خلال الثمانينات نتيجة لما اتبع خلال هذه الحقبة من نظام الانتخاب بالقائمة . وهو نظام لم يكن يسمح الا بالوجود الحزبي في البرلمان .

ويمكن القول ان "المستقلين" . لو

بالاحرى غير المنضمين للاحزاب او غير المشمولين برعايتها كانوا من اهم القوى التى حاربت هذا النظام ، وتمكنت من استصدار الاحكام التى ادت الى تراجع جزئى عنه عام ١٩٨٧ ثم العدول عنه تماما بعد ذلك بثلاث سنوات !

وكان من الطبيعى ان يترتب على نجاح هؤلاء ما يمكن ان نسميه "بالهجوم الكبير" من المستقلين الذى تشهده الانتخابات الحالية ، اذ تشير الاحصاءات المتوافرة ان نحو ٨٢ فى المائة من الذين يخوضون المعركة الانتخابية الاخيرة من المستقلين !

ويفرض هؤلاء بذلك وجودهم فى تلك المعركة على نحو غير مسبوق فى تاريخ البرلمان المصرى ، وهو الأمر الذى يتطلب تفسيرا ..

فى تقديرنا ان الاسباب القديمة لوجود الظاهرة مازالت قائمة ، فباستثناء حزب التجمع لا يمكن القول بوجود حزب فى الساحة يطرح برنامجا يدخل قلوب المصريين ، ناهيك عن عقولهم ! ، والفردية التى تصنع طموحات سياسية كاسحة ، بالاضافة الى اسباب اخرى مستجدة .

من هذه الأسباب مقاطعة بعض القوى السياسية الكبرى للانتخابات "الوفد ، والعمل والاخوان" ، الامر الذى دفع عددا من المنضمين اليها لدخول المعركة الانتخابية بصفتهم مستقلين .

ينطبق الأمر ايضا على الوطنى الديمقراطى الذى لم تتسع الدوائر الانتخابية لترشيح كل الطامحين من اعضائه للحصول على مكان تحت القبة فخاضوا المعركة لحسابهم الخاص وليس تحت راياته !

ولعل أهم ما تدل عليه تلك الحقيقة هشاشة النظام الحزبى القائم ، وهو أمر يزداد تاكدا من عمليات الدخول والخروج من الأحزاب القائمة سواء قبل الانتخابات او بعدها !

سبب جديد آخر لتضخم الظاهرة يتمثل فيما طرا على الخريطة الاجتماعية من متغيرات ، خاصة النشوء المتعجل لطبقة الراسمالية الجديدة بكل ما صاحب هذا النشوء من سلبيات انعكست على سمعة قطاع من ابناء هذه الطبقة ، وفى تقديرنا ان هؤلاء موجودون بقوة فى صفوف المستقلين ، تدعمهم فى ذلك قدرة كبيرة على مواجهة نفقات الحملة الانتخابية ، ورغبة عارمة فى التمتع بمزايا الحصانة البرلمانية !

وهى اسباب فى جملتها لا تدعو للتفاؤل !

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١ ديسمبر ١٩٩٠

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نتائج انتخابات مجلس الشعب

النتـــائج الكامـــلة لانتخـــابات مجلس الشـــعب

بعد معركة شهد الجميع بحيادها ونزاهتها ونزل اليها مرشحون من كل الاتجاهات والتيارات سواء اعلنوا عن هويتهم الحزبية او اخفوها (مـؤقتـا) .. سـهـرت الجماهير - وليس المرشحون فقط - منذ ما بعد انتهاء التصويت في الخامسة بعد ظهر أول امس - وعلى مدى ساعات فرز الأصوات ترقبا وتلهفا لاعلان النتائج ..

وكما هو مقرر .. كان كل رئيس لجنـة عامـة يعلن النتائج اولا باول من مقرها .. ومع الاعلان النهائي ظهرت وجوه .. واختفت وجوه .. ومع النجاح وعدم التوفيق .. فقد كانت السعادة بسلامة المعركة .

وهذه هي النتائج الكاملة التي اعلنت رسميا .

القـــاهرة

● الدائرة الاولى (الساحل) عدد المقيدين بها ٦٣٣١٦ والذين ادلوا باصواتهم ٧٢٦٣ والاصوات الصحيحة ٦٦٠٥ والباطلة ٧٥٨ صوتا وقد فاز احمد طه عمال مستقل وحصل على ٤٤٩٥ صوتا وستجرى الاعادة بين كل من على رضوان وحصل على ٢٢٩٤ وطني فئات وسيد رستم وطني عمال وحصل على ٢٩٢٨ صوتا .

● الدائرة الثانية (المعهد الفني) عدد المقيدين بها ٦٤١٨٧ والذين ادلوا باصواتهم ٤٧٣٨ والصحيحة ٣٨٤٣ صوتا والباطلة ٨٩٥ وقد فاز محمد رافت زكي وحصل على ٢٣٢٤ وتجرى الاعادة بين كل من نشأت كامل برسوم وحصل على ١٤١٨ وطني فئات واحمد عفت وحصل على ١٤١٤ مستقل

● الدائرة الثالثة : ومقرها روض الفرج وعدد المقيدين بها ٦٠١٨٧ صوتا والذين ادلوا باصواتهم ٦٤٥٤ والصحيح منها ٥٥٠٥ والباطل ٩٤٩ صوتا وفاز بها عبدالرحمن راضي فئات وطني وحصل على ٣١٩١ صوتا وتجرى الاعادة بين كل من ابراهيم عبدالفتاح عمال وطني وحصل على ١٨٧٦ وابراهيم الازهري مستقل

● الدائرة الرابعة : الشرابية : حيث عدد المقيدين بها ٩٢٥٤٥ صوتا والذين ادلوا باصواتهم ٧٣٨٤ تجرى الاعادة بين كل من محمد سيد احمد عمال وطني وحصل على ١٣٩٥ ومحمود محمد فئات مستقل وحصل على ١١٢٢ واسحاق شعبان عمال مستقل وحصل على ١٣٠٦ وعادل والي عمال مستقل

● دائرة مدينة نصر ومصر الجديدة :

فازت ثريا لبنة فئات وطني وحصلت على ٥٣٢٧ وتجرى الاعادة بين كل من بخيت عبدالراضي عمال وطني وحصل على ٣٣٠٠ وسيد عبدالغني عمال مستقل

● دائرة الوايلي : بلغ عدد المقيدين ٤٩٣٢٩ كما بلغ عدد من ادلوا باصواتهم ٥٣٦٨ والاصوات الصحيحة ٤٣٢٤ والباطلة ١٠٤٤ صوتا وسوف تجرى الاعادة بين كل من اللواء كمال خيرالله فئات وطني وحصل على ١١٤٠ صوتا واحمد فؤاد عبدالعزيز مستقل فئات وحصل على ١٩٤٠ وانور عشماوي عمال وحصل على ٧٧٤ وفوزي شاهين عمال وحصل على ١١٠٦ اصوات .

● الازبكية والظاهر : وعدد المقيد بها ٦٦٠٣٢ والذين ادلوا باصواتهم ٨٣٥٧ والاصوات الصحيحة ٧٦٣٣ وقد فاز عبدالاحد جمال الدين فئات وطني وحصل على ٥٦٨٠ صوتا ومحمود محمد ابراهيم عمال وطني وحصل على ٥٣٦٤ صوتا .

● قصر النيل : وعدد المقيدين بها ٤٥٩١٨ والذين ادلوا باصواتهم ٥٥٧٦ والصحيح منها ٤١٦٧ وقد فاز حلمي المراغي فئات وطني وحصل على ٢٧٣٨ وعبدالعزيز مصطفى (عمال وطني)

● وفي الزيتون : تضم الدائرة ٥٦٢٦٥ ناخبا والذين ادلوا بأصواتهم ٨١٢٠ ناخبا منها ٧٤٥٢ صوتا صحيحا وقد اسفرت

عن فوز الدكتور زكريا عزمي (فئات وطني) وحصل على ٥٥٥٣ صوتا بينما تجرى الاعادة بين كل من فتحي سالم (عمال مستقل) وحصل على ٣٠٣٩ صوتا وبين طه محمد عرفه وحصل على ١١ الف صوت

● **البساتين والمعادى** : وتضم ٤٧٨٤٤ ناخبا حضر منهم ٧٤٠١ ادلوا باصواتهم من بينهم ٦٣٤٤ صوتا صحيحا و ١٥٧ صوتا باطلا وقد فاز فيها حسين مجاور (عمال وطنى) وتجرى الاعادة بين محمد حافظ غالى فئات وطنى وحصل على ١٧٥٨ صوتا وخالد حفنى (مستقل)

● **الخليفة** : تضم ٤٤٧٤٠ صوتا ادلى منهم ٦٥٠٥ باصواتهم من بينهم ٥٩٩٩ صوتا صحيحا و ٥٠٦ اصوات باطلة وقد اسفرت عن فوز قايدة كامل ٢٩٧٥ (فئات وطنى) وفتحى سليمان ٣٦٢٨ (عمال مستقل)

● **وفى مصر القديمة** : التى تضم ٤١٨٨٧ ناخبا ادلى منهم ٤٩٤٢ من بينهم ٤٥٢٧ اصوات صحيحة و ٤١٥ صوتا باطلا واسفرت عن فوز المرشح يحيى السعيد (فئات وطنى) وحصل على ٢٤١٤ صوتا .

وتجرى الاعادة بين محمد ابوالفتوح كامل (عمال وطنى) وحصل على ١٨٧٥ صوتا مقابل ١٤٢٧ لمنافسه عبدالمعتمد شحاته الذى حصل على ١٤٢٧ صوتا .

● **دائرة الجمالية** : فاز محمود زينهم (فئات مستقل) وتجرى الاعادة بين حيدر محمد المالكى عامل مستقل وابراهيم برديسى

● **السيدة زينب** : فاز الدكتور احمد فتحى سرور (حزب وطنى فئات) وتقرر الاعادة بين كل من عبدالفتاح محمد على حسن (عامل مستقل) وفاروق خليل حافظ (عامل

● **الدرب الاحمر** : فاز علوى حافظ « مستقل » وتقرر الاعادة بين كل من محمد خليل حافظ « عمال ـ حزب وطنى » ومحمود غانم دياب عمال مستقل .

● **حلوان** : فاز الدكتور جمال السيد « فئات ـ حزب وطنى » ومصطفى منجى « عمال ـ حزب وطنى » .

● **حدائق القبة** : تقرر الاعادة بين كل من الدكتور عبدالمنعم السيد خزبك (فئات ـ حزب وطنى) ومحمد سيد احمد (فئات ـ مستقل) واحمد محمد ادريس (عمال ـ حزب وطنى) ومحمد عبدالعزيز محمد ـ (عمال ـ مستقل) .

● **دائرة النزهة** : بمصر الجديدة فاز بدر الدين نورى محمد غنيم (فئات مستقل) ٥٢,٣ ٪ من الاصوات ومحمد محمود عبد الواحد (عمال) وطنى ٥١,٤ ٪ . وبهذا سقط الدكتور حمدى السيد مرشح الوطنى فئات .

● الجيزة

● **فى دائرة الدقى** : فازت الدكتورة آمال عثمان وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية (فئات) وطنى حيث حصلت على ٣٦٧٩ صوتا بينما تجرى الاعادة على مقعد العمال بين كل من كمال بدوى (وطنى) وسيد جوهر (مستقل) .

● **دائرة قسم العياط** : فاز عمر عطية فئات وطنى وسالم شنب عمال وطنى .

● **دائرة الحوامدية** : اعادة بين كل من فوزى عقبى عمال وطنى وفهمى حموده عمال مستقل وخالد ابو الدهب فئات وطنى ومحمد الفقى فئات مستقل .

● **الدائرة الاولى مقرها قسم الجيزة** : بلغ عدد اصوات الناخبين ٥٣٣٤٨ والحاضرين ٨٢٣٣ والاصوات الباطلة ١٠١٣ وقد تقرر الاعادة بين كل من : ١ ـ نجيب عبد الجابر سيد الزمر وطنى « فئات » وحصل على ١٨٨٤ صوتا ٢ ـ نصر عبد الله وطنى « عامل » وحصل على ٢٠٢٣ صوتا ٣ ـ محمد ابو الفضل الجيزاوى « فئات »

مستقل وحصل على ١٤٧٣ صوتا ٤ ـ بدر محروس شعراوى « عامل » مستقل وحصل على ٢٠٧٢ صوتا والدائرة الثانية ومقرها قسم بولاق الدكرور : فاز مرشحا الحزب الوطنى محمد أحمد حسن « عامل » وحصل على ٥٩١٣ صوتا وعبد الحميد محمد عطية

● **الدائرة الرابعة : مقرها قسم الهرم** : بلغ عدد الناخبين ٤٧٤٩٤ والحاضرين ١٨٦٣١ والاصوات الباطلة ١٣٤٢ والصحيحة ١٧١٨٩ وقد تقرر الاعادة بين كل من : ١ ـ محمد ابو بكر البطران وطنى « فئات » وحصل على ٤٤٨٩ صوتا ٢ ـ حسنين محمد سلام وطنى « عامل » وحصل على ٦١٥٠ صوتا ٣ ـ مجدى ابو الفضل خطاب « فئات » مستقل وحصل على ٦٦٩٥ صوتا ٤ ـ سيد ابو هواش البحيرى « عامل » مستقل وحصل على ٣٦٩٥ صوتا .

● **الدائرة الخامسة « قسم امبابة »** ستجرى الاعادة بين كل من ـ ١ ـ فؤاد عبد الوهاب محمد « عامل » ٤٠١٠ أصوات ٢ ـ حنفى عبد الحميد أبو موس فلاح وحصل على ٢٣٣٢ صوتا وهما مرشحا الحزب الوطنى . ٣ ـ جمال الدين محمد قطب « فئات » وحصل على ٢٥٠٣ أصوات ٤ ـ صلاح على المليجى « عامل »

● **الدائرة السادسة « اوسيم »** وتجرى فيها الاعادة بين ١ ـ على ابراهيم صالح « فئات » وطنى وحصل على ٩٠٠٩ أصوات . ٢ ـ عبد الحكم محمد عبد المطلب فلاح وطنى وحصل على ٨٨٢٨ صوتا . ٣ ـ توفيق احمد شقوير « فئات » مستقل وحصل على ٥٨١٦ صوتا ٤ ـ عابدين كامل عامر « عامل » مستقل وحصل على ٤٥٦٢ صوتا .

● **الدائرة السابعة منشاة القناطر** : قد تقرر الاعادة بين كل من ١ ـ قطب كامل فازورة « فئات » مستقل وحصل على ١١٨١٧ صوتا ٢ ـ احمد محمود الصاوى فلاح مستقل وحصل على ٩٢٣٤ صوتا . ٣ ـ نجاح عبدالحميد خاطر فلاح مستقل

٤ ـ ناجى عبد الرحيم عثمان فلاح مستقل وحصل على ٧١٢٥ صوتا .

● **الدائرة الثامنة كرداسة** : ستجرى الاعادة بين كل من : ١ ـ مجدى محمودالزمر وطنى « فلاح » وحصل على ١٠٧٤١ صوتا . ٢ ـ يوسف محمد المندوه وطنى فلاح وحصل على ١٠٣٦٥ صوتا . ٣ ـ حسين احمد الزمر « فئات » مستقل وحصل على ٩٠٤٢ صوتا ٤ ـ فاروق على فراج « عامل » مستقل

● **الدائرة العاشرة « البدرشين »** : فاز مرشح الوطنى عن العمال عبد التواب ابو سريع الدرجلى فلاح وحصل على ٧١٤٧ صوتا . وتقرر الاعادة بين مرشح الحزب الوطنى « فئات » عبد الفتاح طه الدالى وحصل على ٢٣٠٨ اصوات وعبدالحليم محمد لبنة « فئات » مستقل

● **الدائرة الثانية عشرة : مزغونة** : ستجرى الاعادة بين ١ ـ عبد القادر فؤاد ابو هميلة « فئات » مرشح وطنى وحصل على ٥٩٩١ صوتا ٢ ـ عمر فيصل الديب « عامل » وطنى وحصل على ٤٢٢٥ صوتا . ٣ ـ خالد عبد القادر الجابرى « فئات » مستقل وحصل على ٣٣٢٩ صوتا ٤ ـ فضل ابراهيم عثمان « عامل » مستقل

● **الدائرة الثالثة عشرة« الصف »** ستجرى الاعادة بين : ١ ـ محمد عبد الفتاح عزام وطنى « فئات » ـ نعيم محمد ثابت وطنى « فلاح » ٣ ـ اسماعيل الجمال مستقل « فئات » و٤ ـ جمال عوض فلاح مستقل .

● **دائرة اطفيح** : تجرى الاعادة بين كل من مصطفى القاياتى خليل (فئات ـ وطنى ومحمد على البحيرى عمال وطنى ومحمد عبدالعليم غيث (مستقل ـ فئات وصلاح عبدالجواد اسماعيل (مستقل ـ عمال) بعد ان استبعد رئيس اللجنة العامة بالدائرة ٣ صناديق انتخابية لطمس احد المرشحين فيها واشتباهه فى وجود تلاعب .

الإسكـــندرية

● **الدائرة الاولى (المنتزة)** : حضر ١٢٢١٠ ناخبين وعدد الاصوات الباطلة ٧١٢ وقد فاز بمقعد الفئات الدكتور محمد احمد محمد عبد اللاه (فئات وطنى) وتجرى الاعادة بين عبدالعاطى صالح عطية (عامل ـ حزب وطنى) ومحمد حسن محمد خاطر (عامل مستقل) .

● **الثانية (الرمل)** : حضر ١٥٥١٣ منها ١٩٣ صوتا باطلا وقد فاز بمقعد الفئات احمد مرغنى احمد عوض (وطنى) حصل على ٣٨٩٩ وتجرى الاعادة على مقعد العمال بين احمد الصاوى محمود الخطيب (عامل ـ مستقل) وأحمد احمد الشرنوبى (عامل مستقل) .

● الخامسة (محرم بك) : حضر ٥٦٢٧ منها ٤٩٩ صوتا باطلا وقد فاز بمقعد الفئات الدكتور محمد إبراهيم على رمضان (وطنى) وحصل على ٢٦٩٥ وتجرى الاعادة على مقعد العمال بين عبدالحليم سالم الصباغ (وطنى) وامتثال على محمد الديب

● السابعة ـ(عطارين) : حضر ٧٢٧٢ والباطل ١١٦٩ صوتا وستجرى الاعادة على مقعد الفئات بين أحمد خيرى محمد محمود

وجوه لم يحالفها الحظ

اختفت بعض الوجوه المعروفة ، ولم توفق فى الانتخابات ومنهم احمد مجاهد (رئيس الجناح المنشق عن حزب العمل وكان مرشحا فى دكرنس) وابوالعز الحريرى (قطب حزب التجمع الذى كان مرشحا فى كرموز) والدكتور حلمى الحديدى والدكتور ثروت بدوى (الزرقا)

(وطنى) وحصل على ١٦٤٧ صوتا وبين على فرج عبدالعال (مستقل) وحصل على ١٦٤٠ صوتا .. وعلى مقعد العمال بين كمال أحمد محمد أحمد (مستقل) وحصل على ١٦٨٧ صوتا وأم كلثوم محمد شلبى وشهرتها (وداد شلبى) (مستقل)

● الثامنة ـ (المنشية) : حضر ٦٤١٤ والباطل ١٥٥٩ صوتا وستجرى الاعادة على مقعد الفئات بين محمد حسن أبو سن (وطنى) ورمضان على إبراهيم أبوالعلا (مستقل) . والاعادة على مقعد العمال بين السيد أحمد السيد المليجى (وطنى) وحصل على ١٩٣٢ صوتا وبين عباس السيد على (مستقل) وحصل على ١٤٩٧ صوتا .

● التاسعة ـ (كرموز) : حضر ٥٢٠٧٧ والباطل ١٦٣٥ صوتا وقد فاز بمقعد الفئات اللواء محمد خليل آدم (مستقل) وحصل على ٢٢١٢٤ صوتا وبمقعد العمال أنور شفيق مكارى شحاته (مستقل) ونال ١٤٣٧٨ صوتا

● العاشرة ـ (مينا البصل) : حضر ٥٠٥٩ والباطل ٦٥٨ صوتا وستجرى الاعادة على مقعد الفئات بين محمود على قاسم (وطنى) وبين الدكتورة رجاء أحمد عبده (مستقل) والاعادة على مقعد العمال بين حسين حفنى البهنساوى (وطنى) وبين محمد أمين الخويسكى (مستقل) .

● الرابعة : (باب شرقى) : تجرى الاعادة على مقعد الفئات بين الدكتور فاروق أحمد رخا (وطنى) حصل على ١٣٠٧ اصوات وبين عادل عيد المحامى (مستقل) ونال ١١٧٩ صوتا وعمال إعادة أبو الوفا إبراهيم اسماعيل وطنى ١٦٧٧ (أبوالوفا العمدة) مع على محروس غانم (مستقل) ١٣٣٧

● الثالثة ـ سيدى جابر : فاز بمقعد الفئات طلعت إبراهيم حسبو (وطنى) وحصل على ٢٦٩٩٧ صوتا وبمقعد العمال السيد محمد محمد راشد (وطنى) ونال ٢٥٨٨٧ صوتا .

● السادسة ـ غبريال : تجرى الاعادة بين كل من حسين شرقاوى وشاحى (فئات مستقل) (١٠٥٤ صوتا) ومحمد محمود اسماعيل (البدرشين) (عامل مستقل) (١١٧٩ صوتا) وعبدالحليم شاهين محمد حربية (عامل وطنى) (١٠٨٥ صوتا) وحسن جمال عبده النيل (عامل مستقل) (١٠٢١ صوتا)

● الدائرة الحادية عشرة الدخيلة : تجرى الاعادة على مقعد الفئات بين فؤاد محمد طه حسانين ـ (وطنى) والسيد محمد منصور إبراهيم (مستقل) . (السيد عبدالكافى) والاعادة على مقعد العمال بين محمد عبدالحميد فرج العقارى (عبودة العقارى) (وطنى) . وبدر عبدالمولى خيرالله (مستقل) ..

الدقهلية

● الدائرة الاولى (قسم اول المنصورة) فاز سعد الشربينى (فئات حزب وطنى) وحصل على ٩٥٥٣ صوتا من ١٣٥١٣ صوتا وستجرى الاعادة بين كل من ممدوح فوده (عمال حزب وطنى) ومحمد ابراهيم الدسوقى ابراهيم (عمال مستقل)

● دائرة مركز المنصورة : تجرى الاعادة بين ماهر ابو سعدة المحامى فئات (مستقل) و حصل على ١١٦٥٢ صوتا وفايز درويش (وطنى عمال) ١١٩١٧ صوتا ومحمد حماد (مستقل عمال) ١٨١٥٧ صوتا وماهر رضوان (عمال مستقل) ١٢٩٤٣ صوتا .

● دائرة بلقاس : تجرى الاعادة على مقعد الفئات بين المهندس فكرى المغازى (وطنى) ٢٧٨٥٥ صوتا وبين فؤاد هجرس (مستقل) ٢٧٦٧٦ صوتا وعلى مقعد العمال بين فتحى البيلى (وطنى) ٣٠٤٢٩ صوتا واحمد السيد عدوى (مستقل) ١٩٦٣٥ صوتا .

● دائرة بنى عبيد : فاز محمد الحديدى مستقل عمال وحصل على ٣٠ الفا و ٨٤٨ صوتا بينما تجرى الاعادة على مقعد الفئات بين هرماسى متولى ـ مستقل ١٥٨٦٢ صوتا ورمضان ابراهيم الباز (مستقل) ـ ١٧٠٧٥ صوتا

● دائرة دكرنس : فاز شوقى عامر (وطنى) بمقعد العمال وحصل على ٣٩ الفا و ٩٣٥ صوتا وتجرى الاعادة على مقعد الفئات بين توفيق عبده اسماعيل (وطنى) ٢٨٠٠٣ وبين صلاح سالم مستقل ١٩٣٠٥ صوتا .

● دائرة نبروه : فاز مصطفى المرسى (وطنى) بمقعد الفئات وحصل على ٣٤٥٢١ صوتا وتجرى الاعادة على مقعد العمال بين محمد الامام الشافعى (مستقل) ٢٤ الفا و ٢٤١ صوتا وبين ابراهيم عمر (مستقل) ٨٩٣٢ صوتا .

● دائرة اجا : فاز عبد الفتاح دياب (وطنى) بمقعد الفئات وحصل على ٢٨ الفا و ١٦١ بينما تجرى الاعادة على مقعد العمال بين احمد الفقى (وطنى) ٢٥٢٦٦ صوتا ومحمود عريضة (مسقل) ١٥١٣٧ صوتا .

● دائرة الجمالية : فاز المهندس عصام راضى (وطنى) بمقعد الفئات وحصل على ٨٠ الفا و ٩٥٠ صوتا بينما تجرى الاعادة على مقعد العمال بين محمد ابو الحسن غانم (مستقل) ٣٢٤٣١ صوتا ومحمد عبده السحراوى (مستقل) ١٨٩٣٤ صوتا

● منية النصر : فاز المستشار احمد الحفنى حجازى (مستقل) وحصل على ١٩٩٥٩ صوتا وفاز ناجى عبد المنعم (وطنى) بمقعد العمال وحصل على ٢٠١٨٧ صوتا .

● دائرة شربين : تجرى الاعادة على مقعد الفئات بين فتحى منصور (وطنى) ـ ٢٣٢٥٧ صوتا وطاهر القصبى (مستقل) ١٤١٤١ صوتا وعلى مقعد العمال تجرى الاعادة بين محمود عبد الفتاح (وطنى) ومصطفى فرج (مستقل)

● دائرة طلخا : تجرى الاعادة على مقعد الفئات بين الدكتور رفعت الرميسى (وطنى) ١٦٣٠٦ أصوات ومحمد يسرى (مستقل) ١٢٧٠٢ صوت . وعلى مقعد العمال ستجرى الاعادة بين سامى مصطفى (وطنى) ١٨٨٤٠ صوتا والسعيد كامل شعبان

● دائرة اتميده : فاز عبد الرحمن بركه وطنى بمقعد الفئات وحصل على ٢٨٩٠١ صوت . كما فاز بمقعد العمال قيس الرأى محمد عماره (مستقل)

● دائرة المنزلة : ستجرى الاعادة على مقعد الفئات بين اسماعيل حتاته (وطنى) ٨٧٩٠ صوتا وابراهيم عماشة فئات مستقل

وعلى مقعد العمال تجرى الاعادة بين فخرى شلباية (مستقل) ٨٣٤٣ صوتا وامام مسعد اسماعيل (مستقل)

● دائرة ميت غمر : تجرى الاعادة على مقعد الفئات بين الفريق سعد الدين الشريف (مستقل) ٢١١١٠ اصوات ومحمد رزق سيد احمد (مستقل) ١٦٨٢٥ وعلى مقعد العمال تجرى الاعادة بين عطية الصيرفى (مستقل) ١٢٤٣٧ صوتا وصدقى الحنفى (مستقل) ١٠٩٩٩ صوتا .

المصدر : الأهـــرام

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ ديسمبر ١٩٩٠

مفاجـآت غير متوقعـة .. وإعـادة فى عـدد كبيـر من الدوائـر

الحـزب الوطنى فـاز بـ ١٦٠ مقعـدا

.. وبـاقى الدوائـر تعلن اليـوم

● دائرة بسنديلة : تجرى الاعادة على مقعد الفئات بين حمدى البنا المحامى (مستقل) ١٦٤٩٦ صوتا وحسن الحصى (مستقل) ١١٢٩١ صوتا وعلى مقعد العمال تجرى الاعادة بين محمد توفيق راجح (وطنى) ١٦٩٠٥ وبين فتحى حشيش (مستقل) ١٨٦٩٨ صوتا .

● دائرة السنبلاوين : تجرى الاعادة على مقعد الفئات بين الدكتور عبد الحميد الوكيل (وطنى) ١٧٢٤٣ صوتا والمستشار ابراهيم بدر (مستقل) ٢٢٠٠٨ اصوات وعلى مقعد العمال تجرى الاعادة بين محمد محمد العزب (وطنى) ٣٢٩٥٣ صوتا ونور الدين عبد الصمد (مستقل) ١٤٨٢٩

● دائرة كفر غنام : تجرى اعادة على مقعدى الفئات والعمال بين مصطفى عثمان (وطنى ـ فئات) وعبد المعطى عبد الكريم (مستقل ـ فئات) وبين محمد توفيق الصادق (وطنى ـ عمال) وعبد السلام محمد مصطفى (عمال ـ مستقل) .

الشـرقية

● الزقازيق : فاز الدكتور محمد طلبة عويضة (فئات مستقل) ورفعت محمد بيومى (عمال وطنى) .

● (القنايات) : فاز طارق عبدالحميد الجندى (فئات ـ وطنى) وصبرى مباشر (عمال ـ وطنى)

● منيا القمح : فار السيد عبدالرحمن عبدالله مشهور (عمال ـ وطنى) وحصل على ٤٢ الفا و ٨٤٤ صوتا .

وسوف تجرى انتخابات الاعادة على مقعد الفئات بالدائرة بين كل من الدكتور طه ياسين (مستقل) وحصل على ١٧ الفا و ٤٥٤ صوتا واحمد حسن نصر « مستقل » وحصل على ثمانية الاف و ٦٧٩ صوتا .

● الجديدة : فاز المهندس ماهر اباظة وزير الكهرباء والطاقة (فئات وطنى) وحصل على ٢٩ الفا و ٤٣٩ صوتا .

وقد تقرر ان تعاد الانتخابات على مقعد العمال بين كل من السيد محمد حسن عبدالرحمن شاش (حزب وطنى) وحصل على ١٤ الفا و ٦٩٨ صوتا والسيد مصطفى محمد لطفى (مستقل) الذى حصل على ١١ الفا و ٢٩١ صوتا

● مشتول : ستجرى انتخابات الاعادة بين اربعة مرشحين حاصلين على الاصوات وهم الدكتور حسن احمد حسن ربيع (فئات مستقل) والسيد محمد محمد عبدالوارث امام (عمال وطنى) والسيد محمد محمد عطية الشيخ (عمال مستقل) واحمد عثمان محمد عثمان « عمال مستقل »

● بلبيس : تقرر اعادة الانتخابات على مقعد الفئات بين كل من السيد محمد الزاهد (وطنى) وحصل على عشرة الاف و ٢٧١ صوتا والسيد يسرى البطريق « مستقل » وحصل على عشرة آلاف و ٧٧ صوتا .

وعلى مقعد العمال .. تتم الاعادة بين السيد مصطفى غنيم (حزب وطنى) والسيد حسن الاعصار « مستقل »

● ابو كبير : فاز الدكتور حلمى نمر « فئات » حزب وطنى وحصل على ٢٥ الفا و ١٧ صوتا وبالنسبة لمقعد العمال تعاد الانتخابات بين السيد محمد احمد عطية « حزب وطنى » ومحمود احمد سالم « مستقل »

● الحسينية : فاز الدكتور عبدالعزيز امام « فئات « وطنى .. كما فاز السيد محمود رافت عمر « عمال حزب وطنى «

● ابو حماد : اعادة بين ابراهيم بركات (فئات مستقل) وشعبان على (وطنى - فئات) واحمد فؤاد اباظة (عمال - مستقل) واحمد سيد عليوة (عمال - مستقل) .

● كفر صقر : إعادة على مقعد الفئات بين لطفى واكد (حزب التجمع) وحسن طه (الوطنى) وعلى مقعد العمال بين محمود غريب (وطنى) و صلاح بدوى (مستقل)

● ديرب نجم : فاز الدكتور مصطفى السعيد فئات (مستقل) ورضا تركيا (وطنى - عمال)

● فاقوس : فاز صلاح الطاروطى (فئات - وطنى) واعادة بين محمود الحيوان (عمال - وطنى) وسيد طنطاوى (عمال - مستقل)

● اشكر : فاز الدكتور شريف محمد (فئات - وطنى) واعادة بين صبرى الاخرس (عمال - وطنى) وحسين حجاج (عمال - مستقل)

● هيها : إعادة بين محمود شحاتة (مستقل - فئات) ومحمد عبد الرحمن (مستقل - فئات) وحامد البرعى (عمال - مستقل) وابراهيم سيد احمد (عمال - مستقل : .

● الغربيــــة

● الدائرة الأولى : فاز الدكتور ابراهيم عبد السلام عوارة فئات مستقل وحصل على ٨٣١٩ صوتا بينما حصل منافسه الدكتور حسنى معوض فئات وطنى على ٢٧٥٥ صوتا وستجرى الأعادة على مقعد العمال بين ابو المجد العوانى وبين عبدالمنعم العليمى (مستقل)

● دائرة بندر المحلة الكبرى : ستجرى انتخابات الاعادة بين مصطفى برهام عمال « وطنى « والدمرداش البزة (مستقل) وستتم الاعادة على مقعد الفئات بين حيدر السحت (مستقل) ومحمد راشد (مستقل)

● دائرة السنطة : ستجرى الاعادة للفئات بين توفيق زغلول مستقل وحصل على ١٥١٩٦ صوتا واحمد ماضى (وطنى) ١٢٠٠٨ اصوات .

كما ستجرى الأعادة لمقعد العمال بين محمد شبل حبيب (مستقل) وابراهيم العجمى (مستقل)

● دائرة مركز المحلة : فاز محمد كمال مرعى فئات (وطنى) وفاز احمد الفخرانى (عامل - مستقل)

● دائرة مركز بسيون : ستجرى الاعادة على مقعد الفئات بين فاروق خلف - وطنى وحصل على ٨٠١٨ صوتا وجلال ابو طه مستقل وحصل على ٤٢٥٥ صوتا

وستجرى الأعادة على مقعد (الفلاحين) بين عبدالعزيز يوسف حتاتة (وطنى) ومحمد حسين المراسى (فلاح - مستقل)

● دائرة سمنود فاز محمد زايد فئات وطنى وحصل على ٤١٥٠٥ اصوات وستجرى الاعادة لمقعد الفلاحين بين صبحى عوض وطنى وحصل على ٢٧٢٦٢ صوتا ومحمد احمد حسان مستقل وحصل ٢١٠٩٣

● دائرة زفتى: فاز اللواء ممدوح الجوهرى فئات وطنى وحصل على ٢٧٤٢٨ صوتا وفاز صلاح توفيق (عامل - وفد)

● دائرة بشبيش : فاز عبد الفتاح قريطمة عامل وحصل على ١٢١٧٨ صوتا وستجرى الاعادة للفئات بين مسعد خضر وطنى وحصل على ٩١٥٧ صوتا ومحمد الهامى مستقل وحصل على ٨٠٣٩ صوتا .

● دائرة كفر الزيات : ستجرى الاعادة لمقعد الفئات بين الدكتور فتحى البرادعى وطنى وحصل على ١٥٠٦٤ والدكتور طلعت عبد القوى مستقل وحصل على ١٦٤٩٤ صوتا والاعادة على مقعد العمال بين يحيى السعدنى مستقل - ١٠٧٢٦ صوتا واحمد رزق الملاح مستقل ٩٢٠٢ صوت

● دائرة مركز طنطا : فاز فكرى الجزار فئات مستقل وحصل على ٢١٥٠٤ اصوات وستجرى الاعادة لمقعد العمال بين محمد الهوارى عامل مستقل - ١٢٢٥٠ صوتا ومحمد عنتر وطنى ١١٣١٠ اصوات .

وفى دائرة برما ستجرى الاعادة للفئات بين المهندس ابراهيم الذهبى (وطنى) والدكتور مصطفى الهرميل (حزب العمل) ، كما ستجرى الاعادة لمقعد العمال بين عباس الحلوجى (مستقل) ٨٦٢٤ صوتا وعلى نوفل (مستقل) ٧٣١٢ صوتا

● دائرة نهطاى فاز الدكتور فيصل الشرقاوى فئات وطنى - وحصل على ١١٢٢٢ صوتا وابو العينين زرد - عامل وطنى - ٨٣١١ صوتا

● دائرة محلة روح : فاز محمد عز فئات وطنى وحصل على ١٣٣٤٥ صوتا وستجرى الأعادة على مقعد الفلاحين بين محمد الشناوى (وطنى) ومحمد الخولى (مستقل)

مشكلة واتهام بالرشوة فى دائـــرة طـــوخ

اتهم المرشح فئات مستقل المستشار عادل صدقى (شقيق رئيس الوزراء) منافسه بمحاولة رشوة رئيس لجنة الفرز ، وحدثت مشكلة جرى فيها التحقيق . وحتى منتصف الليل لم يكن تم فرز سوى ٥٠ صندوقا من بين ١٣٠ صندوقا تحتوى على بطاقات الانتخابات . والمنافسة حادة بين المستشار عادل صدقى وبين عطية الفيومى امين الحزب الوطنى بالقليوبية .

● المنوفية :

● دائرة شبين الكوم . فاز الدكتور امين مبارك فئات وطنى ١٤ الفا و٦٠٠ صوت . وفتحى بيومى عمال وطنى ١٦ الفا و٤٧ صوتا .

دائرة البتانون : فار شفيق امام الجندى عمال مستقل ١٦ الفا و٦٧٥ صوتا واعادة بين صبرى ابو زنة فئات مستقل وحمدى عبد العزيز قنديل فئات وطنى وهو امين الحزب بالمنوفية .

● دائرة الباجور : فار كمال الشاذلى فئات وطنى ٣٩ الفا و٣٢٢ صوتا . ومحمد قنديل عمال وطنى ٣٦ الفا ٦٥١ صوتا .

دائرة اشمون : فاز عبد الواحد محمد سبل فئات مستقل وحصل على ٢٣ الفا و٩٣٢ صوتا ورجب القرماوى عمال مستقل ٢٢ الفا و٢٨٩ صوتا .

● دائرة قويسنا : المهندس سليمان متولى وزير النقل والمواصلات فئات وطنى ٤٠ الفا و٧٦٣ صوتا واعادة بين سعد احمد عمال وطنى ١٩ الفا و٨٢٧ صوتا واحمد نبيه لبيب عمال مستقل ٩ الاف و٨٢٦ صوتا .

● بركة السبع : فاز اللواء احمد رشدى وزير الداخلية الاسبق فئات مستقل ٣٩ الفا و٢٥٠ صوتا واعاده بين مصطفى شاهين عمال مستقل وحصل على ١١ الفا و١١٣ صوتا . وابراهيم الشناوى غانم عمال مستقل وحصل على ١١ الفا و٨٧٠ صوتا .

● دائرة منوف : فار الدكتور ابراهيم كامل مصطفى فئات مستقل وحصل على ٢٥ الفا واعادة بين محمد عبد المنعم غانم عمال مستقل ٧ الاف و١٩٩ صوتا وعبد العزيز الجنزورى فلاح مستقل ٩ الاف و١٨٨ صوتا .

دائرة اسطنها : أعادة بين الدكتور السيد عوض السيد فئات مستقل ١١ الفا و٥٠٦ أصوات . واللواء احمد شندى فئات .وطنى ١٠ الاف و٩٠٨ أصوات واعادة بين جلال بيومى غريب عمال مستقل ٢٢ الفا و٦٠٠ وانور الليثى عمال وطنى ٨ الاف و٧٨١

دائرة الشهداء : فار احمد العيسوى فلاح وطنى ٥٦ الفا و٩٧٥ صوتا ومحمود شعيت فئات وطنى ٣٥ ألفا و٥٢٧ صوتا .

● تــلا : محمد عبد الفتاح مكى فئات وطنى ٢٧ الفا و٥١٨ صوتا وعبد الرحمن السيد نصار عمال وطنى ٢٨ الفا و٦٤١ صوتا .

الفيوم

● دائرة ابشواى : فاز الدكتور يوسف والى (فئات - حزب وطنى) وحصل على ٧٠٩٧٣ صوتا . كان كما فاز عيسى غيضان (فلاح حزب وطنى) وحصل على نفس العدد من الاصوات .

دائرة بندر الفيوم : فاز الدكتور حسن معبد فئات استاذ الجراحة بمعهد الاورام حزب وطنى وحصل على ٥٤٨٧ صوتا من بين ٨٩٤٢ الاصوات الصحيحة بالدائرة وتجرى الاعادة بين مرشحى العمال حسنى شبرية مستقل وحصل على ١٩٥٩ صوتا وعطية عزام وطنى وحصل على ٢٧٩٠ صوتا .

دائرة مركز الفيوم : فاز مرشح الحزب الوطنى : محمد نبيل ابو السعود فئات الامين العام للحزب الوطنى بالمحافظة وحصل على ٢٩٠٥٢ صوتا وسيد احمد على صالح فلاح وحصل على ٢٢٣٢٨ صوتا .

● مركز اطسا : فاز مرشح الحزب الوطنى ابو بكر الباسل فئات وحصل على ٣٦٠٧٩ صوتا وحسن ادريس المليجى عمال وطنى وحصل على ٢١٨١٥ صوتا .

● مركز طامية : فاز مرشح الحزب الوطنى صلاح حلمى فهمى عمال وطنى وحصل على ١٩٩٢٧ صوتا ضد منافسه على جميل وقدى سابق مستقل وفاز عبد المجيد الجمال وطنى وحصل على ١٢٣٩٨ صوتا مقابل ٦٦٢٦ حصل عليها منافسه عمر طوسون مستقل الحزب الوطنى .

● دائرة العجميين : فاز مرشحا الحزب الوطنى احمد هويدى بمقعد الفئات وحصل على ١٢٢٩٠ صوتا مقابل ١٠٦١٠ لمنافسه الدكتور محمود مؤمن مستقل وفاز احمد الشاذلى فلاح وطنى وحصل على ٢٠١٢٨ صوتا مقابل ٩٩٠١ صوت لمنافسه طه عمر الخولى مستقل .

● سنورس : فاز المرشح المستقل جودة السيد عبد الجواد فلاح وحصل على ١١٧١١ صوتا على منافسه مرشح الوطنى احمد ابو زيد طنطاوى الذى حصل على ٩٧٣٨ صوتا ، وبمقعد الفئات فاز مرشح الوطنى عويس عليوة نائب سابق وحصل على ١٢٧٨١ صوتا مقابل ٩٦٩٣ صوتا لمنافسه رفعت حناوى مستقل .

● بنى سويف

الدائرة الاولى ومقرها مركز شرطة مدينة بنى سويف فاز المهندس ابو الخير عبد العليم عبد العزيز فئات حزب وطنى وحصل على ٣٣ الفا و٦٢٣ صوتا . وعبد الحميد عبد العظيم عمال حزب وطنى وحصل على ٢٩ الفا و٣٦٦ صوتا .

الدائرة الثانية ، مركز شرطة الواسطى ،

فوز ٣ من الوفد

فاز من حزب الوفد الجديد ثلاثة مرشحين دخلوا المعركة مستقلين منهم علوى حافظ (الدرب الأحمر) واحمد طه (الساحل) ورفاعى حمادة (بور سعيد) .

تقرر اعادة الانتخابات على مقعدى الفئات والعمال . بالنسبة لمقعد الفئات .. ستعاد الانتخابات بين مصطفى الريدى حزب وطنى وحصل على ١١ الفا و٣٠٢ اصوات ومحمد خليفة على مستقل وحصل على خمسة الاف و٤٧٩ صوتا . وبالنسبة للعمال تكون الاعادة بين كل من السيد ابراهيم الدسوقى الجنيدى فلاح حزب وطنى وحصل على ١١ الفا و٤٩٨ والسيد ابراهيم غريب احمد الشريف عامل مستقل وحصل على ثمانية الاف و٧٦٦ صوتا .

الدائرة الثالثة مركز ناصر .. ستعاد العملية الانتخابية على مقعدى الفئات والعمال وبالنسبة لمقعد الفئات ستجرى الاعادة بين كل من المهندس مصطفى الحميل حزب وطنى وحصل على ٢١ الفا و٢٣٧ صوتا والسيد عبد المجيد احمد ابو السعود مستقل وحصل على تسعة الاف و٤٧٠ صوتا .

وعلى مقعد العمال ستجرى الاعادة بين السيد على نصر حزب وطنى وحصل على ١٩ الفا و٧١٥ صوتا والسيد شكرى رضوان مستقل الذى حصل على ١١ الفا و٧١٠ اصوات .

الدائرة الرابعة مركز شرطة اهناسيا فاز المستشار سعد بهنساوى فئات حزب وطنى ومحمد فهيم عثمان عمال حزب وطنى وحصلا على جميع الاصوات الصحيحة بالدائرة وعددها ٩٦ الفا و٢٨٨ صوتا حيث لم يكن امامهما مرشحون منافسون .

الدائرة الخامسة ومقرها مركز شرطة ببا .. فاز بمقعد الفئات المهندس على مبروك حزب وطنى وحصل على ١٩ الفا و٦٤١ صوتا . وتعاد الانتخابات بمقعد العمال بين كل من السيد عويس عبد الحميد فلاح حزب وطنى وحصل على ١١ ألفا و٤٨٣ صوتا . والسيد عبد الرحمن على جمعة عامل مستقل وحصل على عشرة الاف و٩١ صوتا .

الدائرة السابعة : مركز سمسطا .. فاز السيد احمد ماهر محمود فئات حزب وطنى وحصل على ٢٣ الفا و٤٢٨ صوتا .

وبالنسبة لمقعد العمال .. تقرر اعادة الانتخابات بين كل من السيد محمد احمد معوض وشهرته الحاج محروس فلاح حزب وطنى وحصل على ١٥ الفا و٦٨٤ صوتا ومنافسه السيد عبد العظيم محمد دغش عامل مستقل وحصل على عشرة الاف و٨٣٦ صوتا .

● محافظة المنيا

● الدائرة الأولى قسم شرطة المنيا : يعاد الانتخاب بين كل من احمد كامل مروان - فئات وطنى - وحصل على ١٤٩٢٨ صوتا . وخليفة أحمد خليفة - فئات مستقل - وحصل على ٨٨١٧ صوتا . وأحمد سنوسى - عمال مستقل - وحصل على ١٥٤٤٢ صوتا . ويسرى أمين مهنا - عمال وطنى -

● الدائرة الثانية ومقرها مركز شرطة المنيا : فاز محمود أحمد اسماعيل شكل - عمال وطنى - وحصل على ١٦٥٦٤ صوتا . ويعاد الانتخاب بين محمد محمود مصطفى - فئات وطنى - وحصل على ١٠٤٢٠ صوتا ومحمد اسماعيل بدوى - فئات مستقل - ٩٥٧٦ صوتا .

● الدائرة الثالثة ومقرها مركز بني مزار : فاز محمد عزالدين الخزاعى - فئات وطنى - وحصل على ٢٤٠٤٣ صوتا . ويعاد الانتخاب بين كل من خالد فتح الباب عمال مستقل - وحصل على ١٨٦٠١ صوت . ورأفت إبراهيم خطاب عمال مستقل - وحصل على ١١٠١٩ صوتا .

● الدائرة الرابعة ومقرها مركز مطاى : فاز مرشحا الحزب الوطنى وهما مصطفى عبدالعزيز الشافعي - فئات - وحصل على ٢٠٠٧٩ صوتا وعلى أحمد شمردل - عمال - وحصل على ٢٨٠٩٤ صوتا .

● الدائرة الخامسة ومقرها مركز سمالوط : فاز مرشحا الحزب الوطنى وهما : مصطفى على عامر وحصل على ٤١٨٤٦ صوتا - فئات - وعبدالوكيل عبدالحكم عباس - عامل - وحصل على ٢٣٦٨٨ صوتا .

● الدائرة السادسة ومقرها مركز العدوة : فاز مرشح الحزب الوطنى - عمال - أحمد وفيق القاياتى وحصل على ٢٠٦٨٣ صوتا ويعاد الانتخاب بين على حسن احمد - عامل مستقل - وحصل على ٨٣٥٩ وفتحى فضل عبدالواحد - عامل مستقل اصلا من حزب العمل - وحصل على ١٢٦٨٥ صوتا

● الدائرة الثامنة ومقرها مركز ابوقرقاص : يعاد الأنتخاب بين كل من : على الشيمى - فئات وطنى - وحصل على ٢٨٣٤٥ صوتا . والدكتور محمد ابراهيم دكرورى - فئات مستقل - وحصل على ٣٠٧٠٥ أصوات . ومحمد عبدالمنعم التونى عامل وطنى - وحصل على ٢٧٩٥٦ صوتا . والسيد مجدى معتمد سعداوى - عامل مستقل - وحصل على ٢٣١٩٥ صوتا .

● الدائرة التاسعة ومقرها قسم ملوى : فاز مرشحا الحزب الوطنى حسين عشرى محمد فئات « وطنى » وحصل على ١٤٠٣٩ صوتا وإكرام محمد عفيفى عامل (وطنى) وحصل على ١٤٦٣١ صوتا .

● الدائرة العاشرة : ومقرها مركز ملوى : - فاز مرشحا الوطنى بالمقعدين وهما

خالد محمد عثمان الدروى فئات (وطنى) وحصل على ٢١٧٦٢ صوتا ، كما حصل ماهر إبراهيم عبد الصالحين عامل (وطنى) على ٢٢٧١٢ صوتا وبلغ عدد الذين حضروا الانتخابات ٣٩٩٩٥ ناخبا من بين ٧٦٦٢٥

● الدائرة الحادية عشرة ومقرها مركز دير مواس : فاز مرشحا الوطنى بالمقعدين حيث حصل عبدالحكيم محمد عبدالباقى فئات (وطنى) على ١٧٩٦٤ صوتا وأبو المكارم عبدالعزيز عامل (وطنى) وحصل على ١٩٦٢٨ صوتا

اسيوط

● دائرة بندر اسيوط : فاز حمدى دسوقى عمال وطنى وحصل على ٦٥٦١ صوتا وتجرى الاعادة بين صلاح خشبة مستقل ، فئات ، وحصل على ١٤٧٨ صوتا وعبد الحافظ ابو حشيش وحصل على ٣٧٠٠ صوت .

● ديروط : فاز كيلانى هاشم كيلانى ، فئات ، وطنى وحصل على ٢٠٩٨٩ صوتا والاعادة بين مصطفى احمد قرشى عمال ومحمد الببلاوى عمال .

● صدفا : فاز موسى عبد الخالق موسى ، فئات ، وطنى وحصل على ١٧٢٩٢ صوتا وفاز مصطفى سليمان عمال وطنى

● ابو تيج : اعادة بين كامل على احمد سليمان ، عامل ، وطنى وبين مصطفى عمران عبد الوارث مستقل فلاح وعزت محروس وطنى ، عامل ، واحمد متولى محمد ، عامل ، مستقل .

● القوصية : اعادة بين اربعة مرشحين : سراج الدين عبد الرحمن خليفة ، عامل ، وطنى وبين محمد يوسف الكبير عامل مستقل واحمد عبد الرحيم عبد الحافظ ، فئات ، مستقل وابو العيون عبد النظير ، فئات ، مستقل .

● قنـــا

● فى دائرة دشنا : فاز فايز ابو الوفا الشاذلى (فلاح وطنى) وحصل على ٦٠ الفا و ١٧٣ صوتا ، وتجرى الاعادة بين مختار عثمان (فئات وطنى) وحصل على ٣١ الفا و ٤٩٣ صوتا ، ومحمد عبد المنعم عوض (فئات مستقل) وحصل على ٢٥ الفا و ٦٦٧ صوتا .

● دائرة قوص : فاز مرشح الحزب الوطنى المهندس محمد محمود على (فئات) وحصل على ٢٢ الفا و ٧٦٨ صوتا ، وتجرى الاعادة بين احمد صالح عثمان (عمال وطنى) وحصل على ١٦ الفا و٣٣٧ صوتا ، وعبد الحميد على عثمان (عمال ـ مستقل) وشهرته العمدة فرح وحصل على ١٠ آلاف و ٩٦٦ صوتا .

● دائرة ارمنت : اعادة بين فتحى زكى الصادق (فئات وطنى) وحصل على ٥ آلاف و ٤٧٧ صوتا ، واحمد الصديق متولى (فئات مستقل) وحصل على ٥ آلاف و ٣٠٥ اصوات ، وتجرى الاعادة بين أبو الحجاج محمد احمد بسطاوى (عمال وطنى) وحصل على ٧ آلاف و ٥١٢ صوتا ، وابو الحسن الصادق احمد (عمال مستقل) وحصل على ٧ آلاف و ٧٥٢ صوتا .

● دائرة نجع حمادى : فاز عبد الرحيم الغول وطنى وحصل على ٢٨ الفا و ٣٠٩ اصوات بعد ان تقرر استبعاد ٤ لجان فرعية هى لجان ٦و ٧ و ٨ بفرشوط ورقم ٥٠ بنجع حمادى والاعادة بين احمد فخرى قنديل (فلاح وطنى) حصل على ١٧ الفا و ١٣٨ صوتا ، وبين عامر ثابت رسلان ، عمال مستقل ، وحصل على ١٤ الفا و ٢٤١ صوتا .

● دائرة قسم شرطة قنا : تجرى الاعادة بين محمود حسن النجار (فئات وطنى) وحصل على ٢٠٥٥٤ صوتا وبين حمدى محمد حسن (فئات مستقل) وحصل على ٢٢٢٤٩ صوتا وبين كل من حسن فكرى حامد (عمال وطنى) وحصل على ١٨٣٦٣ صوتا ، ورشاد الطاهر محمد ، (عمال مستقل) وحصل على ٢١٠٠٢ صوت

كمال الشاذلى يحصل على ٩٧٪ من الاصوات

فاز السيد كمال الشاذلى الامين العام المساعد للحزب الوطنى وامين التنظيم عن دائرة الباجور وحصل على ٤٠ الف صوت من ٤٢ الف صوت وهى تمثل ٩٧٪ من الاصوات .

إعادة فى ١٠ دوائر بقنا

تجرى الاعادة بين كل من محمد بهى الدين وعلاء الدين (فئات) وطنى وبين احمد محمد عبد الله (فئات مستقل) وبين عبد اللاه محمد عمر (عمال ـ وطنى) وعبد الستار حسن محمود (عمال ـ مستقل) .

وباعلان تلك النتائج يكون الحزب الوطنى قد فاز بدائرة واحدة بالتزكية كما فاز ٣ من مرشحيه بدوائر دشنا وقوص ونجع حمادى وتجرى الاعادة فى ١٠ دوائر إنتخابية .

وكان إعلان نتيجة الانتخابات بدائرتى نجع حمادى ونقادة قد تأخر ففى نجع حمادى تقدم مرشح الحزب الوطنى عبد الرحيم الغول بالطعن فى الاجراءات باللجان من ٥ ـ ١٥ واتهم مؤيدى المرشح المستقل المستشار محمود ابو سحلى (فئات) بتسديد البطاقات الانتخابية لصالحه بعد إشتباكهم مع رئيس اللجنة وقد تولى المستشار محمد سليمان رئيس اللجنة العليا والمشرف العام على الانتخابات التحقيق فى هذا الأمر .. وبالنسبة لدائرة نقادة تأخر إعلان النتيجة لكثرة المرشحين وحدوث أخطاء فى بعض لجان فرز الاصوات .

● دائرة اسنا : ـ اعادة بين بهى الدين عباس حزين (فئات وطنى) واحمد محمد على (فئات مستقل) وبين زكريا محمد الامير (عمال وطنى) وفيصل عبد الرحمن محمد بدر (عمال مستقل)

● دائرة ابو تشت : ـ تجرى الاعادة بين ٤ مرشحين وهم عبد العزيز احمد عبد الرحيم (فلاح وطنى) حصل على ١٤ الفا و١٥٩ صوتا ومصطفى محمد احمد سباق (عمال مستقل) وحصل على ١١ الفا و ٧٢٧ صوتا وحسين عبد المبدى محمد الامين (عمال مستقل) وحصل على ٩ آلاف و ٦٧١ صوتا ، ومصطفى كامل الدريس (فئات ـ مستقل)

● دائرة قفط : ـ تجرى الاعادة بين المرشحين الاربعة وهم محمود محمد سيد بدرى (عمال وطنى) وحصل على ١٨ الفا و ٦١٩ صوتا ، والدكتور محمود محمد مصطفى (فئات مستقل) وحصل على ٢١ الفا ٢٧٦ صوتا ، ومصطفى النحاس محمود (عمال مستقل) وحصل على ١٥ الفا و ٣٥٨ صوتا ، ومحمود محمد الغزالى عمال

● دائرة الاقصر : ـ الاعادة بين كل من الدكتور يوسف العدل احمد (فئات وطنى) وهو امين الحزب الوطنى بالمحافظة وحصل على ٤٦٠٦ أصوات ، وبين محمد ابراهيم عياد ، فئات ، مستقل (وفدى قديم) ٤٩١٦ صوتا ، وبين كل من سيد احمد الادريسى ، فلاح ، وطنى ٥٥٠٠ صوت وبين عبد الحق بحر مدنى ، عمال ، مستقل

شمال سيناء

● الدائرة الاولى (العريش) بلغ عدد الناخبين ١٩٤٩٤ والاصوات الصحيحة ١٨٩٠١ وقد فاز محمد سليمان اجميعان القصل (فئات وطنى) وقد فاز بمقعد العمال محمد عبد ربه ابو شيته عمال وطنى

● الدائرة الثانية : جملة الناخبين ٢٧١٩٩ والاصوات الصحيحة ٢٦٢٠١ وقد فاز عبد الله اسليم جهامة (فئات وطنى) وفاز بنفس الدائرة عيسى عودة الخرافين (فلاح وطنى)

● الدائرة الثالثة : (قسم شرطة بئر العبد) وقد فاز فيها بمقعد العمال نصر الله حسين سالم (وطنى ـ فلاح) وبمقعد الفئات سليمان موسى الزملوط (عمال وطنى)

جنوب سيناء

● الدائرة الاولى : وتشمل : الطور وشرم الشيخ ودهب ونويبع وسانت كاترين : فاز الشيخ بريك عودة عمال وطنى وحصل على ١١٩٠ صوتا وتجرى الاعادة بين محمد مبارك منصور فئات مستقل ٧٥٧ صوتا ومحمد علوى عمر عمال مستقل

● الدائرة الثانية [ابو زنيمة وابو رديس ـ راس سدر] فازت بها جليلة جمعة عواد عمال مستقل وحصلت على ١٥٣٢ صوتا وعايد سليمان سلمى فئات مستقل

بور سعيد

● الدائرة الأولى : تجرى الاعادة على مقعد الفئات بين محمود صبح مستقل وحصل على ٣٢١٩ ومحمد عبدالفتاح المصرى (مستقل) وحصل على ١٥١٤ صوتا ، وعلى مقعد العمال تجرى الاعادة بين السيد قمصان (مستقل) ٢٤٤٥ صوتا ومحمد على احمد (مستقل) ٢١٣١ صوتا .

● الدائرة الثانية : فاز السيد سرحان (وطنى) بمقعد الفئات وحصل على ٤٥٣١ صوتا بينما تجرى الاعادة على مقعد العمال بين البدرى فرغلى (تجمع) ٣٧٢٢ وجلال عوض (وطنى) ٣٢٨٠ صوتا بينما اخفق السيد قاسم عضو مجلس الشورى .

● الدائرة الثالثة : فاز الرفاعى حمادة مستقل عمال بمقعد العمال وحصل على ٦٨٦٢ صوتا والاعادة على مقعد الفئات بين عبد الوهاب قوطة وطنى ونال ٣٤٤١ وحسن عمار وطنى ونال ٣٣٣٢ .

السويس

● الدائرة الاولى : فاز فاروق متولى فئات مستقل وحصل على ستة آلاف و١٨ صوتا وتقرر اعادة الانتخابات بين كل من رفعت البشير عمال مستقل وحصل على ثلاثة الاف و٤٧٥ صوتا . واحمد هلال عمال

● الدائرة الثانية : بحى الاربعين يعاد الانتخاب على مقعد الفئات بين حمزة البراهتى مرشح الحزب الوطنى حيث حصل على الفين و٥٧٠ صوتا ومنافسه رمضان ابو الحسن فئات مستقل

كما تقرر اعادة الانتخابات على مقعد العمال بنفس الدائرة بين كل من عبد الغنى السمان ومنافسه عبد الكريم عبد الله عمال.

الإسماعيلية

● الدائرة الاولى : فاز كل من سوسن ابراهيم الكيلانى فئات ـ مستقل (قسم اول الاسماعيلية) وحصلت على ٥٥٦٢ صوتا ، واحمد محمد ابو زيد عمال (وطنى)

● الدائرة الثانية : (قسم شرطة مركز الاسماعيلية) فاز غريب ابو الرجال سلامة (فئات ـ وطنى) و احمد خليل احمد فلاح (وطنى)

● الدائرة الثالثة (شرطة القنطرة غرب) الاعادة بين كل من ممدوح محمد يعقوب (عمال ـ وطنى) وسعيد محمد شعيب فلاح (وطنى) ومحمود خليل محمد فئات (وطنى) ومحمد خالد محمد عمال

دمياط

● الدائرة الأولى : (دمياط) تجرى الاعادة بين المرشحين المستقلين كمال خالد المحامى (فئات) ورضا مؤمن (فئات) وعلى بصل (عمال) والسيد ابو عبد الله (عمال)

● الدائرة الثانية (كفر سعد) فاز كل من المهندس حسب الله الكفراوى (وطنى) بمقعد الفئات وحصل على ٣٦٥٢٣ صوتا وفاز عوض شلبى (وطنى) بمقعد العمال

● الدائرة الثالثة (فارسكور) فاز ضياء الدين داود (فئات مستقل) وستجرى الاعادة بين محمد القباس (مستقل) وفوزى محيسن (وطنى) على مقعد العمال .

● الدائرة الرابعة (الزرقا) اعادة على المقعدين بين كل من عبدالرءوف شبانة (وطنى ـ فئات) والدكتور رمضان محمد الدسوقى (فئات ـ مستقل) ومحمد عيد القمصانى (عمال ـ مستقل) ومختار السيد سرية (عمال مستقل) .

القليوبية

● قسم اول شبرا الخيمة : فاز محمد فكرى عبدالرحمن « مستقل فئات » وحسن سعودى (فلاح ـ مستقل)

● قسم ثان شبرا الخيمة : « فاز الدكتور عيد محمد موسى « وطنى فئات » ومحمد عوده « وطنى ـ عمال »

● قليوب : اعادة بين ممدوح مأمون « وطنى ـ فئات » وابراهيم شلبى « مستقل ـ فئات » ومحمد راغب نوار « وطنى ـ عمال » وسعيد الشماع « مستقل ـ عمال »

● شبين القناطر ـ اعادة بين زهير منصور « وطنى ـ فئات » وفتحى الوكيل « مستقل ـ فئات » ومحمد مصطفى النحال « وطنى ـ عمال » ومحمد مختار راشد « مستقل عمال »

● دائرة بنها ـ اعادة بين المهندس محمد العنانى « فئات ـ وطنى » وحسين المهدى « مستقل ـ فئات » واحمد الشاذلى « وطنى ـ عمال » واحمد عبدالستار خضر « عمال ـ

● كفر شكر ـ فاز خال محيى الدين « فئات ـ تجمع » واعادة بين كامل زايد « وطنى ـ عمال » وسمير نصير « مستقل ـ عمال »

● الخانكة : اعادة بين مرشح الوطنى فئات ابراهيم التمكى وبين مرشح مستقل وكذلك بين السيد المنايلى وعبدالمنعم الغزالى عمال مستقلين

اما طوخ والقناطر الخيرية لم تحسم المعركة الانتخابية حتى الآن

البحيرة

● الدائرة الثانية (دمنهور) ستجرى الاعادة بين عيسى نلجى شوار ـ فئات وطنى ـ ويحيى عبد الله مصارع فئات مستقل . وبين محمد احمد فراج عمال وطنى وعبد العليم اسماعيل محمد عمال

● الدائرة الثالثة الرحمانية تجرى الاعادة بين ابراهيم عبد الجليل الزينى عمال مستقل وبين خالد محمد محمود عمال مستقل وبين سعد محمد النجار عمال وطنى وعبد الجواد فتح الله

● الدائرة الرابعة فاز صبرى القاضى فئات مستقل وحصل على ٦٥٩٥ صوتا وستجرى الاعادة بين محمد ابو المكارم المغازى عمال وطنى ومحمود محمد اسماعيل عمال مستقل .

● الدائرة السادسة . ايتاى البارود . فاز حسين السيد مهدى الصيرفى وطنى وحصل على ٢٢٤٠ صوتا بينما ستجرى الاعادة بين محمد عبد العزيز عرفات عمال وطنى وسعيد عبد القادر عمال مستقل ..

● السابعة كفر الدوار إعادة بين محمود احمد ابراهيم فئات وطني وعبد العزيز هيبة فئات مستقل ومحمود داود عمال وطني ومحمد بخاطره حمودة عمال

● الدائرة التاسعة ابو حمص فاز محمد احمد عمارة وحصل على ٤١٣٢ صوتا بينما تجرى الاعادة بين محمد زكى مخيون عمال مستقل ـ ـ وبين على صالح عبد الله عمال

● الدائرة الحادية عشرة دلنجات فاز سيف النصر عبد الحليم فئات وطنى وحصل على ١٥٨٦٩ صوتا والدامى عبد العزيز الدامى عمال وطنى وحصل على ١١٣٤٤ صوتا .

● وفى الدائرة الثانية عشرة كوم حمادة فاز محمد حمدى الطحان وحصل على ٤١٣٢ صوتا بينما الاعادة بين محمد عبد المطلب جبريل فئات وطنى وكريم احمد يونس

● الدائرة الثالثة عشرة وادى النطرون . ٦٦ الفا و٧٢٨ حضر ٢٧ الفا و٢٧١ - الاصوات الصحيحة ٢٥ الفا و٢٩٧ الاصوات الباطلة ١٩٧٤ وقد حصل محمد مصطفى ابو رية فئات حزب وطنى على ١٢ الفا ٩٤٥ صوتا وسوف تجرى الاعادة بين محمد محمد على حمد عمال حزب وطنى وقد حصل على ٩ الاف صوت وبين خالد محمود ضرار عمال مستقل

سوهـــــاج

● دائرة اخميم : فاز السيد محمود الشريف « فئات - حزب وطنى » وستجرى الاعادة بين فتحى دسوقى العمدة « عمال مستقل » وقدرى عبدالكريم المشنب « عمال مستقل »

● دائرة مركز طما : فاز احمد عبدالرحمن ابو دومة « فئات حزب وطنى » ومختار المعبرى « عمال حزب وطنى »

● دائرة مركز جرجا : فاز شوقى عثمان عرقان « فئات مستقل » وستجرى الاعادة بين محمد ابو الفتوح حسب النبى (فلاح حزب وطنى) ومصطفى احمد محمود ناصر « فلاح مستقل »

● دائرة مركز سوهاج : ستجرى الاعادة بين قدرى عبدالحليم ابو ضوية « فئات حزب وطنى » وفهمى منصور يوسف « فئات مستقل » وجمال ابو دهب فقير « عمال - مستقل » ومحمد عبدالرحمن على قاسم « عمال - مستقل »

● دائرة بندر سوهاج : ستجرى الاعادة بين احمد عبدالرحيم حمادى « فئات حزب وطنى » ومصطفى عبداللطيف درويش « فئات مستقل » وبين ايهاب محمد مقلد « عمال حزب وطنى » ومحمود ابراهيم ابو النور « عمال مستقل »

● دائرة الدويرات : ستجرى الاعادة بين محمد ابو الفتوح جاد الله سليم « فئات مستقل » وبين فاروق اسماعيل ابو كريشة (فئات حزب وطنى) وبين محمود احمد مراد (فلاح وطنى) واسماعيل عز الدين (فلاح مستقل)

● مركز المنشاة ستجرى الاعادة بين احمد سعد الدين ابو رحاب (فئات حزب وطنى) وبين محمد احمد محمد محمود (فئات مستقل) وبين اسعد الشريف (عمال حزب وطنى) وعاطف الشيبانى (عمال مستقل)

● دائرة مركز طهطا : فاز الدكتور محمد حلمى عبد الاخر (الحزب الوطنى - فئات) ومحمد السيد ابو سديرة (عمال - وطنى) .

أســــــوان

يعاد الانتخاب فى دوائر اسوان الثلاث وفى :

● الدائرة الاولى قسم شرطة ومركز اسوان ومدينة دراو بين احمد ابا زيد عامل وطنى وحصل على ٧٨٨٤ صوتا . وطه صالح فئات وطنى وحصل على ٦١٧٣ صوتا واحمد على الفيراوى عامل مستقل وحصل على ٤٦٩٦ صوتا . ومحمود عبد العزيز ابراهيم عامل مستقل حل على ٥٠٨٧ صوتا .

● الدائرة الثانية - كوم امبو والنوبة : يعاد الانتخاب بين يوسف عبد الدايم فئات وطنى وحصل على ٩٤١٣ صوتا ومحمد عبد الحميد المصرى عامل وطنى وحصل على ١٤٠٤١ صوتا ومحمد مختار جمعة عامل تجمع وحصل على ٩٤٨٧ صوتا وسعد درويش فئات مستقل وحصل

● الدائرة الثالثة - ادفو - وتجرى اعادة الانتخاب بين اللواء ابو النصر مشالى فئات وطنى وحصل على ١١٧٠٥ اصوات وسعد عمرو فلاح وطنى وحصل على ١٤٦٨٩ صوتا . وسيد عبد القادر النقادى فئات مستقل وحصل على ١٣٣٢٢ صوتا واحمد حامد جودة عامل مستقل وحصل على ٩٨١٧

البحـــر الأحمـــر

● الدائرة الثانية : (القصير سفلجا) فاز كمال الدين حسن على وشهرته همام ٤٤٢٠ صوتا « مستقل » وشاذلى توفيق على وشهرته شادول ٣١٩٥ صوتا .

الــوادى الجديد

● اعلنت نتيجة الدائرة الاولى وكانت اعادة بين عبد المنعم محمد خلف الله (وطنى) وعبد الحميد منصور مستقل على مقعد (العمال) . والاعادة بين محمد يسرى محمد اسماعيل (يسرى معاذ) وانور محمد رضوان - مستقل على مقعد الفئات .

■ الصحف البريطانية :

شعبيـة مبـارك تزايــدت والانتخابـات حـرة ونظيفة

لندن - ا . ش . ا - اكدت صحيفة « الاندبيندانت » البريطانية الصادة أمس أن شعبية الرئيس حسنى مبارك التى تزايدت بشكل كبير خلال الاونة الأخيرة نتيجة لموقفه من أزمة الخليج قد اطاحت بأية معارضة تذكر ضده فى مصر واشارت - فى معرض تعليقها على انتخابات مجلس الشعب - الى أن امام المجلس مهام كبيرة من اهمها خطوات الأصلاح الاقتصادى فى مصر ، ومناقشة اتفاقيات مصر مع صندوق النقد الدولى ، والعمل على تسهيل القيود المفروضة على المعاملات النقدية الاجنبية .

ونقلت الصحيفة عن مأمون الهضيبى سكرتير عام الأخوان المسلمين انتقاده لسلبية بعض المواطنين فى الاقبال على الادلاء بأصواتهم فى هذه الانتخابات .

ومن ناحية أخرى وصفت صحيفة « الجارديان » البريطانية الصادرة أمس انتخابات مجلس الشعب فى مصر بأنها اول انتخابات حرة ونظيفة تجرى خلال الحقبة الماضية .

شخصيات لم يرشحها الحزب وفــازت فى الانتخابــات

كشفت نتيجة الانتخابات عن ان هناك عددا من الشخصيات التى لم يرشحها الحزب الوطنى ورشحت نفسها مستقلة وفازت .. وهم صبرى القاضى رئيس لجنة الاقتراحات بمجلس الشعب السابق وصبحى وهدان امين سر لجنة الاسكان بمجلس الشعب السابق .

شخصيات تعيد

وتجرى الاعادة بين عـدد من الشخصيات المعروفة الاخرى ، ومنها وداد شلبى فى العطارين بالاسكندرية وينافسها كمال احمد ويتنافسان على مقعد العمال ، وايضا يعيد ايهاب مقلد وكيل مجلس الشعب السابق فى دائرة ســوهــاج . وامتثال الديب (الاسكندرية) .

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١ ديسمبر ١٩٩٠

ولنا ملاحظة

من كل خرابة طوبة !

مبروك الف مبروك يا والى .. مبروك للحزب الوطنى . مبروك لطوب الارض ! من كان يصدق ان ينجح الحزب الوطنى بهذا الاجماع الساحق من صناديق الانتخابات .. لم يحدث قط ان صوتت الصناديق بمثل هذه الحماسة ، وقد اكد مندوبنا ان الصناديق كانت تغنى يوسف والى قال لى .. ابعد الناخب عنى ! وليس غريبا ان تصوت الصناديق او ان تغنى ، فالصناديق المعباة هى من تقاليدنا منذ ان وضعت ام موسى ابنها فى الصندوق وقذفته فى اليم .. إلى الصندوق الذى وضع فيه الخديو اسماعيل سميه المفتش .. إلى الصناديق التى كان عبدالناصر يحضر بها المصريين من الخارج .. إلى الصناديق التى يبعث بها العراق المصريين مع شهادة وفاة يوقعها العشماوى هناك بانهم ماتوا فى حب الزعيم . وصناديقنا متعودة على التصويت دون تدخل من الناخبين واشهر اغانينا سرقوا الصندوق يا محمد .. وإذا كان يوسف الصديق قد اصلح اقتصاد مصر فقد خربه يوسف الصندوق .

وصحيح ان الحزب الوطنى كان مرشحا ضد نفسه ومع ذلك اعترف اننى قضيت الايام الاخيرة اضع يدى على قلبى خوفا من ان يسقط الحزب الوطنى نفسه ، رغم ان الاجهاض محرم شرعا وقانونا ولكن من الذى يرغب فى ابن سفاح ! كان هذا هو الظن ولكن الحمد لله تغلبت عاطفة الامومة على الشرف او قل الحرص على الميراث غير الشرعى بتزييف النسب فكان ولد الفراش هذا .. الذى لو كان حكم الشريعة نافذا لاعادوه للصندوق وبحثوا عن الحجر . وهكذا تمضى مسيرتنا الديمقراطية فى طريقها منذ كان الرئيس الارحل يترشح ضد الدستور ويفوز عليه بالنقط الى الرئيس الراحل الذى كان يستخدم الاستفتاء مثل استخدام الرجل السفيه لحق الطلاق كلما اختلف مع الشعب فى امر رمى علينا يمين الاستفتاء . ثم جاء عهد انت تحل وانا اربط ، اى ان القضاء يحكم بحل المجلس والحكومة تعيده بنفس ربطة المعلم يوسف والى .. وإلى ان يحل القضاء المجلس الجديد مبروك يا دكتور وان سالك الناس عن ابيه فقل قولة المتنبى بالمقلوب الا يكفيه اننى صنعته من العدم ولم يكن ولن يكون شيئا مذكورا ؟!

● ● لم يصدر مجلس الامن قراراً بالحرب بل هو منع الحرب لمدة ستة اسابيع وأصبح الأمر للمرة العاشرة بيد صدام حسين ان كان حقا يطمع فى الخلود وخدمة الامة العربية فليضرب ضربته الان حيثما شاء وفى إسرائيل احب .. والامم تنهض بالشهداء المغلوبين كما تنهض بالابطال الغالبين .. او ينسحب وينقذ العراق والمنطقة ويكمل استعداداته الحربية والذرية ثم ينتظر الليالى الحبالى بالفرص وليتعلم هذه المرة ان الطريق إلى القدس الذى يجمع الأمة حوله يبدأ ويمر من فلسطين المحتلة . اما إذا كانوا قد اتفقوا معه على صفقة وهو يستمع لنصائح مندوبيهم ويراهن على علاقته السرية معهم كما كان يفعل عبدالناصر حتى اوردوه موارد التهلكة . فهذا خياره ومصير امة باسها فيما بينها شديد .

● ● سالت الفقيه الظريف ما رايكم دام فضلكم فى حاكم مسلم هاجم دولة مسلمة فازال كيانها وذبح رجالها وسبى اهلها ، هل يجوز للمسلمين الذين تتهددهم الابادة ان يستعينوا عليه بغير المسلم ..؟!

قهقه الشيخ ومد رجليه وعصاه وقال : لا حياء ولا حرج فى الدين او العلم .. اجيبك على مسالتك بمسالة : ما رايك فى فاسق فاجر يغتصب شقيقته فلما صرخت تطلب النجدة حماية لعرضها هز ذقنه وصاح بها : عيب يا بنت ! عن ابى هريرة ان صوت المراة عورة .. عيب .. اتريدين فضيحتنا ونحن عائلة محافظة ؟! ثم التفت الشيخ إلى قائلا : إذا كان الله يبيح اعلان الكفر حماية لحياة الفرد من بطش الطغاة الا يبيح الاستعانة بالكافر لحماية وطن باكمله ؟! قم يا لكع !

● ● اعتذر لصحيفة التايمس فقد نشرت ردى فى نفس اليوم مع كلمتى فى « الوفد » الاسبوع الماضى ولكن مختصرة .

● ● إذا كانت التطهيرات التي سمعنا عنها فى دولة الامارات حقيقة فهذا دليل ان الشيخ زايد يعيش حقائق العصر .

● ● اعلنت الخارجية الامريكية ان القوات الليبية وضعت فى حالة تعبئة وقالت انباء ان بعض الاسلحة الاستراتيجية يجرى تحريكها . واعلن القذافى فجاة الغاء المؤتمر الصحفى كما دعا اليه فجاة وقال انه كان ينوى ان يجمع بين الملك فهد وصدام فى ليبيا وصدر بيان من الجمهورية العظمى (اللى هى ليبيا) تتبرا من الاطراف المتعنتة ولم يعد مشكل الخليج يهمها من بعيد او قريب وان العقيد يترك الاطراف المتعنتة تدفع ثمن سياستها سواء كانوا السعوديين او الكويتيين او العراقيين .

افلح ان ابتعد .. وارحت واسترحت يا عقيد .

● ● تكلفت الحكومة الاسرائيلية ٢٢ مليون دولار اضافية لتعديل تصميم الكمامات الواقية من الغازات لكى تحمى ذقون المتدينين الذين يرفضون حلق ذقونهم كما صدر قانون يحرم وجود او ذبح الخنزير فى إسرائيل . مشكلة اسرائيل ان عندها مائة قنبلة ذرية وحرمت من شيخ متحرر يفتى لحكومتها !

جلال كشك

المصدر : المساء
التاريخ : ١ ديسمبر ١٩٩٠
المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سنقف فى مواجهة الوفد والعمل والاحرار لنعلمهم كيف يكون الحوار

الفائزون المستقلون .. يهاجمون المعارضة السلبية

طلبة عويضة : لو لجأوا للطعن .. سيتصدى لهم الشعب

احمد رشدى : لماذا لم يستغلوا جو الحرية؟!

تحقيق ـ حلمى يوسف
عماد نجيب ـ رمضان حنضل

هاجم المستقلون الفائزون بعضوية مجلس الشعب المعارضة السلبية وأشادوا بنزاهة الانتخابات وحياد رجال الشرطة .. أكدوا أن أحزاب المعارضة خسرت بمقاطعتها الانتخابات .

واشاروا الى أنها لو لجأت للطعن فى نزاهة الانتخابات فسوف يتصدى لها الشعب .. قالوا أن مصر لم تشهد طوال تاريخها النيابى أى انتخابات بمثل هذه النزاهة التى ستدخل التاريخ وأنها أعادت الثقة للناخبين بأن أصواتهم لن تزيف ولن يجلس أحد تحت القبة الا بارادتهم .. وأكدوا أن كل يوم يؤكد أن الرئيس مبارك حريص على تدعيم الديمقراطية وأنها ليست شعارات .

● قال د. طلبه عويضه رئيس جامعة الزقازيق السابق وعضو مجلس الشعب عن دائرة بندر الزقازيق (مستقل) أن الانتخابات اعادت الثقة للشعب المصرى بأن صوته لن يزور لصالح مرشح معين.

أضاف أن احزاب المعارضة لو لجأت - كعادتها - للطعن فى نزاهة الانتخابات .. فان الشعب سوف يقف ضدها ويقول لهم .. لا .. والف لا .. فقد نجح من أختاره مواطنوه ووضعوا ثقتهم فيه .. ولم يشفع الانتماء للحزب الحاكم فى فرض مرشح ضد ارادة الناخب .. والدليل أننى نجحت .. وفشل أمين الحزب الوطنى بالشرقية .. بعد منافسة عنيفة تفوقت فيها الديمقراطية.

لقد كنت أعرف أننى سأفوز بعد أن صرح الرئيس مبارك بأن كل المرشحين مصريون .. لافرق بين مرشح الحزب الوطنى .. أو المرشح المعارض .. ولو شاركت احزاب المعارضة فى هذه الانتخابات لتأكدت من صدق توجهات الرئيس مبارك.

وقال أنه سيولى اهتمامه فى المجلس الجديد لحل مشاكل ابناء دائرته .. وستكون قضيته الاولى تجديد المستشفى الجامعى بالزقازيق بعد أن ساءت حالته لتوفير خدمات صحية متميزة لاهل الدائرة.

ووجه الشكر « للمساء » على تغطيتها الحيادية للانتخابات.

المعارضة .. خسرت

وأكد اللواء احمد رشدى وزير الداخلية الاسبق وعضو مجلس الشعب عن دائرة بركة السبع (مستقل) أن انتخابات مجلس الشعب وسام على صدر عهد الرئيس مبارك الذى خطت مصر فى عهد خطوات واسعة نحو ديمقراطية لم تشهدها فى أى عهد سابق.

واضاف أن المعارضة خسرت بمقاطعتها الانتخاب وتساءل .. لماذا لم يستغلوا المساحة العريضة من الحرية التى يعيش فيها الوطن لاقناع المواطنين ببرامجهم الحزبية.

وقال أن حل مشاكل مصر ليست مسئولية الرئيس مبارك فقط .. ولكنها مسئولية كل مواطن ولابد أن يتفهم الجميع الظروف السياسية والاقتصادية التى تمر بها البلاد وتنعكس على سياسات الحكومة.

شهادة للتاريخ

.قال احمد طه عضو مجلس الشعب عن دائرة الساحل (مستقل) أنه يشارك فى العمليه الانتخابية منذ الستينات حتى الان .. ويزعم أن مصر لم تشهد انتخابات فى نزاهة الانتخابات التى أجراها ممدوح سالم .. ومع ذلك فقد كسبت انتخابات ٩٠ المقارنة وجاءت افضل كثيرا من انتخابات ممدوح سالم .. التى مازال المصريون يشيدون بنزاهتها حتى الان .. وأشهد أمام التاريخ أنها جرت فى حيدة ونزاهة تامة.

وأكد احمد طه أن التنظيم كان دقيقا والتزم القضاة ورجال الشرطة بالقوانين التى تنظم سير العملية الانتخابية فى شرف وأمانة أسجل شكرى لهم عليها .. فسوف تدرج هذه الانتخابات فى قائمة أكثر الانتخابات النيابية نزاهة.

احيى رجال الشرطة

واشاد محمد يوسف الشهير «بايران النبقاوى» عضو مجلس الشعب عن دائرة بولاق ابوالعلا (مستقل) بنزاهة الانتخابات.. وقال انها المرة الاولى التى جرت فيها بكل حيدة ونزاهة أثناء اجراء عملية التصويت حتى فرز الاصوات.. واحيى رجال القضاء ورجال الشرطة الذين اعطونا الثقة والطمأنينة منذ اللحظة الاولى التى بدأ فيها المرشحون دعايتهم الانتخابية وجرت عمليات الفرز دون رهبة او خوف من التزوير او تزييف ارادة الناخبين.

وقال انه سيشارك بفعالية فى بناء الديمقراطية وتدعيم عملية التنمية.. وسيعمل على وقف تهجير اهالى بولاق وبناء مساكن متوسطة التكاليف محل المساكن الايلة للسقوط وبناء مستشفى بالجهود الذاتية والمساهمة فى حل مشاكل المعوقين ومساعدتهم على تحمل اعباء المعيشة من خلال مشروعات الاسر المنتجة.

واستنكر ضياء الدين داود عضو مجلس الشعب عن دائرة فارسكور (مستقل) لحداث العنف التى شهدتها دائرته وتسبب فيها قلة خرجت على النظام والشرعية.. وشهد بان الانتخابات تمت فى نزاهة.. فمصر تعيش فى عهد يتسم بالحرية التى يؤكد عليها ويرسيها الرئيس مبارك وتدعمها الممارسة المستمرة.

وقال ان المنافسة الشديدة التى شهدتها الدائرة بين المرشحين لم تؤثر على نزاهة المعركة الانتخابية.. ونجح من اختاره الناس ليمثلهم تحت القبة.. ووعد ضياء الدين داود بحل مشاكل اهالى الدائرة وتوفير حياة افضل للصيادين.

مكسب للديمقراطية

وقال د. مصطفى السعيد وزير الاقتصاد الاسبق وعضو مجلس الشعب عن دائرة ديرب نجم (مستقل) انه كان على يقين من ان انتخابات ٩٠ ستكون نزيهة، ولذلك رشح نفسه فيها.. واكد انها مكسب كبير للديمقراطية حتى ان المرشحين المتنافسين فى الدائرة والذين لم يوفقوا خرجوا راضين عن النتيجة، لانهم تأكدوا ان اهل دائرتهم هم الذين اختاروا من يمثلهم.. ولم تتعسف الجهات الرسمية فى فرض هذه النتيجة.

ويقول حسنى سعودى عضو مجلس الشعب عن دائرة ميت غمر (مستقل) ان الانتخابات كانت نزيهة.. ولم يكن هناك يحيز لصالح الحزب الوطنى كما يدعى الذين يفشلون فى كسب ثقة الناخبين.

علامة استفهام

طلب الى ان اعلق على نتيجة انتخابات مجلس الشعب التى لم يفز فيها احد من مرشحى حزب الخضر المصرى الـ ١٩ .

قلت : ان هذه النتيجة كانت طبيعية تماما .

فحزب الخضر حزب وليد لم يزد عمره على ستة اشهر عند بدء الانتخابات . وهو باهدافه الحضارية والعلمية المتقدمة ليس جديدا على سمع وعقل رجل الشارع المصرى فحسب ، ولكنه جديد على عقل وسمع رجل الشارع فى العالم كله .

من ثم لم يكن غريبا ان تعوزه الشعبية بين صفوف العامة الذين مازالوا يخطئون فى نطق اسم الحزب فيسمونه الخضر بضم الخاء وفتح الضاد . وكذلك لم يكن متوقعا ان يتعرف الناخبون ونسبة الأمية بينهم تصل الى ٨٠ ٪ بسهولة على ماهيه الاخطار التى يتحدث عنها الحزب مثل ثقب الاوزون وسحابة ثانى اكسيد الكربون التى ترفع درجة حرارة الارض ومايمكن ان يترتب على ارتفاع منسوب البحر من اغراق لمساحات شاسعة من الارض .. الخ .

بل ان مفهوم معظم المتعلمين (ولانقول المثقفين) لحماية البيئة لايتعدى حد تلوث الهواء بعوادم السيارات والمصانع وتلوث المياه بما يلقى فيها من نفايات وتلوث الارض نتيجة استخدام المبيدات الكيميائية ..

ولقد ناقش الحزب قضية الاشتراك فى الانتخابات فانقسم الى فريقين :

فريق يؤيد الاشتراك فى الانتخابات حتى ننفى اشتراكنا فى مقاطعتها من جهة وحتى ننتهز فرصة الانتخابات للتوعية باهدافنا من جهة اخرى .

وفريق يرى عدم الاشتراك فى الانتخابات لأن الحزب لم يكد يبدأ التعريف بنفسه بعد وهو لايملك جريدة ولا اموال وهو اذا كان غنيا باعضائه من صفوة العلماء والمثقفين فهو يفتقر الى إدراك العامة لاهدافه .

وعند اخذ الراى بالتصويت فاز الراى القائل بالاشتراك فى الانتخابات .

ونحن فخورون بديموقراطيتنا لان الفريق الرافض للاشتراك فى الانتخابات خضع لراى الاغلبية وكان حماسه لعقد الندوات تاييدا للمرشحين حماسا خالصا ومشكورا ..

عبدالسلام داود

الأغلبية للحزب الوطنى .. والمستقلون يؤكدون وجودهم

جاءت نتيجة انتخابات مجلس الشعب لتؤكد على حصول الحزب الوطنى على الاغلبية، وعلى نجاح عدد غير قليل من المستقلين ، كما فاز جميع الوزراء الذين رشحهم الحزب الوطنى . ومفاجاة الانتخابات ان مايقرب من ٧٠٪ من عدد الدوائر ستعاد فيها الانتخابات لعدم حصول احد من المرشحين على الاغلبية المطلقة نظرا لكثرة المرشحين .

وقد عقد محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية مؤتمرا صحفيا امس السبت اعلن فيه النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشعب .

من قريب

المستقلون

المفاجاة الحقيقية في انتخابات مجلس الشعب هي ظاهرة فوز المستقلين بنسبة كبيرة لم يكن يتوقعها احد .. بحيث يمكن القول بان التعددية السياسية قد وجدت نافذة في التعبير عن نفسها من خلال المستقلين . بعد ان فشلت الاحزاب السياسية واحزاب المعارضة بالذات في التعبير عنها . ومن هنا يصح القول ان الوظيفة التي اناطها النظام الديمقراطي باحزاب المعارضة ، سوف يقع عبؤها في مجلس الشعب القادم بالدرجة الأولى على المستقلين بكافة توجهاتهم . سواء من رفضت الاحزاب ترشيحهم أو من لم يكونوا ينتمون إلى اى من الاحزاب اصلا .

ومن الممكن ان نقول مع القائلين انه لم يكن في الامكان ابدع مما كان .. وان الحزب الوطني قد حقق اغلبية مشرفة في معركة نزيهة ، سوف تكتمل نتائجها مع انتخابات الاعادة .. ولكن من الواضح ان مجلس الشعب القادم سوف يكون فريدا في نوعه بين المجالس النيابية في الانظمة الديمقراطية ، حيث يبقى الحزب الوطني هو اللاعب الوحيد .. او بمعنى اصح هو الفريق الوحيد في مواجهة مجموعة متناثرة من اللاعبين لاتربطهم رابطة ولايجمعهم هدف .

ولاتؤكد هذه النتيجة غير حقيقة واحدة .. هي أن الممارسة الديمقراطية ، حتى في اسوا الظروف التي تنتفي او تتضاءل فيها الضمانات السياسية للعملية الانتخابية ، تظل جزءا لايتجزا من عملية البناء الديمقراطي . ومن ثم فإن احزاب المعارضة التي قاطعت الانتخابات وقعت في خطا شديد ... حين افترضت منذ البداية ان قواعد اللعبة الانتخابية ليست محترمة تماما أو ليست نزيهة بما فيه الكفاية .. وأن المقاطعة هي السلاح الوحيد الذى يكفل تصحيح التجربة واستكمال ضماناتها ومقوماتها . ولو ان هذه الاحزاب خاضت معركة الانتخابات لكنا اليوم بإزاء بداية ديمقراطية جديدة .

ونظرة تحليلية سريعة للنتائج التي اعلنت حتى الآن ، وللنسبة العالية من الدوائر التي ستجرى فيها الاعادة بين مرشحين من الحزب الوطني ومستقلين . او بين مستقلين ومستقلين في الدائرة الواحدة ... تكشف عن ان مزاج الناخب المصرى قد طرا عليه تحول ما .. وانه بات يبحث عن الوجوه الجديدة النظيفة التي لم تحترف لعبة الاحزاب ، ولم تنزل إلى سوق الانتخابات كما ينزل تجار المواشي والشعارات .. وان الناخب العادى ، إذا ارتفع عنه الضغط وامن على صوته من التدخل والتلاعب ، وخير بين مرشح قديم مهترىء افسدته اللعبة الحزبية القديمة والجديدة ، ووجه جديد مبشر وواعد لم يتلوث ... فإنه يفضل الوجوه الجديدة النظيفة .

ونتيجة لذلك فسوف نلحظ ان عددا من الوجوه القديمة للحزب الوطني قد خسر . وان بعض الدوائر التي رشح فيها الحزب الوطني اهم رموزه من الشخصيات والوزراء قد دارت فيها معارك حادة ، وان نجاح بعضهم لم يكن سهلا !

سلامة أحمد سلامة

بعد انقشاع غبار المعركة :

التغيير .. هو ما يريده الناس الآن

عبد الستار الطويلة

انتهت المعركة الانتخابية التى اخطات المعارضة بعدم دخولها .. ولكن الآن يجب تجاوز هذا الخطا وغيره من التناقضات والخصومات والاتهامات التى جرت خلال المعركة الانتخابية .. ولنركز على الحاضر الآن للوثوب منه إلى آفاق المستقبل .

والشىء الوحيد الذى نحتاج إليه لضمان مستقبل افضل يتلخص فى كلمة واحدة .. هى التغيير .

وهى الكلمة التى اطلقت يوم مجىء حسنى مبارك إلى السلطة .. وفعلا حدث تغيير ..

حدث تغيير .. فى مجال الديمقراطية فتقدمنا كثيرا على طريقها بعد ان محيت آثار التسلط قبلها .

وحدث تغيير فى مواجهة الفساد .. فلم يعد هناك « كبير » على تلك المواجهة .. وحدث تغيير فى المسار الاقتصادى .. فوضعت خطط للتنمية الاقتصادية واصلح من شان البناء الفوقى للاقتصاد ! طرق . تليفونات .. كهرباء ..

وحدث تغيير فى علاقات مصر بالعالم العربى فحل التضامن نسبيا .. حتى تحطم كل ذلك بازمة الخليج عندما غزا العراق الكويت ..

وحدث تغيير فى علاقات مصر بالدول الكبرى فصفيت الخلافات والتوترات

الآن .. مازال الشعار مطلوبا .. لان هناك الكثير من السلبيات لن يحلها إلا ان نتغير ونغير

لابد ان نغير من اساليبنا فى التنمية الاقتصادية .. فواضح ان كل ما بذل خلال العشر او التسع سنوات الماضية لم يحل مشكلة مصر الاساسية وهى التوازن بين الدخل والمنصرف .. بين الإنتاج والاستهلاك .. ولهذا يزداد معدل التضخم .. ويزداد ارتفاع الاسعار ، هذا الارتفاع الذى يطحن المواطنين طحنا .. ويفسد الاخلاق .. ويضعف الانتماء .. ويجعل الناس اقل اهتماما بشئون بلادهم العامة إذ نظراتهم تتركز على رغيف الخبز فى اغلب الاوقات ولا يجب ان نتشبث باية حساسية تجاه اية وسائل نستخدمها للتنمية .. وليكف الجدل العقيم عن القطاع العام او القطاع الخاص .. مايزيد الإنتاج يجب ان ناخذ به مع الاحتفاظ ببعض المفاتيح الاستراتيجية الاساسية ..

ويجب فتح الباب على مصراعيه دون اى روتين او مشاكل لكل من يريد استثمار جنيه واحد .. فى اى مجال يزيد الإنتاج صناعة او زراعة او اى شىء ، وليس عسيرا ابداً تغيير النظم المروعة الموجودة حاليا .. إن الطريقة بسيطة جداً !! استدعوا رجال الاعمال كبارا وصغارا واستشيروهم واجعلوهم يساهمون فى وضع تلك الخطط واللوائح .

ونحن فى حاجة إلى تغيير فى مجال الديمقراطية .. يجب ان تزداد رقعتها اتساعا .. بعد كل هذه التجارب التى اثبتت ان الجماهير فى مستوى الاحداث ولا يمكن ان يستغلها احد فى تدمير الديمقراطية .. وعندنا تجربة الانتخابات الاخيرة .. انا لم ار فى اية انتخابات جرت فى الثلاثين سنة الماضية هذا العدد الهائل من السرادقات العامة .. بل والمسيرات بحرية .. ولم تحدث مشاكل ذات قيمة .. وحافظ الجمهور على النظام القانونى .. يجب ان يسقط وزير الداخلية اى وزير داخلية ـ من حسابه دائما تلك « التميمة » التى تستعيذ بها دائما سلطات الامن لمنع عقد اى اجتماعات عامة بدعوى ان المخربين او الإرهابيين سيفسدون كل شىء .

ومن قبل حدثت ازمة الامن المركزى .. وكانت الجماهير في مستوى الموقف .. ومنذ اكثر من ثلاثة شهور وازمة الخليج موجودة والخلاف بين معظم احزاب المعارضة والحكومة حول القضية مستمر .. ولم يحدث شيء ..

يجب ان تغير قوانين الصحافة .. وقوانين الاحزاب .

ولا نعطى فرصة لاية منظمة دولية من منظمات حقوق الإنسان أن تندد باى انتهاك لتلك الحقوق في بلادنا ..

وفي مجال الديمقراطية يجب ان تغير الاحزاب السياسية جميعا اسلوب عملها .. وعلاقاتها مع بعضها البعض .. ومع الحزب الحاكم .. وترتبط بالجماهير على اساس مشاكلها اليومية

ولابد من ان يشمل التغيير - وإن كنا قد بدانا به - مواقفنا وعلاقاتنا بالعالم الخارجى بعد ان تغيرت معالمه .. واصبح النظام الدولى الجديد قائما على عالم القطب الواحد ..

وينبنى على هذا تغيير سياستنا تجاه العالم العربى .. حتى لو سعينا إلى تغيير المواثيق والمعاهدات وليس اسلوب التعامل فقط .. على ان يكون هدفنا الوصول بالعالم العربى إلى كتلة اقتصادية قوية بين تكتلات العالم الأخرى ..

ويرتبط بهذا الوعى بما سيتبع ازمة الخليج من تغيرات في اوضاع المنطقة سواء حلت الأزمة بالسلم او الحرب .

ويجب ان نحرص على ان يكون اى تغيير في اوضاعها قائما على اساس تنظيمنا نحن وإرادتنا بشانها .. حتى لا تقع المنطقة في براثن الهيمنة والنفوذ الاجنبى من جديد ..

ولابد ان نسعى لجعل الاخرين في الدول الخليجية الشقيقة يدركون ان إحدى ركائز الامن في الخليج هو تغيير نمط تصرفهم في اموالهم وحياتهم الاستهلاكية .. إن عليهم وعلى العرب جميعا ان يستحدثوا النظم والتنظيم اللازمين لاستثمار نسبة كبيرة من اموال البترول لتطوير العالم العربى اقتصاديا حتى يمكن ان يكون له مكان تحت الشمس .

غير معقول ان تتدفق بلايين الدولارات إلى البنوك الاجنبية كل عام والناس تموت بالملايين في السودان والصومال وموريتانيا .. بينما يمكن لو تمت زراعة الارض في السودان قمحا لكفت شعوب العرب جميعا .. قمحا ولحما .

وبعد فإن التغيير إذا لم يترجم في حياة المواطنين إلى اسعار اقل .. وخدمات اوفر .. فإنه لن يحس بالتغيير .. وسيصبح فريسة لاية رياح تتقاذفه هنا وهناك .. وبذلك يكون مصيرنا جميعا في خطر !!

المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣ ديسمبر ١٩٩٠

بدعة التعيين بمجلس الشعب

ورثت مصر الحاضر عن الامس بدعة دستورية ينفرد بها الدستور القائم دون سائر الدساتير في العالم .. ولن تكون تلك البدعة ميزة ديمقراطية تحقق مزيدا من الديمقراطية لشعب مصر .. وانما هي - بكل المرارة والالم - مأساة دستورية استقرت في جوف المادة ٨٧ من الدستور الجاثم والقائم والتي اجازت لرئيس الجمهورية تعيين عدد من الاعضاء بمجلس الشعب لايزيد عن عشرة اعضاء .. !!

نعم .. لقد ورثت مصر الحاضر عن مصر الامس تلك الضلالة الدستورية التي منحت اشخاصا حق تمثيل الشعب واغتصاب ارادته ، والشعب من شرف تمثيلهم بريء .. وفرضتهم تلك الضلالة عليه كيما يكونوا عنه وكلاء ونوابا .. يتحدثون باسمه وهم عنه غير مفوضين .. انهم اصحاب وكالات زائفة ، ونيابات فاسدة ، وتمثيل باطل .. فهل يستوى المعينون بمجلس الشعب مع المنتخبين ؟..!!

فليعلم كل مسئول في هذا البلد ان سيادة الامة فوق كل سيادة .. وانه لاسيادة للامة الا من خلال مجلس نيابي يضم ممثلين انتخبهم الشعب انتخابا حرا ونزيها .. فإرادة الشعب وحدها - ودون غيرها - التي تحدد من يمثل الشعب في مجلس الشعب .. إنها ارادة أسمى وأعلى من كل ارادة .. وبذلك فأن التعيين بمجلس الشعب هو شذوذ دستوري يقتضي وقفة جادة حازمة ابتغاء تطهير الدستور من دنس تسلل الى نصوصه ، فأحال الديمقراطية الى مسخ مشوه وخداع كريه .. !!

ان الذين يزعمون بأن التعيين بمجلس الشعب هو حق دستوري لرئيس الجمهورية .. عليهم ان يدركوا بأنه اذا كان ذلك التعيين حقا فانه من أبغض الحقوق .. والدستور ليس كتابا سماويا حتى يكون بمنأى عن تعديل او تبديل .. وانما الدستور هو من صنع البشر ، فيظل الدستور ساريا وقائما اذا كان مصدر خير ديمقراطي .. وليسقط الدستور اذا حمل من النصوص مايعصف بالديمقراطية الطاهرة ، واستمسك بديمقراطية التعيين .. !!

ان الديمقراطية - ياسادة - تعني تأكيد سيادة الشعب في ان يحكم نفسه بنفسه بأن يبسط ارادته كل البسط .. ولن يتحقق ذلك إلا من خلال ممثلين عن الشعب ينتخبهم انتخابا حرا ونزيها .. فبالانتخاب الحر وحده تتجسد كلمة الامة في اختيار ممثليها .. وبه ايضا تعلو سلطة الجماعة وتختفي سلطة الفرد .. وبه كذلك تتأكد ملكية الشعب لارادته فترتفع فوق ارادات الافراد ايا كانت مواقعهم .. وايا كان سلطانهم الذي هم به فرحون .. !!

ان الديمقراطية تستوجب ان يكون الشعب - كل الشعب - مصدرا لكل السلطات .. فلا يستقر نظام الا من خلال ممارسة الشعب لسلطاته ، ومن ثم فأنه يقوم تلازم حقيقي بين الديمقراطية وبين الانتخاب .. فالانتخاب هو السبيل الوحيد للتعرف على ارادة الشعب وبذلك فأن الحقيقة المؤكدة هي ان التعيين بمجلس الشعب هو انتقاص لارادة الشعب وسلطاته .. بل ان شئت لقلت انه تزييف فاضح لتلك الارادة .. واهدار كامل لحق الامة في ان تختار ممثليها .. !!

ان الديمقراطية ليست - ولن تكون - شعارا يردده لسان وشفتان .. وانما هي سلوك شعبي وممارسة جماهيرية من خلال انتخاب حر .. انها حكم الشعب الذي لايتحقق بهتاف وتصفيق وانما هي الحكم الذي يتحقق بممارسة الشعب لسلطاته في ان يحكم نفسه بنفسه ، والمشاركة الفعلية في تحمل المسئوليات الجماعية والتصدي الواعي لكافة المشاكل والتحديات .. ولن يتحقق ذلك الا بممارسة نواب الشعب المنتخبين انتخابا حرا .. مثل أولئك كمثل شجرة طيبة اصلها ثابت وفروعها في السماء تؤتي اكلها كل حين بإذن ربها .. اما مثل المعينين كمثل شجرة خبيثة اجتثت من فوق الارض مالها من قرار .. !!

حقا انها بدعة دستورية تلك التي يرددها نص غير دستوري



بقلم . عصمت الهوارى
وكيل نقابة المحامين

بالدستور القائم .. فصار المجلس النيابى فى مصر خليطا بين اعضاء انتخبهم الشعب وآخرين معينين بقرار جمهورى .. بدعة مرفوضة لاأجد تبريرا يبررها ولاتفسيرا يفسرها ايا كانت مبررات وجودها .. فليس من منطق المشروعية تبرير عمل غير مشروع ولو كانت الغاية مشروعة .. وعلينا ان ندرك انه اذا كانت الديمقراطية بذاتها غاية ، فأن السبيل الى تحقيقها لابد ان يكون ديمقراطيا .. !!

ان مجلس الشعب ليس مصلحة حكومية او جهازا من اجهزة الدولة الادارية حتى يتولى زمام السلطة التشريعية اعضاء معينون .. وانما العضوية بذلك المجلس هى ارادة امة – لا ارادة فرد – تجمعت فى اعضاء منتخبين ايا كانت ميولهم السياسية – فالسلطة التشريعية هى مشيئة شعب تحركت فأختارت القادرين على التعبير عن آماله وطموحاته .. وانها بذلك اعلى السلطات واعظمها شأنا واخطرها اثرا .. !!

ان علينا ان ندرك ان اية بدعة تبدأ صغيرة ثم تكبر ، وبذلك فأن سحق الديمقراطية يكون من مستصغر البدع .. فمن التجاوز عن البدعة تصير البدعة قاعدة .. ثم تصبح القاعدة عرفا .. ثم يصير العرف التزاما .. فاذا كان الدستور القائم والجاثم قد اجاز اليوم بدعة التعيين بمجلس الشعب فى حدود عشرة اعضاء ، فأن الخطر كل الخطر تعديل عدد المعينين فى الغد بمايزيد على ذلك العدد ، وذلك خطر محتمل وقوعه ويتعين تداركه فورا .. !!

حق للناس ان تتساءل كيف يسوغ – من منطق الديمقراطية – اعتبار العضو المعين ممثلا للشعب ، وهو لم يستمد تلك العضوية من انتخاب شعبى وانما يستمدها من قرار فردى ؟ .. وحق لهم كذلك ان يتساءلون انه اذا كان مبدأ الفصل بين السلطات واحد من المقومات الاساسية التى تنطلق منها الديمقراطية ، ومن ثم فأن تعيين اعضاء بالمجلس النيابى بقرار فردى هو تدخل مباشر فى تشكيل ذلك المجلس ، مما يعد اهدارا لمبدأ الفصل بين السلطات .. !!

ان علينا ان ندرك ان الانتخاب وحده هو الذى يجعل من المجلس النيابى قوة عظمى تتمثل فيما يصدر عنه من تشريعات بأسم الشعب فكيف يسوغ لاعضاء معينين اغتصاب سلطة تمثيل الشعب تلك التشريعات ؟ .. واذا كانوا يزعمون تبريرا لبدعة التعيين انها من اجل تدعيم المجلس النيابى بأصحاب الكفاءات فأنه تبرير غير ديمقراطى وينطوى على رؤية غير ديمقراطية ترى الشعب قاصرا فى حاجة الى وصاية فى الوقت الذى يرددون فيه ان الشعب هو القائد والمعلم .. !!

فى الصميم

• • سألوه عن عظمة الصحافة وشموخها .. فقال انى افضل الحياة فى ظل صحافة بلاحكومة عن الحياة فى ظل حكومة بلاصحافة + .. !!

• • ان يقهر الانسان نفسه وينتصر عليها .. فذلك اعظم كثيرا من ان يقهر العالم بالحديد والنار .. !!

• رأى المعارضة •

الانتخابات !! والتجاوزات !

بقلم :



مصطفى كامل مراد

حتى كتابة هذا المقال اعلنت معظم نتائج انتخابات مجلس الشعب وبتحليل الارقام والاصوات التى اعطيت وعدد الحاضرين من الناخبين يتضح مايلى :

اولا : ان الحكومة لم تستجب لمطالب احزاب المعارضة وهي في نطاق الدستور وقانون مباشرة الحقوق السياسية وقانون مجلس الشعب وهي ان يشرف القضاء اشرافا مباشرا على الاقتراع اى على تعليم الناخب امام اسم المرشح الذى ينتخبه وهذا يعنى ان يراس القضاة اللجان العامة ٢٢٢ لجنة واللجان الفرعية وعددها ٢٣٦١٧ لجنة في مختلف انحاء محافظات الجمهورية وان كان عدد القضاة لايكفى فيمكن بحكم الضرورة والواقع ان يراس كل مقر من المقرات يضم عدة لجان احد اعضاء الهيئات القضائية ولما كان عدد الهيئات القضائية هم :

القضاة والمستشارون + اعضاء مجلس الدولة من المفوضين والمستشارين والمستشارون اعضاء المحكمة الدستورية العليا ورؤساء النيابة العامة ومحاموها العامون بالاضافة الى المحامين العامين ورؤساء النيابة العامة

وهؤلاء لايتجاوز عددهم الـ ٨٠٠٠ عضوا اى ان القاضى في المتوسط سيشرف على ٣ لجان !!

ولكن الحكومة بمكرها المعروف استجابت جزئيا الى طلبات المعارضة وتم انتداب حوالى ٢٠٠٠ قاض للاشراف على الانتخابات كما ان الحكومة رفضت

الاستجابة الى طلب المعارضة بالنسبة لاثبات شخصية الناخب امام اللجنة سواء بالبطاقة الشخصية او العائلية او اى مستند رسمي اخر مثل رخصة القيادة او رخصة السلاح او جواز السفر ..... الخ وهو امر طبيعى ولكن الحكومة لم تستجب بالاضافة الى انها لم تستجب الى ضرورة توقيع الناخب امام اسمه فى جداول الناخبين او بصمته وان كانت الحكومة قد استجابت الى المطلب الثالث وهو عدم اعتقال مندوبى المرشحين المستقلين او الحزبيين وان كان بعض مامورى الاقسام قد وضع عقبات امام قبول توكيلات للمرشحين الموثقة فى الشهر العقارى مما ادى الى تعويق حضور مندوبى المرشحين فى مقر اللجان .

ثانيا : ان عدد المرشحين بلغ ٢٦٨١ مرشحا فى ٢٢٢ دائرة انتخابية اى ان كل مقعد كان يتنافس عليه حوالى ٦ مرشحين وهو عدد كبير ان دل على شىء فانما يدل على الاقبال الشديد على الترشيح برغم مقاطعة احزاب المعارضة للانتخاب ويرجع ذلك الى وجود عدد كبير من المنشقين فى الحزب الوطنى تجاوز ٧٠٠ عضو اى مايصل تقريبا الى ضعف عدد المرشحين الرسميين للحزب الوطنى وهذا يدل على انقسام كبير فى صفوف الحزب الوطنى وعدم قدرة قيادات الحزب على السيطرة على اعضائه « ب » كثرة عدد المستقلين والذين تجاوز عددهم ١٠٠٠ مرشح بعضهم للمظهرية والدعاية ولصق صورة على جدران مبانى الدائرة والبعض الاخر من الانتهازيين الذين يهدفون الى عضوية مجلس الشعب لغرض فى نفس يعقوب وليس بفرض تمثيل الشعب فى التشريع والرقابة على الحكومة تحت قبة البرلمان .

« ج » الانفاق الكبير والضغط من بعض المرشحين او الدعاية سواء فى المنشورات او البفط او فى الصحف اليومية حتى ان احد المرشحين من السادة الوزراء قد ظهر فى صفحة كاملة من صفحات الاهرام ويقدر ما انفق على الدعاية لسيادته باكثر من نصف مليون جنيه فهل هذا يتمشى مع الديمقراطية ؟

واذا كان الناس قد تطوعوا لعمل هذه الدعاية كما يقول الوزير فهل سيطلبون مقابلا لذلك مستقبلا ؟!!

« ى » ان كل عناصر المعارضة قد سقطت وهذا ماكنا نتوقعه فيما عدا عدد يعد على اصابع اليدين اى اقل من ١٠ اعضاء

ثالثا : ان التجاوزات والتدخلات ظهرت بشكل كبير فى معظم دوائر الاقاليم وخاصة فى الصعيد حيث حصل احد المرشحين على ٩٠٠٠٠ صوت اى على كل اصوات الناخبين بالرغم ان الحاضرين لم يتجاوزوا ثلث المقيدين وهذا يؤكد على تعليم التذاكر التى تغيب اصحابها بفجور شديد وصلافة لم يسبق لها مثيل وتؤكد التجاوزات التى تصل الى التزوير الفاضح

وفى ختام هذا المقال فاننى استطيع ان اقول ان هذه الانتخابات لاتعبر عن راى شعب مصر من قريب او بعيد وانما هى تعبر عن راى نسبة صغيرة من ابناء هذا الشعب تدخلت فيها ايد اثيمة مزورة لتعليم التذاكر التى تغيب اصحابها واقول لوزير الداخلية اننى ساقدم له وللحكومة معا كل اللجان التى تمت فيها التجاوزات المخزية والتى تم فيها تعليم تذاكر المتغيبين بشكل يندى له جبين كل حر وطنى امين ومصداق ذلك هو ان عدد الناخبين ١٦ مليونا فى حين ان عدد من لهم حق الانتخابات اى من تجاوز سنهم ١٨ عاما يبلغ ٣٠ مليون مواطن ومواطنة وهذا يعني ان المقيدين فى جداول الناخبين لم يتجاوز ٥٠ ٪ ممن لهم حق الانتخاب اى ان نصف من لهم حق الانتخاب لم يمارسو هذا الحق !!

اما النصف الذى قيد نفسه ١٦ مليونا فلم يحضر منهم على اقصى تقدير الا ٢٠ ٪ اى حوالى ٣ ملايين ناخب فكيف يمكن لثلاثة ملايين ناخب ان يمثلوا ٣٠ مليون ناخب فى مصر اى كيف يمكن لـ ١٠ ٪ من الناخبين ان يمثلوا ٩٠ ٪ من الناخبين الذين لم يقيدوا اسماؤهم فى

جداول الانتخاب او الذين قيدوا اسماءهم وعزفوا عن حضور الانتخاب لسبب او لاخر وان كان السبب الحقيقى هو ان الحكومة كما يقول الناس ناجحة ناجح !! واحنا حانروح نعمل ايه ؟

والحقيقة المرة الاخرى والتى اسوقها لوزير الداخلية هى ان جداول الناخبين لاتمثل واقع الامر لانها نسخت من عام ٥٦ وادخل عليها وحزف منها ماحزف على مدى ٣٣ عاما فاصبحت لاتمثل الواقع حيث ان كثيرا من الناخبين ممن يحملون تذاكر الانتخاب لم يجدو اسماءهم مدرجة فى جداول الناخبين وبالتالى لم يؤدوا واجبهم الانتخابى والعلاج الواجب لهذه الثغرة الخطيرة هو اعادة قيد جداول الناخبين من دفاتر السجل المدنى فى الاقسام والمراكز والقوى حتى تاتى جداول الناخبين مطابقة لواقع الامر .

وفى ختام المقال لايسعنى الا ان اقول بملء فمى ان نتائج هذه الانتخابات بما فيها من تجاوزات لاتمثل اكثر من ١٠ ٪ من راى الناخبين وانها اسوا انتخابات تمت فى تاريخ مصر وانها :

اولا تعبر عن راى الحزب الوطنى فقط اى عودة الى نظام الحزب الواحد تحت ستار الديمقراطية .

ثانيا : ان جداول الناخبين لاتمثل الواقع وتحتم تصحيحها .

ثالثا : ان شعب مصر قد قطع هذه الانتخابات والدليل على ذلك هى نسبة الحضور التى لم تتجاوز ١٠ ٪ فى عواصم المحافظات والبنادر ولم تتجاوز ٣٠ ٪ فى الاقاليم بسبب التدخلات الكبيرة وتعليم تذاكر القائمين . وفقنا الله لما فيه مصلحة البلاد امين

مصطفى كامل مراد

المصدر : الأهــــرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ ديسمبر ١٩٩٠

مجرد رأى

عن الانتخابات

لم تعرف دولة من دول العالم الثالث انتخابات معقمة خلت تماما من اية اشتباكات او مشاكل او اتهامات بالتزوير الا انه بالنسبة للانتخابات الاخيرة يمكن القول ان الايام سوف تثبت انها كانت من الانتخابات التى حصلت على اعلى درجة فى النزاهة والحيدة ، وهو مايسجل بالتقدير لشيخ العرب اللواء محمد عبد الحليم موسى وكنت اعرف منذ شهور عدة انه كان يحلم بان يشهد عهده انتخابات نظيفة محايدة ينجح فيها من ينجح مادام الكل مصريين .

ولعل مما ساعد على هذه الحيدة عدم توفيق الحزب الوطنى فى حسن اختيار جميع مرشحيه وهو امر تم اكتشافه متاخرا عندما فوجىء بعض المحافظين بان الاسماء الجيدة التى رشحوها قد استبدلت بها اسماء اقل او تحوطها شكوك ، فكان ان ادى ذلك الى تخلى الكثير من المحافظين عن مساندة اى مرشح وتركها معركة شريفة

وقد دعم ذلك موقف اجهزة الداخلية التى لم يكن يهمها من تساند وتمكن عدد قليل من المستقلين من النجاح . بالاضافة الى مشاركة نسبة كبيرة جدا من هؤلاء المستقلين فى انتخابات الاعادة .

ونحن نرجو اجهزة وزارة الداخلية ان تحافظ فى انتخابات الخميس القادم على حيادها الذى التزمت به فى انتخابات الخميس الماضى فلن يقلل من شان الحزب الوطنى حتى اذا نجح بنسبة ٦٥ أو ٧٠ فى المائة بل لعل هذه النسبة تساعده مستقبلا على اعادة التفكير جديا فى علاقاته السياسية الشعبية والعمل على احتواء الاسماء الكبيرة والشخصيات القوية على اساس ان مصلحة مصر ككل اهم وابقى

حزب الوفد واظنه اليوم قد ندم على الفرصة التى ضاعت عليه واكتشف انه تم جرجرته الى كمين عدم الاشتراك رسميا فى الانتخابات وقد كان يعتقد ان الانتخابات ستجرى بغير حماس جماهيرى فجاءت على عكس المتوقع بالغة الحماس والاشتعال فى كثير من الدوائر ، كما انه تصور انها سوف تفتقد النزاهة فجاءت على عكس ماتصور بل يمكن القول ان هذه الانتخابات قد تفوقت فى نزاهتها على انتخابات ممدوح سالم الشهيرة وان كان ذلك لن يتاكد الا بعد انتخابات يوم الخميس

مبروك للذين نجحوا .. للمستقلين ولاعضاء الحزب الوطنى ، فالكل مصريون .. ومصر هى الامل وهى الهدف من اية انتخابات نزيهة

صلاح منتصر

فكرة!

المفاجأة في الانتخابات، الاخيرة هي سقوط عدد كبير من مرشحي الحزب الوطني، رغم حصوله على الاغلبية. اسماء هامة اختفت واسماء مجهولة ظهرت. اغلبية الدوائر لم يحدث فيها تزوير والحوادث التي وقعت عادية وهي تحدث في كل انتخابات، وقد صدق رئيس الجمهورية في وعده للشعب بأن تكون الانتخابات حرة. وان كان هذا لم يمنع الأسف لأن احزاب الوفد والعمل والاحرار والاخوان اضربت عن دخول الانتخابات فاننا نعتقد الآن انهم اذا دخلوا الانتخابات ولم يحدث تزوير لكانوا حصلوا على ١٥٠ مقعدا غير مقاعد المستقلين. والمفاجأة الكبرى هي نجاح وزير الداخلية الاسبق احمد رشدي وهذا دليل واضح انه لم يحدث تدخل في دائرته بالذات فقد عومل احمد رشدي معاملة سيئة بعد خروجه من الوزارة ووضع في قائمة المغضوب عليهم، وكان المفروض اسقاطه. ولكن حتى هذا لم يحدث والحمد لله! والمفاجأة الاخيرة أن نسبة الذين حضروا الانتخابات كانت ٤٥ في المائة فقط لاغير. واثبتت الانتخابات ان الحزب الوطني ليس بالقوة التي كان يتوهمها المسئولون لقد سقط بعض اقطابه ونجح عدد من الذين رفض ترشيحهم وتحدوا الحزب ورشحوا انفسهم. ولم تكن الحكومة راضية عن ترشيحهم فكان غضب الحكومة عليهم سببا في نجاحهم.

وشهدت الانتخابات سوقا مزدهرة للبيع والشراء.. ولم تتدخل الحكومة وتقبض على المشترين والبائعين لانها بذلك ستضطر الى القبض على اغلب المرشحين. ولكن ما جرى في الانتخابات يستدعي ان نضع قانونا يحدد الحد الاعلى لما يستطيع ان ينفقه مرشح في الانتخابات وبذلك نحمي الفقراء والبسطاء الذين يرشحون انفسهم ونحمي في الوقت نفسه البلد من تجار المخدرات والسماسرة واصحاب العمولات الذين دخلوا الانتخابات من اجل ان يحصلوا على الحصانة التي تحميهم من ان يقعوا في قبضة القانون. كما حدث لنواب كبار اخرين في مجلس الشعب السابق.

وبالرغم من غياب المعارضة الرسمية فاننا نتوقع أن عددا من النواب سوف يكون معارضة معقولة قادرة ان تكشف الاخطاء وان تقوم بدور «الفرملة» التي تحمي سيارة الحكومة من ان تصعد دائما فوق الرصيف.

وسوف يكون خالد محيي الدين نجم المعارضة في المجلس الجديد وأن كان البعض يقول انه لولا اضراب الاحزاب الكبيرة لما سمحت الحكومة لخالد محيي الدين بالدخول !

والرواية لم تتم فصولها !

مصطفى امين

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٣ ديسمبر ١٩٩٠

انتخابات طوخ .. واستقطاب المستقلين

بقلم جلال دويدار

اثارت احداث وتطورات المنافسة العنيفة فى دائرة طوخ الانتخابية بين المرشح المستقل المستشار عادل صدقى شقيق رئيس الوزراء الدكتور عاطف صدقى وبين مرشح الحزب الوطنى عطية الفيومى اهتمام الصحافة المحلية والعالمية .

وبنظرة عقلانية موضوعية فان اهمية مايجرى فى هذه الدائرة التى استمر فرز الاصوات فيها اكثر من ٧٢ ساعة .. لاترجع الى انها ادت الى تاجيل بيان وزير الداخلية الخاص باعلان النتيجة النهائية للجولة الاولى من انتخابات مجلس الشعب . ولكن الاهم من كل هذا هو ان هذه الاحداث تمثل علامة صحية وايجابية بالنسبة لنزاهة الانتخابات وحيدة اجهزة الدولة تجاه كل المرشحين .

الدليل على هذه الحقيقة ان المستشار عادل صدقى - وهو رجل قانون - اصر على حضور عملية فرز الاصوات ورقة ورقة - وهذا حقه - حتى يطمئن بنفسه على النتيجة التى يحصل عليها هو او منافسه

ومن المؤكد انه لجا الى هذا الاسلوب - الذى اضطره لان يطلب سريرا للنوم فى اللجنة العامة - خوفا من شبهة حصول منافسه على اصوات لا يستحقها .

ان هذا الموقف يعنى ان قرابة المرشح من رئيس الوزراء لم تشفع له او تعطه اى ميزة على منافسه وهى ظاهرة تسجل لصالح نزاهة الانتخابات التى اكد الرئيس حسنى مبارك انها ستكون سابقة لا مثيل لها فى تاريخ العمل السياسى فى مصر .

●●●

ويجرنا الحديث عن نزاهة الانتخابات بشكل عام الى استمرار بعض قوى المعارضة فى مواقفها السلبية من قضية الديمقراطية . انها تريد من خلال الضغوط ان تخلق معارك وهمية وكأنها فى سباق للقوى يجب ان يكون الفوز فيه حتميا لصالحها وليس لصالح الديمقراطية !! ان مقاطعتها للانتخابات وسط المزاعم والحجج التى تطلقها انما يشير الى الرغبة فى التسلط والارهاب .

وقد كان من الممكن لقوى المعارضة ان تدخل الانتخابات وتحتكم للشعب .. خاصة وانها تعرف الطريق القانونى للتصدى لأى تزوير او تدخل من جانب الحزب الحاكم ، كما انها كانت ستكسب كثيرا بفوز اى عدد من مرشحيها بعضوية مجلس الشعب ليكونوا صوتها فى المطالبة المشروعة بكل ماتريد ، ولكن يبدو انها فقدت الثقة فى نفسها .. وهو ما انعكس بعد ذلك على ثقتها فى تعاملها مع الانتخابات الفردية التى طالبت بها .

ومن ناحية اخرى فانه يبدو ان الاحزاب المعارضة ، التى قاطعت الانتخابات مازالت اسيرة الاحساس الكاذب بانها هى وحدها التى تريد لديمقراطية وهى وحدها التى تسعى الى الحرية .. وأن باقى الاحزاب وقطاعات الشعب الاخرى ضد الديمقراطية وضد الحرية !!

ولاشك ان دخول هذا العدد الكبير من المرشحين المستقلين والمنافسة الحادة التى شهدتها دوائر كثيرة بين المتنافسين .. تؤكد ان الضرر الذى اصاب قوى المعارضة التي قاطعت الانتخابات يفوق بكثير اى ضرر قد يتصورون انه سيصيب المسار الديمقراطى فى مصر .

●●●

يبقى بعد ذلك ان اعلق على مانشر فى الصحف حول قيام الدكتور يوسف والى امين عام الحزب الوطنى بعقد اجتماعات مع المستقلين الذين فازوا فى الانتخابات لاقناعهم بالانضمام الى الحزب . ورغم ان هذا العمل مشروع فى اطار المنافسة الحزبية والديمقراطية .. الا اننى ارجو الا تتطور عملية استقطاب هؤلاء الاعضاء الى صفوف حزب الاغلبية الى ممارسة الضغوط او اعطاء الوعود . ومن المؤكد ان وجود جبهة مستقلة قوية داخل المجلس لها نظرتها وآراؤها الخاصة التى تتوافق مع الصالح العام سوف يخدم الديمقراطية ويساعد الحزب الحاكم على تادية رسالته على الوجه الاكمل فى خدمة جماهير الشعب .

●●●

واخيرا فاننى ارجو ان يستمر موقف اجهزة الدولة الايجابى الحيادى من المعركة الانتخابية خلال الجولة الثانية من الانتخابات . واعتقد ان ما ذكرته وسائل الاعلام العالمية عن حرص هذه الاجهزة على نزاهة المعركة الانتخابية وحيدتها سوف يشجعها على عدم الاقدام على اى اجراء او تصرف يسىء الى هذه الشهادة .

المصدر : الأخبار
التاريخ : ٤ ديسمبر ١٩٩٠
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قراءة .. فى النتائج

بقلم سعيد سنبل

قاطعت بعض أحزاب المعارضة الانتخابات ، بزعم ان الانتخابات ستزور ، وتزيف لصالح الحزب الوطني .

وجرت الانتخابات ، وتبين ان قرار المقاطعة ، كان قرارا خاطئا متسرعا ، حرم العديد من عناصر المعارضة ، فرصة الوصول الى مقاعد مجلس الشعب ، والدليل على هذا ان الذين رفضوا الالتزام بقرار المقاطعة ، وقرروا ترشيح انفسهم ، نجح بعضهم وفازوا على مرشحى الحزب الوطنى .!

معنى هذا .. ان الحديث عن التزوير وعن التزييف كان حديثا خاطئا ، بعيدا عن الحقيقة والواقع ..

●●●

وقد التزمت الحكومة بتوجيهات الرئيس حسنى مبارك الصريحة والواضحة ، والداعية الى عدم التدخل لصالح مرشح ضد مرشح آخر .. فالكل مصريون ، والكل لهم نفس الحقوق ، حتى ولو اختلفت توجهاتهم السياسية .

وقد حدث عندما قدمت امانة الحزب الوطنى قوائم مرشحيها الى الرئيس مبارك بوصفه رئيسا للحزب .. ان اعتذر الرئيس عن الاطلاع عليها وقال : إننى اعتبرها قائمة استرشادية ، وعلى من يريد الترشيح ان يرشح نفسه حتى ولو لم يرشحه الحزب .

واذا كانت قد وقعت تجاوزات محدودة فى بعض الدوائر ، او حدثت تدخلات من قبل البعض للتاثير على النتائج .. فهى تجاوزات فردية ، لاتعبر عن اتجاه عام انما هى من صنع افراد يؤيدون مرشحا ما ، فى دائرة ما .

وهذا امر ليس بالجديد ، او الغريب .. وقد حدث نفس الشىء فى مختلف الانتخابات السابقة .. من قبل انصار بعض المرشحين .

●●●

وتشير كل الدلائل الى ان وزارة الداخلية وقفت على الحياد بين مختلف المرشحين ، ولم تناصر مرشحى الحزب الوطنى ضد الآخرين .

قال لى كمال كيرة ، امين حزب الخضر ، وهو الحزب الذى خاض المعركة الانتخابية فى نحو عشرين دائرة ، ولم يحالفه الحظ فى اى من هذه الدوائر ..

قال لى : للشهادة والتاريخ ، اقول ان موقف الشرطة كان رائعا .. ولم يحدث فى الدوائر التى خاضها حزب الخضر ان تدخلت الشرطة ، او تدخلت الادارة الحكومية لصالح مرشحى الحزب الوطنى .

بل حدث فى احدى الدوائر ـ يقول كمال كيرة ـ ان ضبطت الشرطة بعض انصار احد مرشحى الحزب الوطنى ، وهم يحاولون التلاعب فى النتائج ، فقامت بضبطهم ، واحالتهم الى النيابة .

●●●

●●●

وكما هى العادة فى المدن الكبرى ـ وليس نتيجة لدعوة مقاطعة الانتخابات التى اطلقتها بعض احزاب المعارضة ـ كانت نسبة التصويت فى بعض دوائر القاهرة والاسكندرية ضئيلة وقليلة، وتراوحت مابين عشرة، وعشرين فى المائة من عدد الاصوات .. فى حين بلغت نسبة الحضور فى مختلف المحافظات نحو خمسة وسبعين فى المائة فى المتوسط.

وضآلة عدد المشاركين فى انتخابات القاهرة والاسكندرية .. ظاهرة قديمة، وليست جديدة .. وهى تعبر عن سلبية المثقفين والمتعلمين، الذين يمثلون نسبة كبيرة من سكان القاهرة والاسكندرية، والغريب فى الأمر، ان المثقفين هم اكثر الناس انتقادا للاوضاع واكثر الناس طلبا للتغيير .. فاذا ما جاءت الانتخابات واتيحت لهم فرصة التغيير او اختيار الاصلح .. اداروا ظهورهم، لصناديق الانتخاب، وتخلوا عن ممارسة حقهم الانتخابى!

انها ظاهرة قديمة، وليست جديدة، وتستحق الدراسة والتحليل .!!

المصدر : الشعب

التاريخ : ٤ ديسمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلس تصير العمر .. غير ممثل لشعب مصر

يتباهى رجال السلطة و أبواقها من المنتفعين بالنظام وماجوريه بانه لم يحدث تدخل من جانب الحكومة أو استخدام لقانون الطوارىء في انتخابات مجلس الشعب الاخيرة على النحو الذى كانت تزعمه المعارضة وطالبت بالضمانات الكفيلة بمنعه وقاطعت الانتخابات بسبب عدم الأخذ بها ، ناسين أو متغافلين عن عدم وجود المبرر لاستخدام أساليب التزييف والتزوير السلطوية لغياب المعارضة الجادة ذات الجذور الشعبية عن الساحة ، بحيث أصبح يتساوى أن ينجح مرشح الحزب الوطني الحاكم و مستقل منتسب لذات الحزب أو خارج على قرار المعارضة ، ومع الاطمئنان الى أن أحدا لن ينجح من مرشحى الأحزاب الناشئة (وهو ماحدث بالفعل) ومع التسليم سلفا بضرورة انجاح أو ترك الفرصة لنجاح عدد ضئيل محسوب من العناصر المعارضة كرئيس حزب التجمع أو أحد مؤسسى الحزب الناصرى (تحت التكوين) لزوم التدليل على حياد الانتخابات و الادعاء بوجود معارضة داخل مجلس الشعب الجديد حتى لايكون باكمله من المؤيدين المصفقين .

فالنزاهة المزعومة للانتخابات التى جرت أخيرا لمجلس الشعب ليست ناتجة عن عفة وترفع أو عن ايمان حقيقى بالديموقراطية ولكن عن عدم الحاجة الى خرقها وانتهاكها .. مثلهم فى ذلك مثل العصابة المسلحة التى لم تجد من يقاومها فامتنعت عن استخدام ماتحمله من اسلحة القتل والارهاب والترويع طالما حققت أغراضها من نهب وسلب وغصب واستيلاء دون حاجة اليها !!

ولو كانت المعارضة الجادة التى قاطعت الانتخابات خاضت المعركة لما توانت السلطة عن اشهار اسلحتها المعهودة لاسقاط مرشحيها غدرا وارهابا وتزييفا ، وعلى ذلك فإنه لامحل لما تقوله بعض الاقلام السلطوية من أن المعارضة لابد وأنها تعض بنان الندم لعدم مشاركتها فى الانتخابات التى جرت ، وبالتالى فلامحل لكى يعلن وزير الداخلية اللواء محمد عبد الحليم موسى عن شعوره بالفخر لحرصه على عدم تدخل الشرطة فى حرية الانتخابات وانّما عليه أن يشكر المعارضة على أنها جنبته هذا التدخل .. وان كان ذلك لايعفيه من اللوم على موقف « الحياد السلبي » للشرطة مما أدى الى وقوع حوادث دامية فى كثير من الدوائر الانتخابية وسقوط العديد من الضحايا نتيجة البلطجة التى مارسها انصار بعض المرشحين اعتمادا على تخلف الشرطة عن القيام بواجبها فى حماية الأمن والمحافظة على أرواح الناخبين خارج المقرات الانتخابية .

وما قيمة دخول مجلس لايعترف له بدور سوى الموافقة والتصفيق ؟

ولامحل لان يأسف أحد على المقاطعة التى قررتها المعارضة لما تسببه من غيابها عن التواجد فى مجلس الشعب .. ولعلنا نتساءل معا عن مدى تمكين المعارضة من أداء دورها داخل المجلس ، وعن مدى ما أمكنها تحقيقه من تصويب لسياسات خاطئة تمارسها الحكومة ، أو من عرض اقتراحاتها بقوانين لازمة لاصلاح المسار فى أى مجال من المجالات ، أو من تعديل فيما تتقدم به الحكومة من مشروعات قوانين وضعتها أو معاهدات دولية تنوى عقدها أو من رفض التعويضات باطلة لرئيس الدولة بعقد صفقات اسلحة أو مد لحالة الطوارىء حتى اقتربنا من دخولها فى السنة العاشرة !

لقد استطاع رئيس المجلس السابق المنحل ـ غفر الله له ـ أن يحول دون عرض أى اقتراح بقانون يتقدم به أحد أعضاء المعارضة على المجلس بالرغم من أن الغالبية الساحقة المزيفة يمكنها رفضه ، وأن يحدد موعد العديد من الاستجوابات الموجهة للوزراء فى الوقت المنتظر لعطلة المجلس الصيفية حتى تسقط دون أن تناقش ، وأن ينهى مايرى عرضه من استجوابات بالطريقة التى يراها مع المخططين ولو كان ذلك بعرض اشرطة تسجيل مشكوك فى سلامتها ، ويسب أعضاء المجلس من المعارضين علنا وتحت قبة المجلس ومع الشكر دائما للوزير المستجوب والانتقال الى جدول الأعمال ، وأن يقفل باب المناقشة عندما يحلو له بناء على طلب جاهز دائما بذلك مقدم من أكثر من عشرين نائبا من نواب الحكومة .

ولم تكن هذه عبقرية فذة للرئيس الاخير لمجلس الشعب ، وانما سبقه الى ذلك رؤساء غيره مع اختلاف فى أسلوب الاداء وطريقة الممارسة .. ويتوقف نهج الرئيس المنتظر للمجلس الجديد على مدى الصلابة والقوة التى تظهر من عناصر تعارض الحكومة داخله ، لأن الدور المرسوم لمجلس الشعب فى الدستور القائم هو دور محدود اذ لايستطيع أن يدخل تعديلا على ميزانية الدولة دون موافقة الحكومة ، ولاتضطر الحكومة للاستقالة عند سحب المجلس الثقة منها بل يتقدم رئيس المجلس بمذكرة بما تم الى رئيس الجمهورية الذى يحق له أن يستفتى الشعب على حل المجلس ، الأمر الذى يجعل المجلس يتردد فى سحب الثقة من الحكومة .

ومن هنا فإننا نتساءل عن جدوى مشاركة حزب التجمع والأحزاب الناشئة فى الانتخابات لمجلس الشعب مخالفة بذلك قرار المعارضة بمقاطعتها ، ونقول ، الم يكن أجدى وأقوى أن تتحالف كل القوى الوطنية والسياسية الموجودة خارج السلطة الحاكمة للمطالبة بالضمانات الكفيلة بحرية الانتخابات وحيدتها توصلا لاصلاح الأوضاع المتردية ، ولقطع دابر مختلف صور الفساد والانحراف ؟؟

بقلم : الدكتور

محمد حلمي مراد

ولاصحة للقول بان مقاطعة الانتخابات تعد اجراء سلبيا بل العكس هو الصحيح .. فالمقاطعة أولى الخطوات الايجابية لانها اعلان برفض الخلل القائم والمطالبة بتصحيح المسار بما يتفق مع النزاهة والامانة والديموقراطية وسيادة القانون .. وافضل الجهاد عند الله ـ كما يقول النبي محمد صلى الله عليه وسلم ـ أن تنطق بالحق فى مواجهة السلطان .

أما مسايرة النظام الحاكم فيما يرسمه من قواعد خاطئة أو تقبل مشاركته والسكوت عليه ، بحجة امكانية اصلاحه وتقويمه من داخله فهى السلبية ، خاصة اذا كانت قد تمت تجربة هذا الاسلوب لعدة سنوات دون جدوى من احداث اى تقدم أو اصلاح .. بل تصبح ايجابية فى الشر وذلك بالتستر على مثالبه وعيوبه نتيجة تمكينه من اقامة واجهة ديموقراطية زائفة له

فمنذ قيام نظام التعدد الحزبى عام ١٩٧٦ فى عهد السادات حتى يومنا هذا فى عهد مبارك لم نتقدم خطوة واحدة فى اصلاح أوضاعنا السياسية .. بل تخلفنا عما كنا عليه .. فالحسنة الوحيدة التى نرددها دائما وهى حرية التعبير فى الصحف الحزبية وفى عواميد بعض الصحف المسماة بالقومية كانت موجودة منذ عهد السادات ولم تستجد فى العهد الحاضر (علما بانه مقصود بها التنفيس عن الناس وليس الاستفادة من الرأى الاخر) .

أما ماجد علينا فى عهد الرئيس مبارك فهو اعلان حالة الطوارىء عقب اغتيال السادات ولاتزال تجدد كسيف معلق على رقاب المصريين جميعا حتى الان بما تتيحه من اعتقالات عشوائية ، واقتحام القرى والمساكن ، واحتجاز الرهائن ، والتصفيات الجسدية فى الشوارع والحقول ، والتعذيب النفسى والبدنى داخل السجون .

تمثيل المجلس للأمة لايأتى بالوهم والخداع

واذا كان النظام الحاكم يدرك أن مقاطعة المعارضة الجادة الممثلة للقوى الشعبية الحقيقية للانتخابات من شأنه أن يجعل مجلس الشعب لايعبر تعبيرا حقيقيا عن الأمة ، بما يؤدى اليه ذلك من عدم اضفاء الصلاحية على هذا المجلس فى الموافقة على ماينتظر أن يعرض عليه

من أمور خطيرة كالمشاركة في حرب الخليج أو عقد اتفاقيات تتعلق بترتيبات أمنية في المنطقة ، ومن عدم اعطاء الثقة للمستثمرين العرب والأجانب ولأصحاب رؤوس الأموال المصرية الموجودة في الخارج لممارسة نشاطهم المالي والاقتصادي في مصر ، فان تصويب هذا الوضع لايكون بمحاولة ايهام الناس بأن المعارضة التي قاطعت الانتخابات قد اشتركت فيها فعلا عن طريق وجود عدد من المرشحين من أعضائها كمستقلين ، وهو مايخالف الواقع خاصة وقد تم فصل من خالف منهم قرار المقاطعة من الأحزاب التي ينتمون اليها وأصبحوا لايمثلون الا أنفسهم .

وانما يكون التصويب بعد العناد وتجاهل المعارضة ـ بالاستجابة لما تطالب به من ضمانات منطقية ودستورية تكفل حرية الانتخابات وحيدتها .. وطالما أن النظام الحاكم يسير في عناده ومكابرته فليس أمامنا الا حكم القضاء الدستوري ، وقد وصل اليه أحد الطعون بالفعل في قانون الانتخاب الجديد ، وستتوالى الدعاوى الأخرى قريبا عقب الاعلان الرسمي لنتيجة الانتخابات ان شاء الله

تعديل الدستور القائم هو الهدف المنشود

ولن يقف الأمر عند حد التوصل الى الحكم بعدم دستورية قوانين الانتخاب وبطلان تقسيم الدوائر الانتخابية وعدم قانونية جداول الناخبين التي يقوم عليها مجلس الشعب الجديد حتى يحل في اقرب وقت ، بل ان العدة تعد منذ الان لوضع دستور جديد للبلاد يتفادى كل المآخذ التي ينطوي عليها الدستور الحالي وتلتف حوله الأمة للعمل به .. وبذلك يتضح أن مقاطعة المعارضة للانتخابات ليست سلبية بل اولى الخطوات الايجابية في سبيل الحل الجذري

المهـــزلة المتكـررة ..!!

الآن .وقد هدأت المعركة .وهدأ غبارها .وسكتت أصوات المشجعين والمثبطين على حد سواء ..وبدأت نتائج المعركة تترى معلنة فوز الحزب الحاكم بالأغلبية الساحقة من انتخابات مجلس الشعب . تاركا فضالتها لمن جروا وراءه ملتمسين ما يزيد عن حاجته او ما ينوء عن حمله او ما يقع منه فى الطريق .وهو يجرى لاهثا وراء ضالته التى ينشدها كلما اتيحت فرصة الحل والاستفتاء وما أكثرها فى هذا البلد العجيب ..

بقلم : د . أحمد الملط

●●● فى هذا الجو الغريب . يتساءل رجل الشارع :وما الجديد ؟ انها حقا مهزلة متكررة ياتى فيها الحزب الحاكم بوجوه يزين بها وجه الديمقراطية المزيفة التى تعيشها البلاد منذ ثورتها المباركة سنة ١٩٥٢ م ! !ذات الوجه الكالح الكريه والتى ظل أصحابها يظنون أنها صحيحة حتى صدقوا انفسهم وكذبوا الحقيقة التى تعبر بكل لسان عن نفسها فتقول لهم : ان فضوا هذه المهزلة .واريحونا من غبارها الذى يدمى العيون ولا ياتى الا بالرمد وليس فيه من الجديد ما يستحق معه أن نضيع الوقت فى الاعداد والاستعداد ثم انتظار النتائج التى نعلمها مسبقا وهى فوز الحزب الحاكم فوزا ساحقا باكثرية المقاعد مما يصل فى بعض المرات .واستغفر الله بل فى أكثرها الى ٩٩,٩٩٪ واعطاء الأحزاب الاخرى لقيمات لا يقمن صلبها

●●● لقد صدق الاستاذ جمال بدوى حين قال فى كلمته : « لقد نجح الحزب الوطنى فى تطفيش المعارضة واضطرها الى مقاطعة الانتخابات وباختفائها انعدم الصراع السياسى وحل الصراع الشخصى والعائلى . (الوفد ـ الخميس ١٩٩٠/١١/٢٩م) .وحقا ما قال . فقد أصمت الحكومة والحزب الحاكم اذنيهما عن نداء الحق يطالبه به كل من دخل حلبة السياسة وقبل أن يكون دوره المعارضة لقد طالب هؤلاء باقل القليل مما يجب أن يتوفر للناخب حتى يصدق انها انتخابات نزيهة . يامن فيها على يومه وغده :

(١) تطالب بانهاء حالة الطوارىء ..ولو مؤقتا فى فترة الانتخابات فقالت الدولة ان قانون الطوارىء موجود لمواجهة تجار المخدرات والعملة ولم ولن يستعمل ضد اى فكر سياسى .وكان الناس لم يعلموا عن حرب الشوارع والقتل العمد الذى تمارسه أجهزة أمن الدولة .وتكلمت عنه وكالات الأنباء فى الخارج ولجان حقوق الانسان فى الداخل والخارج حتى اصبح تكراره مملا مقززا ..فهل هذا هو العناد الفرعونى .ما اوريكم الا ما ارى .وما أهديكم الا سبيل الرشاد ؟ أم هل يظن المسئولون ان الناس لا تدرى ؟ فقد شغلت بالرغيف وغيبته عن المخابز ! !

(٢) وتطالب باشراف القضاء على الانتخابات حتى يضمن نزاهتها .ولكن الحزب الحاكم اصم اذنيه عن هذا المطلب الصادق .وما كان لهذا التصرف من سبب الا أنه يعلم علم اليقين ان الانتخابات لو كانت نزيهة واشرف عليها قضاؤنا النزيه لاختفى وجه الحزب الحاكم عن الساحة وجاء مكانه من يمثلون الشعب تمثيلا صحيحا لا غبار عليه ولاستدارت عقارب الساعة ١٨٠ درجة لتقول لهم .افسحوا الطريق لمن هم أحق منكم بتمثيل الشعب . وقيادة الشعب نحو مستقبل افضل بجدية وحزم مصدق طوية تخرج الشعب مما تردى فيه من دين وحاجة وزوال بركة .

(٣) وتطالب بالمشاركة فى توزيع الدوائر جغرافيا حتى يطمئن الى أن كل مرشح قد أخذ حقه .ثم يقول الناخب كلمته الأخيرة .ولكن عز ذلك على الحزب الحاكم الذى ابى الا أن يوزع الدوائر على الاحباب والمحبين وكانها « شفالك » محمد على باشا يوزعها على مماليكه واصبح من العبث ان تستمر المعارضة فى السير فى هذا المنطلق وقد وضحت النيات وانكشف المستور واصبح واضحا ان اى جهد يصرف فى هذا السبيل هو مضيعة للوقت .طالما كانت النية مبيتة لانجاح زيد واسقاط عمر . لا أن تترك المسالة لقولة يقولها الناخب دون فزع من سطوة الشرطة وبطش امن الدولة وفى صحيفة السوابق ما يثبت هذا ..حيث كان يقبض على مندوبى المرشحين المعارضين قبيل الانتخابات ويسامون سوء العذاب فى الاقسام والتخشيبات ثم يطلق سراحهم بعد أن تعلن النتيجة .. وهناك من القضايا ما طال نظره دون جدوى ! !

(٤) وتطالب من قبل فى حقه فى الاعلان عن خطته بالطرق المشروعة وعز ذلك على الحزب الحاكم . اذ كيف يصل هذا الصوت القوى الجرىء الى عامة الناس فيفسد عليهم طاعتهم العمياء للحاكم وسيرهم فى ركابه مغمضى العينين . اذ لابد من التعتيم بكل صوره على جهد المعارضة حتى لا يسمع لها صوت ولا يرى لها ضوء .. واخر الأمثلة ما حدث فى الأمس القريب من هذا الشهر حين رأى الوفد الاحتفال بعيد الجهاد .ودعا بين من دعى احد دعاة الاخوان المسلمين ليقول كلمة الاخوان فى هذا الحفل السنوى ولكن ابت عليهم مباحث امن الدولة أن يشترك هذا الأخ الكريم لا لشىء الا لأنه يمثل كلمة الحق ينطق بها منبها قومه الى ما ينتظرهم فى يومهم وغدهم .وكذلك لأنه ممثل لجماعة الاخوان المسلمين التى اعيتهم الحيل فى الخلاص منها وجربوا معها كل الأساليب .فما لانت لهم قناة وما غض لها طرف .بل ظلت شامخة بالحق ناطقة بكلمة الله تقول للجميع ما يرضى الله .

ورغم كل هذا التعتيم الاعلامى .فقد كان للاخوان فى المجلس المنحل ستة وثلاثون عضوا ومثلهم رفضوا .وكلهم ينطق كلمة

الحق من فوق اعلى منبر في مصر . يسأل ويستجوب وهو يعلم ان مصير سؤاله النسيان بين ادراج الرئيس . ولكنه يعذر الى الله ويسجل للتاريخ والزمن . وفي القاعدة هم موجودون ينطق بوجودهم اعمالهم الخيرة واساليبهم التربوية التي كان من نتاجها تلك الدعوة الاسلامية التي غزت الشباب فتيانا وفتيات . فاثر الجميع سمت الاسلام مظهرا ومخبرا واصبحت ترى الالاف منهم وقد ملئوا اسماع الدنيا ونطقوا بكلمة الحق في كل مئات واضحى الاستعمار الامريكي واصهيوني يحسب لهم الف حساب فهم في نظرة الخطر القريب والبعيد الذي سيحطم احلامهم ويدوس كبرياءهم وغدا يظهر من بينهم صلاح الدين يرد الى بيت المقدس كرامته التي ديست ويعيد القدس الشريف الى اهله المسلمين عزيز الجانب قوى الشكين بفضل سواعد رجاله المتوضئين .

● ● اعجبتني كلمة للاستاذ احمد بهجت في صندوق الدنيا في ٣٠/١١/١٩٩٠ م . تحت عنوان « الديمقراطية » يمجد فيها ذلك الموقف الجاد للمراة الحديدية كما يسمونها . حين انسحبت وهي في اوج نجاحها تاركة لغيرها المكان بعد احد عشر عاما حكمت فيها بريطانيا حكما ديمقراطيا ناجحا بكل المعايير

هذه هي مز تاتشر التي تركت مكانها لمستر « جون ميجور » ابن لاعب السيرك الذي لم يكمل تعليمه العالي . ولكنه كافح بجهد خارق حتى وصل الى الوزارة ثم الى رئاسة الوزراء . وفي نفس الوقت تترك تاتشر منصبها وهي تشعر بالسعادة وبريطانيا في حال اقوى مما كانت عليه . اى عظمة هذه .. او اى مستوى راق وصل اليه هؤلاء الناس . رجل لم يمنعه تواضع بيئته وانه ابن مهرج عن ان يقفز ليصل الى داوننج ستريت . وامراة تركت بكل كبرياء من مكانها ليصل هذا اليه حتى علمت انه جاء وقت التنازل بشرف وعظمة .. اين نحن من هذه الحضارة في بلد اصبح فيه الحكم وراثة محرما على البعض موقوتا على الاخر . السنا احق بهذا المبدا العظيم الذي نادى به الاسلام منذ خمسة عشر قرنا . « الشورى » .. لقد تحقق قول القائل « اسلام هنا ومسلمون هناك كنا اولى بان نكون اصحاب هذه المواقف الربانية التي ليس فيها انانية ولا يشوبها طغيان . لقد قال الاستاذ احمد بهجت بصدق ! ! ان الديمقراطية ليست مجرد اختيار نواب من الشعب لحكم الشعب . انما هي نظام متكامل هدفه التقدم وهذا هو الفرق بين الديموقراطية كديكور والديموقراطية كاسلوب حياة .

ايها الحكام ان كنتم طلاب ديموقراطية فقد اخطاتم الطريق اخذتم فيها الشكل وتركتم المضمون زينتموها بالدهان اللامع البراق . وتركتم داخلها حزبا ينهك عظمة السوس واصررتم على اتباع نفس الاسلوب في التعامل مع الناس ظانين ان الناس لايفهمونه .

فلم تحلوا المشاكل . ولم تفتحوا الطريق لاى جديد . بل ان الديون تتراكم حتى اثقلت الظهور . والبطالة تفشت حتى اصبحت بالملايين والانتاج قل حتى اضطرب ميزان المدفوعات . والامية والجهل مازالا بنفس المعدل بل ربما اصبحا اكثر من ذى قبل .. فالزمتنا الحاجة ان نربط مستقبلنا بغيرنا . وان نجعل قيادنا في ايدى اعدائنا . فالى اين المسار ؟

● ● دعوا الشعب يقرر مصيره بنفسه لاتكونوا اوصياء عليه . لاتصنعوا له ديموقراطية من صنع ايديكم وترسموها له على هواكم . انها بذلك ديموقراطية عرجاء لن تغير من بؤس الشعب

الديموقراطية هي احساس فطرى عند الفرد بحاجته الى الحرية في كل شيء داخل اطار عام يصنعه مجتمعه الذي يعيش فيه . حرية التفكير . وحرية القول وحرية العمل . وحرية الكسب وغيرها من الحريات . فهي امر لايعطى ولا يمنح ولكنه يكتسب بطبيعة الفرد الفطرية التي فطر الله الناس عليها . فصدق ابن الخطاب حين قال : متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم احرارا .

في الديموقراطية يختار الناس من يمثلونهم بمحض ارادتهم ولا يفرض عليهم اناس بعينهم ليختاروا منهم وليس من غيرهم . فلا تحجب فئة بعينها وتقدم اخرى . ولكن تكافؤ القرص للجميع والكيل بمعيار واحد وليس بعشرة معايير كما يفعل ساستنا اليوم .

ايها الحكام : لقد سددتم الطريق امام الحرية بحواجزكم هذه التي وضعتموها امام المعارضة حتى يئست تلك المعارضة من محاولة التعامل معكم . وانتم اعلم الناس بما سرتم ملة من ضيق الطريق وملتوى السبل كي تصلوا الى غايتكم التي تبررون بها الوسيلة .

سيولد مجلسكم هذا مشوها منقوصا . ستجدون فيه من العيوب ماكان في غيره من المجالس التي حللتموها ومازالت تحبو . وستدور مصر في نفس الحلقة المفرغة التي بدات السير فيها يوم اختار الحكام هذا الطريق ولا امل الا بالعودة الى شورى الاسلام وسماحة الاسلام وهدى الاسلام عودة لايشوبها عنت ولايلبسها ظلم .

حينئذ نقول : سيأتي حكم الشورى وسيتحقق نصر الله لعباده المسلمين « ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء وهو القوى العزيز » .

سقطتم فى الانتخابات وسقطتم فى الخليج لماذا تنتظرون ؟

أحزاب الأغلبية الحقيقية هى الأحزاب التى تطلب الحل الاسلامى ولكنكم ترفضون ارادة الجماهير

مبادرة بوش تعنى تراجعه والموقف المصرى اصبح هامشيا فى حالة الحرب وفى حالة السلام

بقلم
عادل حسين

حدث في الاسبوع الماضي حدثان كبيران :

□ فقد انهار النظام السياسي المصرى رسميا ، بعد أن بلغت المهزلة الانتخابية ذروتها و أعلنت نتائج المرحلة الأولى من الانتخابات ، بدون جماهير ولا أحزاب .

□ والحدث الثاني هو انهيار السياسات الرسمية الطائشة في أزمة الخليج ، بعد التراجع الأمريكي المهين والمتمثل في قبول الرئيس بوش مبدأ المفاوضة المباشرة مع العراق .

ماذا تريد المعارضة ؟ !

وعن مهزلة الانتخابات ، ادهشنا التصريح المنسوب الى الرئيس حسني مبارك ، فقد نشر أن الرئيس صرح في يوم الانتخاب ، وبعد مشاهدته للجان الخاوية ، بأنه لا يفهم ماذا تريد المعارضة ؟

أبعد كل هذه العزلة عن الجماهير ، أبعد هذه المقاطعة الجماعية لما سمى انتخابات .. يقال : ماذا نريد ؟

■ حسنا ، اننا نريد ما يريده الشعب .نريد حياة سياسية نظيفة يشارك فيها الجميع ، ويقرر فيها الناس بحرية وكرامة ما يشاءون .. ان أرادوا تغيير الحكومة كان لهم ما أرادوا ، وإن وافقوا على السياسات الحالية كان لأصحابها ان يستمروا في مواقع الحكم .

هذا ما تريده المعارضة . ومن أجل هذا الهدف طالبنا بضمانات تحقق نزاهة الانتخابات ، وتحقق المنافسة الشريفة بين أصحاب الاتجاهات المختلفة .

.. إذا صح أن الرئيس قال إنه لا يعرف ماذا نريد ، فاننا نصدقه .. ولكن هذا يعنى أن التقارير التى تصله لا تمده بالمعلومات الصحيحة عما يجرى ، فقد كتبت صحف المعارضة المقالات ، وقدم رؤساء الأحزاب مذكرات ، وانعقدت عشرات الاجتماعات لبحث قضية الانتخابات وتحريرها من التزوير ..فكيف لم يصل هذا كله الى الرئاسة ؟ واذا وصل الأمر الى حد مقاطعة الانتخابات لأسباب لا يعرفها الرئيس ، فلماذا لم يتكرم بدعوة ممثلي الأحزاب للاستفسار منهم عن الأسباب التى لا يعرفها والتى أدت الى المقاطعة ؟

كيف نقيم حكم الاسلام؟

على أى حال ، سواء أعرف أهل الحكم اسباب المقاطعة أم لم يعرفوا ، فان عليهم الآن أن يواجهوا عملهم غير الصالح .. أنتم الآن أمام مؤسسة تسمونها مجلس الشعب ، وهى لا تعبر عن الشعب في قليل أو كثير .. لقد دخل المجلس عدد من المستقلين ، وسيدخل في الاعادة عدد آخر .. ومعروف منذ الآن أن أغلب هؤلاء سينضم الى الحزب الوطنى تحقيقا لكسب حرام دخلوا الانتخابات وانفقوا فيها ما أنفقوا لكى يحصلوا عليه .. يقال انه سيدخل الى جانب هؤلاء عدد محدود من الاعضاء المعارضين ونحن نعترف بذلك .. ولكن ماذا يعنى هذا ؟ .. ان ظهور عدد من المستقلين داخل البرلمان ، ومن خارج القوائم الرسمية للحكومة ، لا يعد شيئا جديدا ، وظهور العناصر التي تعارض الحكومة في هذه النقطة أو تلك هو أمر ألفناه حتى في أيام الهيمنة الكاملة للاتحاد الاشتراكى على الحياة السياسية .. واذا كان السيد علوي حافظ (على سبيل المثال)

سيتكلم فى البرلمان القادم معارضا للحكومة بطريقة فردية ، فقد سبق له أن عارض حكومة السيد على صبرى فى مجلس الأمة عام ١٩٦٥ .

إن الجديد الذى ننشده الآن هو أن يتحول النظام السياسى عندنا الى نظام قائم على التعددية الحزبية ، بحيث لا يكون المعارضون مجرد أفراد يعلنون رأيا آخر ، ولكن يصبحون كتلا و أحزابا قادرة على مجابهة الحكومة بقوة منظمة ، وقادرة على الحلول محلها اذا حصل بعضها على أغلبية مجلس الشعب من خلال التصويت الشعبى الحر .

إن التحالف الاسلامى (حزب العمل والأخوان) لا يختلف مع الحكومة فى نقاط تفصيلية ، ولكننا نختلف معها فى كل سياساتها التى أفضت بنا الى الكوارث التى نحياها والتى تنتظرنا اذا استمر اصحاب هذه السياسات فى موقع الحكم لا قدر الله .

إن سياسة الحزب الحاكم أخضعتنا للأمريكان والصهاينة ، وابعدتنا عن أشقائنا فى العالم العربى والاسلامى . ان سياسة الحزب الحاكم تهدد مستقبل ابنائنا ومصالح الوطن .. انها تهدد الناس فى أموالهم وأرزاقهم ، وتسلب من الشباب آمالهم فى العمل والسكن والزواج .

■ باختصار نقول : نحن نريد حكم الاسلام لكى نصلح ما افسدتموه .. ونحن نعلم و أنتم تعلمون أن الغالبية الساحقة من هذا الشعب تؤيدنا فى هذا المسعى . فهل يكفى لتحقيق هذا الامر نجاح عدد من الافراد الطيبين فى الانتخابات ؟ أنتم لا تمانعون فى دخول بعض الخطباء تزينون بهم المجلس ، وتباهون بهم الامم ، ولكننا نريد أن نخرج من الكلام الى العمل ، نريد أن نواجهكم كاحزاب منظمة تريد أن تنتزع منكم الحكم لكى تنفذ البرامج التى يتوق الشعب الى تحقيقها .

إن نجاح عدد من الناس الطيبين لن يغير صورة الحكم الاستبدادى الشمولى .. فالاستبداد لن يسقط و الفساد لن ينقضى الا اذا قاومنا قواكم المنظمة باحزابنا المجاهدة ، والا اذا فرضنا عليكم الانتخابات الحرة ليحكم الشعب بيننا وبينكم بالحق .

ماذا تريدون أنتم ؟

لقد انتهت الجولة الأولى من المهزلة الانتخابية ، ونحمد الله أن الوقائع أثبتت صحة قرارنا فى المقاطعة ، لقد اثبتت الوقائع أننا عبرنا بقرار المقاطعة عن ضمير هذا الشعب وعن رغبته فى التغيير .. لقد قلنا أن المشاركة فى هذه الانتخابات ستكون فى ادنى مستوى ، وأثبتت النتائج صدق هذا التوقع . لقد انضم لقرار المقاطعة ٨٠٪ من مجموع الناخبين فى المدن الكبرى .. وكل ما حدث من تزوير لم يطمس هذه الحقيقة ، وظلت هذه النسبة نذيرا لكل من يعقل ويتدبر ..

لقد تساءلنا قبل الانتخابات ، ونتساءل الآن بعدها : ما معنى هذه اللعبة السخيفة ؟ لماذا هذا الحرص على اجراء انتخابات يعلم الكل أنها مزيفة ، وأن المجلس الناشىء عنها لن يتجاوز عمره عامين باذن الله ؟ هل تضحكون على الناس أم تضحكون على انفسكم ؟ !
يبدو أن بعضا من أهل الحكم يرى أن مهمة المجلس القادم لا تتجاوز ضمان التجديد لرئيس الجمهورية بأغلبية كبيرة تزيد على الثلثين المطلوبين فى الدستور .. وبعد تحقيق هذا ، ليذهب المجلس الى الجحيم !

■ والى كل من يفكرون بهذه الطريقة نقول (وبفرض النجاح فى تحقيق الهدف) هل تكتسب الشرعية استقرارها بالتحايل وباغلبيات مصطنعة فى برلمانات زائفة ؟ ! ان الاستقرار ايها السادة لا يتحقق الا بالرضا الحقيقى .. ان الشرعية تكتسب بالجهد الشريف ولا تغتصب بتزوير الانتخابات .. وهذا الشعب الذى أهدرتم ارادته سيواصل الجهاد (ونحن معه) باذن الله من أجل انتزاع حقوقه وحرياته ، ومهما كانت التضحيات ، ومهما كانت وعورة الطريق ، فاننا سائرون على الدرب واثقين من نصر الله .

مبادرة بوش والحل السلمى للخليج

واذا انتقلنا بعد هذا الى ماحدث فى الخليج ، فان سقوطكم هنا الى جانب السقوط فى الانتخابات يعجل بالتغيير .

■ إن الانهيار الذى أصاب الموقف المصرى الرسمى فى قضية الخليج تمثل فى قرار الرئيس الأمريكى بوش من أجل فتح باب التفاوض مع العراق . لقد كان القرار مفاجئا للمسئولين فى مصر ولكل اصحاب الدور الهامشى ، ولكنه لم يكن مفاجئا بطبيعة الحال للأطراف الأساسية .. لم يكن قرار بوش مفاجئا للعراق ، او للدول الكبرى فى مجلس الأمن (انجلترا ــ فرنسا ــ الاتحاد السوفيتى ــ الصين) وخارج مجلس الأمن (اليابان والمانيا) .. وليس سرا أن كل هذه الدول (باستثناء انجلترا) كانت تحث أمريكا على فتح باب الحوار المباشر مع العراق ، وقد زادت ضغوطها فى هذا الاتجاه مع زيادة التطرف الأمريكى خلال الأسابيع الأخيرة .

وليس سرا ايضا أن الولايات المتحدة سبق أن طلبت من العراق فتح باب الحوار على مستوى السفراء فى النصف الأول من شهر نوفمبر ، ولكن القيادة العراقية رأت وقتها ان الحوار على هذا المستوى هو عبارة عن ابلاغ مواقف وليس شروعا فى مفاوضات حقيقية ، للتوصل الى حل متوازن ومقبول من الطرفين .. لقد أصرت القيادة العراقية على أن يكون الحوار والتفاوض على مستوى اعلى ، وأعلن الرئيس صدام حسين أنه يدعو الولايات المتحدة الى الحوار بدلا من الحرب ، ولكنه فى الوقت نفسه لا يستجدى هذا الحوار ، حتى لو كان هذا الذى نتحدث عنه هو رئيس أكبر دولة فى العالم . فنحن شعب له كرامته مثلما للشعب الأمريكى كرامته » .

هذه التصريحات كانت تذاع فى شبكة التليفزيون الأمريكى (إى . بى سى) بينما الولايات المتحدة تتحرك فى عكس هذا الاتجاه ، فزيارات بيكر ومباحثات بوش فى كل أنحاء العالم لم تكن فى اتجاه الحوار .. ثم فاجا بوش اصدقاءه فى المنطقة العربية ، فأعلن أنه يتراجع ، وقبل فتح باب التفاوض مع العراق وبمشاركة منه شخصيا !

لقد تنازلت أكبر قوة عسكرية فى العالم عن صلفها وغرورها ، وبدأت طريق التراجع .. ولن يتمكن الاخراج المسرحى لهذه المبادرة ، ولن تتمكن الكلمات المتشددة من اخفاء هذه الحقيقة .. ويكفى أن نتذكر ان الرئيس بوش ــ بهذا الموقف الأخير ــ قد ابتلع تصريحاته السابقة عن المطالبة بمحاكمة صدام حسين اسوة بالمحاكمة التى اقيمت بعد الحرب العالمية لزعماء النازى ..

بدلا من المحاكمة .. قبل بوش المفاوضة !

× × × × ×

■ ان موقف الادارة الأمريكية فى أزمة الخليج بدا مهتزا

ومتخبطا .. فبعد فترة من الهدوء النسبي ، وبعد موافقة الولايات المتحدة على مواجهة العراق من خلال الحصار الاقتصادي .. انتقل الموقف مرة اخرى الى التصعيد العسكري ، وانعكس هذا في اتصالات مكثفة مع « الحلفاء » داخل المنطقة وخارجها ، وتوج ذلك بقرار من مجلس الأمن يجيز استخدام القوة المسلحة ضد العراق .. ثم ـ وقبل مرور ١٨ ساعة على القرار ـ أعلن بوش رغبته في التفاوض والحل السلمي !

لقد سبق للرئيس الامريكي أن أعلن في مناسبات عديدة أنه مستعد للحوار مع العراق عندما ينسحب من الكويت ، وسبق من الناحية الأخرى أن رفض صدام حسين هذا العرض وقال : هذا ليس حوارا وانما هي شروط اذعان .. فعلى اى شيء سيتحاور معنا بعد ذلك ؟ هل سيتحاور معنا حول ان كان سيبقى محتلا لقبر الرسول (صلى الله عليه وسلم) والكعبة ؟ وهل يبقى الحصار قائما علينا أم لا ؟ هذا ليس حوارا .. هذه شروط إذعان ، وشروط الاذعان مرفوضة من قبلنا ..

إن الرئيس الأمريكي يزعم أنه لم يغير موقفه من حيث الجوهر ، فاذا كان قد قبل التفاوض قبل الانسحاب فانه يفعل ذلك لكي يفرض الانسحاب ، وهذا كلام لا يعقل وان قيل لحفظ ماء الوجه .. اذ لا يعقل أن يطلب بوش (بجلال قدره) طارق عزيز (وزير خارجية العراق) لكي يبلغه قرارات مجلس الأمن بضرورة الانسحاب غير المشروط من الكويت ، فالقيادة العراقية قرأت من غير شك هذه القرارات ولا تحتاج الى بوش في هذا الامر ، واذا تصور البعض انه من المفيد ان يبلغ بوش بنفسه قرارات مجلس الأمن (! !) فلماذا يذهب بيكر بعد هذه المباحثات الى بغداد ؟ هل يكون هذا للتأكد من ان طارق عزيز أبلغ القرارات الى الرئيس صدام ؟ !

الأسباب الكامنة خلف مبادرة بوش

إن التخبط في القرارات الأمريكية لا يعكس قصورا شخصيا لدى الرئيس بوش ، ولكنه يعني أن الأزمة معقدة جدا ويعني ان القرار الأمريكي خاضع لضغوط متباينة .. ان المبادرة الأخيرة وما سبقها من تصرفات تبدو لنا مفاجئة ، ولكنها في الحقيقة ليست قرارات طائشة بلا مقدمات .. ان القرارات منطقية ولها مقدماتها وأسبابها ، ولكن هذه المقدمات ستظل من الأسرار الدولية العليا ولن يكشف الستار عنها قبل سنوات .

□ *ولكن هذا الحديث عن الأسرار لا يمنعنا من تسجيل العوامل* الظاهرة والأساسية التي كانت خلف التطورات الأخيرة

(١) وأول العوامل الظاهرة أن الحرب في الخليج مازالت متعذرة .. الأسباب التي منعت اشتعالها خلال الأشهر الاربعة الأخيرة مازالت سارية . ولم يغير هذه الحقيقة القرار الاخير لمجلس الامن ، فالقرار لم يضف الى ارض الواقع شيئا ، انه مجرد قرار اضيف الى القرارات العشرة

التى سبقته .. واذا كانت الولايات المتحدة تملك الارادة الكافية لشن الحرب فان غياب القرار من مجلس الامن لم يكن ليمنعها من القيام بها .

(٢) كذلك لم يغير من الامر اضافة قوات امريكية جديدة الى حشودها فى الخليج . فلم يكن المانع من قيام الحرب قلة الجنود وأدوات الدمار .. ماذا تستفيد الولايات المتحدة من زيادة قواتها الى ٤٠٠ او ٥٠٠ الف جندى ؟ انها غير مستعدة فى كل الاحوال للدخول فى معارك برية ضارية وممتدة لتحرير الكويت . فمثل هذا النمط من القتال يكبدهم خسائر بشرية لا يطيقونها . وأغلب الظن أنهم قد يغلبون (بضم الباء) فى مثل هذه المواجهة الأرضية .. وعلى هذا فان غاية ما يدبرونه هو توجيه ضربات بالطائرات والصواريخ تدمر كل المنشآت والمراكز الاستراتيجية فى العراق . هذا ما يوصى به كيسنجر وآخرون . وهذا ما يبرر قولهم أن الحرب ستكون خاطفة .

واذا كان التخطيط فى هذا الاتجاه فان الولايات المتحدة كانت تملك فى المنطقة (قبل تعزيز قواتها) قوة نيران تكفى لتحقيق هدفها . ومضاعفة القوات وزيادة قدراتها . لا يعنى الا أنها ستدمر العراق مرتين بدلا من مرة واحدة !

والقضية هى أنه فى مقابل تدمير العراق (مرة او مرتين) ستدمر الصواريخ العراقية منشآت البترول فى المنطقة فتشل الحياة الحديثة فى العالم كله (وخاصة فى اليابان واوروبا) .. فهل يقبل حلفاء امريكا هذه الصفقة ؟ هل يقبلون أن يخربوا بيوتهم فى مقابل أن تدمر امريكا العراق ؟

لقد سبق أثناء الحرب الباردة أن وصل الطرفان (الامريكى والسوفيتى) الى موقف مشابه . فقد استحوذ كل طرف على اسلحة تكفى لتدمير خصمه تماما .. ولكن فى مقابل ان يدمر هو ايضا تماما . ولذا قيل أيامها أن مثل هذه الحرب ليس فيها منتصر أو مهزوم .. ولم يكن ليغير هذه النتيجة أن يزيد المخزون من أسلحة الدمار الشامل لدى الطرفين . فالموقف لا يتغير اذا كان المخزون الامريكى أو السوفيتى يكفى لتدمير خصمه مرة أو مرتين أو ثلاثة .

حين وصل الموقف الى هذا الطريق المسدود . حين اصبحت الحرب مستحيلة . صار الاستمرار فى حشد أسلحة الدمار الشامل وزيادتها ضربا من الحماقة .. وأدى هذا الى فتح طريق الحوار من أجل الوصول الى حل وسط . ففى الصراعات الدولية (كما فى النزاع بين الأفراد) تقبل الدولة الحل الوسط اذا كانت لا تملك التفوق الكاسح . واذا كانت لا تستطيع بالتالى أن تنتزع من اعدائها كل ما تتمناه .

وفق العرض السابق . نقول ان زيادة القوات الامريكية فى الخليج لم يكن ليغير من المعادلة التى منعت الحرب خلال الأشهر الاربعة الماضية .. فالحرب فى الخليج تتطلب قرارا سياسيا . وليس مزيدا من الحشد العسكرى .. الحرب تتطلب قرارا من الادارة الامريكية بأنها تقبل الكوارث الناشئة عن هذه الحرب مهما بلغت جسامتها .. فهل تستطيع ؟

(٣) لقد بدا من التحرك الامريكى النشط خلال الاسابيع الاخيرة . ان الولايات المتحدة قد تقدم على مثل هذا القرار . فتضاعفت المخاوف من نواياها لدى حلفائها الأقربين .. فماذا لو قررت الولايات المتحدة أن تخربها وتقعد على تلها زعيمة للعالم بلا نزاع أو منافسة ؟ !

إن حراب المنشآت البترولية ـ كما نقول دائما ـ لا يهدد الولايات المتحدة واقتصادها بقدر ما يصيب اوروبا واليابان في الصميم .. وإذا كان الأمر كذلك فإن هؤلاء الحلفاء لا يمكنهم أن يسايروا امريكا في مثل هذه المخططات المجنونة .

ولكن ماذا بوسع هؤلاء أن يفعلوا ؟ *إنهم لن يمنعوها بالقوة* المسلحة ، وحتى إذا أرادوا فإنهم لا يملكون هذه القدرة .. وبالتالي ليس أمامهم أن يستخدموا الدبلوماسية الفظة التي شهدناها في سنوات الحرب الباردة بين روسيا وامريكا .. ليس أمام « حلفاء » الولايات المتحدة الا الحيلة والضغوط الناعمة من خلف الكواليس .

ان تفاصيل هذه الضغوط والاتصالات هي منطقة الأسرار التي لا نعرف تفاصيلها ، ولكن من المؤكد ان ما يسمى « *التحالف* الدولي » لم يكن اضافة تدعم القرار الأمريكي بالحرب ، ولكن كان مناورة لاحتواء القرار الأمريكي « وتكتيفه » .

(٤) ويجب أن نضيف الى الضغوط الخارجية من قبل اوروبا واليابان والاتحاد السوفيتي والصين ، حقيقة أن الفزع داخل الولايات المتحدة نفسها تزايد بحيث اصبح الضغط في اتجاه السلام غالبا .

المخاطر مازالت قائمة

وهكذا نقول ان مبادرة بوش تعتمد على عوامل موضوعية .. ولكن ينبغي أن نستطرد هنا فورا لنقول ان كلامنا هذا لا يعني بالقطع أن الازمة قد انفرجت وان خطر الحرب قد انقضى ..

■ إننا نقصد أن القوى المعادية للحرب والمطالبة بالحل الوسط قد حققت انتصارا كبيرا على الدوائر الشيطانية داخل الولايات المتحدة ، ولكن إذا غفلت القيادة العراقية لحظة ، وان تخاذلت الحركة الاسلامية والوطنية عن المواجهة مع جيوش الاحتلال ، ستتغير الصورة تماما .. اذا رفع العراق يده عن الزناد معتمدا على النوايا الحسنة لأعدائه ، سيفاجأ لا قدر الله بالصواريخ تسقط فوق رأسه .

ان جيلنا يذكر أن الرئيس الأمريكي الأسبق جونسون فتح في يونيو ١٩٦٧ باب الحوار مع عبدالناصر ، وسافر زكريا محيي الدين (نائب الرئيس آنذاك) فعلا للتقابل مع وزير الخارجية الامريكي .. وقبل بدء المباحثات كانت اسرائيل تضرب وتجتاح الحدود !

وقد فاتحنا القيادة العراقية حول هذه الهواجس والكوابيس اثناء لقائنا معهم في بغداد .. وكانت الاجابة : اطمئنوا تماما ، فقد استوعبنا جيدا كل الخبرات التي سبقتنا .

نسأل الله أن يثبت أقدام اخواننا في العراق ، ونسأله أن يلهمنا مكرا يغلب مكرهم السيء .

□□□□□

المهم الآن : ما هو موقف القيادة المصرية ؟ لم نسمع حتى الآن تصريحا من الرئيس مبارك عن رأيه في مبادرة بوش . وقد علق بعض المسئولين عندنا على هذه المبادرة فسمعنا د . بطرس غالي حانقا

جدا فى تعليقاته التى اذيعت فى الخارج . وحين تحدث د . عصمت عبد المجيد كان أكثر اعتدالا ، فرحب بالمبادرة ، ولكنه لم يشر الى الآثار المحتملة لهذه المبادرة على سياستنا فى الخليج .. ترى هل ستواصلون التبعية لأمريكا ؟ وهل ستواصلون دق طبول الحرب ؟ !

● ان موقفكم التابع للولايات المتحدة ادى الى تقليص الدور المصرى فى اخطر أزمة شهدها العالم العربى والاسلامى فى العصر الحديث .. لقد اصبح دور السياسة المصرية هامشيا فى حالة الحرب وفى حالة السلام .. وفى حدود الدور الهامشى فرقت هذه السياسة الصف العربى وساعدت قوى البغى والعدوان .

يا أهل الحكم لا تتصوروا أن أغلبيتكم الزائفة ستنجيكم من الحساب .

يا اهل الحكم لا تخدعوا انفسكم فلقد اسقطكم الشعب فى الانتخابات ، واذا استطعتم ان تفرضوا حكم الاقلية بقوة الطوارىء والامن المركزى لفترة من الزمان ، فان غدا لناظره قريب .

من أشعل أحداث الخانكة !؟

النيابة تطلب القبض على المرشح المستقل و٦ من أنصاره الهاربين

بدات النيابة امس التحقيق فى احداث الخانكة . كان الاف من انصار صدقى هيكل المرشح المستقل قد تظاهروا احتجاجا على تزوير اصواتهم لصالح الحزب الوطنى . قام المتظاهرون باشعال النيران فى كاوتشوك السيارات وعطلوا سير قطار المرج ، كما هتفوا منددين بسياسة الحزب الوطنى فى تزوير الانتخابات .

كان اعضاء اللجان الانتخابية بقريتي «القلج» و«الخصوص» قد اعترفوا فى تحقيقات الشرطة الأولية بقيام انصار مرشح الحزب الوطنى بتهديدهم بالمدافع الرشاشة لتسويد البطاقات لصالح الحزب الوطنى ، واشتعلت شرارة الاحداث اثر شائعات حول تحيز لجنة الفرز لصالح مرشح الحزب الوطنى . وامر امس المستشار ابراهيم سليمان المحامى العام لنيابات بنها الذى انتقل لمعاينة الاحداث على الطبيعة ، بسرعة ضبط واحضار صدقى هيكل المرشح المستقل وعضو مجلس الشعب السابق و٦ من انصاره الهاربين .

استمع امس محمد عبدالسلام وكيل نيابة الخانكة باشراف محمد عبدالفتاح رئيس النيابة لاقوال شهود الحادث وواصل اجراء التحقيقات بشان قضية التجمهر . وكررت النيابة اخلاء سبيل مدير اسكان ومدرس واخرين بضمان وظيفتهم . كما قررت حبس ٧ متهمين بضمان مالى قدره ٥٠ جنيها لكل منهم .

اجرت النيابة معاينة تصويرية فى الاماكن التى شهدت احداثا مؤسفة امس الأول بمناطق خط السكة الحديد . كما عاينت «المتاريس» التى وضعها المتهمون امام القطار المتجه من شبين القناطر الى المرج وتمت معاينة اثار الحريق فى غابات النخيل بالطريق الزراعى بطريق القلج وعدة طرق متفرقة بالقرى المجاورة .

اسفرت المعاينة عن وجود تلفيات فى العديد من السيارات الخاصة واتوبيسات النقل العام ، واستمعت النيابة لاقوال بعض شهود الحادث من بينهم علاء الدين مرسى ناظر محطة القطار الذى قرر انه ابلغ بتعطيل قطار القلج فى السادسة والنصف من مساء «السبت» الماضى وعندما ذهب للمحطة وجد المتظاهرين وقد اجبروا الركاب على النزول بعد ان قاموا بوضع متاريس حديدية وتمكنوا من خلع شجرة كبيرة والقوا بها فى عرض الطريق على مسافة ٥٠ مترا فوق قضبان القطار واغلقوا بعض الطرق . كما وجد ناظر المحطة بعض التلفيات فى مقدمة ومؤخرة القطار ، وقررت النيابة اخلاء سبيل كل من عبدالستار عبدالعاطى «٤٠ سنة» عامل بشركة المحولات الكهربائية ، وبركات ابوسريع مدير اسكان بمصر الجديدة ، وسعيد محمود سليمان عامل ، وعارف امين هيكل مدرس رياضة . بضمان وظيفتهم . كما قررت حبس سمير حسن خليل ، ومحمد محمد سليمان وعلاء محمد جاد ومحمد صدقى هيكل نجل المرشح المستقل ، ورضا محمود سليمان ومحمد امين احمد وطارق عبدالعليم ، واخلاء سبيل راعى حافظ هيكل . واحمد محمود الزينى ونبيل صلاح بيومي وسعيد حافظ هيكل وجمال محمود حسنين ومحمد على حمد وعادل محمد هيكل ٥٠ جنيها . وجهت النيابة للمتهمين عدة اتهامات منها التجمهر وتعطيل سير المواصلات العامة ، واتلاف بعض السيارات واشعال الحريق العمد ، واتلاف المال العام .

وكان اللواء احمد بكر مساعد وزير الداخلية ومدير امن القليوبية قد تلقى اشارة من نجدة شبرا الخيمة بالحادث . تمت الاستعانة بفرق الامن المركزى وفرق الكاراتيه التى احاطت بالمتهمين وتم اغلاق الطريق عليهم باستخدام القنابل المسيلة للدموع وتبين من التحريات ان الاحداث وقعت بسبب سقوط المرشح المستقل صدقى هيكل بعد ان شك فى تزوير الانتخابات والتلاعب فى عمليات الفرز .

خواطر

إنتخابات بالفلوس

قال لى احد اصدقائى الذين اثق فى معلوماتهم ان احد الوزراء المرشحين باحد الأحياء الشعبية بالقاهرة قد انفق ما يزيد على المليون جنيه ، وقيل ان بعض المرشحين من الأثرياء قد انفقوا مبالغ اكثر من ذلك .. وفى غياب البيانات تكثر الاشاعات .

وعندما دعانى احد «فقراء» المرشحين فى منطقة شبرا ، لاحظت كمية رهيبة من اقواس النصر تحمل لافتات لأحد كبار تجار سوق الخضار ، وعلى كل منها زينات واضواء متحركة ومكلفة وكاننا بالفعل فى «مولد» ، ولكننى لاحظت ايضا أن أيا من هذه اللافتات لا يحمل شعارات او مبادىء سياسية ، وكلها تحمل معانى انه «رجل المروءة والشهامة» وأن اهم مؤهلاته انه «إبن الدائرة» ولكننى لم أسمع له اى كلمة أو صوت او تعليق فى مجلس الشعب طوال الدورة الماضية ولا احسبنى سامعا به او عنه فى دورات قادمة ..!

اما صديقى «الفقير» فرغم انه مشهور ومقدر من زملائه «سائقى القطارات للسكة الحديد» ، ولكن لم يكن لديه ما يدفعه ايجارا لدستتين من الكراسى او لوضع عدد محدود من اللافتات ، او لعمل منشورات .. ناهيك عن عدم امكانية عمل سرادق انتخابى ..! ومن هنا فقد آن الأوان لكى نفتح ملفا يناقش قضية المساواة بين المرشحين فى فرص عمل الدعاية الانتخابية ، خصوصا بعد أن تقرر أن تكون الانتخابات «فردية» ومن ثم فموضوع الانفاق فى المعركة الانتخابية لابد ان يقنن لأن القواعد الحالية تعتبر «نكتة» ، ويعرف واضعوها قبل غيرهم انها محض هراء !

ورغم كثرة التحقيقات الصحفية التى ملأت جميع الجرائد والمجلات إلا اننى لم اطلع على اى دراسة عن الانفاق فى الحملة الانتخابية وما الذى يتحمله الحزب وما الذى يتحمله المرشح وهل الحزب الوطنى الحاكم يأخذ أم يعطى .. وبأى معايير وتحت اشراف من ؟ لقد كان عدد المرشحين فى «الجولة الأولى» اكثر قليلا من ٢٥٠٠ مرشح ، وإذا كان التقدير «الجزافى» هو أن كل مرشح ينفق نحو ٤٠ الف جنيه مثلا ، فإن الحملة الانتخابية لهذه الجولة الأولى تكون قد استنزفت ما لايقل عن ١٠٠ مليون جنيه وربما تستنزف الجولة الثانية نحو نصف هذا المبلغ وهو على اى حال مبلغ ليس بالكبير ، إذا كان الانفاق فى هذا الاتجاه الصحيح «معروف المصدر» والغرض وبحيث يؤدى ذلك الانفاق الى دعم حقيقى للمسيرة الديمقراطية . .

وللإنفاق الانتخابى قواعد واصول مرعية ومتفق عليها فى كل الديمقراطيات الغربية ، ويختلف هذا الأمر من دولة الى أخرى حسب ظروفها وتاريخها ، ففى دول اوروبا الغربية التى تأخذ بنظام «التمثيل النسبى» (اى نظام القوائم للاحزاب) تدفع الدولة مبلغا ثابتا (ما يوازى خمسة مارك المانى عن كل صوت) يتناسب مع عدد الاصوات الكلية التى حصل عليها الحزب فى الانتخابات الاخيرة .

وقد يقول قائل : انها تحقيق للذات .. وقد يكون ذلك صحيحا ولكن المبالغ التى تدفع تفوق ما يحقق الذات فهناك وسائل إخرى «ارخص» لتحقيق الذات .

وقد يقول آخر فطن : انها استثمار رائع وجميل ، انت تقدم وتدفع يوم «السبت» ولكن عند النجاح وحصولك على المقعد ستجد يوم «الاحد» امامك حيث تعود المكاسب مضاعفة .. وهو امر كثيرا ما اثار شهية الصديقين احمد رجب ومصطفى حسين فى الكاريكاتير فى جريدة الاخبار والتى تركز على ان الهدف هو الحصانة ..!!

اجبت : إننى كرجل علمى اتمنى ان اجد دراسة تلقى الضوء على السؤال المحير وهو لماذا يتصارع الناس بهذا الحماس والانفاق للوصول الى مقعد مجلس الشعب اتمنى ان اجد الاجابة من مفكرى مصر ومن مراكز البحث بها .

د . ميلاد حنا

المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤ ديسمبر ١٩٩٠

بعد أن فاز منهم ٣٨ الخميس الماضى :

٣٠٦ مستقلين يدخلون الاعادة بعد غد

وفى تحليل دقيق لنتائج الجولة الأولى بمراجعة اسماء الفائزين فى هذه الجولة واسماء الذين يدخلون انتخابات الاعادة بعد غد الخميس وانتماءاتهم السياسية تبين ان :

□ الحزب الوطنى الديمقراطى فاز من مرشحيه فى هذه الجولة ١٤٤ مرشحا ويدخل الاعادة منهم ٢٠٨ مرشحين .

□ ومن حزب التجمع فاز واحد ويدخل ٨ منهم الاعادة .

□ ومن المستقلين الذين ينتمون للحزب الوطنى فاز ٢٤ مرشحا ويدخل الاعادة ١٧١ مرشحا .

□ ومن المرشحين المستقلين الذين لاينتمون لاية احزاب سياسية فاز ١٠ مرشحين ويدخل الاعادة ١٠٣ مرشحين .

□ ومن المستقلين الذين ينتمون لحزب الوفد فاز ٤ مرشحين ويدخل الاعادة منهم ١٦ مرشحا .

□ ولم يفز احد من المستقلين المنتمين لحزب العمل بينما يدخل الاعادة منهم ١٥ مرشحا .



وزير الداخلية اثناء اعلانه النتائج الرسمية امس

□ ومن المستقلين المنتمين لحزب الاحرار لم يفز احد ويدخل الاعادة مرشح واحد .

□ وبالنسبة لمرشحى احزاب مصر الفتاة والاتحادى والخضر والامة فلم يفز منهم احد ولن يدخل الاعادة اى من مرشحيهم .

ويتوقع خبراء الانتخابات ان يفوز عدد لاباس به من المستقلين ايا كانت انتماءاتهم الحزبية فى انتخابات الجولة الثانية يوم الخميس القادم .

هل يقود المستقلون المعارضة ؟

بدا واضحا من نتائج الجولة الاولى للانتخابات واسماء مرشحى الجولة الثانية تعاظم دور المستقلين داخل مجلس الشعب المقبل .. مع تقلص حجم المعارضة العددى .. فكيف يكون شكل المعارضة .. وهل يمكن ان يشكل المستقلون جبهة او تكتلا تجمعهم لتنسيق مواقفهم داخل المجلس .. يبادر الدكتور سليمان الطماوى بقوله ان النظام النيابى البرلمانى لا يستقيم بدون احزاب ، حتى ان احد كبار اساتذة القانون شبه الاحزاب بالبخار الذى يحرك القاطرة ، وعلى ذلك فان ظاهرة المستقلين ظاهرة مرضية .

وليست ظاهرة صحية ، اذ عليهم اذا لم يكونوا مقتنعين بالاحزاب القائمة ان يشكلوا حزبا جديدا وهذا جائز .. ولذلك لا نكاد نجد مستقلين فى برلمانات الدول العريقة فى الديمقراطية فكلها تقوم على اساس احزاب .. ومن المؤسف ان نقول ان الاحزاب فى مصر لم تتضح بعد ويضيف ان عدم وجود نسبة سليمة من المعارضة يعد خطأ فى التطبيق الديمقراطى ولكنه لا يوقف المسيرة الديمقراطية وعلى هذا فلا يوجد ما يسمح بقيام مايسمى بتكتل المستقلين واعتقد ان لائحة المجلس اذا مافسرت تفسيرا سليما فلن تسمح بذلك .. وبناء على ذلك فلا يبقى امام هؤلاء المستقلين سوى الانخراط فى الهيئات البرلمانية للاحزاب الممثلة داخل المجلس او اعلان انتماءاتهم للاحزاب الموجودة خارج المجلس او ان يؤسسوا حزبا جديدا وفقا للقواعد المعمول بها والمقررة فى قانون الاحزاب .

اما الدكتور يحيى الجمل فيقول : اتوقع ان تبرز بعض العناصر المستقلة بروزا واضحا داخل المجلس ممن اعلن نجاحهم كاحمد رشدى وخالد محيى الدين وضياء الدين داود واحمد طه وعلوى حافظ كما ان هناك عناصر من الحزب الوطنى التى لم يرشحها الحزب وخاضت الانتخابات واعلن نجاحها مثل د . مصطفى السعيد من الممكن ان تبرز كبرلمانيين من طراز ممتاز .

اما ان يكون المستقلون كتلة فهذا امر صعب ومستبعد لان منابعهم مختلفة وترتد هذه المنابع الى اصول متباينة .. ولكن من المحتمل ان تحاول بعض العناصر المستقلة الالتقاء عند بعض المواقف والقضايا وربما مع الممارسة داخل المجلس وخارجه يمكنهم التعبير عما اسميه دائما بـ « الوسط الوطنى » مما قد يمهد يوما لانشاء حزب جديد .. وكلها افتراضات وتوقعات لن تكتمل الا بعد انتهاء الجولة الثانية من الانتخابات ويشكل المجلس وبدء الممارسة بوقت قصير لان التركيبة الجديدة لمجلس الشعب تجمع تناقضا شديدا بين بعض العناصر الواضحة الجديدة البارزة المحدودة وبين العناصر الغالبة والتى تحكمها قضايا يغلب عليها طابع القضايا المحلية ..

● ● وهل تتوقع ان يأتى يوم يقف فيه الحزب الوطنى موقف الحكم ما بين المستقلين ؟

ـ لا اظن ان الحزب راغب او قادر على ذلك .

إيمان مصطفى

المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ ديسمبر ١٩٩٠

علوى حافظ يدعو لتشكيل حزب بزعامته من المستقلين

اعلن علوى حافظ نائب الدرب الاحمر انه يسعى حاليا إلى تشكيل حزب جديد بزعامته يكون اعضاؤه من المستقلين الذين نجحوا فى انتخابات مجلس الشعب الاخيرة وسيترك الباب مفتوحا للانضمام لهذا الحزب المقترح من قبل اية عناصر حزبية او غير حزبية موجودة خارج مجلس الشعب .

واضاف ان مجلس الشعب الجديد سيشهد اقوى معارضة تطرح حلولا واقعية لمشكلات الجماهير وبرامج لتنفيذ هذه الحلول وان هذه المعارضة ستقف إلى جانب الحكومة فى حال تبنيها لبرامج الحزب الجديد .

واشار إلى ان الظروف التى تمر بها مصر حاليا لابد وان تدعونا إلى التماسك داخليا وخلق المزيد من الاستقرار الداخلى ، وانه من غير المنطقى ان يكون جيشنا خارج حدود الوطن للدفاع عن قضية تمس صميم الامن القومى المصرى والعربى ويجمع الشعب على ضرورة التصدى لها وهى قضية غزو العراق للكويت .. ليس منطقيا فى هذا الوقت ان تقاطع الاحزاب الانتخابات ، وانه فى هذا الصدد يقف مع قرار الرئيس حسنى مبارك بارسال القوات المصرية الى الخليج وسعيه الدائم لحل المشكلة سلميا بدلا من اللجوء إلى الخيار العسكرى ، واشار إلى تمسكه بتاييد الرئيس مبارك وموقفه من ازمة الخليج منذ الاعلان عن موقف مصر إزاء هذه الازمة فى أعقاب الغزو العراقى للكويت .

حسين فتح الله

٥٣٦

المستقلون أغلبية.. فى الزاوية الحمراء والصعايدة يحسمون المعركة!

كتب ـ محمد سليمان :

فى الزاوية الحمراء يتنافس اربعة مرشحين للفوز بمقعدى الدائرة .. احدهم فئات وهو المرشح المستقل محمود الفران وثلاثة عمال احدهم وطنى وهو محمد محمد سيد احمد واثنان من المستقلين هما اسحاق شعبان محمد وعادل والى .

محمد سيد احمد عضو البرلمان السابق لدورتين متتاليتين فاز باعلى الاصوات فى الجولة الاولى ، رغم انه احيل لمحكمة امن الدولة العليا مع ١١ آخرين بشركة مصر للبترول بتهمة تسهيل اهدار المال العام .. وصدر قرار الاحالة فى توقيت قاتل .. قبل الانتخابات بيومين !!

يعتمد محمد سيد فى دعايته على شباب الحزب الوطنى بوصفه امينا لقسم الشرابية ، ومؤيدوه يتوقعون فوزه باصوات الصعايدة والعصبيات الذين يخرجون للادلاء باصواتهم .. ليس حبا فيه .. ولكن تاييدا لمرشحهم (الوطنى) الذى استبعد بسبب جهله للقراءة والكتابة .. ويرون فى محمد سيد احمد عوضا له !

كما ان اعضاء الحزب الذين انشقوا ورشحوا انفسهم كمستقلين ولم يحالفهم التوفيق فى الجولة الاولى عادوا الى الحزب ويؤيدوا مرشحه ..

ويتردد انه تحالف مع عادل والى المرشح المستقل (عمال) وعضو المجلس السابق .. لان المرشحين الآخرين تحالفا من بداية العملية الانتخابية .

اما اسحاق شعبان محمد رئيس المجلس المحلى لحى شبرا وامين مساعد الحزب الوطنى بالزاوية الحمراء سابقا فيقوم بجولة انتخابية يومية فى شوارع الدائرة تستمر ٧ ساعات يتناقش خلالها مع الناخبين ويشكرهم على ثقتهم التى اوصلته لمعركة الاعادة وجددت امله فى الفوز بالمقعد .

يقول اسحاق انه لايعتقد ان هناك «تربيطات» جانبية لان الناخب لايحتاج الى «وصاية» عليه ويعتقد أن فرصته للفوز كانت قوية بعد تفتت اصوات انصار الحزب الوطنى على مرشحيه المنشقين الى جانب استبعاد احدهم واحالة الاخر الى المحكمة .

عادل والى المرشح المستقل وعضو المجلس السابق يكثف نشاطه بدرجة كبيرة لان النجاح او الفشل قد يتوقف على فرق صوت واحد عن المرشحين الآخرين .. ويحث انصاره على المشاركة فى التصويت .. ويعقد ندوات مع الشباب وان كان لايجب ان يعقد هذه الندوات فى المقاهى .

اما المرشح الفئات الوحيد فهو مأذون الشرابية محمود الفران عضو المجلس الاسبق فيقوم بزيارات للمصالح والوحدات الجماهيرية والجمعيات الخيرية لكسب اصواتهم ..

وتدل المؤشرات على احتمال فوز اثنين من العمال بمقعدى الدائرة .

من قريب

قصة دائرة ..

في البداية ، لم املك نفسي من الاعجاب الشديد بالاصرار الحديدي الراسخ للمرشح المستقل في دائرة طوخ ، والذي هو بالصدفة شقيق رئيس الوزراء ، على ان يشرف بنفسه على عمليات الفرز لصناديق الانتخاب لحظة بلحظة ، وورقة بورقة .. لكي يتأكد من نزاهة العملية الانتخابية ، وبالاخص في دائرة صعبة ترددت فيها الاقاويل حول الجهود المادية والمعنوية التي يبذلها المرشح المنافس .. والتي كانت مضرب الامثال والقصص في انتخابات مجلس الشعب الماضية ، حيث اكتسح بنفوذه كل المرشحين ، ولم يكن هناك امل لأي مرشح منافس للوقوف ضده ، مهما علا مركزه وتوافرت له من الصفات والمميزات .. إلى درجة ان الحزب الوطني اعاد ترشيحه مرة اخرى

وقلت لنفسي ان مرشحاً مستقلاً ، لايسانده حزب ولاجماعة ، يجرؤ على النزول في دائرة وعرة كهذه ، ويطلب من شقيقه رئيس الوزراء ان يعضده ويسانده كما يساند الاخ اخاه ، فيرفض رئيس الوزراء لانه لايريد ان يتدخل بحكم منصبه .. هذا المرشح يملك قدراً من الشجاعة لاباس به ، وياليت كل المرشحين لديهم من الاصرار والجسارة والحزم والعزم مالهذا المرشح . اذن لبطلت عمليات التزييف والتدخل والمشاجرات المفتعلة التي يقصد بها التاثير على اللجان ورؤسائها .

ولكنني دهشت بعد ذلك ، حين تاخر اعلان نتائج الانتخابات النهائية بسبب دائرة واحدة هي هذه الدائرة ، وتاخر الاعلان يوما ثم يومين ثم خمسة ايام ، وقيل إن السبب هو ان المرشح ـ شقيق رئيس الوزراء ـ اصر واستجاب له رئيس اللجنة على ان يتم الفرز في مكان اخر غير السرادق المقام بجانب منزل المرشح المنافس .. وأصر ثم استجاب له رئيس اللجنة على ان يتم الفرز تحت عينه ومراقبته صندوقا بعد صندوق في كل لجنة فرعية على حدة ويبدو ان هذا الاصرار اثمر ثمرته ، فقد نجح المرشح المستقل ، ولم ينجح منافسه

وايا كانت النتيجة ، فعلى قدر اعجابنا بنجاح مرشح مستقل في مواجهة مرشح وصف بانه كالحوت ، وهو مايؤكد على نزاهة الانتخابات حين يصر اصحاب المصلحة على توفير كل الضمانات التي تكفل نزاهتها ، فإن الحظ لابد قد حالف شقيق رئيس الوزراء .. لانه استطاع ان يقنع اجهزة الامن ، ورئيس اللجنة المشرفة على الانتخابات ، وكل من له يد في تسيير العملية الانتخابية بالاستجابة لرغباته وطلباته حتى اللحظة الاخيرة .. ولو ادى الامر الى تاخير اعلان النتائج في سائر الدوائر خمسة ايام متتالية !!

إن البعض قد يضيق بالاسباب التي ادت إلى هذا التاخير ، وقد يتساءل عما اذا كان من الممكن ان يصر كل مرشح على تحقيق الضمانات التي طالب بها شقيق رئيس الوزراء وحصل عليها .. ولكننا نحن نرحب باى تاخير مادام يعني مزيداً من نظافة العملية الانتخابية .. بشرط ان تتساوى جميع الدوائر مع دائرة طوخ !!

سلامة أحمد سلامة

ين ..

● هل مقاطعة بعض الأحزاب ومن بينها الوفد للانتخابات الحالية أفادت قضية الديموقراطية ؟
● وهل التزمت الحكومة بوعودها بعدم التدخل والتزوير ؟

وجيب

المقاطعة موقف سلبى يضر بقضية الديموقراطية وفى حدود مارأيته بنفسى كانت الانتخابات نظيفة

منى مكرم عبيد عضو الهيئة العليا لحزب الوفد

كما سبق أن قلت بعد عودتي من المشاركة فى اللجنة الدولية لمراقبة انتخابات باكستان لمجلة قومية (نصف الدنيا) لم تأخذ المعارضة دورها كاملا فى الممارسة الفعلية كجزء لايتجزأ من الدولة . وكان يجب على الحكومة أن تنظر بعين الاعتبار لمطالب المعارضة الضرورية والمشروعة مثل مطلب الاصلاح السياسى .

والنظام الديموقراطى يجرى حوارا قوميا حول هذه المطالب دون أن يرى فى ذلك انتقاصا من هيبته أو حقوقه .

ولكن ماحدث هو أن الحزب الوطنى الديموقراطى الحاكم لم يلتفت الى كثير من مطالب المعارضة . وحتى قانون الانتخاب الجديد الذى يمس مصالح كل الشعب مؤيدين ومعارضين انفرد الحزب الوطنى بوضعه . ولم تمثل المعارضة ولو بعضو واحد فى لجنة إعداد القانون . ولم يستطلع أحد رأى أحزاب المعارضة قبل إصداره .

ومع ذلك.، ورغم مشروعية مطالب المعارضة وحقها فى وجود ضمانات كاملة لحسن سير العملية الانتخابية إلا أننى لست من أنصار المقاطعة أو الانسحاب أمام أية صعوبات أو عراقيل أو نقائص فى توفير الضمانات لنزاهة الانتخابات .

المقاطعة أو الانسحاب موقف سلبى ، خاصة فى ظل نظام الانتخاب الفردى . ولامعنى للمقاطعة إذا لم تشمل كل مرشح بل إذا لم يلتزم بها كل ناخب .

ما المقصود بالمقاطعة ؟ من المسلم به أنها تستهدف إعطاء دفعة لقضية الديموقراطية وتحسين الوضع القائم .

وفى ظروفنا الحالية أخشى أن أقول إن المقاطعة قد لاتتقدم بقضية الديموقراطية إلى الامام . وربما تعود بها خطوة أو خطوات الى الخلف . ليست هناك نظريات أو شعارات أو تكتيكات مقدسة فى العمل السياسى .

ورغم أن النوايا قد تكون طيبة لكن ربما تؤدي فى ظروف معينة الى عكس المقصود منها . ولذلك لست من أنصار المقاطعة التى تاتى بعكس المقصود منها رغما عنا .

، ومن ناحية أخرى ، أتصور أن الاحزاب السياسية ليست نوادى سياسية أو اجتماعية لكنها جماعات منظمة تناضل بايجابية



بين الناس من أجل التغيير وترسيخ الديمقراطية وتحيا وتتطور بالنزول إلى الناس فى مواقعهم وباختيار برامجها بينهم . والفرصة الذهبية لذلك هى الانتخابات البرلمانية والوجود داخل البرلمان بأى عدد ممكن . وهى تذبل وتضمر بالابتعاد عن الناس والانغلاق على نفسها . وأتصور أن الانتخابات الحالية ستحدث تحولا جذريا فى الحياة السياسية وتضع خريطة جديدة نابعة من ظروف واقعية وملبية لحاجات حقيقية برزت أثناء عمليات الاقتراع .

وقد شهدت بنفسى فى لجان كثيرة فى القاهرة ما أكد لى ماسمعته من مراقبين صحفيين أجانب ومصريين من نزاهة للانتخابات وحياد حقيقى رغم تجاوزات فردية هنا أو هناك ، ورغم النسبة القليلة المعتادة فى كل انتخابات من المشاركين فى التصويت فى المدن . لكن ماعرفناه من مصادر وثيقة وأمينة عن الاقبال على التصويت خارج القاهرة يصل بنسبة المشاركين الى الدرجة العادية المعروفة فى كل انتخابات نيابية .

إن احترام النظام لوعوده بشأن الحرص على النزاهة كما سبق أن أعلن الرئيس حسنى مبارك ثم السيد اللواء محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية هى خطوة كبرى فى الطريق الطويل من أجل ديموقراطية حقيقية .

وهى تعيد إلينا الثقة ـ التى كدنا نفقدها ـ فى أن كفاح الشعب المصرى من أجل الديموقراطية لابد أن يحقق أهدافه كاملة .

غدا الاختبار النهائى لنزاهة الانتخابات وإنا لمنتظرون

فيليب جلاب

● نحن نعلن بشجاعة وامانة ان الحكومة التى نعارضها ادارت الجولة الاولى من الانتخابات بنزاهة لم نشهدها من قبل .

ونعترف بذلك على رؤوس الاشهاد وفقا لما رايناه بانفسنا ورواه زملاء لنا من داخل وخارج التجمع .

ونحن نملك الجرأة على ان نعترف بهذه الحقيقة لاننا اعضاء في حزب سياسى محترم ولسنا اعضاء في « عصابة » تتنكر في صورة حزب سياسى او مجموعة من الفوضويين الذين يعتقدون ان المصريين يمارسون حرفتين : حرفة التاييد او حرفة المعارضة لان البعض خلق ليؤيد لمجرد التاييد والاخرين خلقوا ليعارضوا لمجرد المعارضة ونحن لحسن الحظ لسنا من هؤلاء او اولئك نحن نعارض ما نراه معوجا مهما كلفنا الامر ونؤيد ما نراه صالحا حتى لو تقول علينا بعض الهواة والمغامرين والفوضويين●

لقد تحقق للمرة الاولى مطلب مهم طالما كافحنا من اجله وهو حياد الشرطة وفقا لما وعد به الرئيس حسنى مبارك والتزم بتنفيذه اللواء محمد عبدالحليم موسى وزير الداخلية

ولا يعني ذلك ان كل من فاز في هذه الانتخابات كان يستحق الفوز بالضرورة او ان كل من لم يحالفه التوفيق كان يستحق الفشل بالضرورة .

لقد حدث تدخل وتجاوز من جانب مرشحين ضد مرشحين اخرين وحدث تواطؤ من بعض المشرفين على اللجان او اخطاء من بعض السادة المشرفين على اللجان العامة او تهاون من بعض رجال الشرطة كافراد . لكن كل التجاوزات لم تكن تنفيذا لسياسة حكومية رسمية بقدر ما كانت تعبيرا عن نقص في الضمانات التى طالبنا بها مع بقية احزاب المعارضة او نتيجة تدني الوعي السياسى لدى بعض المرشحين وسيطرة العصابات الانتخابية الماجورة ونفوذ اصحاب الملايين الذين اثروا في ظل الفساد والتسيب دون ضابط او رادع .

وقد نتخلى عن قدر كبير من الانصاف اذا لم نعترف بان هذه التجاوزات الفردية الخطيرة لم تصب بعض مرشحي التجمع فقط ولكنها اصابت ايضا بعض مرشحي الحزب الوطني والمستقلين رغم ان مرتكبيها ينتسبون الى الحزب الوطنى او الى المستقلين . ولعل النموذج الصارخ للتجاوزات الخطيرة ما اصاب الدكتور حمدي السيد مرشح الحزب الوطني في دائرة النزهة وهو نموذج للسياسى النزيه والنائب المحترم .

ومع ذلك فموقف اجهزة وزارة الداخلية عامة يستحق التنويه . ولن نبالغ اذا قلنا ان مثل هذا الموقف اثار من الحماس والحيوية لدى الشعب المصرى بعض ما كان يفتقده لكى يشارك في العمل السياسى ويخرج من اللامبالاة والعزلة التى فرضها على نفسه بسبب التجارب المريرة السابقة .

لكن الاختبار الحقيقي لهذه التجربة الفريدة هو الذى يؤكد مشاركة واسعة للجماهير في اية انتخابات قادمة ، وهو الجولة الثانية غدا . ويستطيع نظام الرئيس حسنى مبارك واجهزته الامنية (وزارة الداخلية ان يقدم لمصر وللعالم العربي كله نموذجا غير مسبوق في النزاهة اذا حافظت الشرطة على حيادها الايجابي واستطاعت ان تمنع بقوة القانون اى تجاوز او تزوير من جانب محترفي الاجرام السياسى وعصابات « المافيا » الانتخابية . ان الشعب المصرى جدير بما يتوقعه من نزاهة وحرية وعدل . وانا لمنتظرون

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ ديسمبر ١٩٩٠

شخصيات على مسرح الحياة

.. الذى لايمكن خسرانه !

بقلم : صلاح عيسى

خالد محيي الدين ، هو الوحيد من رجال يوليو ، الذى لايزال باقياً على الخريطة السياسية للوطن ، بعد ان اختفى الرعيل الاول منهم ، بالنسيان ، او بالموت ، او بالاعتزال ، او بما هو اسوا من ذلك كله .

والسبب الرئيسى لنجاته من السهام التى توجه - بالحق او بالباطل - الى رجال يوليو ، وكل ماتنسل عنهم ، وفى بقائه - الى الآن - فى قلب الوطن ، وفى قلوب الناس ، يرجع الى انه تنزه بارادته ، عن الوقوع فى خطيئة يوليو القاتلة ، وهرب من فخها المميت ، فاختار بعد شهور قليلة من استيلاء الضباط الاحرار على السلطة ، ان يخوض المعركة ضد زملائه ، مطالباً بعودة الضباط الى الثكنات ، واعادة الحكم الى المدنيين ، واحترام الدستور ، وارادة الشعب ، باجراء انتخابات حرّة ، تُبقى كل السلطات فى يد الامة .

ومع انه فقد بسبب هذا الموقف ، عضويته فى مجلس قيادة الثورة ، ومنصب رئيس الوزراء الذى تولاه لمدة ١٢ ساعة ، بل ونفى الى جنيف ليبقى هناك إكثر من عامين ، ثم عاد ليظل بعيدا عن اية سلطة تنفيذية ، كسب البرهان على انه كان اوفر الرعيل الاول من رجال يوليو بصيرة ، واكثرهم اخلاصاً لاهدافها التى صنعها الشعب بنضاله ، فى مرحلة مابين الثورتين (١٩١٩ - ١٩٥٢) ، عندما جرت المياه فى كل الانهار ، فتحققت نبوءة " مصطفى النحاس " الذى قال - انذاك - بحكمة زعيم مجرب :

- العسكر دول زىّ دبابة طالعة جبل .. اللىّ ح يتصدر لها ، ح تدوسه .. ولمّا توصل لراس الجبل ، ح تقع من الناحية الثانية .. وتتفشفش !

وقد كان : داست الدبابة على اهدافها ، وعلى الاصدقاء والحلفاء وحتى الاتباع والمريدين ، ثم سقطت من حالق ، وكان خالد محيي الدين ممن نجوا من حكم التاريخ القاسى الذى عكر وجه يوليو بكثير من الغبار ..

وكسب - فضلاً عن الاعتراف بنفاذ بصيرته - انه اصبح الوحيد من الرعيل الاول من رجال يوليو ، الذى وجد من يختارونه ، بملء إرادتهم ، زعيما لهم ، وقائداً لتيارهم ، احتراما لشخصه ، لا املاً فى مناصبه ، وتقديرا لابحثا عن عطائه ، وفخراً بان تاريخه يخلو من اى شىء يخدش الاعتبار ، او يتطلب الدفاع ، او التبرير ، او الاعتذار .

اما وقد شاءت الظروف ، ان يكون " خالد محيي الدين " هو المعارض الحزبي الوحيد - الى الآن - فى مجلس " الشعب " (!!) القادم ، فهو اكبر من ان يُذكره احد ، بانه كسب الذى لايمكن خسرانه ، لانه راهن دائماً على الشعب ، كما انه أذكى واحصف من ان ينخدع بالمدح الذى يكيله له اليوم خصومه ، وخصوم الامة ، الذين يحاولون ايهام الناس بانه خاض المعركة الانتخابية ضد قرار الاحزاب بمقاطعة الانتخابات ، مع ان قرار " التجمع " بخوض المعركة الانتخابية ، صريح وواضح فى تاكيده على انه يؤيد مطالب الاحزاب المعارضة المقاطعة ، وفى اقراره بان قرار المقاطعة له مبرراته ، وتنبيهه الى انه يخوض المعركة ، لسبب " ذاتى " يتعلق بان التزوير المتعمد ضد مرشحيه ، قد حرمه من التواجد تحت القبة فى الفصول التشريعية الثلاثة الاخيرة .. وليس فى ذلك اعتراض على قرار المقاطعة ، او رفض له ، او تقليل من اثره ، وقيمته ..

والذى لاشك فيه ، ان خالد محيي الدين يملك من نفاذ البصيرة ، مايجعله يدرك ان وجوده تحت القبة ليس بديلاً عن وجود الامة كلها خارج القبة ، ممثلة فى تياراتها السياسية الاساسية ، التى قاطعت الانتخابات ، او التى لاتزال

محجوبة عن الشرعية ، بل هو امتداد لهذه الامة الغائبة، عن مجلس قد يشرف اغلبيته ، أن يكون خالد محيى الدين زميلاً لهم ، لكن زمالة هذه " الاغلبية المدعاة " له لاتشرفه ، ولاتضيف اليه ..

الذى لاشك فيه ، ان خالد محيى الدين ، اكثر الناس ادراكا بأن المجلس الذى شرفه بما لايستحق ، حين تواضع فقبل الانضمام اليه ، اعجز من ان يحل اى مشكلة ، سواء كانت مشكلة البطالة ، او غيرها ، لانه سبب كل المشاكل ، واصل كل البلايا ، وان اول ما سوف يقوله فى المجلس ، وجوهر مواقفه ، سيكون تنويعاً على رهانه التاريخى الذى كسبه دائماً ، فيقف ليقول :

ـ حضرات نواب الاغلبية المحترمين .. احب ان اقول لكم .. اننى دخلت مجلس الشعب ، لكى اعارض فى وجودكم فيه ، بينما الشعب خارجه !

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ ديسمبر ١٩٩٠

الاحترام والتقدير .. من طرف واحد !!

بقلم : سعيد عبد الخالق

توقفت كثيراً امام تصريحات الرئيس حسني مبارك ، التى رد فيها على اسئلة الصحفيين عقب إدلائه بصوته الانتخابى صباح يوم « الخميس » الماضى . قال الرئيس فى رده على سؤال حول إحجام بعض احزاب المعارضة عن الاشتراك فى الانتخابات .. قال الرئيس : « من يرد مقاطعة الانتخابات فهو حر . لقد نفذنا ماارادوه . وهى الانتخابات الفردية وعندما كانت الانتخابات بالقائمة المطلقة ، قالوا هذا ظلم واعترضوا ثم اجريناها بالقائمة النسبية ، ورفضوها . وقالوا نحن معتادون على الانتخابات الفردية وحين اجرينا الانتخابات بالقائمة النسبية والفردية ، قالوا انها غير دستورية ولما قررناها فردية قالوا كنا نريد القائمة » . انتهى تصريح الرئيس .

●● بداية .. من حق الرئيس مبارك علينا ان نعترف بانه لم يقصف فى عهده قلم ، ولم تتعرض صحيفة معارضة للمصادرة بسبب راى سياسى . ومن هذا المنطلق استاذن الرئيس مبارك فى التعليق على تصريحاته التى يبدو انه ادلى بها باعتباره رئيسا للحزب الوطنى الذى يسيطر على مقاليد الحكم فى البلاد ، وليس باعتباره رئيسا لكل المصريين المؤيدين والمعارضين والمستقلين والذين ليس لهم علاقة بالسياسة من قريب او بعيد . إننا نرى فى رئيس الجمهورية المصرية ، رئيسا لنا جميعا باعتبارنا مواطنين مصريين متساوين فى الحقوق والواجبات ، ولاتمييز بيننا بسبب الانتماء الحزبى او الاراء السياسية ، ومن مفهوم احترامنا لرئيس الجمهورية باعتباره رئيسا لكل المصريين ، رفضنا عبارات المساس والاهانات التى وجهها الرئيس العراقى صدام حسين الى رئيس مصر ، واحتقرنا هذا الديكتاتور العراقى ، عندما تطاول على رئيس مصر ، ورأينا ان صدام حسين ، اهان وسب كل مصرى فوق هذه الارض ، وليس رئيس الجمهورية وحده . ورفضنا ايضا محاولات الوقيعة والدس التى لجأ اليها ديكتاتور العراق ، واعلنت احزاب المعارضة ، والوفد خصوصا، تاييدها للخطوات التى اتخذها رئيس الجمهورية تجاه ازمة الخليج . وقلت فى احدى مقالاتى ، اننا قد نختلف مع الرئيس ، وقد نوجه اليه الانتقادات ، وقد نعارض سياساته . ولكننا فى نفس الوقت نرفض اى مساس به او تطاول عليه من رئيس دولة اخرى . واننا اول من نتصدى الى اى كائن فى العالم ، يحاول اهانة رئيس مصر .

هذا هو مفهومنا تجاه رئيس الدولة . وهذا هو تقديرنا لرئيس الدولة ، ولذلك تعجبت كثيرا ان يقول الرئيس فى رده على اسئلة الصحفيين : « من يرد مقاطعة الانتخابات فهو حر » ولا اقصد اننا كنا ننتظر من الرئيس اصدار قانون يفرض على جميع المواطنين التوجه الى صناديق الاقتراع للادلاء باصواتهم !! لا .. ليس هذا هو المقصود . لقد اعلنت احزاب المعارضة مقاطعة الانتخابات فور صدور قانون الانتخاب لعدم توافر الضمانات اللازمة لسلامة ونزاهة العملية الانتخابية . وكنت اتصور ان يتعامل الرئيس مع المعارضة بنفس شعورها نحوه ، وان يدعو قيادات الاحزاب ورجال القانون . ويتناقش معهم فى اسباب مقاطعة الانتخابات ، ويتحاور معهم باعتباره رئيسا لكل المصريين وليس رئيسا للحزب الوطنى ، ويستمع اليهم باعتباره صاحب العبارة القائلة : « ان سلامة العملية الانتخابية يجب ان تكون موضع اطمئنان الجميع » . لقد استمع الرئيس الى قيادات حزبه فقط . وصوروا له مقاطعة احزاب المعارضة بانها مناورة سياسية وان الاحزاب التى قاطعت ستتقدم بقوائم مرشحيها قبل غلق باب الترشيح مباشرة . وللاسف ردد بعض قيادات النظام هذه التصورات الخاطئة حتى صدقوها وفوجئوا بعدم اشتراك احزاب المعارضة فعلا . ويرفضون الآن الاعتراف بعدم صحة تصوراتهم ومازالوا يصرون زورا ان احزاب المعارضة كلها شاركت فى الانتخابات ويتجاهلون ان فؤاد سراج الدين رئيس الوفد ،اصدر قرارا بفصل اعضاء الوفد الذين تقدموا باوراق ترشيحهم لانتخابات مجلس الشعب . هذه حقيقة يتجاهلها النظام لإيهام الراى العام باشتراك الوفد فى الانتخابات .

المهم .. تعامل الرئيس مع قرار احزاب المعارضة بمقاطعة الانتخابات باعتباره رئيسا للحزب الوطنى وليس رئيسا لكل المصريين والذى يسهر على تاكيد سيادة الامة .. تعامل الرئيس مع قرار المقاطعة على طريقة :« من يرد مقاطعة الانتخابات فهو حر ! ولم يستفسر الرئيس عن اسباب المقاطعة ولم يسائل الرئيس اعضاء اللجنة السرية التى اعدت قانون الانتخاب عن صحة ماتعلنه احزاب المعارضة من عدم توافر الضمانات اللازمة وسارت الامور على طريقة : « بركة ياجامع » .

فماذا حدث بعد ذلك ؟ !

بدات العملية الانتخابية بين مرشحى ومطاريد الحزب الوطنى ، وشارك فيها المستقلون واحزاب الانابيب . وعقد الرئيس باعتباره رئيسا للحزب الوطنى ، اجتماعا مع قيادات حزبه لمناقشة الترشيحات الخاصة بهم . واكد صفوت الشريف وزير الاعلام وامين مساعد الحزب الوطنى عقب الاجتماع انه لاهوى ولامجاملة ابدا فى عملية الاختيار وان الحزب حريص كل الحرص على ان يقدم افضل القيادات والعناصر الحزبية وتحدث صفوت الشريف عن المعايير التى وضعها الحزب الوطنى لاختيار مرشحيه وبالمناسبة اعلن عبد الحليم موسى وزير الداخلية فى حديثه مع صحيفة حزبية ان الحزب الوطنى تجاهل تقارير الامن بالنسبة لبعض مرشحيه . كما صرح الدكتور زكريا عزمى رئيس ديوان رئيس الجمهورية وعضو مجلس الشعب ان الحزب الوطنى لم يوفق فى اختيار بعض مرشحيه . وطبعا نجد ان الدكتور يوسف والى وزير الزراعة وامين عام الحزب الوطنى هو الذى صور للنظام مقاطعة احزاب المعارضة بانها مناورة سياسية وتبين بعد ذلك عدم صحة تصوراته واحلامه، كما انه هو الذى اعد وقدم للرئيس مبارك قوائم مرشحى الحزب الوطنى . وتبين بعد ذلك باعتراف كبار قيادات الدولة بان بين المرشحين من اعترض الامن على ترشيحه ، وان الحزب الوطنى لم يوفق فى اختيار بعض مرشحيه ومعنى هذا ان الاختيار غير سليم واتسم بالعلاقات الشخصية وتصفية الحسابات . ومعنى هذا ايضا ان احد مصادر معلومات الرئيس ، تسعى للوقيعة بينه وبين احزاب المعارضة .

وجرت الانتخابات على هذه الصورة الهزلية وقاطعت الامة هذه المسرحية الانتخابية ولم يدخل نائب واحد الى بعض اللجان الانتخابية وحضر آحاد امام اللجان التى راسها قضاة ، وارتفعت نسبة الحضور من الاحياء والموتى والمسافرين فى اللجان التى راسها موظفو الحكومة والقطاع العام ، وزادت هذه النسبة عن ١٠٠٪ !!. لقد بلغت نسبة الحضور ٦٪ فى بعض دوائر القاهرة ولم تزد على ١٠٪ من عدد الناخبين المقيدين فى الجداول الانتخابية . ولم تقتصر المقاطعة على القاهرة وحدها بل امتدت الى الاقاليم مثلا ، يبلغ عدد المقيدين فى الجداول الانتخابية بالدائرة الاولى فى المنصورة ٩١ الفا و٨٠٠ ناخب وحضر منهم ١٣ الفا و٨٨٣ للادلاء باصواتهم وحصل سعد الشربينى مرشح الحزب الوطنى ومحافظ الدقهلية السابق على ٩ الاف و٥٥٠ صوتا فقط !! وكان سعد الشربينى يعلن فى مؤتمراته الانتخابية انه مرشح القيادة السياسية ولن يدخل المنصورة لو حصل على ٧٠ الف صوت فقط من جملة عدد المقيدين بالجداول البالغ عددهم ٩١ الفا و٨٠٠ ناخب ، ومن غرائب صناديق الانتخابات ان يحصل المهندس عصام راضى فى دائرة الجمالية دقهلية على ٨٠ الفا و٩٥٠ صوتا والجمالية تبعد عشرات الكيلو مترات عن مدينة المنصورة !!!!! ولا اعتقد ان الوعى السياسى فى الجمالية يفوق الوعى السياسى فى القاهرة والمنصورة وبقية مدن الجمهورية . انها احدى مظاهر النزاهة على طريقتهم !! واعترف بيان وزير الداخلية بمقاطعة الامة للانتخابات واعرب عبد الحليم موسى فى مؤتمره الصحفى مساء امس الاول عن اسفه الشديد لعدم اقبال الناخبين على اللجان الانتخابية للادلاء باصواتهم . واعترف من قبله الدكتور زكريا عزمى رئيس الديوان الجمهورى ، بضعف اقبال الناخبين .

هذه المقاطعة الشعبية للانتخابات هل ينطبق عليها قول الرئيس : « من يرد مقاطعة الانتخابات فهو حر » ؟ ! وهل يرضى الرئيس بوجود مجلس يمثل الاقلية ، التى لاتزيد على ١٠٪ على اكثر تقدير من جملة الذين لهم حق الانتخاب والبالغ عددهم فى جميع محافظات مصر ١٦ مليونا و٢٧٣ الفا و ٦١٦ مواطنا مصريا ، وتعداد مصر ياسادة -

يصل الآن الى ٥٥ مليون نسمة !! ولا اتصور ان رئيس الدولة يوافق على قيام مثل هذا المجلس الذى يمثل الاقلية ، بترشيحه بعد انتهاء مدة رئاسته الحالية فى عام ١٩٩٢ !!

هذه هى صورة الحياة السياسية فى مصر الآن . ان الرئيس يعلن فى تصريحاته ان النظام استجاب لرغبة احزاب المعارضة وقرر اجراء انتخابات فردية . الحقيقة ، اننا لم نجد احدا فى النظام يستمع الى صرخات المعارضة منذ عام ١٩٨٤ ، عندما اعلنت عدم دستورية قانون الانتخاب بالقائمة المطلقة . ووقف المرحوم ممتاز نصار زعيم المعارضة الوفدية يعلن وقتها تحت قبة البرلمان بمخالفة مشروع الانتخاب الذى تعده الحكومة للدستور ، لاسميع ولامجيب لرأيه وقضت المحكمة الدستورية العليا بعد ثلاث سنوات من سريان هذا القانون ، ببطلانه وعدم دستوريته واسرع النظام بحل مجلس الشعب قبل صدور الحكم القضائى ببطلانه ، وليس استجابة لمطلب او اعتراض احزاب المعارضة . واعدت الحكومة مشروعا آخر بالقائمة النسبية ونادت احزاب المعارضة بعدم دستوريته ، واكدت بطلان المجلس الذى يتم انتخابه على اساس هذا القانون . ولم يستمع احد للمعارضة ولم يستجب اليها احد . ولم يستفسر احد من المعارضة عن اسباب اعتراضها على قانون القائمة النسبية . واصر النظام على الانتخابات بالقائمة النسبية وجاء المجلس السابق . وقضت المحكمة الدستورية العليا بعد ثلاث سنوات اخرى بعدم دستورية قانون الانتخاب . وتقرر حل المجلس بعد استفتاء هزلى ووضع النظام فى الظلام مشروع قانون الانتخاب الحالى . وحرموا على مصر مناقشته ، وفرضوه على اهلها جبراً ، وضربوا عرض الحائط باراء القانونيين والشرفاء المخلصين ، بل حتى براى قضاة مصر ، وهم صفوة المحايدين . واعلنت احزاب المعارضة عدم دستورية القانون الجديد ، ولم يستمع اليها احد ، واكد رجال القانون الشرفاء بطلان المجلس القادم . ولم يستفسر منهم احد عن السبب ولجأت المعارضة الى القضاء تطعن بعدم دستورية قانون الانتخاب الحالى وهذه هى الحقيقية . لقد قالت المعارضة ان قوانين الانتخاب « ظلم » ، واعترضت عليها ، لم يستمع اليها احد ، بل استمر تحدى الارادة العامة والدستور والقانون .

ان البعض يتهم احزاب المعارضة التى قاطعت الانتخابات « بالسلبية » ، ويتساءل الرئيس مبارك فى نفس تصريحاته : « كيف يطالبون بالديمقراطية ، وهم يتخذون مواقف سلبية ؟ . اذا كانت السمة هى السلبية فلن تكون هناك ديمقراطية . فالسلبية تعطى فرصة للحاكم ان يتخذ اجراءات تخلو من الديمقراطية » . انتهى كلام الرئيس .

●● ان السلبية كما تعلمناها : هى عندما يرفض النظام الإستماع الى الصوت الآخر ، والاستجابة للارادة العامة . لقد قامت المعارضة والناخبون بدور ايجابى عندما قاطعوا الانتخابات . اننا لم نجد احداً يستمع الى صوت العقل والراى الآخر طوال السنوات الماضية . وشاركت المعارضة فى انتخابات باطلة . لعل وعسى ينصلح الامر ولافائدة ، ولاحياة لمن تنادى . وقررت المعارضة مقاطعة الانتخابات ، واستجاب الناخبون لها . وهذه المقاطعة فى حد ذاتها عمل ايجابى ومشروع . انه احد مظاهر التعبير واحدى وسائل الاحتجاج ، واحدى صرخات الرفض ، ولعل النظام يستمع اليه جيداً . والحاكم المؤمن بالديمقراطية ، لايتخذ اجراءاته طبقا لرد فعل الطرف الآخر حتى لو قاطع هذا الطرف الانتخابات او رفض الاشتراك فيها للتعبير عن احتجاجه واستنكاره لها ، ان قرار المقاطعة يعطى الفرصة للحاكم ولرئيس كل المصريين ان يتخذ خطوات اخرى على طريق الديمقراطية . وان يصر هو على الديمقراطية ويعالج اسباب هزالها ، كما ان حصول الرئيس مبارك رئيس كل المصريين ، على جائزة « لويز ميشيل » فى حقوق الانسان والديمقراطية ، فرصة جديدة لاتخاذ اجراءات ديمقراطية .

المصدر : الوفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ ديسمبر ١٩٩٠

قديمة !!

بقلم : دكتور ابراهيم دسوقي أباظة

ما الحاجة إلى تزوير الانتخابات إذا كانت احزاب المعارضة الرئيسية قد قاطعت الانتخابات ؟! سؤال نطرحه على الحكومة بمناسبة الزفة القائلة بنزاهة الانتخابات.!!

لا احد ينكر نظافة الانتخابات وطهارتها مادام الحزب الوطنى يلاعب نفسه ولايجد امامه فى الساحة إلا احزابا هامشية لايغطى مرشحوها سوى ١٠٪ من الدوائر الانتخابية ؟!!

ولا احد ينكر أيضا هبوط نسبة المشاركين فى التصويت إلى حوالى ١٣٪ من مجموع الناخبين المقيدين فى جداول الانتخابات .. وهذا انتصار عظيم للحكومة ، فقد استطاعت «تطفيش» الملايين من الناخبين وابعادهم عن المشاركة فى هذه المسرحيات الهزلية ووفرت على رجال الادارة وفتوات الحزب الوطنى عناء الانتظار الطويل فى لجان الانتخاب وتقفيل الصناديق بسلام قبل المواعيد الرسمية !!

نعم الانتخابات نزيهة فعلا هذه المرة إلا من تدخلات فى عدد من الدوائر لتصفية حسابات قديمة بين المنشقين وغير المنشقين من اعضاء الحزب الوطنى !!

ورغم كل ذلك تصر الحكومة مرة اخرى على استغفال الشعب المصرى .. وتستميت فى محاولة ايهامه بان هنك انتخابات ديمقراطية لاختيار نواب الامة فى مجلس يعبر تعبيرا صادقة عن ارادتها !! وتشدد الحكومة هذه المرة على ابراز نزاهة الانتخابات ونقائها بانواع من البهلوانيات الاعلامية تصور للناس الاقبال العظيم على صناديق الانتخابات .. وتوحى لهم باقدام احزاب المعارضة سرا على الانتخابات تحت رداء المستقلين !! بل وتمعن فى اعلان براءتها ونقاء ذيلها باسقاط ثلاثة من امناء الحزب الوطنى تخلت عمدا عن مساندتهم فسقطوا أمام خصومهم الذين ينتمون هم ايضا إلى الحزب الوطنى !!

وكل هذا السيناريو الردىء ، والاخراج الأشد رداءة ارادت به الحكومة اخفاء عورتها .. وتغطية جريمتها فى اغتصاب رضا الامة وتزوير ارادتها عمدا ومع سبق الاصرار .. فانتخابات هذه المرة تختلف عن كل مرة فى المقاطعة الشعبية الكاسحة لها والتى توجتها مقاطعة الاحزاب الرئيسية ورفضها الاستمرار فى مشاركة النظام فى هذا التدليس الفاضح !! ومعلوم ان اشتراك الاحزاب فى الانتخابات العامة بالاسلوب والشكل الذى دأب عليه النظام قد مكنه من شرعية لايستحقها .. وسمح له بالتمادى فى اغفال حقوق الامة وازدراء ارادتها .. والامعان فى الانفراد بالسلطة إلى درجة تعريض المصالح العليا لأشد الأخطار .. فالنظام لايزال يسعى إلى برلمانات توافق وتصفق لابرلمانات تراقب وتقرر .. ولايزال يهتم بالتعددية الحزبية والمعارضة السياسية فى الحدود التى تمكنه من تجميل الوجه القبيح للدكتاتورية .. وتزويدها بماكياج ديمقراطى يعين على تقبلها .. وهذه لعبة قديمة استهلكها الرئيس السادات قبل رحيله .. ولا يجوز ان نعود إليها فى زمن جديد تغير فيه كل شىء .. واصبحت اقل الشعوب حظا من التجربة ترفضه وتدينه !!

واننى لاعجب من هؤلاء الكتاب الافاضل الذين يشيدون بنظافة الانتخابات .. وهم يرون باعينهم الساحة خاوية من الخصوم الحقيقيين للحكومة .. ويريدون مع ذلك شدنا إلى مشاهد خداعية من العملية الانتخابية للتدليل على جديتها ونظافتها مثل فوز وزير داخلية سابق او نجاح عضو سابق فى حزب الوفد .. وهم بلاشك يعلمون ان اصول اللعبة تقوم على التضحية ببعض مرشحى الحزب الوطنى الذين افل نجمهم عند القيادة لحساب بعض المستقلين من الخصوم . وهم يعلمون ايضا ان كل هذه الالاعيب لاتقدم ولا تؤخر فى النتيجة النهائية . فسواء سقط عشرة او عشرون من مرشحى الحزب الوطنى ونجح عشرة او عشرون من خصومه المستقلين او المنشقين فإن اغلبية مجلس الشعب الساحقة سوف تكون دائما لاعضاء الحزب الوطنى .. ولن تكون أبدا لغيرهم .. فالنظام الحاكم قد وهب مائة مقعد من مجموع اربعمائة واربعة واربعين مقعدا للمعارضة ايا كانت ملتها او هويتها .. وهو يلتزم دائما بحدود هذه الهبة حرصا منه على الاحتفاظ ببقية المقاعد الضرورية لترشيح رئيس الجمهورية .. وهذه الالتفاتة الكريمة من النظام هى التى تسمح بممارسة التعددية الحزبية .. والمنافسة الانتخابية .. والمعارضة البرلمانية وكل البضاعة التى تتيح لسادة النظام الكلام عن الديمقراطية والادعاء بوجودها والحكم بمقتضاها .. وهذه مسالة تهم النظام بالدرجة الاولى .. فقد اصبح من المستهجن عربيا ودوليا ان تبدو مصر كدولة دكتاتورية يتصرف فى مقاديرها فرد واحد .. وصار من الضرورى لقادة النظام البحث عن الشرعية فى اطار مؤسسات دستورية وانتخابات عامة افرغت من مضامينها ومقاصدها حتى تظل السلطة بعيدة عن ارادة الشعب .. وتظل القبضة دائما للمتربع على قمة النظام وحده !!

هذه هي الحقيقة التي لا اعرف سببا لنقضها او تكذيبها من كتاب كبار تطوعوا بالشهادة على نظافة الانتخابات وزادوا وعادوا في وصف محاسنها والتغزل في عفتها وطهارتها ولو كان في هؤلاء الكتاب من يريد الانصاف والعدل لوقف بقلمه أمام واقعة واحدة تفسد ذلك «المنظر الجميل» الذي ارادته الحكومة للانتخابات في غيبة المعارضة .. فكيف يعطل شقيق رئيس الوزراء اعلان نتائج الانتخابات ؟! ومن الذي اذن له بتغيير الاجراءات والاساليب المتبعة لفرز الاصوات في دائرته ؟! ولماذا استثناء دائرته بالذات عن باقي دوائر القطر ؟! اذا كان السبب هو تمسك المستشار عادل صدقي بالحقوق التي تتيحها قوانين ولوائح الانتخابات للمرشح .. فلماذا لم يتبع نفس النظام مع كافة المرشحين الآخرين ؟!

الم يكن من حق هؤلاء المرشحين او بعضهم التدقيق في عمليات الفرز واجراؤها بنفس الاسلوب الذي اتبعه شقيق رئيس الوزراء ؟!

وانني اتساءل : لو لم يكن المستشار عادل صدقي شقيقا لرئيس الوزراء هل كان من الممكن ان يجاب إلى طلبه وان يعامل هذه المعاملة الكريمة ؟!

المسألة اذن ياحضرات السادة مازالت «خيار وفاقوس» فقد طالب عشرات المرشحين في عشرات الدوائر بمعشار مافعله شقيق رئيس الوزراء فكان نصيبهم الطرد من لجان الفرز او الاعتقال في مكان امين !!

عيب جدا ياحضرات ان تشاركوا مرة اخرى في هذه اللعبة القديمة .. وان تحاولوا من جديد استغفال الشعب المصرى بعد ان شاركتم في التستر على سلب ارادته واغتصاب رضاه .. فالدنيا كلها تتكلم عن مهزلة الانتخابات بلا معارضة او معركة الحزب الوطني ضد الحزب الوطني .. والدنيا كلها تعلم ان الفائز في النهاية هو ايضا الحزب الوطني وانتم تتشدقون بنزاهة الانتخابات .. ونظافة الانتخابات !! اين اولا ضوابط الانتخابات واصول الانتخابات حتى نتكلم عن نزاهة الانتخابات وطهارة الانتخابات !!

ليت ما يفعل النظام بنا وبنفسه «محبوك» او «مبلوع» .. ولكن المؤلم انه مفضوح ومكشوف حتى لاطفال الانابيب .. ولكن كتب علينا ان نصبح «فرجة» للعالم المتحضر، وان نشهد للمرة الثالثة برلمانا كسيحا ثلاثة ارباعه من الحكوميين والباقي من الطيبين والحالمين والوصوليين .. برلمانا يجيد فن التصفيق لتصرفات الحكومة وفن التصديق على قراراتها !! برلمانا يقوده بالطبع «خوجه» جديد يملك قدرة السيطرة على نوابه وانتزاع الموافقة الاجماعية من بين اسنانهم !!

برلمانا لاحول له .. نترك الكلمة الاخيرة فيه لقضائنا العادل !!

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ ديسمبر ١٩٩٠

ديمقراطية الحبس والغرامة والحرمان من شرف المواطنة !

بقلم : جمال بدوى

إذا كانت محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة قد نظرت الطعون فى صحة انتخابات بعض الدوائر، وامرت بوقف اعلان النتائج فى البعض الآخر .. فما دلالة ذلك ؟

● معناه : ان المعركة الانتخابية لم تكن طاهرة .. مطهرة .. عفيفة .. نزيهة .. ولم تكن اعظم واشرف وانبل (!!) انتخابات فى تاريخ مصر البرلمانى .. واذا كان لهذه الانتخابات من سمة تتميز بها على اية انتخابات سابقة ، فهى مقاطعة الجماهير لها .. فلم يحدث أن هبطت نسبة التصويت الى ١٣٪ و١٠٪ فى بعض الدوائر (مع الأخذ فى الاعتبار نسبة تسديد البطاقات بالوكالة عن الغائبين) ولم يحدث ان نجح نائب بنسبة ٣٪ من اصوات الدائرة كما حدث فى دوائر الوزراء الذين رشحوا انفسهم فى القاهرة .. ولم يحدث ان حصل نائب على ١٠٠٪ من اصوات الدائرة كما حدث فى دوائر الوزراء الذين رشحوا انفسهم خارج القاهرة (!!)

واذا كان بعض المرشحين قد وجدوا فى انفسهم الشجاعة أو القدرة على اللجوء الى القضاء وتقديم الوثائق والأدلة على التزوير ، فما بال المرشحين الغلابة الذين لا يملكون القدرة المالية ، أو لا يستطيعون الحصول على الأدلة من الدفاتر الرسمية ، وقد اثبتت واقعة المستشار عادل صدقى ان كل المرشحين ليسوا سواء عند الحكومة .

وبدلا من أن تتحرك الأقلام الشريفة فتطالب بتاديب المزورين والمندوبين والموظفين الذين انفردوا بالصناديق وقاموا بتسديد البطاقات نيابة عن جماهير الناخبين ، وبدلا من أن تتعالى صيحات الحق لإزهاق الباطل .. وجدنا من يطالب بحبس العقلاء الذين طلبوا من الناس مقاطعة الانتخابات ، وتغريم المواطنين الذين امتنعوا عن التصويت عدة الوف من الجنيهات .. بل وحرمانهم من حق المواطنة وشرفها لمدة عشر سنين (!!)

● لماذا كل هذا يا سادة ، يرحمكم الله ويغفر لكم ؟ ..

ومن احق بالحبس والغرامة والحرمان من شرف المواطنة بالله عليكم ؟ المزيف والمزور الذى ساعد فى باطل ، ومنح حقا لا يملكه إلى نائب لا يستحقه ؟ ام المواطن الذى ابى عليه ضميره ان يشارك فى معركة يعرف نتائجها سلفا ؟ ..

ومن احق بالعقوبة .. الحزب الحاكم الذى انفرد بوضع قانون الانتخابات حسب مقاسه ، وانفرد بتمزيق الدوائر الانتخابية ؟ أم أحزاب المعارضة التى رفضت المشاركة فى مباراة بين الدكتور والى نائب رئيس الوزراء ، والدكتور والى الامين العام للحزب الوطنى (!!)

ان العبرة يا سادة ليست بالأقوال والخطب والكلمات العاطفية التى تدعونا الى القبول بالامر الواقع ، والرضا بهذا النصيب الضئيل من الأداء الديمقراطى .. بل نمضى الى ما هو ابعد من ذلك

فنقول : ان العبرة ليست بالقوانين محكمة الصياغة التى تتحدث عن كفالة الحريات والحقوق ، وليست بوجود صحافة مطلقة السراح لتصرخ فى البرية ، وليست فى وجود مجلس يتصايح فيه الأعضاء وكانهم فى مالطة .. إنما العبرة بالروح العامة التى تسود الحياة السياسية ، وبالمناخ الذى يحكم الأداء السياسى لكافة القوى المتحركة على مسرح مصر . هل هناك رغبة حقيقية فى إقامة ديمقراطية كاملة غير مقصوصة الريش .. وغير مشلولة الجناح ؟ هل هناك اتجاه عملى نحو الديمقراطية الكاملة حيث تتساوى الفرص امام جميع الأحزاب لتبادل الحكم وفقا لارادة الاغلبية الشعبية ؟ ام ان كل المؤشرات تدل على اننا نسير فى اتجاه واحد ، ونحو هدف واحد ، هو إحكام سيطرة الحزب الوطنى وبقاؤه فى الحكم إلى ابد الآبدين ، وبقاء بقية الأحزاب فى الظل الى ابد الآبدين ؟؟

●● هذا هو حجر الزاوية الذى يجب ان نقف عنده ونتشبث به ونحتكم إليه بعقولنا وضمائرنا وقلوبنا المتشوقة دوما الى ظلال الحرية والديمقراطية ..

ان المواطن المصرى ـ الذى تطالبون اليوم بحبسه وتغريمه آلاف الجنيهات وحرمانه من شرف المواطنة ـ لا يستحق هذه الاهانات ، ولن ترهبه هذه التهديدات . ان هذا المواطن عندما أحجم عن الذهاب الى صناديق الانتخاب لم يفعل ذلك إلا من واقع إحساسه الصادق بأن صوته لن يكون له أدنى أثر فى التغيير الذى ينشده ، وان رايه سيلقى به فى صندوق المهملات الحكومية ، سواء حضر أم تخلف .. فهو الحاضر الغائب .. والنظام السياسى لن يقبل اى اهتزاز للنسب التى تضمن للحزب الوطنى ان يشدد قبضته على الحكم ..

ان المواطن المصرى الذى تطالبون اليوم بحبسه وتغريمه وحرمانه من شرف المواطنة ، يتمتع بانف شديدة الحساسية ، ويستطيع ان يشم اتجاه الريح على بعد الف ميل ، وهو يملك إرادة حرة تنقله من حالة السلب الى حالة الايجاب إذا استشعر الجدية في الأداء الديمقراطي . بل هو على استعداد للتضحية من اجل الحرية والدستور إذا وجد ان هذه التضحية سوف تسفر عن تطور ديمقراطي سليم ، ويعتز تاريخ الحركة الوطنية المصرية بالشهداء الذين ابلوا البلاء الحسن من اجل الدستور ومن أجل الحرية والديمقراطية .. فهذا المواطن لن تحركه العصا .. ولن تخيفه الغرامة .. ولن يرهبه التهديد بالحبس ، والعزل والنفى والتشريد ، وإنما تحركه احاسيسه الصادقة التى يستطيع بها ان يفرق بين الغث والسمين .. وبين الصدق والكذب .. وبين الديمقراطية الكاملة والديمقراطية ذات الاجنحة المشلولة ..

ان إعادة بناء الديمقراطية وترسيخ جذورها وقواعدها لا تتحقق بالضرب والاهانات والغرامات والعزل والحبس .. وإنما تتحقق بالاصرار على الحق ، وتخليص الديمقراطية من اغلال الاحتكار والسيطرة ، وتقليص القبضة الحديدية التى تمسك بزمام الحكم وتضعه في حجر الحزب الواحد .. اما الاحزاب التى حرضت الجماهير على مقاطعة الانتخابات فانها لم تهرب من الانتخابات كما يدعى خالد محمد خالد سامحه الله وغفر له ، وإنما اتخذت القرار الذى كان ينبغي عليها ان تصدره حتى تقف من قضية الديمقراطية وقفة فاصلة ، فإما ان تتغير المفاهيم الرسمية للديمقراطية ويسير الاتجاه العام نحو الديمقراطية الكاملة ، وإما المقاطعة وترك الملعب للحزب الحاكم على ان يتحمل وحده مسئولية افعاله ونتائج فهمه القاصر للديمقراطية .

وليس صحيحا ما يقوله الأستاذ خالد محمد خالد من ان «احزاب المعارضة خاب فالها .. وطاش سهمها» والدليل على ذلك ان الجماهير استجابت لنداء المعارضة وقاطعت الانتخابات .. والدليل على ذلك ان الكاتب الكبير - الذى تعلمنا منه مبادىء الحرية والديمقراطية والعدالة - يطالب اليوم بتاديب الجماهير التى قاطعت الانتخابات وتوقيع أقسى العقوبات عليها .. وما دفعه الى تغليظ العقوبة سوى إدراكه لاتساع حركة المقاطعة ، بصرف النظر عن الأرقام الرسمية .

إننا لا نريدها ديمقراطية الحبس والغرامة والحرمان من شرف المواطنة ، ولكن ديمقراطية كاملة تصبح فيها إرادة الجماهير هى الفيصل ، وهى الحكم ، وهى السبيل الوحيد الى اعتلاء مقاعد البرلمان ، ومقاعد الحكومة ، ومقعد الرئاسة .. اما ما دون ذلك فهو الديمقراطية المنقوصة التى لا نقبلها .

مرة اخرى .. غفر الله لخالد محمد خالد وسامحه .

قراءة في نتائج انتخابات مجلس الشعب

١,٩٪ نسبة النساء

و٠,٦٪ نسبة الأقباط في المجلس

ماذا فعلت المقاطعة في مجلس الأقلية

نواب الأقلية يمثلون أغلبية القاعد..

تحليل سياسى يكتبه :

أيمن نور

وتضارب واسع في التصريحات الرسمية حول.. نسبة الحضور

انتخابات الإعادة منافسة حارة بين الحزب الوطني.. ومطاريده

بعد ١٤ عاماً من التعددية : انتخابات ١٩٩٠ خطوة واسعة إلى الخلف

نتائج انتخابات مجلس الشعب «نوفمبر ١٩٩٠» في جولتها الأولى بانت معالمها ، وظهرت نتائجها ـ وان حاولت الحكومة نفى ذلك .

أفرزت الانتخابات معطيات ودلائل ، انعكست ـ في المقام الأول ـ عن مقاطعة أحزاب المعارضة من الدلائل التي لا يتطرق اليها الشك ان المعارضة الحقيقية غابت ، وغابت معها جماهيرها وقواعدها ، فاعتلى نواب الاقلية اغلبية مقاعد المجلس ويكفى ان نقول أن احد النواب حصل على ١١٩٠ صوتا واصبح نائبا يمثل ٥٧ مليون مواطن !! بل ان ٢٥٠ صوتا اهلت احد المرشحين لدخول جولة الإعادة !!

لقد كرست إنتخابات ١٩٩٠ معطيات ودلائل كثيرة في مقدمتها «ان الحكومة اثرت العودة للشكل السياسى الواحد» بعد اربعة عشر عاما من التعددية السياسية ـ نوفمبر ١٩٧٦ ـ فالحزب الحاكم احتفظ بـ ٣٢٪ من مقاعد المجلس في الجولة الاولى ويسعى للسيطرة على بقية مقاعد الاعادة (٢٧٦ مقعدا) يتنافس في ٩٥٪ منها الحزب الوطني ضد حزب آخر هو «مطاريد الحزب الوطني» .

بينما اثمرت عنه انتخابات ١٩٩٠ وما كرسته لسنوات قادمة يحاول هذا التحليل القراءة في النتائج ودلالاتها واثارها في تشكيل القرار السياسى

	انتخاب	تعيين	اجمالى
برلمان ٦٤- ٦٨	٨	-	٨
« ٦٩- ٧١	٢	١	٣
« ٧١- ٧٦	٨	١	٩
« ٧٦- ٧٩	٤	٢	٦
« ٧٩- ٨٤	٣٣	١	٣٤
« ٨٤- ٨٧	٣٥	١	٣٦
« ٨٧- ٩٠	١٤	٤	١٨
« ٩٠- ٩٥	٦ (متوقع)	١ (متوقع)	٧ (متوقع)

عضوية النساء بالبرلمان ٦٤-١٩٩٠

	انتخاب	تعيين	اجمالى
برلمان ٦٤- ٦٨	١	٨	٩
« ٦٩- ٧١	٢	٧	٩
« ٧١- ٧٦	٣	٩	١٢
« ٧٦- ٧٩	-	٨	٨
« ٧٩- ٨٤	٤	١٠	١٤
« ٨٤- ٨٧	٤	٥	٩
« ٨٧- ٩٠	٦	٤	١٠
« ٩٠- ٩٥	٢	٧ (متوقع)	٩

عضوية الاقباط بالبرلمان ٦٤-١٩٩٠

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٦ ديسمبر ١٩٩٠

القضاء والانتخابات وطوخ أيضا

لن نضيف جديدا ، على ما تناولته صحف الحكومة ، بشأن ما حدث فى دائرة طوخ ، ومدى اظهار النزاهة ، ودقة الفرز ، حيث أن المرشح المستقل عادل صدقى شقيق رئيس الوزراء ، يصر .. وللرجل ما أصر عليه ، وليؤجل وزير الداخلية بيانه انتظارا للفرج من طوخ (!!) .

... اذن رجال القضاء ، لم يشتكوا تعبا ، ولم يتأففوا ، أن يواصلوا الليل بالنهار لأربعة أيام متتالية ، حالما كان الاصرار على اشرافهم على الانتخابات بشكل مباشر .

فلماذا لم تستجيب الحكومة اذن لطلب المعارضة بضرورة الاشراف الكامل ، على أن تجرى الانتخابات فى كافة المحافظات على مراحل ، وعلى مدار عدة أيام للتغلب على عدم تناسب عدد القضاة مع عدد اللجان الانتخابية لكن على ما يبدو ، أن الحكومة ليست مستعدة بالفعل لتحمل وزر النزاهة .. فان أصابت النزاهة مجموعة من الدوائر ، فمن الخطر أن تنتقل عدواها الى ٢٢٢ دائرة ..

وهذه هى الديمقراطية !!

قبل الخوض فى تفاصيل النتائج الاولية يمكن ان نسجل بعض الملاحظات ، التى هى فى الحقيقة مقدمات تحملنا لفهم صحيح وقراءة رشيدة للنتائج التى كشفت عنها انتخابات الخميس الماضى .

انخفاض أعداد المرشحين

واولى هذه الملاحظات ـ او المقدمات ـ يمكن ان نرصدها من خلال قوائم المرشحين . فقد كان لقرار الوفد والعمل والاخوان ، اثر بالغ على مستوى وحجم المرشحين من جهة والناخبين من جهة ثانية . فقد تنافس على مقاعد المجلس البالغ عددها ٤٤٤ مقعدا ٢٦٨١ مرشحا . وهذا الرقم يكشف إحجاما وتراجعا ملموسا فى نسبة المشاركة من جانب المرشحين ، اذا ما ذكرنا ان ١٩٣٧ مرشحا تنافسوا فى انتخابات ١٩٨٧ على ثمانية واربعين مقعدا فقط ، هى مقاعد المستقلين .. بينما تنافس فى نفس الانتخابات عدد ٣٥٩٢ مرشحا على مجمل مقاعد المجلس وهى ٤٤٤ مقعدا .. وهذه الفجوة الواضحة فى الاقبال على الترشيح تبدو اكثر وضوحا اذا ما وضعنا فى الاعتبار ثلاثة امور :

اولا : ان الانتخابات الاخيرة تمت وفقا للنظام الفردى والدوائر الصغيرة . وهذا ما يفترض معه زيادة الاقبال على الترشيح من قبل المواطنين ـ خاصة ـ وان احصائية اخيرة كشفت ان عدد المنتمين رسميا للاحزاب المصرية لا يتجاوز ١٥٪ من البالغين سن الرشد السياسى اى حوالى ٥,٥٪ من عدد السكان فى مصر .

ثانيا : ان الحزب الوطنى دفع بالصفين الثانى والثالث من رجاله لخوض المعركة الانتخابية واظهارها بصورة «المعركة» فى محاولة فاشلة لاجهاض مقاطعة احزاب المعارضة .

ثالثا واخيرا : ان عدد الاحزاب التى شاركت الانتخابات الاخيرة هى ستة احزاب (الوطنى والتجمع والاتحادى والخضر ومصر الفتاة والامة) وهو يزيد عن عدد الاحزاب الرسمية المشاركة فى انتخابات ١٩٨٧ وهى خمسة احزاب (الوفد والعمل والتجمع والوطنى والامة) .

ويتاكد لنا بعد عرض الملاحظات الثلاث السابقة ان قرار المقاطعة الذى اتخذته احزاب المعارضة الكبيرة كان ابلغ اثرا من كافة الجهود التحليلية التى اتخذتها الحكومة لتعويض الخلل الناتج عن مقاطعة المعارضة . والذى انعكس على اولى مراحل العملية الانتخابية ـ مرحلة الترشيح ـ فانخفض عدد المرشحين بنسبة مرتفعة . بل ان هذا الانخفاض تجسد ايضا فى ارتفاع عدد الفائزين بالتزكية ـ اى دون منافسة ـ الى ٣٪ من اجمالى مقاعد المجلس وهى نسبة لم تتحقق فى اى انتخابات سابقة منذ عام ١٩٧٦ . فقد فاز الدكتور يوسف والى وعيسى غيضان (ابشواى) وفهمى عمر واحمد الشعيبى (قنا) وسعد بهنساوى ومحمد فهيم عثمان (اهناسيا) ونصر الله سالم وسليمان موسى (بئر العبد) .

ومن جانب اخر ، انفرد عدد من المرشحين بمقاعد الفئات دون منافسة . حيث انحصرت المنافسة بين المرشحين على مقعد العمال ومن ابرز هذه الأمثلة المهندس ماهر اباظة وزير الكهرباء الذى انفرد بمقعد الفئات . وكذلك المهندس الوزير عصام راضى (دائرة الجمالية ـ دقهلية) ، والمهندس سليمان متولى سليمان وزير المواصلات (بدائرة مركز قويسنا) .. وغيرهم . كما انحصرت المنافسة على المقعدين فى خمس دوائر ، بين اربعة من المرشحين جميعهم من الحزب الوطنى ـ وعلى سبيل المثال ـ الدائرة الخامسة مركز المحلة .

الحزب الوطني يحارب نفسه

واذا كانت مقاطعة احزاب المعارضة للانتخابات بسبب تعنت الحكومة وافتقار الضمانات الكافية مما حرم البرلمان اسهام القوى الديمقراطية الحقيقية فى المجتمع المصرى . فثمة انعكاس آخر تولد بسبب اطمئنان الحزب الوطنى للنتائج مسبقا فتخلص من عشرات الكوادر المنتمية لهذا الحزب محققا امرين :

اولهما : التخلص من كافة الرموز التى دارت فى دائرة رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق ـ وقالها بصراحة المهندس سعد شلبى رئيس لجنة الصناعة الذى رشح نفسه مستقلا ، فى مؤتمر انتخابى بقرية السالمية التابعة لدائرة فوه بمحافظة كفر الشيخ ـ وكذا بعض الذين ، وقفوا مرة واحدة ضد قرارات الحزب الوطنى ، مثل المستشار الدمرداش العقالى فى أسيوط ، ومحمد عطية فى

حلوان . ثم .. كانت المفاجاة (وان جاءت بعد الانتخابات) : سقوط د. حمدى السيد نقيب الاطباء الأسبق فى دائرته بالنزهة مصر الجديدة !

انخفاض اعداد الناخبين

واذا كانت ظاهرة انخفاض اعداد المرشحين هى نتاج طبيعى للجدل الدائر حول افتقار الضمانات الموضوعية لنزاهة الانتخابات ، وكذلك للتراث الواسع من الممارسات غير الديمقراطية فى ادارة العملية الانتخابية فى مصر - وهى نفس اسباب مقاطعة المعارضة للانتخابات - فيمكن ايضا ان نضع ظاهرة انخفاض اعداد المرشحين تحت لافتة المقدمات لنتائج اخرى .. من بينها فتور العملية الانتخابية وافتقارها للبرامج او تقديم البدائل الشاملة مما ادى لعدم اهتمام المواطن العادى بمتابعة المعركة ، والتى انحصرت مظاهرها فى لافتات دعائية وبعض المؤتمرات الجماهيرية الخالية .

اما النتيجة الاهم والأخطر لكل هذه المقدمات والتى كشفت عنها النتائج هى احجام ومقاطعة الناخبين لصناديق الانتخاب . ويمكن تحليل نتائج الانتخابات للوصول لهذه الحقيقة من خلال مستويين اساسيين : الاول هو المستوى الكلى ويتضمن تحليل نسبة المشاركة على مستوى الجمهورية فى الانتخابات .. والثانى : هو تحليل بعض نتائج دوائر توافرت معلومات حول نسب الحضور والمشاركة فيها .

تضارب الأرقام

على المستوى الاول وهو اجمالى نسبة الحضور على مستوى الجمهورية بالمقارنة مع عدد من لهم حق الانتخاب تبين تضارب المعلومات وخاب السعى خلال الايام الماضية فى الوصول الى رقم حقيقى واحد لعدد المشاركين ونسبة الحضور . ولم يكن هناك بديل عن الاكتفاء بما يذاع من انباء وتصريحات للقائمين على إعداد النتائج الانتخابية . ولكن يا هول التضارب والتفاوت الواسع فى هذه الارقام من مصدر لآخر . وعلى سبيل المثال :

نشرت صحيفة الاهرام على صدر صفحتها الاولى صباح الجمعة الماضى ٣٠ نوفمبر (العدد ٣٧٩٧٨) تصريحا للسيد وزير الداخلية اللواء عبدالحليم موسى قال فيه : ان ٧٥٪ من الناخبين ادلوا باصواتهم حتى الساعة الثانية ظهرا !! واضاف ان مهمة وزارة الداخلية هى فقط تلقى النتائج حيث لن تستخدم «الكمبيوتر» فى حساب الاصوات واعلان النتيجة !!

وفى تصريح اخر نشرته صحيفة الجمهورية على صفحتها الاولى (العدد ١٣٤٨٨) صرح اللواء دكتور بهاء الدين ابراهيم مساعد اول وزير الداخلية للعلاقات العامة ان جملة من لهم حق الانتخاب تبلغ ١٦ مليونا و٢٧٣ الفا و٦١٦ مواطنا على مستوى الجمهورية ، حضر منهم ٨ ملايين و٢٧٦ الفا .. ونفهم من هذا التصريح أن نسبة الحضور هى : ٥٠,٨٥٪ الا انه اضاف ان النسبة هى ٤٤,٧١٪ وعاد واضاف ان نسبة الاصوات الباطلة هى ٥,٦٢٪ من مجموع هذه الاصوات اى ان نسبة الاصوات الصحيحة هى ٣٩,١٥٪ .

وفى تصريح آخر نشرته جريدة الاهرام على صفحتها الأولى الاحد الماضى (العدد ٣٧٩٨٠) اكدت الاهرام ان عدد الذين حضروا الانتخابات ٧ ملايين و٢٧٦ الفا و١٧٦ ناخبا بنسبة ٤٤,٧١٪ .

والرقم المتغير هذه المرة ليس هو نسبة الحضور . ولكن الرقم الخاص بعدد الحاضرين .. حيث سقط مليون ناخب !! فبينما اكد اللواء الدكتور بهاء ابراهيم ان عدد الحاضرين ٨ ملايين و٢٧٦ الفا بنسبة حضور ٤٤,٧١٪ ، اكدت الاهرام ان الحاضرين ٧ ملايين و٢٧٦ الفا و١٧٦ ناخبا .. وايضا بنفس النسبة ٤٤,٧١٪ .

والتفاوت فى الارقام الرسمية ما بين ٧٥٪ الى ٤٤,٧١٪ الى ٣٩,١٥٪ - فضلا عن سقوط مليون ناخب - يجعلنا نتعامل بحذر وتحفظ مع هذه التقديرات ، هذا فضلا على تحفظات مبدئية حول مدى مصداقية كل هذه الارقام مع واقع اعداد من توجهوا صباح الخميس الماضى وحتى غروب شمس هذا اليوم الى صناديق الاقتراع .. ورغم كل هذه التحفظات الموضوعية . واذا سلمنا بان عدد الحاضرين ٧ ملايين ناخب - وفقا لآخر ما توافر الينا من معلومات - فباعمال التحليل على هذا الرقم وفقا لقواعد قانونية وعلمية يتبين لنا حقائق جديدة ، وجديرة بالذكر لما تكشفه عن واقع حجم المشاركة الشعبية فى الانتخابات الأخيرة .

وفى البداية فإنه يجب ان نؤكد ان هذا الرقم - ٧ ملايين او ٨ ملايين - لا يعبر بمفرده عن حجم المشاركة الشعبية فى الانتخابات . فعلى الرغم انه من المفترض ان يتطابق عدد الهيئة الناخبة مع عدد المواطنين البالغين لسن الثامنة عشرة ، الا ان الارقام تؤكد بانه كانت هناك دائما فجوة كبيرة بين الاثنين فعدد المقيدين فى جداول الانتخاب - وهو ١٦ مليونا - لا يتجاوز فى اعلى التقديرات ٤٣,٧٥٪ من عد من لهم حق الانتخاب وهم ٣٧ مليونا و١٩٦ الفا و٨٣٦ مواطنا .. اى ان النسبة الحقيقية للمشاركين فى التصويت الى اجمالى عدد المواطنين البالغين لسن الانتخاب تبلغ ١٨,٨٪ وهو الأمر الذى يعنى من جهة اخرى ان نسبة المشاركين الحقيقيين تساوى ١٢,٢٨٪ من عدد سكان مصر البالغ عددهم ٥٧ مليون نسمة ..

.. وهذا الرقم رغم انه مستمد من التقديرات الحكومية لعدد الذين وضعوا بطاقات ابداء الرأى فى الصناديق .. الا انه يكشف مدى انحصار حجم المشاركة الشعبية فى هذه الانتخابات .

نواب الاقلية

واذا كنا فى البداية اشرنا الى اننا سنحقق ونحلل نسبة المشاركة على مستويين اساسيين الأول : هو المستوى الكلى اى نسبة المشاركة على مستوى الجمهورية - وهو ما انتهينا منه فى السطور السابقة - فيبقى امامنا تحليل النتائج ونسبة المشاركة على مستوى بعض الدوائر التى توفر معلومات اقرب للدقة حول نسبة الحضور والمشاركة فيها .

ليس من المفارقات ان تكشف ارقام التصويت فى بعض الدوائر عن نجاح مرشحيه دون أن تتجاوز الاصوات التى حصلوا عليها الف صوت !!اى بنسبة اقل من ١٪ من عدد اصوات الناخبين فى هذه الدوائر . وهذه النسبة التى لا يجوز ان تعتمد «كعينة» لاستطلاع رأى علمى ، كما انها لا يمكن ان تؤهل طالب باحدى الكليات الكبيرة - مثل الحقوق او التجارة - للحصول على مقعد داخل اتحاد الطلاب . واذا اردنا ان نقدم امثلة فهى كثيرة ومتعددة ابرزها نتائج معظم الدوائر بمحافظة القاهرة والبحيرة والسويس وسيناء الجنوبية حيث فاز الشيخ بريك عودة بـ ١١٩٠ صوتا واصبح نائبا ، وكذلك وفى نفس المحافظة تأهل لانتخابات الاعادة نائب لم يحصل إلا على ٢٥١ صوتا وآخر ٥٠٠ صوت !!

والى ذلك فالخوض فى نوعية المشرحين له هو الآخر دلالات كبيرة نختار منها على سبيل المثال ، ابرز موضوعين : مشاركة الاقباط ثم مشاركة المراة كمرشحة .

فعلى صعيد مشاركة الاقباط : نجد ان اجمالى المرشحين الاقباط فى ٢٢٢ دائرة لم يتعد ١٧ مرشحا . يدخل منهم اثنان فقط الاعادة وهما : نشات كامل برسوم (حزب وطنى) واسعد فرج عبده (مستقل) . ونجح مرشح واحد بالاسكندرية .. اى ان الحزب الوطنى رشح اثنين فقط من بين ٤٤٤ مرشحا ، بنسبة ٢,٠٪ . وفى حالة تعيين ٧ (كما هو معتاد) من الاقباط وبافتراض نجاح مرشحى الاعادة ليصبح الاجمالى ١٠ نواب ، تكون النسبة ٢,٢٪ . اما مشاركة اجمالى الاقباط ، فقد شكلت

نسبة ٦,٠٪ من اجمالى المرشحين تركز معظمهم فى القاهرة وبعض دوائر الصعيد واحدهم بالاسكندرية .

وبشأن المراة ، فقد شاركت ٢٤ امراة فى الترشيح – منهن سيدتان مسيحيتان – من بينهن ٤ بمحافظة الجيزة و٣ بالقاهرة و٤ بالاسكندرية اى بنسبة ٠,٨٩٪ من اجمالى المرشحين ، ولكن بالنظر الى ما حققته المراة ، فنجد ان ٥ مرشحات نجحن فى الجولة الاولى ، وحققن نسبة فوز بلغت ٢٠,٨٪ من أجمالى المرشحات . اما اللاتى دخلن الاعادة ٤ مرشحات ، وفى حالة نجاحهن ترتفع النسبة من ٢٠,٨٪ الى ٣٧,٥٪ من اجمالى المرشحات ، ويشكلن من اجمالى اعضاء مجلس الشعب القادم ١,٩٪ (مع احتساب ١٠ اعضاء معينين) .

مؤشـــرات المســـتقبل

على حد تعبير دبلوماسى اجنبى فى القاهرة لـ «الوفد» فى معرض تعليقه على نتائج انتخابات مجلس الشعب قال : «على ما يبدو ان المرور فى شارع مجلس الشعب ، سيكون فى اتجاه واحد لمدة خمسة اعوام كاملة» جاء ذلك تفسيرا لسقوط جميع مرشحى احزاب المعارضة الهامشية (الخضر – الاتحادى – مصر الفتاة – الأمة – بعض رموز الاحرار) ونجاح مرشح واحد فقط فى حزب التجمع

أما عن ابرز الدلالات الاخرى التى افرزتها الانتخابات :

اولا : سقوط جميع المنشقين عن حزب العمل والذين رشحوا انفسهم باعتبارهم مستقلين وابرزهم احمد مجاهد رئيس حزب العمل الاشتراكي – كما يحلو له تسميته – حتى ان مرشحا له فى حلوان لم يحصل سوى على ٢٠ صوتا !!

ثانيا : فيما يخص الاحزاب التى خاضت الانتخابات واستغلها الحزب الوطنى فى الدعاية لما أسماه «ديمقراطية التعددية» ، لقد ولدت هذه الاحزاب الجديدة شديدة الهشاشة وجاءت ارقام ونتائج الانتخابات كقشة قصمت ظهرها ، فهل ستقوم – مجددا – قائمتها .. الاجابة بـ «نعم» تبدو مستحيلة ، اما «لا» فهى أقرب الى المنطق . اما المجلس الذى ولد ميتا فامره بيد الشعب الذى يدرك انه لا يعبر إلا عن ارادة من وضعوا قواعد اللعبة ووزعوا المقاعد فيما بينهم متوهمين ان الشعوب يمكن ان تُخدع او ان التاريخ يمكن ان يغفر .:

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ ديسمبر ١٩٩٠

للمرة الثانية!

الشعب يؤكد مقاطعته لهزلية الانتخابات

نسبة التصويت لا تتجاوز ٥٪ رغم الدعاية المجنونة

نتيجة التصويت فى بعض اللجان

«لم يحضر أحد»

في العرض الثاني لمسرحية الانتخابات الهزلية التي ينفذها الحزب الوطني وحكومته، تكررت المشاهد مع اضافات اكثر هزلا وسخرية وحزنا . اما الشعب الواعي فقد اكد موقفه الرافض للتزييف والتزوير والديمقراطية المغشوشة وسجل تأييدا جديدا لقرار المعارضة بمقاطعة هذه الانتخابات . وهكذا ظلت اللجان امس خالية كعادتها بل اشد خلوا، واذا كانت نسبة التصويت في العرض الاول لم تتجاوز ١٠٪ من اصوات الناخبين فان نسبة الامس لا تبلغ ٥٪ رغم الدعاية الصاخبة إلا أن الشعب ترك المرشحين يصرخون وكانهم يزعقون في البرية .

وبسبب مقاطعة الجماهير للانتخابات ومنافسة المستقلين انفتحت شهية بلطجية الحزب الوطني للتزوير على مستوى الجمهورية .. وكان محررو «الوفد» في العاصمة والمحافظات يرصدون تفاصيل المهزلة كاملة .

● في منطقة شرق القاهرة اكبر الدوائر الانتخابية من حيث الكثافة السكانية عزف الناخبون نهائيا عن الخروج للادلاء باصواتهم خاصة في لجنة مدرسة سراى القبة الاعدادية للبنات التي تشهد منافسة شديدة بين المرشحين، مما عمل على اثارة ضيق مندوبي اللجان .. فقد تعدت الساعة الحادية عشرة ولم يحضر باللجنة سوى عشرة ناخبين فقط .

وفي لجنة مدرسة الثانوية التجارية بنين بالزيتون الغربية، كان الاقبال ضعيفا جدا، رغم انها تعتبر من اكبر اللجان الانتخابية في الدائرة، ومازالت مشكلة الاخطاء في اسماء الناخبين بالكشوف مستمرة حتى عجز الكثيرون عن الادلاء باصواتهم .

ونفس الشيء في لجنة هيئة النقل العام بمنطقة السواح حيث خلت اللجان من وجود ناخبين فيها، وعزف المرشحون عن دخول لجان كلية التعليم الصناعي ولجنة بسكو مصر نظرا لعدم إقبال اية ناخبين عليهم عدا قلة قليلة جدا يمكن حصرهم على اصابع اليد الواحدة .

اما في لجنة مدرسة النقراشي الاعدادية بنين - بحدائق القبة - فكانت هناك احدى السيدات تقود الحملة الدعائية مما عمل على التفاف المارة حولها بهدف «الفرجة» فاعطت مظهرا عاما يتنافى مع الوضع الحقيقي الذى شاهدناه داخل اللجان من عدم الاقبال .

ممنوع الدخول

وفي دائرة مدينة نصر بتعدد لجانها، كان واضحا عدم الشعور باية ملامح انتخابية، نتيجة الاقبال الضعيف جدا على بعض اللجان وإنعدام وجود ناخبين في اللجان الاخرى . ففي مدرسة عبدالله النديم الابتدائية بمدينة نصر منع رجال الامن مندوبي «الوفد» من دخول اللجنة بعلم مامور قسم مدينة نصر، وخلال فترة زمنية ليست قليلة لم تطأ اقدام الناخبين ارض اللجنة في مقاطعه واضحة ! نفس الوضع في لجنة نادى السكة الحديد، حيث كان عدد مندوبي المرشحين يفوق عدد الناخبين داخل اللجنة . كذلك في لجنة رابعة العدوية كانت اللجان خالية ولا تتعدى نسبة الناخبين الذين تقدموا للادلاء باصواتهم اكثر من ١ ٪ من الاعداد الحقيقية للناخبين المسجلين بالكشوف .

وفي الدائرة «١٣» بمنطقة باب الشعرية والموسكي، جرت انتخابات الاعادة بين مجموعة من المرشحين المتنافسين بسبب تشتت الاصوات المؤيدة لكل منهم، ورغم ان الكشوف تسجل وجود ٤٨ الف ناخب بالدائرة التي تضم في مجملها ٧١ صندوقا موزعة على مختلف اللجان، إلا ان البطاقات الانتخابية في معظمها ظلت كما هي دون استخدام .

وتكرر نفس الشيء في لجنة مدرسة اسماعيل القباني - بمنطقة الوايلي - حيث خلت لجانها من الناخبين، رغم استمرار الدعاية الانتخابية عن طريق الميكروفونات التي تدعو الناخبين الى ضرورة الادلاء باصواتهم دون اية استجابة !!

مواقف صعبة الفهم !

● وعلى الرغم من ترحيب ضباط الشرطة في بعض اللجان الانتخابية بمنطقتي وسط وشرق القاهرة برجال الصحافة، الا اننا لقينا معاناة كبيرة في متابعة العملية الانتخابية داخل البعض الاخر .. ففي لجنة المدرسة الثانوية التجارية بالزيتون، استقبلنا بعض الصف والجنود على الباب الرئيسي، واصطحبونا الى الضابط المسئول عن اللجنة، وكان جالسا وسط بعض ضباط المباحث، وبمجرد ان علموا بانتمائنا لصحيفة «الوفد» بدا عليهم الارتباك، ووافقوا على البداية على التصوير والتغطية من خارج اللجان، ثم غير الضابط المسئول رايه، وقال بالحرف الواحد «إعفونا من التصوير لعدم وجود ناخبين، وشوفوا لجنة تانية» !!.. قالها بلا اهتمام وهو يشرب الشاى .

● وفي لجنة مدرسة مصر الجديدة النموذجية، استوقفنا احد المساعدين، وطلب منا الانتظار في حديقة اللجنة حتى يستاذن من الضابط المسئول، وبعد حوالى خمس دقائق، عاد الينا متجهما وقال : «اسف .. حضرة الضابط لم يوافق على

دخولكم، !! ولم نعرف سببا للرفض وانصرفنا مكتفين بهذا الرد !!

● وفى مدينة نصر، وبالتحديد فى مدرسة عبدالله النديم الابتدائية، استقبلنا الضابط المسئول بابتسامة عريضة، باعتبار اننا ننتمى لجريدة «الأهرام» وبمجرد ان علم بانتمائنا لجريدة «الوفد» تغيرت ملامح وجهه، واوضح لنا ضرورة استئذان مامور قسم مدينة نصر، وابتعد عنا وهو يمسك بجهاز اللاسلكى الخاص به، وعاد بعد دقائق وقال فى خجل، «آسف .. لم يوافق سعادة المامور» !!

وفى دائرة المنيل، كانت المنافسة على مقعد الفئات بين كل من ممدوح ثابت ـ وطنى، ومحمد عفيفى ـ مستقل .. وعلى مقعد العمال بين محمد ابراهيم ـ وطنى وكمال الدين فرج ـ مستقل .. وقد اتسمت معركة الاعادة بين انصارهم بالحدة الظاهرة .

● ففى المدرسة التجريبية الاعدادية والظاهر قام انصار مرشحى الحزب الوطنى بالاعتداء على انصار المرشحين المستقلين .. وحدثت بعض الاصابات .. وقامت الشرطة بفض المشاجرة .. وتلقى قسم شرطة المنيل بلاغا ضد احد المرشحين المستقلين .. ودلت التحريات انه بلاغ وهمى .. ولوحظ عدم الاقبال من الناخبين فلم تتعد نسبة الحضور اكثر من ٥٪ .. ولوحظ اعراض موظفى الحكومة عن الادلاء باصواتهم فى الدائرة لصالح مرشحى الحكومة .. بعد الاشاعات القوية التى ترددت بتكليف عناصر لتوزيع «الفلوس» شخصيا على الناخبين .

الراحة افضل من الانتخابات

وفى جنوب القاهرة اسفرت الجولة الانتخابية الأولى عن فوز جمال السيد «فئات ـ وطنى» ومصطفى منجى «عمال ـ وطنى» عن حلوان .. ومحمد على محجوب «فئات ـ وطنى» عن التبين، وهم من الركائز الاساسية التى اعتمد عليها الحزب الحاكم فى المعركة الانتخابية، ـ بحكم مناصبهم الكبيرة وسلطاتهم الواسعة ـ فى هذه القلعة الصناعية الضخمة، وبالرغم من فوزهم إلا أن المعركة لم تنته بالنسبة لهم، ولكنهم واصلوا جهودهم لمساندة مرشحى الحكومة فى جولة الاعادة، حيث كان فرسان الاعادة من صغار المرشحين الذين لا تسعفهم الاسماء البارزة او القدرة المالية، وليس لهم سلطة رسمية يستطيعون استغلالها فى طرح الوعود واصدار التصريحات، فى سوق المزادات الذى كان مفتوحا على مصراعيه امام الوزراء وكبار اقطاب الحزب الوطنى فى الجولة الاولى .

وكانت الاعادة فى الدائرة ٢٥ ـ تابع حلوان ـ بين كل من مسعد قرنى «عامل ـ وطنى» ومحمد مصطفى ابراهيم «عامل ـ مستقل» من خلال ٦٥ لجنة، منها سبع لجان فى مدينة ١٥ مايو ـ و١٧ لجنة فى التبين ـ وثلاث لجان بجنوب الكهرباء ـ واربع لجان بحلوان البلد .

واذا كان الاقبال ضعيفا فى الانتخابات الاولى فهو منعدم تقريبا فى الاعادة .. حيث لم يكن باللجان سوى المندوبين واتباع المرشحين وبعض رجال الشرطة .

● ففى لجان ١٥ مايو لم يتم اثبات حضور سوى ٥٠ ناخبا فقط فى اللجنة ٧ بمجاورة ١١ والتى تضم ٦٠٠ صوت .. وفى لجنة ٦ لم يتم تسجيل سوى ٤٠ صوتا من ٧٠٠ صوت مقيدة بكشوف الانتخاب .

واكد رؤساء اللجان ان نسبة الاقبال لم تتجاوز الـ٥٪ من اجمالى الاصوات .

وارجع جمهور الناخبين عدم اقبالهم على الاعادة، لاكتشافهم التزوير والتسلط الذى حدث فى الانتخابات الاولى، والذى تاكد من المهازل التى كشفت عنها صحافة المعارضة ولمسها الناخبون بانفسهم عندما تعرضوا للمضايقات والتهديدات من جانب مرشحى الحكومة .

● وفى مدرسة «عمر بن عبدالعزيز» حدثت مشادة بين رئيس اللجنة واحد مندوبى مرشح الحزب الوطنى بعد ان اكتشف تزويره للتوكيل ومحاولة وضع اكثر من مندوب للمرشح داخل اللجنة .

● وفى منطقة التبين لم يحضر الى لجان الاقتراع سوى بعض اقارب المرشحين، اما العمال والموظفون فلم يكن لهم وجود، رغم خروجهم بعد نصف يوم عمل للانتخاب لكنهم فضلوا العودة لمنازلهم !

وفى محافظة القليوبية يتزايد الحماس فى الريف اكثر منه فى المدن .. والمعروف ان عدد دوائر المحافظة هو تسعة تجرى الاعادة فى ٨ دوائر منها بعد ان نجح المرشحان المستقلان «فئات وعمال» فى دائرة شبرا الخيمة فى الجولة الأولى من الانتخابات .. وقد دخلت «الوفد» معظم اللجان الانتخابية فى مختلف دوائر القليوبية، لتسجل بالكلمة والصورة، وقائع وظروف انتخابات الاعادة سواء فى المدن او القرى، ولوحظ ان بعض اللجان ـ خاصة فى مدينة بنها ـ تخلو من رجال الشرطة، حيث عم الهدوء والنظام داخل وخارج اللجان، إما لانها خالية من الناخبين، وهذه حقيقة فى بعض اللجان، واما لأن حدة المنافسة بين المرشحين قد انكسرت لثقة كل مرشح منهم بالفوز بالمقعد المتنازع عليه .

● ففى دائرة بنها .. كان مندوبو المرشحين يسارعون لتلقين كل ناخب، فى محاولة للتاثير عليه للادلاء بصوته لصالح مرشحهم .

وفى هذه الدائرة، تجرى الاعادة بين محمد السيد العقالى مرشح الحزب الوطنى وبين حسين المهدى المحامى ـ المرشح المستقل على مقعد الفئات، اما بالنسبة لمقعد العمال، فيتنافس عليه أحمد الشاذلى مرشح الحزب الوطنى، واحمد عبدالستار خضر ـ مستقل .

دائرة بنها .. هدوء وخواء

● فى لجنة مدرسة السيدة عائشة الاعدادية رقم ١ رجال، الاقبال متواضع ونسبة الحضور قليلة للغاية، واللجنة تمتاز بالهدوء التام وعدم تدخل اى من افراد الشرطة فى عمل اللجنة، وهو ما اكده محمد الشحات رئيس اللجنة .. واضاف ان مندوبى المرشحين متواجدون داخل اللجنة، ولا يحدث بينهم اى خلاف .

● وفى لجنة السيدات رقم ٢ بنفس المدرسة .. بدت اللجنة خالية تماما، إلا من رئيس واعضاء اللجنة، ومندوبة المرشح حسين المهدى المحامى، والتى اكدت ان نسبة حضور السيدات للادلاء باصواتهن، تكاد تكون منعدمة بالمقارنة لما حدث فى الجولة الاولى، والتى بلغت نسبة الحضور فيها ١٠٪، اما فى الاعادة فلم تحضر إلا سيدة واحدة فقط من مجموع اصوات سيدات اللجنة، وادلت بصوتها .. ولم يات غيرها حتى الساعة ١٢ ظهرا ..

وقال مندوب مرشح الحزب الوطنى، ان عدم الاقبال يرجع الى ان معظم الناس فى اعمالهم، وسوف تتزايد معدلات الحضور للادلاء بالأصوات بعد الساعة ٢ ظهرا .

وكانت لجنة محمد فريد رقم ٢ بمدينة بنها .. كالعادة ايضا، هادئة وشبه خالية من الناخبين، إلا ان المهندس فرج تكلا ميخائيل رئيس اللجنة، يقول ان الاقبال على التصويت معقول الى حد ما، واكد ان عملية التصويت تتم بنزاهة تامة وفى هدوء غير معهود، دون تدخل من رجال الشرطة، او من المرشحين ومندوبيهم .. وقال ان عدد الاصوات المقيدة فى اللجنة هو ٦٠٢ صوت، لم يدل منهم سوى ما بين ٤٠ ـ ٤٥ صوتا حتى الساعة ١٢ ظهرا .

وقبل انصرافنا من اللجنة، همس لنا مندوب مرشح مستقل، فقال صدقونى هنا فى دائرة بنها، لم يعبأ احد بمرشحى الحزب الوطنى، لأن المرشحين المستقلين اصحاب مبادىء ثابتة، ولهم خدمات عديدة يلمسها ابناء بنها، وعلى هذا الاساس فان البشائر تؤكد فوز المستقلين فى دائرة بنها، نظرا لأن شعبية الحزب الوطنى فى شوارع بنها منعدمة، ولم ينجح مرشحوه فى ظل انتخابات نزيهة فعلا، ويؤكد هذا ـ والكلام لازال لمندوب المرشح المستقل ـ انه ضبطت وقائع تزوير خاصة بمرشح الحزب الوطنى فئات .. وتم ضبط البطاقات المسودة له، وتم تسليمها لقسم الشرطة .

اما فى دائرة كفر شكر، فمعروف انه بفوز خالد محيى الدين ـ حزب التجمع ـ بمقعد الفئات، انحصر الصراع والمنافسة على مقعد العمال بين كمال زايد مرشح

شارك فى التغطية :

منتصر جابر
محمد راغب
طلعت المغربي
أسامة هيكل
كمال عمران
ناصر فياض
ممدوح حسن
نيفين ياسين

تصوير :
عبدالوهاب السهيتي
حمدى عبدالصادق
احمد شحاتة

الحزب الوطني ـ عمال، وسمير نصير ـ مستقل .

● فى دائرة شبين القناطر والتي يتنافس فيها فتحي الوكيل «مستقل» فئات مع زهير منصور حزب وطني . كما يتنافس على مقعد العمال مختار راشد مستقل مع مصطفى النحال حزب وطني ، فرضت اجهزة الامن حراسة مشددة على جميع اللجان خوفا من نشوب احداث شغب كما حدث من قبل ، وخاصة ان مدينة شبين القناطر يتحكم فيها العائلات التي تتدخل فى الانتخابات . وفى مدرسة العهد الجديد اكد احد المندوبين بان عدد الناخبين ازداد هذه المرة اكثر من الجولة الاولى لحسم الصراع بين مرشحين فقط ، وكانت القرابة الحافز الوحيد لاقبال الناخبين فى الدائرة حيث وصل عدد الناخبين حتى الثانية عشرة والنصف الى ١٣٠ ناخبا .

وفى كفر شبين وهى معقل مرشح الحزب الوطني الذى يسيطر على القرية التى تضم اكثر من ١٢ الف صوت اغلبهم سوف يصوتون لصالح الحزب الوطني بعد توحيد الكلمة بين افراد عائلة منصور بعد سقوط المرشح المستقل فى الجولة الاولى .

واكد نبيل ابوغنيمة مامور مركز شبين القناطر بان تشديد الحراسة على جميع اللجان سببه الاول التعصب الشديد من عائلات المدينة لمرشحيها وتدخل اهالى القرية بصورة كبيرة للتاثير على اصوات الناخبين ونتمنى ان تنتهى الانتخابات دون ان تحدث معارك بين المرشحين .

● وفى مدينة الخانكة التى اندلعت فيها المظاهرات المناهضة لعملية التزوير والتي قام بها الحزب الوطني اثناء عملية الفرز .. اعتكف معظم الناخبين فى منازلهم وامتنعوا عن المشاركة فى هذه المهزلة الانتخابية مؤكدين بأن النهاية معروفة ومحسومة لصالح الحزب الوطني .

●وفى لجنة العهد الديني بالقلج خلت اللجان من الناخبين بعد سقوط المرشح المستقل من القرية ، وقد حاصرت قوات الامن القرية خوفا من نشوب مظاهرات .

● وفى لجنة عرب العيايدة والجبل الاصفر خلت اللجان ايضا من الناخبين ولم يتقدم للتصويت حتى الساعة الثانية ظهرا فى لجنة مدرسة عرب العيايدة غير ٣٢ ناخبا من ستة الاف صوت انتخابى .

● اما فى قريتي سرياقوس والخصوص وابوزعبل فقد توافد الناخبون لتاييد مرشحيهم فى الانتخابات . وفى مدرسة سرياقوس الاعدادية اكد محمد ليثي بدرالدين بان الانتخابات تسير فى البداية فى هدوء تام وتحمي الشرطة الناخبين ، ولكن فى عملية الفرز وخاصة بعد انتهاء نصفها يبدا المشرفون على اللجان فى طرد المندوبين المستقلين ، وتحسم العملية لصالح الحزب الوطني كما حدث فى الجولة الاولى .

● وفى لجنة مدرسة "ابوزعبل الاعدادية يقول رئيس اللجنة بان عدد الاصوات المسلجة ١٠٢٩ لم يحضر منهم غير ٢٣٠ ناخبا .

● وفى دائرة مركز طوخ والتي شهدت معركة شرسة فى الجولة الاولى بين عادل صدقي والفيومي ، خيم السكون على مدينة طوخ وقاطع الناخبون اللجان لعدم وجود مرشح فى الاعادة من مدينة طوخ ، وانحصار الاعادة على مقعد العمال بين عبدالرحيم ابوسريع «مستقل» مع على عبدالرحمن «وطني» .

● ويقول كمال مصطفى رئيس لجنة مدرسة طوخ الاعدادية والتي تحمل رقم ٦ ان الاقبال على اللجان انخفض بشكل رهيب جدا حيث حضر حوالى ٨٠ ناخبا للجان التصويت من ٨٩٨ صوتا مسجلة فى دفاتر اللجنة واختفى الحماس الذى شهدته دائرة طوخ فى الجولة الاولى .

● وفى محافظة الجيزة ساد الهدوء الشديد انتخابات الاعادة ، واصرت الجماهير على مقاطعة الانتخابات التى بدأت جولتها الاولى يوم الخميس الماضى . ولم تكن الجولة الثانية فى الاعادة سوى صورة مكررة .

● كانت الاعادة فى محافظة الجيزة فى ١٢ دائرة انتخابية من بين ١٤ دائرة وبعد الجولة الاولى ولم يتبق من عدد المرشحين سوى ٣٠ مرشحا من بين ٢٢٥ مرشحا فى بداية الصراع الانتخابى .

وجرت انتخابات الاعادة امس بين مرشحى الحزب الوطنى والمرشحين المستقلين من المنشقين عن الحزب الحاكم ، ولم يخرج عن هذا الاطار سوى عدد قليل من ابرزهم ابوالفضل الجيزاوى .

● شهدت الدائرة الاولى بالجيزة تنافسا بين بخيت عبدالجابر «وطني فئات» وقد حصل فى الجولة الاولى على ١٨٨٤ صوتا ، وابوالفضل الجيزاوى «فئات مستقل» والذى حصل على ١٤٧٣ فى الجولة الاولى .

● وعلى مقعد العمال تنافس نصر عنبر «وطني» وبدر محروس شعراوى «مستقل» وقد ساد الهدوء فى لجان هذه الدائرة رغم حدة التنافس .. ففى اللجنة رقم ٧٠ بمدرسة الامل الابتدائية تلاحظ عدم الاقبال الجماهيرى ، فلم يحضر للتصويت من المواطنين سوى ٢٥ مواطنا من بين ٧٠٣ وذلك فى منتصف نهار امس ، ونفس الامر ينطبق على اللجنة ٧١ التى لم يحضر للتصويت سوى ١٩ ناخبا من بين ٥٩١ .

● وارجع رؤساء اللجان عدم اقبال المواطنين الى وجودهم فى اماكن عملهم وكذلك انصرافهم عن المشاركة خاصة فى الاعادة التى لن تكون مختلفة عن الجولة الاولى التى لم تشهد ايضا اقبالا جماهيريا ..

● اما فى الدائرة الثانية بقسمى الدقى والعجوزة فكانت الاعادة بين كمال بدوى «عمال وطني» والذى حصل على ٢٢٧٢ صوتا فى الجولة الاولى ، وبين السيد جوهر «عمال مستقل» والذى حصل على ٢٢٩١ صوتا .

وكان الهدوء مسيطرا على لجان تلك الدائرة حيث كانت نسبة الحضور فى لجنة مدرسة الجيزة الثانوية بالعجوزة غير ملموسة على الاطلاق ، حيث لم يحضر سوى ٢٩ ناخبا من ٦٤٤ صوتا باللجنة رقم ٥١ ، وكذلك فى اللجنة رقم ٥٢ لم تشكل نسبة الحضور سوى ٢٠ صوتا من عدد الناخبين البالغ ٦٢٦ ناخبا .

● وفى مدرسة الاورمان الاعدادية حضر ٢٠ ناخبا من بين ٦٣٣ ناخبا ، وقد اكد المواطنون رفضهم للمشاركة فى هذه المهزلة الانتخابية التى يتنافس فيها الحزب الوطنى نفسه .

● اما مؤسسة الفتيات بالعجوزة فقد بلغ عدد لجانها خمس تضم ٣ الاف ناخبة حيث انها مخصصة لاصوات السيدات ، وفى اللجنة رقم ٨ كان عدد الناخبات المقيدات بالجدول ٦٢٣ لم تحضر منهن سوى سيدة واحدة فقط (!!) .

وفى لجنة اخرى حضر ١٣ سيدة .

● وفى لجنة المدرسة القومية للبنات بالعجوزة والتى تضم ٤ لجان يبلغ عدد الناخبين فيها اكثر من الف ناخب ولم تشهد ايضا اى اقبال حيث حضر للتصويت فى اللجنة رقم ٥٨ ٢٢ ناخبا من بين ٤٤١ ناخبا .

مظاهرات في طنطا بسبب تزوير الانتخابات

قام مئات المواطنين بمظاهرات طافت مدينة طنطا امس «الخميس» احتجاجا على تزوير انتخابات مجلس الشعب لاسقاط فايز زايد المرشح المستقل لصالح مرشح الحزب الوطني .

طالب المتظاهرون من خلال الميكروفونات مقاطعة انتخابات الاعادة التي تتم لصالح مرشحي الحزب الوطني . قام فايز زايد و٤ من المرشحين بتقديم طعن امام محكمة القضاء الاداري بتزوير انتخابات دائرة طنطا وقدموا مستندات ارفقت بالدعوى تثبت صحة تزوير الانتخابات لصالح مرشحي الحزب الوطني ومن بين المستندات الطلب الذي قدم لرئيس لجنة فرز الاصوات اثناء عملية الفرز احتجاجا على منع جميع المرشحين من حضور الفرز وفتح جميع صناديق الانتخاب مرة واحدة .

إصابة تاجر موبيليا وسائق في مشاجرة بسبب الانتخابات

كتب ـ صلاح الديركي :

وقعت مشاجرة ظهر امس بقرية ابو النمرس بمركز الجيزة امام احدى اللجان الانتخابية اسفرت المشاجرة عن اصابة ثروت محمد عبد المجيد «٤٥ سنة» تاجر موبيليا ، وعادل ابو المعاطي ابراهيم «٣٢سنة» سائق بكدمات وسحجات ، وتبين انهما من انصار احد المرشحين وبسؤالهما قررا ان كلا من مسعد مدكور ومحمد حامد بيومي قاما بالتعدي عليهما بالعصي والشوم . تدخلت قوات الامن وتمت السيطرة على الموقف وتمكن المقدم طارق عبد العظيم رئيس مباحث مركز الجيزة من ضبط المتهمين وتم نقل المصابين للمستشفى .

في شبرا الخيمة
مرشحو الحزب الوطني يستاجرون البلطجية للتزوير

كتب ـ محمد عبد العليم :

شهدت الدائرة الرابعة بالقليوبية ومقرها قسم ثاني شبرا الخيمة وقائع مؤسفة في الجولة الاولى من انتخابات مجلس الشعب . استاجر مرشحو الحزب الوطني مئات البلطجية لضرب مندوبي المرشحين المستقلين واخراجهم من اللجان لتسهيل عملية التزوير . وتم اخراج مندوبي المرشحين المستقلين اللواء سعد طه وصابر بركات واحمد مسعود . ضرب بلطجية الحزب الوطني ابراهيم مسعود مندوب المرشح صابر بركات ، وحبسوه في مصنع شقيق مرشح الحزب الوطني حتى انتهاء عملية التصويت . وفي منطقة منشية الحرية اعتدى البلطجية بالضرب والسب على زوجة الدكتور العرب القصاص المرشح المستقل ، كما اعتدوا على ماجدة حسين المرشحة «فئات» بينما اتخذت اجهزة الشرطة موقف الحياد السلبي .

استبعاد الصناديق المزورة بالبدرشين

كتب ـ يحيى ابو شنب :

قررت نيابة البدرشين استبعاد ٦ صناديق انتخابات تضم ٤٢٠٠ صوت وحفظها ، واستدعاء رؤساء اللجان الفرعية رقم ١٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٩ ، للتحقيق معهم فيما نسب اليهم . كما تقرر استدعاء خالد ابو الدهب مرشح الحزب الوطني وعادل عاشور المرشح المستقل لاستجوابهما .. تبين من التحقيق ان احد صناديق الانتخاب ضم اصواتا اكثر من عدد الاصوات المقيدة بمحضر اللجنة !

وزارة الداخلية تمنع مندوبة «الوفد» من متابعة جولة الوزير بلجان الاعادة

منع المسئولون بادارة العلاقات العامة بوزارة الداخلية فكرية احمد مندوبة " الوفد " بالوزارة من متابعة جولة الوزير عبدالحليم موسى بلجان انتخابات الاعادة ، قام مسئولو العلاقات بالتسويف في موعد جولة الوزير وطلبوا من الزميلة عدم حضورها للوزارة الا حين اخطارها حتى اللحظة التي تحرك فيها الصحفيون بصحبة الوزير في الحادية عشرة صباحا من مقر الوزارة ، وكانت الزميلة قد تابعت جولة الوزير يوم الانتخابات الخميس قبل الماضي وكشفت على الصفحة الأولى بعدد " الوفد " الصادر يوم الجمعة عن التجاوزات التي شهدتها جولة الوزير ، ومن بينها اجبار موظفي وموظفات الادارات والمصالح بالداخلية على التواجد للقاء الوزير لزوم التصوير والزفة الاعلامية منذ الصباح الباكر بسبب خلو اللجان من الناخبين الحقيقيين ، واستياء مندوبي وكالات الانباء والصحف الأجنبية من انتظارهم بالساعات حضور الوزير ومواجهتهم للوزير بعدم اقبال الناخبين وقد غضب المسئولون بالوزارة من الحقائق التي نشرتها الزميلة خلال الجولة ودبروا لمنعها من متابعة الجولات القادمة ، والوفد توجه سؤالا لوزير الداخلية هل يعلم سيادته بتصرفات مسئولي العلاقات العامة وخطتهم حتى لاتتابع الوفد الجولة ، ام انه لم يخطر بما خططه رجال العلاقات ، خاصة وان اللواء جلال الشامي قد اكد تليفونيا للزميلة عدم حضور الوزير حتى الحادية عشرة الا عشر دقائق صباحا في الوقت الذي كان الوزير برفقة الصحفيين يزور اللجان !!

المصدر : المصور

التاريخ : ٧ ديسمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

على باب الله : محمود السعدنى

النائب .. الناخب .. الغائب

واضح جدا فى الانتخابات الأخيرة ان الحكومة لم تتدخل ، ولكن بعض المحافظين تدخلوا ، وهؤلاء لابد ان يحاسبوا ..

وواضح جدا ان وزارة الداخلية لم تتدخل ، ولكن افرادا قلائل من رجال الشرطة تدخلوا ، ولحدهم ادلى بحديث ايد فيه مرشحا ضد مرشحين آخرين ، ولم يكذب هذا الحديث الذى نشر فى الجرائد حتى الآن ، وهذا النفر القليل من ضباط الشرطة يجب ان يحاسبوا ، وواضح ايضا ان الناخبين لم يتدخلوا فى الانتخابات ، ولكن قلة قليلة منهم تدخلت ، اقصد ذهبت وادلت باصواتها فى الانتخابات ، وهى ظاهرة تستحق الدراسة والتحليل .. ان تمتنع الاغلبية عن ممارسة حقها الانتخابى ، ولا يشترك فى الانتخابات إلا قلة قليلة ، هى عشر عدد الناخبين المقيدين فى جداول الانتخاب . إن الأرقام لاتكذب ، وهى فى هذه المعركة الانتخابية تكاد تقترب من حافة الخطر ، الدائرة الأولى (الساحل) عدد المقيدين بها ٦٣ ألف ناخب ، حضر ٧ آلاف ناخب فقط ، وفاز النائب احمد طه وحصل على ٤٥٠٠ صوت فقط لا غير !

الدائرة الثانية (المعهد الفنى) عدد الاصوات ٦٤ الفا ، عدد الحاضرين ٥ آلاف ، والنائب الذى فاز بثقة الدائرة حصل على ٢٥٠٠ صوت .

الدائرة الثالثة التى فاز فيها النائب عبد الرحمن راضى ، عدد المقيدين فيها ٦٠ الفا ، الذين حضروا ستة آلاف ، والفائز حصل على ٢٠٠٠ صوت وصار نائبا عن الامة فى مجلس الشعب .

فى دائرة الشرابية .. الاصوات المقيدة فى دفاتر الانتخاب ٩٢ الف صوت ، الذين حضروا ٧ آلاف . فى الوايلى المقيدون ٤٩ الفا والذين حضروا ٥ آلاف ، دائرة الأزبكية والظاهر عدد الأصوات ٦٦ الفا والذين حضروا ٧ آلاف . دائرة قصر النيل الناخبون ٤٥ الفا والذين حضروا ٥ آلاف ، وفاز حلمى المراغى بالدائرة وحصل على ٢٠٠٠ صوت .

فى الخليفة عدد الناخبين ٤٤ الفا والحضور ٦ آلاف . فى مصر القديمة : الأصوات ٤٠ الفا والحضور ٤ آلاف ، فى دائرة محرم بك لم يحضر سوى ٥ آلاف ، والفائز الدكتور محمد رمضان حصل على ٢٠٠٠ صوت .

هناك طبعا بعض الدوائر التى اختلفت فيها هذه النسبة وكلها فى الريف . فى سمالوط مثلا .. عدد الأصوات ٩٧ الفا والحضور ٦٢ الفا .

فى الدائرة السادسة بالمنيا عدد الأصوات ٦٢ الفا والحضور ٤٠ الفا . فى أبوقرصاص عدد الأصوات ١٠٤ آلاف وعدد الحضور ٧٢ الفا .

ولكن السؤال الآن : كيف امتنع الناس عن الذهاب الى المراكز الانتخابية ؟ ولماذا ؟ هل هو اضراب عام ؟ هل هم من انصار حزب لم يظهر بعد على الساحة ؟ !

الواضح انها مسألة كسل وقلة اهتمام وعدم ثقة فى الدور الذى تلعبه المجالس النيابية .. وليس صحيحا ان غياب حزب الوفد وحزب العمل وحزب الأحرار وحزب مصر الفتاة ومقاطعتهم لهذه الانتخابات هى السبب فى امتناع الناس عن الادلاء باصواتهم .. فالحقيقة ان النسبة نفسها تقريبا هى التى صوتت فى الانتخابات الماضية عندما كان حزب الوفد وشركاه يدخلون الانتخابات على سنجة عشرة ويشاركون فيها على قدم وساق ..

طيب .. ماهى الحكاية ؟ ولماذا يقاطع الناس الانتخابات ؟

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ......المصــــــــور......

التاريخ : ......٧ ديسمبر ١٩٩٠

وكيف اتفقت الحكومة والشرطة والشعب على عدم التدخل فيها ؟ ..

فى راى العبد لله ان الديمقراطية المصرية فى حاجة إلى دفعة جديدة ..

صحيح اننا فى الحدود الموجودة حاليا نعيش فى مصر لخر حلاوة و لخر انبسلط ، إذا كانت المقارنة بين ما يحدث عندنا وما يحدث حولنا .. اجارك الله .. ومصر باعتبارها زعيمة الامة وترجمانها ولسان حالها ، ينبغى ان تكون المثل الاعلى دائما .. وديمقراطيتنا تحتاج إلى الدخول إلى غرفة الانعاش ، فليس من المعقول ان تكون كل لحزابنا من مخلفات الماضى ، حزب الوفد المصرى يبكى على اطلال العهد الملكى و« قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل » ! .. والاخوان المسلمون يذرفون الدمع على عهد حسن البنا الذى بدا حركته الاولى منذ ٦٠ عاما .

والحزب الوطنى لايزال ينظر خلفه فى سرور وانسجام الى ايام الحزب الوطنى فى عهد السادات ، حتى الاحزاب غير المسموح بنشاطها تدير هى الاخرى ظهرها للمستقبل وتنظر فى حسرة الى الذى راح ومضى ، الحزب الناصرى يبكى على ايام الاتحاد الاشتراكى والتصعيد الى المستوى الاعلى ، وكلنا عمال من رئيس الجمهورية الى عامل النظافة .

والحزب الشيوعى المصرى يلطم على الخدين شوقا لعهد لينين ، ولايزال يقرا فى كتب ماركس ، ولايزال يبحث فى اسباب الخلاف بين البلشفيك والمنشفيك ، ولايزال متيردا إزاء الخلاف بين تروتسكى وستالين .

احزابنا كلها سلفية ورجعية ، وتجلس على الاطلال وتبكى عليها بما فيها حزب التجمع طبعا ، لانه يقوم على دعامتين : الماركسيين والناصريين .. ولايوجد على الساحة حزب واحد يتطلع الى المستقبل ، او يبحث مشكلات العصر الحاضر .

وإنصافا للحقيقة اقول : إن حسنى مبارك وحده هو الذى يعمل للحاضر ، مثلا استطاع خلال الشهور الاربعة الاخيرة تخفيض ديون مصر الى النصف ، وهى مسالة كانت منذ اربعة شهور فقط ضربا من ضروب المستحيل ومع ذلك لم تستطع الحكومة ان توصل للناس اهمية هذه الخطوة المستحيلة وليس السبب فى هذا هو ضعف وسيلة الاعلام مثلا ولكن السبب الحقيقى هو عدم القيام بخطوات تشعر الناس بخطورة هذه الحركة التى تم انجازها فى خلال ١٠٠ يوم لاتزيد ..

مثلا كان لابد من تحسين العيش لكى يشعر الناس ان تخفيض ديون مصر هى حقيقة ملموسة وليست اخبارا فى الجرائد . وما ينطبق على العيش ينطبق على غيره من الخدمات التى يتعامل معها الجمهور يوميا .. واذا كان حسنى مبارك قد استطاع تخفيض الديون فى خلال ١٠٠ يوم الى النصف فحكومة حسنى مبارك لم تستطع اقناع الناس بان هذه الخطوات قد تمت بالفعل .

ونعود من ثانى الى المسالة الانتخابية ، لاجدوى من جذب الناس الى صناديق الانتخاب عن طريق برامج التوعية اياها ، او بواسطة مقالات الصحف اياها ، ولكن بالسماح لكل تيار مصرى بان يعبر عن نفسه من خلال حزب يعمل فى حرية على الساحة . وقد يقول قائل : هناك خطر من ظهور احزاب تتمسح فى الدين او ترتدى مسوح الشريعة ، وهو خطر يمكن القضاء عليه بعدم السماح بتاليف احزاب تقحم الدين فى السياسة . ثم بعد ذلك ، فلنفتح الباب امام الجميع لكى يؤلفوا احزابهم ويصدروا صحفهم ، ولا خطر من ذلك على الاطلاق ، ولكن الخطر الحقيقى هو عدم السماح للناس بتاليف احزابهم ، ان بريطانيا مثلا فيها ١٠٠ حزب ، بعضها احزاب مضحكة اشتركت فى كل الانتخابات التى جرت فى بريطانيا ، لكنها لا تدخل البرلمان على الاطلاق .. ومع ذلك لم يمنع احد مسيرة هذه الاحزاب ، ولم يقترح احد القضاء عليها .

واذا كانت مصر ينبغى ان تضرب المثل للاخرين ، خصوصا فى هذه المنطقة من العالم التى شهدت كل الوان المصائب والكوارث بسبب غياب الديمقراطية وحرمان الشعوب من المشاركة فى اتخاذ القرار ، وماحدث فى الخليج اخيرا بسبب غياب الديمقراطية والانفراد بمصائر البلاد

والعباد ، فعلى مصر ، ومصر بالذات ان تمضي بسرعة على الطريق الديمقراطي الذى هو فى الحقيقة طريق بلا نهاية .

ان حكومة بريطانيا مثلا لم تتخذ قرار ارسال قواتها المسلحة الى الخليج الا بعد مناقشات طويلة فى مجلس العموم البريطاني . ولقد عارض القرار اكثر من ٣٠ نائبا ، بعضهم ابدى حججا وجيهة ومقنعة ، ولكن اغلبية النواب صوتوا فى النهاية الى جانب اقتراح الاشتراك بقوات مسلحة فى صراع الخليج ، ولم يتعطل تنفيذ القرار بسبب معارضة البعض له .

وفى امريكا الان مناقشات على اوسع نطاق حول مشكلة الخليج : وهل يتم حلها سلميا ام عن طريق الحرب ؟ .. وهم يتعرضون لاى شيء ولكل شيء حتى للرئيس بوش شخصيا ، وبعض المشاركين فى المناقشات ياخذون جانب العراق على طول الخط ، ومع ذلك فالقرار الذى سيتخذ اخر الامر هو القرار الذى تؤيده الاغلبية وتفرضه على الجميع .

والحجة الوحيدة التى تسوقها اسرائيل الان لكى تبرر غزواتها ونزواتها فى المنطقة هى انها الدولة الديمقراطية الوحيدة فى الشرق الاوسط ، وما حولها مجرد صحراوات وغابات .

ان مصر مطالبة اليوم اكثر من اى وقت مضى بضرورة توسيع هامش الديمقراطية ، وفتح جميع الابواب والنوافذ ودعوة الشعب كله الى ممارسة حقه فى تاليف احزابه ، واصدار صحفه والمشاركة مشاركة جادة وفعلية فى اتخاذ القرار ، واذا فعلت مصر ذلك فستتساقط النظم العربية اياها ، التى لا تعرف الا الراى الواحد والامر الواحد . والاتجاه الواحد والطريق الواحد ، ومن يتخلف او يتمهل او يتحرف او يعارض ، او يناقش ، فمصيره السحل او السحق او الجلوس على الخازوق .

لا نجاة اليوم الا بالديمقراطية ، ولا عاصم الا التمسك بها واللجوء اليها ، ولا يعطل مسيرة الديمقراطية وقوع بعض الحوادث الارهابية فى مصر ، لان الديمقراطية فى بريطانيا على ودنه بالرغم من وقوع حادث ارهابى على الاقل كل يوم فى ايرلندا . اما اذا تجمدت الديمقراطية عند هذا الحد ، فسياتى يوم على مصر يمثل شعبها فى البرلمان كل من يحصل على عشرة اصوات فى دائرته الانتخابية !

ويا مجلس الشعب .. ارجو ان تلاحظ انك تمثل الاقلية فى مصر ، لان الاغلبية قاطعت صناديق الانتخاب ، باعتبار ان المثل الشعبى يقول : "يابخت من بات غالب ولا بات ناخب" ، وسلم لى على حضرات المحترمين ... من النواب ؟

هموم مصرية

اكدت انتخابات الاعادة ، كما اكدت ما سبقها من انتخابات المرحلة الاولى ، ابتعاد الناس عنها ، بل ومقاطعتها . واقراوا ارقام عدد الذين ادلوا باصواتهم ، ونسبة هؤلاء الى عدد من لهم حق التصويت . بل ان نسبة المصوتين في انتخابات الاعادة قد تدنت بشكل مخيف عن نسبتهم في المرحلة الاولى .. وهذه وتلك تحمل مؤشرات خطيرة يجب ان يقف عندها كل المصريين ، ولا يجب الا تفوت «منظرى» الحزب الوطنى الذى فشل مرشحوه في إقناع الناس بكفاءاتهم ، وكانت النتيجة : ضربة قاصمة للحزب الوطنى ومرشحيه ، وصعود نجم المستقلين ..

وقد اكدت الانتخابات هبوط شعبية الحزب الوطنى . والدليل هو السقوط المدوى لنجوم الحزب وامنائه ، ليس فقط في القرى ولكن في عواصم المحافظات ، وفي القاهرة ذاتها . وإذا كان هذا قد حدث رغم مقاطعة احزاب المعارضة الاساسية للمهزلة الانتخابية ككل ، فماذا كان يحدث لو دخلت هذه الاحزاب الانتخابات .؟ اغلب الظن ان الحزب الوطنى عجز عن تقديم نفسه للناخبين ، ليس فقط بسبب غياب برامج الحزب وغياب الافكار والحلول التى تعالج مشاكل المواطنين ، ولكن ايضا لرفض الشارع المصرى لاقطاب هذا الحزب وكبار مرشحيه ..

ورغم المبالغ الرهيبة التى انفقها رجال الحزب الوطنى إلا اننى اتساءل : ماذا قال هؤلاء للناخبين ، بل ماذا كانت افكارهم لحل مشاكل الناس :

●● مثلا في الدوائر العمالية : ماذا قال مرشحو الحزب الوطنى للعمال الذين يكتوون كل يوم بقرارات حكومة الحزب الوطنى ، ولا بماذا برروا التهاب اسعار كل شىء ، حتى ثمن الصوت الانتخابى . وكيف شرحوا للعمال افكارهم لحل مشاكل مصر الاقتصادية ، والاجتماعية ..

●● وفي بورسعيد مثلا ، ماذا قال مرشحو الحزب الوطنى حلا لمشاكل المدينة الحرة التى تموت تحت نظر الحكومة ، وبارادتها .. وبماذا وعد الحزب الوطنى ابناء بورسعيد الذين يعانون كل يوم هموم الركود الذى قتل المدينة .

●● وماذا قال مرشحو الحكومة في سيناء ، وهل نجحوا في جذب اصوات الناخبين

●● ثم ماذا قال مرشحو الحزب الوطنى لابناء القاهرة الكبرى .. هذا الاقليم الذى يختنق بالمشاكل ويعانى سكانه كل يوم من مشاكل

اننى اتحدى ان يكون مرشحو الحزب الوطنى قد تناولوا في حملاتهم الانتخابية مشاكل العلاقة بين ملاك ومستاجرى الارض الزراعية ، او تعديل قوانين الاسكان ، او حتى محاولة تصحيح الوضع غير الصحى لمجلس الشعب بسبب عجزه او حرمانه من مناقشة الميزانية كما يجب ، بما يعيد لهذا المجلس حقه الرقابى على الانفاق الحكومى . اريد ان اسمع ، او اقرا منشورا انتخابيا لفلاح واحد ناقش مع ناخبيه قضايا احتكار السلطة للسلع الزراعية واصرارها على استلام ما ينتجه الفلاح ، وبالسعر الذى تقرره الحكومة . او حتى قرارات السلطة بمنع نقل السلع الغذائية بين المحافظات ، وكان كل محافظة دولة قائمة بذاتها !!

لقد كان مرشحو السلطة بعيدين عن هموم الناس .. ولهذا حجبوا عنهم اصواتهم .

وما اقساه من درس للحزب الحاكم..

عباس الطرابيلى

ثقوب .. فى الثوب الانتخابى

كل وسائل الاعلام المؤممة ، وعلى قمتها الصحافة ، اشادت بنزاهة الانتخابات ، بينما احزاب المعارضة وصحفها ، وعلى راسها جريدة الوفد ، ادانت التزييف الذى واكب الانتخابات .. فما هى الحقيقة الضائعة ؟ واين حدث التزييف ، وكيف حدث ؟ تساؤلات كثيرة ، وامثلة كثيرة ايضاً .. وهنا اشهد على ان رجال الشرطة ـ فى منطقتنا على الاقل ـ كان موقفهم موقفاً مشرفاً ونزيهاً لدرجة ملحوظة . ففى إحدى اللجان ، وعندما بدات عملية « تقفيل الصناديق » وهى صورة صارخة من صور التزييف والتلاعب ، تصدى لها رجال الشرطة ، واوقفوا المهزلة بحسم . الا ان هذا لايعنى نزاهة العملية الانتخابية برمتها . فنزاهة وحيدة رجال الشرطة شىء ، ونزاهة وحيدة العملية الانتخابية ككل ، شىء اخر .

والدليل على الاحساس بالتلاعب فى نتائج الانتخابات ، يستند الى ان النسبة المئوية للحضور ، والتى أعلنها وزير الداخلية ، بلغت ٤٤,٩٥٪ بينما الواقع من العينات العشوائية يختلف عن ذلك تماما .

ففى القاهرة ـ كنموذج للعملية الانتخابية فى المدينة ـ وفى بعض قرى الوجه البحرى ، اظهرت النتائج :

	المقيدون	الحضور	النسبة
الساحل	٦٣٣٦٦	٧٢٦٣	٪١١,٥
المعهد الفنى	٦٤١٨٧	٤٧٣٨	٪ ٧,٤
روض الفرج	٦٠١٨٧	٦٤٥٤	٪١٠,٧
الشرابية	٩٢٥٤٥	٧٣٨٤	٪ ٨,٠
الوايلى	٤٩٣٢٩	٥٣٦٨	٪١٠,٩
الازبكية	٦٦٠٣٢	٨٣٥٧	٪١٢,٧
قصر النيل	٤٥٩١٨	٥٥٧٦	٪١٢,١
الزيتون	٥٦٢٦٥	٨١٢٠	٪١٤,٤
البساتين والمعادى	٤٧٨٤٤	٧٤٠١	٪١٥,٥
الخليفة	٤٤٧٤٠	٦٥٠٥	٪١٤,٥
الجيزة	٥٣٣٤٨	٨٢٣٣	٪١٥,٤
مصر القديمة	٤١٨٨٧	٤٩٤٢	٪١١,٨
محلة ابو على	٧٠٩٢	١٣٧٦	٪١٩,٤
بشبيش(بلد المرشح)	١٣٦٠٠	٣٠٠٠	٪٢٢,٠
الكمالية	٢٠٦١	٦٠	٪ ٢,٩
المجموع	٧٠٨٣٥١	٨٤٧٧٧	٪١٢,٠

وهنا يتضح تارجح النسبة المئوية بين ٨٪ الى ٢٢٪ ولم تزد عن ذلك فى بلد المرشح (حزب وطنى) نفسه . وان المتوسط العام لهذه العينات العشوائية هو ١٢٪ فقط . ومن ثم فليس هنك من سبب يدعونا الى الاطمئنان بان هذه النسبة لاتمثل النسبة العامة فى مصر كلها . وإن كان هناك من اختلاف ، فلن يكون إلا خلافا هامشيا . ولذلك ، فالنسبة التى اعلنتها وزارة الداخلية بان عدد الناخبين الذين ادلوا باصواتهم وهى ٤٤,٩٥٪ تعتبر قفزة كبيرة جداً ، وتدعو الى الحيرة حقاً . ان وزير الداخلية القى بيانه مستنداً الى ما وصله من أرقام وبيانات ، ولكن ليس هو المرجع فى صحتها . وباعترافنا جميعا فالشرطة لم تتدخل فى سير العملية الانتخابية ، سواء فى اللجان الفرعية أو اللجان الرئيسية او فى عملية الفرز . بل التزمت تماما بالحياد ، وفى المرات التى استدعيت فيه للتدخل ، قامت بواجبها فى منع التلاعب وبحزم ايضاً . وهذا على الاقل ماحدث فى منطقتنا .

ولكن كيف يحدث التلاعب إذن والشرطة وقفت على الحياد ولم تتدخل ؟ وفى تصورى أن هذا مرجعه إلى أن العملية الانتخابية كلها مليئة بالثقوب الواسعة التى ينفذ منها التلاعب . فهناك مايسمى بالبطاقة الانتخابية

وبطاقة التصويت . الاولى تعطى للناخب ليدخل بها اللجنة ، والثانية ليؤشر فيها الناخب على رموز من ينتخبهم . وقد قام بعض موظفي الهيئات والجمعيات بمعاونة مرشحى الحزب الوطنى بجمع بعض البطاقات الانتخابية . ليقوم ناخب واحد بالدخول الى اللجنة وملء استمارات التصويت بعدد البطاقات الانتخابية التى معه . وان كانت بعض اللجان ، رفضت ـ هذه المرة ـ الموافقة على هذا العمل . وقد سمعت ان مرشحاً من مرشحى الحزب الوطنى ، كان يعرض ثمناً لهذه البطاقات وان كان هذا المرشح لم يفز . كذلك .. عند انتهاء اليوم الانتخابى تبدا عملية غريبة اخرى . تعرف بعملية « تقفيل الصناديق » وهى عملية تعوّد عليها دائما مرشحو الحزب الوطنى ، حيث يدخل المندوبون والانصار فى هجمة غوغائية على اللجان الفرعية . ويقومون بملء بطاقات التصويت المتبقية . ولكن يبدو ان فى مناطق وجهات اخرى ، لاتزال عملية « تقفيل الصناديق » قائمة .. وهذا مايفسر الفرق الهائل بين النسبة المتوسطة للعينات العشوائية وهى ١٢٪ والنسبة الرسمية المعلنة وهى ٤٤,٩٥٪ .

إن العملية الانتخابية بها ثغرات كثيرة ، ولو صحت نية الحكومة ، لدرست العملية قبل الانتخابات بوقت كاف ، ولعقدت إجتماعاً مشتركاً مع كافة الاحزاب ، لوضع النظام الأمثل لسير العملية الانتخابية كلها . كان هذا هو المفروض ، تحقيقاً للصالح الوطنى العام ، واسترشاداً بمبادىء الديمقراطية الصحيحة بكل عناصرها ، وابتعاداً عن الأبدية السياسية ، وهى الفلسفة التى أصبحت تمثل الركيزة الأساسية فى فكر الحزب الوطنى .

أما السلبية السياسية التى استشرت فى البلاد ، فمردها الى طبيعة الحياة السياسية التي نعيشها ، وإلى تزييف الانتخابات فى المرات السابقة ، والى سوء إختيار المرشحين . إن النواب أنداد للوزراء ، وعلى مستوى عقلى يطاولهم فى الفهم والعلم والكياسة .. وليست مجرد حصانة يحتمون خلفها لتسهيل مصالحهم الشخصية .. ان تدخلات الحكومة كثيرة .. فالاعتمادات تمنح ، والسياسات تغير خلال الحملات الانتخابية ، بينما فى الدول الناضجة التى تحرص حكومتها على الصالح العام ، تصبح الحكومة حكومة إدارية فقط قبل مدة معقولة من الانتخابات .

لابد للحزب الوطنى من اغلبية الثلثين على الاقل ولنقل ٧٠ ـ ٧٥٪ من عدد النواب . فهل ستكون الاعادة نزيهة ، أم ان بطاقات الانتخاب وبطاقات التصويت ستلعب دورها ؟ .

دكتور محسن عبد الخالق

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٩ ديسمبر ١٩٩٠

الحكومة خدعت الشعب في نتائج الانتخابات

مقاعد الحزب الوطنى فى المجلس لا تتعدى ٥٨٪ والمستقلون ٤٠٪

ضم مقاعد المستقلين للحزب الحاكم لضمان أغلبية الثلثين

اثبتت النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشعب ان الحزب الوطنى لم يحصل الا على ٢٥٥ مقعدا فقط من مجموع مقاعد مجلس الشعب البالغ عددها ٤٤٤ مقعدا . بينما حصل المستقلون على ١٧٦ مقعدا . بلغت نسبة نجاح الحزب الحاكم ٥٨٪ فقط وليس ٧٩,٦٪ كما زعمت بيانات وزارة الداخلية .

قامت وزارة الداخلية بزيادة عدد مقاعد الحزب الوطنى عن طريق ضم مقاعد المستقلين المنشقين عن الحزب الى قائمة الحزب الحاكم لانقاذه امام الراى العام من السقوط ، وتزييف النتيجة بحيث يحصل على نسبة تزيد على الثلثين وهى النسبة المطلوبة لترشيح رئيس الجمهورية ، والمعروف ان اعادة ترشيح الرئيس سوف تتم فى عام ١٩٩٢ .

وكان الناخبون قد ادلوا باصواتهم لصالح المرشحين المستقلين المنشقين عن الحزب ، نكاية فى الحكومة والحزب الوطنى . واصيب المواطنون بخيبة امل شديدة عقب سماعهم بانضمام بعض النواب المستقلين الى الهيئة البرلمانية للحزب الحاكم . اكد بعض الناخبين فى استطلاع راى اجرته «الوفد» ان



يوسف والى

الحكومة والحزب الوطنى سمحوا بالتزوير فى بعض الدوائر لانجاح مرشحين بعينهم . وتصدت الحكومة لمحاولات التزوير فى دوائر اخرى ، لانجاح بعض المرشحين المستقلين سواء من المنتمين للحزب الوطنى او احزاب المعارضة لتحقيق هدفين رئيسيين هما :

اولا : ضمان عودة المرشح المنشق عن الحزب بعد نجاحه لانقاذ الحزب من الفشل الذريع .

ثانيا : الايحاء للجماهير فى مصر وخارجها بوجود ديمقراطية حقيقية ، بدليل نجاح بعض المرشحين المنشقين عن احزاب المعارضة وغيرالمنتمين للاحزاب .

حزب الأقلية .. إلى الأبد

بقلم : جمال بدوى

إذا كان للانتخابات الاخيرة من فائدة ، فهى انها كشفت عن الحجم الحقيقى للحزب الوطنى ، واتجاهات الراى العام نحوه ، فرغم انفراده بالساحة الانتخابية ، ورغم الهرمونات المادية والمعنوية التى قدمتها له الدولة ، ورغم استماتة المنتفعين بخيراته فى الدفاع عن مصالحهم (...) لقى مرشحو الحزب هزائم نكراء فى معظم الدوائر، وسقط بعض رموزه فى مراكز نفوذهم ، وحصل المستقلون على اغلبية المقاعد ، وبدلا من ان يصدر قرار بحل هذا الحزب ومصادرة املاكه لصالح الشعب ، قامت الحكومة بعملية سطو جريئة على مقاعد المستقلين ، وضمتها عنوة واغتصابا إلى ممتلكات الحزب الوطنى ، وفوجئنا بوزارة الداخلية تخرج علينا بتقليعة جديدة لم نسمع عنها فى تاريخ الانتخابات البرلمانية ، فاضافت إلى أسماء غالبية المستقلين صفة (اصلا حزب وطنى) وبذلك ارتفعت نسبة مقاعد الحزب الوطنى بفعل فاعل الى ٧٩,٦٪ بعد ان كانت اقل من الثلثين (!!)

لقد استولت الحكومة على ممتلكات الغير حتى تظل للحزب الوطنى السيطرة على مقدرات البلاد ومصيرها ، وتمت عملية السطو بطريقة اقل ما توصف به انها استخفاف بعقول المصريين ، واستهزاء بقواعد الامانة والذمة والكرامة ، لان المرشحين المستقلين خاضوا المعركة الانتخابية بصفتهم «مستقلين» عن الاحزاب بما فيها حزب الحكومة ، وقد فعلوا ذلك على سبيل التحدى ، واعطاهم الناخبون اصواتهم نكاية فى الحكومة وحزبها ومرشحيها الذين صدرت بهم قائمة احتكرت رمزين وحيدين هما : الهلال والجمل ، فباى حق تصف الحكومة هؤلاء المستقلين ، بعد فوزهم ، بان هذا «مستقل صرف» وذاك «مستقل من اصل وطنى» وذلك «مستقل من اصل وفدى» .. وهل يوجد فى تاريخ الممارسة النيابية مثل هذا العبث بالحياة السياسية والحزبية جميعا (!!)

ان حزب الوفد كان حاسما مع اعضائه الذين خرجوا على قواعد الالتزام الحزبى ، وتم فصلهم ، وبذلك انتفت عنهم الصفة الحزبية الوفدية إلى غير رجعة ، فما معنى إصرار وزارة الداخلية على انتمائهم إلى حزب الوفد (؟!!) وهل وزارة الداخلية ادرى بشعاب مكة من أهلها ؟!

اما موقف الحزب الوطنى من المنشقين عليه ، فهو الامر المحير الذى يعجز العقل السليم عن إدراكه ، فقد وضح من تصريحات امينه العام ان الحزب سيضم الاعضاء المستقلين الذين يحتفظون بولائهم للحزب ، اما الذين سيحافظون على استقلالهم «فسوف يعتبرهم الحزب خارجين عن سياسته وسيراجع موقفهم على هذا الاساس» وهى لهجة تحمل معنى

التهديد الصريح لهؤلاء الاعضاء إذا لم يسارعوا بالانضمام إلى الحزب .. فهل كانت عملية ترشيح المستقلين تمثيلا فى تمثيل ؟ وهل كان المطلوب من هؤلاء المستقلين ان يضعوا اقنعة «الإستقلال» على وجوههم بإيعاز من الحكومة لخداع الناخبين ، واقتناص المقاعد من المرشحين المهزومين ثم ايداعها خزانة الحزب الحاكم ؟!

إن هذه الالاعيب التى دبرها الحزب الحاكم وشاركت فيها وزارة الداخلية ليست فى حاجة إلى دليل على ان هذا الحزب استمرا التزييف والغش والتدليس إلى درجة الادمان ، فهو تارة يمارس التزوير المباشر عن طريق العنف والعبث بالنتائج ، وهو تارة يمارس التزوير غير المباشر عن طريق دفع اشخاص يظهرون الاستقلال ويضمرون الانتماء للحزب الحاكم .. وهو فى جميع الاحوال يستخدم اساليب غير ديمقراطية حتى تظل له السيطرة على مقدرات البلاد .. وحتى يظل جاثما على انفاس الشعب إلى امد غير منظور .

كان الله فى عوننا جميعا على هذا البلاء ..

المصدر : الوفد
التاريخ : ٩ ديسمبر ١٩٩٠

قلم رصاص

الانتخابات بين التجمع والوطنى

سوف تكون نتائج الانتخابات الاخيرة لمجلس الشعب اكثر النتائج تاثيراً على المسيرة الحزبية فى مصر . الناظر اليها من بعيد يقول بان تحالفاً فى الطريق بين اليسار والحكومة . يخدعه فى تلك الرؤية خروج حزب التجمع على تحالف احزاب المعارضة التى قاطعت الانتخابات ، ونزول التجمع الى الانتخابات معلنا انه يخوضها من اجل التغيير الشامل والاصلاح السياسى وطرح برنامجه على الجماهير. وفى واقع الأمر فان التجمع يخوض الانتخابات ولم يعد اليسار توجهاً واحداً ، ولم يعد المستقبل على المستوى العالمى فى صالح اليسار . وانتهى الأمر كما قلنا فى المقال السابق بان العصر اصبح عصر القطب الواحد او الدولة الواحدة هى الولايات المتحدة الامريكية . وقد اختارت الحكومة واختار معها الحزب الوطنى الحاكم موقف قيام علاقات خاصة مع الولايات المتحدة الامريكية وهو الامر الذى لايمكن ان يوافق عليه حزب التجمع فى حاضره او مستقبله كما ان اليسار عامة والتجمع خاصة لم يعد له توجه واحد فى الفترة الاخيرة .. ازاء ازمة الخليج كان للتجمع موقف معين اختلف معه علانية احد اقطابه وهو " الدكتور اسماعيل صبرى عبدالله " . وازاء الموقف من مقاطعة الانتخابات الاخيرة ، اختار التجمع موقف المشاركة فى الانتخابات واختلف معه علانية احد اقطاب اليسار وهو " احمد نبيل الهلالى " الذى نشر مقالاً صريحاً يؤيد المقاطعة على صفحات جريدة (الوفد) الى جانب مجموعة يسارية اخرى ايدت موقف المقاطعة .

وقد نزل التجمع الانتخابات وهو يراهن فيما يبدو على تحول ما فى موقف الحكومة من حيث ادارة الانتخابات ، وعلى تحول ما فى موقف الحزب الوطنى ازاء مرشحى التجمع ومرشحى الاحزاب الصغيرة الاخرى لمعالجة موقف المقاطعة من جانب الوفد والعمل والاخوان المسلمين . ويبدو ان الحكومة لم تضع تماماً هذا الهدف فى سياستها ، وان الحزب الوطنى لم يضع تماماً هذه المسالة فى ادارته للمعركة الانتخابية فجاءت النتائج بحسابات لم تكن فى ذهن قادة التجمع والاحزاب الصغيرة الاخرى . ونستطيع أن نقول انه لم ينجح احد فى الجولة الأولى من احزاب الاحرار والأمة والخضر والاتحادى ومصر الفتاة . ومن السهل ان نقول ان فوز " خالد محيى الدين " رئيس حزب التجمع كان برصيده الشخصى وليس بصفته الحزبية . فقد فاز فى دائرة هى دائرته وبلده وبين اهله وناسه ، وفاز بتاريخه واسمه ومواقفه وسمعته ولم يفز لانه رئيس لحزب التجمع . ويبدو ان الجانب الحكومى راهن ايضاً على دخول التجمع للانتخابات حتى يكسر حدة مقاطعة الوفد والاخوان المسلمين للانتخابات فرحبت عناصر قيادية فى الحزب الوطنى بفوز خالد محيى الدين ورحبت بنشر تصريحاته حول حياد الشرطة وعدم تدخل الادارة فى انتخاباته . اهم من هذا تصريحات " خالد محيى الدين " حول برنامج التجمع فى المرحلة المقبلة وهى ان التجمع يحاول البحث عن حلول لمشاكل الاغلبية من الشعب المصرى ، وان قضية الطوارىء لاتشغل الأولوية الاولى من اهتمامات التجمع على الرغم من انه ضد استمرار العمل بقانون الطوارىء ثم المقارنة بين موقف الحزب الوطنى وحزب الوفد بالنسبة للقطاع العام وان التجمع فى هذه المسالة اقرب الى الحزب الوطنى من الوفد . وفى تصريح اخر لخالد محيى الدين نسبت اليه الصحف القومية استعداده لمد جسور الحوار مع الحزب الوطنى فى كافة القضايا القومية والوطنية ، وان إقامة مجتمع العدل والحق ومواجهة المشاكل المعيشية للمواطنين كافيتان تماماً لاقامة المجتمع الاسلامى .

وهذه التصريحات وغيرها مرضية تماماً للحكومة وللحزب الوطنى وان لم تكن هناك مواقف ايجابية تقابلها لتاكيد ان المعارضة جزء من النظام ولتاكيد امكانية التكامل الديمقراطى من خلال الانتخابات وقيام مجلس شعب قوى يواجه تحديات المرحلة القادمة والتى اشرنا الى عناصرها فى مقالنا السابق (مجلس الشعب فى عالم متغير) . واذا كان حزب التجمع لم يفز فى الجولة الاولى إلا بمقعد واحد وبثلاثة مقاعد فى الاعادة فان الأحزاب الصغيرة الاخرى لم ينجح منها احد وتعرض حزب الخضر لهزة عنيفة فقدم رئيس الحزب استقالته من منصبه وثبت ان الشارع المصرى لم يدرك بعد ابعاد الهدف الرئيسى لهذا الحزب الناشىء والذى يتمثل فى حماية البيئة وهى اخطر قضية تواجه انسان العصر .

كما ان الشارع المصرى اثبت انه يريد حلولاً عاجلة لمشاكله الغذائية والتموينية فلم يهتم بشعار كبير كالذى طرحه حزب مصر الفتاة وهو مشروع النيل الجديد الذى يضيف حوالى ٦ ملايين فدان للرقعة الزراعية . اما حزب الاحرار وحزب الأمة فمازالا على هامش الاحزاب المؤثرة فى الحركة السياسية المصرية . وعلى هذه الأحزاب جميعها ان تراجع مواقفها وحقيقة اوضاعها بين الجماهير ومدى امكانية استمرار تواجدها بفعالية ، وطرح الحلول العملية لمشكلات الناس .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفـــد

التاريخ : ٩ ديسمبر ١٩٩٠

وقد كشفت الانتخابات الاخيرة عن المشكلات التى تحيط بالحزب الوطنى مما يدفعه الى مراجعة اسلوب عمله الحزبى ، والى مراجعة تشكيلاته القيادية . والى مراجعة العلاقة العضوية بين تنظيماته المختلفة . فهذا الحزب قد فشل فى جذب جماهير الناخبين الى الصناديق وثبت حسب البيان الرسمى ضعف الاقبال الجماهيرى وجاءت نسبة الذين ادلوا باصواتهم فى حدود ٤٤ ٪ . كما ان الحزب فشل فى السيطرة على احداث الشغب التى استفحلت فى محافظات عديدة مثل القاهرة والقليوبية والدقهلية ودمياط والسويس واسيوط وقنا والبحيرة . وتاثرت هيبة الحزب بسقوط عدد من رموزه وعناصره القيادية أمام عناصر منشقة على الحزب وعجز الحزب عن ان يتخذ قراراً تنظيمياً من العناصر المنشقة ، بل ان هيئة مكتب الامانة العامة للحزب الوطنى برئاسة الدكورر يوسف والى اكدت انه لم ولن يتم فصل اى من اعضاء الحزب الذين رشحوا انفسهم مستقلين ، وقد فاز هؤلاء المنشقون بنسبة كبيرة من المقاعد وكانوا سببا فى اعادة الانتخابات فى حوالى ٧٥ ٪ من الدوائر ، وتبادلوا الصدام مع العناصر التى رشحها الحزب وهنا كشفت الانتخابات عن موقف عدد من المحافظين ضد مرشحى الحزب مما يؤدى بالضرورة الى حركة تغيير فى المحافظين وفى امانات الحزب .

وقد كشفت الانتخابات ايضاً عن رؤوس الاموال الطفيلية التى انفقت بشكل رهيب فى الانتخابات مما يؤثر على ارادة الناخبين . وقد اشار الى هذه الظاهرة " كمال الشاذلى " امين التنظيم فى الحزب الوطنى . وقد تناثرت ارقام كثيرة على صفحات الصحف القومية ، فقيل مليون من مرشح واحد وقيل اربعة ملايين من اجل الحصول على عضوية مجلس الشعب والحصانة البرلمانية لحماية اصحاب هذه الملايين فى انحرافاتهم الماضية والمقبلة . المهم انه مطلوب من الحزب الوطنى الا يضغط على الاعضاء المستقلين الفائزين للانضمام اليه ، ومطلوب من هؤلاء الفائزين الا يغيروا صفتهم التى فازوا على اساسها لان ذلك سيحول المجلس تماما الى مجلس خاص بالحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم .

لمعى المطيعى

التناقض وعدم المصداقية

بقلم : جلال دويدار

انتهت انتخابات مجلس الشعب بسلام . اختارت الجماهير ممثليها الذين رشحوا انفسهم وفقا للنظام الفردى الذى عرفته مصر لسنوات طويلة . ورغم صراخ ومزاعم وتضليل صحف المعارضة .. فقد اجمع المراقبون على ان حرية التصويت كانت مكفولة وان اجهزة الشرطة والادارة المكلفة بالاشراف على العملية الانتخابية كانت على مستوى المسئولية فى حيادها وحمايتها للمرشحين والناخبين على السواء . والشىء السلبى الوحيد الذى شاب هذه الانتخابات هو انخفاض نسبة الاقبال على ممارسة هذا الواجب الوطنى فى المدن ، بينما تحمست له الاغلبية الساحقة فى المحافظات .

صحيح.. لقد كانت هناك تجاوزات واحداث محدودة .. ولكن مسئوليتها المطلقة تقع على المرشحين ومؤيديهم وقد تولاها القضاء وبسبب احساس المعارضة التى قاطعت الانتخابات بالخطا الجسيم الذى وقعت فيه عندما قررت عزل نفسها عن الشعب .. فقد تناقضت مواقفها من العملية الانتخابية، ظهر ذلك جليا فى مانشيتات الصحف الناطقة باسمها

احد الامثلة على ذلك : العناوين الرئيسية لاحدى هذه الصحف امس وجاء فيها : هزيمة ساحقة للحزب الوطنى فى انتخابات الاعادة ، المستقلون حصلوا على ١٣٤ مقعدا وخمسة مقاعد للتجمع ، وكانت العناوين الرئيسية لنفس الصحيفة فى اليوم السابق « الجمعة » تقول : وقاطع الشعب انتخابات الاعادة ـ البلطجية اقتحموا اللجان لتسويد البطاقات لصالح الحزب الوطنى !!

وبالطبع فان عناوين اليومين المتتاليين للصحيفة يكشفان التناقض الواضح الفاضح وهو مايؤكد الاهتزاز وعدم المصداقية . انها يوم الجمعة عمدت الى التشهير بالانتخابات وتدخل اجهزة الدولة بينما جاءت عناوينها فى عدد الامس شهادة بحرية التصويت وعدم التدخل .

ورغم ان المسئولين عن الصحيفة يعلمون ان عددا كبيرا من المستقلين الناجحين كانوا ينتمون للحزب الذى تمثله، الا انها تجنبت ان تشير الى ذلك حتى لا تعطى للجماهير مستندا آخر على حرية ونزاهة الانتخابات التى قاطعوها . واعتقد ان الاحزاب التى اتخذت قراراتها بمقاطعة الانتخابات.. قد جانبها الصواب خاصة انها لم تكن صادقة فى تخوفها وبكائها على الديمقراطية والحرية .

●●●

ان اللجوء الى اسلوب المقاطعة من اجل لى الذراع والارهاب والتسلط لايخدم باى حال قضية الديمقراطية .. بل يمكن القول ان هدفها الاساسى هو معاقبة الديمقراطية التى هى حق الشعب وليست وقفا على زعامات هذه الاحزاب . ان المقاطعة تعنى السلبية والاستسلام والهرب من المعركة وعدم القدرة على المواجهة ، وهى صفات تفقدهم اى رصيد من التاييد الشعبى اذا وجد . ان الديمقراطية ياسادة تنمو وتتقدم بالممارسة الصحيحة القوية واستثمار كل الفرص لدعمها وتاييدها . ومن المؤكد ان التواجد فى مجلس الشعب هو مساهمة فعالة لتدعيم الديمقراطية .

●●●

ان المعارك السياسية بين الاحزاب فى سباقها من اجل الحصول على رضاء الشعب والوصول الى الحكم لتحقيق برامجها واهدافها .. لاتتم من خلال الصحف والمقالات والاخبار المثيرة التى تحاول الخلط بين الخبر الكاذب والراى . ان الانتصار فى هذه المعارك يتحقق عندما يدرك الشعب ان الحزب يناضل قولا وعملا من اجل الصالح العام .. وليس لصالح زعاماته .. والاختبار الحقيقى للتاييد الشعبى هو خوض الانتخابات والعمل من اجل ضمان حريتها ونزاهتها بكل الوسائل المشروعة وعلى قمتها القضاء المصرى المشهود له بالوقوف مع الحق دائما .

●●●

وبعد قراءة سريعة لنتائج الانتخابات فانى استطيع القول ان المستقلين الذين خاضوا الانتخابات ونجحوا رغم مقاطعة الاحزاب التى كانوا ينتمون اليها .. كانوا اشجع من قيادات هذه الاحزاب واكثر وعيا بالحرية والديمقراطية . ولاشك ان نجاحهم وتميزهم على مرشحى الحزب الوطنى الحاكم هو دليل جديد على حرية ونزاهة الانتخابات . ولهذا فانني اعتقد ان الاحزاب التى قاطعت الانتخابات نادمة الآن على تسرعها فى قراراتها التى اتخذتها فى عصبية ، واهمة ان الجميع سوف يركعون امامها .. وان الشعب سوف يؤيد مواقفها السلبية التى استهدفت تعطيل مسيرة الديمقراطية .

ان نتائج معركة انتخابات مجلس الشعب لابد وان تدفع الاحزاب التى قاطعتها الى دراستها وان تعيد حساباتها من جديد . وارجو ان تتوافر لهذه الاحزاب الشجاعة التى تجعلها تعترف بان غيابها عن مجلس الشعب هو خسارة فادحة لوجودها وللديمقراطية التى تزعم الدفاع عنها .

●●●

ومن ناحية اخرى فان من المتوقع ان يكون مجلس الشعب الجديد شعلة من الحماس والعمل الوطنى . ان هذا سوف يتحقق من خلال العديد من الشخصيات البارزة التى استطاعت ان تحصل على عضويته بجهدها وعرقها وثقة الجماهير فى قدرتها على البذل والعطاء لمصر .

من قريب

ضد الديمقراطية ..

ان يحصل المستقلون على هذا العدد الكبير من المقاعد في مجلس الشعب ، في مواجهة مرشحي الحزب الوطني في انتخابات الاعادة ، وهو عدد ربما تجاوز عدد مقاعد المعارضة في المجلس السابق بكثير ، معناه ان المعايير التي طبقها المسئولون في الحزب الوطني لاختيار مرشحيهم ، قد افتقرت إلى الاحساس الصحيح بما يريده الشعب ، وانه بمجرد تطبيق مبادىء الحيدة والنزاهة وعدم التدخل ذهب كثير من الزبد الذي فرضه الحزب جفاء ..

ومما يؤكد هذه الحقيقة ان عدداً كبيراً من المرشحين الذين تخلى عنهم الحزب الوطني رشحوا انفسهم مستقلين ، بالإضافة إلى مستقلين لاينتمون إلى احزاب ، كانوا هم ابطال الفوز في انتخابات الاعادة .

وهي حقيقة ينبغي ان تستوعبها القيادات المسئولة في الحزب الوطني ، فتعمل على تطهير صفوفه من المتسلقين والانتهازيين ذوي السمعة السيئة ، ممن ادمنوا تحقيق النجاح في الانتخابات باساليب غير مشروعة ، واعتادوا ان ياخذوا تاييد الناخبين لهم قضية مسلمة ، اعتمادا على ارتباطاتهم او صلاتهم الوثيقة داخل الحزب ، او اعتمادا على ممالأة اجهزة الدولة لهم ، او ماينفقونه من اموال وعطايا .. لانه اذا كانت هذه الانتخابات قد وضعت بداية جديدة لاسلوب نظيف في ادارة العملية الانتخابية وتصفيتها من الشوائب ، فسوف يصبح من الصعب على الاجهزة المسئولة ان تعود إلى استخدام الاساليب القديمة ، مالم تحدث نكسة ديمقراطية غير متوقعة .

إن نجاح المستقلين بهذه الكثافة ظاهرة تستحق الدراسة ، فمن الواضح ان معظمهم نجح بحكم مايتمتع به كشخص من سمعة طيبة او لما قدمه من خدمات للدائرة أو بحكم العصبيات العائلية ، وليس بحكم برنامج انتخابي او ماقدمه من وعود .

وربما لهذا السبب يحاول الحزب الوطني ان يجتذب الى صفوفه اكبر عدد من المستقلين سواء من الذين تخلى عنهم والقى بهم في العراء ، او من الذين لم يكونوا من اعضائه اصلاً .

وفي اعتقادي ان الأساليب التي يلجا اليها الحزب الوطني لحمل النواب المستقلين واغرائهم للانضمام الى صفوفه ، هي اساليب غير ديمقراطية ولاتشجع على تعميق الوعي الديمقراطي ، وليس الحزب الوطني بحاجة لبذل اية جهود في هذا الصدد ، اولاً لأن الحزب يملك اغلبية ساحقة بالفعل ولاحاجة به إلى تكديس النواب والمقاعد التي ستحول النواب المستقلين الى مجرد « كمالة عدد » . وثانياً لان الناخب الذي اعطى صوته لمرشح على اساس انه مستقل ، من حقه ان يحتفظ بنائبه الذي اختاره مستقلاً .. فضلاً عن انه نوع من الخيانة السياسية للامانة ، ان يتحول نائب من حزب انتخب على مبادئه إلى حزب آخر ، او من وضعه كنائب مستقل إلى نائب يعمل في خدمة حزب .. وهي مسئولية كبيرة اذا اراد الحزب الوطني ان يكون له دور في ارساء قواعد الديمقراطية .

سلامة أحمد سلامة

انتخابات مجلس الشعب ٣٠

نزاهة للحكم ونجاح لصوت الناخب المصرى

هذه سطور مصرية ١٠٠ ٪ ليس وراءها الا صالح مصر ومصلحة كل مواطن مصرى ، اليوم وغدا وبعد غد باذن الله

يكتبها : **محمد باشا**

.... يمكن القول ان انتخابات مجلس الشعب ، كانت بصدق شهادة جديدة على ديموقراطية الحكم ونزاهة عهد الرئيس حسني مبارك ، والمؤشرات الرئيسية التي تستطيع رصدها من نتائج الجولة الأولى تؤكد بصدق أن الناخب المصرى هو الفائز الحقيقى فى هذه الانتخابات فقد مارس دوره الانتخابى فى اختيار من يريده من بين المرشحين ، دون ضغط من أحد ، أو تغيير لارادته ، حيث جرت الانتخابات بنزاهة وحيدة تامة ، شهد لها المرشحون من كافة الاحزاب و المستقلين .

والقراءة السريعة لنتائج الجولة الاولى من انتخابات مجلس الشعب رقم ٣٠ تؤكد على هذه الملامح :

● **أولا** : بلغ عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم ٨ ملايين و ٢٧٦ ألفا و ١٧٦ ناخبا من بين ١٦ مليونا و ٢٧٣ الفا و ١٦٦ ناخبا مقيدة أسماؤهم بنسبة ٤٤,٧١ ٪

فيما عدا دائرة طوخ قليوبية التى لم يشملها هذا الحصر حيث استمرت لجان الفرز فى أعمالها نحو ١٠٠ ساعة وتسببت فى تأخير الاعلان الرسمى للنتيجة وفى الدائرة التى يتنافس فيها المستشار عادل صدقى شقيق رئيس الوزراء (المستقل) والسيد عطية الفيومى مرشح الحزب الوطنى عن الفئات ورضا عبد الرحمن (عمال وطنى) وعبد الرحيم ابو سريع رئيس قسم الاستماع السياسى بالاهرام (عمال مستقل) وكمال ياسين (عمال مستقل) .

● وصحيح أن نسبة الحضور بلغت ٤٤,٧١ ٪ والاصوات الصحيحة ٩٧,٣٧ ٪ والباطلة ٢,٦٣ ٪ إلا أنه من الملاحظ أن نسبة الحضور كانت بسيطة للغاية فى دوائر المدن خاصة القاهرة والجيزة (١٠ ٪ ٢٠ ٪) بينما كانت عالية جدا فى المحافظات وبلغت بين ٦٠ ٪ و ٨٠ ٪ فى كثير من الدوائر ...

● **كما شهدت الكثير من الدوائر معارك ساخنة وحوادث مؤسفة باطلاق النيران بين أنصار المرشحين كما حدث فى دمياط والشرقية والاسماعيلية ، وكان واضحا تماما عدم تدخل الشرطة الا فى حصارها ، وتهدئة الموقف ، واحالة المتهمين . إلى النيابة العامة للتحقيق ، وهى شهادة نجاح لرجال الامن الذين شهد جميع المرشحين من المعارضة والمستقلين على حيدتهم الكاملة ، مما ينهض دليلا على التزام الحكومة بالحيدة الكاملة تنفيذا للتاكيد الذى أعلنه الرئيس مبارك أكثر من مرة ، مشيرا إلى أن كل المرشحين مصريون لافرق بين مواطن واخر .**

● **أشرف على الانتخابات التى جرت من خلال ٢٢٦١٧ لجنة فى مختلف المحافظات ٢٢٢ مستشارا و ٢٠٨٧ من رجال القضاء والنيابة . وقد مارسوا دورهم**

ومسئولياتهم فى الاشراف على الانتخابات كالعهد دائما بالقضاء المصرى النزيه ، وكانوا يتولون بانفسهم اعلان النتائج وابلاغها إلى غرفة العمليات بوزارة الداخلية التى شكلها اللواء محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية ، أى أن النتائج كانت تعلن فى الدوائر بصورة علنية قبل اعلانها من خلال الداخلية .

● ثانيا : فاز الحزب الوطنى الحاكم بعدد ١٤٤ مقعدا فقط من بين ٤٤٤ مقعدا ، وفاز المستقلون بعدد ٢٢ مقعدا بينهم ٤ مقاعد لمرشحين من حزب الوفد ، كما فاز حزب التجمع بمقعد واحد ، مما يؤكد على نزاهة المعركة الانتخابية التى لايمكن لاحد أن ينكرها . خاصة لو أدركنا أن الحزب الوطنى كما تشير النتائج فاز بعدد قليل من مقاعد الدوائر كاملة ، والغالبية بمقعد واحد حيث خسر ٨ مقاعد بالقاهرة وحدها .

كما ان عددا غير قليل من قيادات الحزب ورموزه لم يحالفهم الحظ من بينهم ٢ أمناء للحزب فى المحافظات هم الدكتور محمد حسن الزيات فى بمياط ورفعت الهجرسى فى الشرقية وعادل الحداد فى السويس ، ويدخل الجولة الثانية فى الاعادة ٣ أمناء اخرون هم ابراهيم الدهبى فى الغربية ، ويوسف العادلى فى قنا وحمدى قنديل فى المنوفية ولم يحالف الحظ عددا من الشخصيات التى رشحها الحزب وهم الدكتور حمدى السيد بدائرة النزهة بالقاهرة ومحمود العربى رئيس الغرفة التجارية ورجل الاعمال المعروف بدائرة الجمالية وصبرى مبدى المحامى وعضو مجلس نقابة المحامين فى دائرة الاسماعيلية وحلمى الحديدى وزير الصحة السابق والمستشار ثروت بدوى فى الزرقا بدمياط .

نجح جميع الوزراء فى الجولة الاولى ، وان كان الملاحظ أن معظم الدوائر التى رشحوا فيها دارت بها معارك ساخنة . باستثناء دوائر الدكتور يوسف والى والمهندس سليمان متولى وماهر اباظة والدكتور محمد على محجوب فقد حققوا فوزا واضحا منذ بداية المعركة ، بينما ان الكثيرين من الوزراء خاضوا معارك ضارية من المرشحين المستقلين مما ينهض دليلا على نزاهة المعركة وحيدتها ، ولولا احساس المواطنين بالجهد الذى يبذلوه ويبذلونه فى تنفيذ خطط وبرامج حكومة الحزب الوطنى التى شعر بها المواطنون ، بجانب رصيدهم الشخصى من الخدمات لكان للنتائج صورة أخرى !

استطاعت عناصر حزبية لم يرشحها الحزب الوطنى وخاضت المعركة كمستقلين ان تفوز على مرشحى الحزب منهم صبحى وهدان فى باب الشعرية وصبرى القاضى فى البحيرة وسوسن الكيلانى فى الاسماعيلية التى خاضت معركة قاسية أمام صبرى مجدى .

كما فاز من الشخصيات العامة اللواء احمد رشدى وزير الداخلية الأسبق (شغل بدائرة بركة السبع منوفية) وضياء الدين داود وزير الشئون الاجتماعية الاسبق مستقل وسعد الشربينى محافظ الدقهلية السابق وطنى الذى فاز بدائرة المنصورة باغلبية ساحقة والدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد (مستقل) والدكتور طلبه عويضة رئيس جامعة الزقازيق السابق والدكتور محمد عبد اللاه رئيس لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشعب (فئات وطنى)

ثالثا : فاز حزب التجمع بمقعد واحد حصل عليه السيد خالد محيى الدين رئيس الحزب بدائرة كفر شكر قليوبية كما فاز ٤ مرشحين مستقلين ينتمون لحزب الوفد منهم علوى حافظ (الدرب الاحمر بالقاهرة) واحمد طه (الساحل القاهرة) ولم يفز اى مرشح من أحزاب المعارضة الاخرى وهى الاحرار ومصر الفتاة (١٩ مرشحا) والامة (٣٧ مرشحا) والاتحادى الديموقراطى (٢ مرشحين) والخضر المصرى (١٩ مرشحا)

رابعا : لم يحالف الحظ ٢ أعضاء بمجلس الشورى وهم سيد قاسم الذى رشح نفسه مستقلا فى بورسعيد وزكى صابق السويدى الذى رشحه الحزب الوطنى فى دائرة ديرب نجم بالشرقية وخليفة حسنين فى حلوان .

● خامسا : خاضت المرأة معركة ساخنة وفازت ٥ سيدات من بين ٢٢ مرشحة بينهن ٤ مرشحات للوطن والفائزات هنا الدكتورة امال عثمان وزيرة الشئون الاجتماعية (عن دائرة الدقى جيزة) وثريا لبنه (مدينة نصر) وفايدة كامل (الخليفة) وكلهن حزب وطنى وفازت سوسن الكيلانى المرشحة المستقله على مبادىء الوطنى فى الاسماعيلية وجليلة جمعة عواد فى جنوب سيناء دائرة رأس سدر .

● سادسا : جرت انتخابات الجولة الثانية الاعادة الخميس الماضى فى ١٦٤ دائرة تنافس عليها مرشحون للوطنى بلغ عددهم ٢٠٧ مرشحين والتجمع ٨ مرشحين و ١٧٠ مستقلا بينهم ١٥٣ ينتمون للوطنى و ١٦ للوفد ومرشح واحد للأحرار .

كما تجرى الاعادة فى دوائر عديدة من الشخصيات منهم ايهاب مقلد وكيل مجلس الشعب السابق بدائرة سوهاج ودواد شلبى بدائرة العطارين بالاسكندرية التى ينافسه على مقعدها كمال احمد رئيس الحزب الناصرى تحت التأسيس وامتثال الديب بدائرة محرم بك ورجاء عبده (مينا البصل) وفردوس الاودن كفر الشيخ ؛ وعادل والى حزب العمل بالزاوية الحمراء .

..خلاصة هذه القراءة الاولى للجولة الاولى لانتخابات مجلس الشعب رقم ٣٠ فى تاريخ مصر البرلمانى تؤكد ايضا على عدة حقائق لاشك انها سوف تتكامل مع نتائج الجـولة الثانية منها :

● ● الثقة الكبيرة التى يوليها المواطنون للحزب الوطنى الحاكم الذى يتزعمه الرئيس مبارك حيث كشفت النتـائج ان هناك دوائر كاملة فاز فيها مرشحو الحزب او المستقلون من اعضائه ..

● ● الحيدة الكاملة والنزاهة التى دارت بها المعـركة الانتخابية فلم يحدث تدخل من اى أجهزة تنفيذية حيـث الملاحظ ان المحافظين ومعاونيهم لم يمارسوا اية ضغوط بل ان صورة تفقدهم فى اللجان اختفت كما ان رجال الشرطة لم يخرج دورهم عن حفظ الامن فقط وهو العهد الذى قطعه اللواء محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية قبيـل بـدء الانتخابات وبالفعل كانت الصورة فى كل الدوائر على هـذا النحو ..وسارت العملية بالنزاهة والضمانات التى أكدهما وجود ٣٠٨٧ من رجال القضاء والنيابة يمثلون ثلث قضاه مصر الذين اشرفوا على العملية الانتخابية وتولوا اعـلان نتائجها علانية فى الدوائر ولذلك فقد عبرت عن إرادة الامة بصدق .

● ● رغم اعلان إضراب أحزاب الوفد والعمل والاحرار مقاطعة الانتخابات الا ان هذه الاحزاب فى الواقع دخلـت الانتخابات من خلال مرشحين ينتمون اليهـا وخـاضوا المعركة كمستقلين وفازوا وبعضهم دخل الإعادة مما يؤكد ان هذه المقاطعة لم تكن موضوعية ..

● ● ان فوز ٢٤ مرشحا من المستقلين والحـزبيين الى جانب ما سوف تفرزه نتيجة الجولة الثانية سوف تشـكل بالقطع قاعدة للمعارضة داخل المجلس بالاضافة الى مـا سوف يطرحه اعضاء الحزب الوطنى مـن اسـتجوابات واقتراحات حول العديد من قضايا العمل الوطنى مما يعد اثراء للديمقراطية .

المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ ديسمبر ١٩٩٠

الحزب الوطنى يستولى على ٥٦ نائبا من المستقلين ليضمن اغلبية الثلثين داخل مجلس الشعب

اعلن الدكتور يوسف والى امين عام الحزب الوطنى امس « الاحد » فى تصريح اذاعته وكالة انباء الشرق الاوسط ان ٥٦ نائبا مستقلا من الفائزين فى انتخابات مجلس الشعب قد انضموا الى عضوية الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى .

وبذلك يصبح عدد نواب الحزب الوطنى فى مجلس الشعب الجديد ٣١١ عضوا اى بزيادة ١٥ عضوا عن نسبة ثلثى عدد اعضاء المجلس . وهى النسبة التى يشترطها الدستور لترشيح رئيس الجمهورية والموافقة او رفض التصويت على سحب الثقة من الحكومة والفصل فى صحة عضوية اعضاء مجلس الشعب والتصويت على توقيع الجزاءات على اعضاء المجلس الذين يرتكبون مخالفات ابتداء من الحرمان من حضور الجلسات كما حدث مع علوى حافظ فى مجلس الشعب الماضى وانتهاء باسقاط العضوية كما حدث مع نائب الوفد السابق طلعت رسلان .

كما يشترط الدستور اغلبية ثلثى اعضاء مجلس الشعب للموافقة على تفويض رئيس الجمهورية بإصدار قرارات لها قوة القانون .

كان ٢٥٥ مرشحا فقط من الحزب الوطنى قد فازوا فى انتخابات مجلس الشعب وهو عدد يقل من عدد ثلثى اعضاء المجلس بواحد واربعين عضوا مما اضطر الحزب الى ضم ٥٦ عضوا من المستقلين ليصبح العدد ٣١١ عضوا بزيادة ١٥ عضوا عن الثلثين .

مصرنا

مقاطعة الانتخاب خطأ عظيم

ثبت بعد خوض المعركة الانتخابية ان المقاطعة كانت خاطئة واعتبرهاموقفا سلبيا من احزاب الاحرار والوفد والعمل وكذلك من اشقائي جماعة الاخوان المسلمين والخطأ الاكبر مقاطعة التصويت .

ولو ان الاحزاب المقاطعة دخلت الانتخابات لحصلت على عدد من النواب في مجلس الشعب وقد اجزم ان الحزب الوطني في هذا الوقت لم يحصل على الغالبية وقد تشكل الحكومة من ائتلاف مع حزب اخر وخاصة بعد ان اثبت اشراف القضاء على الانتخابات والحيدة الكاملة للشرطة نزاهة الانتخابات وخاصة في دائرة الوايلي بالقاهرة .

ودائرة الوايلي كان بها ٩ مرشحين فئات ومثلهم عمال وهم جميعا ينزلون الانتخابات في كل مرة بهذه الدائرة ماعدا العبد الفقير الى الله فكانت اول مرة ارشح بها نفسي في دائرة الوايلي ورغم ذلك ومع عدم وجود امكانيات مادية معي الا ان اهالي الدائرة الكرام منحوني ثقتهم الغالية وكان ترتيبي بين مرشحي الفئات الثالث والاعادة بين الاول والثاني من الفئات والثاني كان مرشح الحزب الوطني والاول مستقل ، ولكن كان لمقاطعة التصويت من جانب الاخوان المسلمين بالذات اثر كبير على تأخري للترتيب الثالث ، وكان المفروض الا يقاطعوا التصويت في الدوائر التي بها اسلاميون وخاصة ان مرشحي الحزب الوطني ليس بينهم عالم اسلامي وهو ما دفعني الى الترشيح رغم مقاطعة حزب الاحرار للانتخابات

ولكن قدر الله وماشاء فعل ولكن الخطأ هو كتم الشهادة وقال تعالى : « ولا تكتموا الشهادة » والتصويت شهادة امام الله وسوف نحاسب عليها يوم القيامة .

أما تفسيري بالنسبة لعدم اقبال الجماهير على الانتخابات فالحقيقة ان هذه النسب وهي من ٨ ٪ الى ١٠ ٪ وخاصة في المدن الكبيرة من مدن الجمهورية هذه هي النسبة الحقيقية التي تحضر دائما أما ان ترتفع هذه النسب في الانتخابات السابقة فهو التزوير فقط ولا غير هذا . والحقيقة التي يجب ان نقولها ان نزاهة الانتخابات وهذه الصورة التي تمت بها هي اشراف القضاء عليها وحيدة الشرطة لدرجة ان مأمور قسم الوايلي العقيد / عبد الستار نصير ونائبه المقدم ماهر الجمل رفضا ان يحمل صناديق الانتخاب او الاقتراب منها جنود الشرطة وتركوها لرئيس اللجنة والسكرتير حتى انتهاء الفرز كاملا . اعتبرها مرحلة جديدة في تاريخ مصرنا الحبيبة وهي بداية لاعادة الثقة بين جماهير شعبنا والمسئولين في مصر

ولكن يوجد بعض ملاحظات قليلة اوجهها للسيد وزير الداخلية لمراعاتها في المستقبل وهي ان ورقة التصويت كان يجب ان يوضع الفئات في عمود ومسلسل خاص بهم وعمود اخر للعمال ومسلسل خاص بهم حتى تسهل على الناخب ان يختار واحدا من الفئات واخر من العمال وهذه الملاحظة لسبب الاصوات الباطلة التي وقع فيها الناخبون لاختيارهم عدد ٢ فئات في الورقة حيث ترتيب المرشحين لا يفرق بين الفئات والعمال فكلهم في عمود واحد من الصعب تمييزها في وقت قصير خاصة ان كثيرا من المواطنين في امية كبيرة .

النقطة المهمة جدا : ضرورة استخراج بطاقة شخصية او عائلية بها صفحة خاصة بالتصويت للانتخابات ويوقع عليها رئيس اللجنة وبذلك لن يصوت المواطن غير صوت واحد فقط وكذلك ضرورة التوقيع او الختم او البصم امام اسمه في لجنة الانتخابات ولا توضع علامة صح فقط من جانب اعضاء اللجنة وهذا المطلب سوف يعيد الثقة كاملة للمواطنين .

وفي نهاية كلمتي اتوجه بخالص شكري وتقديري للسيد الرئيس حسني مبارك على نزاهة الانتخابات التي لم تحدث في تاريخ مصرنا من قبل واتوجه الى الوزير اللواء / محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية الذي اكد بتعليماته تنفيذ توجيهات السيد الرئيس حسني مبارك في ضرورة الحيدة والنزاهة الكاملة للانتخابات .

اللهم ول امورنا خيارنا ولا تول امورنا شرارنا والله معك دائما يامصرنا .

عبد الله الغوابي
عضو مجلس الرئاسة

●●●

٥٠١

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١ ديسمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من قريب

لا تهرولـــوا ..

نحن نطالب ونلح فى الطلب بان يرفع الحزب الوطنى يده عن المستقلين من ناحية ، وان يحافظ النواب المستقلون الذين انتخبهم الشعب بهذه الصفة على هويتهم من ناحية اخرى . فلا يهرولوا إلى صفوف الحزب الوطنى رغباً او رهباً ، مهما تكن اسباب الإغراء السياسى او غير السياسى

ونحن نقول ذلك من موقع الرغبة فى الحفاظ على الصورة الديمقراطية التى اسفرت عنها الانتخابات الاخيرة ، والتى ربما اعطت الأمل فى تطور ديمقراطى حقيقى . وإلا وجدنا انفسنا بازاء مجلس للشعب بغير معارضة حقيقية اللهم إلا ما تبقى من اعضاء حزب التجمع وبعض المستقلين الذين تابى كرامتهم السياسية او تاريخهم النضالى كاعضاء سابقين فى احزاب المعارضة ان ينضموا إلى حزب الاغلبية . ولن يزيد عدد هؤلاء بحال على ٢٩ عضواً فى مواجهة اغلبية مخيفة تتجاوز اربعمائة عضو

إن خطورة هروب المستقلين إلى حزب الحكومة ، هى ان يتحول مجلس الشعب بكل ثقله واغلبيته الساحقة ، إلى مجلس للموافقة بالإجماع او ما يشبه الاجماع على كل ما تطرحه الحكومة من مشكلات او مشروعات للقوانين وان تختفى المعارضة البناءة والمناقشات الحرة . فلا نرى غير التصفيق المستمر والتاييد المطلق .. يعنى ان يتحول المجلس إلى خاتم مطاطى . وهو ما سوف يكون - بالمقارنة مع المجلس السابق الذى اخذناه على علاته - خطوة إلى الوراء فى مسار الديمقراطية .

غير اننا نطالب فى نفس الوقت بان تعترف احزاب المعارضة بمن نجح من مرشحيها كمستقلين وعلى الاخص من احزاب الوفد والعمل . وان يسعى حزب التجمع وهو حزب المعارضة الوحيد الذى خاض معركة الانتخابات بمرشحين كحزب للمعارضة . وحقق نجاحاً ملموساً . إلى تشكيل معارضة قوية تجتذب إلى صفوفها اكبر عدد من المستقلين الذين سيحتفظون بعمودهم الفقرى .

إن هناك شخصيات مستقلة قوية سوف يكون وجودها فى صفوف المعارضة اسهاماً قوياً يضيف إلى العملية الديمقراطية وإلى الدور الهام الذى يمكن ان تلعبه المعارضة فى إثراء الحياة السياسية والمناقشات الحيوية داخل مجلس الشعب .. وذلك على الرغم من ان البعض قد ياخذ على المستقلين انهم لا يمثلون تصوراً او برنامجاً سياسياً متكاملاً مثل النواب الحزبيين .

ولكن الحقيقة المؤكدة ان النائب المستقل الذى حقق فوزه بعد معركة حامية خاضها وإنصهر فى بوتقتها ، سوف يكون اكثر إثراء للحياة النيابية من نواب حزبيين كالذين دخلوا مجلس الشعب السابق طبقاً لقوائم احزابهم ، دون احتكاك او اختيار شعبى مباشر .

نحن نريد مجلساً تتوازن فيه القوى بدرجة تسمح بوجود معارضة قوية ، حتى يؤدى المجلس دوره فى مرحلة هامة من مراحل التطور الديمقراطى فى العالم ، تلعب فيه مصر دوراً رائداً فى التنوير السياسى للعالم العربى ! !

سلامة أحمد سلامة

المصدر : الوفد

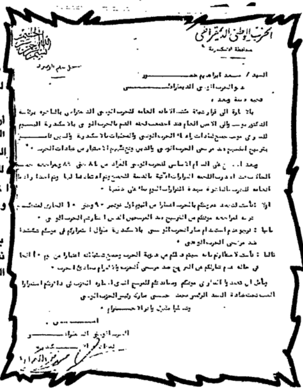
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ ديسمبر ١٩٩٠

رسالة إلى أمين عام الحزب الوطني :

خالص تحياتي يادكتور والي «أنا لست عضوا في الحزب الوطني»

مرشح سكندري مستقل سقط .. والسبب اتهامه بعضوية الحزب الوطني ..!

إعداد : محمود الشربيني



الحزب الوطني الديمقراطي
محافظة الإسكندرية

بسم الله الرحمن الرحيم

مسجل بعلم الوصول

السيد / محمد إبراهيم منصور
عضو الحزب الوطني الديمقراطي

تحية طيبة وبعد ،

بالإشارة الى قرار هيئة مكتب الأمانة العامة للحزب الوطني الديمقراطي بالقاهرة برئاسة الدكتور يوسف والي الأمين العام فقد اجتمعت لجنة القيم بالحزب الوطني بالإسكندرية لبحث موقف جميع قيادات وأعضاء الحزب الوطني [illegible] بالإسكندرية والذين قاموا بترشيح أنفسهم ضد مرشحي الحزب الوطني والذين تم [illegible] من قيادات الحزب .

وبعد الاطلاع على النظام الأساسي للحزب الوطني الصادر في ٨٤ حتى ٨٩ [illegible] الحالات [illegible] القرارات الآتية بالنسبة للجميع وتم اعتمادها [illegible] العامة للحزب بالقاهرة [illegible] القرارات [illegible] عليها .

أولا : تأكيد تجميد عضويتكم بالحزب اعتبارا من اليوم أول نوفمبر ٩٠ وحتى ١٠ الجاري [illegible] لمراجعة موقفكم من الترشيح ضد المرشحين الذين اختارهم الحزب الوطني .

ثانيا : نرجو عدم استخدام شعار الحزب الوطني بالإسكندرية [illegible] في موقفكم [illegible] ضد مرشحي الحزب الوطني .

ثالثا : نأسف لإخطاركم بأنه سيتم فصلكم من عضوية الحزب وجميع تشكيلاته اعتبارا من يوم ١٠ [illegible] في حالة عدم تنازلكم عن الترشيح ضد مرشحي الحزب [illegible] الحزب .

ونأمل أن تحددوا [illegible] موقفكم ومساندتكم للمرشح الذي اختاره الحزب [illegible] استمرارا [illegible] تحت قيادة السيد الرئيس محمد حسني مبارك رئيس الحزب الوطني .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام .

أمين [illegible]
الحزب الوطني الديمقراطي
[illegible]

صورة للخطاب الذي أرسله الحزب الوطني للمرشح المستقل ويبلغه فيه بتجميد نشاطه في الحزب !!

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ ديسمبر ١٩٩٠

الاسكندرية في ١٩٩٠/١٢/٥

بسم الله الرحمن الرحيم

- عزيزى الدكتور يوسف والى الأمين العام للحزب الوطنى «المحترم»
- الأخوة الأفاضل اعضاء هيئة مكتب الامانة العامة للحزب الوطنى «الموقرين»
- الاخ محمد فتح الله كيره أمين الحزب الوطنى بالاسكندرية

تحية طيبة وبعد

أعتذر باديء ذى بدء عن عدم تواجد طوابع بوستة كافية فى حافظة اوراقى .. لارسل لكل حضرات السادة المشار اليهم اعلاه خطابا كل على حدة لابثه همومى وشكواى، وقد اعتذر لكم عن هذا الخطأ عمليا عندما ارسل لكم ببرقيات التهنئة بعيد «راس» السنة الجديدة . وذلك حين ميسرة .. والى ان يحين الحين ارجوكم قبول اعتذارى عن جمعكم فى سلة واحدة وفى رسالة واحدة .

السادة الافاضل

تلقيت بكل الحب والتقدير رسالتكم الكريمة التى ارسلتموها الىّ بتاريخ ١٩٩٠/١١/١ بالبريد المسجل وبعلم الوصول باسمى وعلى عنوانى وبصفتى عضوا فى حزبكم الموقر ذى الجماهيرية الغامرة والتى عبرتم فيها عن مدى غضبكم الشديد من شخصى الضعيف لارتكابى افعالا اثمة ينطبق عليها احكام قانون العيب .. والتى بسببها حولتمونى للجنة القيم بالحزب الوطنى «فرع اسكندرية» وساعدكم فيها ان أكون من بين اعضاء الحزب الوطنى الذين خرجوا على قاعدة الالتزام الحزبى .. سيدة مبادىء الحزب الوطنى العامر وقاموا بتحدى قرار الامانة العامة للحزب ورشحوا انفسهم لعضوية مجلس الشعب .. رغم ان الحزب لم يرشحهم ورشح غيرهم .. بعد ان نال هؤلاء شرف الاختيار بعد مفاضلة دامت ساعات طوالا من جانب قيادات الحزب .

وهى ذات الرسالة التى تشرفت عيناى بمصافحة سطورها والتى يشهد «تتر» الحزب الذى يتصدرها فى اعلاها بانها صادرة من الحزب الوطنى فرع اسكندرية وهى فى الواقع مذيلة ايضا بامضاء كريم لامين الحزب الموقر فى الاسكندرية «الريس كيرة» «القصد محمد فتح الله كيره» على اساس انه ينوب عن الثلاثى امين الحزب وامين التنظيم .. وامين الحزب فى الثغر «الموقع ادناه» وقد ورد فى الرسالة من بين ما ورد انكم وبادبكم الجم المعهود تاسفون «هكذا بمنتهى الادب والذوق الذى نعهده فيكم اطال الله بقاءكم فى منصبكم الكبير» «لتجميدكم عضويتنا بالحزب اعتبارا من اول نوفمبر «الماضى» ١٩٩٠ وقد تفضلتم بكرم طائى عرف عنكم والتصق بكم كشيمة كريمة انكم «منحتمونا فرصة حتى «العاشر منه» لمراجعة موقفنا من الترشيح ضد المرشحين الذين اختارهم الحزب الوطنى ليكونوا نوابه المحترمين فى المجلس الجديد اطال الله عمره ولم يقصفه فى بدايته كسلفه المأسوف على شبابهما .

وكنتم كرماء واكثر من نبلاء عندما اكدتم لنا فى رسالتكم الكريمة ضرورة الامتثال لاداراتكم بشأن «عدم استخدامنا لمقار الحزب الوطنى بالاسكندرية مادمنا مستمرين على هذا الموقف اللا حزبى ضد بنى جلدتنا وسحنتنا واشقائنا اعضاء الحزب الوطنى وكنتم اكثر ودا حين قلتم بنبرة يملؤها الدفء انكم «تاسفون لاخطارنا بانه سيتم فصلنا من عضوية الحزب وجميع تشكيلاته اعتبارا من ١٠ نوفمبر الماضى فى حالة اصرارنا على ارتكاب هذه الافعال المنافية لابسط قواعد الاحترام والسمعة الحسنة التى يتميز بها الحزب الوطنى وهى افعال كنتم حريصين على ادانتها عندما شكلتم لجنة القيم الموقرة فى الحزب الكبير الطافح بكل ما هو نبيل وجميل وختمت رسالتكم «باملكم الكبير فى ان نعيد النظر فى موقفنا حرصا على وحدة الحزب تحت قيادة السيد الرئيس . ويا لكم من «حفنة نبلاء وقوم طيبين» .

اشكركم .. اشكركم

السادة الافاضل :

- هذا نص ما ورد فى رسالتكم التى وضعت فى مظروف فاخر يحمل شعار الحزب الوطنى والتى وجهتموها الى انا العبد الفقير الى الله سعد ابراهيم منصور «صاحب هذه الرسالة» باعتبارى عضوا مشتغلا فى حزبكم الموقر .. والتى لم يكن لى شرف استلامها لحظة وصولها وانما كان ذلك من نصيب اسرتى التى وقعت باستلامها نيابة عنى ذلك اننى كنت فى السعودية انذاك لاداء مناسك العمرة واستخارة الله فى امر دخولى انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٩٠ وحين عدت تسلمت خطابكم الكريم فى ١٩٩٠/١١/٢٢ واود ان اقول ايها السادة الافاضل اننى سعيد كل السعادة لانكم نلتم شعبية كاسحة .. واصبح لكم كل هذا الكم الهائل من الاعضاء والمرشحين الحاضرين منهم والغائبين الموتى منهم والمهاجرين .. حيث اكتظت مقار الحزب بوثائقه الحافلة .. وامتلأت جداول العضوية لديكم بالوف مؤلفة من المواطنين الذين ينتمون للحزب الوطنى .. ومن كثرة عدد اعضاء الحزب فكرتم اننى منحت نفسى شرف عضوية الحزب الوطنى ولكن وللاسف الشديد وايمانات المسلمين ثلاثة بالله العظيم انا يا اصدقائى لست عضوا فى حزبكم والله كان يسعدنى طبعا ان اكون احد رعاياكم فى هذا الحزب . لكى استحق شرف المعاملة الحضارية التى بلغتموها فى التعامل مع اعضاء بشكل مثير للدهشة .. ولا سابقة له فى العالم .. لانكم تاخذون نوابكم على «كفوف الراحة» وتتحدثون الى اعضائكم حديثا فيه الرجاء والأسف .. وفيه الأمل ولن اقول لكم ايها السادة اكثر من اننى لم اكن فى يوم من الايام عضوا بحزبكم الكبير ذى الجماهيرية التى لا تنكرها الا القلة المنحرفة ولم اتشرف يوما بان اكون عضوا فى اى تشكيلات حزبكم الطافح الشعبية ولم يدر بخلدى يوما ان اشنف اذنى بالذهاب الى ندواتكم للاستماع الى كوادركم الحزبية وهو تقصير لو تعلمون عظيم . وكما لم اضبط يوما متلبسا بتحرير شيك بدون رصيد شيمة غالبية اعضاء حزبكم فاننى لم اضبط يوما متلبسا بدفع اشتراكات عضوية حزبكم .. وهو ما يسفر عن بخل الشديد او لعله ضيق ذات اليد .

ويا ايها الاصدقاء كان فضلكم علىّ كبيرا .. حين نشر هذا الخطاب الذى ارسلتموه لى على ناخبى دائرتى .. حيث دفع الكثيرين من ابناء دائرتى لاتهامى بالتحايل عليهم .. واخفاء صفتى الحزبية .. وترشيح نفسى مستقلا مع اننى عضو بحزب عريق .. واستاء الناس ان انكر حزبى الضخم بهذا الشكل وان كان البعض اعتبر اننى اخر مفاجاة لناخبى دائرتى عندما اعلن بعد دخولى المجلس مستقلا اننى مؤيد من الحزب الوطنى ومؤيد ايضا من ابناء دائرتى ولكن هذه الحيلة لم تنطل على الناس فنفروا منى لاننى تجاهلت حزبى ذا الجماهيرية الطاغية .. فلم ينتخبونى ! لقد دفعت الثمن غاليا بسبب اشاعة يا اصدقائى اننى عضو فى حزبكم .. وفشلت فى اقناع الناخبين باننى مواطن وليس «وطنى» معكم .

ولذلك فانا اعلن للناس والله على ما اقول شهيد اننى لست عضوا بحزبكم واعتذر بشدة عن اى حساسية يسببها كلامى هذا وارجو الا تغضبوا منى او تزعلوا لاننى طلبت من المحامى العام لنيابات اسكندرية وقف الانتخابات فى دائرتى لحين ازالة اثار الخطاب التاريخى الذى ارسلتموه لى الذى افقدنى شعبيتى

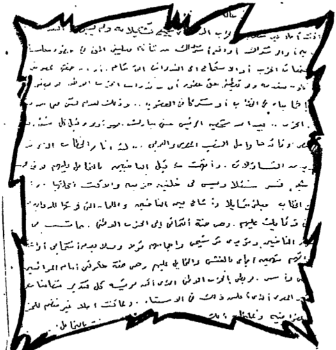
فى دائرتى .. ولن اقول كما يقول الناس انكم استخدمتم اسلوبا رخيصا فى الاساءة الى شخصى بان نسبتم الى اننى فى زمرتكم وانما اقول اننى طلبت الى المحامى العام ايضا ان ياخذ التعهدات اللازمة عليكم بعدم التعرض لى او الاعتداء على شخصى واسرتى كما يؤسفنى ان اقول اننى ساطالب بالتعويض المادى والادبى اللازم من جراء الاضرار الادبية التى لحقت بشخصى الضعيف من جراء ما نسبتموه لى باننى عضو فى حزبكم العامر .

وتفضلوا بقبول خالص رجائى

مقدمه لسيادتكم

سعد ابراهيم منصور

مرشح مستقل وموظف بالشركة البحرية للملاحة العالمية



صورة لجزء من الخطاب الذى وجهه المرشح المستقل للدكتور يوسف والى

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ ديسمبر ١٩٩٠

مرشحو الحزب الوطنى يتهمون الحزب بتزوير الانتخابات !

٢٥ طعناً جديداً أمام محكمة القضاء الادارى فى نزاهة انتخابات مجلس الشعب

كتب ـ حمدى حمادة :

تنظر غداً محكمة القضاء الادارى ٢٥ طعناً جديداً على انتخابات مجلس الشعب . اكدت الطعون تزوير الانتخابات وبطلان تشكيل اللجان العامة والفرعية . لمخالفتها قانون الانتخابات المعدل رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩٠. طالبت الطعون بوقف تنفيذ والغاء قرار وزير الداخلية باعلان نتائج الانتخابات ، بسبب التزوير واهدار اصوات الناخبين لصالح مرشحى الحزب الوطنى . اكدت الطعون التى تقدم بها مرشحو الحزب الوطنى، بطلان اعمال لجان الفرز ، لمخالفتها نص المادتين ٣٤ و٣٦ من قانون الانتخابات . تناولت الطعون عدم توقيع رؤساء اللجان الفرعية على محاضر لجان الفرز . اكد الطاعنون عدم وجود اصول لمحاضر بعض اللجان الفرعية . وتناولت الطعون تكليف المحكمة الادارية للحكومة بضرورة تقديم محاضر وكشوف الناخبين للجان ، ولم تستطع الحكومة تقديمها ، واكدت الطعون مخالفة قرار وزير الداخلية ، بشان تشكيل اللجان العامة والفرعية لنص المادة ٢٤ من قانون الانتخابات . ويقضى القرار بتشكيل اللجان من رئيس واثنين من الاعضاء على الاقل . وجاء قرار وزير الداخلية رقم ٦٨٩٦ متضمناً تشكيل اللجان من رئيس وامين اللجنة . كما تناولت الطعون اعلان النتيجة فى الساعة الثانية عشرة والنصف مساء " الخميس " الماضى رغم عدم انتهاء

(البقية ص ٢)

مرشحو الحزب

(بقية المنشور ص ١)

عمليات الفرز. واكد عبدالفتاح الدالى مرشح الحزب الوطنى عن دائرة البدرشين، انه فوجىء باعلان سقوطه فى التليفزيون قبل اتمام عملية الفرز. قام امس ناصر عبدالمنعم وصليب ابو السعد عوض المعاونان القضائيان بمجلس الدولة، باعلان اللواء عبدالحليم موسى وزير الداخلية بصور محاضر التزوير. تعقد جلسة الطعون برئاسة المستشار عبدالمجيد اسماعيل وسكرتارية سامى عبدالله ورافت منصور، وكان المستشار عبدالمجيد اسماعيل قد اصدر احكاما يوم الأربعاء الماضى برفض ٣٦ طعناً فى تزوير الانتخابات لعدم الاختصاص. تقدم بالطعون من مرشحى الحزب الوطنى، عطية الفيومى الشهير بحوت القليوبية، واسماعيل سليم، واسماعيل ابراهيم، وبخيت عبدالجابر، وشطا محمد شطا، وممدوح عبدالغفار، وعلى الدالى، وخالد الجابرى ومحمد عمر رحيم، وسعيد جمعة واحمد هلال وسيد المنايلى واسماعيل هلال. ومن المستقلين مرسى الشيخ، ومرتضى منصور ومحيى الدين حلمى، وصلاح ابراهيم ورجب حميدة، ومحمد ترنى، ومحمود عبدالحميد.

د. يوسف والى :

٥٦ مستقلا إنضموا للحزب حتى الآن

كتب عمرو الخياط :

اعلن الدكتور يوسف والى امين عام الحزب الوطنى ان ٥٦ نائبا مستقلا انضموا بعد نجاحهم فى الانتخابات للحزب الوطنى منهم نواب محافظة الشرقية وعلى راسهم الدكتور طلبة عويضة..

وصرح الدكتور والى بعد استخراج بطاقة عضويته بمجلس الشعب امس ان فشل بعض امناء الحزب فى المحافظات يؤكد حيدة العملية الانتخابية وقال ان الحزب سيعيد النظر تجاه قيادات الحزب بالسويس التى لم يفز الحزب فيها باى مقعد وقال ان الحزب سيقوم بعمل تقييم شامل لما تم خلال الانتخابات وسيرفع هذا التقييم للرئيس مبارك متضمنا اسباب احجام الناخبين فى المدن عن الادلاء باصواتهم ومدى الالتزام الحزبى للمرشحين فى الدوائر المختلفة...

واكد ان الحزب يرحب بالمعارضة القوية داخل المجلس من اجل مزيد من العطاء والانتاج



يوسف والى

● رأى المعارضة ●

جداول الناخبين !! وخيبة المواطنين !!

بقلم :



مصطفى كامل مراد

انتهت انتخابات مجلس الشعب لسنة ١٩٩٠ بانتهاء مرحلة الاعادة واعلان النتائج النهائية للمرشحين بعد تنافس استمر مايزيد على شهر انفق فيه مايربو على عشرة ملايين من الجنيهات وتخللته مصادمات ومشاجرات فى بعض الدوائر انتهت بعدد قليل من القتلى وعدد اكبر من الجرحى !!.

وعموما فان ابرز ملامح هذه الانتخابات بكل امانة وصدق وتسجيل لتاريخ هذه المعركة الانتخابية .

اولا : - انخفاض نسبة الحضور من المواطنين والتى بلغت حوالى ٤٥ ٪ من الناخبين البالغ عددهم حوالى ١٦ مليونا ، فالحقيقة التى شاهدتها هى ان عدد الحاضرين لايتجاوز باى حال من الاحوال ٢٥ الى ٣٠ ٪ اى ان مايقرب من ١٥ ٪ من الناخبين اى حوالى ٢ مليون صوت ونصف المليون قد اضيفت عن طريق تعليم التذاكر التى لم يحضر أصحابها سواء عن طريق مندوبى المرشحين فى اللجان او عن اى طريق إدارى آخر ولو ان القضاة اشرفوا على الاقتراع كما ينص الدستور اى يراسوا اللجان الفرعية لما حدثت هذه الاضافات التى لاشك انها كانت ذا اثر كبير فى تغيير النتائج الفعلية للانتخابات .

ثانيا : - ان الانفاق المادى على الانتخابات قد بلغ حدودا تفوق كل تصور وتؤثر على أصوات الناخبين فى بعض الدوائر ولذلك يجب ان ينص على حد اقصى لايتجاوزه المرشح فى إنفاقه على الدعاية وليكن ٥ آلاف جنيه للدائرة الواحدة وهو الرقم الذى يكفى لتحقيق دعاية معقولة للمرشح لان ترك الحبل على غاربه كما حدث فى هذه الانتخابات يعتبر تاثيرا ماليا غير مشروع للناخبين وبالتالى فى نتائج الانتخابات .

ثالثا : ـ ان الحزب الوطني قد حصل على مايقرب من ٩٠ ٪ من المقاعد إذا أضفنا إلى نسبته الاصلية (٨٠ ٪) اعداد المستقلين من الحزب الوطني الذين لم يرشحهم الحزب ومع ذلك فازوا في الانتخابات ولايقل عددهم عن ٦٠ نائبا وهذا يعني تقهقر المعارضة في مجلس الشعب من ٢٠ ٪ الى ١٠ ٪ وهو مؤشر سيىء ويدل على اننا مازلنا بعيدين عن الوضع الديمقراطي السليم والذى تمثل فيه القوى السياسية تمثيلا حقيقيا يؤدى الى التوازن بين الاحزاب السياسية وبالتالي يؤدى الى استقرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد إذ لم يحدث في تاريخ اى بلد ديمقراطي بحق وحقيق أن حصل حزب واحد على ٩٠ ٪ من المقاعد إلا في مصر الحرة .

رابعا: ـ انه ثبت عمليا أن جداول الناخبين لاتمثل واقع الناخبين وان التصحيح يقتضي ان يعاد القيد في جداول الناخبين بالكامل من واقع السجلات المدنية في الاقسام والمراكز والتي تعتبر اقرب مايكون الى واقع الامر بالنسبة للمواطنين المقيمين في جمهورية مصر العربية وانه بغير إعادة النسخ من السجلات المدنية لايمكن ان يقال ان المواطنين قد ادلوا فعلا باصواتهم إذ المشاهد والمعروف ان اسماء عدد كبير من الموتى مازال مقيدا وان عددا كبيرا من اسماء من اتموا الثامنة عشرة من عمرهم غير مقيدين في الجداول بالاضافة الى ان كثيرا من المواطنين تسقط اسماؤهم أثناء عملية النسخ البدائية التي تتم في اقسام الشرطة ولذا يجب ان يتم التصوير الالكتروني من واقع السجلات المدنية حتى يمكن تجنب الخطأ البشرى .

خامسا : ـ انه لم يطلب من الناخبين التوقيع امام اسمائهم في جداول الناخبين ولم يطلب من أى ناخب أن يبرز بطاقته العائلية او الشخصية أو مستند رسمي يثبت شخصيته ويترتب على ذلك ان بعض ذوى الضمائر الخربة قد انتخبوا اكثر من مرة وهو امر يؤسف له حقا !!.

وفي ختام المقال نود أن نحذر الحكومة وان نسترعي نظر الرئيس محمد حسني مبارك إلى الخطورة الكبيرة التي قد تترتب على عدم سد الثغرات الانتخابية التي أشرنا اليها سواء في قانون إنتخابات مجلس الشعب او في قانون مباشرة الحقوق السياسية لان ترك الأمر بهذاالشكل سيترتب عليه العودة الى نظام الحزب الواحد ومافيه من اخطاء اهمها أن يسبقنا الزمن في التعديل والتغيير كما حدث في كل الدول التي تمسكت بنظام الحزب الواحد او بنظام الحزب الكبير الذى سيتاثر بـ ٩٠ ٪ من مقاعد المجلس مما يجعل إصدار القوانين العوبة في يده كما شاهدنا في المجلس السابق وهذا في حد ذاته يؤثر على الاستثمارات وعلى النمو الاقتصادى للبلاد ويوجد حالة من التوتر والقلق تعيق المسيرة الديمقراطية بمصر وقد تؤدى الى احداث خطيرة يمكن تجنبها بيسر وسهولة إذا اردنا ان نصحح المسار بهدف تحقيق الديمقراطية السليمة التي وردت في المبادىء الستة لثورة يوليو وقد أعذر من انذر !!.

مصطفى كامل مراد

المحروسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ١ ديسمبر ١٩٩٠

قتلى أمام صناديق الانتخابات

اثارت «الدماء» التى سالت امام عدد من اللجان فى الانتخابات الاخيرة لمجلس الشعب تساؤلات هامة ومزعجة معاً !

اين يذهب بنا «العنف» فى الايام الراهنة فإذا كان العنف طبيعيا فى جو انتخابى ـ بات محموما فى بعض الدوائر ـ فليس طبيعيا على الإطلاق ان تتحول المشاحنات إلى معارك دم . والمتشاجرون إلى جرحى وقتلى .

اشياء كثيرة وعوامل متعددة كانت وراء ما حدث مثلاً فى دائرتى «الاسماعيلية» و«فارسكور» اللتين اختارتهما روزاليوسف لتطلق بقعة ضوء مكثفة على نموذج عملى لاحداث شغب وعنف ما كانت لتحدث إلا إذا توافرت لها كل هذه السبل والظروف التى يقدمها لنا مندوبونا الذين ذهبوا إلى مواقع الأحداث .. وجاءوا بالتقرير الآتى :

كتب محمد جمال ـ حمدى رزق

مزقت الانتخابات استار الهدوء فى محافظة دمياط وبسبب شائعة من ست كلمات سقط اربعة من الضحايا بينهم طفل واصيب ما يزيد على مائة آخرين .. وكادت تشتعل مدن فارسكور ودمياط وكفر سعد إضافة إلى قريتى الروضة وميت ابو غالب .

الشائعة القاتلة سرت وقت ان كانت فرقة امن فارسكور على بعد مئات الأمتار من قرية الروضة .. وتردد بين الاهالى المتحمسين لمرشحهم ضياء الدين داود ان «الحكومة جت تاخذ صناديق الاستاذ ضياء» .

هاجت البلدة (٤٠ الف نسمة) .. واختلط الحابل بالنابل بين الشرطة والاهالى ولم يعد يسمع من داخل تلك القرية الهادئة سوى فرقعات الرصاص وامسكت النيران فى ثلاثة من لوريات الشرطة المحملة بالجنود الذين هرعوا إلى نقطة الشرطة الموجودة بالمصادفة على الطريق حتى تم إنقاذهم على يد قوات التعزيز التى جاءت فى الوقت المناسب !

الاهالى داخل قرية الروضة مصرون على ان الحكومة جاءت لتزوير الانتخابات لصالح المرشح محمد قويطة من الحزب الوطنى والامن يؤكد انهم لم يكن فى نيتهم نزول تلك القرية وان الاهالى هجموا على قوات الشرطة التى اضطرت للرد فقط !

غابت الحقيقة بين الطرفين وإن كانت مستشفيات الزرقا ودمياط وفارسكور تعج بالمصابين بعضهم فى حالة خطرة .. ولنبدا الحكاية من البداية .

● فى الروضة !

قال اللواء محمد ناصف مدير امن دمياط : إنه تلقى بلاغا فى حوالى الواحدة من بعد ظهر الخميس ٣ ديسمبر يؤكد على وجود شغب فى لجنة (٥٠) بالرحامنة وان الاهالى حاولوا اقتحامها .. وجهت القوة الامنية إلى هناك وعلى راسها اللواء محمود المقاول مفتش المباحث بالوزارة والعميد سامى الركايبى مدير مباحث دمياط .

□ « شائعة » تُسقط قتلى وسوء تفاهم يحاصر القرى!

مدير الأمن :
□ العنف في الانتخابات الفردية .. طبيعي!
□ معارك العائلات وراء اطلاق الرصاص!

في الثانية ظهرا تلقيت إخطارا بان هناك تعاملا بين القوة المتجهة إلى «الرحامنة» وبين اهالى قرية «الروضة» وان ذخيرة القوة على وشك النفاد وانهم احتموا في النقطة وان سيارات القوة (ثلاث سيارات لورى) احترقت بالكامل وان هناك اصوات اعيرة نارية هنا وهناك .

توجهت بقوة إلى القرية لفض الحصار وسبقتني قوة بقيادة اللواء محمد عمر فوجدت مداخل القرية مسدودة وان الطريق مقطوع بمقطورة بالعرض وكاوتشات مشتعلة وعروق خشب متوهجة .

ترجلنا وتمكنا من السيطرة على الموقف بإطلاق الغازات المسيلة للدموع وقنابل الفيدرال الغازية واستغرق ذلك ساعة إلا ربعا .. وعدنا إلى المديرية .. وهذا ما رايته بعيني .

اللواء محمد عمر نائب مدير الامن قال : إنه اثناء توجهه إلى الرحامنة كان عليه ان يمر على قرية «الروضة» فهي على الطريق الموصل بين مدينة فارسكور والرحامنة .. فجاة وجد ان الاهالى يسدون الطريق .. حاولنا التفاهم معهم ولكن دون جدوى .

بدون سابق إنذار قذف الاهالى الحجارة كالمطر على القوة ثم كرات اللهب على النقطة التى احتمينا بها من الطوب واضطررنا إلى استخدام طلقات الخرطوش «الرش» للدفاع وإبعاد المهاجمين عن حرق النقطة

البقية ص ٥٦

ضحايا الانتخابات!

المحافظة	قتلى	مصابون
دمياط	٤	١٣٠
الجيزة	١	—
بنى سويف	—	٤
المنيا	—	٥
الاسماعيلية	—	٢
الدقهلية	—	٨
قنـــا	٨	١٣
المنصورة	—	٦

● ضحايا العنف في الانتخابات حتى صباح الجمعة الماضي

المصدر : الشعب

التاريخ : ١١ ديسمبر ١٩٩٠

البلد أولاد

معجزة الانتخابات المصرية !!

نشرت احدى صحف الحكومة صورة لوزير الداخلية وهو يصلي شكرا لله على نزاهة الانتخابات، وفي رأيي انه قد حدثت معجزة في هذا الاقتراع بالذات لم يحدث من قبل ببلادنا على الرغم من كثرة الانتخابات والاستفتاءات .

ومادامت حكومتنا تؤكد أن الانتخابات سليمة ونزيهة ، فمن حقنا أن نفاخر العالم كله بما حدث عندنا . فالمعجزة الانتخابية التي وقعت لم تحدث من قبل في كل بلاد العالم المتحضر أو حتى المتخلف ابتداء من دولة العم سام الأمريكي وحتى بلاد « الواق الواق » !! فقد نشرت جريدة الاهرام الموقرة وهي الصحيفة شبه الرسمية للدولة يوم الجمعة ٣٠ نوفمبر الماضي تصريحا على لسان اللواء محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية في صدر صفحتها الأولى اكد فيه ان ٧٥ ٪ من الناخبين ادلوا باصواتهم قبل الساعة الثانية ظهرا .

والمعروف دائما في كل انتخابات جرت أن اقبال الناس يتزايد عادة بعد الظهر عقب خروج الموظفين من اعمالهم . لكن ماحدث كان معجزة !! خاصة وانه لم يكن يوم عطلة ، ومع ذلك اقبل الملايين منذ الصباح الباكر على صناديق الانتخابات لدرجة ان ٧٥ ٪ من الناخبين ادلوا باصواتهم قبل الثانية ظهرا

وبعض المعارضين يظنون بالحكومة ظن السوء ولايصدقون شيخ العرب ويقولون أن كلامه غير مقبول بالعقل او المنطق ، وانه دليل أكيد على ماجرى من تزوير ، لكن القاصي والداني في بلادنا يعلم مدى شعبية الحزب الوطني وأن « الناس بتموت فيه » لدرجة أنها لم تطق الانتظار حتى الخروج من اعمالها بل هرعت منذ الصباح الباكر الى صناديق الانتخابات وهي تهتف : « بالروح والدم نفديك ياوطني » !!

وقد لاحظ البعض أن كلام الوزير يتعارض مع ما قالته صحف الحكومة ذاتها من أن الاقبال كان ضعيفا في الصباح وتزايد بعض الظهر لكن هذا كلام جرائد والوزير لاسمح الله - لايكذب ابدا وهو دائما صادق ، والأهرام لايمكن ان « تفبرك » على لسانه أقوالا لم يدل بها

ومما يؤكد شعبية حزب الحكومة ان كل الوزراء الذين تم ترشيحهم اكتسحوا الانتخابات ولم يرسب أحد او حتى يدخل دورا ثانيا !! والمعارضة التي تحسد الحكومة على حب الناس لها ، تتخذ من النجاح الساحق لهؤلاء دليل اكيد اخر على التزوير لكن الوزراء لهم شعبية طاغية والجماهير تعمل على رد الجميل لهم وانجاحهم !! حقا من واجب العالم ان يتفرج علينا فالانتخابات عندنا لم يسبق لها مثيل !! دائما متميزة !!

محمد عبد القدوس

المصدر : المشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١١ ديسمبر ١٩٩٠

انتخابات مجلس الشعب بين اللحلوح والنبوت

ان الممارسة السياسية جزء هام وحيوى من السلوك الاجتماعى العام . حيث تعد احدى المعايير التى يتم على أساسها اختبار قدرة المجتمع على التفاعل البناء فى مسيرة التغيير و البناء .

وماحدث فى مصر يوم الخميس التاسع و العشرين من شهر نوفمبر من هذا العام يدعو الى الاسى و الأسف ذلك أن الماساة بلغت ذروتها و أكدت تخلف الممارسة السياسية فى الشارع المصرى بل تراجعها الى ما يتجاوز حد الماساة ليصل بها الى الكارثة ونستطيع أن نحدد ملامح الكارثة على النحو التالى : -

أولا : توقف جماهير الشعب المصرى عن المشاركة السياسية فى أهم و أخطر هيئة من هيئات الحكم الدستورية الثلاث الهيئة التشريعية . وما يقال غير ذلك فهو خداع للنفس وقلب لحقائق الاشياء .

بقلم الدكتور

سعيد مراد

ثانيا : ان النتائج التى أعلن عنها عقب مسرحية الانتخابات . نتائج مزيفة لا تعبر عن ارادة شعبية حقيقة . ذلك أن غالبية المرشحين الذين أعلن عن فوزهم قد استخدموا وسائل غير مشروعة فى الحصول على الاصوات ومن هذه الوسائل اللحلوح . الجنية . الذى كان العنصر الفعال فى تسديد بطاقات ابداء الرأى . فقد تم شراء الذمم و أصبحت الانتخابات موسما للمتاجرة بالشعب المصرى المطحون وفى سوق الانتخابات ترتفع الأسعار وتنخفض بلا رقابة من وزارة التموين فهذا سعره مائة جنيه وذاك سعره . باكو . وثالث يحصل على ثلاث بواكى حتى رؤساء اللجان الانتخابية من صغار الموظفين فى الدولة قد عرضوا أنفسهم للبيع و المساومة عشرة جنيهات مفيش مانع مائة جنيه ما يضرش وهكذا . ويأتى النبوت لكى ينفذ مخططات الذين باعوا أنفسهم و الذين دفعوا الثمن .. بلطجية أكثر عنفا وضراوة من عمليات النهب و السلب و السطو المسلح وتهريب المخدرات .

ثالثا - ان القول بان الحكومة لم تتدخل فيه كثير من المغالطة فالتدخل قد يكون ايجابيا وقد يكون سلبيا .. و التدخل الايجابى يبدأ بتيسير الاجراءات لمرشحى الحزب الوطنى و أصحاب الحظوة من المرشحين الذين ارتبطوا بالسلطة ورجالها برباط غير شرعى أشبه بالزواج العرفى ثم التزوير الخفى و المعلن أما عن التدخل السلبى فقد أخذ أشكالا متعددة منها اعطاء اصحاب الحظوة توكيلات خاصة و عامة على بياض وفى المقابل رفض توكيلات خاصة للاخرين الا بعد كتابة كل البيانات فى التوكيل و الاكثر من ذلك رفض اعطاء توكيلات عامة على الاطلاق ثم السماح بتوكيل عام واحد للمرشحين من أبناء الشعب أصحاب الانتماء الحقيقى لهذا الشعب المغلوب على أمره العاجز عن أن يتحرك ولو خطوة واحدة نحو التغيير فاذا ما أضفنا الى ذلك عدم تشديد الحراسات على اللجان الانتخابية لحماية المندوبين و أعضاء اللجان . لقد كانت الحراسة على كل لجنة عبارة عن خفير نظامى وواحد من جنود الشرطة وكلاهما عاجز تماما عن حماية نفسه . بل كان هم الواحد فيهم أن يلتهم اكبر كمية من السندوتشات الفاخرة التى تقدم من قبل محترفى النصب و اغتصاب ارادة الجماهير .

رابعا : ان القاعدة النقدية تقول ان العملة الجيدة تطرد العملة الرديئة وعلى العكس من ذلك تاتى محصلة الانتخابات المزعومة العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة خاصة فى مقاعد العمال و الفلاحين هكذا دارت مهزلة ما يسمى بانتخابات مجلس الشعب كما عاشها أحد الذين غرر بهم للدخول فى هذه المعركة مرشحا تمت وهم يقولون انتخابات نظيفة نعم انها انتخابات نظيفة من كل قيمة انسانية رفيعة . نظيفة من كل ممارسة سياسية واعية . نظيفة من كل التزام وطنى قومى أصيل وشريف .

لقد بات من المؤكد أن مؤهلات النجاح ومقومات الفوز فى ما يطلق عليه . انتخابات مجلس الشعب اللحلوح و النبوت .

٥٨٤

السطو على النواب المستقلين يفقدهم الثقة والاعتبار

اذا كان التلاعب فى تقسيم الدوائر الانتخابية خدمة لبعض المرشحين دون اقامة وزن للاعتبارات الجغرافية والتقسيمات الادارية والتناسب فى الكثافة السكانية من شانه أن يعتبر، تزويرا للانتخابات من المنبع ،كما حدث فى دائرة الجمالية محافظة الدقهلية التى حصل فيها وزير الاشغال العامة والموارد المائية المهندس عصام راضى على ثمانين ألف صوت(! !) نتيجة لاستبعاد مركز ميت سلسبيل السابق على الجمالية مباشرة ومركز المنزلة التالى لها مباشرة وضم مركز المطرية الى الجمالية لتصبح دائرة مفصلة تفصيلا خاصا ، وكما حدث فى غيرها من الدوائر التى سبق أن تحدثت عنها المعارضة .

وإذا كان قيد العاملين فى المصالح الحكومية والمصانع جملة وبكامل عددهم فى جداول الناخبين بجهات اعمالهم بقصد دفعهم الى التصويت لصالح مرشح حكومى بالرغم من سبق قيدهم بجداول الناخبين فى مجال اقامتهم ودون الغاء قيدهم بها يعتبر تزويرا مسبقا فى نتيجة الانتخاب عن طريق العبث بجداول الناخبين .

فإن السطو على المرشحين المستقلين الذين فازوا فى الانتخابات لعضوية مجلس الشعب وضمهم الى عضوية الحزب الوطنى الديموقراطى الحاكم يعتبر خداعا مرفوضا لجمهور الناخبين ان كان متفقا عليه من قبل ، أو اهدارا للارادة الشعبية اذا تم نتيجة ضغط أو اغراء للمرشح المستقل الناجح بهذه الصفة .

ضم النواب المستقلين الى الحزب الوطنى اهدار للارادة الشعبية

فقد فاز من مرشحى الحزب الوطنى المعلن عنهم رسميا وفق الكشوف التى اعتمدها الرئيس حسنى مبارك بصفته رئيسا للحزب ونشرت بالصحف ٢٥٥ عضوا يمثلون نحو ٥٨٪ من أعضاء مجلس الشعب ، وفاز حزب التجمع بستة مقاعد بنسبة ١,٥٪ والمستقلون بحوالى ٤٠٪ من المقاعد .

ولما كانت هذه النتيجة لا ترضى الحزب الوطنى ولا تحقق له أغلبية ثلثى أعضاء مجلس الشعب وهى الأغلبية اللازمة لاتخاذ القرارات الهامة وفى مقدمتها قرار الترشيح لشغل منصب رئيس الجمهورية عند التجديد عام ١٩٩٢ ، فقد ضمت وزارة الداخلية الى عدد الناجحين من مرشحى الحزب الوطنى عددا آخر من المستقلين اعتبروهم ، اصلا من الحزب الوطنى ، وهو امر غير مسبوق فى تاريخ الحياة

بقلم : الدكتور

محمد حلمى مراد

النيابية فى مصر او الخارج ـ بحيث ارتفع عدد الفائزين من الحزب الوطنى الى ٣٤٨ بنسبة ٧٩,٦٪ ، وانخفض عدد المستقلين الفائزين الى ٨٣٪ مقعدا بنسبة ١٩٪ حتى الآن .. وان كان يقال أن عدد المستقلين الذين سوف يصمدون للضغوط لن يزيد على عشرين عضوا ! !

ولا أود أن أعلق من جانبى على هذه الظاهرة المؤسفة حتى لا يظن أحد اننى أتحامل على الحزب الحاكم باعتبارى معارضا وانما أورد فيما يلى تعليق الكاتب المستقل المعروف باتزانه الاستاذ سلامة أحمد سلامة نائب رئيس تحرير جريدة الاهرام حيث قال فى عموده أول أمس ما يلى :

« وفى اعتقادى أن الاساليب التى يلجا اليها الحزب الوطنى لحمل النواب المستقلين واغرائهم للانضمام الى صفوفه ، هى أساليب غير ديمقراطية ولا تشجع على تعميق الوعى الديمقراطى ، وليس الحزب الوطنى بحاجة لبذل اية جهود فى هذا الصدد أولا لان الحزب يملك أغلبية ساحقة بالفعل ولا حاجة به الى تكديس النواب والمقاعد التى ستحول النواب المستقلين الى مجرد « كمالة عدد » وثانيا لان الناخب الذى أعطى صوته لمرشح على أساس أنه مستقل ، من حقه أن يحتفظ بنائبه الذى اختاره مستقلا .. فضلا عن أنه نوع من الخيانة السياسية للامانة أن يتحول نائب من حزب انتخب على مبادئه الى حزب آخر ، أو من وضعه كنائب مستقل الى نائب يعمل فى خدمة حزب .. وهى مسئولية كبيرة اذا أراد الحزب الوطنى أن يكون له دور فى ارساء قواعد الديمقراطية » .

على أنه اذا انتقلنا من مسئولية الحزب الحاكم عن هذا التلاعب بارادة الشعب ، فان مسئولية عضو مجلس الشعب الذى أعطاه الناخبون توكيلا عنهم باعتباره مستقلا تعد أخطر ، اذ يكون قد أخل غداة اعلان نتيجة فوزه بعقد الوكالة ونكث بالعهد الذى عقده مع ناخبيه دون أن ينقضى أى وقت على ممارسته المهمة الموكولة اليه ، بالتغيير من وضعه الى وضع آخر لو أنه كشف عنه خلال حملته الانتخابية لمن أعطوه ثقتهم .

فمن الواضح لدى استقراء نتيجة هذه الانتخابات أن الناخبين تعمدوا اسقاط الكثيرين من قيادات الحزب الوطنى الحاكم ورموزه بالرغم من أن « بعض » من أسقطوهم ليسوا من السوء بحيث يستحقون هذا المصير ولكنهم تعمدوا اسقاطهم اعلانا عن سخطهم وعدم رضائهم عن أسلوب هذا الحزب وحكومته .. وقد نجح الكثير من المستقلين ليس حبا فيهم ولكن كراهية فى اعطاء أصواتهم لمرشحى الحزب الوطنى .

فاذا جاء هؤلاء المستقلون وبادروا بالانضمام الى الحزب الحاكم سعيا وراء نفوذ او حصانة او مغانم أخرى ، أو خضعوا للضغوط التى مارسها عليهم المحافظون ورجال الحزب ، فانهم يكونون خائنين للامانة ، ناكثين بالعهد الذى عقدوه مع ناخبيهم ، غير جديرين بتمثيل الامة فى مجلس ينوب عنها فى مراقبة الحكومة ومحاسبتها عن تصرفاتها .

بل يعتبرون قد فقدوا الثقة والاعتبار مما يبرر إسقاط عضوية مجلس الشعب عنهم طبقا للمادة ٩٦ من الدستور ، وإن كانوا آمنين من عدم توقيع هذا الجزاء عليهم لان هذه المادة تشترط لصدور قرار

إسقاط العضوية من المجلس توفر اغلبية ثلثى أعضائه .. ولن توافق بطبيعة الحال هذه الاغلبية التابعة للحزب الوطنى على إصدار هذا القرار على من ينضم إليها فيزيدها تجبرا وسلطانا .

أما ما يقوله أمين تنظيم الحزب الوطنى من ان الانتماء للاحزاب القائمة حق مكفول لكل مواطن ، وأنه لايجوز اصدار قانون يحظر ذلك على النواب المستقلين لأنه يكون قانونا غير دستورى ، فاننا نتفق معه فيما يتعلق بحرية الانتماء والانسحاب من الاحزاب السياسية .. ولكننا نختلف معه فى أن يخدع مرشح جماهير الناخبين بأنه مستقل وينتخبونه على هذا الأساس ثم ينضم فى اليوم التالى لحزب من الاحزاب دون أن يقدم استقالته من مجلس الشعب ويطرح قراره على ناخبيه فى انتخابات جديدة حتى لايكون قد دلس عليهم وضحك على ذقونهم وبالتالى غير جدير بثقتهم وتمثيلهم .. وبذلك يكون قد مارس حريته فى تغيير هويته السياسية دون غش أو خداع .

هل كانت الانتخابات نزيهة لمجرد الحياد السلبى للشرطة ؟

وأود أن أتساءل : هل الغش والانحياز فى تقسيم الدوائر الانتخابية ، والتلاعب فى القيد بجداول الناخبين ، والعبث فى النتيجة العامة المعلنة للانتخابات بالسطو على النواب المستقلين لايعتبر تزويرا .

وهل مجرد الحياد « السلبى » لجهاز الشرطة فى يوم الانتخاب مما مكن من استخدام البلطجة والالتجاء إلى العنف ، وأدى إلى اتباع أسلوب « التقفيل » فى لجان الانتخاب لصالح بعض المرشحين وراح ضحيته الكثير من الابرياء فى العديد من الدوائر الريفية ، يجعلنا نقول ان هذه الانتخابات تتصف بالنزاهة ؟ .. أليس هو نفس الأسلوب الذى اتبع فى انتخابات ١٩٨٤ و ١٩٨٧ وإن كان بدرجة أقل فحشا بسبب مقاطعة المعارضة الجادة ذات الجذور الشعبية ؟

أما ما حدث فى بعض الدوائر من عدم التدخل مثل دائرة كفر شكر المرشح فيها أمين عام حزب التجمع ودائرة كفر صقر المرشح فيها نائبه لطفى واكد فهو ـ حسب شهادة الاستاذ حسين عبد الرازق احد قيادات هذا الحزب فى مقال له ـ كان ضرورة للحزب الحاكم بعد مقاطعة الاحزاب الاخرى وبدليل التدخل الذى ذكر تفاصيله لاسقاط زميلهم عضو مجلس الشعب الاسبق أبو العز الحريرى فى دائرة كرموز بالاسكندرية .. مما لايجوز معه القول بان الانتخابات كانت نزيهة بصفة مطلقة .

● فاذا اضفنا إلى ذلك إستبعاد مئات من صناديق الانتخاب فى عديد من الدوائر بناء على قرارات صادرة من اللجان الانتخابية مما يدل على وجود أدلة على حدوث تلاعب فى بطاقات الرأى المودعة بهذه الصناديق أو حدوث عبث بها .. وإذا كان هذا التصرف يمكن قبوله فى حالات اقتصار المنافسة على مرشحين اثنين ـ كحالات الاعادة ـ باعتبار انه يتم بناء على طلب احدهما نتيجة التزوير الذى تم لصالح الاخر الا انه يعتبر اجراء غير عادل إذا تعدد المرشحون لاحتمال وجود عدد من الاصوات يستفيد منها أحدهم ، وكان يلزم إلغاء الانتخاب وإعادته مرة اخرى .

● والتحفظ على العديد من صناديق الانتخاب بناء على أمر النيابة العامة توطئة لاجراء التحقيق فى الشكاوى المقدمة من بعض المرشحين ، وصدور احكام قضائية بوقف اعلان نتائج الانتخابات فى أربعة دوائر انتخابية وهى المطرية بالقاهرة ومشتول السوق وبلبيس بالشرقية وبنى عبيد بالدقهلية .

● وعدم اتمام فرز صناديق الانتخاب بطريقة سليمة مما أدى الى حدوث مظاهرات من أنصار بعض المرشحين واعتدائهم على أقسام الشرطة ومراكزها التى اتخذت منها الحكومة مقارا للجان الانتخابات .

● وإتمام الفرز بطريقة عشوائية فى أغلب الدوائر ومن أمثلته الفجة ماحدث فى دائرة النزهه بمصر الجديدة ـ بعد تمزيقها فى تقسيم الدائرة ـ مما أدى الى عدم نجاح أحد أعضاء الحزب الوطنى نفسه المشهود لهم بالوعى والاستقامة وهو الدكتور حمدى السيد .. وهو الوضع الذى أدى بالمستشار عادل صدقى إلى التمسك بفرز كل صندوق على حدة واطلاعه على كل بطاقة رأى ، مما أدى إلى تعطيل إتمام اعلان نتيجة الجولة الأولى للانتخابات خمسة أيام ، ولولم يكن شقيق رئيس الحكومة لما تمكن من النجاح فى تحقيق مطلبه ولكان حدث التمسك بما تنص عليه المادة ٢٤ معدلة من قانون ممارسة الحقوق السياسية من وجوب أن « تتم لجنة الفرز عملها فى اليوم التالى على الأكثر » ! !

فهل يمكننا القول مع كل ذلك ان الانتخابات كانت نزيهة ومحايدة ؟ !

المواطنون .. بين خداع المستقلين ومسرحية الحزب الوطني !!

الحزب الحاكم يضم المستقلين لضمان ترشيح رئيس الجمهورية لفترة حكم ثالثة

هل يحق للناخبين رفع دعوى تعويض والطعن في صحة العضوية في حالة تغيير النائب لصفته ؟!!

تحقيق :
علي خميس

نجح الحزب الوطنى فى حبك خيوط مسرحيته الهزلية «الانتخابات» ، وكشف الدكتور يوسف والى امين عام الحزب ، عن نية الحزب الوطنى المبيتة فى التلاعب باصوات وحريات المواطنين ، الذين خدعوا بفن وطريقة التزوير التى لعبتها الحكومة هذه المرة ، حيث بدا فى ظاهر العملية الانتخابية الحيدة وعدم تدخل الشرطة واجهزة الدولة فى المعركة ، غير ان الحقيقة المرة اسفرت عن وجهها القبيح ، وعن المسرحية التي لعبها الحزب الوطني مع من اسماهم المستقلين المنشقين عنه ، هؤلاء المستقلون الذين خدعوا الشعب فيهم بضعفهم امام اغراءات الحزب الوطنى الذى خسر الأغلبية المطلوبة لتحقيق ماربه من خلال مجلس الشعب الجديد ، واعلن بعض المستقلين نيتهم فى الانضمام للحزب الوطنى ، بعد ان لوّح لهم الدكتور والى بمراكز مرموقة بمجلس الشعب .. ويبقى السؤال : هل يحق لهؤلاء المستقلين تغيير صفتهم التى انتخبوا عليها ؟ وهل يحق للمواطنين الطعن فى صحة عضوية هؤلاء ؟

فى البداية لابد ان نشير إلى حقيقة هامة ، وهى ان نسبة مقاعد الحزب الوطنى فى المجلس الجديد لا تتعدى ٥٨ ٪ ، وهى نسبة ضئيلة لا تسعف الحزب الوطني والحكومة فى تمرير القوانين الهامة المشبوهة ، مثل قانون الطوارىء ، وغيره من القوانين التى تحتاج إلى اغلبية كبيرة .. كما ان هذه النسبة المتواضعة لن تفلح وحدها فى انتخاب رئيس الجمهورية لفترة حكم ثالثة فى عام ٩٣ .. حيث يتطلب الأمر موافقة ثلثى اعضاء المجلس على الأقل ، وحتى لو اكتفى الرئيس مبارك بوجوده فى السلطة لفترتين فقط ، فان الحزب الوطنى سيقاتل من اجل ان يكون رئيس الجمهورية الجديد منتميا اليه ، وهذا ايضا يقتضى موافقة ثلثى اعضاء مجلس الشعب .. ومن هنا كان إصرار الحزب الوطنى على ضم المستقلين باية وسيلة ، حتى يضمن الأغلبية المطلوبة ، وبدا العديد من هؤلاء المستقلين يخضعون لاغراءات الحزب الحاكم .. مبررين ذلك بانهم سوف يرجعون لاهالى الدائرة التى انتخبتهم باجراء استفتاء فيها حول تغيير صفتهم المستقلة الى حزبية ، وطبعا نتيجة هذا الاستفتاء المصطنع معروفة مسبقا .. ولذلك يصف رجال السياسة والقانون الدستورى هذه اللعبة بانها نوع من التسول السياسى ، يستوجب التصدى له والطعن عليه ..

فسخ عقد النيابة

يؤكد الدكتور محمود السقا استاذ ورئيس قسم فلسفة القانون بجامعة القاهرة ، ان هذه النية المبيتة ظهرت تماما بعد اعلان نتيجة الاعادة ، وظهرت على لسان امين عام الحزب الوطني ، وهذا له مدلوله الذى يكشف عن نية الحزب الوطنى فى العملية الانتخابية برمتها .. حيث نجح فى التخطيط لهذه المسرحية الهزلية ، وفى نفس الوقت حاول ان يضفى عليها مقولة ان الانتخابات كانت حرة وعادلة ونزيهة (!!) ومن هنا صدق القول بان الحزب الوطنى كان يلاعب نفسه ، بدليل ان المستقلين الذين لبسوا لباسا متخفيا اظهروا ولاءهم للحزب الوطنى بعد نجاحهم ، كما كان الحزب يعلم مسبقا بنية هؤلاء ، ومن هنا ترك الفرصة للجميع ، لانه يعلم مسبقا انه منه واليه .. ومن ثم فهؤلاء الناس يتقنون فن التزوير ، وهذا الحزب والمسئولون عنه يستخفون بعقول الجماهير .

والأساس القانوني لمثل هذه الظاهرة محسوم من قبل رجال الفقه فى فرنسا ، حيث يقول الفقه الدستورى : ان هناك رابطة تعاقدية عن طريق عقد الانابة بين الناخب وبين عضو البرلمان ، فالناخب هنا يعطيه النيابة عنهم بناء على خصائص معينة ، وصفات معينة ، ينتخبه من اجلها ، ومنها الصفة السياسية ، او العقيدة السياسية ، فاذا حدث بعد نجاح هذا النائب ان تنكر للصفة التى انتخب على ضوئها ، يكون للناخب الحق فى ان يفسخ عقد النيابة . وله الحق فى ان يرفع دعوى تعويض امام قضاء مجلس الدولة .

التسول السياسى !!

ويرى الدكتور السقا .. ضرورة اثارة هذه المسالة ، وعلى الفقهاء فى مصر ان يتبنوا هذا الامر ، وطالب برفع دعوى مستعجلة امام القضاء الادارى فى مصر بمنع تغيير الصفات التى دخل العضو على اساسها الانتخابات ، لأن النائب المستقل المفروض فيه ان يبقى مستقلا ، واذا ما ثبت فى الصفة انه تابع للحزب الوطنى ، يعد هذا نوعا جديدا من التزوير ، اسمه التزوير السياسى ، ويجب ان نقف ضده .. ومن ناحية اخرى فهناك مغالطات اخلاقية ارتكبها الحزب الوطنى فى حق الشعب ، لانه شجع وعمل على وجود خصومات وصراعات وعنف بين الناس اثناء المعركة الانتخابية ، حيث ناصرت جموعا من المواطنين المستقلين ضد مرشحى الحكومة ، وقد كان العنف وليد صفات المرشحين ، وقد تصاعد هذا العنف الى ان وصل الى عنف دموى فى بعض الدوائر .

كما ان تودد الحزب الوطنى لهؤلاء المستقلين ومحاولة اغرائهم بالانضمام اليه يعد نوعا من التسول السياسى المرفوض .. ومن هنا لابد من تغيير قوانين الانتخاب ، والنص صراحة على عدم تغيير الصفات الحزبية .

الطعن فى صحة العضوية

وعلى نفس الدرب ، يؤكد الدكتور بكر القبانى ، استاذ ورئيس قسم القانون الادارى والدستورى بجامعة القاهرة ، ان هذا الامر يثير التساؤل لدى الجميع عن مدى احقية هؤلاء المستقلين فى إحداث هذا التغيير ، وذلك نظرا لما ينشا عنه من اثار خلقية وقانونية سيئة .. حيث يعد هذا التغيير من الناحية الخلقية لعبة سياسية مكشوفة ومضللة ، كما انه يتعارض مع واجب المصارحة ، وهو واجب مسلكى وادبى تفرضه التقاليد والقيم ، واصول الحياة الحزبية السليمة ، خاصة ان هذا التغيير يعتبر تغييرا صوريا ومفتعلا ومقصودا .. وليس من قبيل التغيير التلقائى والطبيعى ، ولذلك فان الجزاء على هذا التصرف يتمثل فى السقوط الأدبى للعضو لدى الحكام والمحكومين ، وسيؤدى بالتالى الى سقوطه فى اية انتخابات مقبلة ، وذلك بفضل وعى الجمهور الذى يرفض الخداع والتضليل والغش ، خصوصا ان عملية الانتخاب هى التى تجعل المرشح أمام اختبار حقيقى لسلوكه بالنسبة للممارسة الديمقراطية .

أما من الناحية القانونية .. فيرى الدكتور بكر القبانى انه يمكن الطعن فى صحة عضوية كل عضو غير انتماءه بعد نجاحه ، وذلك طبقا للمادة ٩٣ من الدستور ، التى تجعل لمجلس الشعب الفصل فى صحة هذه العضوية ، وهو نص دستورى معيب ، ويحتاج الى تعديل لانه يجعل من الطعن ، خاصة اذا كان المجلس يضم اكثر من ثلثى الاعضاء من الحزب الحاكم ، غير مجد ، لأن الامر سينتهى بالضرورة الى رفض الطعن ، وهذا ما يدعونا الى إسناد الفصل فى صحة العضوية الى القضاء ، او إلى محكمة النقض ، حتى نضمن الحيدة وعدم تعرض هذه العناصر لاية ضغوط سياسية او حزبية ، وهذا هو المطلوب الذى سبق ان نادى به حزب (الوفد) واحزاب المعارضة الاخرى .

وابدى الدكتور محمد عصفور - استاذ القانون الدستورى - استياءه الشديد لعمليات التغرير ، والتمثيليات الغريبة التى يقوم بها الحزب الوطنى من اجل الانفراد بمقاعد مجلس الشعب .. فالحزب الوطنى قام بعملية تضليل واسعة جدا ، بدات باغراء بعض احزاب المعارضة لخوض المعركة الانتخابية ، واليوم يسعى لاستقطاب العناصر المستقلة ، بشكل يؤكد انه كان هناك اتفاق سرى معقود بين الحزب الوطنى وهؤلاء

المستقلين ، ليخيب ظن المواطنين الذين انتخبوا هؤلاء المستقلين على اعتبار انهم معارضون او خارجون على الحزب الوطنى .. ويؤكد الدكتور عصفور ، ان هذا الغش ، وتلك التمثيلية تتخطى نظرية العقد الاجتماعى ، لتدخل فى اطار حقوق الانسان ، وسيادة الشعب الحقيقية . حيث يعد هذا التغيير فى الصفات ، انتهاكا لسيادة الشعب والحريات العامة .

إعادة الانتخابات !!

وحتى اساتذة السياسة يرفضون هذا الغش .. حيث يقول الدكتور سعدالدين ابراهيم استاذ الاجتماع السياسى بالجامعة الامريكية ، ان ممارسة السياسة فى المجتمع المصرى ، تعود الى ما نسميه بالمثل الشعبى الذى يقول : (إن فاتك الميرى اتمرغ فى ترابه) !! وهذا المثل ينطبق على المستقلين الذين كانوا يودون ان يُرشحوا على قوائم الحزب الوطنى ، اما وقد حُرموا مؤقتا من ذلك ، فانهم يسارعون بالانضمام اليه ، بغية تحقيق مكاسب ذاتية ، او مزايا لدوائرهم من خلال السلطة التنفيذية ، غير ان هذا ينطوى على إخلال ادبى بالصفة التى انتخبه المواطنون على اساسها ، وهذا لا يوجد عادة فى الديمقراطيات الراسخة ، اما فى مجتمع مثل مجتمعنا ، يختلط فيه الحابل بالنابل ، فان الاصرار على احترام هذه الثقة ليس دائما على المستوى المطلوب .. وفى بعض الدول توجد نصوص صريحة تمنع العضو المنتخب من ان يغيِّر من هويته الحزبية بعد انتخابه ، لأن الناس انتخبته على اساس انه يمثل وجهة نظر معينة ، فاذا كان يمثل حزبا فانه لا يستطيع ان يهجره وينضم الى اخر دون الرجوع الى دائرته ، وفى هذه الحالة يتطلب القانون ان يستقيل هذا العضو من البرلمان ، وتعاد الانتخابات فى الدائرة مرة اخرى ، وقد يخوض هذا العضو الانتخابات مرة اخرى بناء على صفته الجديدة ، وتترك الحرية الكاملة للناخبين لاختيار من يمثلهم ، وللاسف الشديد لا يوجد فى القانون المصرى من النصوص الصريحة ما يلزم النائب بذلك .

لاشك ان هذا الموقف المخادع من جانب المستقلين ، وغير الاخلاقى من جانب الحكومة والحزب الوطنى ، سوف ينعكس سلبا على ثقة المواطنين فى المعارك الانتخابية القادمة .. وان كان هذا الاسلوب المتدنى ليس مستغربا على الممارسة السياسية من قبل الأحزاب التى لا تتمتع بشعبية حقيقية فى المجتمع المصرى .. تلك الاحزاب .. وهذه العناصر التى بادرت بالانضمام اليها ، لا يهمها احترام عقول وحريات وارادة المواطنين ، بقدر ما يعنيهم ان يصبح مجلس الشعب (مجلسا ملاكى) حتى يستطيعوا ان يعبثوا فى ميزانية الدولة حسب هواهم .. ويمرروا ـ بدون اية معارضة ـ القوانين سيئة السمعة .. والمقيدة لحريات المواطنين .. حتى تظل لهم اليد العليا فى تخريب اقتصاد البلاد .. وهدم القيم والمبادىء الدستورية ، وتكبيل الحياة الديمقراطية بسلاسل من فضة .. وبهذه الصورة سيتحول مجلس الشعب من مجلس رقابى تشريعى جاد وفعال ، إلى مجلس مستأنس ! .

في نظام الانتخاب دعوة إلى الارهاب

بقلم : فتحي تميم

جرت الانتخابات الأخيرة في مصرنا على النحو الذى عاشه شعبنا وكما يقولون ليس من رأى كمن سمع .. الا انه مما يلفت الانتباه ومما هو جدير بالتوقف ، ان تلك الانتخابات رغم ان فريق السلطة كان يلاعب بعضه وكل المرشحين على اختلافهم يتغزل في السلطة ويتغنى بها ويتمنى لو مد حبال الوصال اليها فليس من بينهم معارض بحق او منتقد بصدق او من تخشى السلطة رقابته ، فاغلبيتهم منتهى احلامه ان يسلم اليها رقابه ومن معه ...

وما تناقلته وكالات الانباء العالمية وما شاهده من المصريين في القرى والمدن من اقصاها الى اقصاها من مقاطعة وانصراف شبه تام هو شهادة حق ولسان صدق تشهد لصالح المعارضة التي قاطعت ، وضد النظام الذى يدق مسامير نعشه بمثل تلك الاجراءات التي يباشرها في صلف .. مايعنينا في هذا الصدد تلك الظاهرة التي لابد من رصدها وتحليلها وسبر غورها ، وصولا الى استخلاص معناها الصحيح . اذ انه ايا كان القول في الانتخابات ونسبة نزاهتها وتزويرها ، فانه رغم ان مساحتها خلت تماما من المعارضة والمعارضين الحقيقيين الا ان احدا لايمكنه ان ينكر أن نسبة استخدام العنف فيها واطلاق الرصاص والاشتباكات كانت اعلى بكثير من اى انتخابات مضت ... وكان هذا الاسلوب الارهابى يلجأ اليه كثير ممن رشحتهم الحكومة وعقدت قرانها عليهم ... ولانهم جميعا حكوميون فهم يعلمون الاسلوب الامثل للتعامل مع رجال السلطة وضباط الشرطة . فحين استشعروا ان حكومتهم - رغم انهم على ذمتها شرعا اذ العصمة في يدها وعلى

النفاق المسمى بينهما - تم الترشيح . الا ان تلك السلطة كانت تغازل وقت الانتخابات بعض المستقلين وتعرض عن رجالها الشرعيين .. ولما كان اعضاء الحزب الوطنى سواء المرشحون باسمه او المنشقون عليه يعلمون ان حكومتهم تلك لاتعرف اسلوب الحوار ولم يسبق لها ان تعارفت على التطبيق الديمقراطى الحر .. وان القوة هى اسلوبها والعناد هو ديدنها ولاتستجيب لمنطق او فكر .. فكل ذلك لايجدى معها فقد تعاملوا معها بالاسلوب الذى تعرفه وبالسلاح الذى تعترف به وبالسطوة التي تعارفت عليها .

ولعل السلطة تعى الدرس ان كانت تسعى للأمان والاطمئنان ... فقانون الطوارىء لم يمنع ارهاب الناخب ولا استخدام السلاح ولاتقفيل قرى باكملها صناديق وشوارع .. وكان يتم ذلك من مرشحى الحزب الوطنى والمنتمين اليه .. فلو ان النظام تعقل الامر وجعل الإشراف الكامل للقضاء ، ووقع كل ناخب او بصم امام اسمه ، وتحققت اللجنة من شخصيته ، وسمح للمندوبين عن جميع المرشحين بالحضور ، لسارت الأمور سيرها الطبيعى الصحيح الذى تسير عليه في كافة الدول المتقدمة .. اما ذلك التهريج الحكومى من النظام الذى ينقصه النظام فهذا ما يحض على العودة الى شرعة الغاب وعلى الفوضى والفساد .

ارايتم الى اى حد كانت العملية الانتخابية شاهد عدل على صحة قرار المقاطعة من جانب المعارضة حتى لاتشارك في عملية ارهابية هى اول من يعارضها ويلفظها ؟.. ثم ما

بالكم لو دخلت المعارضة واصبحت هناك معركة انتخابية حقيقية لا صورية .. ما الذى كان يمكن حدوثه ، وإلى اى مدى سيكون إرهاب السلطة ؟ وعلى اى صورة ستكون قرارات وزير الداخلية المنظمة للعملية الانتخابية ، وما كثافة القيود الحديدية التي يضعها على لسان المرشح المعارض قبل معصمه ، وما مدى مطاردة انصاره وإزلال اعوانه وارهابه كل من يلقى عليه السلام .....

متى تنتهى هذه المزاعم ياوزير الداخلية ؟!

قال اللواء عبد الحليم موسى وزير الداخلية في الحديث الذى ادلى به لـ «الوفد» ، إن جميع الاحزاب المصرية ، خاضت انتخابات مجلس الشعب ، وانه لا يهم إذا كان هؤلاء قد انشقوا عن احزابهم او فصلوا منها ، وان الانتماء الحزبى هو الأساس . واعلن الوزير نجاح ١٤ مرشحا من المنتمين للوفد ، و٣ من الحزب الناصرى و٨ من حزب العمل و٥ من جماعة الاخوان المسلمين وواحد من الاحرار .

تعليق «الوفد»

لاتزال الحكومة ووزراؤها ، يصرون على اشتراك حزب الوفد ، في انتخابات مجلس الشعب ، وفوز بعض مرشحيه ، لإضفاء نوع من الشرعية على هذه الانتخابات ، ولمسح خجل الوجه امام الراى العام المصرى والعالمي ، وتتعمد الحكومة استخدام اسم حزب الوفد ـ اكبر الاحزاب السياسية بالساحة المصرية ـ في محاولة لإثبات ان الديمقراطية تسود البلاد . كما تحاول الحكومة ان تبعد شبهة التزوير والطعن على هذه الانتخابات . وتتجاهل ان مجلس الشعب مات قبل ان يولد ، كما وصفه فؤاد سراج الدين رئيس الوفد . لقد اتخذ الحزب قراره بمقاطعة الانتخابات ، لعدة اسباب ، ومنها بطلان تشكيل لجان الانتخابات الفرعية ، لمخالفتها قانون الانتخابات المعدل رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩٠ ، واسناد رئاستها الى موظفي الحكومة والقطاع العام . وتفصيل الدوائر الانتخابية لصالح مرشحى الحكومة ، واهدار مبدا تكافؤ الفرص ، واهدار اصوات الناخبين . واعلن حزب الوفد ، قراره الذى استجابت له الامة ، والدليل ضعف الاقبال على لجان الانتخاب بشهادة القيادات السياسية الحكومية . كما اصدر الوفد ، قرارات بفصل الاعضاء المنشقين ، الذين خالفوا قرار الهيئة العليا للوفد بمقاطعة انتخابات مجلس الشعب ، وتقدموا للترشيح في هذه المهزلة سواء من الفائزين او الراسبين . وهذه القرارات نهائية ولا رجعة فيها . كما لا يملك احد من نواب مجلس الشعب الحالى ، ان يتحدث تحت قبة البرلمان باسم حزب الوفد ، ولا يصح لاحد الزعم بوجود هيئة برلمانية وفدية داخل مجلس الشعب . واعلن امس ابراهيم فرج سكرتير عام الوفد ، ان حزب الوفد هو الوحيد الذى يرشح من يمثله داخل البرلمان من بين اعضائه . ولم يرشح الحزب احدا ، لان جميع الذين تقدموا للانتخابات مفصولون من كافة تشكيلات الحزب لمخالفتهم قرار الهيئة العليا بمقاطعة الانتخابات . ولا يصح ابدا للواء عبد الحليم موسى وزير الداخلية ، الاصرار على وجود مرشحين للوفد في هذه المهزلة الانتخابية ، او الاعلان عن نجاح مرشحين للوفد ، لان كل ذلك مردود عليه . والمسألة لا تحسب بالانتماءات او النيات كما يقول وزير الداخلية .

المصدر : الوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ ديسمبر ١٩٩٠

وزير الداخلية يدلى بحديث خاص لـ«الوفد»

فرصة الوفد كبيرة للفوز بالانتخابات... لولا قرار المقاطعة

الشرطة تدخلت لضبط المتصارعين من أنصار المرشحين

اجرت الحوار:
فكرية أحمد

تغيير قيادات الأمن واجب لعلاج التقصير

«ليس سوء طالع».. وقوع حوادث كثيرة فى عهدى

ادلى اللواء عبدالحليم موسى وزير الداخلية بحديث خاص لـ«الوفد»، تناول التفاصيل الكاملة حول الاحداث الدامية التى وقعت، خلال انتخابات مجلس الشعب. اكد وزير الداخلية، ان الوفد اضاع فرصة كبيرة للفوز فى الانتخابات، بسبب قرار المقاطعة الذى اتخذه. كما اكد الوزير ان الشرطة تدخلت فى الوقت المناسب، لضبط الاطراف المتصارعة خلال احداث الانتخابات، والتى نتج عنها مصرع ١٤ مواطنا واصابة العشرات ببعض المحافظات، واعلن وزير الداخلية انه ليس سوء طالع ان تقع فى عهده عدة حوادث خطيرة، وقال ان حوادث كثيرة وقعت قبل توليه مقاليد الوزارة، وتم ضبط مرتكبيها ، كما تحدث وزير الداخلية عن ملابسات وظروف القبض على قتلة الدكتور رفعت المحجوب، ومرتكبى حادث الاتوبيس الاسرائيلى. واكد الوزير ان عدد المعتقلين الجنائيين ٨٠٠ معتقل، و٦٩٤ معتقلا سياسيا. وقال وزير الداخلية، انه يتحدى اى احد يثبت انه امر بوضع اى تليفون تحت المراقبة.

وفيما يلى نص حديث وزير الداخلية الذى ادلى به لمندوبه «الوفد».

● شهدت الانتخابات، احداثا دامية مؤسفة راح ضحيتها ١٤ مواطنا، واصيب العشرات فى بعض المحافظات.. اين كان رجال الشرطة وقت هذه الاحداث، لتحجيم الخسائر ومنع تفاقمها؟

- رجال الشرطة كانوا موجودين، لتامين الناخبين وصناديق الانتخابات، وتدخل الامن فى الوقت المناسب، لضبط الاطراف المتصارعة، وكان بعض انصار المرشحين يطلقون الرصاص فى الهواء عشوائيا بقصد اثارة الضوضاء، مما اسفر عن اصابة بعض المواطنين. والقى القبض على جميع المتسببين فى اثارة الاحداث بالمحافظات، وتم تقديمهم الى جهات التحقيق ووقوع مثل هذه الاحداث وارد فى اية منافسة ديمقراطية.

● قلت ان احزاب المعارضة، خاضت الانتخابات، رغم قيام الاحزاب بفصل من انشق عليها ودخل الانتخابات بصفته مستقلا.. ماتفسيركم لذلك؟

- مازلت اؤكد ان جميع الاحزاب المصرية، خاضت الانتخابات، ولايهم اذا كان هؤلاء قد انشقوا عن احزابهم او فصلوا منها... المهم هو انتماؤهم الحزبى. وهناك ١٤ منتميا للوفد فازوا فى الانتخابات، و٣ من الحزب الناصرى، و٨ من حزب العمل، و٥ من جماعة الاخوان المسلمين، وواحد من الاحرار. وكانت فرصة الوفد كبيرة جدا للفوز فى الانتخابات لو اتخذ قرارا بعدم المقاطعة، خاصة وان هذه الانتخابات شهدت لاول مرة من رجال الشرطة نزاهة وحيدة. كما انه تقرر ابعاد الانتخابات عن عقدة وزارة الداخلية والكمبيوتر.

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ ديسمبر ١٩٩٠

ليس سوء طالع

● باقى من الزمن شهر تقريبا، وتكون قد امضيت عاما على عرش وزارة الداخلية.. وقد حفل هذا العام باحداث جسيمة، بدات بحادث الاتوبيس الاسرائيلى، وانتهت باغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق.. واخيرا حادث الحدود بين مصر واسرائيل.. فما تعليقكم على هذه الاحداث؟!

- ليس هذا سوء طالع، ان تقع مثل هذه الاحداث، خلال هذا العام، ويمكن ان تحدث فى اى بلد متقدم، وكل او معظم القضايا التى وقعت خلال هذا العام، قد انتهى فيها دور الشرطة كجهة ضبط. وهى الآن فى جهات التحقيق القضائية.. بل ان بعض الحوادث قد وقعت فى عام ١٩٨٩. وكانت مجهولة. وتم ضبط مرتكبيها فى عهدى، مثل محاولة اغتيال اللواء زكى بدر وزير الداخلية السابق.

● وقعت مؤخرا حوادث سطو مسلح لم يشهده المجتمع المصرى من قبل، واخرها حادث السطو المسلح على البنك وسرقة مليون و٧٠٠ الف دولار، مما اثار الذعر، واهتزاز صورة الامن.. هل من تعليق؟!

- ليس صحيحا ان السطو المسلح تحول الى ظاهرة، وكل ماحدث عبارة عن حوادث فردية وصورة الامن المصرى، لايمكن ان تتزعزع، وصاحب ظروف حادثة السطو على البنك، ملابسات وسنلقى القبض ان شاء الله على مرتكبى الحادث. ولن يفلت ابدا مجرم.. اما حوادث السطو بالاتوبيسات، فيقوم بها نشالون يحاولون ارهاب المواطنين ويساعد عليها سلبية المواطنين. ولم يرتكب مجرم جريمة الا وسقط بعد ساعات من وقوعها، واخرها حادث اتوبيس المطرية.

● اليس غريبا ان يواكب القبض على قتلة الدكتور رفعت المحجوب، القبض على مرتكبى حادث الاتوبيس الاسرائيلى؟

- غير صحيح ان القبض على قتلة المحجوب، واكب القبض على مرتكبى حادث الاتوبيس الاسرائيلى الذى وقع فى «فبراير» الماضى. والحقيقة انه القى القبض على اثنين من مرتكبى الحادث قبل شهرين من حادث اغتيال المحجوب، ومرتكبو الحادث فلسطينيون.. وقد اصدرت اوامرى بعدم اذاعة خبر القبض على المتهمين، لوجود متهمين آخرين لايزالون بمنأى عن ايدى رجال الامن. وتسرب الخبر الى الصحفيين.. ونشر فى غمرة احداث المحجوب وضيّع الفرصة على الشرطة للقبض على المتهمين الهاربين.. وللصحافة هى الاخرى عذرها فى تعجل نشر الاخبار.

● اعقب حادث اغتيال المحجوب، بعض التغييرات الامنية بالمطار وامن الموانىء.. هل لهذا علاقة بهروب بعض الارهابيين

- ليس له اية علاقة.. بل مجرد مصادفة فى التوقيت.. وقد انتهت مدة الخدمة المحددة لبعض القيادات، وليس للتغيير علاقة بالتقصير.

● وماذا عن تغيير مدير امن الاسماعيلية، عقب احداث مباراة المحلة والاسماعيلى؟

- هذا التغيير كان له صلة بالاحداث، لان مدير الامن لم ينتقل الى موقع الاحداث فورا، رغم اخطاره. وفوّض الامر لمدير المباحث الجنائية وتركه يتابع الموقف. واسفر الحادث عن مصرع احد المواطنين، واصابة آخرين. «وهذه ارواح ناس»، والقيادة الامنية مسئولية وليست بسيطة، فكان يجب التغيير، كما وجب مواجهة ضباط السيلحة والحراسة فى حادث اغتيال الدكتور المحجوب، بتقصيرهم، وتوقيع العقوبات الملائمة.

لاتعليمات بمراقبة التليفونات

● هل هناك تغييرات امنية قريبة او تنقلات داخلية بالشرطة.. كما يتردد؟

- فى «مارس» القادم حركة تنقلات وترقيات داخلية، وستتم احالة من انتهت فترة خدمتهم الى المعاش وترقية قيادات اخرى، وسيتم اختيار هذه القيادات على اسس موضوعية اهمها الكفاءة والجدارة.

● نشرت صحف الحكومة مؤخرا ان وزير الداخلية، قد امر بوضع بعض تليفونات المنشات الهامة والفنادق تحت المراقبة، بسبب ظاهرة البلاغات الوهمية بوضع قنابل ومتفجرات بهذه الاماكن؟

- لم يحدث على الاطلاق.. واتحدى ان يثبت احد اننى امرت بوضع تليفون واحد تحت المراقبة، الا بناء على امر قضائى او بناء على طلب صاحب المنشاة او مدير الفندق مثلا. وذلك لحماية وتامين الفندق او المنشاة من هذه البلاغات التى تثير الذعر والبلبلة.

● هل تعتقد ان يسود الهدوء الامنى البلاد بعد اعتقال قيادات الارهاب مؤخرا؟

- معظم هذه القيادات مقبوض عليها، بناء على اوامر ضبط واحضار من النيابة فى قضايا سابقة، وليس بناء على اوامر اعتقال كما يتردد. وان عدد المعتقلين الجنائيين اكبر من السياسيين بسبب خطورتهم على الامن العام. وهناك ٨٠٠ معتقل جنائى مقابل ٦٩٤ معتقلا سياسيا.

● تتردد احتمالات عن اجراء تغييرات فى الحكومة.. ماهى توقعاتك حولها؟

- يبتسم وزير الداخلية.. اتوقع مثل هذه التغييرات، وان كانت لاتوجد مؤشرات تدل على هذا فى الوقت الحالى.. وحتى لو شملتنى هذه التغييرات، فان مهام الوزارة تكليف لاتشريف.. وهى مسئولية كبيرة.. مسئولية امن دولة وامن ملايين المواطنين.

●●●

● ماهى توقعاتك عن المرحلة الامنية القادمة، بعد انتهاء عملية الانتخابات، واغلاق ملفات الشرطة فى بعض القضايا الكبرى؟

- اتمنى المزيد من الهدوء، والاستقرار الامنى لمصر.. وطننا جميعا.. معارضة قبل غيرهم.

المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ ديسمبر ١٩٩٠

ملاحظتان حول التواجد « المستقل » فى مجلس الشعب

تبلورت ظاهرة المستقلين فى الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٩٠ فى الجولة الاولى للانتخابات فاز ١٨٢ مرشحا ، حصل المستقلون على ٣٨ مقعدا وحصل الحزبيون على ١٤٥ مقعدا وقد تجاوز العدد ـ وهو ٣٨ ـ العدد الذى دخل به المستقلون برلمان عام ١٩٨٧ حين جرت الانتخابات على اساس من قوائم حزبية تجاورت مع مقعد للمرشحين الفرديين والذى افترض انه يتيح الفرصة للمستقلين ولكن وفى حقيقة الامر احتله الحزبيون وخاصة حزبيى الحزب الوطنى

وفى اطار ملاحظات عامة تم رصدها اثناء جولة فى عدد من الدوائر الانتخابية يمكن تسجيل التالى :

ان عددا من المستقلين استطاعوا الاعتماد فى معركتهم على حجم انفاق تجاوز قدرة فهم واستيعاب الانسان المصرى العادى الذى يعانى من ازمة اقتصادية لايمكن الا ان تعترف بها كل الاطراف السياسية فى البلاد وان هذا العدد استدرج معه الى عملية الانفاق عددا اخر من الحزبيين المنتمين الى شريحة الفئات مما أدى الى تبلور خلل واضح بين قدرات من هم من شريحة الفئات والاخرين المنتمين الى شريحة العمال او الفلاحين ..

ان ظهور هذه القدرات المالية الكبيرة فى ساحة الصراع الديمقراطى فى البلاد تدلك على ان قوانين اقتصاد السوق واليته انسحبت بالفعل الى الساحة السياسية وبدأت فى إحكام قبضتها عليها . يحدث ذلك فى وقت تتمسك فيه الجماهير المصرية بحقها الدستورى فى الاحتفاظ بنصف المجالس الشعبية والتمثيلية وهو حق ليس دستوريا فحسب وانما حقا نضاليا لايمكن التفريط فيه .

وبالرغم من ان بعض هؤلاء المستقلين خاضوا المعركة الانتخابية لعام ١٩٩٠ بامكانيات أقل وابسط وقد تتساوى مع امكانيات العناصر المنتمية لشريحتى العمال والفلاحين الا أننا لابد وان نعترف انها كانت استثناء وقد يكون الاستثناء الاخير فلا يمكننا الان أن نتكهن بالتطورات العامة التى تتجه اليها البلاد اقتصاديا وبالتالى سياسيا ..

فى هذا المجال لابد لنا من الان ومع بداية الدورة البرلمانية ان تتم دراسة وضع الضوابط العامة التى تحد من الانفاق المتجاوز فى المعارك الانتخابية وذلك ليس سعيا لحماية العمال والفلاحين من مواجهة الخلل الاجتماعى فى الصراع الديمقراطى السلمى وانما لحماية الوطن ذاته من الوقوع مرة أخرى فى وضع كنا نسميه سابقا بـ « سيطرة رأس المال » على الحكم .

كما اننا لا يمكننا تجاوز الواقع الفعلى واعتبار هؤلاء المستقلين فكريا فهذه ليست بالحقائق السياسية الموضوعية فالمستقل مهما ادعى من استقلاليته لابد وانه ينتمى الى شىء ما او لفكرة ما او لتيار سياسى ما قد يختلف جزئيا مع تيار سياسى أو يتفق جزئيا مع اخر ولكن من الصعوبة بمكان ان نصدق ان الانسان السياسى الذى ارتضى ان يخوض معركة لكسب مقعد برلمانى يدافع فيه عن مصالح الشعب ان يكون دفاعه هذا عن هذه المصالح من فراغ سياسى وفكرى ولكن يمكن تصديق ان عددا من هؤلاء المستقلين مستقلون فعلا عن حياتنا الحزبية بمعنى أنهم ، وبدءا من لحظة ترشيحهم الى لحظة اعلان فوزهم لم يكونوا اعضاء فى واحد من تلك الاحزاب العلنية الموجودة على الساحة المصرية كما يمكن القول أن الناخبين قد انتخبوهم على أساس من استقلاليتهم عن الاحزاب السياسية المتواجدة ..

القول الصحيح أن لكل منهم فكره السياسى بالرغم من انه ليس له انتماؤه الحزبى .. وبذلك فليس فى امكانهم تكوين كتلة برلمانية او جبهة او حزب سياسى داخل مجلس الشعب يتبع توجه كل منهم فى المناقشات والتصويت من توجهه الفكرى لذلك قد يتفقون وقد يختلفون وقد ينقسمون وقد يتوحدون تبعا لطبيعة موضوع المناقشة وظروفه . ولكن يمكن للمدقق والدارس للحياه الفكرية والسياسية المصرية ان يرى توجه المجموعات المختلفة للمستقلين فى القضايا المختلفة مثلا فى قضية الديمقراطية والحريات العامة وحقوق الانسان .. أو فى قضايا القطاع العام والتنمية او فى السياسة الدولية والعربية ..

المهم انهم مجموعة تبلورت فى معركة انتخابية وتعكس واقعا فكريا وسياسيا فى المجتمع ، وأنهم جاءوا الى البرلمان باصوات ناخبين وقواعد تعبر عن هذا الواقع المتواجد فكريا وليس له انعكاس او امتداد فى حياتنا الحزبية العلنية كما ان المهم أنهم جاءوا باعداد اكبر من الاعداد السابقة ..

فى هذا المجال لابد وان نعترف ان حياتنا الحزبية اضيق فى مساحتها من حياتنا الفكرية والسياسية واننا لابد وان نعترف بالواقع وأن نطلق حرية تكوين الاحزاب بمنهاج لا يقيس الواقع بالمليمتر وانما يطلق المقاييس المستقبلية التى تزيل عوائق مجرى الديمقراطية .. بمعنى اطلاق حرية تكوين الاحزاب

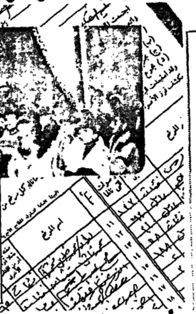
المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ ديسمبر ١٩٩٠

اقتحموا لجان كرموز وهددوا رؤساءها بالسلاح





الصندوق رقم ٤١ يكشف عمليات التزوير

فبينما تقول الارقام أن عدد الناخبين المقيدين ٩١٩ ناخبا، وعدد الاصوات الصحيحة ٢٨٨ بطاقة، نجد أن إجمالى الأصوات المقيدة للمرشحين تصل الى ٧٧٦ صوتا، وهو ضعف عدد الاصوات .

طرد مندوبى ابو العز بالقوة

فى الاسكندرية .. تكشفت ابعاد الخطة الجهنمية لاسقاط ابو العز الحريرى فى الانتخابات .

تلخصت الخطة فى ابعاد مندوبي ابو العز، وتسديد الاصوات لصالح اثنين من المرشحين السريين للحزب الوطني خاضا الانتخابات بوصفهما مستقلين ـ ليسقط ابو العز مع المرشحين الرسميين للحزب الوطنى، وتتوه معالم التزوير .

التفاصيل : في تمام الساعة العاشرة من صباح الخميس ٢٩ نوفمبر الماضي ، دخل ضابط يدعى محمد هندى ، وطلب من رئيس اللجنة رقم ٩٢ التوكيل الخاص بمندوبة ابو العز الحريرى ومزقه وطردها من اللجنة وتكررت نفس الاحداث في باقي اللجان مع وجود اختلافات بسيطة في السيناريو مثل دخول ضباط للتاكد من التوكيلات واخذها من المندوبين وليدخل غيرهم ويطردون من لايحملون توكيلات ! وفي باقي اللجان يطلبون من المندوبين سرعة التوجه الى قسم الشرطة للحصول على خاتم اضافي على توكيلاتهم .

وفي محضر اللجنة الفرعية رقم ٦٧ نجد رئيس الجنة يقر بالاتى : عندما اعترضت على طرد مندوبي المرشح ابو العز الحريرى ، اخرج مفتش المباحث سلاحه ، وهددني ، وسلمته التوكيلات ، واقتاد مفتش المباحث مندوب ابو العز الحريرى خارج اللجنة .

وتكررت هذه الواقعة في اللجنة رقم ٩١ حسب ماسجله رئيس اللجنة في المحضر .. اما في اللجنة ٤٧ فقد اضاف رئيس اللجنة وهددني مفتش المباحث اذا لم اقم بتزوير بطاقات ابداء الرأى لصالح المرشحين الرابع والخامس .

ابلغ محامو ابو العز وقائع طرد مندوبيه الى المستشار المشرف على الانتخابات اسرع المستشار لمعاينة الوقائع واعاد المندوبين وعندما طلب منه المحامي معاينة الصندوق رقم ٣٢ لمعرفة ماحدث في الصناديق خلال طرد المندوبين لمدة نصف ساعة فقط – من العاشرة وحتى العاشرة والنصف – حدثت مفاجاة اخرى فعندما غادر المندوب اللجنة في العاشرة كان عدد الاصوات ١٥ بطاقة فقط وبعد نصف ساعة من خروجه بلغت ١٤٨ بطاقة ، ولايمكن تصور ادلاء ١٣٣ ناخبا باصواتهم خلال هذا الوقت المحدد بواقع ١٤ ثانية للناخب لاتكفي للبحث عن اسمه والتاكد من شخصيته والحصول على البطاقة والذهاب خلف الستار واختيار المرشح ووضع البطاقة في الصندوق .

وعندما قارنوا البطاقات بعلامات التصويت على الكشوف وجدوا ١٢٠ علامة فقط بفارق ٢٨ صوتا وكانت اكبر المفاجات هي ان جميع الاصوات الـ ١٤٨ كانت لصالح اثنين فقط من المرشحين ، ورغم ان مندوبي جميع المرشحين قد ادلوا باصواتهم ، ولايمكن ان يصوتوا لغير من انتدبوهم .

واثبت المستشار هذه الوقائع .

وفي الساعة الثانية عشرة تم طرد جميع مندوبي أبو العز للمرة الثانية ، وتقدم محامو ابو العز بشكوى جديدة الى المستشار وطلبوا وقف الانتخابات بعد أن تاكد أن التزوير يجرى على قدم وساق في جميع اللجان .

في لجنة الفرز

كشف الفرز عن مهازل جديدة ، ففي الصندوق رقم (٦٩) وجدوا به ٦٧٨ بطاقة بينما إجمالي عدد الناخبين ٦٥٦ ناخبا فقط ، أي أن الصندوق به ٢٢ بطاقة زائدة ، بفرض أن جميع الناخبين قد أدلوا باصواتهم .

وفي الصندوق رقم (٥) وجدوا ٥٠ بطاقة زائدة ، وجميع البطاقات مفرودة ، وهو مايؤكد فتح الصندوق ، لعدم إمكانية وضع البطاقات في الفتحة المعدة دون طي البطاقة .

وتكررت هذه الظاهرة في عدد من الصناديق الإخرى .

ولما كان أبو العز يعترض على هذه الصناديق أثناء الفرز ، لوجود أدلة واضحة على التزوير ، فقد تقرر فتح جميع الصناديق دفعة واحدة ،

وعددها ١١١ صندوقا ، وابعاد جميع المرشحين عن الفرز بحجة أنهم يعوقون عمل لجنة الفرز .

وبعد إثبات جميع هذه الوقائع ، تقدم أبو العز الحريرى بطعن في الانتخابات ، وطالب بوقف تنفيذ القرار الصادر بنتيجة دائرة كرموز ، والتحفظ على كافة الأوراق الخاصة بالعملية الانتخابية ، ومحاضر اللجان الفرعية ، واللجنة العامة ، ومحضر الفرز .

كما طالب بالغاء القرار الصادر باعلان نتيجة الانتخابات في كرموز .

■■

هكذا استقام الأمر

مصر تتثاءب ، تنهض في تثاقل ، تغتسل من بعض ما كان ، تستحم بأحلام البشر البسطاء ، تكحل عينيها برؤية مشرقة لغد سعيد ، تعطر نفسها بعرق العمال والفلاحين .

مصر تنهض ، تبتسم فتشرق مع ابتسامتها شمس اليسار . مصر تلملم أطراف ثوبها ، تنهض ، تنطلق من جبينها المرهق قطرات ندى ، فتورق ورود اليسار في قاعة مجلس الشعب .

مصر تتنهد وتقول .. « هكذا استقام الامر » « هكذا توجد معارضة حقه » .



د . رفعت السعيد

ففي الدورات السابقة شهد الناس ما يمكن تسميته منافسه وليس معارضه ، الجميع يقولون ذات الشيء ولكن بدرجات متفاوتة ، ينهجون نفس النهج مع اختلافات طفيفة ، وفي النهاية هم يمثلون ذات المصالح ، ذات الفئات الاجتماعية ، وتجرى المنافسة ولا أقول المعارضة سعيا وراء دور في ذات الساحة ، وليس وراء تغيير للاهداف والوسائل . فبعض المعارضين كانوا يقولون ما يقول الحكم ، فقط أرادوا مواقف أكثر وضوحا وربما اكثر تشددا ضد القطاع العام وضد مجانية التعليم وضد قوانين ايجارات المساكن وقوانين العلاقة بين المالك والمستاجر في الاراضي الزراعية .. باختصار يريدون مواقف أكثر وضوحا وأكثر تشددا ضد الفقراء وضد أحلامهم .. والبعض رضي بما هو قائم منهجا وأسلوبا ومصالح فقط أراد له مسحه دينيه متطرفه تفرق الوطن ، وتمزق وحدة المواطنين .. باختصار .. المعارضون السابقون رضوا بما هو قائم .. البعض أراد ان يلبسه طربوشا والبعض الاخر أراد ان يكسوه بجلباب ولحية ومسبحة ، ويبقى الفقراء على فقرهم ، والمتعطلون بلا عمل ، ومصر تعان كما لم تعاني من قبل ..

وما كانت معارضة من هذا النوع بقادرة على ان تلمس وترا في قلوب تكدس فيها الحزن ، ونفوس مغلقة بالحاجة والاحتياج .. وما كان لهذا كله ان يعبر عن الشعب ومطالبه ، والناس ومصالحهم ، والفقراء وأحلامهم .. ومصر ومستقبلها .

والان .. استقام الأمر . نجم اليسار يصعد ليتسلق قبة مجلس الشعب ، ويتربع هناك معلنا عن بداية معارضة جديدة بناءه ، قادرة على التعبير عن مصالح الوطن والشعب .

الآن .. استقام الامر ، فقد أتى الى صفوف المعارضة ممثلون حقيقيون للشعب ، يمثلون قوى اجتماعية اخرى ، قوى طحنها الفقر والافقار ، وأرهقها الجوع أو ترقبه ، وعذبتها البطالة والغلاء وسوء الاحوال .. يمثلونها ويتشبثون بالدفاع عن أحلامها ، وحقها في الخبز والعمل والحرية الآن استقام الامر ، وأصبح بالامكان ان توجد معارضة حقيقية تستهدف تحقيق تغيير شامل ، تغيير الى الافضل ، وليس ارتدادا الى ما هو أسوأ ، معارضة تتعرض للمشكلات الحقيقية ، وتقدم لها الحلول والبدائل .

استقام الامر .. وأصبح لليسار قوة معارضة وأن لمصر ان تسعد ، وان تشهد معارضة حقه وحقيقية وبناءه ..

انتخابات (١)

لعلها ليست مصادفة ان الفائزين منا في انتخابات مجلس الشعب .. اثنان من ابطال ثورة يوليو ، والباقون عمال ، عمال حقيقيين وليسوا « سوبر عمال » .

ولعلها أيضا ليست مصادفة ان ينجح عمالنا ونقابيونا ومعهم عمال ونقابيون ديمقراطيون بينما تتهاوى القيادات الرسمية لاتحاد نقابات العمال ، ويسقط اكثرها ..

هل ادركتم المفارقة ؟

● انتخابات (٢)

كانت الشرطة على الحياد ، هذه حقيقة يصعب انكارها ، وهي ايضا خطوة بالغة الاهمية ، لكنه من الصعب القول بان الانتخابات كانت نزيهه بالقدر الكافي ، فظاهرة « التقفيل » بدت في هذه المرة شرسة وظالمه ، فهي تغتال حق المواطن في صوته ، وتصوت نيابة عنه وعن الموتي والغائبين ، وهي تغتال تكافؤ الفرص بين المرشحين فكم من مرشح تقدم وتفوق وأوشك على الفوز حتي ياتي صندوق واحد جرى تقفيله لتنقلب النتيجة .. ولا مخرج ..

لا سبيل لنزاهة حقه للانتخابات سوى الاخذ بالضمانات التى أضنت المعارضة نفسها مطالبة بها .. التصويت بالبطاقة مع اثبات رقمها ، وان يوقع الناخب او يبصم أمام اسمه ، ساعتها سيكون السطو على أصوات الناخبين أحياء او أمواتا عملا صعبا فان وقع سهل اثباته .

مرة أخرى .. لا مخرج آخر

● انتخابات .. (٣)

فارق كبير بين « القضاء » و« القضاء والقدر » ..

ولقد كنا ولم نزل أصحاب فكرة الاشراف الكامل لرجال القضاء على الانتخابات

ولقد مارس أغلب السادة القضاة اشرافهم على العملية الانتخابية بما يليق بقضاة مصر من دقة وتدقيق ونزاهة .

ولكن القضاة بشر ، والبشر قد يخطىء سهوا أو عمدا .. ولهذا شرعت فكرة الاستئناف والنقض لاحكام قضائية أصدرها قضاه ، يخطىء البعض منهم فترفض أحكامه ، ويعاد النظر فيها .

فكيف ونحن أمام حالة اكثر خطرا ، واكثر ارتباطا بالمصالح المباشرة للمجتمع ككل من اصدار حكم في جنحة أو جناية ، بل هي قضية تمثيل الشعب والأمة .. فكيف لا تكون هناك جهه قضائية أعلى ، جاهزة ومستعدة فورا ، وفي ذات المحافظة ، لاعادة النظر في القرار الصادر

بنتيجة الانتخابات وتظلمات المرشحين منه ، قبل ان يعلن ويصبح سهما نافذا ، وغير قابل للتغيير حتى ولو احتوى على أخطاء مادية ظاهرة . ثم يظل – بعد ذلك – مثارا للانتقاد الصامت والحيرة الحائرة ، لمن يرون فادح خطئه بينما يستشعرون الحرج ازاء أى مساس به .

ونقترح على المجلس الجديد دراسة تعديل يوفر ضمانة قضائية اضافية تكفل تصحيح ما قد يرد من أخطاء مادية واضحة ..

لقد قلت ان مصر قد ابتسمت بعد زمان اكتسى بحزن طويل وكئيب ، وحرام ان تغلف تلك البسمة المختبئة والمحدوده بمسحه حزن لأن مصر قد بحثت عن أبناء لها مثل د . حمدى السيد ود . حلمى الحديدى وعطية الصيرفي وأبو العز الحريرى بين ممثليها لمجلس الشعب فلم تجدهم بسبب أخطاء واضحة لكنها محاصرة بلا منفذ لتصحيحها .

● شعر بالتركية ..

وبالمناسبة أعجبتني أبيات لشاعر تركي تقدمي هو أتاؤول بهرام أوغلو .. تقول :

الرأسماليون سوروا ساحات قصورهم
بجدران ضخمة عالية
لكنني رأيت بالامس شجرة كرز تدلى الى
الخارج
غصنها الاكثر امتلاء بالازهار والثمار
تعالوا نقطف .. والويل لمن يتقاعس .

● C .N ,N

في أوكازيون الـN. N. C حيث تتربع على شاشات التليفزيون أرقى أساليب امكانيات النشرات الاخبارية قال صديق طبيب القلب ، لعل تليفزيوننا يغار ، او يتعلم ، او ينقل بعضا من هذا الاسلوب الراقي في تقديم النشرات الاخبارية ، قلت مستحيل فما من وقت يجدونه ليقدموا أية أخبار بعد ان يستهلك كل وقت النشرة – الا المساحة المخصصة لاسعار العملة وحالة الطقس – الحديث عن مقابلات المسئولين والمسئولات ، ونقل عمليات وهمية لافتتاح وزراء ومحافظين لمشاريع سبق افتتاحها اولم تقم اصلا ..

● التخلف كنموذج

تجرى على قدم وساق – عملية ترويع بشعة للمرأة السعودية ، وتجرى هذه العملية اللا انسانية في ظل الحراسة المشددة التي يقوم بها حماه حقوق الانسان من الجنود الامريكيين والاطلسيين .

المرأة السعودية ممنوعة من قيادة السيارة ، فان فعلت ، عوقبت واتهمت ، ولست أدرى لماذا ؟ ولا بأى نص حرمت قيادة السيارة على المرأة ؟ وهل الافضل أن تقود المرأة المسلمة سيارتها أم يسوقها لها سائق اجنبي فيكون معها – في نظر البعض – في خلوة غير شرعية ولست أدرى ماذا سيضير الاسلام والمسلمين اذا قادت امرأة مسلمة سيارة بينما هي معلمة وطبيبة ومديرة .. وتقود مؤسسات باكملها ..

ولست أعرف اذا كان هؤلاء الشيوخ أصحاب الفتوى يرون ان المرأة السعودية وحدها هي الممنوعة من قيادة السيارات ام مطلق المرأة .. فان كان .. فما رأى مشايخنا الاحناف في المرأة الامريكية المجندة سافرة الوجه ، ذات الشورت الساخن والتي تقود سيارة بل ودبابة على ذات الارض السعودية ، بل ما رأيهم في انهار الخمور والبيرة التي تتدفق علنا وتمر عبر المنافذ الرسمية الحكومية لزوم السادة حماة الحمى السعودى .

أخيرا لست أدرى هل المحرم على المرأة قيادة السيارة بالذات ، ام مطلق وسائل النقل .. وفي تاريخ الاسلام ركبت المرأة الجمل والحصان ، أم هو العداء للميكانيكا .. والتقدم . أم انه تخلف مقصود ومتعمد يريد ان يسلب المرأه أبسط حقوقها كسبيل لابقاء المجتمع ككل قابعا في أحضان التخلف .. ؟

● سؤال ..
غير محير

سالني مراسل امريكي : بم تفسر انهم جميعا من المصريين هؤلاء الذين اخترق رصاصهم صدور الاسرائيليين في ثلاثة أحداث مميزة – خاطر – نصير – أيمن ؟

بلا تردد أجبت : انها عقده الذنب عند المصريين الذين يشعرون ان السادات قد فرض عليهم وعلى مصر كامب ديفيد وما تلاها من تداعيات ، ويشعرون ان ثمة اثما ارتكبه حكامهم في حق الفلسطينيين شعبا وقضية .. انه نوع من التكفير عن الاثم .

● من اوراق الانتفاضة ..

تحية للشعب الفلسطيني الذى يخوض معركة العشق لأرضه مقتحما العام الرابع للانتفاضة .. نرتل بعض ابيات من شعر فلسطين

مخير بين موقفين
أن تموت ساجدا
أو تموت واقفا
أو تموت
بين .. بين
أن ترجم العدو بالاسئلة
او ترجمه بالحجارة
أو تؤدى فرائض السلطان
في أوقاتها
وقد أبرقت شفره المقصله
ان تموت شهيدا
او تعيش شهيدا
من القلب للقلب
أهدى اليك بطاقة حب
.. والى لقاء

المستقلون والمعارضة فى مجلس الشعب الجديد

● العمل السياسى بواسطة الأحزاب مؤثر وقوى

● كتب : ضياء عبدالحميد
جمال سوبى

● المستقلون الناجحون فى الانتخابات لماذا اختار البعض منهم العودة مرة أخرى الى الحزب الوطنى ؟ ولماذا فضل الفريق الآخر البقاء مستقلا لتحقيق الآمال التى يعقدها عليهم الناخبون الذين اختاروهم لانهم رفعوا شعار الاستقلالية عن أى حزب من الأحزاب ؟ وما هى وجهة نظر الذين تخلوا عن استقلاليتهم لينضموا الى الحزب الوطنى ؟ وهل ذلك يشكل مخالفة قانونية أم لا ؟ المستقلون اداروا معهم آخرساعة حوارات مستقلة .. حوارات صريحة حول اسباب البقاء او الانضمام للحزب الوطنى .. وفى جميع الاحوال اكدوا ان المعارضة هذه الدورة سيكون لها طعم خاص وسوف تكون قوية

● يقول الدكتور مصطفى السعيد النائب المستقل الذى عاد مرة أخرى لعضوية الحزب الوطنى بعد الانتخابات : انا فى الأساس عضو فى الحزب الوطنى ولم استقل ولم يفصلنى الحزب ، وكون ان الحزب لم يدرج اسمى فى قوائم الترشيح فهذا لم يمنعنى من الترشيح مستقلا ، خاصة وانه كان هناك تأكيد بان هذه القوائم إرشادية والحزب لم يمنع أحد ان يرشح نفسه .. وأؤكد تمسكى بالحزب الوطنى وانتمائى له ، لانه الحزب الذى يمثل فكر الوسط الوطنى فى مصر ، وفى هذا ليس فيه تغير هوية على الاطلاق لان جميع من انتخبنى كان يعرف تماما اننى عضو فى الحزب الوطنى وليس هناك قانون يمنع الانتماءات الحزبية كما اننى أؤمن بان العمل السياسى من خلال الحزب له فاعلية اكبر من العمل السياسى كمستقل ..

● وحول شكل المعارضة داخل المجلس الجديد قال الدكتور مصطفى السعيد :

ان هناك احتمالات قائمة ان يتعاون مجموعة من المستقلين لاتخاذ موقف معين فى المجلس امام قضايا معينة ، كما انه من المتصور ان يحاول مجموعة منهم تاسيس حزب معارض ، ولكن ليس واضحا ان يكونوا جبهة معارضة ، لانه مازالت لا توجد بينهم رابطة سابقة وفكرهم ليس موحدا ، وبالتالى تكون هناك صعوبات لان يكونوا جبهة معارضة متماسكة داخل المجلس ، ولكن قد نجد مواقف متباينة منهم ، على حسب الموضوعات المطروحة للنقاش من حيث الموافقة .. والمعارضة .. والتحفظ وهذا سوف ينبع من عدم تواجدهم داخل تنظيم واحد وعدم توحيد فكرهم ..

● ويتوقع ان يكون خالد محيى الدين رئيسا للمعارضة فى المجلس الجديد على اعتباره الحزب الوحيد المنظم المتواجد شرعيا داخل المجلس ومن الممكن ايضا ان تنشأ صور من التنسيق من بعض المستقلين وبين حزب التجمع بشكل او بآخر ولكن اختلاف الافكار بينهم سوف تؤدى الى اختلاف وجهات النظر نتيجة لهذا الاختلاف الفكرى الحزبى .

● وعن المشروعات التى سيتقدم بها الدكتور مصطفى السعيد قال :

ان المجلس الجديد يضم نخبة طيبة من ابناء مصر وهناك مجالات عديدة للحوار والمناقشات الموضوعية التى تتناول العديد من القضايا الهامة

وهى قضايا الاصلاح الاقتصادى خاصة ما يتعلق منها بسياسات صندوق النقد الدولى المقترحة ، وما يتعلق منها بسعر الصرف ، وعجز الموازنة العامة ، كما ان هناك موضوعات خاصة بالقطاع العام واسلوب اداراته والتصرف فى بعض وحداته .. وقضايا البطالة والتضخم ، وكلها موضوعات حيوية وهامة لتحقيق التنمية والتطور ، ولكن من المهم ان نؤكد على حرية الراى داخل المجلس ، وان تتاح الفرصة للاعضاء ، لكى يثروا النقاش والدراسة فى مختلف الموضوعات المطروحة ..

التنسيق بين المستقلين والمعارضة

● ويقول ابوالفضل الجيزاوى الذى رشح نفسه مستقلا فى الدائرة الاولى بالجيزة ثم عاد مرة اخرى للانضمام الى حزب العمل :

ان هذا العصر هو عصر المشاركة الايجابية .. والعمل السياسى سوف يجعلنا ننسق مع بعض المستقلين ، مع استقطاب ما نشاء منهم للانضمام للحزب ، وذلك لتكوين جبهة معارضة قوية داخل مجلس الشعب الجديد ، وسوف نقوم بالاتصال مع باقى الاحزاب التى قاطعت الانتخابات مثل الوفد والعمل والاحرار لتكون لسان حالهم داخل المجلس لطرح الافكار المشتركة بيننا ، ولتدعيم المعارضة والديمقراطية داخل البرلمان ، وهذا فى حالة موافقة هذه الاحزاب ، خاصة وان هناك مسائل مشتركة بيننا لن نختلف عليها مثل قضية تحقيق الديمقراطية وتعديل قانون الاحزاب ، وإلغاء حالة الطوارىء ، وإيجاد المناخ السليم والضمانات الكفيلة لتحقيق انتخابات نزيهة لانها مسائل قومية ..

واضاف : ان عضو مجلس الشعب بالاصالة والدستور يمثل الجمهورية كلها اى انه يمثل ٥٥ مليون شخص مصرى ، وحيث اننا جميعا نؤمن بمبدأ الديمقراطية ، فإن هذا التجمع السياسى من الممكن من خلال المبادىء العامة التى سنمارسها باسلوب علمى وقانونى ان يكفل ايجاد معارضة قوية تعبر عن الشعب كله ، وتتالف من هؤلاء المستقلين تحت اسم حزب المعارضة ، ومن هذا المنطلق ايضا يمكن ان نعبر عن الآراء والاختلافات فى القضايا المطروحة من اجل تطوير المجتمع كله .. ومن ناحية اخرى سوف يكون انتخاب زعيم المعارضة بالترشيح وسيكون اختياره بالاجماع ..

وحول مشروعات القوانين التى سيطرحها فى المجلس الجديد قال ابوالفضل الجيزاوى :

هناك اتفاقيات خاصة بحقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمدنية ، وهذه الحقوق ثابتة ، واقرتها مصر ووقعت عليها ، ويقتضى الامر تعديل جميع التشريعات الداخلية حتى تتمشى مع نصوص هذه الاتفاقيات خاصة وان جميع القوانين المصرية غير متفقة معها .. لذلك سوف اقترح وضع نصوص فى القوانين الداخلية الوطنية لمنح المواطنين هذه الحقوق المسلوبة خاصة واننى قد مارست هذه المهمة فى المنظمة وسوف نطبقها فى اقتراحات القوانين داخل المجلس ..

التعاون يضر بالاستقلالية

● ويقول صبحى وهدان المرشح المستقل عن دائرة باب الشعرية :

ان المعارضة تنبع من احساس الفرد نفسه ومن داخله لان اصل الانتماء الوطنى اولى بالاعتبار من الانتماء الحزبى ، وكثير من اعضاء مجلس الشعب سواء كانوا نوابا تابعين للاحزاب او مستقلين فإنهم مسئولون مسئولية كاملة امام قواعدهم التى اولتهم ثقتها للتحدث بإسمها تحت قبة البرلمان .. ومن هنا فإن المعارضة تاتى اذا ما كان الامر يتعارض مع مصلحة الشعب والتاييد ياتى اذا كان الامر لصالح الشعب وحين يعرض اى مشروع من المشروعات او حتى مادة من المواد داخل المجلس تكون محل نقاش داخل البرلمان حتى يكتسب هذا الراى عناصر النجاح ..

ويرى صبحى وهدان : ان المستقلين افضل من الاحزاب ، لان النائب المستقل متحرر من القيود ويرى الامور بشكل جيد افضل مما يراه الحزبى ، حيث انه يطلع على جميع الآراء المطروحة بخصوص اى مادة او مشروع وعليه استجلاؤها وشرحها من اجل اكتساب الراى لها .. اما المعارضة الحزبية التى تعارض براى حزب معين ، لا تخرج عن كونها وجهة نظر لمجموعة من البشر اعلنتها مسبقا فى صحفها ، واثارت الطريق لرايها .

وعن مشروعات القوانين التى سيطرحها فى المجلس الجديد قال صبحى وهدان :

ان القواعد الشعبية التى اختارت النواب الجدد الذين تمسكوا بعدم الانضمام للاحزاب التى كانوا يتبعونها هم اصحاب البرامج التى سوف اقترحها ، والتى ستمثل بقوانين لاحتياجات المجتمع والتى طال انتظارها لحل العديد من المشكلات اليومية مثل .. الاسكان والبطالة والغلاء .. فلا يجوز ابدا ان يكون دخل الانسان محدودا ثم يفاجأ بقرارات انسيابية بارتفاع اسعار المعيشة رغم عجز المرتب المحدود عن الوفاء باحتياجات الاسرة الطبيعية وعلاوة على ذلك ربط الاجر بالانتاج والاسعار .. اى يكون الاجر متحرك

طالما تتحرك اسعار المعيشة .. ومن ضمن الموضوعات التى سوف اناقشها هى سياسة الاسكان الخاطئة فى الدولة والتى تمثل عبئا على المواطنين ومن اسهل الامور فى هذه الدراسة هو ان يصبح الاسكان بالايجار وليس تمليكا مما يتيح فرصة السكن الرخيص للشباب المنتظر ، الأسر الجديدة ، التى يتفرق جمعها قبل ان يجتمع شملها لضخامة المقدمات وارتفاع قيمة الاقساط الذى يثقل كهل هذه الأسر الشابة . ولن اقول ذلك من فراغ .. فإننى صاحب تجربة عشتها فى حدود ١٢ عاما حققت على ارض الواقع الاف من الوحدات السكنية باثمان رمزية .. فإذا عممت هذه الدراسة لخففت عن الدولة اعباءها ، وعلى الشباب ان يجد ضالته المنشودة التى يبحث عنها دون جدوى ..

معارضة داخل الوطنى

● لماذا عدت الى الحزب الوطنى على الرغم من ترشيحك عضوا مستقلا ؟

— يقول احمد عفت اول لاعب كرة فى مصر يحصل على مقعد فى مجلس الشعب .. والذى فاز بمقعد الفئات بدائرة المعهد الفنى بالساحل :

اننى لم استقل من الحزب الوطنى .. ولم يفصلنى الحزب الوطنى فقد انضممت الى الحزب الوطنى عام ٨٣ ورشحت نفسى لاول مرة عام ٨٧ على المقعد الفردى ولم اوفق .. وفى هذه الدورة الانتخابية لعام ٩٠ تقدمت مستقلا لان الحزب لم يرشحنى من خلاله .. ولكن ليس معنى ذلك اننى فصلت من الحزب الوطنى .. وقد دخلت المعركة الانتخابية هذه الدورة مرتكزا على اساس خدمة الجماهير التى اعطتنى ثقتها .. واعتقد ان موضوع تصنيف المرشح داخل الدائرة لا يهم الجمهور بصفة اساسية .. فقد تعرضت الدائرة على مدى ٢٠ عاما للاهمال . وفى رايى الشخصى ان الجماهير اختارت الشخصية ولم تختر الحزب .. ويعود انضمامى للحزب الوطنى بعد فوزى مساعدة منى فى حل مشاكل الدائرة من جهة ومن جهة اخرى إعادة الصورة المشرقة الى هيئة الحزب الوطنى والذى وصل الى مرحلة التدنى داخل الدائرة الثانية .. ينبع ذلك ايمانا منى برئاسة الرئيس مبارك وخطوة على طريق اعادة تنظيم الحزب وتنقيته وإضافة عناصر جديدة ومسئولة تستطيع ان تعطى بدم جديد وفكر جديد ..

● إذن ما هى هويتك داخل مجلس الشعب .. عضو مستقل ام عضو فى الحزب الوطنى ؟

— هويتى داخل الدورة الحالية عضو وطنى مستقل التزامى تجاه الحزب التزام بالصالح العام تجاه الجماهير وخدمتهم وحل مشاكلهم بدون مجاملات .. او رشاوى كما كان يحدث فى الماضى ودنس صورة الحزب عند الجماهير ولن يرى من سياسة الحزب العامة اى شيء لا يتوافق مع رؤيتى الخاصة تجاه مصالح الجماهير وصالح شعب مصر .. اقول ان « العصمة فى يدى » واستطيع التخلى عن انضمامى للحزب فى اى لحظة .. اى ان عضويتى معلقة بمدى جدية نشاط الحزب داخل المجلس .. وبمدى ابتعادى عن اى من المجاملات والمصالح الشخصية . رشحتنى الجماهير بمجهودى الخاص .. وبحب الناس ولم اتعهد من احد لذلك ساكون صوت حق ..

● كان هناك امل جديد فى المستقلين لارتفاع صوت المعارضة داخل المجلس ولكن بعد الانضمام للحزب هل خفت صوت المعارضة ؟

— المستقلون بدون حزب قوى قد لا يستطيعون تشكيل صوت معارض قوى .. وانا بصفة شخصية سوف اوجه اغلب انتقاداتى لسلبيات الحزب الوطنى وساكون عفت الوطنى المستقل معارض داخل الحزب الوطنى وربما هذه ظاهرة جديدة على المجتمع النيابى .. والحياة الديمقراطية فى مصر اتاحها النظام الفردى فى الانتخابات الحالية والذى يعد سمة مظاهرة صحية على طريق الديمقراطية الذى تسير نحوها بخطى ثابتة ..

● هل هناك اتفاق غير معلن بين الحزب وبعض الاعضاء لترشيح انفسهم مستقلين ؟

— على الاطلاق ليس هناك اتفاق بينى وبين الحزب الوطنى .. على العكس تماما لقد كانت الحسابات فى الفترة الاخيرة تدار بصورة خاطئة بعض الشيء .. والدليل اننى ساظل عضوا مستقلا داخل الحزب الوطنى والالتزام الحزبى على المستوى العام فى الصالح فقط واى ظاهرة انحراف ستجد من يقف امامها بشكل قوى حتى لا تهدر صورة الحزب الوطنى مرة اخرى كما حدث من حالات فى بعض الدوائر وظهرت بوضوح فى المعركة الانتخابية والتى جرت عام ٩٠ .

● ما هى الافكار الجديدة التى تحملها داخل المجلس ؟

— هناك مشروعات قومية تخص شعب مصر عامة ومنها التركيز على حل مشاكل الشباب وقتل وقت الفراغ والانتماء .. وهى مشاكل غير عادية على ارض الواقع المصرى حاليا ومحاولة ايجاد الحلول لتوفير الوظيفة والمسكن للشباب ..

وبما اننى رياضى واول لاعب كرة يدخل مجلس الشعب ساعمل على مسايرة التقدم الرياضى الذى يسير على مستوى العالم اجمع وذلك باستجلاب احدث الطرق والوسائل من الخارج ومحاولة اضافة المزيد من مراكز الشباب وإنشاء المزيد من الملاعب والاهتمام بالرياضة المدرسية منذ الصغر وفى الكليات ايضا ..

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩٠

المستقلون جناح المعارضة

● وقال الدكتور طلبة عويضة المرشح المستقل عن بندر الزقازيق محافظة الشرقية :

ان العودة الى الحزب الوطنى لم تعتبر عودة ولكن هى مرحلة ما بعد دخول المجلس فقط .. فإننى لم اقدم استقالتى الى الحزب الوطنى فى يوم من الايام .. من جهة .. ولم يقدم الحزب احتجاجا ذات يوم على ترشيح نفسى بصفة مستقل وهذا موافق للقانون وليس فيه اى جهة اعتراض .. وإن ما حدث ان المستقلين الذين لم يرشحهم الحزب ارادوا عدم الابتعاد عن الحياة السياسية لذلك تقدموا بصفة المرشح المستقل حتى تمر الفترة الانتخابية وبعدها يعود الشمل .. نحن كمستقلين نجد انفسنا داخل الحزب الوطنى .. وهل حدث ذات يوم ان تهكمنا على مبادىء الحزب الوطنى على سبيل المثال ..

وحول ظاهرة المستقلين يؤكد على ان المستقلين سوف يشكلون ظاهرة صحية داخل الحياة النيابية فى الدورة الحالية .. ونستطيع ان نطلق عليهم الجناح المعارض داخل الحزب الوطنى .. بل سوف يظهر المستقلون بصفة حيوية داخل المجلس ويبقى شىء فى دول الخارج .. الدول التى تعيش مناخ ديمقراطى عريق .. لم توجد حرب المستقلين بل على العكس هناك اجنحة داخل اى حزب حاكم تاخذ شكل المعارضة وتعدل الدفة السياسية داخل الحزب ..

وعلى عكس المفهوم السائد المستقل اكثر حركة داخل الحزب الحاكم .. وصوته اقوى واكثر حركة .. حتى انه قد يتحول العضو الى عضو معارض الى جبهة معارضة داخل الحزب .. وهذا شكل نيابى جديد على الحياة الديمقراطية فى مصر ..

ويضيف ان الجماهير فى مصر تختار اشخاص ولم تختار احزاب معينة .. وهذا الخلط اختلقه البعض فى التسعينات .. واستطيع ان اجزم ان المستقلين لن يستطيعوا خلق جبهة معارضة منفصلة لان المعارضة بلا احزاب لا تساوى شيئا ولا يصح إلا الصحيح ..

وسيشهد المجلس معارضة قوية من جانب المستقلين ذات المقاعد الفردية .. لقد تقدمت الى الانتخابات مستقلا فقط لانه ليس هناك فرصة الترشيح داخل الحزب والآن وفقا للقانون اعود الى الحزب الوطنى ..

وحول المشروعات القادمة تحت قبة البرلمان قال الدكتور طلبة عويضة :

ان البطالة اكبر الأزمات التى ترهق السياسة الداخلية فى مصر واننى ساعمل جاهدا من اجل ايجاد حل لهذه المشكلة المستعصية مشاركة مع باقى افراد اسرة المستقلين داخل الحزب الوطنى .. ويؤكد على ان الانتخابات التى اجريت هذه الدورة عام ٩٠ اجريت فى حرية كاملة وبصورة مشرفة الحياة الديمقراطية التى يعيشها المواطن فى مصر ..

سأظل عضوا مستقلا

● اكد العضو المستقل كمال خالد والذى كان وراء حل مجلس الشعب للدورة السابقة حيث شرع فى الهجوم على قانون تنظيم الانتخابات بالقوائم حتى اتى حكم المحكمة الدستورية العليا موافق لرايه .. اكد على انه سيظل عضوا مستقلا داخل مجلس الشعب حتى لو ظل هو العضو الوحيد الذى يقف تحت قبة البرلمان مستقلا .. لا ينتمى لاى من الاحزاب .. سواء كان وطنى او غيره .. من الاحزاب ..

وقال ان مهمتى القادمة داخل المجلس الرقابة ومسائلة السلطة التنفيذية عن كل ما يصدر من قرارات واى مساس بمصالح شعب مصر سوف اتصدى له بكل حزم وقوة .. وان المهمة الرئيسية لعضو مجلس الشعب سواء كان وطنى .. وفدى او اى الاتجاهات يمثل الشعب ويدافع عن مصالحه ويواجه السلطة التنفيذية ..

واضاف : ان النظام الفردى المطبق حاليا اتاح الفرصة امام الحزب الوطنى ليعقد اتفاقات سرية ويرشح نوابا مستقلين وبعد الفوز سرعان ما يعودون الى جسم الحزب مرة اخرى .. وهذا شىء خطير ..

كما رفض المحامى كمال خالد فكرة ان يرشح خالد محيى الدين- زعيم المعارضة وقال حتى لو اختير زعيم المعارضة فلن اتفق مع افكاره ولن ادخل تحت لواءه كمعارض بل ساظل مستقلا بصفة فردية ولى ارائى وفكرى ولن يجبرنى احد على الانضمام الى الاحزاب ..

ولقد حدث ان اخذت على عاتقى محاربة مشروع الانتخاب بالقوائم فخرجت عن التزامى لحزب الوفد .. وقابل الحزب ذلك فى تود ورحمة فائقة .. حتى اتفرغ لهذا المشروع الفاشل وقد وفقت فى تعديله الى النظام الفردى ..

ولكن ساطالب فى اول طلب احاطة تعديل قوانين الانتخاب بما يتفق مع مشروع القانون الذى قدمه نادى القضاة للسيد رئيس الجمهورية والذى ينادى بضمان نزاهة العملية الانتخابية .. كما ساطالب بتعديل قانون تقسيم الدوائر بما يحقق تكافؤ الفرص والمساواة .. وساعمل على إلغاء كافة

المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢ ديسمبر ١٩٩٠

القوانين سيئة السمعة .. وإلغاء قانون الطوارىء ..

ويضيف : على انني اتفق مع كل الاحزاب في مصر على شيء واحد وهو رفض الاعتداء على حرية الرأى والعقيدة .. فانا مختلف في خطى ومبادئى مع الناصريين وكذلك التجمع احترم الجميع لكن الخلاف لا يفسد للود قضية اولا وثانيا افكارى افكار وفدية .. ولكن اؤكد على انني لن اعود الى القفص الذهبي والذى خرجت منه من حزب الوفد فكيف اعود الى الوفد مع احترامى للجميع بما فيه من الكبير الى الصغير .. وكذلك لن اقف تحت راية معارضة خالد محيى الدين .. كحزب تجمع مع احترامى للجميع .. الناخبون اختاروا مستقلين فكيف نهز هذه الثقة من قبل المواطن المصرى .. كما فعل اصحاب الاتفاق السرى ..

واضاف انه لا يوجد مستقلون حقيقيون داخل مجلس الشعب والذين عادوا الى الحزب الوطنى وخدعوا الجماهير واننى على استعداد للتعاون مع اى فرد مستقل واضع يدى في يده لو اتفق مع افكارى ولست انشد الى تكوين حزب جديد ..

المستقل داخل الوطنى

● اما العضو حنفى سليمان والذى فاز بشكل مثير عن دائرة الخليفة عمال مستقل وعاد لينضم الى صفوف الحزب الوطنى اخذ يفسر ذلك بان الحزب الوطنى المعارضة من داخله ستكون اقوى من المعارضة خارجه كما يحدث في كل بلاد العالم المتقدم ديمقراطيا وانا اعمل تحت هوية مستقل وطنى داخل مجلس الشعب وسيشهد المواطن في مصر جبهة معارضة قوية عكس ما هو متوقع وما يثار هذه الايام عن انضمام مستقلين للحزب الوطنى .. فقد وقف الحزب الوطنى وقفة قوية تجاه الكثير من المخالفات . ولكن هناك بعض الاعضاء الذين كان يجب تغييرهم وهذا ما حدث بالفعل اى اجريت عملية تنقية ليقف الحزب فتيا مرة اخرى اى عملية تجديد شباب الحزب الوطنى ..

واستطيع ان اجزم ان المستقلين لن يستطيعوا تكوين جبهة معارضة بصورة قوية .. من المؤكد ان الحزب الوطنى سوف يتيح الفرصة لرؤية اوسع المعارضة من داخله للعمل لصالح مصر ..

وعن المشروعات القادمة .. اهم ما يشغل بالى مشروعات البطالة على المستوى القومى .. وإحياء مشروعات محو الامية والتى لا يلتفت اليها البعض حاليا ..

المصدر : الوفد
التاريخ : ١٣ ديسمبر ١٩٩٠

تقرير "للوفد" يجيب عن تساؤل هام :

كيف تعارض أحزاب المقاطعة من خارج البرلمان ؟

سراج الدين :

الوفد الآن خارج المجلس أقوى منه داخله

صدق أولا تصدق :

المعارضة لم تتمكن من تقديم مشروع قانون واحد منذ عام ١٩٧٦ حتى الآن

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٣ ديسمبر ١٩٩٠

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إذا كان الوفد لم يدخل المجلس الجديد برضائه فسيدخله غدًا .. برضاء الأمة

تقرير يكتبه :

محمود الشربيني

مجلس الشعب بحكم الدستور مسألة هامشية لا دور لها في الرقابة والتشريع

● «عارض» كلمة من اربعة حروف لكن التاريخ جعلها كلمة «مادة» سامة !.

حينما مات «مكسيم جوركي» «الروائي الروسي الشهير» خلف وراءه تراثا إنسانيا وادبيا مثيراً ، تربى عليه كتاب اليمين واليسار على السواء .. لكنه إلى جانب ذلك صك تعبيره الذى لم يزل رنينه حتى الآن يدوى في اذنى «جئت إلى هذا العالم لكي اعترض» وحينما كان بعض ذوى العاهات يصطدمون بهذه الكلمة كانوا يتصورون انها تطبيق للقاعدة المصرية الشهيرة «خالف تعرف» !.

«عارض» كلمة حولها التاريخ إلى مادة سامة .. وشعرت بالحدس المباشر عندما قررت الاحزاب «فيما خلا التجمع واحزاب الصدفة !» مقاطعة الانتخابات ان جحيما من الجدال الغاضب سوف يشتعل في الصحف ، ويسود صفحاتها كما يسود رجال المباحث «وغيرهم !» بطاقات ابداء الرأى لصالح الحزب «اياه» .. وصدق حدسي ولكن .. «عارض» البعض طريقة «المعارضة» في فضحها لحزب الحكومة «او حكومة الحزب» وانفجرت اقلام تنهش في جسد زعمائها ..

وفيما ندر كان هناك من يناقشون القضية على طريقة مكسيم جوركي الذى بدا لي وكان غيابه يكثف حضوره ولكن البعض تصور ان «حريف السياسة» ومهندس لعبة الانتخابات - والتعبير لخالد محيى الدين زعيم حزب التجمع يصف به فؤاد سراج الدين رئيس الوفد - ليس الا مناورا محترفا وسوف يتراجع عن موقفه في الدقيقة الخامسة والخمسين في الساعة الاخيرة قبل اغلاق باب الترشيح لانتخابات ٩٠ .. وان احزاب المقاطعة الاخرى سوف تعود اتوماتيكيا «مارشدين» ولكن «خاب سعى العشاق» مع الاعتذار لـ «وليم شيكسبير» .

حقا .. مازالت اذكر للدكتور وحيد رافت «رحمه الله» تعبيرا قاله لي عندما اخفق التجمع في انتخابات ٨٧ «بفعل فاعل !» وهو ان التجمع خارج البرلمان اقوى منه داخل البرلمان .. وكان خالد محيى الدين قد صك لي ذات التعبير بنفس حروفه ورائحته ..

- ومثلما اذكر تعبير «جوركي» - «اعترض» - واردد عبارة د . رافت لا انسى ان شاعر الحب نزار قباني قال في زمن مضى الحب لو لم يكن موجودا لاخترعناه

وانا اختلف مع «نزار» الذى لم يقل في المعارضة ما قاله في الحب .. وكان رايى ان نخترع الحب والمعارضة معا !.

- لكن ولكي لا ننسى فان انتخابات ٩٠ حملت ستة نواب من حزب التجمع ولاول مرة إلى «دست» البرلمان .. ودفعت - في المقابل باكثر من مائتى نائب معارض «وفدى - تحالف» على الاقل إلى خارجه بفعل المقاطعة ، وهنا تذكرت وحيد رافت .. وتعبيره .. وسالت نفسي .. هل تصبح احزاب المعارضة خارج البرلمان اقوى منها في داخله .. وما ملامح قوتها او ضعفها .. والقضية الأكثر الحاحا كيف تعارض هذه الاحزاب من خارج البرلمان هل ينحصر نضالها داخل صحفها ومقارها ؟ وتحت سيف القانون «اياه !» ام ان الوفد «والتحالف» سوف يستحدثون وسائل اخرى وادوات جديدة للمعارضة هل يستقطبون المستقلين .. هل يفكرون في استخدام التجمع «كقنطرة» للنفاذ إلى مجلس الشعب ويحركونه من الخارج .. ام يعتمدون على بعض الاعضاء الذين خاضوا الـ « .... الانتخابية» على مبادىء احزاب المقاطعة .

الوفد تقدم تقريرا شاملا لرؤى رموز الوفد والتجمع والتحالف والماركسيين اما «احزاب الصدفة فيمتنعون» !.

ع - ا - ر - ض

عين - الف - راء - ضاد .. «عارض على طريقة فؤاد سراج الدين رئيس الوفد تعنى «استخدام كل اليات وادوات التعبير عن الرأى» .. سواء للفرد او لدى اى مؤسسة وطنية .. دون رقابة .. ودفاعا عن حق الجماهير في مجتمع يخلو من «القبح» بكل مظاهره .. من فساد وتدليس وتزوير ورشوة وسلب ونهب واستغلال نفوذ .. ومن اهم تلك الادوات «البرلمان» والصحيفة .. وهما الوسيلتان «المعتمدتان» شرعا لمعارضة كل ما هو قبيح .. ولكن البرلمان بالنسبة للحزب الحاكم اصبح اداة للقهر .. فمن خلاله راح يضفى على ديكتاتوريته صفة الشرعية .. ولذلك اندفع يحشد كل قواه - في ظل ثورة المحسوبية - بفوز بالاغلبية .. ولم يعدم اى وسيلة ممكنة تمكنه من الامساك بخناق المعارضة .. وتحويل البرلمان الى مدرسة .. ومسخ رئيس البرلمان الى مجرد شيخ في الكتاب لاهم له الا اختلاس النظر في كل لحظة «حرجة» الى «الفلكة» ليجلد بها المعارضة جلدا شرعيا ! ومن هنا تمتع مجلس الشعب باكبر قدر من الحرية لممارسة الديكتاتورية مع المعارضة .. حدث هذا في الماضى وسوف يحدث الآن .. ولذلك لا اعتقد اننا خسرنا شيئا بمقاطعتنا وانما نحن في موقف اقوى ونحن خارج البرلمان .. لاننا فضحنا الشعارات المزيفة وانتصرنا لانفسنا .. وللشعب المصرى قبلنا عندما قاطعنا «المهزلة الانتخابية» .. وبالقطع لا يمكن ان يتوقف نضالنا ومعارضتنا لاسلوب ادارة الحكم في البلاد .. فلدينا صحيفتنا ولدينا نوابنا الذين سيصلون الى الناس في كل وقت وبهما سوف «نـ - ع - ا - ر - ض» ونؤدى دورنا على اكمل وجه .

توقعات

اقاطع سراج الدين واساله : وهل تنسقون مع النواب المستقلين الذين رفضوا عضوية الحزب الوطنى - وكذلك مع نواب التجمع داخل المجلس للضغط

على الحكومة .. وما توقعاتك للمجلس الجديد ؟ .

● ويجيبني بوضوح :

- إذا اتفقت الاهداف والوسائل فلا مانع من وجود تنسيق ولكن نحن نامل في ان تحشد المعارضة خارج البرلمان كل «قواها» .. وتعبيء الراى العام الغاضب حولها .. لاننا نتوقع حل المجلس الجديد المطعون دستوريته اعتماداً على نص المادة «٨٨» من الدستور والتي اهدرها تشكيل المجلس الجديد .. وتقديري ان هذا الطعن سوف يقبل .

العبرة ليست بالنواب !!

المعارضة على طريقة ابراهيم فرج سكرتير عام الوفد تعني رفض ديمقراطية الجرعات اننا نطالب بدستور جديد «هكذا حدد فرج رؤيته» .. نطالب بهذا منذ عام ٨٣ والحكومة الى الآن مازلت تعيرنا اذنا صماء .. فقررنا مقاطعة الانتخابات لان المؤمن لا يلدغ مرتين من جحر واحد .. وانا اضافة الى ما قاله سراج الدين اؤكد ان الوفد اقوى الآن من اى وقت مضى .. لان الديمقراطية قضيته الرئيسية التى لن يحيد عنها .. ومن يتصور ان مقاطعتنا جعلتنا نخسر بعضا من شعبيتنا لا يفهم «ألف باء» السياسة .. فالعبرة ليست ببضعة نواب يحوزون مقاعد في مجلس الشعب وانما العبرة برصيدنا وميراثنا التاريخي في قلب الامة ودفاعنا عن مصالح الجماهير .. ولا يتصور احد ان بضعة افراد يحوزون مقاعد في البرلمان ولايسمع منهم الا القليل يؤثرون في الراى العام مثلما يؤثر اختلاطهم بالناس وكشفهم للحقائق امامهم وتفنيدهم للاكاذيب التى يرددها الجالسون فوق كراسى السلطة ، واذا كان الوفد لم يدخل المجلس الجديد برضائه فسوف يدخل غدا برضاء الامة حتى تنتصر ارادتها الحقيقية ..

اختلف .. واتفق

المعارضة على طريقة خالد محيي الدين رئيس حزب التجمع تعني الاختلاف مع المقاطعة وتعني ايضا «انه لا يوجد حزب في العالم - داخل البرلمان او خارجه - يفقد ادواته ، فلديه صحفه ، ونضاله الجماهيرى عبر اعضائه في النقابات المهنية والمؤسسات الفكرية والحركة السياسية في المجتمع .. ومحيي الدين يعتبر البرلمان منبرا للتعبير فقط .. لا يعني عدم التواجد فيه وقوف الحزب عاجزا عن الحركة .. ويتصور ان احزاب المقاطعة لو كانت خاضت الانتخابات لكانت في موقف اقوى منها الآن .. فهي لم تكن ستصطرع على الاغلبية المطلقة .. او تفكر في اسقاط الحكومة .. ورغم هذا لن تعدم وسيلة نضالها بعيدا عن المجلس .. واوضح محيي الدين ان خروجه على اجماع المقاطعة لا يعني قطع صلته بها «فنحن نفكر في اجبار الحكومة على ان تفتح حوارا مع المعارضة ولو غصب عنها» ومن غير المعقول ان نفتح حوارا مع الحكومة ونقاطعه مع المعارضة .. ولكن استجابة المعارضة للفكرة يتوقف عليه امكانية تنفيذها من عدمه .

القانون إياه

«عارض» على طريقة ياسين سراج الدين .. تؤكد على معنى المعارضة من خلال القنوات الشرعية «وهي التى يتمسك بها الوفد منذ سعد زغلول .. ومرورا بزعامة مصطفى النحاس وصولا الى فؤاد سراج الدين .. وهذه القنوات معروفة ومحددة وهي صحيفة الحزب التى صدرت - وما تبعها من صحف اقليمية - والصحف التى يتيسر لاعضاء الوفد اصدارها مستقبلا ايضا يقول اعضاء الوفد رايهم احيانا من خلال الصحف «السيارة» وانا احيانا افعل ذلك يضاف الى ذلك تكثيف الندوات والمؤتمرات داخل مقار الحزب الان قانون «الـ ... اياه» يحد من جماهيرية لقاءاتنا .. ولذلك يجب حشد اكبر عدد ممكن من الجماهير لهذه اللقاءات .. لكن انا تركيزى الاساسى في معارضة الوفد من خارج المجلس تكون على الصحيفة لانها يجب ان تتحول الى برلمان من «حروف وسطور» .. واتصور انها اوسع انتشارا من البرلمان الفعلي .. ولذلك يمكن ان يناقش على صفحاتها طلبات الاحاطة .. ويقوم من خلالها استجواب للوزراء والمسئولين .. وقضايا الفساد وشرح وجهة نظر الوفد في القضايا القومية الكبرى .. ومن ثم فصحيفة «الوفد» عليها ان تتحول الى برلمان للامة لتغطية بعض النقص الذى احدثه عدم تواجد نواب للوفد في البرلمان .

● هل حققت المقاطعة اهدافها .. هل كشفت للناس حقيقة الحزب الحاكم . وما اراد زعماء الاحزاب ان يقولوه الى الشعب .. سؤال لـ «يس سراج الدين» في معرض اجابته عنه ذكر ان المقاطعة كشفت حجم الحزب الوطني في الشارع .. وانها اغلبية مزعومة .. بدليل عدم حصوله على المقاعد المنتظرة في ظل غياب احزاب المقاطعة ولكن المعارضة إذا كانت اشتركت جميعا لربما «تعرى» الحزب الوطني وظهرت شعبيته على حقيقتها ونجحت المقاطعة من جانب اخر في كسر ما يسمى الواجهة الديمقراطية .. التى حاول البعض اخفاءها دائما .. وعندما تلفظ ازمة الخليج انفاسها الاخيرة ، سلما او حربا ، سوف يعيد الراى العام العالمى النظر في موقفه من هذه الديمقراطية ..

ضد الجماهير

«عارض» على طريقة محمود امين العالم المفكر «والماركسى» المعروف تعني الاختلاف بشدة مع ياسين سراج الدين في مسالة المعارضة عبر القنوات الشرعية .. فالاحزاب غير المشاركة في الانتخابات فقدت جانبا من قوتها .. وسوف تتقوقع في صحفها وتنكمش في مقارها .. تاركة مساحات امام الاحزاب المشاركة في التليفزيون والاذاعة .. وفرصا اخرى في استقطاب قوى المستقلين .. فضلا عن مواجهة التشريعات المعادية للجماهير ، ومن ثم فان الطريقة التي تناضل بها خارج البرلمان لابد ان تختلف .. ومن الضرورى استعادتها لحقوقها المهدرة في عقد المؤتمرات والقيام بمسيرات وتظاهرات واعتصامات واضرابات ضخمة لتؤثر تاثيرا كبيرا في نسيج الشارع المصرى .. صحيح ان القضية ليست المشاركة او عدم المشاركة ، او اعلان الراى داخل المجلس ، وانما الابقى هو حرية التعبير للجميع لكى يتنفس .. ويناضل ضد كل ما هو سيىء السمعة .. ولذلك فالمعارضة من الخارج امامها الآن طريق شرعي للنضال عبر الجماهير .. ثم الحرص على مد الجسور مع المعارضة من الداخل لان القضية ليست فضح الحكومة وانما مواجهة التشريعات السياسية الداخلية والجماهيرية التى لا تعبر عن جموع الشعب .. وان تتفهم المعارضة انه ليس الاحزاب التي قاطعت الانتخابات ابعد من السياسة العامة للسلطة الحاكمة من الاحزاب التى لم تقاطع البرلمان ..

تعديل الدستور

«عارض» على طريقة على سلامة عضو الهيئة العليا للوفد .. سوف نرصد ان الاحزاب الجماهيرية تصل الى الجماهير بشتى الطرق .. واذا كان البرلمان وسيلة من الوسائل فانه ليس كلها ولا اولها ولا اخرها .. فقد قدم الوفد من خلال المجالس السابقة عديدا من الاستجوابات وطلبات الاحاطة .. وكشف العيوب والرزايا التى تفشت في البلاد .. وهو ما حدا بمنصة المجلس الى الوقوف ضدنا ووضع العراقيل المتعددة امامنا مما جعلنا في حقيقة الامر لسنا راضين كل الرضا عن هذا الاداء . لانه اقل من طاقتنا وغاياتنا .. لكن عندما قررنا المقاطعة كان ذلك تعبيرا عن رغبتنا في عدم خداع الشعب وقد نكون فقدنا طريقا من الطرق التى يجب ان نسلكها في سبيل تحقيق امال الامة لكن الاثر الذى تركته المقاطعة

فى النفوس كان ابلغ كلمة نصل بها إلى الشعب .

والكلمة التى قلناها من خلال المقاطعة .. هى نفسها التى كنا نريد ان نوصلها للناس من خلال المشاركة .. وداخل المجلس .. كما اننا لم نقدم هذه الكلمة الآن من خلال صحافتنا .. ولجاننا المنتشرة على مستوى الجمهورية .. وهى منابر لا تقل ابدا عن منبر مجلس الشعب ، الذى تحاك فيه مختلف المؤامرات لسلب اعضائه حقهم فى النقد .. وحقهم فى التشريع .. بدليل ان المعارضة لم تتمكن ابدا من ان تقدم مشروع قانون واحدا من سنة ٧٦ وحتى الآن ، بسبب الاكثرية الزائفة للحزب الحاكم التى تجهز على المعارضة .. وليس هذا فقط .. لقد حالوا بيننا وبين الهدف القومى الكبير لتغيير نظام باكمله بالطريقة المشروعة .. واظن بعد أن استمر ٣٨ عاما بغير انقطاع ان الاوان ان يجد طريقه نحو النهاية .. واظن ايضا ان نهايته ظهرت ملامحها فى الـ «....... الانتخابية» الاخيرة ..

مؤسسة هامشية

«عارض» على طريقة عبدالعزيز محمد عضو الهيئة العليا للوفد ، سوف تكشف صورة المجلس الجديد .. «فصورة المعارضة» و دورها ، فى المجلس الجديد مرتبطة أشد الارتباط باسلوب الممارسة البرلمانية ، وفقا للدستور واللائحة .. وللحق فان المشكلة ليست مشكلة «شخص» رئيس مجلس الشعب .. وانما المشكلة فى النظام ذاته ووضع مجلس الشعب كمؤسسة دستورية !! المجلس بحكم الدستور مؤسسة هامشية وتابعة لا دور له فى الرقابة الجادة .. فتقارير الجهاز المركزى للمحاسبات بعيدة عن الرقابة الجادة والمناقشة الجادة ، طلبات للاحاطة والاسئلة والاستجوابات كلها يتم «دشتها» فى جلسة واحدة والتصويت بالتصفيق وهكذا .. قوانين التفويض الكامل بما يعنى التنازل عن الاختصاص ، ورقابة شكلية ومحدودة ، تحت وطأة اللائحة وتحت وطأة الاغلبية المصطنعة .. اما عن دوره التشريعى فان الاحصاءات تؤكد ان ٥٨٪ من التشريعات تعدها الحكومة للعرض فقط على المجلس . وبالتالى نحن امام دور رقابى مقيد ودور تشريعى قاصر وهكذا مجلس الشعب .. ولذا فان صورة الممارسة البرلمانية لن تختلف بحال من الاحوال عما كانت عليه ..

ميراث الوفد

ويرى مختار نوح (جماعة الاخوان المسلمين) ان البرلمان بشكله الحالى فى السنوات الاربعين الماضية لا يفيد كثيرا ، ولا يؤثر كثيرا فى الحياة العامة .. كما لا يؤثر فى قوة الاحزاب او تواجدها . فهو مازال انعكاسا لواقع (........) ولان قوة الاحزاب تقاس بمدى الانتصار لمبادئها داخل القاعدة الصامتة ، والتى تمثل ٩٠٪ من الشعب المصرى (") فاننى وبناء على هذا اجزم بان التجمع لن يستفيد كثيرا من ممارسة الديمقراطية المزعومة .. كما لن يفيد كثيرا فى تغيير المسار لانه كان اولا نجاحا لاشخاص وليس لمبادىء(!!) .. وانه نجاح تم فى ظروف إحجام القوى السياسية عن الدخول فى ..... المناقشة غير المحسوبة فاذا اضفت ذلك الى ما سبق

ان التيار اليسارى مازال ممثلا فى الحكومة يجذبها الى الخلف .. وتشكل القوة الحقيقية داخل الحزب الوطنى تكون بالتالى قد اضفنا الى الحزب الوطنى حزبا مماثلا .. اما عن «الوفد» فقيمته التاريخية تعطيه قاعدة ثابتة واعتقد انه يحتاج الى العمل فى اتجاهين خارج البرلمان وهو «التحبية مع القوى الاخرى» .. حيث ينبغى ان يدخل بصورة او باخرى فى التحالف الثلاثى !! وانا من طموحاتى ان يكون للمعارضة حزب واحد او صحيفة واحدة !!

والثانى هو الاهتمام بالشباب .. وانا اعتقد ان قوة الوفد لم تكن فى قوة اعضائه .. او فى ممارسة نوابه تحت القبة ، وانما كانت فيما يسمى بالميراث التاريخى للوفد ..

اما حزب العمل فيجب النظر اليه باعتباره من الاحزاب المتطورة ..

اما الاخوان المسلمون فهم يعرفون طريقهم منذ (٥٠ عاما) .. ولم يعتمدوا على اى مؤسسة فى جهادهم .. وانما يعتمدون على الدافع القوى الذى ينبعث من داخلهم .. اما ما يقوله اعضاء الوفد عن ضرورة التعاون مع المستقلين ، فانا اعتبره جريمة وخطأ فادحا .

لمصطفى كامل مراد - رئيس حزب الاحرار - راى اخر .. يقول :

- القضية ليست هل موقفنا اكثر قوة عن ذى قبل .. ام لا ؟.. وانما نحن لن نشترك فى التشريع او الرقابة ، ولكن لنا دور واقعى ، نحن نصل للناس بصحفنا ومؤتمراتنا هذا صحيح .. لكن سنحرم من تقديم استجوابات وطلبات احاطة ومناقشة الميزانية .. ولكن ليس معنى هذا ايضا اننا سوف نعتمد على النواب الذين خرجوا على اجماعنا الحزبى وخاضوا الانتخابات .. لقد فصلوا وانتهى الأمر .. صحيح ان بعضهم متمسك بالكاره سواء كان وفديا او على مبادىء التحالف ، لكن قرار الفصل لا رجعة فيه .. ولن ننسق معهم ابدا .. لاننا لا نحتاج الى ذلك ..

عارض

● عارض على طريقة فؤاد سراج الدين .. ترصد :

- إن بعض الماركسيين (كاحمد نبيل الهلالى) اتفقوا على قرار المقاطعة .. وان رمزا من رموز حزب التجمع هو حسين عبدالرازق رصد وقائع التزوير .. والتهليل . والتطبيل فى مهزلة انتخابية مؤسفة .. وتدرك ان رموزا اخرى كخالد محيى الدين ترى ان اى حزب لا يعدم ادواته فى النضال الجماهيرى . وتردد معى كل حرف من حروف هذه الكلمة (ع - ا - ر - ض) (عين راء - الف - ضاد) وتذكر معى ايضا مكسيم جوركى .. وعبارته الشهيرة : (جئت إلى العالم .. لكى اعترض)

وماذا بعد المقاطعة ؟!

بقلم : دكتور ابراهيم دسوقى أباظة

والآن ماذا انتم فاعلون ؟!

لقد زورت ارادتكم فى الانتخابات وفى نتائج الانتخابات . وسطا الحاكم على اصوات المنشقين وصنع لنفسه اغلبية وهمية يحكم بإسمها رغم انف الاغلبية الحقيقية التى ترفضه وتطالب باسقاطه !!

ماذا انتم فاعلون بعد ان احترقت قلوبكم واسودت جلودكم وضاع املكم فى حياة افضل ؟!

هل تنتظرون امريكا لتخلصكم من هذا البلاء ؟ ام تتوقعون تدخلا ربانيا بإذن من السماء ؟!

لن ينقذكم احد مما انتم فيه من تعاسة وشقاء إذا لم تضعوا رؤوسكم على اكفكم .. وتجمعوا ارادتكم على الخلاص من هذا الوباء ؟!

لم نسمع عن شعب سرقت ارادته واستبيح عرضه .. وبددت امواله .. ثم جاءت ارادة خارجية لتسترد حريته وتقدمها له على اطباق من ذهب !!

الطريق أمامنا واضح ومفتوح .. والهدف هو اسقاط النظام الشمولى الذى زرعته ثورة يوليو والذى توارثه ابناؤها جيلا بعد جيل .. ووسيلتنا ليس الرصاص الذى يضربوننا به كلما حاولنا الشكوى والاحتجاج ، ولكن الشرعية التى تفرضها حقوق الانسان لصالح البشر اجمعين .. فمن حقنا ان ندير ظهورنا للحكام .. ومن حقنا ان نرفض طاعتهم فى المعاصى والآثام .. ومن حقنا فوق ذلك ان نستخدم كل سبيل منظم للضغط عليهم وإرغامهم على احترام ارادة الامة والامتناع عن استخدامها فى دعم سياستهم وتبرير سلوكهم .. فبإسم الإرادة الشعبية تم عقد القروض وتوقيع المعاهدات وتسيير الجيوش ، وبإسم الاغلبية الشعبية تم التنازل عن اخص خصوصيات هذه الامة .. والدس قيمها ومبادئها .. ولم يعد هناك شىء غير مستباح إلا ان يباع ابناؤنا فى اسواق النخاسة بعد ان استاجرهم النخاسون فى بلاد العالم الغنية لأعمال السخرة واداء الاشغال الشاقة بلا أمان ولا ضمان !!

وبإسم الارادة الشعبية ارتكبت حكومات الحزب الوطنى اخطاء استراتيجية فى التعليم والصحة والمرافق والتخطيط العمرانى يستحيل تداركها فى قرن من الزمان ، فاخطاء التعليم والصحة العامة والاسكان والبيئة اخطاء باهظة الثمن وبسببها بددت مصر الاف الملايين من القروض دون ان تجنى المردود الاقتصادى والاجتماعى المناسب . وهاهو التعليم والصحة والاسكان والبيئة .. وكل قضايانا الكبيرة معلقة فى الهواء ننتظر من يقبل تصحيحها وحلها .. بفكر جديد وعقول جديدة تنبع من مصالح هذا الشعب وتخضع لإرادته .

ماذا انتم فاعلون إذن وقد قال النظام كلمته .. واوضح ارادته فى الانتخابات الاخيرة ؟! .

إن امامكم المؤسسات الحزبية والنقابية فلماذا لا تقبلون عليها وتلتفون حولها ؟!

إن قضية هذه الاحزاب من اولها الى اخرها هى قضية الدستور والاصلاح الدستورى .. ولن ينصلح حالنا وتستقيم امورنا إلا بهذا الاصلاح المبدئى .. فالدستور هو الذى يمكننا من اختيار الحكام .. وهو الذى يتيح لنا توجيههم وفرض رقابتنا على سلوكهم ومحاسبتهم وعزلهم .. والدستور بالتالى هو الضمان الوحيد لاستقامة الحكم ونزاهته وبغير الدستور لا ضمان لأى شىء .. ولا امل فى اى شىء .. وقد جربنا وجربت قبلنا امم كثيرة وعرفنا النتائج واستوعبنا الدروس .. فليس صحيحا ان الخبز يأتينا بالحرية ولكن الصحيح ان الحرية هى التى تأتينا بالخبز !!

دعونا نتفق على مشروع دستور ديمقراطى يكون اساسا راسخا لحكم بلادنا .. دستور يضع الشعب فوق الحكام ويهيىء سبل الرقابة الفعالة والمحاسبة الدقيقة لافعالهم وتصرفاتهم ..

دعونا نعلم هذا الدستور لابنائنا ونشرح لهم لزومه وضرورته لحريتهم وكرامتهم وسعادتهم ورفاهيتهم .. دعونا ندق ابواب الحرية احزابا ونقابات وافراداً .. مطالبين بهذا الدستور .. رافضين ما دونه من مساومات وتسويات .. فالحرية ليس لها إلا طريق واحد .. هو طريق التضحية والكفاح .. والديمقراطية ليس لها إلا وجه واحد هو حكم الشعب بالشعب من اجل الشعب .. وكل ماعدا ذلك هراء وزيف وتهريج !! ..

دعونا نخطُ خطوة جريئة في الطريق الصحيح .. فقد تعاهدنا احزابا ونقابات على حد ادنى من المطالب المشروعة من اجل اعادة السلطة الى الشعب ووقف نزيف الخسائر الاقتصادية والاجتماعية التى هدمت كل امل فى التنمية والتقدم .. فلا اقل من ان نتفق ونتعاهد على استراتيجية عمل سياسى تضعنا فى مواجهة جماعية مع النظام الحاكم .. فقد حان الوقت لأن نلتقى بقوة عند هذه النقطة .. ولا اعتقد انه يوجد من الاسباب ما يفرق كلمتنا .. فلماذا التردد ولماذا التراخى ؟! أليس فى هذا الزمن الذى يضيع خسارة على الامة ؟!

إن قيادة التغيير لابد ان توجد ولابد ان تتحرك وتنطلق .. وإلا فمن الذى سيقود التغيير الى الافضل إذا لم تتول قيادته الاحزاب والنقابات وروّاد هذه الامة ؟!

إن العيون والافئدة تتطلع كلها الى ما بعد المقاطعة .. فنحن لم نقاطع من اجل المقاطعة .. ولكننا قاطعنا من اجل بداية جديدة فى مواجهة النظام وحكومته وحزبه .. بداية لابد ان تكون حازمة لا هوادة فيها ولا تراجع عنها .. فإما ان تكون ديمقراطية وإما الا تكون .. وإذا ظل النظام عازما على اللاديمقراطية مصرا على التزوير والتضليل ، فسنظل على كفاحنا من اجل انهاء وجوده اللاديمقراطى وتعرية لا شرعيته التى يتشدق بها فى كل المناسبات ..

وليكن ما يكون من معارك جانبية هنا فى الداخل او هناك فى الخارج ، فالمعركة الاصلية بل أم المعارك ـ هى معركة الاصلاح السياسى وبعده لا قبله ستكون كل الاصلاحات ..

وجهة نظر

حول الانتخابات

ماذا يمكن ان يقال عن اخر انتخابات جرت فى بلادنا ؟

اولا ـ شهد جميع المشتركين فيها بموقف الأمن المحايد النزيه ، والان فقد انجزت الدولة ما وعدت به . ونرجو ان تكون تلك بداية شريفة حاسمة لحياتنا النيابية تصبح بها الدولة قدوة لرجالها وللمواطنين جميعا .

ثانيا ـ دارت المعركة بين الحزب الوطنى من ناحية والتجمع والأحزاب الجديدة والمستقلين من ناحية اخرى . على حين قد قاطعها الوفد والعمل والاحرار من الأحزاب القانونية . ولم تشترك فيها التيارات التى لم يعترف بها بعد . وذاك يجعل خريطتنا السياسية موزعة بين المجلس الجديد والشارع والأوكار الخفية مما يدعو الى اعادة النظر والتامل لاتاحة الفرص لاشتراك الجميع فى العمل السياسى المشروع توفيرا للمزيد من التماسك والاستقرار .

ثالثا ـ لم يكن جميع المستقلين بالمستقلين تماما ، فمنهم وطنيون ووفديون وعمال واحرار منشقون ، وهؤلاء اذا انشقوا على احزابهم لاختلاف فى راى لايستطيعون الخروج على مبادئها ، فالمنتظر ان يعود الوطنيون الى حزبهم وان يكون الآخرون معارضة لا باس بها .

رابعا ـ جرت المعركة على النظام الفردى .. والنظام الفردى لايتعارض مع الحزبية ، ففى الماضى كان يدخل الفرد المعركة مدعوما بحزبه ومتحدثا باسمه ومستقلا بمبادئه ، فكانت حزبية فردية ، اما هذه المعركة فقد غلبت فيها الفردية على الحزبية ، والوعود الشخصية على المبادىء السياسية ، ولعبت الجدارة العائلية والعصبية دورا بارزا ساق الى العنف وتحدى النزاهة احيانا ، وكل اولئك يعتبر خطوة الى الوراء فى تاريخنا الديمقراطى .

خامسا ـ كان من الملاحظ والمؤلم ندرة المرشحين من الاقباط والنساء . والحق اننا لايمكن ان نعفى حزب الأغلبية من مسئوليته عن ذلك ، وقد اسفر ذلك عن جرح لن يندمل حتى بعد تعيين الأعضاء العشرة .

سادسا ـ وضح ان عدد الناخبين كان اقل من المامول بكثير ، وقد تصورنا لذلك علاجا شرحناه فى وجهة نظر مستقلة فلانعود اليه . وعلى اى حال يستطيع اى نائب فى المجلس الجديد ان يؤدى واجبه على اكمل وجه فيحقق امال من انتخبوه ويقنع السلبيين بالخروج من سلبيتهم .

وان شاء الله نخوض فى المرة القادمة معركة لاتشوبها شائبة ..

نجيب محفوظ

المصدر : المصـــــــور
التاريخ : ١٤ ديســمبر ١٩٩٠
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ملاحظات على انتخابات مجلس الشعب

بقلم :
مكرم محمد أحمد

لا يستطيع منصف إلا أن يؤكد أن الانتخابات التى جرت فى مصر أخيرا -قد تمت فى إطار الحيدة الكاملة من أجهزة الدولة وتحت أوسع إشراف قضائى ممكن وفى مناخ غاب فيه الانحياز المسبق لمن يحملون شهادات ترشيح رسمية من الحزب الحاكم ، جرت الانتخابات دون أدنى تدخل من الشرطة التى التزمت دورها فى الحفاظ على الأمن خارج لجان التصويت ودون وصاية المحافظين ، ودون تطويع إرادة العمد والمشايخ من أجل إغلاق القرى والدوائر على مرشحى الحزب الحاكم

التزم الجميع الحياد الكامل بين المرشحين تطبيقا لسياسة واضحة أعلنها الرئيس مبارك عندما أكد أكثر من مرة أنه يتطلع الى أن تكون الانتخابات "القادمة" مباراة حرة ونزيهة بين المرشحين ، لأنه لا مصلحة للحكم فى الانحياز لمرشح دون الآخر ، فالجميع مصريون .

اسفرت الانتخابات عن مفاجآت عديدة ، سقط عدد لا بأس به من شخوص وأمناء الحزب الوطنى فى المحافظات ، فاز حزب التجمع لأول مرة بستة مقاعد ، نجحت وجوه جديدة وعديدة من صفوف المستقلين ، دخل المجلس الجديد أكثر نجوم المعارضة شغبا فى المجالس السابقة ، لم يحقق الفوز كثيرون رغم انفاقهم الباهظ ، وانهار عدد من العتاولة الذين كان الحزب الحاكم يتصور انهم سند لقوة الحزب فى دوائرهم .

وعلى وجه الإجمال ، تحقق لمصر برلمان جديد ، يتوقع الكثيرون أن يكون أكثر يقظة فى دوريه الرقابى والتشريعى ؛ ورغم المقاطعة الصورية من جانب بعض الأحزاب فإن قوائم الناجحين تقول بكل الوضوح إن كل الاتجاهات الحزبية والسياسية ممثلة داخل هذا المجلس الجديد ، لكن الانتخابات رغم نتائجها المفاجئة قد كشفت أيضا عن ظاهرات جديدة وعديدة يصعب تجاهلها .

■ كشفت انتخابات مجلس الشعب الأخيرة عن رغبة عارمة فى الشارع المصرى تدعو إلى ضرورة التغيير سأما من بعض الوجوه القديمة التى اعتاد أن يراها فى كل

انتخابات سابقة ، سقط عدد من هؤلاء العتاولة كان الحزب يغمض عينيه عن كثير من مثالبهم بحجة أن شعبيتهم الكاسحة سوف تضمن للحزب فوزا فى دوائرهم .

سقط هؤلاء ليؤكدوا بسقوطهم المدوى أنهم كانوا فى واقع الأمر عبئا على الحزب الحاكم لا عونا له ، لقد قاوم هؤلاء العتاولة والأساطين وبضراوة شديدة كل محاولة للتغيير داخل الحزب ، كما قاوموا بضراوة أى محاولة لإختراق صفوفهم المتراصة بإصرار شديد على إغلاق الأبواب امام كل جديد ، حتى استحال الحزب الى ناد مغلق للذين ترابطت مصالحهم .

وعلى الرغم من أن الحزب الوطنى يملك دون الأحزاب جميعا عددا ضخما ومهولا من القدرات والطاقات كان يمكن ان يُسهم فى حيوية الحزب وخصوبته ، وان يرسخ جذوره فى الشارع السياسى فإن معايير الانتقاء والترشيح داخل بيروقراطية الحزب ظلت قاصرة عن ان تحقق أسلم الاختيارات واصحها ، حتى اصبح الأمر شبه حكر على مجموعات بعينها ، دون اختبار حقيقى وصحيح لقدرة هذه الوجوه او مكانتها فى الشارع السياسى .

الغريب أنه فى كل الاختبارات الحقيقية التى واجهت الحزب الوطنى كان هؤلاء العتاولة والأساطين رغم ادعاءات شعبيتهم الكاسحة يختفون بقدرة قادر ، لا نحس لهم فى الشارع السياسى صوتا ولا اثرا ، حدث ذلك فى اكثر من ازمة وأكثر من مشكلة ، لكنهم مع ذلك حاضرون دائما عندما يتعلق الأمر بتوزيع المغانم والمناصب .

ساعد على مزيد من سطوة هؤلاء بيروقراطية الحزب التى لم تكن تستريح كثيرا لدخول عناصر جديدة إبقاء على الأمر الواقع ، مثلما ساعد عليه الاعتماد المتزايد للحزب على الادارة فى كل معركة انتخابية ، كما ساعد عليه ايضا ان الحزب لم ياخذ حتى الآن باى من اساليب ديمقراطية العمل الحزبى فى التصعيد والترقى ، تاركا هذه المهمة الأساسية لعوامل الانتقاء الشخصى والشللى .

لقد فعل الرئيس مبارك الشىء الصحيح ، عندما رفض اعتماد القوائم الرسمية لترشيح الحزب الوطنى ، وعندما اكد فى اكثر من تصريح ان ترشيحات الحزب الرسمية هى مجرد قوائم استرشادية غير ملزمة لجماهير الحزب فى القرى والمدن ، وعندما اكد ثالثا ان من حق كل الاعضاء ان يتقدموا للترشيح مستقلين عن قوائم الحزب ، دون خوف من اجراءات فصل العضوية .

كان قرار مبارك يعنى أن المباراة مفتوحة للجميع دون إنحياز مسبق ، وأنه لا ضرر من أن تجرى المعركة فى جانب منها بين عناصر الحزب الوطنى ، من هم على قوائم الحزب ومن لم يكونوا على قوائمه ، ليكون القول الفصل لأصوات الناخبين .

أفاق العتاولة والأساطين على أنهم يواجهون لأول مرة الناخب دون قائمة حزبية ملزمة ودون اعتماد على سلطة الحزب أو سلطة الإدارة ، وكان ذلك أول اختبار حقيقى لقيادات الحزب الوطنى فى الشارع السياسى .. فى هذا الاختبار تكشف للحزب أن معايير الانتقاء التى اعتمدتها بيروقراطية الحزب لم تكن صحيحة أو سليمة ، فالثروة وحدها لا تضمن النجاح وسطوة النفوذ يمكن ان تنقلب الى عامل نفور فى معركة مفتوحة بلا انحياز مسبق ، وحسن السيرة والسمعة شروط ضرورية تكتمل بها شعبية المرشح .

تكشف للحزب ايضا ان فترة الحضانة الطويلة قد قاربت على الانتهاء ، وان فض الاشتباك بين الحزب والادارة واقع بالضرورة ، وان الحزب الذى يملك هذا العدد الضخم من القدرات والكفاءات العالية يستطيع ان يبقى على وضعه كحزب للاغلبية اذا ما قدم الوجوه الصالحة لكنه يمكن ان يفقد الكثير من مواقعه اذا ما اصر على استمرار اساليبه البيروقراطية فى الانتقاء وفى الترشيح .

أفادت هذه المباراة المفتوحة الحزب الوطنى لأنها كشفت مواطن القصور التى أخفاها نظام الانتخاب بالقائمة والاعتماد المتزايد للحزب على الادارة ولأنها كشفت للحزب فى شبه انذار مبكر ، كم يتوق الشارع المصرى إلى تغيير الوجوه والى

تغيير معايير الانتقاء .

● ● ●

■ بين الظاهرات التى كشفت عنها الانتخابات الأخيرة أيضا ظاهرة عودة العصبيات مرة أخرى وفى تحفز شديد لكى تصبح عاملا حاسما فى المعركة الانتخابية ، كشف عن ذلك حجم العنف الذى صاحب العملية الانتخابية فى عدد غير قليل من الدوائر .

وبرغم الجهد الضخم الذى بذلته الشرطة لاحتواء هذا العنف ومواجهته ، وقعت حوادث مؤسفة وعديدة ، كان يصعب على الشرطة ملاحقتها لقصور الاعداد وتعدد حالات العنف فى دوائر بعيدة متناثرة .

كان العنف متبادلا بين عصبيات المرشحين ، مستقلين وحزبيين على حد سواء ، امتنع على بعض المرشحين نزول عدد من القرى لأنها أغلقت أبوابها فى وجوه المرشحين الذين ينتمون إلى عصبيات أخرى ، وفى حالات عديدة حدث نوع من التوافق والتواطؤ بين عصبيتين قويتين داخل الدائرة الواحدة ، ليتم تقفيل القرى فى قسمة مشتركة اقسم عليها الفرقاء بيمين القرآن .

إن احدا لا يستطيع بجرة قلم أن يلغى دور العصبيات فى مجتمع لم يزل يعطى المكانة الأولى لاعتبارات الجيرة والمجاملة والمصاهرة والعشيرة ، لكن هذه الظاهرة كان يمكن أن تكون اخف وطأة لو أن احزابنا السياسية كان لها وجودها الفعلى وسط الجماهير ، كان المفروض بعد تجربة حزبية غير قصيرة الأمد ، أن يتقدم الانتماء الحزبى على هذه الاعتبارات الاجتماعية لكن ذلك لم يحدث لغيبة الأحزاب الفعلية عن الشارع السياسى .

آفة احزابنا السياسية جميعا أنها تتصور أن خطابها ، السياسى للجماهير عبر الصحيفة والمجلة يمكن أن يغنيها عن العمل الدءوب مع القواعد فى الشارع السياسى ومع الشباب الذى يشكل النسبة الأكبر من تعداد مصر ، تنهشه الحيرة أو تفترسه جماعات العنف والتطرف أو تتوه به الدروب لينزلق فى مسالك خاطئة .

.. ولو أن أحزابنا السياسية شغلت نفسها بترسيخ وجودها فى الشارع السياسى لما تجسدت ظاهرة العصبية على هذا النحو الذى بدا واضحا فى الانتخابات الأخيرة ، ولما وقعت هذه المفارقة الشاسعة بين انتخابات المدن وانتخابات القرى .. فى المدن تدنت نسب الحضور الى حد مؤسف لأن روابط العشيرة والجيرة والمصاهرة التى أهدرتها حياة المدينة لا تجد بديلها الصحيح فى الانتماء الحزبى الذى لم يزل محدودا ، أما فى القرى فالحشد الانتخابى لم يزل قويا حافزه الأول الروابط الاجتماعية لا الانتماء السياسى أو الحزبى .

■ المؤسف فى الصورة أن بعض احزاب المعارضة التى تملأ الدنيا صراخا حول تدنى نسبة الحضور فى المدن تغسل يديها من مسئوليتها عن هذا الواقع ، تتهم الحزب

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٤ ديسمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الوطني وحده بانه المسئول عن هذه الظاهرة دون ان تفطن الى ان تدني الحضور على هذا النحو المؤسف ، يعكس قصور الاحزاب جميعا عن التواصل المستمر مع الشارع السياسي .

وعندما تنحو بعض الاحزاب الى أن تخلع أسبابا غير صحيحة لظاهرة تدني الحضور في المدن لكي تقول . إن الأمر يعكس مقاطعة المصريين للانتخابات التي جرت فهي تعطي بذلك أسبابا خاطئة لظاهرة تفسيرها الصحيح ، ضعف الانتماء الحزبي في الشارع السياسي .

لقد كان حزب التجمع اذكى الجميع ، قرأ الظروف المصرية بواقعية شديدة ومهارة عالية ، ليخرج منها باستدلال صحيح مفاده ، ان مصر التي ترى فخارها الآن في اكتمال مسيرتها الديمقراطية وفي حرصها على الالتزام بحقوق الانسان سوف تجعل من الانتخابات "الأخيرة" مظهرا حضاريا يؤكد ريادتها في هذا المجال ، في عصر تتزايد فيه طموحات الجماهير نحو مشاركة سياسية واسعة تستند الى ديمقراطية صحيحة تقوم على التعدد الحزبي .

ولأن حزب التجمع قرأ الظروف المصرية بواقعية وذكاء ، فقد آثر ان يرفض دعوة المقاطعة التي التزم بها الوفد والعمل ، اختار التجمع ان ينزل المعركة حتى وإن كان مكسبه الوحيد منها ان يحس الناس بوجود الحزب في الشارع السياسي ، على حين اثر الاخرون ان يأخذوا موقف المتفرج ، يقبعون وراء الأسوار في انتظار إملاء شروطهم .

صدقت توقعات التجمع ، جرت المعركة دون تدخل من الشرطة وفي حياد كامل من أجهزة الادارة وحصل الحزب لأول مرة في تاريخه على ستة مقاعد ، بينما يزدرد الذين اختاروا المقاطعة الحصرم الآن ندما على فرصة عظيمة فوتها العناد وفوتتها الحسابات الخاطئة والعاب التكتيك الصغيرة ، التي ضيعت اهدافا كبيرة .

■ إن غياب حزب الوفد الذي يعتبر نفسه الحزب الثاني في البلاد عن المعركة الأخيرة ، امر يؤسف له ، لكن مسئوليته تعود الى حسابات الحزب الخاطئة التي سوف تغيب دور الحزب عهدا برلمانيا كاملا ، واذا كان الحزب يحاول الآن ان يخفي خطا حساباته بالتشكيك في حيدة الانتخابات او الادعاء بان المصريين قد قاطعوها ، فالحزب هنا يغامر بمصداقيته ، لأن الانتخابات لم تجر في جنح الظلام ، وإنما جرت في ٢٣ الف دائرة انتخابية وشارك فيها ١٦ مليون ناخب ، وشهادة الجميع انها افضل انتخابات مصرية جرت حتى الآن ، لأنها كانت اكثرها نزاهة وحيدة .

المصدر : المصور
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١٤ ديسمبر ١٩٩٠

خالد محيى الدين ..
زعيم المعارضة فى البرلمان الجديد
فى حوار الأسبوع ..

● ● المجلس الجديد أشد حيوية من كل المجالس السابقة وسوف تختفى فيه ظاهرة الصامتين ، وكل التيارات السياسية المصرية ممثلة فيه !.

انتخابات مجلس الشعب الأخيرة من أنزه الانتخابات التى شهدتها مصر وأهم مافيها حياد الشرطة

● ● كان ضروريا ان يكون زعيم المعارضة السيد خالد محيي الدين فى حوار الاسبوع قبل ان تبدأ دورة جديدة ساخنة وحيوية فى مجلس الشعب المصرى .. لنتعرف من خلاله على طبيعة مايجرى بين الحكومة والمعارضة ، بين الاغلبية والاقلية ، فى مجلس تسيطر عليه اجواء مغايرة للمجالس السابقة ، وصحيح ان خالد محيي الدين رئيس حزب التجمع واحد الضباط الاحرار فى ثورة يوليو والمشارك طوال نصف قرن فى الحياة السياسية المصرية ، قد ابتعد عن مقعده فى المجلس احد عشر عاما متواصلة ، فإنه كان موجودا دائما ، فى دائرته ، كفر شكر ، التى انتخبته وعلى راس حزبه يقدم رؤاه وافكاره ويطرح مايؤمن به فى الوقت المناسب وبالأسلوب الديمقراطى الواعى .. لم يكن احد يشك منذ اللحظة التى اعلن فيها حزب التجمع خوض الانتخابات ، فى ان خالد محيي الدين سوف ينجح فيها ، وانه سوف تنعقد له زعامة المعارضة فى المجلس .. والآن وبعد معركة انتخابية طاحنة ، كانت فيها الشرطة ومعظم الادارة على الحياد باعتراف خالد محيي الدين نفسه .. ماهى رؤيته لما هو قادم ؟ وكيف استعد لزعامة المعارضة فى المجلس الجديد ؟ وماهى افكاره واولوياته ؟ ● ●

● المصور : نرحب بالاستاذ خالد محيي الدين رئيس حزب التجمع الوطنى التقدمى ، نحن سعداء بان نلتقى بك فى حوار الاسبوع ، وسعداء اكثر بالمقعد الذى حققته والفوز الذى حققه حزب التجمع بصفة عامة ، الذى حصل على ستة مقاعد فى مجلس الشعب لأول مرة .. ونحن نتصور ان وجود كل القوى السياسية مهم من اجل ان تمارس ديمقراطية صحيحة ..

وكان دائما يقاس الوزن النسبى لحزب التجمع على انه وزن ضعيف ، فى حدود اثنين او ثلاثة ، ولكن هذه الانتخابات اثبتت ان الحزب لأول مرة يستطيع ان يحرز هذا الفوز ، وان يتقدم خطوات أوسع فى الحياة النيابية المصرية .

قبل ان نتكلم عن النتائج ، يبدأ ان موقفك كان مختلفا عن كل الاحزاب وانك رفضت ان تتكاتف مع مجموعة الاحزاب فى مقاطعة الانتخابات ، واعتقد انك قلت عن هذه الانتخابات انها يمكن ان تجرى نظيفة وحرة ، فى ظل عدم وجود علاقة مستقرة واضحة ما بين حزب التجمع وبين الحكم وفى ظل ما كان يشاع دائما بان الحزب للمثقفين فقط وان وزنه النسبى ليس كبيرا وكذلك حجم تاثيره .. ما الذى دعاك فى هذه الفترة المبكرة الى خوض هذه الانتخابات متصورا انها لابد ان تكون حرة ونظيفة ؟

اعد الحوار للنشر :

● محمد الشاذلى

● محمد كشك

● مجدى سبلة

المقاطعة ليست مجدية ..

● ● خالد محيي الدين : الخلاف مع احزاب المعارضة لم يكن خلافا على طلباتهم للضمانات لاننى مؤيد لها تماما ، ولكن كان لى وجهة نظر هى : ان المقاطعة ليست الحل المجدى لتصحيح الأوضاع لاننى ارى ان عملية الاصلاح الديمقراطى

هي عملية طويلة المدى وتاخذ وقتا طويلا، وانه لابد ان تدخل الناس وتمارس من اجل ان تكتشف في كل مرة العيوب ويزداد وعي الناس بالأساليب غير الجيدة في ادارة الانتخابات . ولذلك قررنا ان ندخل .. لولا لأن القانون فردي والدوائر فردية ، ولأن المرشح يلعب دورا رئيسيا في حماية نفسه مع وجود تنظيم للحزب معه .. والسبب الأكبر الذي دعاني للتصور بأن الانتخابات ستكون نزيهة "النزاهة هنا تكون نسبية لأن كل شيء في الحياة نسبي" ولأنني أرى ان مصر لا يمكن ان تتجاهل الجو العالمي الجديد .. هذا النظام الجديد الذي يجمع على احترام حقوق الانسان والديمقراطية ، ومصر لا يمكن ان تترك هذا العالم دون ان تدعم مكانتها العربية والدولية ، وان مصر اصلا في العالم العربي كما يقولون "فرخة بكشك" بالنسبة للديمقراطية .

فكان من الصعب في تصوري ان يحدث تدخل سافر "هذا رأيي" في الانتخابات ، واعتبر عدم التدخل خطوة كبيرة ، وفي الواقع لم يحدث تدخل "اقصد هنا الشرطة" ولم يحدث ضغط على الناس . او تقفيل صناديق وضياعها والاتيان بغيرها ..

الشرط لم تتدخل

● المصور : ماذا تقصد على وجه التحديد عندما تقرر ان الشرطة لم تتدخل ؟ ..

●● خالد محيي الدين : حسب التقارير التي وردت الينا - باستثناء بعض دوائر محافظة الاسكندرية - لم يحدث اي تدخل في الانتخابات ، حتى ان مرشحي حزب التجمع الذين سقطوا في الانتخابات ابلغونا بعدم تدخل الشرطة ..

● المصور : بعض الدوائر في الاسكندرية والتي تقول انه حدث تدخل فيها سقط بها عدد من مرشحي الحزب الوطني ؟

●● خالد محيي الدين : التدخل هنا : هل هو تدخل من المستقلين أم من مرشحي الوطني ؟! واحيانا يكون نفوذ المستقلين اكثر من مرشحي الحزب الوطني . وهذا ثبت بالتجربة ، والذي حدث انه استخدمت القوة في طرد المندوبين وقفل الصناديق .

● المصور : هل ما حدث في الاسكندرية مؤكد أم مجرد بلاغ ؟

●● خالد محيي الدين : حدث فعلا في دائرة كرموز .. قيل لي هذا الموضوع وابلغت ايضا بدائرة شرق مع عادل عيد وكمال احمد انه حدث نفس الشيء .

● المصور : هل نجح مرشحو الوطني في كرموز او في الدائرة الاخرى الذي حدث فيها تدخل ؟

●● خالد محيي الدين : سقوط مرشحي الحزب الوطني في كرموز ظاهرة لافتة للنظر ، ولكن عندي ظاهرة اخرى وهي ظاهرة المحافظين فمنهم من يتدخل ومنهم من لم يتدخل .

فمثلا في دمياط كما ذكر ضياء داود الشرطة لم تتدخل ولكن تدخل المحافظون عن طريق اجهزة الحكم المحلي ، ولكن انا عندي في القليوبية لم يحدث اي تدخل وكذلك محافظة الشرقية وبقية المحافظات .

● المصور : لو كان هناك تدخل في دمياط كان الأولى ان ينجح الدكتور محمد حسن الزيات وهو امين الحزب في دمياط ؟

●● خالد محيي الدين : واضح انه لم

يتدخل ولكن يبدو انهم تدخلوا فى اماكن اخرى .. ولكن يجب ان ناخذ العملية بصفتها العامة او الغالبة ومن هنا نقول إن المسائل نسبية ، وعموما هذه الانتخابات افضل وهذا شعور معظم الناس كما رايت فى القليوبية ، ولكن لا ادرى لماذا تدخل المحافظون ؟ ... فمثلا عندى فى القليوبية تدخل واحد فقط وهو رئيس وحدة محلية وهذا بتصرف شخصى منه ، واعتقد انه ليس بتوجيه .

● المصور : نعلم أن حزب التجمع اشتكى احد المحافظين فى احدى الدوائر ، وأن المحافظ بالفعل قد نبه عليه بعدم التدخل ، هل هذه الواقعة حقيقية ؟

●● خالد محيى الدين : نعم .. هذه واقعة صحيحة، وفى اسوان ، ورفعت الشكوى بهذا الى الجهات المسئولة ، وابلغ اليه بعدم التدخل عدة مرات ..

● المصور : قلت فى البداية إنك اخترت النزول لأنها انتخابات فردية وليست حزبية .. ما تصورك لهذا ؟

●● خالد محيى الدين : لان الانتخابات فردية وسوف تجرى رغم عدم دخولنا والمقاطعة لا تكون ظاهرة بينما لو كانت الانتخابات بالقوائم الحزبية كان يمكن ان نقاطعها ، لان المقاطعة تصبح واضحة هنا ، ولكن فى الدوائر الفردية عندما اقاطع ساجد غيرى يخوض المعركة .. إذن المقاطعة هنا عمل سلبى ..

٤ اسباب لانتخابى ..

● المصور : هل هذا الحماس الذى احاط بك فى دائرتك يرجع الي شخص خالد محيى الدين او الى عائلة محيى الدين ام للحزب ؟ وهذه شهادة مهمة لكى نعرف واقعنا الاجتماعى الى اين ؟

●● خالد محيى الدين : قد نجد اناسا انتخبونى من اجل الحزب ولكن الغالبية العظمى اختارتنى لاننى رجل على مدى ١١ سنة ماضية لم اكن نائبا للدائرة ، ولكن اعتبرت نائبها طوال هذه الفترة ، وكنت حريصا على زيارتهم فى المناسبات وكنت موجودا فى دائرة كفر شكر ، لى خدمات كثيرة لابناء دائرتى وانا كما يقولون "حارت الدايرة" واعتبر هذا السبب الاول لما اسميته الحماس الذى احاط بى فى الدائرة .

السبب الثانى ان هناك اناسا تختارنى على أننى حزب ، ويجب ان تعلم ان الحزب فى منطقتى جيد .. لاننى بنيته . وكذلك فان لعائلة محيى الدين عاملا مهما ، ولكن ربما ينزل احد من عائلة محيى الدين ولا ينجح ..

اكثر من هذا كله هو دورى بالنسبة لثورة يوليو .. وهذا مهم للغاية .. وهذا فى القرى المصرية ، والقرى شىء اخر غير المدينة ، تشعر ان عبدالناصر يعيش فى قلب كل مصرى وان كل الحملات التى اثيرت ضده فى الصحافة المصرية شىء على السطح ولا اساس لها من الصحة والمصداقية فى الريف .

● المصور : لو اردنا ترتيب هذه العوامل نقول خالد محيى الدين بشخصه وخدماته ثم دوره فى ٢٣ يوليو ثم عائلته ثم الحزب ؟

●● خالد محيى الدين : الحزب قبل عائلة محيى الدين ..

● المصور : الا تستشعر انه في هذه الانتخابات بدت العصبية تظهر من جديد ، وبشكل متحضر ، بماذا تفسر عمليات العنف الشديدة التي جرت في بعض المحافظات أثناء العملية الانتخابية ، والعصبيات في ظل الحكم الناصري كانت قد غابت نوعا ما .. هناك تفسيرات بحكم الانتماءات ، ولكن هذه المرة نجد ان العصبية تتحفز وتخرج بعنف ، هل هذه ظاهرة سلبية ام ايجابية ؟ وما هي رؤيتك ؟

●● خالد محيى الدين : العنف والعصبية كانت في انتخابات القوائم بدليل انه كانت توجد قرى في كفر شكر في ظل انتخابات القوائم يجرى فيها تقفيل للصناديق بالرغم من انها بلد متحضر وتزرع الفاكهة ، ولا تنتشر فيها عمليات القتل او الثأر .

● المصور : ماذا تعنى بتقفيل الصناديق ؟

●● خالد محيى الدين : يأتي مجموعة من الناس بقوة في الانتخابات الماضية ، وبتدعيم الشرطة يدخلون اللجان ويطردون المندوبين ويصبحون هم ورئيس اللجنة وجها لوجه ويقومون باملاء كشوف الناخبين حضور ١٠٠٪ بمعنى انني لو حصلت على ٨٠٪ من الحضور في ٢٥ بلدا مثلا ونسبة الحضور لا تتعدى ٣٠٪ ، فيقوم المنافس بتقفيل ٥ او ٦ بلاد فقط ، وفي هذه الحالة يأخذ الاعداد كاملة دون حضور الناخبين .. ويكون بهذه الطريقة قد يبدأ معى منذ الصباح بوضع متميز وتبدأ المنافسة على الباقي ..

● المصور : التقفيل في هذه الانتخابات لا يمكن ان يتم الا بتراخى المرشحين ؟

●● خالد محيى الدين : تم تقفيل لجنتين في بلدين بين دائرتي وارسلت ناسا من عندى "بتوع كاراتيه" وهم متطوعون لحماية المندوبين .

وحدث في ميت غمر ان اتفق مرشحون على تقفيل ٣ بلاد "٢٥ الف صوت" ورغم ذلك نهض بهم عطية الصيرفي وتعدى ٣٨ الفا لدرجة ان رئيس لجنة الفرز توقع له النجاح ثم فوجىء انه لم يوفق بفارق ٤٠٠ صوت وهو طعن في عملية تجميع الاصوات .

ولذلك نرى ان هذه القضية لا حل لها غير التشريع .

● المصور : هل هذا التقفيل كان يتم بمعرفة الشرطة وبلاذنها او كان يتم رغما عنها وبغير علمها ؟

●● خالد محيى الدين : عندما يكون المرشح "تبع" الحكومة فإن الشرطة تتغاضى .

● المصور : حتى في الانتخابات الأخيرة ؟

●● خالد محيى الدين : كان يوجد اتجاه بعدم التقفيل من قبل الشرطة وان الحكومة لا تؤيد مسالة التقفيل ولكن لا تمنع المرشحين من التقفيل . مرشحو الوطني والمستقلون قفلوا اللجان في كثير من الدوائر .

حقيقة الأمر ان البوليس غير قادر على ان يمنع التقفيل بالقوة لانه يتم في اماكن متفرقة ، فانا مثلا ابلغت بأن المنافس يرغب في تقفيل بعض الصناديق ويريد الذهاب الى عدة مناطق للتقفيل ، فاتصلت

بمدير الأمن فقال ان الموجود من قوات الشرطة لا يكفى لحماية ٥ او ٦ بلاد فى وقت واحد ، ولذلك فكرة اجراء الانتخابات على مرحلتين اسبوع فى الوجه القبلى واسبوع للوجه البحرى هى فكرة افضل مما يتم حاليا .

ندخل عصر حقوق الإنسان :

● المصور : وكيف كانت تدار الانتخابات هذه المرة ؟

●● خالد محيى الدين : الذى كان يتم .. القاضى يكون موجودا فى اللجنة الاولى فى كفر شكر مثلا ولا علاقة له بـ ١٤ لجنة فرعية اخرى فى نفس البلد .

ونحن نقترح بان يشرف القاضى على مجموعة اللجان الموجودة فى مكان وجوده سواء كانت ٥ لجان او ٦ او ٧ لجان .. بمعنى ان يشرف على هذه اللجان وتكون لديه القدرة على متابعتها .

ثم نقترح ايضا ان "يبصم" الناخب بدلا من التوقيع الذى يسهل تزويره وذلك بعد التأكد من اثبات شخصيته وهذا ما يتم فى كل بلاد العالم المتقدمة ..

وهذه الانتخابات قد اثبتت عدم فوز الحزب الوطنى بالأغلبية الكاسحة كما كان فى المرات السابقة .

فانا ارى انها فرصة تاريخية فى مصر ان يعتمد الحزب الوطنى على قوة مرشحيه ..

كما توجد لدينا فرصة المحليات والتى يجب ان تكون فرصة للديمقراطية الحقيقية وبان تدرج على النظام الفردى .

ويجب ان تدرج ايضا اسماء الناخبين من خلال السجل المدنى الى جداول الانتخابات مباشرة وان تصبح قاعدة عامة يعرفها جموع المواطنين لانه ان الاوان لان ندخل عصر حقوق الانسان .

● المصور : اذا قلنا انه توجد ظواهر جديدة صاحبت هذه الانتخابات على ضوء رؤيتك فماهى هذه الظواهر ؟ ونعنى بهذا اننا راينا اساطين وعتاولة سقطوا وراينا ان الأموال قد كسبت بعض المعارك الانتخابية ، وراينا ان هناك منافسات بين الحزب الوطنى والحزب الوطنى تحت شعار المستقلين .. فماهى ملاحظاتك ؟

●● خالد محيى الدين : الظاهرة الاولى ان الدوائر فردية وبالرغم من انها فردية فقد تؤثر عليها عدة عوامل ولا يمكن ان نقول ان المال وحده يكفى لخوض المعركة الانتخابية ولا العصبية وحدها تكفى .. فهناك عدة عوامل تساعد على النجاح : وهى وجود النائب فى دائرته بصفة مستمرة لان هذا هوالذى يهم الناخب . بالاضافة الى الخدمات التى يقدمها النائب لابناء الدائرة .

تقسيم الدوائر منطقى ..

● المصور : على ذكر دائرتك كفر شكر بالاضافة الى ٢٠ قرية .. فهل تقسيم الدوائر الجديد اشعرك انه بالفعل فصلت الدائرة ضدك او لصالحك ؟

●● خالد محيى الدين : كان فى تقسيم دائرتى منطق .. فهى كانت قبل ذلك كفر شكر بالاضافة الى ١٦ قرية من مركز بنها .

ولكن فى هذه الانتخابات فهى كفر شكر بالاضافة الى ٢٠ قرية من مركز بنها ، وهى قسمت بزيادة ٦ قرى ونقصت قريتان وهذا التقسيم قد يكون منطقيا .

● المصور : اذن التقسيم كان له اساس منطقى ؟

●● خالد محيى الدين : نعم له اساس منطقى خاصة فى دائرتى .. ولكن يقال انه لا يكون منطقيا فى دوائر اخرى .

● المصور : نتكلم عن دائرتك لانك شخص مستهدف على اساس انه لو كان هناك تفصيل فالاولى ان يكون ضدك ؟

●● خالد محيى الدين : التفصيل عندى كان منطقيا جدا والمدن ايضا لا يوجد بها تفصيل .

● المصور : على ضوء نتائج هذه الانتخابات كما حدثت .. هل ترى انه بالفعل توجد مبررات كافية لحزب الوفد على وجه الخصوص لمقاطعة الانتخابات ؟

●● خالد محيى الدين : لا اود ان اتكلم عن الاحزاب الاخرى .

● المصور : لماذا ؟

●● خالد محيى الدين : لان كل حزب له حساباته الخاصة. وانا حسبت حساباتى بطريقة مختلفة ، كما اننى مرتبط بحسابات سياسية وحزبية وكان تقديرى ان يحصل

الحزب على عدد من المقاعد .

● المصور : ما هذه التقديرات ؟

●● خالد محيى الدين : كان تقديرى بـ ٥ او ٦ مقاعد ، ولكن بعد الانتخابات كان يمكن لثلاثة اخرين ان يدخلوا المجلس .. بالاضافة الى العناصر التى برزت خلال المعركة الانتخابية ولعبت دورا كبيرا ، فمثلا «الصيرفى» فى دائرة ميت غمر ظل يقاوم الفساد فكون شعبية كبيرة وزرت دائرته بعد الانتخابات ، وذهلت من شعبيته فى دائرته ، وكنا نتوقع له النجاح ولكنه فوجىء بانه لم يوفق بفارق ٤٠٠ صوت واعترض على طريقة التجميع فى لجان الفرز .

● المصور : هل كان هناك تدخل من الشرطة فى هذه الدائرة ؟

●● خالد محيى الدين : لا يوجد تدخل من الشرطة وهو لم يطعن فى الشرطة ولكن فى طريقة تجميع الاصوات ، وبالرغم من هذا فإن المعركة الانتخابية خلقت نشاطا للحزب وعرفت الناس بالتجمع .. وكان بعض المرشحين يحتاجون إلى وقفة شباب الحزب بجانبهم فى معاركهم وهذا حدث مع عادل صدقى فى دائرة طوخ .

● المصور : لماذا وقفتم مع المستشار عادل صدقى ؟

●● خالد محيى الدين : لم يكن لدينا مرشحون فى طوخ

● المصور : ولماذا اخترتم عادل صدقى لمساندته ؟

●● خالد محيى الدين : الذى ادار معركة عادل صدقى هو محام كان بحزب التجمع .. وقال لى - عادل صدقى انه يحتاج إلى هذا المحامى فوافقت ونجح هذا الشاب فى ادارة المعركة وايضا لان عطية الفيومى كان احد اسباب محاربتى فى الدوائر الفردية فى انتخابات ١٩٨٧ ، وهو من مظاهر الفساد والسلطة وامضى ٢٠ سنة فى المجلس وقام بتعيين الخفير والعمدة وناظر المدرسة ورئيس المدينة ولذلك فاننى ارى ان المعركة التى ادارها عادل صدقى هى معركة تاريخية .. وايضا شعرنا بأن حزبنا له كيانه ووجوده بمشاركة اعضائه مع المرشحين . حتى فى دائرة احمد رشدى فقد استعان باعضاء التجمع كمندوبين للجان ....

ضد اى محاولات تدخل او تقفيل ، اذن فكيف نقاطع الانتخابات مقاطعة كاملة ولانشارك فى دورة كاملة ٤ او ٥ سنوات ، فمن هنا احسسنا كقيادة للتجمع ان نخوض الانتخابات ، ومن ناحية اخرى فان مصر تدخل على عالم جديد ولابد ان تثبت نفسها .

تكلفنا ربع مليون جنيه

● المصور : تكاليف المعركة الانتخابية للتجمع كانت باهظة .. ماذا فعلتم ؟

●● خالد محيى الدين : المعركة الانتخابية تكلفت $\frac{1}{4}$ مليون جنيه فى ٣٠ دائرة دخلناها .

● المصور : ما تكاليف دعايتك ؟

●● خالد محيى الدين : لم احسبها ولكن للعلم فإن اللافتات وخلافه والانتقالات هى اقل تكاليف .

● المصور : من اين حصلتم على $\frac{1}{4}$ مليون جنيه فى المعركة الانتخابية لدعاية التجمع ؟

●● خالد محيى الدين : تم جمعها من الاشتراكات والتبرعات بالاضافة الى ان مجلس الشورى ساهم بـ ١٠٠ الف جنيه .

● المصور : نرى ان اخطر ظاهرة فى الانتخابات هى دخول المليونيرات ورجال الاعمال الذين خاضوا المعركة الانتخابية وبعضهم قد نجح . فما رأيك ؟

●● خالد محيى الدين : اذا نظرت الى بعض الدوائر تجد ان بعضهم سقط .. فى دائرة مصطفى السعيد هزم السويدى وهو مليونير ، اذن العملية الانتخابية غير مقيدة باموال ولكن هى براعة فى التنظيم .

● المصور : لديك ٦ اعضاء فى المجلس الجديد من بينهم (٤) ليسوا من مثقفى الحزب او من شواشيه العليا فما تقييمك لهؤلاء الاربعة ؟

●● خالد محيى الدين : كل الذين نجحوا فى حزب التجمع هم اعضاء بالامانة العامة باستثناء اثنين منهم . فلدينا مختار جمعة وهو عضو غير عادى وهو امين الحزب فى اسوان ووكيل المجلس المحلى فيها ، ولدينا البدرى فرغلى (عامل) ، والعامل فى التجمع مثقف ، وهو رئيس نقابة عمالية هى الشحن والتفريغ التابعة

لهيئة قناة السويس ، ووكيل المجلس المحلى فى بورسعيد ، وحاصل على اعلى الاصوات فى انتخابات المحليات فى ١٩٧٩ فى بورسعيد وامين الحزب ايضا هناك ، اما العضوان الآخران فهما عاملان عاديان .. ولكن كانا نقابيين وسوف نضمهما للامانة العامة .

كيف أقود المعارضة ؟

● المصور : هل ستة اعضاء تضمن لك ان تكون رئيس المعارضة ؟ ومامعنى رئيس المعارضة فى مفهومك ؟

●● خالد محيي الدين : نحن كنا فى برلمان ١٩٧٦ ثلاثة اعضاء فقط وقمنا بواجبنا خير قيام وكانت زعامة المعارضة وقتها مع مصطفى كامل مراد ولكن هذا المجلس كان جيدا لحزب التجمع ، فكل بيان للحكومة قمنا بالتعليق عليه ، وقدمنا اقتراحات ، وكل مشروع قانون قمنا بالتعديل فيه ، وقدمنا اقتراحات .. وعندما كان يناقش عضو التجمع اى قضية فكان يجد صدى لمناقشته .. واخذنا مواقف واضحة فى قضية الحريات وكنا قادرين على الوجود يوجد لدينا جهاز جيد يخدم هؤلاء النواب ولذلك نقوم هذه الايام بعمل لجنة استشارية للنواب تجمع كل الاقتصاديين والسياسيين والخبراء لانه لا يمكن لنا ان نقوم بمناقشة كل القضايا وطالما انه عضو بالتجمع فله اهتمام بجميع القضايا ونحن نعتبر ان المعارضة تطرح الراى الاخر وتقدم البديل ولا يوجد لدينا قلق وهذا من خلال تجاربنا السابقة فى البرلمان .

كما توجد مشروعات متعددة .. فنقوم بانشاء هيئة برلمانية يكون لكل عضو فى مجلس الشعب يرغب فى الانضمام لها دون الانضمام للحزب ، بمعنى ان يصبح عضوا فى الهيئة البرلمانية لحزب التجمع دون ان يصبح عضوا فى الحزب ، ويستفيد من كل خدمات الهيئة البرلمانية .

● المصور : هل تفتح هذه الهيئة البرلمانية دون قيود او شروط ويمكن ان تقبل بها الاخوان المسلمين والجماعات الاسلامية ؟

●● خالد محيي الدين : الهيئة البرلمانية للتجمع معناها انه يوجد بها حد ادنى للاتفاق وهو على الاقل البرنامج الانتخابى لحزب التجمع ولدينا مشروع اخر وهو «الكتلة الناصرية» اذا رغبوا فى الانضمام للتجمع فاهلا وسهلا ، واذا لم يرغبوا فنقترح عمل مجموعة ديمقراطية برلمانية تجمع عددا كبيرا ونتفق ايضا على حد ادنى .

● المصور : كم عدد الناصريين الذين نجحوا فى الانتخابات الاخيرة ؟

●● خالد محيي الدين : اربعة

● المصور : من هم ؟

●● خالد محيي الدين : ضياء داود ـ محمود زينهم ـ فاروق متولى ـ القشيني .

● المصور : اذا جاز ان تكون هناك ارضية مشتركة بينكم وبين الناصريين .. هل يمكن عمل ارضية مشتركة بينكم وبين الاخوان المسلمين ؟

●● خالد محيي الدين : لا يوجد اخوان فى المجلس ولا اعتقد انهم يتعاونون معنا .

● المصور : انت ام هم ؟

●● خالد محيي الدين : اذا كانوا يرغبون في التعاون فى بعض القضايا فلا مانع .

● المصور : بالنسبة للمستقلين هل سيشكلون كودا متلونا او مجموعات القوى يمكن ان تاخذ منكم المعارضة او يشكلوا حزبا جديدا كما يقول علوى حافظ ؟

●● خالد محيي الدين : لا ياخذون الزعامة الا اذا كانوا حزبا رسميا . ولكن هذا لا يمنع من ان نمارس دورنا فى التعبير والنقد والمعارضة وتقديم الحلول .

● المصور : نقصد موقف التجمع من الاغلبية ؟

●● خالد محيي الدين : لا اعتمد على العدد لاننا طوال الدورات السابقة اعدادنا قليلة ، ولكننى اعتمد على قوة الراى والاقناع ..

● المصور : المهم فى القرار .. اين دوركم ؟

●● خالد محيي الدين : اذا كان الاعتماد على الاعداد فى القرار اذن فالناس لا تدخل البرلمان .

● المصور : هل يجد خالد محيي الدين يد العون من الحكومة فى خدمات ابناء دائرته ام كان يجد معارضة ؟

●● خالد محيي الدين : جهاز الحكم المحلى كان اسوا ما يقابلنى ، ولكن الوزراء

●● مطلوب من الأغلبية قبول رأي الأقلية الجيد وألا تعتبر ذلك تنازلا ، ومطلوب من الأقلية ألا تعارض فقط ..

●● ٣٠٠ مصنع قطاع عام هل هى أزمة مصر ؟ ولماذا لايقوم القطاع الخاص بأعمال جديدة بدلا من شراء القطاع العام ؟!

بحكم العلاقة التاريخية اغلبهم كان يستجيب ومنهم ايضا من يرفض.

● المصور : هل المؤيدون للحزب من الشباب اكثر ام من كبار السن ؟

●● خالد محيي الدين : الذى لاحظته ان معظم الذين وقفوا بجانبى هم الشباب .

● المصور : اليس صحيحا ان شباب القرى تحت سيطرة الجماعات الاسلامية ؟

●● خالد محيي الدين : التمركز الدينى موجود اكثر فى المدن بدليل اننى اثناء الدعاية وجدت النساء فى القرى والريف يخرجن من بيوتهن ويصافحنني ومن مكشوفات الراس ومتحررات ، هناك لم ار التزمت او الخمار ، ووجدت ان القرية المصرية بخير وشبابها بخير ومتفتحا سياسيا .

● المصور : ماذا كانت شعاراتك فى الدعاية الانتخابية ؟

●● خالد محيي الدين : كانت شعاراتى تهدف إلى الاصلاح الديمقراطى وربط الأجور بالاسعار ومشكلة البطالة وكانت مؤتمراتي مفتوحة لمناقشة اى قضية .

● المصور : فى مثل هذه القرى والمراكز .. الم تكن تقلق بسبب الراسمالية الصغيرة بما انها مؤثرة فى عدد الاصوات ؟

●● خالد محيي الدين : كان لى برنامج عام للدائرة ودائرتى تزرع البرتقال وهذه قضية تخدم الراسمالية .

● المصور : القرى والريف لم تاخذ موقفا معكم في قضية الخليج ؟

●● خالد محيي الدين : لأن القاعدة فى الريف ضد الحرب من اجل اولادهم ، وموقف الحزب متزن وهو ضد الحرب ، وضد الوجود الأمريكي . ولأن التثقيف السياسي فى مصر منذ فترة طويلة ضد الأمريكان ، فلن يكون لموقفنا السياسى الخارجي تاثيرات ضارة .

● المصور : هناك انتخابات ستتم يوم «الخميس» داخل مجلس الشعب فاى لجنة ستختار وكذلك مجموعة التجمع ؟

●● خالد محيي الدين : ساكون اولا داخل لجنة السياسة الخارجية ثم الاقتصادية والزراعة .. اما البدرى فرغلى فسيكون في لجنة القوى العاملة والنقل والمواصلات والمحليات .. وباقى المجموعة ستتم التعديل والتوزيع حسبما يتطلب الامر .

● المصور : هل عدم دخول التيار الدينى فى الانتخابات الاخيرة اعطى الفرصة لبعض رموز اليسار فى الظهور والنجاح ؟

●● خالد محيي الدين : اولا الدوائر التى نجحنا فيها لم يكن بها اى تيارات اسلامية سواء فى كفر شكر او كفر صقر . ثم ان عبدالفتاح الشوربجى رشح نفسه امام لطفى واكد ، والشوربجى استقطب التيار الاسلامى ومع ذلك نجح لطفى واكد ، وكذلك ابو العز والصيرفى رغم عدم نجاحهما فلم يكن امامهما اى تيار اسلامى .. واعتقد ان المدينة هى التى يتركز فيها التيار الاسلامى اكثر من القرية .

● المصور : يبدو ان وصول التجمع بهذا العدد الى مجلس الشعب لن اقول إنه شيء في غير اوانه ولكن يبدو ان التجمع سوف يضطر الى اعادة النظر في عدد من قضاياه .. انت تاتي في عصر يزداد فيه التوجه نحو الديمقراطية السياسية التي تتكامل معها الديمقراطية الاجتماعية .. وتاتون في فترة يزداد فيها الالحاح على دور الرأسمالية الوطنية وزيادة دورها وتاتون في فترة تحتاج الى اعادة ترتيب العلاقات بين الملاك والمستاجرين في الريف والمدن بما يحقق قدرا من توازن العلاقة لصالح الملاك ، سواء ملاك الأرض او العقارات . ثم تاتون في وقت ضعف فيه دور الاتحاد السوفييتي وصعب عليه ان يلعب دورا على الساحة الدولية ، وتاتون في عصر اصبحت فيه التجارة الدولية جزءا اساسيا ، ما دور التجمع برؤاه التقليدية القديمة ؟

●● خالد محيي الدين : حزب التجمع لم يكن في يوم من الايام حزبا شموليا .. انا سئلت هذا السؤال في كل القرى التي ذهبت اليها في جولتي الانتخابية ، سالوني عما يحدث في شرق اوربا وقالوا الا يدعوكم هذا الى إعادة النظر في برنامجكم ؟ وهذا يعني ان حزب التجمع هو حزب شمولي ولكن نحن نشانا اساسا على اننا حزب يؤمن بالتعددية فنحن حزب سياسي ليبرالي الى اقصى الحدود .. بما في ذلك حرية العقيدة وحرية الايمان لم يكن لدينا ابدا مشكلة بهذا الشان .. اقتصاديا وسياسيا كنا نرى ان الاقتصاد المصري يجب ان يسير على ساقين القطاع العام والقطاع الخاص نحن جئنا في عصر انفتاح لم نات في عصر عبدالناصر ، إنما جئنا في عصر جديد ، وامام موقف جديد ، مع قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، نحن حزب يؤمن بان القطاع العام يجب ان يلعب دورا قائدا ، في بلد مثل مصر الحكومة المركزية لها دور كبير جدا والقطاع العام له دور كبير جدا .. واي نمو لاي قطاع اخر مطلوب ولكن تصفية القطاع العام غير مطلوبة الا اذا كان خاسرا ان نصفي القطاع العام لتجاري العالم في عملية «الخصخصة» فهذا مرفوض، فالاتحاد السوفييتي يمتلك كل شيء من الابرة الى الصاروخ وعندما ياتي ويجعل نصف ما يملكه قطاعا خاصا فهو لا يخسر شيئا ولكن نحن ليس لدينا ذلك .. من هنا نؤمن بان القطاع العام ضروري وفي مصر ليست هناك المصادرة ولا مصادرة الملكية ، والزراعة كلها قطاع خاص . رغم ذلك انا احد الذين اوقفوا اللعبة في قانون العلاقة بين المالك والمستاجر في اجتماع رؤساء الاحزاب مع رئيس الجمهورية ومازال د . يوسف والي يذكرها لي حتى الآن ، قالوا ان العلاقة بين المالك والمستاجر ظالمة .. فقلت : اي ظلم فقط في مقارنة فدان مؤجر بفدان يزرع فاكهة .. فاذا كنتم تريدون زراعة مصر كلها فاكهة فاصدروا هذا القانون ، ووجهت كلامي للدكتور والي فقلت له اذا كنت تمتلك خمسين فدانا يادكتور ومؤجرة وسوف تستردها فهل ستزرعها محاصيل ؟ فقال : لا .. قلت : ولا انا .. اذن لولا المستاجرين فلن يزرع احد .. ثم إن المستاجرين يعيشون من وراء هذه الاراضي ، لست ضد رفع القيمة الايجارية مع ارتفاع الاسعار ومع صغار الملاك الذين يملكون فدانا او فدانين ولكن يجب ان نعرف نسبة صغار الملاك فإن كانت كبيرة نصدر لهم تشريعا ، اما ان كانت نسبتهم صغيرة ٥٪ او ٦٪ فلا داعي ، رغم ذلك فنحن لدينا مشروع يقضي ببيع هذه الارض للمستاجرين بقيمة السوق وان يمول احد البنوك هذه العملية لمدة طويلة . وهناك حلول كثيرة اذا كانت هناك نية للعمل الجاد مع ذلك هناك قضايا يصعب المساس بها مثل قضية المساكن القديمة والاراضي المؤجرة رغم ان لي فيها شخصيا نسبة كبيرة فنصف ارضي مؤجرة وسوف استفيد لو صدر قانون باعادة الاراضي للملاك ، ولكني اتحدث للمصلحة العامة ، وقلت ماذكرته الآن امام الرئيس حسني مبارك . وقال لي الدكتور يوسف والي : «انت قلت كلمة حسمت الموقف» لن يكون هناك مالك يسترد ارضه ويزرعها محاصيل عادية ستتحول مصر الى مزرعة فاكهة ولن تستطيع منافسة الخارج مهما كان .

●● أتفق مع الحزب الوطنى فى قضايا الوحدة الوطنية ومواجهة التطرف وبرنامجه أقرب إلينا من الأحزاب الأخرى .

● المصور : التوريد الاجبارى يتقلص والمحاصيل الحقلية يرتفع سعرها الى مستوى السعر العالمى فربما يحدث التوازن بين عوائد الفاكهة والمحاصيل ؟

●● خالد محيى الدين : هذا ممكن ، ولكن فى حالة وجود الاراضى الكبيرة التى لاتقل عن ثلاثين او اربعين فدانا حتى استخدم الات الزراعة الحديثة وهذا صعب فى مصر ومع ذلك فليقدموا على التجربة .

● المصور : هل تمتلك اراضى كثيرة ؟

●● خالد محيى الدين : عندى بمفردى ٢٠ فدانا غير اراضى اخوتى .

برنامج الوطنى اقرب لى ..

● المصور : قلت فى تصريح اخيرا انك اقرب الى الحزب الوطنى وخاصة فى القضايا المتعلقة بالاقتصاد . كيف ؟

●● خالد محيى الدين : نعم .. لان برنامج الحزب الوطنى بالنسبة لى اقرب من برنامج الوفد الذى يريد ان يلغى القطاع العام كله . إلا اننى لست مع برنامج الحزب الوطنى كلية لانه يريد ان يصفى بعض القطاعات ويعرضها للبيع ...

القطاع العام ركن هام وهو ملك للشعب لذلك يجب الا نفرط فيه ، بل يجب تعديله واصلاحه لأننا نحن الذين تركناه يخسر .. نعم العمالة فيه زائدة ، ونحن الذين نحدد له الاسعار وعوائده تدخل ميزانية الدولة وتحرير القطاع العام مطلوب ولكن تصفيته مرفوضة

● المصور : ولكن عائده محدود جدا ؟

●● خالد محيى الدين : نعم عائده محدود بالنسبة لاسعار السوق الحالية فمثلا صاحب المنزل الذى اقيم فيه غاضب لان قيمة ايجار شقتى ١٣ جنيها ، ثمن البيت كان ١٣ الف جنيه ، وقام صاحبه ببيعه بـ مليونى جنيه ، المشترى الجديد للبيت يريد ان يخرجنى من الشقة .. ولكنى كمستاجر ليس لى علاقة بالزيادة الجديدة اى مصنع جديد قيمته مرتفعة ولا يمكن ان تقارن بمصنع قديم لذلك لماذا لا نطالب القطاع الخاص بان يقوم باعمال جديدة بدلا من شراء الاعمال الموجودة .

هناك الاراضى الصحراوية التى يمكن زراعتها والمصانع الجديدة التى ينشئونها .. هل الـ ٣٠٠ مصنع قطاع عام هى ازمة تمصر كلها ؟ .. انا لا ارى انها مشكلة اساسية .

● المصور : ما القضية البرلمانية الاولى على اجندة المجموعة البرلمانية لحزب التجمع فى المجلس القادم ؟

●● خالد محيى الدين : هناك بعض الاعمال التى يجب ان تعرض على البرلمان منها القوانين التى عرضت فى غياب المجلس النيابى ، ثم ان هناك بعد ذلك بيان رئيس الجمهورية .. وبيان الحكومة وهناك عدد من مشروعات القوانين .. لابد ان تشغلنا لفترة ثم نبدأ بعد ذلك فى طرح القضايا العامة .

المجلس القادم نشيط وساخن ..

● المصور : ما توقعك للمجلس القادم .. هل سيكون مجلسا نشيطا ام سيكون مجلسا يقول نعم ويصفق او مجلسا ضعيفا وخاليا من الاتجاهات الحزبية المتنوعة ، وبالتالى يكون راكدا ؟

●● خالد محيى الدين : رايى الشخصى ان المجلس القادم سيكون اشد حيوية لان كل نائب نجح بجهده .. وكل نائب حريص على ان يفعل شيئا والكل سيحاول ان يتكلم

بُعد ظاهرة النائب الذى لا يتكلم على الاطلاق فى الدورات السابقة .. النواب الجدد انتخبوا بجهودهم الخاصة ولن يعتبروا انفسهم نواب حكومة ولكن نواب شعب ، اما وجود المستقلين فسوف يعطى حيوية ، ثم ان كل التيارات السياسية المصرية الأخرى موجودة فى المجلس حزب العمل موجود سواء عمل مجاهد او ابراهيم شكرى وهناك ناصريون وهناك وفديون ، وستكون هناك حياة داخل المجلس القادم .

● المصور : ما رأيك فى نقل ولاء النائب وتغير صفته الانتخابية من مستقل الى حزب اخر وخاصة الى الحزب الوطنى ؟

●● خالد محيى الدين : نحن لا نستطيع ان نمنع احدا من الانضمام لأى حزب يشاء فى اى وقت يشاء ، لان ذلك حق كفله الدستور للجميع ، ولكن للناخب حقا على مرشحه الذى اعطاه صوته بصفته الانتخابية .

● المصور : ما التقاليد التى تجعل الاقلية والاغلبية والحكم داخل المجلس عملا متكاملا وفريقا واحدا ؟ .. ما واجب المعارض فى ضوء التقاليد العامة ؟ وما الذى ينبغى ان نفعله بالمجلس الجديد لخلق قدر من التكامل ما بين الحكم والمعارضة داخل المجلس ؟ ما المطلوب من الاغلبية ومن الاقلية من وجهة نظرك كزعيم معارضة فى البرلمان القادم ؟

●● خالد محيى الدين : المطلوب من الاغلبية انه عندما يكون هناك رأى جيد من الاقلية ان تقبله والا تعتبر ذلك تنازلا منها فى شىء ، وكذلك فان الاقلية ليست للمعارضة فقط ولكن هناك آراء حكومية جيدة يجب ان نتقبلها ، والعكس بالنسبة للاغلبية يجب ان تتقبل رأى الاقلية .. واذكر انني فى عام ١٩٧٦ قلت إن مشكلة الاسكان لاحل لها بدون الدعم ، وقتذاك قالت الاغلبية ان هذا كلام مستورد . وبعد ذلك اصبح الدعم شيئا اساسيا وجزء من سياسات الاسكان ، وبرغم ان الاغلبية اعترضت على حديثى وقف وزير الاسكان - حسن محمد حسن - وقال إن كلام الاستاذ خالد جيد ويستحق الدراسة .

المطلوب مناخ صحى يسود المجتمع المصرى كله ، وبالتالى يسود البرلمان وعلى الاحزاب التى قاطعت الانتخابات ان تعيد حساباتها ولابد للحزب الوطنى من ان يقيم علاقات واتصالات مع الاتجاهات الاخرى .

● المصور : وانت رئيس لحزب فهل يصعب ان تتصور وصول حزبك الى الحكم .. على ضوء حجمه وتأثيراته فى الشارع وقدرته ؟ وعندما يكون زعيم المعارضة لا يقبل على الاقل ان يكون من طموحات حزبه الوصول الى الحكم ، إلا يؤثر ذلك على نهجه ؟

●● خالد محيى الدين : العملية لا تحسب على هذا النحو والا لما عمل احد فى السياسة .. كل شىء يبدأ صغيرا ، وبعد التغيرات التى حدثت فى اوربا خشى بعض الناس من التغير .. المطلوب ان يتكون رأى عام واع ومستنير وستجد فجاة انك تمتلك الاغلبية ، وستجد معك الشارع وهذه حقيقة اثبتتها تجربة اوربا الشرقية .. نعم الآن لا املك الاغلبية ، ولكن ذلك لا يمنعنى من ان اتصرف بشجاعة وبتعبير عن رأى الشارع ونبضه .. يجب على الاقلية ان تقدم بدائل صالحة ، والناس ستفهم اذا كان الشىء المطروح ممكنا ام لا ، وستجد رأيا عاما يؤيدك .. ولكن على الاعلام المصرى وخاصة الاذاعة والتليفزيون ان يفتح مجالا للاحزاب المختلفة لمناقشة القضايا المختلفة حتى تصبح الحياة الديمقراطية ظاهرة يومية تعتاد عليها الجماهير .

● المصور : فى المجلس السابق رفضت المعارضة كل مشاريع الميزانية ، فما هو موقفكم فى المجلس الجديد ؟

●● خالد محيى الدين : لا اعتقد ان المعارضة رفضت كل المشاريع على الاطلاق ولكن كان هناك اعتراض على بعضها ونحن مع مناقشة الميزانية مناقشة مفصلة ومتميزة لان مشروع الميزانية هو صلب العمل البرلمانى وجوهر الحكم وهناك مشروعات بالفعل هى صلب العمل البرلمانى قد نختلف مع الحكومة بشانها ولكن هذا لا يمنع من مشاركة الحكومة فى

مناقشة هذه القوانين مناقشة جادة وان يكون لنا رأى محدد .. ويبدو انه كان هناك تربص مشترك من الجانبين فى المجلس السابق .. وارى ان التربص بابراهيم شكرى ، عندما سافر الى العراق لم يكن له داع لانه سافر ولم يفعل شيئا ونحن نعتبر حزب التجمع فى هذه النقطة بالذات انه حزب له علاقة جيدة بالعالم العربى ، ونحن غير ملزمين بالكامل بالسياسة الخارجية للدولة فلنا غير مسئول عن السياسة الخارجية للدولة ، ويمكننى ان اتصرف بدون ان امس سياسة الحكومة وتصرفاتها ، عارضت العدوان العراقى ولكن لم اقطع العلاقة مع العراق ولا مع منظمة التحرير ولا مع ليبيا عندما كانت العلاقة الحكومية مع ليبيا متوترة .. وفى قضية الخليج على وجه التحديد ارى ان مصر ينبغى ان يكون لها دور ايجابى واساسى فى عملية السلام ولابد ان تشارك الاطراف كلها ، والمصلحة القومية العليا تقتضى ان يكون لمصر دور اساسى فى عملية السلام بالمنطقة العربية والشرق الاوسط ، وطبعا الحكومة المصرية لها سياستها واختيارها بحكم اوضاعها لمعوناتها الغذائية والعسكرية تاخذها من الولايات المتحدة وهذا يلزمها باتباع سياسة محددة فيها نوع من العلاقة الخاصة بالولايات المتحدة .. وهنا اقول إن ما يخدم مصر انا معه وما لا يخدمها لا اقبله .

القطاع العام والوحدة الوطنية والتطرف ..

● المصور : هل تعتقد ان الحزب الوطنى فى المرحلة القادمة ستظهر فيه تيارات معارضة بداخله ؟

●● خالد محيى الدين : هذا مؤكد بالطبع فوزير الصناعة ليس كوزير السياحة فى الفكر والمنهج والتطبيق مع انهما فى حكومة واحدة وحزب واحد ، لكل منهما اراؤه الخاصة . ولى اتصال ببعض الوزراء ورؤى مشتركة مع بعضهم ، وبالتالى لابد ان يكون داخل الحزب الوطنى اتجاهات مختلفة ، وفى حزب التجمع نفس الوضع عندما نناقش قضية يكون هناك اغلبية واقلية تجاه القضية الواحدة وفى الحكومة الحالية نجد محمد عبدالوهاب وزير الصناعة يقوم بالدفاع عن القطاع العام لذلك يجب ان نقف معه بغض النظر عن اختلاف بعض وجهات النظر بيننا وبينه ولكننا نلتقى وهذا شىء طبيعى .

قضية اخرى هامة وهى قضية الوحدة الوطنية لا نستطيع ان نختلف بشانها مع الحزب الوطنى ، وحتى فى عصر السادات عندما نشبت احداث الزاوية الحمراء ، عقدنا اجتماعا واعلنا قيام لجنة للوحدة الوطنية يشارك فيها الحزب الوطنى ، فهذه قضية اكبر من اى شىء آخر ، نحن ضد التطرف ، وارى ان مواجهة التطرف ليست بالمواجهة البوليسية فقط ولكنها تحتاج لتكاتف قوى كثيرة وتحتاج لوقت طويل . والتطرف الذى يفرز ظواهر كثيرة له اسباب يجب معالجتها وعلى مدى طويل .

إننا نريد من الاصلاح الديمقراطى إلغاء الدمج بين الحزب الحاكم والجهاز الادارى للدولة ، والعلاج هو ان يكون منصب المحافظين ورؤساء المدن بالانتخاب الحر المباشر ، لو تم ذلك يكون خطوة جيدة على طريق الاصلاح السياسى فى مصر .

● المصور : هل تعتقد بعد مرور عشر سنوات تقريبا من معارضتك لكامب ديفيد انها مازالت قيدا على مصر ؟

●● خالد محيى الدين : عارضت كامب ديفيد لانها لم تكن معاهدة سلام شاملة بالمعنى الكامل .. لو كانت نابعة من معاهدات اسرائيلية مصرية وسورية وفلسطينية لكنت قد قبلت بها ولكنها الغت الجانب الفلسطينى ، لذلك رفضتها ومازلت عند رايى .

المصدر : الأخبار
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ ديسمبر ١٩٩٠

وزير الداخلية في حديث خاص «للأخبار»

التزمنا الحيدة الايجابية في الانتخابات ونفذنا أحكام القضاء

لم استخدم قانون الطوارىء مع مرتكبي حوادث الانتخابات

بدأنا في تنقية جداول الانتخاب

اجرى الحوار :
محمد صلاح الزهار

ادلى اللواء محمد عبدالحليم موسى وزير الداخلية بحديث خاص « للأخبار » .. تحدث فيه عن القضايا الامنية الراهنة ومتطلبات المرحلة الحالية عقب اعلان النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشعب .. والتى حازت الاجماع المحلى والعالمي على أنها كانت نزيهة وسوف يسجلها التاريخ .. كشف الوزير لاول مرة ان الحزب الوطنى رشحه لعضوية مجلس الشعب فى قريته بمحافظة المنوفية ، ولكنه اعتذر منعا لاحراج ضباط الشرطة هناك ومنعا للتاويل .. وقال ان الشرطة التزمت الحيدة الايجابية خلال العملية الانتخابية وليس الحيدة السلبية كما رددت بعض صحف المعارضة .. واكد الوزير انه لم يستخدم قانون الطوارىء ضد المتهمين فى الأحداث التى

وقعت فى بعض الدوائر .. وقال ان ظاهرتى احجام الناخبين عن التصويت وعدم مطابقة كشوف الناخبين للواقع محل دراسة .. وسوف نطلب من مجلس الشعب الجديد دراسة اصدار تشريع • يتيح القيد التلقائى بمجرد بلوغ المواطن سن ١٨ سنة .. وقال ان كشوف الناخبين لم يتم مراجعتها منذ عام ١٩٥٦ .. وقال ان قرار تاجيل الانتخابات فى ٤ دوائر جاء تنفيذا لاحكام القضاء وحتى لا يتعرض تشكيل المجلس الجديد لأى « إعتوار » وقال ان نجاح ١٠ من قيادات الشرطة السابقين فى الانتخابات الاخيرة لا يعنى سوى انهم فئة من فئات الشعب ومن حقها ان تمثل فى المجلس النيابى .

وفيما يلى نص الحديث :

قبل ان نعرض الحوار الذى اجرته « الاخبار » مع اللواء محمد عبدالحليم موسى وزير الداخلية .. فهو رجل امن من الطراز الاول يدرك تماما أن المرحلة الحالية بما يرتبط بها من تغييرات عالمية وعربية تحتاج إلى نظرة امنية متطورة تتفق وهذه التغييرات .. بعد ان اكدت مصر احتلالها لمكانتها المتصدرة فى قيادة المنطقة العربية بعد موقفها الرسمى من ازمة الخليج والذى اعلنه الرئيس حسنى مبارك بادانة العدوان ومساندة الشرعية ودعم القدرات الدفاعية لدول الخليج بارسال قوات مصرية الى هناك .. أيضا تواكب هذه المرحلة خطوات فعالة للاصلاح الاقتصادى تقوم بها الحكومة وحققت بالفعل نجاحات كبيرة بعد ان اسقطت الولايات المتحدة وبعض الدول العربية والاوربية الديون المصرية لديها بالاضافة الى اقتراب موعد توقيع الاتفاق مع صندوق النقد الدولى لجدولة باقى الديون .. كل هذه الاجراءات سوف تؤدى الى انتعاش اقتصادى وتحسن فى الاحوال المعيشية للمواطن المصرى .

كل هذه التغييرات كانت فى الحسبان عندما اصدرت القيادة السياسية قرارها باجراء انتخابات جديدة لاختيار اعضاء مجلس شعب جديد .. فكانت التعليمات الصادرة لوزير الداخلية بان يكون جهاز الشرطة محايدا خلال المعركة الانتخابية حتى ياتى المجلس ترجمة حقيقية لرغبات الشعب .. فحقق الرجل ما طلب منه .. وسجلت انتخابات ١٩٩٠ باحرف من نور فى تاريخ الحياة السياسية فى مصر .

● فى البداية سالت وزير الداخلية عن تقييمه للعملية الانتخابية الاخيرة وما رايه فيها بعد ان قال الجميع رايه ؟

ـ كما هو معروف بدأ الاعداد لعملية الانتخاب عقب صدور حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية بعض مواد القانون الذى تم بناء عليه اختيار اعضاء المجلس السابق .. ومن البداية كانت توجيهات القيادة السياسية أن تنظم عملية صدور القوانين الجديدة التى سوف يجرى عليها الانتخاب بما يتفق مع الدستور ومع ارادة الشعب .. وشكلت لجان من اساتذة وفقهاء القانون ووضعت القوانين الثلاثة (قانون الانتخاب ـ قانون مباشرة الحقوق السياسية ـ قانون تقسيم الدوائر) فى هذا الاطار .. واعاد الرئيس مبارك توجيهاته بأن تتم العملية الانتخابية بنزاهة وحيدة تامة من جانب الشرطة .. وفوجئنا ببعض احزاب المعارضة (الوفد ـ العمل ـ الاحرار) تعلن عن مقاطعتها للانتخابات بمقولة انها سوف تزور لصالح حزب الحكومة .. واستعانوا بتصريحات اعلنتها بأن نظام القوائم افضل للاحزاب لانه يتيح لهم التمثيل بقدر الاصوات التى يحصلون عليها على مستوى الجمهورية بعكس النظام الفردى الذى يتطلب الحصول على الاغلبية المطلقة (٥٠٪ من عدد الاصوات + صوت واحد) .. وطلب الرئيس مبارك خلال لقاءاتى معه ان اؤكد لاحزاب المعارضة اصرارنا على نزاهة الانتخابات ولكنهم لم يستجيبوا

وعلى الرغم من المقاطعة فان بعض المرشحين ذوى الانتماءات الحزبية تقدموا للترشيح كما ان بعض اعضاء الحزب الوطنى الذين لم يرشحهم الحزب الوطنى ضمن قوائمه رشحوا انفسهم كمستقلين ورفض الرئيس مبارك (بصفته رئيسا للحزب الوطنى) فصلهم وقال ان الديمقراطية والتعددية الحزبية تتيح ذلك وقال ان من رشحهم الحزب ليسوا بافضل العناصر وانما قوائم الحزب كانت استرشادية وكان الهدف من ذلك كله ان ياتى الشعب بمن يريد سواء كان ممثلا للحزب الوطنى أم غيره .

واجريت الانتخابات وشهد العالم وشهد الشعب كله بأن الشرطة التزمت الحيدة الايجابية خلال المعركة الانتخابية وليست الحيدة السلبية كما رددت بعض صحف المعارضة .. وباشرنا العملية الانتخابية من منطلق اقرار « الامن » لاننا ناس .. بتوع امن » وهذه هى حرفتنا ومهنتنا ويكفينا من الدلالات على حسن اجراء العملية الانتخابية سقوط ٩ أمناء للحزب الوطنى بمحافظاتهم كما سقط العديد من الشخصيات العامة والقيادات .. ايضا نجح العديد من ممثلى جميع التيارات السياسية الموجودة على الساحة وليس لها وجود شرعى فالناصريون نجح منهم ٣ والاخوان المسلمين نجح منهم ٥ بالاضافة الى مرشحى الاحزاب التى قاطعت الانتخابات فقد نجح من حزب الوفد ١٦ والعمل ٨ والاحرار مرشح واحد .

القضاء على البلطجة

ومن خلال تقييمنا للعملية الانتخابية لا نزعم انها تمت بصورة مثلى ١٠٠٪ .. ولكن حدثت بعض المحاولات من جانب بعض المرشحين فتصدينا لها قدر المستطاع ونجحنا فى القضاء على عمليات البلطجة امام بعض اللجان ومحاولات بعض المرشحين تقفيل بعض اللجان لصالحهم .. كما أن لى ملاحظتين :

الأولى عدم مطابقة جداول الانتخاب للواقع ولابد أن نعلم انها لم تنق منذ عام ١٩٥٦ وهناك العديد من التغييرات قد طرات عليها خلال هذه الفترة الطويلة واتعشم ان يتولى المجلس الجديد دراسة امكانية ان يصدر تشريع جديد يتضمن أن يتم القيد فى جداول الانتخاب تلقائيا بمجرد ان يبلغ المواطن سن ١٨ عاما .

والملاحظة الثانية . الاقبال على صناديق الاقتراع كان محدودا وبالاخص فى المدن وبعض عواصم المحافظات . بخلاف الريف وان كان الاعتبار فى الريف يختلف عنه فى المدن من حيث الارتباط بين المرشح والناخبين بسبب العصبيات والارتباط العائلى ..

وفى النهاية نقول الحمد لله .. وعسى ان نكون اجرينا انتخابات نالت رضاء الناس فى اجرائها ونالت الرضا عن اسلوبنا كجهاز امنى بعدم تدخلنا

مشروع الرقم القومى

● الرغبة فى مراجعة كشوف الناخبين يدفعنا الى السؤال عن مشروع الرقم القومى المزمع تطبيقه منذ سنوات طويلة ؟ فماذا عنه ؟

المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ ديسمبر ١٩٩٠

– فى الحقيقة فان الرغبة ملحة فى تطبيق مشروع الرقم القومى للقضاء على العديد من السلبيات التى تواجهنا فى مجالات تزوير البطاقات وجوازات السفر وعدم تسجيل اعداد المصريين فى الخارج .. والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء هو الذى يتولى دراسة تنفيذ هذا المشروع .. وكان قد طلب منا تجهيز العناصر المطلوبة لتنفيذ المشروع من مصلحة الأحوال المدنية وجهزناها بالفعل ولكن توقف العمل فجأة فى المشروع بلا سبب !!

وأطالب بتنفيذ هذا المشروع خاصة ان المطالبة بتنفيذه بدأت منذ الثمانينات .. واعتقد ان مشكلة التمويل وتنازع الاختصاصات هى التى تعطل تنفيذ هذا المشروع .

اجراء غير مسبوق

● **قرار تاجيل الانتخابات فى ٤ دوائر بعد صدور احكام قضائية بالغاء نتائج الانتخابات فيها قرار غير مسبوق .. فما رأيك ؟**

– نحن أعلنا منذ البداية انه لا مصلحة لنا فى أن تسير الأمور فى عكس طريقها الصحيح .. ولا مصلحة لنا فى تغيير ارادة الناخبين .. وبمجرد ان ابلغونى بصدور احكام قضائية فى نتائج انتخابات هذه الدوائر أصدرت تعليمات صريحة بوقف الانتخابات فيها واحتراما لاحكام القضاء .. لانه لا يجوز لى كمسئول عن التنفيذ إلا ان انفذ أحكام القضاء .. لان القضاء سلطة لها احترامها وكيانها واستقلالها ولابد من احترامها .

مزاعم المعارضة

والكلام فى هذا الموضوع يذكرنى بمزاعم بعض احزاب المعارضة بأن القضاء لا يشرف على العملية الانتخابية .. فى الوقت الذى قام ٢٠٨٧ قاضيا بالاشراف على الانتخابات تم تدبيرهم حسب طبيعة العمل بالهيئات القضائية الموجودة

وأضيف ان استجابتنا لاحكام القضاء التى صدرت بشأن نتائج الانتخابات فى الـ ٤ دوائر كانت من اجل أن يكون المجلس الذى يضم ممثلى الشعب بعيدا عن أى « إعتوار » او أية مطاعن ولابد أن يكون تشكيل المجلس سليما من الناحية القانونية وكفانا ما حدث فى المجلسين السابقين .

دائرة طوخ

● **دائرة طوخ .. اثير حولها الكثير من الاقاويل .. ووجهت اتهامات لوزارة الداخلية ولأجهزة الحكم المحلى بتدخلها لصالح المستشار عادل صدقى شقيق رئيس الوزراء ؟**

– اقول لمن يردد هذه الاتهامات عيب .. وعيب ان نقيم موقف المستشار عادل صدقى على انه شقيق رئيس الوزراء .. ولله وللحق اؤكد ان رئيس الوزراء لم يتدخل على الاطلاق فى هذه العملية من قريب أو بعيد .

واتهموا وزارة الداخلية بانها نقلت لجنتين فى قرية الحصة والسفاينة لمكان اخر لخدمة المستشار عادل صدقى وهذا الكلام غير صحيح بالمرة

اضيف ان المستشار عادل صدقى طلب اجراء الفرز فى مقر المحكمة الابتدائية هناك فرفضنا له هذا الطلب وتمسكنا بالقانون الذى يحتم اجراء عمليات الفرز فى مقر مركز الشرطة الذى هو مقر اللجنة العامة .. كما رفضنا طلبا للمرشح الثانى (مرشح الحزب الوطنى) باقامة « صيوان » بفناء المركز لاتمام الفرز فيه وطلبنا تنفيذ الاجراء السليم .. وتم الفرز داخل مبنى المركز واستبعد المستشار رئيس اللجنة ١٢ صندوقا بها ١٠ آلاف صوت للمستشار عادل صدقى بعد تقديم طعون فيها وتم استبعاد صندوق واحد للمرشح المنافس وعلى الرغم من هذا فاز المستشار عادل صدقى بفارق ٢٠٠٠ صوت تقريبا .. ولكن أقول ان مرشح الحزب الوطنى وهو نائب سابق لأربع دورات لم يتصور يوما انه يمكن أن يسقط فى هذه الدائرة .. وانني كمواطن وليس كوزير داخلية أحيى موقف المستشار عادل صدقى على أصراره على ممارسة حقه ومتابعته لفرز الاصوات ورقة .. ورقة .. وأدعو جميع المواطنين ان يحذو حذوه .

قصة محافظ المنوفية

● **اثيرت خلال المعركة الانتخابية . بعض الاقاويل عن محافظ المنوفية ودوره فى مساندة مرشح الحزب الوطنى فى دائرة بركة السبع ! .. ووصل الأمر الى انه تردد ان بعض ضباط الشرطة تولوا حمايته من انصار احمد رشدى وزير الداخلية الاسبق ؟**

– ضحك وزير الداخلية .. وقال ان الصورة فى محافظة المنوفية لم تكن بهذا الحد .. وانما قد تكون الامور اتخذت بحساسية شديدة .. ولكن محافظ المنوفية رجل فاضل واستاذ وحاصل على أعلى الدرجات فى مجال تخصصه فى الزراعة قبل أن يتولى منصب المحافظ .. وحدث بعد اعلان قوائم الحزب الوطنى ان رشح اللواء أحمد رشدى نفسه فى دائرة بركة السبع وكان يوما وزيرا لداخلية الحزب واجريت الانتخابات وفاز وانتهى الأمر عند هذا الحد وتبادل محافظ المنوفيه واللواء أحمد رشدى الزيارات عقب اعلان النتائج .

وهذا هو معنى لفظ انتخاب .. فهو يعنى انتقاء .. وفى ظل مناخ الحرية الذى التزمنا بتحقيقه اختار الناس من يريدونه وليس بالقطع ان ينجح مرشح الحزب الوطنى .

رفضت ترشيح الحزب

● **نجح حوالى ١٠ نواب فى الانتخابات الاخيرة وهم من قيادات الشرطة السابقين ؟ فما مدلول ذلك ؟**

– من نجح من قيادات الشرطة السابقين فى الانتخابات الاخيرة هم فى الاصل فئة من فئات الشعب وليس تحزبا او تحيزا لهم ان اشيد بنجاحهم .. ولابد ان نذكر هنا أن وظيفة رجل الامن تقتضى مهنته ان يتعامل مع افراد المجتمع من قمته الى قاعه وعندما تطول مدة خدمة الضابط فانه يحصل على الخبرة اللازمة لممارسة اى عمل عام وعندما ننظر الى الناجحين منهم فنجد ان اقلهم حاصل على رتبة اللواء وكلهم رشحوا انفسهم فى دوائرهم وبين مواطنيهم .. سعد الشربينى (المنصورة) – احمد رشدى (بركة السبع) – ممدوح الجوهرى (زفتى) – بدر القاضى (بولاق) – خليل ادم (اسكندرية) – أحمد شندى (المنوفية) .. وقال الوزير دعنى أكشف لأول مرة ان الحزب الوطنى رشحنى لعضوية مجلس الشعب بمحافظة المنوفية ولكن طلبت الاعتذار حتى لا اسبب احراجا لضباط الشرطة هناك وحتى لا يؤول هذا الترشيح ضد نزاهة الانتخابات وحيدة الشرطة خلالها .

المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٤ ديسمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القينا القبض على جميع المتهمين فى قضية المحجوب ونطالب بإصدار تشريع جديد لمكافحة الارهاب

قطع حوارنا اللواء جلال الشامى مدير العلاقات العامة بوزارة الداخلية وقدم لوزير الداخلية إخطارا من مديرية أمن الاسكندرية بضبط احد تجار العملة ومعه مبلغ ٨٥ الف دولار امريكى . وتضمن الاخطار ان المتهم ابدى استعداده فى النيابة خلال التحقيق معه للتنازل عن المبلغ حتى تحفظ القضية ضده .

● **قلت للوزير هذا الاخطار يدفعنا للسؤال عن الارتفاع الجنونى فى سعر الدولار والاجراءات التى اتخذت حياله ؟**

ـ قال .. بداية لابد ان نعلم ان الارتفاع فى سعر الدولار يؤثر على الجنيه المصرى وقوته الشرائية .. ومن خلال صلاحياتنا فى قطاع الأمن الاقتصادى التابع لوزارة الداخلية نحاول وقف نزيف الارتفاع فى سعر الدولار الذى حدث لاسباب كثيرة حتى وصل الى ٣٢٨ قرشا وكانت المسألة لا تحتمل وتتطلب وقفة .. واتصل بى اللواء سامى خضير محافظ بورسعيد وأخبرنى عن وجود ١٦ مكتب صرافة هناك مصرح لهم بالتعامل بالدولار قرروا التوقف عن التعامل بالدولار لمحاصرة ارتفاع سعر الدولار داخل بورسعيد وطلب منا أن نكثف جهودنا لعمليات الاتجار غير المشروع فى العملات الأجنبية فى السوق السوداء .. فأبديت موافقتى وتعهدت بتكثيف حملاتنا وبالفعل نجحنا بعد هذه الاجراءات فى خفض سعر الدولار وقد اتخذت عدة اجراءات استثنائية ضد من يتم ضبطهم من تجار العملة .. وسوف أصدر قرارا باعتقال تاجر العملة هذا الذى ضبط الآن فى الاسكندرية لانه وبمنتهى البساطة أعلن عن تنازله عن المبلغ حتى يخرج لممارسة نشاطه مرة أخرى ويعوض هذه الخسائر وقانون الطوارىء يتيح لنا اعتقاله درءا لخطره وتعطيله طوال فترة الاعتقال عن ممارسة نشاطه .

التطرف

● **قلت .. نريد ان نستكمل الحديث عن دور الامن فى مجال مكافحة التطرف والارهاب ؟**

ـ قال الوزير فى هذا المجال ، ـ الى جانب المواجهة الامنية للجماعات المتطرفة ـ أطالب جميع أجهزة الدولة (الأزهر ـ الأوقاف ـ الجامعات ـ المدارس ـ الأسر) بأن تمارس دورها الحقيقى فى مواجهة هذه الظاهرة لاننى أؤمن ان غالبية أعضاء الجماعات المتطرفة شباب اغلبيته « غلبان » وضلل ومن يضللهم لا يتقون الله فى هذا الشباب ولا فى دينهم ونحن كجهاز أمن نواجه اى خروج عن الشرعية بمنتهى الحزم ولا يعقل أن نظل ساكتين تجاه اية محاولة .. وتدخل هذه الجهات يساهم فى تغيير مفاهيم بعض الشباب الذى يستجيب بمجرد أن نوضح له الامور الصحيحة .

● **هل ترى ان الحاجة ماسة لاستصدار قانون جديد لمكافحة الارهاب ؟**

ـ بالفعل نحن نبحث تشريع جديد لمكافحة الارهاب .. وسوف نتقدم به لمجلس الشعب الجديد .. لدراسته واصداره حتى يواكب التطور الذى طرا على سلوك بعض الجماعات المتطرفة .

قضية المحجوب

● **وماذا عن قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب ؟**

ـ قال الوزير . تمكنت اجهزة الامن بوزارة الداخلية من ضبط جميع المتهمين فى هذه القضية وأحيلوا للنيابة وتولى التحقيق معهم وسوف تعلن قرارات إحالتهم للمحاكمة عقب انتهاء التحقيق . والعدد الاجمالى لجميع المتهمين فى القضية ودور كل منهم تتولاه النيابة وسوف تضمنه قرار الاحالة وكنا ننفذ قرارات النيابة بضبط أعضاء الجماعات المتطرفة ونرسلهم فور ضبطهم للتحقيق وقد أعلنا فى البداية عن عدد المتهمين الرئيسيين فى القضية وهم المشتركون فى ارتكاب الحادث .. والباقون من المعاونين والمتسترين سوف يتحدد دور كل منهم بمعرفة النيابة .

اعادة تقييم

● **اسلوب المتهمين فى ارتكاب هذه الجريمة استدعى اعادة النظر فى السياسات الأمنية القائمة .. واعادة تقييم امكانيات وزارة الداخلية فماذا حدث ؟**

ـ بالفعل أجرينا اعادة تقييم واستدعى الامر طلب امكانيات اضافية من الحكومة لدعم اجهزة الانتقال والاتصال لجهاز الشرطة وتم تطوير التسليح والتجهيز بحيث لا يكون تسليح الضابط بمسدس ويواجه متهما يحمل بندقية الية .. واستطيع ان اقول ان الامكانيات التى تم تدبيرها سمحت بتدبير الحاجات الملحة لجهاز الشرطة ونستكمل باقى طلباتنا تباعا .

بالاضافة الى ذلك . قمنا باجراء مراجعة شاملة لجميع الخطط الامنية والتدريبية واختيار أفراد الحراسة

المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ ديسمبر ١٩٩٠

.. ونلتقى

مطلوب حماية النواب المستقلين

ندخل فى الموضوع دون مقدمات أو تعريفات طويلة .. نكتفى بالقول بأن الانتخابات النيابية فى أى بلد هى فى المحل الاول لافراز وجوه جديدة تصلح لقيادة العمل السياسى والتنفيذى ..

وجوه جديدة تثرى العمل الحزبى الذى هو عمل سياسى .. تتربى داخلها الكوادر .. تتعرف على قدرات ومقدرات الوطن .. وتتعرف ايضا على مشاكله وطرق حلها .. عندما تناقش وتعارض وعندما تنقد ..

ثم هى تتقدم العمل التنفيذى من خلال الحزب الحاكم تتبناها القيادات العليا وتسلم لها مسئولية مباشرة السياسة التنفيذية فى الوقت المناسب ..

وبقدر فزعنا بمقاطعة بعض احزاب المعارضة للانتخابات .. بقدر فرحتنا للنتيجة التى حققها المرشحون المستقلون فى الانتخابات ..

ونقولها بصراحة ووضوح ان لمجلس الشعب اهمية كبيرة فى حياتنا سواء فى مسائل الداخل أو فى علاقاتنا مع الخارج .. وليس كما تقوه من قاطعه ومن لم يدخله .. بانه مجلس ليس له اهمية .. ثم انه نموذج لقمة الديمقراطية .. بما يحتويه البرلمان من نواب يمثلون الحزب الحاكم .. يؤيدون ونواب يمثلون المعارضة .. يعارضون

● ● ●

تسمية البرلمان أو مجلس الشعب أو المجلس النيابى أو الجمعية الوطنية أو مجلس العموم أو مجلس الكونجرس أو مجلس السوفييت .. وهى كلها تسميات لمجلس يجلس فيه وكلاء الامة المنتخبون عن الشعب .. لتكون لهم الكلمة الفاصلة والاولى والاخيرة فى اية مصلحة من مصالح الوطن والامة ..

وهذا هو ماكان ولايزال ينقص العراق .. ولو كان موجودا لعمل رئيس العراق صدام حسين حسابه قبل ان يبتلع جارته العربية الكويت بليل .. ويقيم الدنيا .. ولايقعدها بعد ..!!

وهذا ماهو قائم فى الولايات المتحدة الامريكية .. حيث ينشغل به الرئيس الامريكى بوش .. ويلتقى باعضاء الكونجرس كل فترة قصيرة ليخبرهم ويأخذ مشورتهم فيما هو مقدم عليه فى ازمة الخليج ويحاول ان يأخذ تصريحا من الكونجرس بأية خطوة يخطوها .. سواء أكانت فى سبيل الحل سلميا أم بالخيار العسكرى ..

● ● ●

نعود إلى مجلس الشعب .. وماافرزته الانتخابات الاخيرة من تشكيلات داخله .

٢٥٥ نائبا فازوا كممثلين للحزب الوطنى بنسبة ٥٨٪ من اعضاء مجلس الشعب ٤٤٤ نائبا .. وحزب التجمع فاز بـ ٦ مقاعد بنسبة ١,٥ ٪ والمستقلون نجحوا بنسبة ٤٠٪ أى بـ ١٨٣ مقعدا من مقاعد المجلس ..

ومع اعترافنا الكامل بأن وزارة الداخلية برئاسة وزيرها شيخ العرب اللواء محمد عبد الحليم موسى قد ادارت هذه الانتخابات بكل النزاهة والحيدة .. ولم تمارس الشرطة أى ميل نحو تأييد أى مرشح ووقوفها على الحياد فى معظم الدوائر .. وبذلك تركت المرشحين اصحاب العصبيات الكبيرة فى ممارسة نوع من البلطجة السياسية داخل دوائرهم ..

الان وزارة الداخلية فى بيانها النهائى عن نتائج الانتخابات ابتدعت صفة لم توجد فى اية حياة نيابية .. وهى فوز فلان الفلانى . مستقل وطنى . كيف يكون مستقلا وكيف يكون «وطنى» ..؟! أى تابع للحزب الوطنى ..!!

ان مادعته وزارة الداخلية فى اعلانها الرسمى عن نتائج الانتخابات لايخرج عن اللعب بعقول الناس والناخبين والارادة الشعبية التى افرزت هذا العدد من المستقلين واوصلتهم إلى مجلس الشعب ليكونوا وكلاء عنهم ..!!

ان ماحدث من اعلان عن المستقلين الذين هم اصلا ممثلين للحزب الوطنى .. كانت كاشارة لعدد كبير من المستقلين ليهرولوا إلى الحزب الوطنى ويعلنوا انضمامهم اليه .. ومابقى من النواب المستقلين اصبح قليلا .. ولكن البركة فيهم ان شاء الله

● ● ●

ليس مطلوبا ان يكون للحزب الحاكم اغلبية ثلثى النواب الا اذا كان الحزب وحكومته يريدون تمرير مايريدون دون مناقشة من معارضة

ومطلوب .. لتكون فى بلادنا حرية وديمقراطية حقيقية .. ان تكون لدينا معارضة قوية ومحترمة داخل مجلس الشعب .. كيف ؟.. بأن تحترم الحكومة والوزراء نواب المعارضة سواء أكان الممثلون للاحزاب أم المستقلون .. ولاتفضل عنهم نواب الحزب الوطنى الحاكم فى أى شىء .. اذا اراد النائب المستقل خدمة فى دائرته تلبى له فورا .. مادامت خدمة عامة .. ان يرى الوزير فى أى وقت كما يراه نائب الحكومة .. ان يمثلوا فى الوفود الرسمية وفى الزيارات الخارجية .. الا يشعر النائب المعارض انه اقل من زميله نائب الحكومة فى أى شىء .. وهنا .. وهنا فقط نستطيع ان نحمى انفسنا .. ونشعر ان الوطن للكل .. ونكون بحق احرارا .. والاحرار لا الخائفون يصنعون الاوطان الحرة

عبد الكريم سليم

عفوا سيادة الرئيس .. إنهم يكذبون ويضللون !!

لم اجد وصفا تنعت به هذه الانتخابات مثل لفظ رداءة ! والرداءة تعنى السقوط والهلاك . فهى انتخابات رديئة من بدايتها فى عدم دستورية قانونها ومقاطعة احزاب المعارضة لها . رديئة فى نظر الجماهير وسيما أهل المدن تجاهها .. رديئة حتى فى خلق التصور والتهليل بنزاهتها . فلم يولد مجلس ويواكبه البطلان وعدم الشرعية قبل ان يلتئم غير هذا المجلس وفى ذات الوقت تنزل أجهزة الاعلام بكامل ثقلها وكافة ابواقها لتختار افرادا من المارة يُوغز لها بان تقول رايها فى الانتخابات فإذا الاجابة واحدة على تلك الألسنة جميعا :

«هى الانتخابات الوحيدة الحرة النزيهة . التى لم تتدخل فيها الشرطة ؛ والتى صادفت اقبالا لا لم نشاهده من قبل !» وللاسف لم تُراع هذه الابواق وهى تردد فرحة الاجابة تحديدا بتلك الالفاظ واصحابها واغلبهم لم تتعد اعمارهم الثلاثين اى لم يمارسوا الانتخابات او عاشوها إلا حقبة الثمانينات فهم بهذه الكلمات التى اريد بها باطل فاتهم انهم بذلك يدمغون العهد القائم باسوا وباردا ما يوصف به نظام . اكدوا ان الانتخابات كانت خلال تلك السنين العشر حتى علم ٩٠ غير حرة وغير نزيهة وحمُلوا الشرطة مسئولية ارتكاب هذه الجريمة . وفى غمار هذا الحماس المفتعل اهدرت خطب وبيانات لأعلى المستويات عن نزاهة الانتخابات من قبل وحيدتها . بل واكثر من ذلك لم تراع هذه الابواق وهى تخطط لتلك الحملة الدعائية الضالة الكاذبة التى لا هدف لها إلا خداع الراى العام وتضليله من اجل النيل من المعارضة التى ابت مواكبة هذا الاتجاه .. حقيقة ثابتة واقعة اشار إليها الرئيس فى خطابه بالأمس القريب امام الهيئة البرلمانية للحزب الوطني بصفته رئيسا لهذا الحزب يوم الأربعاء الماضى والذى نشر بالأهرام تفصيلا امس الخميس قال سيادته بالنص :

«كانت ممارسة الرجل والمراة فى العاصمة والمدن سلبية للغاية» . وضرب الرئيس مثلا «بان احدى دوائر القاهرة عدد المقيدين بها فى جداول الانتخاب ٦١ الف مواطن منهم ١٥ الف سيدة . ولكن من ادلوا باصواتهم يوم الانتخاب لم يتعدوا ٥ الاف ناخب منهم ١١٠ فقط من السيدات» .. كما ضرب الرئيس امثلة اخرى من دوائر القاهرة والانخفاض الشديد فى نسبة الحاضرين والممارسين لحقهم الانتخابى .

فإذا احتسبت النسبة المئوية لهذه الدائرة التى ضرب بها الرئيس مثلا لوجدنا انها ٨,١٩٪ ولم تكن هذه الدائرة وحدها بل هناك امثلة اخرى اكثر انخفاضا فى نسبة التصويت . نعود ونقول لهذه الابواق التى كانت تظهر فى التليفزيون وتعلى صوتها بانها لم تشاهد اقبالا فى الانتخابات مثل هذا الاقبال .. والتسجيل بالصورة والصوت كان يجرى فى القاهرة والمدن والتى سجل الرئيس فى خطابه بانها كانت سلبية للغاية . فما راى وزير الاعلام امين علم الحزب الوطنى المساعد ورئيس لجنة إعلامه فى هذا التناقض ؟!.. ولا نريد ان نزيد فى الحرج لاحد أيا كان . فنسجل راى الرئيس فى نزاهة انتخابات ١٩٨٤ فى خطابه عند افتتاح دورة هذا المجلس فى ٢٤ يونيو من ذلك العام .. والتى رُميت كغيرها بابواق الاعلام بان اى انتخاب غير هذه الانتخابات التى جرت يوم ٢٩ نوفمبر ٩٠ بالتزوير والتزييف . يا لحمرة الخجل .. اليس لهؤلاء أن يتواروا عن دست الحكم ؟!

اما آن الأوان .. ام يزداد الحال هوانا على هوان !

واما عن تلك النسبة العالية للغاية فى التصويت فى الريف التى جاءت فى خطاب سيادتكم .. فاستاذنكم - يا سيادة الرئيس - فإنها نسبة مفتعلة . حقيقة إن نسبة الحضور فى القرى فى كل انتخابات اعلى من نسبة المدن للتنافس بين العصبيات - ولسهولة الاهتداء إلى مقار اللجان ولمقاطعة المثقفين للانتخابات لفقدان الثقة فى عدم نزاهة الانتخابات لانعدام الضمانات وإلى غير ذلك من الأسباب . ولكن هذه النسبة الاعلى فى التصويت فى الريف ليست تلك النسبة التى ترتفع بنسبة العاصمة والمدن التى تتراوح ما بين ٨٪ إلى ١٢٪ لتكون فى المتوسط ٤٤٪ كما جاء فى احصائيات وزارة الداخلية اى لتكون ٧٠ - ٨٠٪ بحال او لتكون ٩٧٪ او اكثر كما جاءت بعض النتائج التى نشرت فى الصحف . إنه امر لا يقبل ولا يتصور فنسبة الحضور فى القرى لا تتجاوز فى اغلب الحالات من ٣٠ - ٤٠٪ بل فى كثير من القرى فى هذه الانتخابات لم تتجاوز النسبة ٢٠٪ فى محافظات قريبة ولكن قفل الصناديق وتسويد البطاقات واساليب الضغط سواء تهديدا او ترغيبا هي التى قفزت بهذه النسبة التى غطت حقيقة بعض ما دار فى المدن .

إن النفس لتستحى .. والقلم ليخجل وهو يضرب امثلة صارخة .. يدمغ المثل الواحد منها الانتخابات بصفة عامة بالتزوير والتزييف . «دائرة الجمالية» محافظة الدقهلية اعلن الاهرام صباح السبت ٩٠/١٢/١ تحت عنوان «النتائج الكاملة لانتخابات مجلس الشعب» فوز المهندس عصام راضى وزير الاشغال بـ ٨٠ الفا و٩٥٠ صوتا . والاهرام يطبع فى صباح او فى ظهيرة يوم الجمعة لان طبعته الاولى توزع مساء حوالى الساعة التاسعة . ودائرة الجمالية تجمع قرى عديدة وتحت يدىْ القانون الذى يحدد لجان انتخابها وعلى الاقل يبدا الفرز بعد الساعة السابعة لحين تجميع كل الصناديق الخاصة باللجان الفرعية ورؤساء اللجان ومندوبى المرشحين . والفرز لكى يكون صحيحا يجب ان يكون صندوقا .. صندوقا وإلا كان باطلا . وإذا كان عدد الاصوات الصحيحة ٨٠٩٥٠ صوتا فما هى يا ترى عدد الاصوات الباطلة ؟! إذا كانت هذه النسبة فى المدن هى ١٠٪ على الاقل فإنها اكثر فى القرى . اى هناك ٨٠٠٠ صوت على الاقل تكون باطلة . وإذا كان لوزارة الداخلية راى اخر فلتعلن كم صوتا باطلا كان فى هذه الدائرة وما هى الاصوات الباطلة فى دوائر اخرى ؟ واذا احتسبت الوقت الذى يتطلبه الامسك ببطاقة ادلاء الراى وفردها لانها اذا انزلت فى الصندوق وهى غير مطبقة يعتبر الصوت باطلا والاطلاع عليها للتاكد من سلامة الصوت . وتحديد الاسمين المؤشر عليهما وقراءة ذلك والتفريغ فى الكشوف . اذا احتسب هذا الوقت وهو فى اسرع حال لن يكون باقل من ٥ ثوان . فإذا ضربنا ٨١٠٠٠ بطاقة × ٥ ثوان ولن نفترض ٨١٠٠ صوت باطل نسبة ١٠٪ أصوات باطلة كما الحال فى المدن بل لنقول انها ٥٠ صوتا فقط لكانت النتيجة ٤٠٥٠٠٠ ثانية . وهذه تعنى ٤٠٥٠٠٠ + ٦٠ اى ٦٧٥٠٠ دقيقة تعنى ٦٧٥٠ + ٦٠ = ١١٢,٥ ساعة يقابلها ٤ ايام ، ١٦,٥ ساعة اى حوالى .. خمسة ايام متواصلة دون نوم ودون احتساب الوقت الذى تجمع فيه جميع الكشوف وتفرغ فى الكشوف النهائية واعداد المحاضر وتوقيع رؤساء اللجان الفرعية . فكيف اذن تعلن النتيجة كاملة فى صباح اليوم التالى . اليس هذا المثل وحده يكفى لاسكات هذه الاصوات التى ترتفع معلنة انها الانتخابات الحرة الوحيدة ؟!

اليس هذا الذى يجرى على ساحة مصر كذباً وتضليلاً ؟ .

حسن حافظ

«نزيهة» شعار كل الانتخابات

حرص حزب الوفد منذ ان اتخذ قراره فى ٩٠/٨/١٦ بمقاطعة الانتخابات والتى شارك فى مقاطعتها احزاب العمل والاحرار والاخوان المسلمين ، على متابعة سير العملية الانتخابية فى جميع مراحلها حتى نهايتها فى انتخابات الاعادة فى ٩٠/١٢/٦ ، ويؤكد المراقبون السياسيون ان هذه الانتخابات ليست نزيهة باى مقياس من مقاييس الحرية او الديمقراطية او حقوق الانسان ، شانها فى ذلك شان الانتخابات السابقة فى ١٩٨٤ ، ١٩٨٧ ، فقد كانت ملهاة هزلية غير محترمة ، فقد حفلت بكل صور الاستهتار والاستخفاف بالشعب ، وتتستر الحكومة حاليا بنزاهة الانتخابات بدعوى حياد الشرطة الذى كان فى حقيقته حيادا سلبيا سمح للسلطة وللعصبيات والبلطجية باقتحام لجان الانتخاب وتسويد البطاقات وتقفيل الصناديق .

ولطالما طالبنا منذ سنين طويلة وعلى لسان فؤاد سراج الدين رئيس الوفد فى المناسبات السياسية والوطنية وعلى لسان نوابنا فى مجلس الشعب ، وفى البيانات المشتركة مع احزاب المعارضة وكان ابرزها مؤتمر القاهرة الذى عقد فى ٥ فبراير ٨٧ ، بوضع حد لكل هذه الانتهاكات لكرامة الانسان المصرى وتزييف ارادته .

وقد تقدمنا خلال هذا العام عندما تقرر حل مجلس الشعب الاخير لبطلانه ، بمشروع قانون مباشرة الحقوق السياسية يتضمن المبادىء السليمة التى كفلها الدستور لضبط وانتظام العملية الانتخابية ، ولكن السلطة تجاهلت كل هذه المطالب ، ولم تلتفت فى صلافة وغرور لكل هذه النداءات ، ومما زاد الطين بلة ان الحكومة انفردت بوضع قانون الانتخابات الجديد كما انفردت باصدار قانون الدوائر الانتخابية على هوى الحزب الحاكم ولصالح مرشحيه ولاحكام عمليات التدخل والتزوير ضد المعارضين .

وقد كان منطقيا الا ننساق وراء التصريحات التى يصدرها الحزب الحاكم ورئيسه قبل كل انتخابات وبعدها عن نزاهة الانتخابات وحيدتها ، فقد تكرر ذلك فى كل انتخابات سابقة كما حدث فى هذه المرة الاخيرة ، وبغفلة من القائمين على شئون التليفزيون فقد اكد المواطنون فى اللقاءات المرتبة مسبقا تزوير الانتخابات السابقة جميعها .

ولقد نادينا دون جدوى بضرورة تدقيق الجداول الانتخابية وتنقيتها مما شابها من تزوير وتحريف فى الانتخابات السابقة ، وان تتطابق مع القيد فى جداول السجل المدنى ، والجديد فى هذه الانتخابات ان الداخلية وقد فقدت مصداقيتها قبل المرشحين ان قامت بتسليم كشوف محرفة الى من كان يطلبها من المرشحين ، واختصت مرشحى الحزب الوطنى بالكشوف المطابقة للجان الانتخابية .

ولقد اشترطنا تولى القضاة مسئولية الاشراف على عملية الاقتراع باللجان الفرعية وفقا للدستور ، حتى تستعيد الجماهير ثقتها فى الانتخابات فتقبل على المشاركة فيها ، ووضعنا الحلول العديدة لامكانية تنفيذ هذا المطلب ، إلا انها ابت ان تستجيب لذلك كما ابت ان تستجيب لابسط قواعد تنظيم عملية التصويت بان يكون ببطاقات تحقيق الشخصية والتوقيع او البصمة على كشف الناخبين .

إزاء كل ماسبق فلم يكن لدى الحكومة اى استعداد لتغيير اسلوبها فى ادارة العملية الانتخابية حتى تحصل بشتى الطرق على الاغلبية الساحقة التى تمكنها من تمرير القوانين والاتفاقيات التى تقدمها للمجلس ولترشيح الرئيس حسنى مبارك لمدة رئاسة ثالثة فى اكتوبر ٩٢ وللتستر على الفساد والانحراف الذى استشرى فى البلاد .

لكل ذلك ابت كرامتنا الوطنية ان نشارك فى هذه المهزلة التى نخدع فيها الشعب حتى لانقوم بدور الكومبارس لحساب الحزب الوطنى الديمقراطى الذى اذاق الشعب كل الوان القهر والاذلال وفقدان حقوق الانسان ، تحت سلطات وبطش قانون الطوارىء الذى اقترن بعهد الرئيس مبارك منذ توليه سلطة البلاد وحتى الآن .

ولقد حفلت هذه الانتخابات على غرار سابقتها بالرشاوى الانتخابية التى قدمها الوزراء والمحافظون ، كما كانت هناك التدخلات المخططة لانجاح بعض المرشحين او اسقاط البعض الاخر ، وكانت هناك الصفقة التى عقدت مع حزب التجمع ، وكانت هناك التدخلات من بعض ضباط الشرطة لحسابهم الخاص ، وكانت هناك الرشاوى المالية لبعض رؤساء اللجان الفرعية لشراء الاصوات ، وكان هناك التلاعب فى اعلان نتائج التصويت لحساب بعض المرشحين من الوزراء وغيرهم .

لكل ذلك اصبح من الضرورى اعادة النظر فى كثير من احكام الدستور وفى مقدمتها شغل منصب رئيس الجمهورية ونائبه بان يكون عن طريق الشعب لا مجلس الشعب بالانتخاب المباشر بين عدة مرشحين ، وان يكون لمدتين فقط حتى لاتتحول الى جمهورية ملكية ، وان يتخلى الرئيس عن حزبيته اثناء توليه السلطة حتى يكون لجميع المصريين .

عبدالمنعم حسين

المصدر : الأخبار
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ ديسمبر ١٩٩٠

التغيير ضرورة حتمية من أجل مصر

شهدت مصرنا صورة شاذة وصولا الى انتخاب مجلس شعب جديد .. فباسم الديمقراطية كان الزيف والخداع .. فالحزب الوطني يخوض المعركة الانتخابية ضد الحزب الوطني وتحت إشراف حكومة ذلك الحزب .. وباسم الديمقراطية كانت الساحة الانتخابية للحزب الوطني وحده يستوى فى ذلك من كان مرتديا عباءة ذلك الحزب وأولئك الذين زعموا انهم مستقلون ولكنهم سرعان ما كشفوا عن حقيقة انتمائهم للحزب الوطني .. وليس ادل على ذلك من ان اعلان نتائج الانتخابات وصفت المستقل الفائز بانه (مستقل وطنى) .. وتلك هوية حزبية جديدة لم تعرفها الحياة الحزبية فى اى زمان ومكان .. ولكنه الخداع الحزبى الذى هو فى حقيقته استخفاف بإرادة الجماهير ... !!

بقلم : عصمت الهوارى
وكيل نقابة المحامين

والحق الذى ينبغي ان يقال فى هذا المقام - ولا يقال غيره - هو ان مجلس الشعب الجديد لا يمثل ارادة الشعب وانما يمثل ارادة الحزب الوطنى .. فتلك حقيقة ساطعة كشفت عنها النتائج .. كما كشف عنها كذلك ملاحقة الحزب الوطنى لبعض المستقلين الفائزين من اجل احتوائهم .. وهرولة البعض الاخر للانضمام الى ذلك الحزب عسى ان يكون لهم فى الغنائم نصيب .. فهل لأحد - بعد ذلك - ان يزعم ان المجلس الجديد هو تعبير عن ارادة الامة وشعبها ؟ .. فإن كان لاحد ان يزعم غير ذلك فليرجع ببصره وفؤاده الى مسار المعركة الانتخابية وكيف سارت .. والى نتائج الانتخابات وماذا أسفرت .. والى العضوية بمجلس الشعب وقد انتهكت .. والى ماصرح به بعض اعضاء الحزب الوطنى نفسه من انقضاض على بعض الدوائر الانتخابية وسرقتها .. !!

واليوم وقد وقعت الواقعة التى ليس لوقعتها كاذبة .. فقد انتهت المأساة الديمقراطية فصولا .. وترددت التساؤلات فى امر الحكومة الحاضرة ..هل هى باقية جاثمة على الصدور والشعب من حولها مسحوق ومقهور .. ام انها راحلة بعد ان كتبت على نفسها انها فاشلة .. حتى اذا بلغت الحلقوم ولكن العاجزين الفاشلين لا ينظرون ولا يبصرون ..

ان انقاذ مصر من امراضها واوجاعها يقتضى تغييرا جذريا .. ولا انقاذ لمصر إلا من خلال رحيل اولئك الذين تاكد عجزهم عن حل مشاكل الجماهير .. وان كانوا فى ريب مما نقول فليسالوا انفسهم ماذا قدموا لمصر من حلول ؟ .. فالجاثمون على صدر الشعب لا يكترثون بأنينه وشكواه .. فالاقتصاد مصر قد تدهور وتعثر .. الديون تتضاعف .. والصادرات توقفت وباب الاستيراد مفتوح على مصراعيه ليحقق الانتهازيون والنفعيون الكسب الحرام .. واختل ميزان المدفوعات حتى بلغ التضخم الاقتصادى الى درجة ارتفعت معها الاسعار تسحق كل دخل .وها هو اقتصاد مصر اليوم يقوم على استيراد ما نتناوله من طعام .. ومانرتديه من كساء .. وما نحتاجه من دواء .. حتى الخبز الذى هو مادة استراتيجية نستورده بعد ان جفت ارضنا الطيبة فعزفت عن زراعة القمح .. وصار الجنيه المصرى عملة غريبة بائسة فى بورصة الاوراق المالية .. وانخفضت قوته الشرائية حتى كادت تختفى اجزاؤه التى لم يعد لها فى الاسواق التجارية كيان ووجود .. !!

نعم ان إنقاذ مصر يقتضى اليوم ترحيل تلك الحكومة التى تطاردها الخيبة ويلاحقها الفشل .. وتسلل الفاسدون يفرضون ارادتهم الشريرة .. ويؤدى الشعب المسكين ضريبة آثامهم واوزارهم ..

صار التغيير ضرورة حتمية من اجل مصر وشعبها .. وما من ريب ان التغيير الذى ينشده شعب مصر هو من اجل استقرار يقوم على العدل الاجتماعى .. واستقرار اقتصادى لا تضطرب ولا تختل موازينه .. واستقرار ديمقراطى يكفل للشعب التعبير عن ارادته من خلال انتخابات حرة نزيهة .. ويكفل فى الوقت ذاته الحرية كل الحرية للمواطنين جميعا .. واستقرار سياسى بمناى عن المزايدات والمناقصات .. واستقرار اجتماعى يوقف نمو الدخول الشيطانية .. نعم ان شعب مصر يريد تغييرا من اجل اقامة مجتمع الجدية الذى لا هزل فيه .. ومجتمع الطهارة الذى لا مكان فيه لفاسد .. ومجتمع الانتاج الذى لا وجود فيه لعاطل .. فالجميع يعملون من اجل مصر لا ان تعمل مصر من اجلهم .. والكل يرفع رايات مصر لا ان ترفع مصر راياتهم .. !!

ان التغيير الذي يبتغيه شعب مصر ليس تغيير شخص بشخص .. وانما هو تغيير مناخ فاسد موبوء بمناخ صحي نقي .. لا يستنشق الشعب من خلاله الا عطر قانون سليم .. ولا يعيش الشعب في رحابه الا من خلال عدالة اجتماعية يستظل بها الجميع .. فلتنطلق مسيرة التغيير كي تقتلع كل التشريعات الفاسدة من جذورها .. وحتى تغيب مواقع الفساد عن ارضنا الطيبة .. وكي يزول الجلادون الى غير رجعة .. كل ذلك وصولا الى انقاذ مصر من رقدتها .. وحتى تعود كل مصر الى كل المصريين .. خيرها حق للجميع .. والتضحية لمصر التزام على الجميع .. ولا فضل لمصرى على مصرى الا بالتضحية

ان التغيير الذى يتمسك به شعب مصر يقتضى ان تصادر الدولة كل ما جمعه الفاسدون والقراصنة من مال حرام .. وان تفتح ابواب الجهد والعمل والكسب الحلال لكل المصريين .. فلا طغيان لفئة على اخرى .والا يتخذ اللصوص من المناصب حماية تحميهم .. والا تشفع لهم قرابة او نسب او مصاهرة .. وان تزرع ارضنا الطيبة اشجار العدل والحق والحرية .. وان يزول الهزل والاستخفاف بعقول الجماهير .. فلا تناقض لقول مع العمل .. وان يتعامل كل مسئول مع الحقائق .. ولا اتجار بقوت الشعب .. ولا عصمة لاحد من سيف القانون القاطع .. ولا استعلاء من خلال موقع .. ولا استغلال لسلطة او نفوذ .. ! !

يا قوم .. ان مصر اليوم تتجرع من الاوجاع فتعالوا ـ ولا تتعالوا ـ لانقاذها .. إنها تصرخ في وجوهكم ان تنصتوا الى قوله تعالى
(ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بانفسهم) .

نسمات

• • • اسفرت النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشعب عن حصول الحزب الوطني على ٧٩ ٪ من المقاعد والمستقلين على ١٩ ٪ وحزب التجمع على ١,٤ ٪ وسقط في هذه الانتخابات عدد من قيادات الحزب الوطني ونجح من بين المستقلين ٢٣ نائبا ينتمون لأحزاب المعارضة واعلن عدد كبير من المستقلين انضمامهم الى الحزب الوطني وفازت في الانتخابات سبع سيدات بالرغم من شراسة المعركة الانتخابية .

وتشير هذه النتائج الى نظافة ونزاهة العملية والى حيدة السلطات وعدم تدخلها والى فوز اعداد من الشخصيات المعارضة ذات الثقل السياسي والتي تمثل العديد من الاتجاهات الامر الذي نتوقع معه ان تشهد الدورة القادمة للمجلس مناقشات موضوعية ساخنة وهادفة والتقدم بعدد غير قليل من الاستجوابات الجادة الى جانب توجيه العديد من الاسئلة وطلبات الاحاطة .

واطيب التمنيات للمجلس الجديد الذي ينتظر منه الشعب الكثير من الانجازات في التشريع واحكام الرقابة وايجاد حلول لمشاكل الجماهير والله الموفق .

• • • اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة الاسبوع الماضي قرارات بشان فلسطين من اجل عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط وحماية الفلسطينيين في الاراضي المحتلة مما يؤكد وقوف الراي العام العالمي في جانب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وادانة اساليب القمع واهدار حقوق الانسان التي ترتكبها وتمارسها اسرائيل . ولقد جاءت موافقة الجمعية العامة على هذه القرارات بنسبة شبه اجماعية ولم يعارضها سوى اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية .

هذا وقد عرض على مجلس الامن الاسبوع الماضي مشروع قرار لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط وطلبت الولايات المتحدة الامريكية تعديل صيغته ليكون المؤتمر في الوقت المناسب دون ربط بين المشكلة الفلسطينية وازمة الخليج ولوحت باستخدام الفيتو للاعتراض اذا لم ينفذ هذا الطلب . ومن الواضح ان الجمعية العامة للامم المتحدة تصدر قراراتها وتوصياتها بالاغلبية ولايملك احد من الاعضاء حق الاعتراض وايقاف صدور القرار .

اطالب المجتمع الدولي ان يضغط على اسرائيل لتنفيذ قرارات مجلس الامن وتوصيات الجمعية العامة للامم المتحدة السابق صدورها فتجد بذلك القضية الفلسطينية منفذا للتوصل إلى الحل الشامل والدائم والعادل .

• • • صرح جيمس بيكر وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية بان معالجة اخطار القوة العراقية سوف تاتي بعد انسحاب العراق من الكويت . وفي اعتقادي انه في حالة تمام الانسحاب لا داعي لمثل هذه المعالجة اذا كانت بالتحجيم طالما يتعهد العراق بعدم تكرار العدوان وطالما تتخذ اجراءات امنية جديدة بالمنطقة . كما انني ارى انه يجب تشجيع العراق على الانسحاب السلمي والابتعاد عن تهديد قواته وامنه لنضمن تفادى اخطاء وويلات الصراع المسلح .

صلاح الرفاعي

نائب رئيس حزب الاحرار

المستقلون فقدوا مصداقيتهم

اعلنت الحكومة نبا انضمام النواب المستقلين إلى الحزب الوطنى وهيئته البرلمانية ولست متيقنا هل هذا مؤكد ام تمنيات من الحكومة لتستحوز على المستقلين وتحصل بذلك على أكثر من ثلثى العدد المطلوب لضمان البقاء . وفى الحقيقة ان البقاء لله وحده - ولو حدث وانضم الكم الكبير من المستقلين للحزب الحاكم لفقد هؤلاء النواب مصداقيتهم امام ناخبيهم رغم اقليتهم فى دوائرهم الانتخابية المعدلة او الممزقة حسب قانون الانتخاب الذى اصدرته اللجنة اياها - بالمقاييس المطلوبة - ومع ذلك فقد نجح - كم كبير منهم - وفرح الشعب لان اول الغيث قطرة - وهذا الفرح لم يدم اكثر من سويعات بانضمام غالبيتهم إلى الحزب الوطنى لو هكذا قيل - وفقد الناخبون املهم فى اى اصلاح سواء كان دستوريا أو سياسيا - وبات قانون الطوارىء مؤبدا واصبحت القوانين سيئة السمعة سارية المفعول إلى ما شاء الله وامسى الشعب مكدودا لا يعرف اين المفر .

لقد مكر بهم نوابهم المستقلون بتحريض حكومى واضحى ان لا فائدة منهم ولا حول لهم .. وان لبث مجلسهم الموقر بهذه الصورة فانه لا يعبر عن مشيئتهم وامانيهم القومية الحقيقية - وتلك امانى الحكومة وسلوكها كى تظل وتبقى إلى ان يبعث الله من فى القبور - واتساءل - هل تسقط عضوية هؤلاء الذين قالوا لناخبيهم نحن مستقلون ثم ما لبثوا ان انضموا إلى الحزب الحاكم بعد انتخابهم لفقدهم مصداقيتهم امام ناخبيهم ؟ وما راى رجال القانون والفقه الدستورى .

مصطفى محمد عوض

المصدر : الوفد
التاريخ : ١٧ ديسمبر ١٩٩٠
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المؤامرة..الجريمة

فى اول انتخابات لمجلس الشعب اشتركت فيها احزاب المعارضة سنة ١٩٨٤ . وكانت بنظام القوائم . اتفقت لدخول الانتخابات بقوائم موحدة تضم احزابها - فما كان الا واجتمع مجلس الشعب فى اليوم التالى مباشرة واصدر قرارا بطريقة بهلوانية يمنع تحالف الاحزاب المعارضة فى قوائم موحدة .

وفى الانتخابات الاخيرة سنة ١٩٩٠ لما قاطعت احزاب المعارضة الانتخابات وخلت الساحة للحزب الوطنى - الا انه - لعلمه بعدم شعبيته ، وبرغم عدم وجود معارضة جدية لجا إلى خدعة جهنمية ، إذ قرر تقديم مجموعتين من مرشحيه : المجموعة الاولى تشمل ترشيحات الحزب ، والمجموعة الثانية بهيئة مستقلين - مع استبقاء عضويتهم بالحزب ، هؤلاء الذين بادروا فور نجاحهم إلى العودة ثانيا إلى حزبهم ، وبذا انكشفت الخدعة التى ارادوا بها الحصول على اصوات مؤيديهم بالمجموعة الاولى - وسلب اصوات معارضيهم بالمجموعة الثانية ثم ضمها إلى الحزب - وبذا يكون الحزب الوطنى قد أيده مؤيدوه بالمجموعة الاولى ومعارضوه بالمجموعة الثانية - اى يكون قد ابتلع المؤيدين والمعارضين على حد سواء .

تلك مؤامرة مبيتة وجريمة مع سبق الاصرار والترصد ، بدليل احتفاظهم بمن اظهروا خروجهم على الحزب - ثم اسراعهم بضمهم فور نجاحهم وقبل انعقاد المجلس .

هنا نتساءل : كيف يتقدم مرشح بصفة مستقل ويحصل على اصوات مايديه بهذه الصفة على انه معارض - ثم هل يملك تحويلها إلى تاييد ؟ اليس فى ذلك خداع وتزوير وخيانة ؟

- ثم إذا كان قد اتبع هذا الاسلوب قبل ان يبدأ عمله كنائب عن الشعب - فهل يستحق ان ينال هذا الشرف ؟ وما الذى ينتظر منه بعد ذلك خاصة بعد حصوله على الحصانة ؟ ثم الا يحق لمنتخبيه مقاضاته وسحب تاييدهم له ؟

ثم الا يعتبر هذا مخالفا لقرار مجلسهم (سيد قراره) الذى قرر سنة ٨٤ بمنه ترشيح المعارضة فى قوائم موحدة رغم وضوح حزبية مرشحيها - بينما هم فى سنة ٩٠ يحللون خداع الشعب بالظهور بوجهين : وجه حقيقى ووجه بقناع محسن - ثم خلعه فور اداء دوره ؟

ثم كيف يقارن هذا بقرارات احزاب المعارضة .

- فى سنة ٨٤ قررت الترشيح فى قوائم موحدة تظهر فيها حزبية مرشحيها بكل صراحة ووضوح
- وفى سنة ٩٠ قررت مقاطعة الانتخابات وفصل الخارجين عن القرار - وتم فصلهم بكل صراحة ووضوح وامانة
- اما الحزب الوطنى فى سنة ٨٤ رفض قوائم المعارضة الموحدة الصريحة الواضحة الامينة - بل وحرمها .
- وفى سنة ٩٠ لجا الى التآمر على الشعب بالسطو على اصوات المعارضين وضمها الى مؤيديه للظهور بشعبية جارفة زائفة .

فهل ينتظر من حزب هذا سلوكه غير ما نحن فيه ؟!

د. فتحى عبدالفتاح الصعيدى

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٧ ديسمبر ١٩٩٠

ملاحظات على انتخابات ٩٠

لمجلس الشعب رقم ٣٠

يكتبها : **محمد باشا**

هذه سطور مصرية ١٠٠ ٪ ليس وراءها الا صالح مصر ومصلحة كل مواطن مصرى ، اليوم وغدا وبعد غد باذن الله

... من حق الحكم فى مصر ، ان يفخر بان الانتخابات عام ٩٠ ، لمجلس الشعب رقم ٣٠ فى حياتنا النيابية ، اتسمت بالنزاهة والحيدة الكاملة من كافة الاجهزة الحكومية ، وفى ذلك عظيم دعم للديموقراطية التى يحرص الرئيس مبارك على ارسائها .

صدقا لقد جرت جولتا الانتخابات بنزاهة وحيدة ، شهد بها جميع المرشحين والناخبين على السواء ، فخرجت معبرة تماما عن إرادة الامة ، هى شهادة ميلاد جديدة لرجال الامن ووزيرهم اللواء عبد الحليم موسى وزير الداخلية ، وقد كانوا دائما وابدا المتهمين بتزوير اية انتخابات ، ولدرجة ان نتائج الجولة الاولى منها أسفرت عن اعادة الانتخابات فى ١٦١ دائرة من بين ٢٢٢ دائرة انتخابية ، وفاز ١٨٢ مرشحا من بين ٢٦٨١ تنافسوا على ٤٤٤ مقعدا .

● اجراء الاعادة فى الجولة الثانية فى ١٦١ دائرة تنافس على مقاعدها ٥٢١ مرشحا بعد وقف الاعادة فى اربع دوائر بحكم قضائى هى المطرية . بالقاهرة ومشتول السوق وبلبيس بالشرقية ، وبنى عبيد بالدقهلية .

● قد أسفرت نتائج الجولتين عن فوز الحزب الوطنى بعدد ٣٤٨ مقعدا بنسبة ٧٩,٦ ٪ والمستقلين ٨٣ مقعدا بنسبة ١٩ ٪ منهم ١٤ ينتمون لحزب الوفد و ٨ لحزب العمل وواحد لحزب الاحرار ، وهى الاحزاب التى أعلنت مقاطعتها للانتخابات ، بينما فاز حزب التجمع بعدد ٦ مقاعد بنسبة ١,٤ ٪ وهو الحزب الكبير الذى اعلن عدم مقاطعته للانتخابات مع احزاب الامة ومصر الفتاة والاتحاد والخضر المصرى

□ □ □ وفى هذه السطور من « مصريات » نستطيع ان نرصد العديد من المظاهر التى نتجت عن هذه الانتخابات والتى تمثل سجلا مشرفا لاجراءات توافرت لها حصانة قانونية كاملة ، بما يؤكد على حد تعبير الرئيس مبارك الذى هو فى واقع الامر لخص به كل ما يدور فى نفس كل مواطن مصرى حيث قال الرئيس : ان ايماننا لايتزعزع بان التصويت الحر ، هو القاعدة الراسخة لمشاركة الجماهير فى اتخاذ القرار ، وفى رقابة السلطة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية ، وانه بغير التصويت الحر لا ديموقراطية ، وبغير الديموقراطية لاتطور ولا تنمية ، وبغير تعدد الاراء الحرة لن يكون بناء التطور والتنمية .

□ ومن هذه الظواهر التى اتسمت بها هذه الانتخابات التى يمكن رصدها من متابعة ميدانية لها :

■ ■ اولا : الحيدة والنزاهة : وهذه ميزة واضحة شهد بها كل المتابعين لهذه الانتخابات ، وكل المشاركين فيها من المرشحين ، فلم يحدث ان شكا مرشح أو طعن اخر فى تصرف من الحكومة او جهاز الشرطة بما يهز هذه النزاهة والحيدة من قريب او بعيد ، بل كل الشكاوى والدعاوى القضائية كانت من المرشحين ضد بعضهم ويبلغ عددها ٣٤ طعنا ، انعقدت بمحكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة لنظرها على الفور ولم تسفر الا عن اعادة الانتخابات فى اربع دوائر فقط ، اعلنت الحكومة على لسان رئيسها الدكتور عاطف صدقى ووزير الداخلية عن التزامها بتنفيذ احكام القضاء باعادة الانتخاب فى جولة تكميلية بهذه الدوائر الاربع .

● تحقق لهذه الانتخابات ضمانات واجراءات قانونية باشراف قضائى باشره ٢٠٨٧ عضوا من الهيئات القضائية ، تولى فيها المستشارون رياسة اللجان العامة وعددها ٢٢٢ لجنة وفقا لاحكام الدستور ، وشارك الباقون فى رياسة اللجان الفرعية لمباشرة عملية الاقتراع ، وهو ما يحدث لاول مرة فى تاريخ الحياة النيابية فى مصر حيث تم فرز الاصوات واعلان النتائج بمقار اللجان العامة ، وبمعرفة المستشارين رؤساء اللجان وحضور مندوبى المرشحين ، ثم ابلغت النتائج الى وزارة الداخلية التى حدد وزيرها مهمة الشرطة فى حراسة مقار الانتخاب من الخارج والحفاظ على الامن

● ضربت دائرتان من الدوائر مثلا مميزا عند فرز اصواتها هما لجنتا طوخ التى تنافس على مقعديها مرشحان مستقلان الاول للفئات هو المستشار عادل صدقى شقيق رئيس الوزراء والزميل الصحفى عبد الرحيم ابو سريع رئيس قسم الاستماع السياسى بالاهرام وكمال ياسين وهما مرشحان للعمال مستقلان ضد مرشحى الحزب الوطنى عطية الفيومى ورضا عبد الرحمن ، والدائرة الثانية بالدقى التى تنافس عليها الدكتورة امال عثمان وزيرة التامينات والشئون الاجتماعية ومرتضى منصور المحامى ، وقد اصر المرشحان على ان يتم فرز الاصوات . صوتا صوتا ، مما جعل عملية الفرز تستمر ٥ أيام متواصلة فى الدائرة الاولى ونحو يوم فى الدائرة الثانية .

وهو ما ينهض دليلا على ثقة الادارة فى اجراءاتها وقانونية ودستورية تصرفاتها بالاستجابة لمرشحى الدائرتين الذين تمسكوا بحقهم القانونى ، وقد اسفرت نتائج الدائرة الاولى من فوز المرشحين المستقلين بمقعدى الفئات (المستشار عادل صدقى من الجولة الاولى) و (عبد الرحيم ابو سريع من الجولة الثانية) والدكتورة امال عثمان بمقعد الفئات وطنى فى الدائرة الثانية من الجولة الاولى .

● ايضا مما يؤكد الحيدة والنزاهة سقوط عدد من قيادات الحزب الوطنى بينهم امناء للحزب الوطنى بالمحافظات وعدد من القيادات البارزة بالحزب ومن المستقلين ، بينما فازت مجموعة اخرى من القيادات الحزبية المنتمين للاحزاب
١٤ للوفد و ٨ للعمل و ٦ للتجمع وواحد للاحرار] ، بينما اخفق كل مرشحى الاحزاب

الاخرين وبينهم احد قيادات الاخوان المسلمين البارزين عادل عبد العال] بالاسكندرية ، وبينما فاز من ممثلي التيار الناصري السيد ضياء الدين داود وزير الشئون الاجتماعية الاسبق ، واخفق السيد كمال احمد .

● ايضا نجد ان الوزراء جميعهم خاضوا معارك ساخنة في دوائرهم باستثناء البعض منهم الذى كانت المنافسة معهم من المرشحين الاخرين لاتمثل ثقلا امام ثقلهم السياسي من ناحية والعائلي من ناحية اخرى . مثل الدكتور يوسف والي أمين عام الحزب الوطني الذى فاز بالتزكية بالفيوم ، والمهندسين ماهر اباظة الشرقية وسليمان متولي المنوفية وحسب الله الكفراوي (دمياط) والدكتور محمد على محجوب التبين وكمال الشاذلي امين للتنظيم بالحزب (المنوفية ايضا) ، في الوقت الذى خاض معارك ساخنة عدد من الوزراء والقيادات الذين ساندهم في الفوز امام منافسيهم المستقلين ، دورهم في الحياة العامة والسياسية وانجازاتهم لخدمة الجماهير وكفاءتهم الشخصية مثل الدكتور فتحي سرور (السيدة زينب) والدكتورة امال عثمان (الدقي) والمهندس جمال السيد (حلوان) والدكتور زكريا عزمي (مصر الجديدة) والدكتور عبد الاحد جمال الدين (بالظاهر) والمهندس عصام راضي (الدقهلية)

□ □ ثانيا : الناخبون : مثلما قلنا في مصريات الاسبوع الماضي ، ان الناخب هو الفائز مع نزاهة الحكم في هذه الانتخابات لان اختياره لمرشحيه لم يخضع الا لارادته دون تدخل من احد سواء الحكومة باجهزتها او الشرطة في جعل نتائج جولتها تكون بالفعل معبرة عن ارادة الامة ، الا ان ثمة ملاحظات ينبغي هنا الاشارة اليها وكشفت عنها النتائج منها .

١ ــ ان عدد الذين ادلوا باصواتهم بلغ ٧ ملايين و ٣١٤ الفا و ٨٩٣ ناخبا من بين الناخبين المدعوين للانتخاب وعددهم ١٦ مليونا و ٢٧٣ الفا و ٦١٦ مواطنا بنسبه اجمالية بلغت ٤٤,٩٥ ٪

٢ ــ ان نسبة الذين ادلوا باصواتهم في العاصمة والمدن الكبيرة تراوحت بين ١٠ ٪ و ١٥ ٪ ، بينما ارتفعت هذه النسبة في القرى والمراكز لتصل الى نحو ٥٠ ٪ كحد ادنى وارتفعت الى ما يزيد على ٨٠ ٪ ، وتلك بالطبع ظاهرة مؤسفة بين سكان المدن والمثقفين ، وان كنت اتصور انها سوف تتضاءل وتختفي في اية انتخابات قادمة ، بعدما شعر كل مواطن ان صوته وحده وارادته هما الفيصل في التعبير عن رايه ، وليس هناك من يدلي بصوته بدلا منه كما كان يحدث في انتخابات سابقة ، ولهذا فان سلبية بعض الناخبين سوف تنقلب في اية انتخابات قادمة الى ايجابية وتفاعل ، بل اكاد اصل من خلال المتابعة للعملية الانتخابية الى القول بانه من المنتظر ان نجد اقبالا كبيرا على القيد بجداول الانتخاب في ديسمبر الحالي وكل عام قادم .

□ □ ثالثا : المرأة : فازت في جولتي الانتخابات ٧ سيدات بعضوية المجلس بينهن ٥ سيدات في الجولة الاولى واثنتان في الثانية من بين ١٢ سيدة تقدمن للترشيح . وصحيح ان حزب الاغلبية قصر ترشيحاته على اربع سيدات فقط الا ان جميع الاحزاب لم تقدم اية سيدة ، والحق ان المراة المصرية خاضت معارك ساخنة اثبتت جدارتها وقدرتها على خوض هذه المعركة في انتخابات قريبة ، وضربت المثل في الصمود والاصرار على اثبات وجودها .

إلا أنه من الدلائل التي كشفت عنها المعركة أن المرأة المستقلة عن الاحزاب خاضت أسخن المعارك وأعنفها أمام الرجال ، مثلما حدث للسيدة سوسن الكيلاني في الاسماعيلية ، والسيدة وداد شلبي في دائرة العطارين بالاسكندرية وهما الوجهان النسائيان المرشحان كمستقلين .

● كما لوحظ أن الاقبال على التصويت من جانب المرأة كان بسيطا في العاصمة والمدن ، بينما كان كبيرا .. كبيرا في الريف ، لدرجة أن صوت المرأة هناك كان سببا في ترجيح كفة المرشحين الفائزين في دوائر الريف .

● أيضا لوحظ من المتابعة عدم اقبال المرأة على القيد في جداول الانتخاب في الحضر ، وهذه ظاهرة تستحق بالفعل الدراسة من جانب كل الاحزاب خاصة حزب الاغلبية ، فإن المرأة المصرية التي أثبتت وجودها في كافة المجالات والتخصصات ينبغي أن يكون لها وجود مبرز في العملية الانتخابية سواء بالتقدم للترشيح أو بالقيام بالتصويت .

□ □ رابعا الانتماء الحزبي : رشح الحزب الوطني ٤٤٤ مرشحا شاغلا بذلك كل الدوائر الانتخابية البالغ عددها ٢٢٢ دائرة ، انتخب منهم في الجولة الأولى ١٤٤

عضوا ،وتنافس في الجولة الثانية ٢٠٨ مرشحين ، فاز منهم ١١٥ مرشحا ، بينما انضم للحزب الوطني من المستقلين المنتمين اليه ٦٩ مرشحا وأصبح للوطني أغلبية تصل الى ٣٤٨ مقعدا . بينما فاز في الجولة الأولى ٣٩ مرشحا مستقلا بينهم ٢٤ ينتمون للوطني و ١٠ لاينتمون للأحزاب وأربعة ينتمون للوفد ومرشح واحد للتجمع ، وأعيد الانتخاب في الجولة الثانية بين ٣٠٥ مستقلين [١٧٠ للوطني و ١٠٣ لاينتمون لأحزاب و ١٥ ينتمون للعمل و ١٦ للوفد ومرشح للأحرار و ٨ للتجمع ، وتنافسوا على ٢٥٣ مقعدا في ١٦١ دائرة بعد وقف الانتخاب في أربع دوائر بأحكام قضائية ، وأسفرت النتائج النهائية عن فوز حزب التجمع بستة مقاعد والمستقلين بعدد ٨٣ مقعدا ، بينهم ٢٣ ينتمون لأحزاب المعارضة المقاطعة للانتخابات منهم ١٤ لحزب الوفد و ٨ للعمل وواحد للأحرار .

□ وثمة ملاحظات ودلالات ينبغي رصدها في هذا المجال باعتبارها علامات مميزة في انتخابات عام ٩٠ تستحق بالفعل الدراسة والتأمل من جانب الأحزاب والمهتمين بالعمل السياسي في بلادنا ومن بينها :

● ● أن هناك عددا من المرشحين أعلنوا خلال المعركة الانتخابية أنهم رشحوا أنفسهم على مبادىء الحزب الوطني ، ضمانا لهم في كسب تأييد الناخبين الذين يرون أن مرشحي الحزب الحاكم سوف يقدمون لهم الخدمات التي تحتاجها دوائرهم ، وبعض هؤلاء أعلنوا انضمامهم للحزب ، بينما الآخرون تمسكوا بمواقفهم كمستقلين ، وهناك آخرون تنصلوا للأسف بعد فوزهم لانتمائهم للحزب لسبب أو لآخر وكلهم بالفعل أصبحوا موضع تساؤل من الناخبين !.

خاصة هؤلاء الذين تنصلوا من الانتماء الحزبي بعد فوزهم ، وهؤلاء يستحقون بالفعل أن يحظوا بدراسة من الحزب ، ولا أدري هل يعلم عنهم شيئا ، أم لا ؟

● ● اذا كانت أحزاب الوفد والعمل والأحرار قد أعلنت قبل بدء الانتخابات مقاطعتها لها ، وأنها سوف تفصل كل الخارجين عن الالتزام الحزبي بالمقاطعة ، إلا أنها مثلها مثل الحزب الوطني تراجعت بقدر عن هذا التحذير ، بل أن بعضها تولت الدعوة لمرشحيها مثل حزب الأحرار الذي أصدر ملحقا خاصا عن مرشحيه ومثل صحيفة المعارضة التي تصدر عن الجانب المنشق عن حزب العمل .

● ● فوز المرشحين المستقلين من المنتمين لأحزاب المعارضة ، لايزال يطرح أكثر من تساؤل وتصور ومثلهم المرشحون الذين أصروا على أنهم مرشحون مستقلون عن كل الأحزاب ومن هذه التساؤلات :

□ هل تستمر أحزاب المقاطعة في مقاطعة الفائزين الذين ينتمون إليها ، ومنهم ١٤ ينتمون للوفد لو أعلن الحزب عن تمثيلهم له تكون له زعامة المعارضة لأن الحزب الفائز من المعارضة غير المقاطعة وهو التجمع لم يفز إلا بستة مقاعد ؟

□ هل تبرز تحت قبة البرلمان دعوة لتشكيل أحزاب جديدة ، حزب أو أكثر من بين المستقلين غير المنتمين للأحزاب وعددهم ٦٠ عضوا ؟

□□□□

ما أتصوره أن الأيام القادمة سوف تكشف الكثير من المواقف التي لاجدال سوف يكون لها دورها في اعادة تشكيل خريطة العمل السياسي في بلادنا ــ كما سبق أن قلنا هنا فوق سطور مصريات ...

وإنا لمنتظرون .. لأن ماجرى في انتخابات ٩٠ لمجلس الشعب رقم ٣٠ في حياتنا البرلمانية ، يمثل بالفعل علامة مميزة في مسارنا الديموقراطي يستحق هذا الانتظار ، لأن تأثيراته وفعاليته سوف تكون بالغة على مستقبل بلادنا وأجيالنا القادمة .

● آخر مصريات ●

قال الله تعالى :

«يا أيها الذين آمنوا لاتخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون »

[صدق الله العظيم (سورة الأنفال ٢٧)]

صفحات

أين يلعب اليسار ؟

على صفحات " الاهرام " كتب المفكر اليسارى البارز " محمد سيد احمد " - يوم الخميس الماضى - مقالا بعنوان " اليسار يتزعم المعارضة " ، تضمن اكثر التبريرات ذكاء لموقف حزب التجمع من انتخابات ١٩٩٠ ، واكثر الآراء رصانة واتزانا فى تحديد واجبات نواب اليسار فى مجلس الشعب المقبل ، بعد ان القت اليه المقادير باعلام زعامة المعارضة فى هذا المجلس ، ويثير مع ذلك اكبر قدر من الخلاف مع صاحبه .

ويستند هذا التفسير الى تحليل لمواقف الأطراف الثلاثة الرئيسية فى " قضية المقاطعة " وهى " الحكم " و" احزاب المعارضة المقاطعة " ، ثم " التجمع " قبل ان ينتقل الى التبشير بالدور الذى يرى المفكر اليسارى البارز ، ان على نواب التجمع ان يلعبوه فى المجلس القائم ..

ويذهب الاستاذ " محمد سيد احمد " الى القول بان الرئيس " مبارك " قد ادرك منذ توليه الحكم فى اعقاب حادث المنصة ، ضرورة التعددية الحزبية لامن واستقرار النظام ، على الآ تنتهى هذه التعددية الى تخلى الحكم عن " شمولية التنظيم السياسى الواحد "، لترثها " معارضة شمولية " يمثلها الاخوان المسلمون والتيارات الدينية . ولهذا شجع " الحكم " - او الرئيس - وجود احزاب معارضة علمانية مثل " الوفد " و " التجمع " ، حتى لايحتكر التيار الدينى المعارضة ..

وفى تفسيره لموقف احزاب المعارضة المقاطعة ، ذهب الى القول بان انتخابات ١٩٨٤ و١٩٨٧ ، التى جرت بالقائمة الحزبية المشروطة بالحصول على ٨٪ من اصوات الناخبين كحد ادنى ، قد اضطرت احزاب المعارضة العلمانية للاستعانة باصوات التيار الدينى لتكسر حاجز الـ ٨٪ ، وهو الامتياز الذى فقدته هذه الاحزاب عندما تقرر اجراء انتخابات ١٩٩٠ ، بنظام الدوائر الفردية ، مما اشعرها بانها لن تحقق ذات النتائج التى حققتها فى الانتخابات الماضية ، فحاولت الضغط على الحكومة ، بمطالبتها بضمانات كانت تعلم سلفا ان الحكومة لن تستجيب لها فى ظروف يتفشى فيها " الارهاب " فقاطعت الانتخابات ..

ذلك خلاف يحكم " محمد سيد احمد " بان " التجمع " لم يكن طرفا فيه ، اذ لم يكن واردا فى اى وقت ان يقيم تحالفا انتخابيا مع الاخوان المسلمين ، ولذلك احتفظ بموقفه " المستقل " من قرار المقاطعة ، ورفض ان يكون " ورقة - تفاوض " موظفة لصالح اهداف احزاب اخرى ..

ولابد هنا من وقفة امام هذا التفسير الذى يدعو للدهشة لمواقف الأطراف الثلاثة فى قضية مقاطعة الانتخابات ، والذى يتداعى فى بناء منطقى واحد ، يتجاهل ان ادراك حكم الرئيس مبارك لضرورة التعددية الحزبية لامن واستقرار النظام ، لايعنى ان هذا الحكم قد تاب عن شموليته او انه ينظر للتعددية الحزبية فى اطار ديمقراطى صحيح ، ينتهى بالاقرار نظريا وعمليا بحق تداول السلطة ، وهو امر يصعب تصور اقرار الحكم به ، مع بقاء النظام الدستورى قائما على الجمهورية الرئاسية ، ومع رئاسة رئيس الجمهورية لاحد الاحزاب ، واجبار الاحزاب الاخرى على الا تتجاوز الدور " قبل النهائى " فى الدورى !

اما والحكم هو الذى ابتدع حاجز الـ ٨٪ رغم معارضة جميع الاحزاب لذلك ، وهو الذى يصر على عدم اطلاق حق تشكيل الاحزاب ، بحيث يكون للاخوان المسلمين حزبهم المستقل ، فهو المسئول الأساسى عن التحالفات الانتخابية التى اضطر اليها الاخوان، كما اضطرت اليها الاحزاب العلمانية ، للتحايل على العقبات " الشمولية " التى يضعها الحكم فى طريق الديمقراطية الحقيقية .

والتفسير الصحيح فى رأينا ، هو ان حكم الرئيس مبارك ، لايريد تعددية حزبية ، الا فى نسق معين ، ينتهى بوجود معارضة قزمية ، تعطى مشروعية لشموليته ، وتضفى عليها صفة الديمقراطية . واذا كانت شمولية الاخوان المسلمين - الذين لم يحكموا بعد - احتمالا نظريا ، شانه فى ذلك شان اتهام الناصريين والشيوعيين بانهم شموليون ، فان شمولية الحزب الحاكم قائمة فعلاً ، وهى الاساس الذى ينبغى للديمقراطيين التصدى له ومواجهته ، باعتباره الخطر القائم ..

فى هذا السياق يحتاج تفسير " محمد سيد احمد " لموقف الاحزاب المعارضة المقاطعة ، الى مراجعة جذرية ، اذ القول بان ما حققه " الوفد " من اصوات فى انتخابات ١٩٨٤ ، يعود الى تحالفه مع الإخوان ، يتجاهل انه نجح كذلك فى دخول البرلمان عندما انفض هذا التحالف فى انتخابات ١٩٨٧ ، وخاض الانتخابات بقائمة وفدية صرفة ، وبذلك ينتفى اتهامه بانه دعا الى مقاطعة انتخابات ١٩٩٠ ، لان الانتخابات الفردية تحرمه من هذا التحالف ، وبالتالى من الفوز بذات المقاعد . ثم ان هذا الاستنتاج لايفسر موقف الاخوان المسلمين الذين قاطعوا انتخابات ١٩٩٠ ، مع انها لاتجعلهم فى حاجة الى لافتة حزبية يتقنعون وراءها .. ومع انهم - باقرار الأستاذ محمد - اصحاب ثقل انتخابى ..

والواقع ان اضفاء صفة " المناورة الحزبية " على قرار المقاطعة ، واتهام الاحزاب المقاطعة بانها اتخذته خشية سقوطها فى الانتخابات بعد ان حرمها نظام الانتخاب بالدائرة الفردية من اصوات الاخوان المسلمين ، يتجاهل ان مبررات المقاطعة التى اعلنتها هذه الاحزاب ، والضمانات التى طلبتها هى مطالب اساسية لكى تتحول التعددية الحزبية من ديكور يزين الوجه الشمولى القبيح للحكم ، الى ديمقراطية حقيقية . كما ان القول بان " التجمع " قد استقل بموقفه ، ولم يشارك فى المقاطعة لكى لايكون " ورقة تفاوض " لصالح اهداف احزاب اخرى ، يتجاهل تاريخاً طويلاً له فى تبنى هذه المطالب ذاتها والدفاع عنها ، لم يكن اولها مؤتمر ٥ فبراير ١٩٨٧ ، ولم يكن آخرها حيثيات قراره بخوض انتخابات ١٩٩٠ ، الذى اشار صراحة الى انه يخوضها لاسباب " ذاتية " تتعلق بغيابه من تحت القبة لثلاثة فصول تشريعية متتالية ..

والمشكلة الاولى التى يثيرها تحليل استاذنا " محمد سيد احمد " تكمن فى استخلاصه النهائى ، بان " التجمع " قد وظف ذلك كله لمصلحته ، وان الحكومة كانت فى حاجة الى انجاحه - بعدم التزوير ضده على نطاق واسع - وسوف تكون فى حاجة الى افساح المجال امام معارضته فى مجلس الشعب ، لتغطى على موقف الاحزاب المعارضة المقاطعة ، وهو استخلاص يضفى على دوافع التجمع بخرق قرار المقاطعة انتهازية سياسية ، ننزهه عنها ، لكنه مع ذلك يستبصر خطرا ماحقا يحيق بالتجمع ، وهو ان تستخدم الحكومة وجوده فى مجلس الشعب لتلميع حكم شمولى غير ديمقراطى ..

اما مشكلة هذا التحليل الثانية ، فتكمن فى ان دعوته الصحيحة والصائبة للتجمع بان يكون وجوده فى مجلس الشعب امتدادا للمعارضة خارجه ، ولمواقف الأحزاب المقاطعة التى " استقل " عن موقفها ، تتصادم مع التفسير غير الصحيح لمبررات هذه الاحزاب بالمقاطعة ..

وبصرف النظر عن هذا كله ، فان التجمع لايستطيع ان يلعب فى فريق الحكومة وفى فريق المعارضة ، فى مباراة واحدة .. وهذا هو الاختيار التاريخى الذى يتعرض له اليوم !

صلاح عيسى

الاقباط .. والانتخابات .. والقائمة !!

بلغ عدد المرشحين الاقباط هذه المرة ٥٧ مرشحا قبطيا غير ان عددا كبيرا منهم تنازل عن الترشيح وانحصر عدد الذين خاضوا المعركة على ٢٣ مرشحا من الفئات والعمال والفلاحين ، ثلاثة منهم تضمنتهم قوائم الحزب الوطنى ، وواحد فى قائمة حزب التجمع ، والباقون خاضوا المعركة كمستقلين .. واسفرت نتائج الجولة الاولى بفوز واحد من المستقلين بمدينة الاسكندرية ودخول ثلاثة فى جولة الاعادة ولم يوفقوا رغم ان إثنين منهم من مرشحى الحزب الوطنى فى شبرا وسوهاج والثالث ايضا كان نائبا عن الحزب الوطنى ولم يكن فى قوائمه هذه المرة ..

تركزت اعداد المرشحين الاقباط فى ست محافظات فقط ، فقد خاض المعركة فى القاهرة تسعة مرشحين فى شبرا والزاوية الحمراء والظاهر والبساتين ، وفى الاسكندرية اربعة مرشحين فى غربال وكرموز ، كما خاضها فى سوهاج اربعة مرشحين فى دوائر جرجا والمنشاة والمراغة ، واقتصر العدد على مرشحين فقط فى كل من المنيا واسيوط ، وواحد فى كل من محافظتى الشرقية والاسماعيلية ، ورغم الوجود القبطى فى بعض دوائر بنى سويف وقنا والدقهلية وبورسعيد الا ان واحد منهم لم يدخل المعركة فى هذه الدوائر .

وفى حوار لى مع احد اقطاب الامانة العامة للحزب الوطنى قال مفسرا قلة عدد مرشحيه من الاقباط :

- ان الشعب المصرى لا يحب ان ينتخب الاقباط او المرأة ..!!

قلت له : كيف والتاريخ الوطنى شاهد لحزب الوفد والشعب المصرى ان الاغلبية المسلمة فى كثير من الدوائر تنتخب مرشحى الوفد الاقباط ضد منافسين من المسلمين .. ولكن الاختيار ليس مفاضلة بين قبطى ومسلم بل مفاضلة بين حزب وحزب .. وانتماء وطنى .

وفيما يشبه الاعتذار عن مقولته الاولى قال الرجل : ولكن الظروف اختلفت ..!!

قلت : هل تعتقد ان الشعب المصرى يرفض انتخاب قبطى ويفضل عليه بعض المشتبه فى ذمتهم !

قال : ليس ادل على اختلاف الظروف من النص الدستورى على قائمة تعيينات لعلاج مشكلة تمثيل الاقباط ..

ويتدخل فى الحوار استاذ بكلية الحقوق - للاسف - فى محاولة منه لافحامى : هذه أرادة الاغلبية !!.. وينس استاذ الحقوق الموقر ان هنك فارقا بين اغلبية واقلية سياسية قد يتم بينها تغيير المواقع ، وذلك أمر يختلف عن الاغلبية والاقلية بالنسبة للعرق او الدين حيث لا يمكن ان يتم بينها تغيير مواقع .. ومن هنا يكون الحرص الوطنى على سلامة هذه « الخصوصية الوطنية » وضرورة تمثيل الاقلية العرقية او الدينية فى المجالس التشريعية والنيابية بحسب وزنها العددى وثقلها الاقتصادى والسياسى ، ولكن استاذ القانون خلط بين هذا وذاك ..!!

وعاد قطب الامانة العامة للحزب ليكرر ان قائمة التعيينات قد راعت بالفعل هذه « الخصوصية الوطنية » .

ولكن بماذا اتت القائمة ..؟

منذ تقرير مبدأ التعيينات فى الستينات كان يتم اختيار عناصر من المثقفين أو العاملين فى الحقل السياسى والفكرى ، تضمهم قائمة التعيينات بالكامل الا فى مرات قليلة كان يدخل القائمة واحد أو اثنان من الشخصيات العامة ، وان كانت القائمة فى انتخابات ١٩٧٩ قد ضمت عشرة من الشخصيات القبطية بالكامل رغم وجود فائزين فى الانتخابات ليصبح عدد ممثليهم فى المجلس ١٢ عضوا .

اما فى القائمة الاخيرة فقد اختصر عدد الاقباط الى خمسة فقط وشخصيات اخرى لو خلى منها مجلس الشعب فلن ينتكس المجلس ولكن المجاملة الخاصة جاءت بهم على حساب الاقباط فى قائمة خصصت لعلاج مشكلة تمثيل الاقباط . وهذا اقتصرت نسبة تمثيل الاقباط فى المجلس على ١٪ فى حين كانت نسبة تمثيلهم فى برلمانات الوفد تتراوح بين ٨٪ و ١٠٪ من الاعضاء .. وحتى فى برلمانات احزاب الاقلية كانت النسبة تتراوح بين ٤٪ و ٥٪ .. ولم يحدث ابدا فى تاريخ التمثيل النيابى ان اقتصرت هذه النسبة على ١٪ كما فعلها الحزب الوطنى الموقر هذه المرة !!

ماجد عطية

«النائب المخادع».. قضية تبحث عن حل!

الناخبون يطلبون اسقاط عضوية النواب المستقلين الذين انضموا للحزب الوطنى

رجال القانون: النواب خدعوا الناخبين وخالفوا «العقد السياسى» معهم

مفاجأة

قانون الانتخاب الجديد لايشترط حسن السمعة فى المرشحين!!

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ ديسمبر ١٩٩٠

ازاح الحزب الوطني الستار عن فصل جديد من مسرحية انتخابات مجلس الشعب والتى فاز فيها الحزب الوطنى على نفسه!

بدأ الفصل الجديد بقرار ضم جميع المنشقين الذين نجحوا الى عضوية الحزب.. واستمرت المسرحية.. وواصل النواب المستقلون ايضا انضمامهم للحزب!!

خدع النواب المستقلين جماهير دوائرهم والتى انخدعت ايضا بمسرحية الحزب الوطني وشاركت فى الانتخابات.. سارع المستقلون فور نجاحهم بالانضمام للحزب الوطني.. لم يهتموا بارادة الجماهير وعقولهم ومشاعرهم ولم يتحملوا البعد عن عباءة الحزب.. ولو لايام قليلة!!

وفجرت القضية.. تساؤلات عديدة.

هل يجوز قيام النائب المستقل بتغيير صفته السياسية دون موافقة الناخبين؟

وماهو موقف القانون؟

وهل يمكن لاى مواطن ان يرفع دعوى قضائية يطالب فيها باسقاط عضوية النائب؟

يؤكد الدكتور محمود السقا استاذ القانون بجامعة القاهرة، احقية اى مواطن يحمل بطاقة انتخابية فى اقامة دعوى امام محكمة القضاء الادارى ضد النائب الذى تنكر لعقد الانابة والوكالة وقام بتغيير صفته السياسية. اشار الدكتور السقا الى احقية اى مواطن فى ان يطلب بطلان عضوية النائب بل والحصول على تعويض مناسب من ذلك. واكد الدكتور السقا عدم وجود ضرورة فى ان يكون المواطن ضمن الدائرة الانتخابية للنائب. لان عضو مجلس الشعب يمثل الشعب كله واستند استاذ القانون الى المادة رقم ١٦٣ من القانون المدنى التى تنص على «كل خطأ سبب ضررا يكون للمتضرر ان يرفع دعوى بالتعويض».

وقال الدكتور السقا: لاشك ان الضرر الذى لحق بالمواطنين ضررا ماديا وادبيا آن واحد، ولابد ان يقول القضاء رايه فى هذه القضية السياسية الاخلاقية ذات الصبغة القانونية.

ويرى المستشار محمد على قاسم جواز رفع الدعوى القضائية على اساس ان النائب غير برنامجه والتزاماته التى وعد بها ناخبيه واشار الى نجاح الدعوى من الناحية القانونية والادبية على اساس ان النائب تنكر وسلب حق المواطنين وتنازل عن برنامجه الذى يعتبر بمثابة «العقد» بينه وبين اهل دائرته واكد المستشار قاسم حق المواطنين طلب اسقاط العضوية لان انتخاب النائب اصبح باطلا.

اما الدكتور عاطف البنا استاذ القانون الدستورى بجامعة القاهرة فيؤكد عدم وجود نصوص قانونية تتيح اسقاط العضوية عن النائب الذى يغير صفته السياسية فى ظل الانتخابات الفردية. يستند الدكتور البنا الى ان تغير الصفة تم بعد عملية الانتخاب والحصول على العضوية فلا مجال للطعن امام القضاء. وانما الامر يرجع الى مجلس الشعب نفسه وله الحق دون غيره فى اسقاط العضوية.

ويؤكد الدكتور البنا ان النائب الذى يغير صفته يصبح مخادعا وخائنا للامانة ولم يصارح اهل دائرته بنيته المبيتة.. ولو صارحهم لتغير الموقف تماما.

وينبه الدكتور البنا الى قضية خطيرة وهى ان القانون الحالى لايشترط فى الترشيح لعضوية مجلس الشعب ان يكون المرشح حسن السمعة.. محمود السيرة..!! ويتساءل استاذ القانون الدستورى كيف يشترط قانون العاملين بالدولة ضرورة ان يكون الموظف حسن السمعة ويتجاهل قانون الانتخاب ذلك!

يرد المستشار سعيد العشماوى رئيس محكمة امن الدولة العليا على ماقاله الدكتور البنا حول عدم وجود نص قانونى باسقاط العضوية عن النائب الذى يغير صفته. يؤكد العشماوى ان روح الدستور واصول القوانين لاتسمح بان يكون المخادع والغشاش والمتنكر لصفته نائبا عن الامة كلها. ويطالب رئيس محكمة امن الدولة العليا باصدار تشريع عاجل ينص صراحة على اسقاط العضوية عن النائب الذى يغير صفته السياسية بعد انتخابه، ويقترح العشماوى ان يكون حق اسقاط العضوية لمجلس الشعب بناء على تحقيق يجريه فى اى بلاغ يتقدم به ناخب اشترك فى الانتخابات فعلا. اكد العشماوى اهمية القانون لمحاسبة العابثين المخلين بالعقد السياسى المبرم مع ناخبيهم.. ضاربين عرض الحائط بمشاعرهم وارادتهم.

اما الدكتور عماد النجار وكيل التفتيش القضائى بوزارة العدل فيرى ان عضوية مجلس الشعب تعطى حصانة للنائب، ولايملك القضاء صلاحيات النظر فى طعون العضوية لذلك يجب احالتها الى مجلس الشعب مباشرة لينظرها ثم يحيلها الى محكمة النقض. ويقول وكيل التفتيش القضائى ان مجلس الشعب يمكنه عدم بحث الطعون مكتفيا باصوات الناخبين التى دفعت بالنواب الى المجلس بصرف النظر عما حدث فيما بعد.. وفى ظل النظام القائم مال مجلس الدولة لابعاد هذه القضية باعتبارها غير قانونية بعد انتهاء التصويت فى الانتخابات لانها اصبحت من اختصاص مجلس الشعب.

الى هنا.. انتهت اراء ومقترحات كبار رجال القضاء والقانون.

ولكن

تبقى مطالب الناخبين باسقاط العضوية عن النائب المستقل الذى خدعهم وانضم للحزب الوطني.. قائمة.. تحتاج الى من يترجمها الى قرارات..!

ناصر فياض

رؤية شاهد :

الانتخابات الاخيرة بين النظرية والتطبيق

ليس من راى كمن سمع . بهذا القول المأثور ابدا حديثى عن المعركة التى خضتها كمرشح مستقل « فئات » فى الانتخابات الاخيرة بدائرة كفر الدوار . لقد دخلت هذه المعركة لاسباب عديدة لامحل الآن لتفصيلها . وقد شجعنى على ذلك ماأعلنه المسئولون من ان سلامة العملية الانتخابية يجب ان تكون موضع اطمئنان الجميع . ولكننى فوجئت بان هذا الوجوب لم يتحقق ، بل لقد صدمت بوجود فجوة عميقة من انعدام الثقة تفصل بين الناخبين وبين الجهاز الادارى القائم على عملية الانتخاب . ومن سخرية القدر اننى كنت انبرى مدافعا عن سلامة الانتخاب ، وقد تطلب منى ذلك جهدا مضنيا لازالة تلك الفجوة او حتى لتضييقها وخصوصا بالنسبة للمثقفين من طلبة الجامعات وخريجيها ، الذين بلغ سوء الظن ببعضهم حدا اتهمونى فيه بالافراط فى حسن النية ، اما كبار السن فاغلبهم مصاب بالاحباط او اللامبالاة . وكثيرا ماكنت اقابل بهذا التعليق : « اهو زى كل مرة » . اللى عاوزاه الحكومة هاتجيبه ...

والآن وقد انجلت المعركة ، فقد ادركت بيقين ان ماحدث فيها لايعرف للحيدة معنى ، ولايمت للنزاهة بسبب من الاسباب :

● اذ كيف تتوافر الحيدة والجمهور يرى محافظ الاقليم يصطحب مرشح الحزب الوطنى ويتجول به فى شوارع المدينة ، إلا ان يعتبر ذلك إيحاء لرجال الادارة بالتحيز ؟ ام ان المقصود به هو الضغط على إرادة الناخبين ؟ وكيف يطمئن الناس الى نزاهة الانتخاب ورئيس المدينة واجهزته يمرون على اللجان الانتخابية داعين لهذا المرشح بالذات ، فى حين يتم احتجاز عمد البلاد واعيانها فى ديوان شرطة مركز كفر الدوار طيلة يوم الانتخاب ؟

● وكيف تتحقق فرص المساواة بين المرشحين ، وقوات الامن المركزى تطوق لجان الانتخاب الواقعة فى الريف فتحولها الى ثكنات عسكرية مما تسبب فى ارهاب الناخبين الريفيين المسالمين ، وما ذلك الا لان بها انصار المرشح المستقل ، فى حين تترك لجان البندر وخصوصا ما كان واقعا منها داخل منشآت الشركة التى يراسها مرشح الحزب الوطنى بلا حراسة فكانت مرتعا خصبا للغوغائية والفوضى ومن ثم للتزوير ، وتقفيل ، صناديق الانتخاب ؟

● وكيف يمكن الاطمئنان الى حيدة رجال الادارة وقد امتلات ايدى الناس بالاف البطاقات الانتخابية التى استخرجت بالجملة وعلى عجل فى فترة الاعادة ، فكانت محلا للمساومة ، وقد تقدمت بما وقع منها فى يدى رفق بلاغ للنيابة العامة قبل الانتخاب ؟ كما قدمت بشانها بلاغا للسيد وزير الداخلية . وكيف يطمان الى سلامة العملية الانتخابية وجديتها وقد تسربت بطاقات إبداء الراى وشاع تداولها قبل الانتخاب ، وقد نشرت جريدة الوفد الصادرة فى ١٩٩٠/١٢/٦ صباح يوم انتخاب الاعادة نموذجا لها ؟ والحال انه لايجوز الاطلاع عليها الا يوم الانتخاب ذاته وداخل مقار الانتخاب . لقد تقدمت ببعضها رفق بلاغ قدمته للنيابة العامة قبل ذلك اليوم .

● ومنذ متى كان استلزام ان تحمل المراة الريفية بطاقة شخصية كشرط للادلاء بصوتها امام اللجنة المقيد اسمها بجدولها فى ان يباح لنظيرتها امام اللجان الواقعة فى نطاق البندر بإبداء رايها بلا بطاقة ! وامام اكثر من لجنة فى ذات الوقت ؟

● وكيف يتحقق تكافؤ الفرص وخزائن شركة مصر للغزل والنسيج التى يراسها مرشح الحزب الوطنى قد فتحت على مصاريعها للرشاوى الانتخابية ؟ فشاع تداول الشيكات ، وبدل الحوافز والعلاوات ، ومنح الاجازات مدفوعة الاجر ، اما موظفو الشركة وعمالها وسياراتها وسائر اجهزتها فقد تم تكريس كل ذلك للدعاية لهذا المرشح على نحو يثير التساؤل عن مصير المال العام ، وعن معدل الانجاز فى الشركة خلال فترة الانتخاب ، وعن حجم ماحققته من انتاج إن كان هناك انتاج ! واخيرا يحق لنا ان نتساءل : هل ينتظر من مثل هذا المرشح الذى اعلن فوزه وهو على راس الشركة ، ان يفكر فى استجواب او حتى سؤال رئيسه وزير الصناعة فى شان من شئون وزارته ان اقتضى الامر ذلك ؟ لقد حصلت على اربعة عشر الف صوت نظيف من ٣٥ الف صوت ، وقد جاء ذلك وليد ارادة الناخبين الحرة واقتناعهم ، فى حين حصل المرشح المنافس على عشرة الاف صوت كلفت المال العام مايقارب المليون جنيه ، اما باقى الاصوات فكانت وليدة التزوير ، وتقفيل ، الصناديق وفق ماسبق الإلماح لاسبابه . وعن هذا الانفاق اللامسئول واللامشروع تقدمت ببلاغ للنائب العام إبان المعركة الانتخابية .

لقد كان إقدامى على الترشيح من واقع الرغبة فى خدمة بلدنا الكبير مصر ، وكذلك خدمة موطنى كفر الدوار الذى تمتد فيه جذور ابائى واجدادى مئات السنين ، والذين تركوا فيه بصمات من جهادهم الوطنى وخصوصا فى ثورة سنة ١٩١٩ التى ضحوا فيها بالمال وبالرجال وكان منهم على الدوام . ومنذ سنة ١٩٢٣ من شرفوا بتمثيل كفر الدوار فى المجالس المختلفة: الشيوخ، النواب، الامة الشعب، المديرية، المحافظة... اما مرشح الحزب الوطنى فلا تربطه بكفر الدوار سوى كونه موظفا تقلد رئاسة احدى الشركات الواقعة فيها، فلا انتماء له لترابها، ولاصلة له حتى باقليم البحيرة جميعه، فانى له ان يحس بنبض اهلها ومعايشة مشاكلهم؟ ومن هنا يثور التساؤل المحير عن السر فى هذا الترشيح المريب!

لقد اصبحت الحاجة ملحة لان تبدأ عجلة الاصلاح الحاسم الجاد نهوضا بهذا الوطن، واستنهاضا لهمم المواطنين، وتخليصا لمفاهيمهم من الخضوع للاساليب البالية التى تكبل ارادتهم، وارتقاء بمستواهم الفكرى والاجتماعى حتى يكونوا مؤهلين للدخول بخطى واثقة الى القرن الحادى والعشرين. لقد دق ناقوس الاصلاح فى العالم الثانى فلم تضيع اوروبا الشرقية يوما واحدا فى الاندفاع بقوة نحو الاخذ باسباب الاصلاح، فى حين ظللنا ونحن من دول العالم الثالث جامدين فى اماكننا، مشدودين الى واقعنا ، اما عن غرور واما عن تجاهل، بينما الواقع المرئى يشهد بان بعض المواطنين لايزال حتى الآن يضطر للوقوف فى طابور طويل للحصول على رغيف الخبز المتمثلة فيه لقمة العيش الضرورية! ولقد خرجت من المعركة الانتخابية الاخيرة بالقناعات الآتية:

● ان الاحزاب التى قررت مقاطعة الانتخاب وعلى راسها حزب الوفد كانت محقة فى قرارها مالم يتم الاصلاح المطلوب.

● ان كشوف الناخبين مليئة بالاسماء المكررة بين اكثر من لجنة بل وفى ذات اللجنة الواحدة ، وكذلك باسماء الموتى والغائبين، ولعل فيما اعلنه وزير الداخلية من اعتزامه تطهير هذه الكشوف من شوائبها مايؤكد الخلل الذى يعتورها. وان

المصدر : الـــوفـــد

التاريخ : ١٩ ديسمبر ١٩٩٠

الغالبية العظمى من رؤساء اللجان الفرعية ليسوا على مستوى مسئولية العملية الانتخابية مع خطورتها، بما يؤكد ان اشراف القضاء على الانتخاب وفقا لنص الدستور انما يعنى ان يكون رؤساء اللجان جميعها من رجال القضاء، اذ ان اللجان الفرعية هى التى تتلقى اصوات الناخبين وهذا هو جوهر العملية الانتخابية، اما رئيس اللجنة العامة فمهمته مقصورة على الاشراف على عملية فرز الاصوات واعلان نتيجة الانتخاب.

● ان لجان الانتخاب يجب ان تعقد فى اماكن لائقة تتفق وخطورة الانتخاب، ويجب ان تتوافر لها جميع الشروط والضمانات التى تكفل إحكام اجراء التصويت فى حيدة وحرية. وقد لاحظت ان مقار بعض اللجان اشبه بالاوكار التى لاتصلح لإقامة البشر سواء من حيث الموقع او التهيئة، واتضح لى انها قد اختيرت خصيصا لتسهيل عمليات التزوير «والتقفيل» فى الانتخابات السابقة، وهو ماتكرر فى الانتخاب الاخير، وقد قمت باثبات ذلك فى محاضر بعض هذه اللجان، وقدمت عنه تقريرا لرئيس اللجنة العامة. وانه يتعين استحداث شكل جديد للبطاقة الانتخابية او دمجها فى البطاقة الشخصية او العائلية بحيث يصعب تزويرها وبحيث تقوم بذاتها شاهدا على اثبات شخص صاحبها، كما يجب الا تصرف هذه البطاقة الا لصاحبها نفسه بدلا من اصدارها بالجملة كما حدث فى الانتخاب الاخير، وكان من عيوب هذا الاجراء ان كثيرا من الناخبين توجهوا للتصويت فوجدوا اسماءهم مؤشرا امامها بما يفيد حضوره. والعجيب ان بعضهم - ومنهم محامون - لما أصر على ابداء الرأى تم تمكينه من ذلك! فاى دليل اقطع من هذا على عدم سلامة الانتخاب باجراءاته الراهنة؟ واى مبرر اقوى منه لاستلزام اسناد رئاسة اللجان الفرعية لرجال القضاء قطعا لدابر التلاعب وتاكيدا للاشراف الكامل على العملية الانتخابية.

● وجوب اعادة النظر فى تقسيم الدوائر الانتخابية بحيث يراعى فيها الاعتبار الاقليمى المتكامل، على خلاف الحاصل الآن من تقطيع اوصال البلاد المتجاورة فلا يقبل ان بعض بلاد مركز كفر الدوار تقع فى نطاق دائرة رشيد فى حين يقع بعضها الآخر فى دائرة ابو المطامير، الا ان يكون ذلك «تفصيلا على المقاس» ارضاء لبعض الاهواء الخاصة.

هذا بعض من كل، رأيت التركيز عليه بامانة ووضوح ارضاء لضميرى وخدمة لبلدى ووطنى الذى لابد من المبادرة الى الاخذ باسباب الاصلاح فيه .. اصلاحا جادا.. واعيا.. مخلصا وشاملا. ان ماقررته كفيل - فى نظرى - بتعييب العملية الانتخابية وافراغها من مضمونها الحقيقى باعتبارها الخطوة الاولى نحو البناء الديمقراطى السليم. وهذا فى ذاته ينهض ردا من صميم الواقع على ماكثر ترديده فى الآونة الاخيرة من ادعاء بنزاهة الانتخاب، وعلى ان هذا الادعاء لايعدو ان يكون شعارا يضاف الى شعارات اخرى مماثلة يقصد بها الى مخاطبة اذان الجماهير.

فاما الزبد فيذهب جفاء واما ماينفع الناس فيمكث فى الارض.

والله على ماأقول شهيد.

المستشار عبد العزيز هيبة